





مكتبة جامعة اليرموك - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: **كتاب في المقام** الرقم **٤١٦**

اسم المؤلف: **ق**

تاريخ النسخ: \_\_\_\_\_

عدد الأوراق: **١٨٥** القياس **٢٢٧٢٢**

ملاحظات: **(مفت) تأخر الأول** **٢١٧,٥**

**١٢**



٢١٧,٥  
١٠٠

شرح المقنع في لفقه الحنبلي (تأليف ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد)

- ٥٦٨٢ - خلاصة سعد بن بزرخ بن شبيب بن منصور بن

سليمان الحنبلي في القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا.

١٨٥ م ٢٢٢ هـ ٢٣٤ م  
نسخة جيدة، خط نسخ مدوني، تبدأ بباب بيع الإصروا ويثمار وتنتهي  
بباب اللقيط، طبع الكتاب عدة مرات منذ في بيروت سنة ١٤٠٤ هـ  
نسخة بالملصق.

٤١٦

الزهرة ٢ : ٦٤٢ العلوم ٤ : ١٠٥

- ١- المذهب الحنبلي ٢- المرحل ٣- النسخ ج- كتاب النسخ
- د- الشرح الكبير هـ- الشرح المقنع



فهرست مایه هذا المجلد

باب ١ بيع الاصول والثمار باب السلم باب القرض باب الرهن  
باب الضمان وفيه الكفالة باب الحوالة باب الصلح كتاب الحجر  
باب الوكالة كتاب الشراكة وفيه المزارعة  
كتاب الاجارة باب السبق وفيه المناضلة كتاب  
العارية كتاب الغصب باب الشفعة باب الوديعة  
باب احياء الموات باب الجعالة باب  
الملقط باب اللقيط ٥ يليه المجلد السابع من الوقف الى النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعني يا كريم

## باب ١ بيع الاصول والثمار

ومن باع دارا تناول البيع ارضها ونباتها وما يتصل بها لمصلحتها  
كل لسلالم والرفوف المستمرة والابواب المنصوبة والخواجه المدفونة والرحى المنصوبة وشبه ذلك لان متصل بها  
لمصلحتها اشبه محيطاتها **مسئلة** ولا يدخل ما هو مودع فيها من الكنز والاحجار المدفونة لان ذلك مودع فيها  
للتقل عنها فاشبه الفرش والستور ولا يدخل ما هو منفصل عنها كالحطب والارز والبركة والفيل  
والفرش وكذلك الرفوف الموضوعة على الاوتاد وبغير تسمية ولا غرز في الحائط وحجر الرحى اذ لم يكن منصوبا بالخواجه  
الموضوعة من غير ان يطئن عليها لانه منفصل عنها لا يختص بمصلحتها اسبب الثياب والطعام **مسئلة** فاما ما كان من  
مصلحتها كالكندر منفصل عنها كالمفتاح وحجر الرحى الفوقاني اذا كان السفلا في منصوبا فغير وجهان احدهما يدخل في  
البيع لانه لمصلحتها فاشبه المنصوب فيها والثاني لا يدخل لانه منفصل عنها فاشبه الفيل والارز ونحو ذلك  
وهذا مذاهب الشافعي **مسئلة** وما كان في الارض من الحجارة المخلوقة فيها او مبني فيها كاساس الحيطان المهدمة  
فهو المشعري لانه من اجزائها فموتها والمعادن الجامدة فيها والاجر كالحجارة في هذا واذا كان المشعري فلا خيار له وان لم  
يعلم وكان يضر بالارض ونقصها كالصخر المضرب في الشجر فهو عيب حكمه حكم سائر العيوب وان كانت الحجارة والاجر مودعا  
فيها فهو للبايع كالكندر ويلزمه نقلها وتسوية الارض واصلاح الحفر لانه ضرر لا يستصلاح ملكه وكان عليه ان يتردد ان كان  
قلعها يضر بالارض او يتناول مدته فهو عيب وان لم يكن في نقلها ضرر وكان يمكن نقلها في ايام يسيرة كالثلثة فما  
دون فليس بعيب وله مطالبة البايع لانه لا يعرف في تيقنتها بخلاف الزرع ونحوه كان عالما بالحال فلا اجرة له في الزمان  
الذي نقلت فيه لانه علم بذلك ورعي به فهو كما لو اشترى ارضا فيها زرع وان لم يعلم فاخذت امساك المبيع قبل الحرة  
لزمان النقل على وجهين احدهما ذلك لان المنافع مضمونة على المتلف فكان عليه بدلهما كالجرو والثاني لا يجب لانه لما  
رضي با مساك المبيع رضي بتلف المنفعة في زمان النقل فان لم يختر الامساك فقال البايع ان ادع ذلك كذا وكان مما  
لا ضرر في بقائه لم يكن له خيار لزوال الضرر عنه **فصل** فان كان في الارض معادن كالمعادن الذهب والفضة  
ونحوها دخلت في البيع وملك ملك الارض التي هي فيها لانه من اجزائها فهي كاجارها ولكن لا يباع معدن الذهب  
بذ هب ويجوز بيعها بغير جنسها وان ظهر في الارض معدن لم يعلم به البايع فله الخيار لانه زيادة لم يعلم بها فاشبه بالوديعة  
نوبا على انه عشرة اذرع فبان احد عشر هذا اذا كان قد ملك الارض باحياء واقطاع وقد روي ان ولد بلال بن الحارث  
باعوا عشرين عبد العزير ارضا فظهر فيها معدن فقالوا انما بعنا الارض ولم ينبع المعدن والتواضع بالكتاب الذي فيه  
قطعة النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيهم فاخذوه فقبله ورد عليهم المعدن وان كان البايع مكررا لارضه بالبيع احتمل ان لا يثبت  
له خيار لان الحق لغيره وهو الملك الاول واحتمل ان يثبت له الخيار كما لو اشترى معبأ لم يبعه ولم يعلم عيبه فانه يستحق  
الرد وان كان قد باع مثل ما اشتراه وروى ابو طالب عن احمد اذا ظهر المعدن في ملكه ملكه وظاهر هذا انه لم يجعله للبايع  
ولا جعل له خيارا لانه من اجزاء الارض فاشبه ما لو ظهر فيها حجارة لها قيمة كثيرة **فصل** فان كان فيها ياروعين مسطحة  
فنفس البعير وارض العين مملوكة ملك الارض والماء الذي فيها غير مملوك في اصح الروايتين ولا صاحب الشافعي  
كالروايتين وفي معنى الماء المعادن الجارية في الاملاك كالفار والنفط والموميا والمخ وكذا ما يثبت في الارض من  
الكلا والمشوك في هذا كله روايتان فان قلنا هي مملوكة دخلت في البيع والام تدخل **مسئلة** وان باع ارضا



بحقوقها دخل غراسها وبنائها في البيع وان لم يقل بحقوقها فعلى وجهين اذ باع ارضا بحقوقها او رهنها دخل  
في ذلك غراسها وبنائها ولم يقل بحقوقها فهل يدخل الغرس والبناء فيها على وجهين ونص المشافعي على انها  
يدخلان في البيع دون الرهن واختلف اصحابه في ذلك فمنهم من قال فيها جميعا قولان ومنهم من فرق بينهما لكون  
البيع اقوى فيستتبع البناء والشجر بخلاف الرهن ووجه دخولهما في البيع انهما من حقوق الارض ولذلك  
يدخلان اذا قال بحقوقها وما كان من حقوقها يدخل فيها بالاطلاق كطوقها ومناقعها والوجه الثاني لان  
لانها ليسا من الارض فلا يدخلان في بيعها ورهنها كالثمرة المؤثرة ومن نصر الاول فرق بينهما لكون الثمرة تتراد  
للتنقل وليست من حقوقها بخلاف الشجر والبناء فان قال بعثك هذا البستان دخل فيه الشجر لان اسم الارض هو  
الشجر والحائط ولذلك لا يسمى الارض المكشوفة بستانا ويدخل فيها البناء ذكره بن عيسى لان ما دخل فيه الشجر دخل  
فيه البناء ويحتمل ان لا يدخل لان اسم البستان لا يقتضي البستان بانه يتجرأ لم تدخل الارض في البيع ذكره ابو اسحق  
ابن شاذان لان الاسم لا يتناولها ولا هي تتبع للمبيع **مسئلة** وان قال بعثك هذه القرية وكانت في اللفظ  
قرية تدل على دخول ارضها مثل المساومة على ارضها او ذكر الزرع والغرس فيها وذكر حد ودها ويدل على الاصل  
الا فيها وفي ارضها دخل في البيع لان الاسم يجوز ان يطلق عليها مع ارضها والقرية صارفة اليه ودلت على ان  
ما اوضح به وان لم يكن قرية تصرف الى ذلك فالبيع يتناول البيوت والحصن الدائر عليها فان القرية اسم لذلك  
وهو مأخوذ من الجمع لانه تجمع الناس وسواهم قال بحقوقها او لم يقل واما الغرس بين بنائها فحكم حكم الغرس  
في الارض وان قال بحقوقها دخل وان لم يقل فعلى وجهين **مسئلة** وان كان فيها زرع يجزئ مرة بعد اخرى كالطيرة  
والبقول فالاصل للمشتري والحجرة الظاهرة للبايع سواء كان مما بقي سنة كالهندباء واكثر كالرطبة وعلى البايع  
قطع ما يستحق منه في الحال فانه ليس بذلك حد ينتهي اليه وليس ذلك بطول ويجزئ غير ما كان ظاهرا والزيادة  
من الاصول التي في ملك المشتري وكذلك كان مما يتكرر ثمرته كالقنطرة والبطيخ والباذنجان فالاصول للمشتري و  
الثمرة الظاهرة عند البيع للبايع لانه كما يتكرر الثمرة فيرث المشتري لانه جعل في الارض للبايع فيها فهو كالرطبة وكذلك وراقه  
في الارض كالبنفسج والزرع من الاصول للمشتري لانه جعل في الارض للبايع فيها فهو كالرطبة وكذلك وراقه  
عصونه لانه لا يقصد اخذه فهو كورق الشجر واغصانه فاما زهرته فان تفتحت فهي للبايع وما لم يفتح للمشتري  
واختار ابن عيسى في هذا كله ان البايع ان قال بعثك هذه الارض بحقوقها دخل فيها والا فغيره وجهان كالشجر  
**فصل** واذا اشترى ارضا وفيها بذراعيه او شجر او صلبه كالرطبة والبقول التي تجزئ مرة بعد اخرى  
فهو للمشتري لانه يترك في الارض السلعة فهو كاصول الشجر ولكنه لو كان ظاهرا كان له فالمشتري اولى وسواء علق  
عروقه او لا وان كان يندما يستحقه البايع كالسعيير فهو له لان يشترط المتاع له وقال الشافعي يبطل  
البيع لان البذر مقصود وهو مجهول ولنا ان البذر يدخل تبعاً له كالبذر في حقله كالمشتري عيدا واشترط ماله ولا نه  
يجوز في التابع من الغرس ما لا يجوز في الاصل كبيع اللبن في المضرع مع المشاة والحمل مع الام ولا يضر جهالة ولا  
يجوز مفردا فان لم يعلم المشتري ذلك فله ضم البيع وامضاؤه لانه يفتقر عليه منفعة الارض مدة فان تركه البايع  
المشتري او قال انا احوله وامكن ذلك من يبيع لا يضر بمنافع الارض فلا خيار للمشتري لانه ازال العيب بالنقل وزايله

خيار

خيارا بالترك فليزمه قبوله لان فيه تصحيح العقد وهذا مذهب الشافعي وكذلك ان اشترى نخلا فيها طلع فبان مؤبدا  
فله الخيار لان يفتقر على المشتري ثمة عامه فان تركها له البايع فلا خيار له وان قال انا اقطعها الا ان لم يسقط خياره  
لان ثمة العام يفتقر وان قطعها وان اشترى ارضا فيها زرع للبايع او شجر فيه ثمة للبايع والمشتري جاهل بطلان  
الزرع والثمر له الخيار كما لو جهل وجوده لانه انما رضي ببذل ماله عوضا عن الارض والشجر بما فيها فاذا بان بخلافه ثبت  
له الخيار كمن اشترى معينا بظنه صحيحا فان اختلف في ذلك فالقول قول المشتري اذا كان مثله مجهول ذكره كالعالمي  
وان كان ممن يعلم ذلك لم يقبل قوله **مسئلة** وان بان فيها زرع لا يحصد الا مرة كالبر والقمح فهو للبايع بطلان الحصاد  
الا ان يشترطه المتباع اذا كان في الارض زرع لا يحصد الا مرة كالبر والقمح وما المقصود مستند كالحجر والفجل والثوم  
واسباه ذلك فاشترطه المشتري فهو له قصلا كان او واجب مستندا او ظاهرا معلوما او مجهولا لكونه دخل في البيع بغير علمه للارض فلم  
يضر جهله وعدم كماله كالمواش في شجرة فاشترطه ثمة بعد تبايرها وان اطلق البيع فهو للبايع لانه مودع في الارض فهو كالنخل والفاش  
وهذا قول ابن حنيفة والشافعي ولا علم في خلافه اذا ثبت ذلك فان لم يكن للبايع مبيع في الارض الى الحصاد وبغير حجة لان المنفعة حصلت  
مستثناة له وعليه حصاده في اوقات حصاده وان كان بقاءه انفع له على ما ذكره في الثمرة وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة عليه  
عليه البيع كقول في الثمرة وسند ذلك وهو الحكم في القصب الفارسي لان له وقتا يقطع فيه الا ان العروق للمشتري لانه اشترى الارض  
للبقاء فيها والقصب كالثمره وان لم يكن ظهر من القصب شيء فهو للمشتري فاما قصب السكر فهو كالزرع ويحتمل ان يكون كالقصب الفارسي  
لان له وقتا يقطع فيه سنة بعد سنة فان حصد قبل ان يقطع في الارض في غير ذلك الانتفاع بها لان منفعتها انما حصلت مستثناة  
مقتضى العقد ضرورة بقاء الزرع فتشترط بقاءه على الشجر وكما لو كان البيع طعاما لا ينقل مثله عادة الا في شهر لم يكف الا ذلك  
فان تكلف نقله في اقل من شهر لينتفع بالدار في غيره لم يجز كذا ههنا ومتى حصد الزرع وبقيت لعروق تستمر بها الارض فعلى البايع  
ازالتها وان تحفر الارض فعليه تسوية حفرها لانه استصلاح ملكه فهو كبايع دار فيها خابية كبيرة الخرج الا بعد البناء كما عليه  
الضمان وقد ذكر كل نقص دخل على ملك شخص للاستصلاح ملكا اخر من غير ان الاول ولا فعل صدر عنه النقص فانه كان الضمان  
مدخل للنقص **فصل** قال احمد بن محمد بن باع بخلا مؤبدا وهو ما تشق طلع فالثمر للبايع متروكة في راس النخل الحجة اذا لان  
شترط المتباع الا بالارزاق فليفتق قاله ابن عبد البر لانه لا يكون شيء تشق الطلع فتعبر به عن ظهور الثمرة للزوم ومنه يقال البرت النخل الخفيف  
والشديد ففي مؤبدة ومأبورة ومنه قول عليه السلام خير المال سكة مأبورة والسكة النخل المصقوق طيرت النخلة ابرها ابرها ابرها ابرها  
تاير ابرها ابرها النخلة وايتبرث والحكم متعلق بالظهور دون نفس التليفق ولذا لا تخسر ههنا بنية لقاضي وقد تشق الطلع بنفسه  
وقد تشققه الصغار فيظهر وايمها كان فهو المأبورة ههنا فها قول اكثر اهل العلم حكى بن ابي موسى وانه عن احمد انه اذا تشق طلع ولم  
يؤبره للمشتري لظاهر الحديث والمشهور الاول وهذه المسئلة تشمل على فصول اربعة احدها ان البيع متى وقع على نخل مثمر ولم يشترط  
الثمرة ولم يشترط الثمرة وكانت الثمرة مؤبدة فهي للبايع وان كانت غير مؤبدة فهي للمشتري وبهذا قال مالك والشافعي وقال ابن ابي  
ليلى هي للمشتري في الحال لانها متصلة بالاصل اتصال خلقة فكانت تابعة له كالاصصان وقال ابو حنيفة والشافعي في الحالين  
نما لم يحد فليمتنع اصله في البيع كالزرع في الارض ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم من ابتاع نخلا بعد ان تؤبر فثمرتها للبايع الا ان يشترط  
المبتاع متفق عليه وهذا صريح في رد قول بن ابي ليلى وحكمه على ابن حنيفة والشافعي وهو انه جعل التباير حجة للملك البايع لانه  
فيكون ما قبله للمشتري والام يكن حجة ولا كان التباير مفيدا ولانه مما كان من ظهوره غاية فكان تابعا لاصل قبل ظهوره وغير تابع  
لم يحد ظهوره كالحل في الحيوان فاما الاغصان فانها تدخل في اسم النخل وليس لانفصالها غاية الزرع ليس من غار الارض  
**الفصل** الثاني ان من اشترى ارضا احد المتبايعين فهي له مؤبدة كانت او غير مؤبدة البايع والمشتري غير سواء قال مالك ان اشترطها



المشتري بعد التباير جاز لا يمتنع بشرطها وان اشتراطها للبائع قبل التباير لم يخل ذلك بمقتضى شرطها قبل بدو صلاحها  
فشرط التباير ولنا ان اشتراطنا بعض ما وقع عليه العقد وهو معلوم فصح كالمبيع حايطا واستثنى نخلة بعينها ولا يمتنع من صحة  
اشراط الثمرة كالمشتري وقد ثبت الاصل بالاتفاق عليه ولو اشترط احداهما جزاء الثمرة معلوما كان كاشراط جميعها في الجواز فيقول  
الجمهور وقال بن القاسم من اصحاب مالك لا يجوز اشتراط بعضه لان الخبز لا يورث بامتناع جميعها ولنا ان ما جاز اشتراط جميعه جاز اشتراط  
بعضه كذا في الخبر وهكذا الحكم في مال العبد اذا اشترط بعضه **الفصل** الثالث ان الثمرة اذا هبت للبائع قبل ثمرتها في الشجر او ان الخبز اذا  
سواء استعمله بشرطه او بغيره قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يلزمه قطعه وتفريقه في النخل من ان يبيع مشغول  
بملكه المبيع فلم ينقل وتفريقه كالمبيع دار فيها طعام كذا وخاش ولنا ان النقل والتفريق للمبيع على حسب العادة كالمبيع  
دار فيها طعام لم يجب نقله الا على حسب العادة في ذلك وهو ان ينقل بها واشياء بعده ولا يلزمه النقل لئلا يجمع دواب البلد لتقله  
كذلك ههنا تفريق النخل من الثمرة في او ان تفريقها وذلك وان جازها وقياسه حجة لتمازكها اذ انقضى هذا فالمرجع في جبهه الى ما  
جرت به العادة فان كان المبيع نخلا فحين ينهي حلاوة ثمرها فان كان حيا سهره خير من قطعه او ما جرت العادة باخذه يسره فان جرت  
تسليم حلاوة يسره لان هذا هو العادة فاذا استحكم حلاوته فعليه قطعه وان قيل بقاءه في شجرة خير وان قيل لم يمنع وجوب  
القطع لان العادة في ذلك قد وجدت فليس له بقاءه بعد ذلك وان كان المبيع عنب او فاكهة سواه فاخذه حين ينهي ادراكه و  
يجز ماله وهذا قول مالك والشافعي **فصل** فان اشترى بعض دون بعض فاشترى المبيع وما لم يشر المبيع فاشترى المبيع كله  
ابو بكر المحمدي الذي عليه مبنى هذه المسئلة وقال بن حامد كل المبيع وهو مذاهب الشافعي لا اذا لم يجعل الكل للمبيع ادى الى الاكل  
بالمشتري لا يبيح فيجوز ان يجعل المبيع بغير ثمره او بغير ثمره الواحدة اذ اير بعضه فان الجميع للمبيع بما لا يتناقض وقد يبيع  
الباطن الظاهر منه كاساس المحيطان تتبع الظاهر منه وهذا الخلاف في النوع الواحد لان الظاهر انه يتقارب ويتلاحق  
فيختلط فان ابر نوع لم يتبع النوع الاخر ولم يفرقا بل الخطاب بين النوع والجنس كله وهذا ظاهر مذهب الشافعي لانه  
يفضي الى سوء المشاركة واختلاف الابدان في كل نوع الواحد والاسباب الفرق بين النوع والنوعين لان النوعين يتباعدان و  
يتميز احدهما عن الآخر ولا يخشى اختلاطهما اشبه الجنسين وما ذكره يبطل بالجنسين ولا يبيع القياس على النوع الواحد لانهما  
فيما ذكرنا ولو باع حايطين قد ابر احدهما لم يتبع الآخر لانه لا يفضي الى سوء المشاركة واختلاف الابدان لان كل واحد  
منهما عن صاحبه ولو ابر بعض الحايطين فادربا لم يبيع مالم يبر فليبيع حكم نفسه ولا يبيع غيره وخبر القاضي وجهه في انه يتبع  
غير المبيع فيكون للمبيع كالمبيع الحايطين كله وهو واحد الوجهين لا يصح ان الشافعي ولنا ان المبيع لم يبر شي منه فوجب ان يكون  
للمشتري للمعوم الحديث وكما لو كان مفردا في بيتان وحده ولا يفضي الى سوء المشاركة ولا اختلاف الابدان ولا يضره فيقي  
على حكم الاصل فان بيعت النخلة المؤبرة كلها او بعضها لم يخلط مع المبيع لان حلاوة ثمرها في ملكه اشبه ما لو حلت بعد اخذ الثمرة ولنا  
ما اطلع بعد تباير غيره لا يكتسب به لثباته ما بينهما **فصل** وطلع الفاكهة الا انما ذكرنا وهو ظاهر كلام الشافعي  
ويجوز ان المبيع بكل حال لا يبر بوجهه الاكل قبل ظهوره فهو كثره لا يخلق الا ظاهرة كاللبن ويكون ظهوره كظهور  
ثمره غيره ولنا انها غير نخل اذا كانت كثره في كالا ناث ولا يبريد خل في عموم الخبر وما ذكر الوجه الاخر لا يبريد فان اكله ليس  
هو المقصود منه وانما يبريد للتلفيق به وذكره يكون بعد ظهوره فاشبه طلع الاناث فان باع نخلا في نخل وانما لم يتشقق  
منه شيء فالكل للمشتري الا على الوجه الاخر فان طلع النخل يكون للمبيع وان تشقق طلع احد النوعين دون الآخر فاشقق  
للمبيع ولم يتشقق للمشتري الا عند من سوي بين النوعين **فصل** وكل عقد معاوضة يجري مجرى البيع في ان الثمرة  
المؤبرة تكون لمن انتقل عنه الاصل وغير المؤبرة لمن انتقل اليه مثل ان يصدق المدة فخللا ويخلها به او يجعله عوضا في  
اجارة او عقد صلح لانه عقد معاوضة يجري مجرى البيع وان انتقل بغير معاوضة كالهبة او الرهن او فسخ لاجل العيب  
او فسخ المشتري او رجوع الاب في هبته ولنا ان البيع او اقبالا البيع او كان صداقا فرجع الى الزوج لفسخ المرأة النكاح او فسخه  
لطلاق الزوج فان في المبيع بيع الاصل سواء ابر او لم يبر لانه مما اتصل فاشبه السمن وفي الهبة والرهن حكمهما

حكم البيع في انه يتبع قبل التباير ولا يتبع بعده لان المدة من الاصل سواء ابر او لم يبر لانه مما اتصل فاشبه السمن وفي الهبة والرهن حكمهما  
البيع واما رجوع البائع لفلس المشتري او الزوج لانفسه النكاح فيذكر ان في بابها **مسئلة** وكذا الشجر اذا كان فيه  
ثمر ياد كالتوت والتين والجوز واللوز وما يظهر من ثمره كالمشمس والتفاح والسفرجل واللوز وما خرج من اكمامه  
كالورد والقطن وما قبل ذلك فهو للمشتري والشجر على خمسة اضراب احدها ان تكون ثمرته في اكمامه فيبقى فيظهر كالمخل  
الذي يتناحله وهو الاصل وما سواه مفقود عليه ومن هذا الضرب القطن وما يقصد ثمره كالورد والياسمين واللوز حسن  
والبنفسج فانه تظهر اكمامه ثم ينفتح فهو كالطلع ان انفتح فهو للبائع والا فهو للمشتري **الثاني** ما يظهر ثمرة بارزة لا تشترط عليها  
ولا ثمر كاللبن والتوت والحبة فهو للبائع لان ظهوره ههنا شجرها ينزل ظهوره ما في الطلع **الثالث** ما يظهر في قشره ثم يبقى في  
حين الاكل كاللوز واللوز فهو للبائع ايضا بنفس الظهور لان قشره من مصلحة ويبقى فيه الى حين الاكل فهو كاللبن **الرابع** ما يظهر في  
قشره كالجوز واللوز فهو للبائع ايضا بنفس الظهور لان قشره لا ينزل عنه غالبا الا بعد جذاذه فاشبه المصير الذي يلم ولنا  
قشر اللوز ياكل معه شبه اللبن وقال القاضي ان تشقق القشر لا على فهو للبائع وان لم يتشقق فهو للمشتري كالطلع ولو اختلف هذا  
لم يكن للبائع الا نادى ولا يبيع قياسه على الطلع لان الطلع لا بد من تشققه وتشققه من مصلحة وهذا بخلافه فانه لا يشقق على شجره  
وتشققه قبل كاله نفسه **الخامس** ما يظهر ثمره ثم يتناثر قشره كالتفاح والمشمس واليخاس والخوخ فاذا انفتح ثمره وظهر  
الثمره فيه فهو للبائع وان لم تظهر فهو للمشتري وقيل ما يتناثر من ثمره فهو للبائع وما لا فهو للمشتري لان الثمرة لا تظهر حتى يتناثر  
النور وقال القاضي يحتمل ان يكون للبائع بظهور ثمره لان الطلع اذا تشقق كان كنور الشجر فان العقد يقع في جوف الطلع  
ليست عين الثمرة وانما هي اوعيته لها تكبر الثمره في جوفها قد تظهر فتصير العقد في طرفها وهي قيع الرطب فظاهر لفظه  
ههنا يقتضي ما قلناه او لا وهو ظاهر كلام الخري لان على استحقاق البائع للثمره بيد وها لا بيد وثورها ولا بيد الثمر حتى  
ينفتح ثمره وقد يبدوا اذ اكبر قبل ان ينشأ النور فيتعلق ذلك بظهوره والعيب ينزل لثامه نور لانه بيد وفي طرفه شيء صغير  
كحب الدخن ثم ينفتح ويتناثر كسائر النور فيكون من هذا القسم وهذا انما يفرق الطلع لان الذي في الطلع عين الثمره فيقوى  
والنور في هذه الثمار يتساقط ويذهب وتظهر الثمره ومن هذا الشافعي في هذا جميعه كما ذكرنا او قياسه وبينهم اختلاف قريبا  
كما ذكرنا **مسئلة** والورق للمشتري وكل حال الاغصان والورق وسائر اجزاء الشجر للمشتري لانه من اجزاء المصطنع فانها وكما جاز  
سائر المبيع ويحتمل ان يكون ورق التوت المقصود اخذه له ود القز اذا انفتح والمشتري قبل ذلك لانه بمنزلة الجند الذي ينفتح  
فيظهر ثمره من الورود وغيره وانما هذا في المواضع التي عادت اخذ الورق وان لم يكن علامه ذلك فهو للمشتري كسائر الورق  
واسر اعلم **مسئلة** وان ظهر بعض الثمرة فهو للبائع وما لم يظهر فهو للمشتري وقال بن حامد الكل للمبيع وقد ذكرناه **مسئلة**  
وان احتاج الزوج والتمرة الى سقي لم يلزم المشتري ولم عليك منع البائع منه اذا كانت الثمرة للبائع بمقتضى في شجر المشتري فا  
حاجت الى سقي لم يكن للمشتري منع لانه يبقى به فلزمه تمكنه من تركه على الاصول وان اراد سقيها من غير حاجته فاشترى  
منعه لان سقيها يتضمن التصرف في ملك غيره والاصل منع منه وانما الجناحه لما جرت في توجدها جازي سقي على اصل المنع وانما جازت  
الى سقي بغير الشجر واحتاج الشجر الى سقي بغير الثمرة فقال القاضي انما طلب السقي لحاجة جبر الاخر عليه لانه دخل  
في العقد على ذلك فان المشتري اقتضى عقده ببقية الثمره والسقي من ببقيتها واقتضى تمكن المشتري من حفظ الاصول  
وتسليمها فلزم كل واحد منهما ما وجبه العقد للاخر وان اضر به وانما لانه سقي بقدر حاجته وانما اختلافنا في ذلك  
رجع الى اهل الخبرة واما المسمى السقي فالمراد به ان يعلو عليه لانه لما جرت **فصل** وان جيف على الاصول الضرر ببقية الثمرة  
عليها لعطش او غيره والضرر يسير لم يجبر على قطعها لانها مستحقة للقاضي انما طلب السقي لحاجة جبر الاخر عليه لانه دخل  
غيره وان كان كثير فخييف على الاصول الجفاف او نقص حملها فيه وجهان احدهما ان الجبر كذلك والثاني يجبر على



القطع لان الضرر يلحقها وان لم يقطع والاصول تسلم القطع فكان القطع اولى والشافعي قولان كالوجهين **فصل**  
ولا يجوز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ولا الحب قبل اشتداد حبه الا بشرط القطع في الحال ولا يجوز بيع الثمرة  
قبل بدو صلاحها ولا الزرع قبل اشتداد حبه الا بشرط القطع في الحال بشرط التيقن اجماعا لان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن بيع الثمار حتى يبدا واصلها من البايع والمبتاع متفق عليه والنهي يقتضي فساد الثمن عن قول ابن المنذر  
اجمع اهل العلم على القول بنجاسة هذا الحديث **فصل** وكذلك الزرع الا خضر في الارض لا يجوز بيعه الا بشرط  
القطع كما ذكرنا في الثمرة على الاصول لما روى مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبلة حتى يبيض ويأمن  
العاهة نهى البايع والمشتري قال ابن المنذر لا اعلم احدا يبعد على القول به وهو قول مالك واهل المدينة واهل البصرة  
واصحاب الحديث واصحاب الرأي فان باع بشرط القطع او باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع بالاجماع لان  
المنع انما كان خوفا من تلف الثمرة وحدوث العاهة عليها قبل اخذها لما روى انس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع الثمار حتى تزهى قال ارايت اذا منع امر الثمرة بم ياخذ احدكم مالا خيره رواه البخاري وهذا مأثور فيما يقطع فيه بيعه  
كما لو بد صلاحه **فصل** واذا اشترى رجل نصف الثمرة قبل بدو صلاحها او نصف الزرع قبل اشتداد حبه  
لم يجز سوا واشترى من رجل او من اكثر منه وسواء بشرط القطع او لم بشرطه لانه لا يمكن قطعه الا بقطع ماله كله فلي  
يبع اشتراطه **مسئلة** ولا يجوز بيع الرطبة والبقول الا بشرط جزه ولا القثا ونحوه الا لقطعه لان بيعه اصيله  
الرطبة وما اشبهها مما تثبت اصوله في الارض ويوجد ما ظهر منه بالقطع مرة بعد اخرى كالنعناع والهندباء  
ولا يجوز بيعه الا ان يبيع الظاهر منه بشرط القطع في الحال وبذلك قال الشافعي وروى ذلك عن الحسن وعطاء وحسن  
مالك في شري جزئين وثلاثا ولا يصح ذلك لان ما في الارض منه مستور وما يحدث منه معدوم فلا يجوز بيعه كما لا  
يجوز بيع ما لا يحدث من الثمرة ومضى استري جزه لم يجز ابقاؤها لان ما يظهر منها اعيان لم يتناولها بالبيع فيكون للبايع  
اذا ظهر فيفضي الى اختلاط المبيع بغيره فلو اخرها حتى طالت فالحكم فيها يدكر ان شاء الله تعالى **فصل**  
واذا باع ثمرة شي من هذه البقول كالقثا والباذنجان لم يجز الا ان يبيع الموجود منها دون المعدوم وهذا قال  
ابو حنيفة والشافعي وقال مالك يجوز بيع الجميع لان ذلك يشق تمييزه فجعل ما لم يظهر تبعا لما ظهر كما كان  
ما لم يبد صلاحه تبعا لما بدا ولنا انها ثمرة لم تخلو فلم يصح بيعها كما لو باعها قبل ظهور شيء منها والحاجة شدة  
يتبع اصوله وان ما لم يبد صلاحه يجوز افراذه بالبيع بخلاف ما لم يخلق وان ما لم يخلق من ثمرة النخل لا يجوز  
بيعه تبعا لما خلق وان كان ما لم يبد صلاحه تبعا لما بدا اذا ثبت ذلك فان باعها قبل بدو صلاحها لم يجز الا  
بشرط القطع وان كان بعد بدو صلاحه جاز مطلقا وبشرط القطع والتيقن على ما ذكره في ثمرة الاشجار و  
سنتين بما يكون بدو صلاحه **فصل** ويصح بيع هذه الاصول التي تتكرر ثمرتها من غير شرط القطع  
القاضي وهو مذهب ابو حنيفة والشافعي والافريق بين كون الاصول صغارا او كبارا وثمرتها او غير ثمرتها لانه  
اصل يتكرر فيه الثمرة فان شبه الشجر فان باع الثمرة منه فثمرته الظاهرة للبايع متروكة الى حين بلوغها الا  
ان يشترطها المبتاع فان حدث ثمره اخرى فهي للمشتري وان اختلطت بثمره البايع ولم تميز كان الحكم فيها  
كثيرة الشجرة اذا اختلطت بثمره اخرى على ما ياتي حكمه **فصل** والقطن ضربان احدهما ماله اصل  
يبقى في الارض اعواما فهذا حكم الشجر في انه يصح افراذه بالبيع واذا بيعت الارض بحقوقها دخل في البيع  
وثمره كالطلع ان نضج فهو للبايع وانما هو للمشتري الثاني ما يتكرر زرع كل عام فحكمه حكم الزرع ومضى كان  
حزبه ضعيفا رطبيا لم يقوم فيه لم يصح بيعه الا بشرط القطع كالزرع والا خضران قوي حبه واشتد جاز بيعه

بشرط التيقن كالزرع اذا اشتد حبه واذا بيعت الارض لم يدخل في البيع الا ان يشترطه المبتاع والبايعان الذي تبقى  
اصوله وتتكرر ثمرته كالشجر وما يتكرر زرع كل عام كالحنطة والشعير **فصل** ولا يجوز بيع ما للقصور  
منه مستور في الارض كالخز والفجل والنوم والبصل حتى يقطع ويباين وهذا قول الشافعي وابن المنذر واصحاب  
الرأي واباحه مالك والافريق واسحق لان الحاجة تدعو اليه فاشبهه ببيع ما لم يبد صلاحه تبعا لما بدا ولنا انه  
مجهول لم يره ولم يوصف له فاشبهه ببيع الحبل لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرور وهذا غرور وامايح  
ما لم يبد صلاحه فانما جاز تبعا فان الظاهر انه يتلاحق في الصلاح ويتبع بعضه بعضا فان كان مما يقصد فزرعه  
واصوله كالبصل المبيع اخضر والكراث واللفت وسائر ما يقصد فزرعه جاز بيعه لان الظاهر منه معظم مقصود  
فاسببه الحيطان التي اساساتها مد فونة ويدخل ما لم يظهر في البيع تبعا لما ظهر فلا يضر جهالة الحبل في البطن مع  
بيع الحيوان فان كان معظم المقصود منه اصوله لم يجز بيعه لان الحكم للاغلب وكذلك ان تساويا لان الاصل اعتبار الشرط  
في الجميع وانما سقط اعتبارها فيما كان معظم المقصود ببيعها لان الحكم للاغلب وكذلك ان تساويا لان الاصل الشرط في  
الجميع ظاهرا تبعا فيما عداه يبقى على الاصل **مسئلة** والحصاد واللقاط على المشتري وكذلك جذاذ الثمرة اذا اشترى  
في شجرها لان نقل المبيع وتفرغ ملك البايع منه على المشتري كنقل الطعام المبيع من دار البايع ونفارق الكيل والوزن  
فانهما على البايع لانها من مؤنة تسليم المبيع الى المشتري والتسليم على البايع وههنا حصل التسليم بالتخية بدون القطع  
بدليل جواز التصرف فيها وهذا مذهب ابو حنيفة والشافعي ولا نعلم فيه خلافا **مسئلة** فان عده مطلقا او بشرط  
التيقن لم يصح ان اذا باع الثمرة قبل بدو صلاحها او الزرع قبل اشتداد حبه بشرط التيقن لم يصح اجماعا وقد ذكرناه وكذلك  
اذا باعها ولم يشترط تيقنه ولا قطعها وبذلك قال مالك والشافعي واجازه ابو حنيفة لان اطلاق العقد يقتضي القطع فحمل  
عليه كما لو اشترطه قالوا ومعنى النهي ان يبيعها مذكورة قبل ادراكها بدليل قوله في الحديث ارايت ان منع امر الثمرة بم ياخذ احدكم  
مالا خيره فلفظة المنع تدل على ان العقد يتناول معنى هو مقصود في الحال حتى ينضج المنع ولنا ان النهي المطلق عن بيع الثمرة  
قبل بدو صلاحها قيد على محل النزاع واستدلوا به بسياق الحديث يدل على عدم قاعدته التي قد رويها في اطلاق العقد  
القطع ويقرر ما قلنا من ان اطلاق العقد يقتضي التيقن فصير العقد المطلق كالذي شرط فيه التيقن يتناولها النهي  
جميعا ويصح تعليمها بالعلية التي علل بها النبي صلى الله عليه وسلم من منع الثمرة وهلاكها **فصل** ويصح بيع الثمرة قبل  
بدو صلاحها من غير شرط القطع على ثلاثة اضراب احدها ان يبيعها منفردة لغرض ما لا اصل فلا يصح وهذا الذي ذكرناه  
وبينا بطلانه الثاني ان يبيعها مع الاصل فيجوز بالاجماع لقول النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلا بعد ان تورق ثمرتها لم يدر  
بايها الا ان يشترط المبتاع متفق عليه ولنا ان اذا باعها مع الاصل حصلت تبعا في البيع فلم يضر احتمال الغرور فيها كما  
الجملة في بيع اللبن في الضرع مع بيع الشاة واساسا الحيطان الثالث ان يبيعها منفردة لما لا اصل فحوان يكون للبايع  
ولم يشترطها المبتاع فيبيعها لم بعد ذلك او يوصي لرجل بثمره فله فبيعها لورثته الموصي فبيدها وجهان احدهما يصح وهو  
المشهور عن مالك واحدا الوجهين لاصحاب الشافعي لانه يجتمع الاصل والثمره للمشتري اشبه ما لو اشترى اهما معا ولانه  
اذا باعها لما لا اصل حصل التسليم الى المشتري على الكمال لكونه ماله الاصولا فصح بيعه مع اصلها والثاني لا يصح وهو الوجه  
الثاني لاصحاب الشافعي لان العقد يتناول الثمرة خاصة والغرور فيما تناوله العقد اصلا يمنع الصحة كما لو كانت الاصول  
لا جنبي ولا نهات دخل في عموم الذي بخلاف ما اذا باعها معا فانها مستثنى بالخير المذكور ولان الغرور فيما تناوله  
العقد اصلا يمنع الصحة ولا يمنع اذا تناوله تبعا فان يجوز في التابع من الغرور ولا يجوز في المبتوع كاللبن في الضرع  
والحبل مع الشاة وغيرها وان باع الثمرة بشرط القطع في الحال وجها واحدا ولا يلزم المشتري الوفاء بالشرط لانه



٥ الأصل له **فصل** واذا باع الزرع الاخضر من غير شرط القطع مع الارض جاز كبيع المذرة مع الاصل وان باعه  
 ٥ لما ملك الارض منفردا ففيه وجهان على ما ذكرنا في المذرة واختار ابو الخطاب الجواز وان باعه اياه بشرط القطع جاز  
 ٥ وجهها واحد ولم يلزم المشتري الوفاء بشرط لان الاصل له فهو كبيع المذرة لما ملك الاصل **فصل** واذا اشترى  
 ٥ فصلا من شعير ونحوه فقطعه فهو لصاحب الارض ترك الاصول على سبيل الرضا لها فسقط حقها كما يسقط  
 ٥ حتى حاصد الزرع من السنبال التي يدعها ولذا لا يبيع النقاها ولو سقط من الزرع حب ثم نبت من العام للمقبل فهو  
 لصاحب الارض نصرا على هاتين المسئلتين ومما يؤكد هذا ان البائع لو اراد التصرف في ارضه بعد فصل الزرع بما  
 بنفسه الاصول وتعلقها كان له ذلك ولم يملك المشتري منع **مسئلة** فان باعها بشرط القطع ثم تركه المشتري حتى بد  
 الصلاح في المذرة او طالت الحزرة او حدثت ثمرة اخرى فلم يتيقن او اشترى غيره لياكلها رطبا فامرت بطل البيع وعنده  
 يبطل ويشتركان في الزيادة وعند قصد فان بهاء اختلفت الرواية فيمن اشترى ثمرة قبل بد وصلاحها بشرط القطع  
 ثم تركها حتى بد صلاحها فنقل عنه حنبل وابو طالب ان البيع يبطل اذا خارها للخرقي وقال القاضي هي اصح فعلى هذا  
 يرد المشتري المذرة الى البائع ويأخذ الثمن ونقل احمد بن سعيد ان البيع لا يبطل وهو قول اكثر الفقهاء لان اكثر ما فيه  
 ان المبيع اختلط بغيره فاشترى ما لو اشترى حنطة فانتقلت عليه اخرى او ثوبا فاختلط بغيره وتعلق عنه ابو داود ومن  
 اشترى فصلا فرض او ثوبا حتى صار شعيرا فلا اراد برحيله فسد البيع وانتقض وجعل بعض اصحابنا هذا رواية  
 ثالثة فتى قصد البقية والالم يفسد قال شيخنا والظاهر ان هذه ترجح على ما نقله احمد بن سعيد فانه يبيع حين حمل ما  
 نقله احمد بن سعيد في صحة البيع على من لم يرد حيلة فان اراد الحيلة لم يصح حال اذ قد ثبت من مذهب احمد ان الحيل  
 كلها باطلة ووجه الرواية الاولى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المذرة قبل بد وصلاحها فاستثنى من ما استأجره بشرط  
 القطع وقطعه بالاجماع فيبقى فيما عداه على اصل التجرع ولان البقية مع حرم المشرع اشتراطه لحق الله تعالى بطل العقد  
 وجوده كالنسبة فيما حرم فيه النساء وترك التقاض فيما يشترط القبض فيه ولان صحة البيع تجعل ذلك ذريعة الى شري  
 المذرة قبل بد وصلاحها وتركها حتى يبد وصلاحها وسائر الحرام حرام كبيع العينة ومتى حكمنا بفساد العقد بطل البيع فالثمرة  
 كلها للبائع وعندها يصدق ان الزيادة قال القاضي هذا مستحب لو وقع الخلاف في مستحق المذرة فاستحب الصدقة لها  
 والا فالحق انها للبائع تبعا للاصل كسائر ما يبيع المتصل اذ اراد على البائع بفسخ او بطلان ونقل ابن ابي موسى في الارباب  
 ان البائع والمشتري يشتركان في الزيادة وان قلنا لا يبطل العقد فقد روي انهما يشتركان في الزيادة لحصولها في  
 ملكها فان الثمرة ملك المشتري والاصل ملك البائع وهو سبب الزيادة وقال القاضي الزيادة للمشتري كالعبد اذا سمن  
 وحمل قول احمد يشتركان على الاستحباب والاول اظهر لما ذكرنا فان الزيادة حصلت من اصل البائع من غير استحقاق تركها  
 وكان له فيها حق بخلاف سمن العبد فانه لا يحقق فيه هذا المعنى ولا يشبهه ولا يصح حمل قول احمد على الاستحباب فانه  
 لا يستحب للبائع ان يأخذ من المشتري ما لا يستحقه بل ذلك حرام عليه فكيف يستحب وعن احمد انهما يصدقان بالزيادة  
 وهو قول الثوري ومحمد بن الحسن لان عين البائع زاذجه محظورة قال الثوري اذا اشترى فصلا لا يأخذ راس ماله  
 ويصدق بالباقي ولان الامر استبره في هذه الزيادة فكان الاولى الصدقة فربما قال شيخنا او يشتركان يكون هذا  
 استحبابا لان الصدقة بالمسببات مستحبة فان ابا الصدقة بها اشتركا فيها والزيادة هي ما بين قيمتها يوم الشري  
 وقيمتها يوم اخذها قال القاضي ويحتمل ان ما بين قيمتها قبل بد وصلاحها وقيمتها بعد لان الثمرة قبل بد  
 صلاحها كانت للمشتري بما لا حق للبائع فيها وكذلك الحكم في الرطبة اذا طالت والزرع الاخضر اذا دجن  
 لانه في معنى الثمرة وهذا اذ لم يقصد وقت الشري تاخير ولم يجعل مقره بشرط القطع حيلة على النهي عنه من شري

التمرة قبل بد وصلاحها ليتها كحيلة بيد وصلاحها فان قصد ذلك فالبيع باطل من اصله لانه حيلة غير مخرقة وعند  
 ابي حنيفة والشافعي لا حكم للقصد والبيع صحيح وقد ذكرنا ذلك في تحريم الحيل **فصل** فان حدثت ثمرة اخرى  
 او باع شجرة فبهر ثمرة للبائع فحدثت ثمرة اخرى فان تميزت فلكل واحد ثمرة وان اختلطتا ولم يميز واحدة منهما فما  
 بشر كان بينهما كل واحد بقدر ثمرة فان لم يعلم قدرها اصطليا عليها ولا يبطل العقد في ظاهر المذهب لان المبيع لم  
 يتعذر تسليمه وانما اختلط بغيره فهو كما لو اشترى طعاما في مكان فان شال عليه طعام للبائع او شال هو على طعام  
 للبائع ولم يعرف قدر كل واحد منهما ونفارق هذا ما لو اشترى ثمرة قبل بد وصلاحها فتركها حتى بد صلاحها فان  
 العقد يبطل في اظهر الروايتين لكون اختلاط المبيع بغيره حصل بارتكاب نهى وكونه يتخذ حيلة على شري التمرة  
 قبل بد وصلاحها وههنا ما ارتكب فيها ولا يجعل هذا طرا في فعل المحرم وفيه روايتان اخرى انه يبطل ذكرها ابو الخطاب  
 كما لمسئلة قبلها والصحيح الاول وقد ذكرنا الفرق بينهما وقال القاضي ان كانت الثمرة للبائع فحدثت ثمرة اخرى قبل لكل  
 واحد اسم بصبك لصاحبه فان فعل احدهما اقرنا العقد واخبرنا الاخر على القول لانه نزول بر النزاع فان امتنع  
 فسحقنا العقد لتعذر كل وصول كل واحد منهما الى قدر حقه وان اشترى ثمرة فحدثت ثمرة اخرى لم يهل للمشتري اسم  
 بصبك لان المذرة كل المبيع فلا يوم من تخليشه كله ونقول للبائع ذلك فان سمن بصبه للمشتري اجبرناه  
 على القول والا فسخ البيع بينهما وهذا مذهب الشافعي قال ابن عقيل لعل هذا قول بعض اصحابنا فاني لم  
 احده معزيا الى احد والظاهر ان هذا اختيار للقاضي وليس بمذهب لاحد ولو اشترى حنطة فانتقلت  
 عليها اخرى لم يفسخ البيع والحكم فيه كالحكم في المذرة يحدث معها اخرى على ما ذكرناه **فصل** فان اشترى  
 عرصة فتركها حتى اتمرت بطل البيع وهذا قول للخرقي وعن احمد انه لا يبطل وهو قول الشافعي لان كل ثمرة جاز  
 بيعها رطبا لا يبطل العقد اذا صارت ثمرات اخرى العرصة وكل ما وقعها وتركها عنده حتى اتمرت ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 باكلها اهلها رطبا ولان شراها انما جاز الحاجة الى اكل الرطب فاذا اتمرت بتبين عدم الحاجة فيبطل العقد ولا  
 فرق بين تركه لغناه عنها او مع حاجتها اليها او تركها لعذر او لغيره عذر الخبز ولو اخذها رطبا فتركها عنده  
 فامرت او شمسها حتى صارت ثمرات جاز لانه قد اخذها فان اخذ بعضا رطبا وترك باقيها حتى اتمرت فبطل البيع  
 فيما اتمرت على وجهين **مسئلة** واذا اشتد الحب وبدا الصلاح في المذرة جاز بيعه مطلقا وبشرط البقية والمشتري  
 ببقية الى الحصاد والجزاه اذ ابد صلاح المذرة جاز بيعها مطلقا وبشرط القطع وبشرط البقية وهو قول  
 مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز بشرط البقية الا ان احمد قال اذا انتهي عظم الجاز واحتجوا  
 بان هذا شرط الانتفاع بملك البائع على وجه لا يقتضيه العقد فلم يجوز كما لو شرط ببقية الطعام في كند وجه  
 ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المذرة حتى يبد وصلاحها يدل بمفهومه على اباحة بيعها بعد بد وصلاحها  
 والمنهي عنه قبل بد وصلاحها عندهم ببيعها بشرط البقية فيجب ان يكون ذلك جائزا بعد بد وصلاحها والالم  
 يكن بد وصلاحها غاية ولا يكون في ذكره فائدة ولان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المذرة حتى يبد وصلاحها  
 وتامن العاهة وتعليقها بامن العاهة يدل على البقية لان ما يقطع في الحال لا تخاف العاهة فيه عليه واذا بدا  
 الصلاح فقد امنت العاهة فيجوز ان يجوز بيعه مبقيا لزال علته المنع ولان النقل والتحويل يجب في المبيع  
 بحكم العرف فاذا شرط جاز كما لو شرط نقل الطعام من ملك البائع حسب العادة وفي هذا انفصال عما ذكره  
 وكذلك اذا اشتد الحب يجوز بيعه كذلك لقوله النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث حتى يبيض فجعل ذلك غاية



المنع من بيعه فدل على الجواز بعده وفي رواية نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحب حتى تشتد ولا تاذ اشتد حبه بصلاحه  
فصار كالثمرة اذا بدا صلاحها واذا اشتد بعض حبه جاز بيع جميع ما في البستان من نوعه كالشجرة اذا بدا صلاح بعضها  
والمشتري يتقيد به الحصاد والجذاذ ما ذكرناه **مسألة** ويلزم البائع سقيته ان احتاج الى ذلك لانه يجب عليه تسليم  
الثمرة كاملة وذلك يكون بالسقي فان قيل فلم قلتم انه اذا باع الاصل وفيه ثمرة البائع لا يلزم للمشتري سقيتها قال قلنا لان  
المشتري ليس عليه تسليم الثمرة لان البائع لم يملكها من حبه انما بقي ملكه عليها بخلاف مسئلتنا فان امتنع البائع من  
السقي لضرر يلحق بالاصل اجبر عليه كانه دخل على ذلك **فصل** ويجوز لمشتري الثمرة بيعها في شجرها وبيعها  
عن غيره من العوام والحسن البصري والي حنيفة والشافعي وابن المنذر وكرويه بن عباس وعكرمة وابو سلمة  
لانه يبيع له قبل قبضه فلم يجز كذا لو كان على وجه الارض ولم يقبضه ولنا انه يجوز له التصرف فيه فجاز بيعه كالمو قطع  
وقوله لم يقبضه ممنوع فان قبض كل شيء بحسبه وهذا قبض التخلية وقد وجدت **مسألة** وان تلفت بجائحة من السماء  
رجع على البائع وعنه ان تلف الثلث فصاعدا ضمنه البائع والا فلا ولا كل ما تملكه الجائحة من الثمرة على اصوله قبل وان  
الجذاذ من ضمان البائع وفيها قال اكثر اهل المدينة منهم يحيى بن سعيد ومالك وابو عبيد وجماعة من اهل الحديث  
وهو قول الشافعي القديم وقال ابو حنيفة والشافعي في الجديد هو من ضمان المشتري لما روي ان امرأة انت النبي صلى  
الله عليه وسلم فقالت ان ابني اشترى ثمرة من فلان فادهاهتها للجائحة فسلطه ان يضع عنه فثألا ان لا يفعل فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم ثألا فلا ان لا يفعل خيرا متفق عليه ولو كان واجبا لاجبر عليه وكان التخلية يتعلق بها جواز  
التصرف فتعلق بها الضمان كالنقل والتحويل ولانه لا يضمنه اذا تلفه ادمي كذلك لا يضمنه بالثأل في غيره ولنا ما روي  
جا بون النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجواز وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بيعت من اخيك فمرا فافاضا  
جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ثم اخذ مال اخيك بغير حق رواها مسند ورواه ابو داود ولفظه من باع  
ثمرا فافاضا بجائحة فلا يأخذ من ماله اخيه شيئا على ما اخذ احدكم ماله اخيه للسلم وهذا صحيح في الحكم فلا يعدل عنه  
قال الشافعي لم يثبت عندنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجواز ولو ثبت لم اعد له ولو كنت قائل بوضعها  
لوضعتها في القليل والكثير قلنا الحديث ثابت رواه الامام احمد ومسلم وابو داود وابن ماجه وغيرهم واما حديثهم  
فلا حجة لهم فيه فان فعل الواجب خيرا فادهاهها لا يفعل الواجب فقد ثألا لا يفعل خيرا وان ما لم يجبر النبي صلى الله عليه وسلم  
لانه يجزى قوله لم المدي من غير اقرار البائع ولا حضوره واما التخلية فليست قبضا ثامنا بل مالو تلفت بعطش  
عند بعضهم ولا يلزم من اباحة التصرف تمام القبض بدليل المنفعة في الاجارة ببيع التصرف فيها ولو تلفت كانت من ضمان  
المو جرد كذلك الثمرة في شجرها كما لو منع قبل استيفائها او خذ حالا فحالا او قيا سهم يبطل بالتخلية في الاجارة  
**فصل** والجائحة كل آفة لا صنع لادمي فيها كالريح والجور والبرد والعطش لما روي الساج باسناده عن  
جا بون النبي صلى الله عليه وسلم ففرض في الجائحة تكون في البرد والجور وفي الحر وفي السيل وفي الريح وهذا تفسير  
من الرواي لكلام النبي صلى الله عليه وسلم فيجب الرجوع اليه فاما ما كان يفعل ادمي فقال القاضي يجزى المشتري  
بين فسخ العقد ومطالبة البائع بالثمن وبين البقاء عليه ومطالبة الجاني بالقيمة كالمالك والموزون اذا تلفه ادمي  
قبل القبض لانه يمكن الرجوع بيد لم يخلف في التالف بالجائحة الا ان في احوال المصوص وذهب العساکو والحرمية  
وجهين فان قيل فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن والتموه غير مضمونة على المشتري فاذا كانت القيمة  
اكثر من الثمن فقد ربح فيه قلنا المراد بالخبر النهي عن الربح بالبيع بدليل ان المكيل لو زاد ثمنه قبل قبضه ثم قبضه

جاز ذلك بالاجماع **فصل** وظاهر المذهب انه لا فرق بين قليل الجائحة وكثيرها الا ما جرت العادة بتلف مثله  
كالسهم الذي لا ينضب لا يلفق البئر قال احمد في الاقول في عشر ثمرات وكلا عشرين وكلا دري ما التلث ولكن اذا كانت  
جائحة تستغرق الثلث او الربع او الخمس توضع وعن احمد ان مادون الثلث من ضمان المشتري وهو مذهب مالك وهو  
الشافعي في القديم لانه لا بد ان ياكل الطائر منها وتنتثر العرج وتسقط منها فليكن بد من ضابط واحد والثلث قد  
اعتبره الشارع في الوصية وعطية المريض وغير ذلك قال الاثرم قال احمد انهم يستعملون الثلث في سبع عشرة مسألة  
ولان الثلث في حد الكثرة ومادون في حد القلة بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية الثلث والثلث كثير فلهذا  
قد ربه ولنا عموم الاحاديث فان النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجواز ومادون الثلث داخل فيها فيجب وضعه  
ولان هذه الثمرة لم يتم قبضها فكان ما تلف منها من ضمان البائع وان نقص عن الثلث كالتى على الارض وما اكله الطائر سقط  
لا يؤثر في العادة ولا يسمى جائحة فلا بد من الخبز ولا يكتفى بالخز منه فهو معلوم للوجود بحكم العادة وكانت  
مشرطه اذا ثبت ذلك فمضى تلف شيء لم يدر خارج عن العادة وضع من الثمن بقدر الذهب وان تلف الجميع بطل  
العقد ويرجع المشتري بجميع الثمن واما على الرواية الثانية فانه يعتبر ثلث الثمرة وقيل ثلث القيمة فان تلف الثلث  
فما زاد رجع بقسطه من الثمن وان كان دونه لم يرجع بشيء وان اختلفا في الجائحة او قدر التالف فالقول قول  
البائع لان الاصل السلامة ولا تدرى غام والقول في الاصول قول الغارم **فصل** فانه بلغت الثمرة وان الجذاذ  
فلم يجزها حتى اصابتها جائحة فقال القاضي عندئذ لا يوضع عنه لانه مفقود بترك النقل في وقته مع قدرته فكأن الضمان  
عليه ولو استوى ثمرة قبل بد صلاحها بشرط القطع فامكنه قطعها فلم يقطعها حتى تلفت فهي من ضمانه كذلك وان تلفت  
قبل امكان قطعها فهي من مال البائع كالمسئلة قبلها **فصل** فان استاجر ارضاً فزرعها فلف الزرع فلا شيء على  
المو جريض عليه احد ولا تعلم فيه خلافا لان المعقود عليه منافع الارض ولم يتلف انما تلف مال المستاجر فيها فصار  
كدار استاجرها ليقصر فيها شيئا بقتلت الثياب فيها **مسألة** وصلاح بعض ثمرة الشجرة صلاح لجميعها لا يختلف  
المذهب فيه فبيلع بيع جميعها بذلك لا تعلم فيه خلافا وهل يكون صلاح المسائر النوع الذي في البستان على روايتين اظهرها  
انه يكون صلاحا فيجوز بيعه وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن قياسا على الشجرة الواحدة ولان اعتبار الصلاح  
في الجميع يشق ويؤدي الى الاشتراك واختلاف الايدي فوجب ان يتبع ما لم يبد صلاحه من نوعه ما بدا كالشجرة  
الواحدة والثانية لا يكون صلاحا ولا يجوز بيع الا ما بدا صلاحه لانه لم يبد صلاحه فلم يجز بيعه لعموم النهي ولانه  
لم يبد صلاحه فلم يجز بيعه كالمذي في البستان الاخر **فصل** فاما النوع الاخر من ذلك الجنس فقال القاضي  
لا يجوز بيعه وهو واحد الوجهين لا صحاب الشافعي وقال محمد بن الحسن ما كان متقارب الادراك فيدر صلاح  
بعضه يجوز بيعه جميعه وما يباخر باخر اكبر فلا يجوز بيع الباقي وقال ابو الخطاب يجوز بيع ما في البستان  
من ذلك الجنس وهو الوجه الثاني لاصحاب الشافعي لانه الجنس الواحد يضم بعضه الى بعض في اكمال النصاب  
فتتبعه في جواز البيع كالنوع الواحد ولولا في ان النوعين قد يتباعدا دلالتها لم يتبع احدهما الاخر  
في بد والمصالح كالجنسين وتختلف الزكاة فان المقصد هو الغنى من جنس ذلك المال لتقارب منفعة  
وقيام كل نوع مقام النوع الاخر في المقصود والمعنى ههنا هو تقارب ادراك احدهما من الاخر ودفع الضرر  
الحاصل بالاشتراك واختلاف الايدي ولا يحصل ذلك في النوعين فصارت ههنا كجنسين **فصل**  
فاما النوع الواحد من بستانين فلا يتبع احدهما الاخر في جواز بيع احدهما وصلاح الاخر سواء كان متجاورا بين



او متباينين وهذا مذهب الشافعي وحكي عن احمد ان بدو الصلح في شجرة من القرا صلاح له ومعا قارب وبهذا قال مالك  
لانها يتقاربان في الصلح فاشبهها القرا الواحد ولان المقصود الامن من العاهة وقد وجد الاول المذهب  
لانه انما جعل ما لم يبد صلح بمنزلة ما بد دفع الضرر لا يشترط في الصلح الاصل اعتبار كل شيء بنفسه  
والذي في القرا الاخر لا يوجد فيه هذا الضرر فوجبة لا يبيع الاخر كما لو تباين فان بد صلح النوع الواحد  
فاقرب بالبيع ما لم يبد صلح من بقية النوع من ذلك البسطة لم يجوز له خوله تحت عموم النوع وتعذر قياسه على  
الصورة المخصوصة من العموم وهي اذا باع مع ما بد صلح لانه دخل في البيع تعاد فاعلم ان الصلح لا يشترط ولا يوجد  
ذلك ههنا ولانه قد يدخل في البيع تبعا ما لا يجوز افراده كالثمرة ببيع مع الاصل والزرع مع الارض ويحتل الجواز  
لان الكل في حكم ما بد صلح فاشبه ببيع مع وكما لو افرد بالبيع ما بد صلح **مسئلة** وبدو الصلح في غنم  
التحل ان يجر او يصفى وفي الغنم ان يجر او يصفى وفي سائر الثمران يبد وفي النخيل يبيع وفي الاغصان يبيع وفي الدار يبيع  
من الثمر يتغير لونه عند صلاحه كثره التحل والعنب غير الابيض والاجاص فيه صلاحه بذكر وان كان العنب  
ابيض فصلاحه بتموه وهو ان يبد وفي الماء الحلو ويلين ويصفى لونه ويكفي كل طيبا صغارا وكبارا كالقثا والكمثرى  
وان كان مما لا يتلون كالقثا ونحوه فان يحلو ويطيب وان كان بطيخا او نحوه فان يبد وفي النخيل وان كان مما لا يتغير  
لونه ويكفي كل طيبا صغارا وكبارا كالقثا والخيار فصلاحه بلوغه ان يוכל عادة وقال القاضي واصحاب الشافعي  
بلوغه ثنائه في عظمه وما قلناه ان شبه بصلاحه مما قالوه فان بدو صلاحه الشئ ابتداء وتناهي عظمه اخر صلاحه ولا بد  
الصلح في الثمر يسبق حال الجناد فلا يجوز ان يجعل بدو صلاحه فيما يقاس عليه بسبقه قطعه عادة وما قلناه  
في هذا الفصل فهو قول مالك والشافعي وكثير من اهل العلم ومقارب له وقال عطاء الايباع حتى يוכל من الثمر قليل او  
كثير وروي عن ابن عمر بن عباس وعلمهم ارادوا صلاحه للاكل فيرجع معناه الى ما قلناه فان ابن عباس قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى ياكل منه او يוכל متفق عليه وان ارادوا حقيقة الاكل كان ما ذكرنا اوله لان ما روي  
يحتل صلاحه للاكل فيحل على ذلك موافقة لاكثر الاخبار وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع النخل حتى  
يطيب متفق عليه ونهى ان يباع النخل حتى يزهوا قبل وما روي هو قال يجرأ ويصفأ ورواه البخاري ونهى عن بيع  
العنب حتى يسود ورواه الترمذي وابن ماجه والاحاديث في هذا كثيرة كلها تدل على هذا المعنى واسأل الله  
ومن باع عبد اوله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المشتري ان اذ باع عبده او امته وله مال ملكه اياه لو خصه به فهو  
للبيع لما روي عن ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المشتري ورواه  
مسلم وغيره وكان العبد وماله للبائع فاذا باع العبد اختص البيع به دون غيره كما لو كان له عبدان فباع احدهما  
وان اشترطه المشتري كان له للخبر وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وقضى ببيع شريح وبه قال مالك والشافعي واسحق  
**مسئلة** فانه كان قصده المالك اشتراط علمه وسائر شروط المبيع وان لم يكن قصده المالك لم يشترط علمه اذا اشترط  
عبدا وامره واشترط ماله وكان المالك مقصودا بالمشتري مع اشتراطه للخبر ويشترط ان يوجد فيه شرائط البيع  
من العلم به وان لا يكون بينه وبين الثمن ربا كما يعتبر ذلك في العينين المبيعين لانه مبيع مقصود فاشبه  
ما لو ضم الى العبد عينا اخرى وباعهما وان لم يكن قصده المالك مع شرطه وان كان مجهولا نص عليه احمد  
وهو قول الشافعي واي ثور والبني وسواهما كان المال من جنس الثمن او من غير جنسه عنها كان او دنيا  
وسواء كان مثل الثمن او اقل او اكثر قال النبي اذ باع عبد ابا الف درهم ومعه الف درهم فابيع جائزا  
اذا كان رغبة المشتري في العبد لافي الدرهم وذلك لانه دخل في البيع تبعا غير مقصود فاشبه اساسات  
الحيوان والتمويه بالذهب في السقوف وقال القاضي هذا ينبغي ان يكون العبد يملك او لا يملك فان قلنا

لا يملك فاشترط المشتري ماله صار مبيعا معه فاشترط فيه ما يشترط في سائر المبيعات وهو مذهب ابي حنيفة وان قلنا  
يملك احتملت فيه الجهالة وغيرها ما ذكرنا من قبل ان يبيع تبعا فهو كسائر المبيعات وهذا خلاف نص احمد والخبر في فانهما جعلتا  
الشرط الذي يختلف الحكم به قصدا للمشتري دون غيره قال شيخنا وهو اصح ان شاء الله تعالى واحتمل الجهالة فيه لكونه  
مقصودا كالبن في الضرع والحمل في البطن واشبه ذلك فانه مبيع ويحتل فيه الجهالة وغيرها ما ذكرنا وقد قيل ان  
المال ليس بمنع ههنا وانما استبقاه المشتري على ملكه العبد لا يزول عنه الى البائع وهو قريب من الاول **فصل**  
واذا اشترط مال العبد في المشتري ثم رده باقالة او خيارا او عيبا رده مال له وقال داود بن داود ماله لم يدخل  
في البيع فاشبه النما الحادث عنده ولنا انه عجز عن مال اخذها المشتري لا يحصل بدو البيع فيردها بالفسخ كالعبد  
ولان العبد اذا كان ذاملا كانت قيمته اكثر فاخذ ماله ينقص قيمته فلم يملك رده حتى يدفع ما ينزل نقصه فان  
تلف ماله فاراده فهو بمنزلة العيب الحادث هل يبيع الرد على رايين فان قلنا بالرد فعليه قيمته ما تلف عنه قال احمد  
في رجل استرى امته معا قناع فاشترطه وظهر على عيب وقد تلف القناع غرم قيمته بخصة من الثمن **مسئلة** وان كان عليه  
كيب فقال احمد ما كان الحال فهو للبائع وما للبس المعتاد فهو للمشتري ان اذا كان على العبد او الجارية حتى فهو بمنزلة  
ماله على ما ذكرنا فاما الثياب فقال احمد ما كان يلبسه عند البائع فهو للمشتري وان كانت ثيابا يلبسها فوق ثيابها ونحوه  
به فهو للبائع الا ان يشترطه المشتري وانما كان كذلك لان ثياب البذلة تجرت العادة ببيعها معه ولا يفتقر الى بيعها حصة ومطهر  
فجرته مجرى مفاتيح الدار بخلاف ثياب الحال فانها زيادة على الثياب العادة ولا يفتقر الى بيعها حصة ومطهر  
لتنفقه بها وهذه حجة السيد لا حاجة العبد ولم تجر العادة بالمساحة فيه فخر في السور في الدار والذات التي تبيع  
عليها وقال ابن عمر بن باع وليدة وزينها بلباس فلذات استرها ما عليها الا ان يشترطه الذي باعها وبه قال الحسن والشافعي ولنا  
الخبر المذكور وكان الثياب لم يتنا ولها فقط البيع ولا تجر العادة ببيعها معها سائر مال المبيع ولان زينة المبيع اشبه  
لوزن الدار ببسط او ستر واسأل الله **باب** **السلم** وهو ان يسلف عن حاضرة في عرض  
موصوف في الذمة الى اجل ويسمى سلفا واسلم يقال سلم واسلف وهو نوع من البيع يتعقد بان يعقد ببيع ويتعقد بلفظ  
السلف والبيع لا يقع للحقيقة فيه ويشترط له ما يشترط للبيع الا انه يجوز في المعلوم والاصل في جوازه الكتاب والسنة  
والاجماع اما الكتاب فقوله سبحانه يا ايها الذين امنوا اذا بئتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس اشهد ان السلف  
المضمون الى اجل مسمى قد احله الله في كتابه واذنه فيه ثم قرأ هذه الآية ورواه سعيد وكان اللفظ يشتمل على مبيع وما السنة  
فروي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في الثمن والمشتريين والثلاث فقال من اسلف في شيء فليسلف  
في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه واما الاجماع فقال بن المنذر راجع كل من لحفظ عنه من اهل العلم على  
السلم جائز **مسئلة** ولا يبيع الا بشروط سبعة احدها ان يكون مما يمكن ضبط صفاته التي تختلف الثمن باختلافها ظاهرها  
كالكيل من الجيوب والموزون كالقطن والابريسم والكتان والعنب والمصوف والسعر والكاغذ والحديد والصف والبخار  
والطيب والادهان والخلول وكل كيل او موزون وكذلك المذرع كالثياب وقد جاء الحديث في الثمن وقال بن المنذر  
اجمع اهل العلم على ان السلم في الطعام جائز **مسئلة** فاما المعلوم والمختلف كالحيوان والفواكه والبقول والجلود والاروس  
ونحوها فغير روايات اختلفت الرواية في السلم في الحيوان فروي انه لا يبيع السلم فيه وهو قول الثوري واصحاب الرأي  
وروي ذلك عن عمر بن مسعود وحذيفة وسعيد بن جبير والشعبي قال عمر رضي الله عنه ان من ارى ابوابا لا يبيع  
وان منها السلم في السن وان الحيوان يختلف اختلافا متباينا فلا يمكن ضبطه فان استقصى صفاته التي تختلف بها  
الثلث مثل ارجح الحاجبين اكل العينين اثنى الاف اهدب الاشفا الى الشفة تعدر رسلهم لندرة وجوده





















في المعقود عليه دون الوجود لما ذكرنا من ان الفساد الطاري على بعض المعقود عليه كالموت فيسقط البيع والشراء  
خيار الفسخ في الوجود كما ذكرنا في الوجه الاول **فصل** وان اسلم ذميا في حريم اسم احد هما فقال ابن  
المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم ان المسلم يأخذ دراهمه لان كان المسلم فليس له استيفاء الدرهم فقد تعذر  
استيفاء المعقود عليه وان كان الاخر قد تعذر عليه الايفاء فصار الامر الى راس ماله **فصل** في المشرط السادس  
يقبض راس مال السلم في مجلس العقد فان تفرقا قبل ذلك بطل وبذلك قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك يجوز ان يتأخر  
قبضه يومين وثلاثة وأكثر ما لم يكن ذلك شرطا لانه معاوضة لا يخرج بناخر قبضه من ان يكون سلفا فاشبهنا فيه الى اخر  
المجلس ولنا انه عقد معاوضة لا يجوز فيه شرط تأخر المعوض المطلق فلا يجوز التفرق فيه قبل القبض كالصرف والبيع  
على المجلس بدليل الصرف وان قبض بعضه ثم تفرقا وكلام الخري يقتضي ان لا يبيع وحكي ذلك عن بن شبرمة والثوري وقال  
ابو الخطاب هل يبيع في المقبوض على وجهين بناء على تفرق في الصفقة وهذا الذي يقتضيه مذهب الشافعي وقد نص احمد  
في رواية بن منصور اذا سلمت ثلاثة مائة درهم في اصناف شتى مائة في حنطة ومائة في سكر ومائة في ثياب اخرى خرج فيها  
زيتون رد على الاصناف الثلاثة على كل صنف بقدر ما وجد من الزيتون في العقد في الباقي بحسنه من الثمن وقال  
الشافعي ابو جعفر فبينما سلف الفاء الى رجل فقبض نصفه وحاله نصفه وكان رد من على المسلم اليه بقدر نصفه فحسب عليه  
من المالك في السلم في النصف المقبوض وبطل في الباقي وحكي عن ابي حنيفة انه قال يبطل في الحوالة في الكل وفي المسئلة  
الاخرى يبطل فيما لم يقبض وحده بناء على تفرق في الصفقة **فصل** وان قبض الثمن فوجد رديا فرده والثلث  
معين يبطل العقد برده فان كان الثمن احد النقيضين وقلنا نتعين النقيضين يبطل بالثمنين بطل وبطل باعدها اخرجنا  
وان كان في الذمة فله ابداله في المجلس ولا يبطل العقد برده لان العقد انما وقع على ثمن سليم فاذا دفع اليه معيبا كان  
لرده والمطالبة بالسليم ولم يؤثر قبض المعيب في العقد وان تفرقا ثم علم عيبه فرده فغيره جها ان احدهما يبطل العقد  
برده لوقوع القبض بعد التفرق والثاني لا يبطل لان القبض الاول كان صحيحا بدليل ما لو امسكه ولم يرده وهذا  
بدل عن المقبوض وهذا قول ابو يوسف ومحمد واحد قول الشافعي واختيار الخري في ثمنه ان يقبض البذل في المجلس  
الرد فان تفرقا في مجلس الرد فان تفرقا في مجلس الرد قبل قبض البذل بطل وجها واحدا لخلق العقد عن قبض الثمن  
بعد تفرقهما فان وجد بعض الثمن رديا فرده في الرد وما ذكرنا من التفرق في الصفقة وان ظهر الدرهم مستحقا والثلث معين لم يبيع قال احمد  
في الرد على وجهين بناء على تفرق الصفقة **فصل** وان ظهر الدرهم مستحقا والثلث معين لم يبيع قال احمد  
خرجت الدرهم مسروقة فليس بينهما بيع وذلك لان الثمن اذا كان معينا فقد اشترى بعينه مال غيره غير ان كانا غير  
معين فلما لمطالبة ببدله في المجلس وان قبضه ثم تفرقا بطل العقد لان المقبوض لا يبيع عوضا فقد تفرقا قبل اخذ الثمن  
الا على الرواية التي تقول بطله تصرف الفضول او ان النقيض بالثمنين وان وجد بعضه مستحقا يبطل العقد  
فيه وفي الباقي وجها بناء على تفرق الصفقة **فصل** وان كان له ربح في ذمة رجل ديناء فجله سلفا في طعام الى  
اجل لم يبيع قال ابن المنذر اجمع على هذا كل من حفظ عنه من اهل العلم ودرو عن بن عمر انه قال لا يبيع ذلك وذلك لان المسلم فيه  
دينا فاذا جعل الثمن ديناء كان بيعا بين يدين ولا يبيع بالاجل ولو قال اسلمت اليك مائة في طعام ومشرط ان تجعل له سلفا  
حنين ويؤجل حنين لم يبيع العقد في الكل في قول الخري يخرج في حقه في قدر المقبوض وجها واحدا وهو  
قول ابي حنيفة بناء على تفرق الصفقة والثاني لا يبيع وبذلك قال الشافعي وهو صحيح لان المجل فضلا على الموجه في صفته  
ان يكون في مقابلة اكثر مما في مقابلة المؤخر والزائدة مجعولة فلا يبيع **مسئلة** وهل يشترط كونه معلوما للصفة  
والقدر كالمسلم فيه على وجهين اختلفت الرواية في معرفة صفة الثمن المعين ولا خلاف في اشتراط معرفة صفة  
اذا كان في الذمة لانه احد عوضي السلم فاذا لم يكن معينا اشترط معرفة صفة كالاخر الا ان اطلق وفي البلد نقد واحد  
انصرف اليه وقام مقام وصفه وان كان الثمن معينا فقال القاضي وابو الخطاب سطر ذلك لان له نقدا  
اسلمت اليك كذا وكذا درهمين او نصف الثمن فاعتبر ببط صفته وهذا قول مالك والشافعي حنيفة لانه عقد لا يبيح انما  
في الحال ولا تسليم المعقود عليه ولا يؤمن انفساخر فوجب معرفة راس السلم في الرد بدله كالمقبوض ولا يبيح ان

يظهر

يظهر بعض الثمن مستحقا فينفسخ العقد في قدره فلا يعلم فيمن كره في وكه انفسخ فان قيل هذا موهوم والوهو  
لا تعتبر قلنا الوهم ههنا معتبر لان الاصل عدم الجواز وانما جاز اذا وقع الامن من الغرر ولم يوجد كهاهنا  
بدليل ما اذا اسلم في ثمنه بستان بعينه او قدر السلم يصح بيعه بظاهر كلام الخري انه لا يشترط لانه لم  
يذكر فيه شرط السلم وهو واحد قوله الشافعي لانه عوض مشاهد فلم يجز للمعرفة قدره كبئوع الاعيان وكلام  
احمد انما تناول غير المعين والاختلاف في اعتبار اوصافه ودرهمهم يتقضى بعقد الاجارة فانه ينفسخ بلف العين  
المستأجرة ولا يخلو مع المعين الى معرفة الاوصاف ولا رد مثل الثمن انما يستحق عند فسخ العقد لاس جنة  
عقده وجها له ذلك لا يؤثر في كماله او باع المكمل والموزون وكان العقد قد تمت شرائطه فلا يبطل بامر موهوم  
فعل القول لا يجوز ان يجعل راس مال السلم مالا يمكن ضبطه بالصفة كالجواهر وسائر ما لا يجوز السلم فيه فان فعلا بطل  
العقد ويرده ان كان موجودا والا يرد قيمته فان اختلفا في القيمة فالقول قول المسلم لانه غارم وكذلك ان حكمنا  
بصحته العقد ثم انفسخ فان اختلفا في السلم فيه فقال احمد في كذا مدي حنطة وقال الاخر في كذا مدي سكر تحالفا  
تفا سخر اوبه قال الشافعي وابو ثور واصحاب الرأي كمالوا اختلاف في ثمن البيع **فصل** وكل ما لم يحرر المسلم  
فيها لا يجوز ان يسلم احد هما في الاخر لان السلم من شرطه التساوي والتأجيل فالذي يذكره الخري انه لا يجوز التساوي  
العروض وهو واحد الروايتين فعلى هذا لا يجوز اسلام بعضهما في بعض وقال بن ابي موسى لا يجوز ان يكون راس  
مال السلم الاعيان او رقا قال القاضي وهو ظاهر كلام احمد قال بن المنذر قيل لا يجوز اسلام ما يوزن فيها كالزيتون  
يكال فيها يوزن فلم يجز فعلى هذا لا يجوز ان يكون المسلم فيه ثمننا وهو قول ابي حنيفة لانه لا تثبت في الذمة الا  
ثمننا فلا يجوز ان تكون مثمنه وعلى الرواية التي تقول يجوز التساوي في العروض يجوز ان يكون راس المال عرضا  
كالثمن سواء يجوز اسلامها في الاثمان قال الشافعي ابو جعفر يجوز السلم في الدراهم والدنانير وهذا مذهب  
مالك والشافعي لانها تثبت في الذمة صدا قاتبت في الذمة سلفا كالعروض ولا يبيح ما بينهما من حنطة  
ولا التساوي اسلام احد هما في الاخر كالعرض والعرض ولا يبيع ما قال ابو حنيفة فانه لو باع درهمين بدينارين  
يكون احدهما مثمننا فعلى هذا اذا سلم عرضا في عرض موصوف بصفاته فجاءه عند الحول بذلك العرض بعينه لم يرد  
على احد الوجهين لانه اتاه بالسلم فيه على صفته فلم يرد قوله لو كان غيره والثاني لا يلزم لانه يقضي ان يكون الثمن  
هو المثلث ومن نصر للقول قال هذا لا يبيع لان الثمن انما هو في الذمة وهذا عوض عنه وهذا الواسع جارية صغيرة  
في كبيرة فجاء المثل وهي على صفة المسلم فيه فاحضرها خري فيها وجها ان احدهما لا يجوز لانه يقضي ان يكون قد استحق  
وردها خالية عن عقد والثاني يجوز لانه احضر المسلم فيه على صفته ويبطل الاول بما اذا وجد بها عيبا فردها لا يصح  
الشافعي في هاتين المسائلين وجها كهذين فان فعل ذلك لم ينتفع بالعين او ليطل الجارية ثم يرد بها غير عوض الجرد  
وجها وجها **مسئلة** وان اسلم ثمننا واحدا في جنسين لم يخرج حتى يبين عن كل جنس ثمننا يسلم دينار في قبض حنطة  
وقبض شعير ولا يبين ثمن الحنطة من الدينار فلا يبيح ذلك وقال مالك يجوز وللشافعي قولان كالمذهبين لان  
كل عقد جاز على جنسين في عقدين جاز عليه ما في عقد واحد كبئوع الاعيان ولنا ان ما يقابل كل واحد من الجنسين  
فلم يبيع كما لو عقد عليه مفردا يمين مجهول ولان فيه غررا لا تالانا من الفسخ يتعذر احدهما فله يرجع وهذا  
غرر يؤثر في السلم وبطل هذا عللنا معرفة صفة الثمن وقد ذكرنا وجها انه لا يشترط في ههنا مثله  
لان في معناه والجواز ههنا اولى لان العقد اذا انفسخ لا يعلم مقدار ما يرجع به وههنا يرجع بقسط من راس مال السلم  
ولا يبيع عده وعبد غيره بثلث واحد جاز في اظهر الوجهين وهذا مثله واسر اعلم ولا يلزم ان يسلم في حنطة  
الحا حنطة ولا يبين ثمن كل واحد منهما يبيح ان يجوز ههنا قال بن ابي موسى ولا يجوز ان يسلم حنطة ودينارين وحنطة درهمين  
في حنطة الا ان يبين حصص كل واحد منهما من الثمن والا في حنطة هذا لانه اذا قدر بعض السلم رجح بقسطه



منها ان تعذر النصف رجع بالنصف وان تعذر النصف رجع بدنيا عشرة دراهم **فصل** والسابع ان يسلم في الذمة  
فان اسلم في عين لم يبيع كانه رجا قبل وان تسلمه فلم يبيع كما لو شرط ملكا لا يبيع او صيغة يبيعها غير معلومة وان  
المعنى يملك بيعة في الحال فلا حاجة الى التسليم **مسئلة** ولا يشترط ذكر مكان الا يفتا ذكره القاضي وحكاه ابن  
المنذر عن احمد واسحق وطائفة من اهل الحديث ويرى قال ابو يوسف ومحمد وهو احد قول الشافعي له قول النبي صلى  
الله عليه وسلم من اسلم فليس في كبل معلوم او وزن معلوم الى اجل معلوم ولم يذكر مكان الا يفتا ولو كان شرط لا يفتا  
وفي الحديث الذي خبر ان اليهودي اسلم الى النبي صلى الله عليه وسلم طما من حايط بني فلان فلا يملك كبل يسمى الاجل مسمى ولم  
يذكر مكان الا يفتا ولا يفتا عقد معاوضة اشبه ببيع الاعيان وقاله الثوري بشرط وهو القول الثاني للشافعي وقال  
الا وراي هو مكرره لان القبض يجب بجلوه ولا يفتا موضع حيث قال ابو حنيفة وبعض اصحاب الشافعي ان  
كان لجل مؤنة وجب شرطه والا فلا لانه اذا كان لجل مؤنة اختلف فيه الغرض بخلاف ما لا مؤنة فيه **مسئلة**  
لان يكون موضع العقد لا يملك الوفاء كالبينة في شرط ذكره لانه متى كان في يده لا يملك التسليم في مكان العقد فاذا  
ترك ذكره كان صحيحا ولا **مسئلة** ويكون الوفاء في موضع العقد اذا كان في مكان يملك الوفاء في العقد التسليم  
في مكانه فالتفتي بذلك عن ذكره **مسئلة** فان شرط الوفاء كان تأكيدا وهو حسن لانه شرط ما يقتضيه العقد  
استند ما لو شرط الحول في عين المبيع **مسئلة** وان شرطه في غيره صح لانه يبيع فصح شرط الا يفتا في غير مكانه كبسوق  
الاعيان ولا يشترط ذكر مكان الا يفتا في مكان العقد وعنه لا يبيع ذكره هاهنا لم يوسى لانه شرط خلاف  
ما اقتضاه العقد لان العقد يقتضي الا يفتا في مكانه وقال القاضي وابو الخطاب مع ذكر مكان الا يفتا فغيره واثبات  
سواء شرطه في مكان العقد وفي غيره لانه رجا تعذر تسليمه في ذلك المكان فاشبه تعيين المالك واختاره ابو بكر  
ولما ان في تعيين المكان غرض ومصلحة على التبعين الزمان وهذا يبطل ما ذكره ثم لا يخلو اما ان يكون مقتضى  
العقد التسليم في مكانه فاذا شرطه فقد شرط مقتضى العقد ولا يكون ذلك مقتضى العقد فتعين ذكر مكان الا يفتا  
نفيا للجملة عنه وقطعا للتنازع والفرقة تركه لا في ذكره وتعيين المالك يفتا هذا فانه لا حاجة اليه ويفوت به علم  
المقدار المشترك للعقد وينفي لا التنازع وفي مسئلته لا يفوت به شرط ويقطع التنازع فالمنع المانع من  
التقدير بملكه بيمينه فهو مقتضى ذلك مكان الا يفتا فكيف يبيع قياهم عليه **مسئلة** ولا يجوز بيع المسلم  
فيه قبل قبضه ولا يفتا ولا يفتا مكانه ولا الحولة به في الاجور بيع المسلم فيه قبل قبضه بخلاف علمه لان النبي  
صلى الله عليه وسلم يبيع الطعام قبل قبضه وعن ربح ما لم يقض ولا يبيع لم يدخل في ضمانه فلم يجر بيعه كالمعام  
قبل قبضه وكذلك التولية والنسبة وهذا قاله اكثر اهل العلم وحكي جواز التولية والنسبة عن مالك لما روي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه يبيع عن بيع الطعام قبل قبضه واخص في التولية وقيا على الاقالة ولنا انها معاوضة  
في المسلم فيه قبل القبض فلم يبيع كما لو كانت بلفظ البيع ولا يفتا ببيع فلا يجوز في المسلم قبل قبضه كالمفوض الاخر  
لان قوله هو حجة لنا لانه يبيع عن بيع الطعام قبل قبضه والنسبة ببيع فيه خلا في النبي صلى الله عليه وسلم  
في التولية والنسبة على ان اخص فيهما في الجملة لانه هذا الموضع واما الاقالة فافتا في بيعه وليست ببيع ولا يجوز  
قياسا على البيع واما اخذ غيره مكانه فهو ان ياخذ غير المسلم فيه عوضا عن المسلم فيه وذلك حرام سواء كان المسلم فيه موهوبا  
او موعدا وما سواه كان العوض مثل المسلم فيه في القيمة او قل او اكثر ويرى قال ابو حنيفة والشافعي وذكره ابن ابي موسى رواية  
فيمن اسلم في بئر فعدم عند الممل فرضي ان ياخذ شجر مثل جازو ذكره محمد بن علي بن ابراهيم والشعير حسن والصحيح  
في المذهب خلا وقال مالك لا يجوز ان ياخذ غير المسلم فيه مكانه يتجمله ولا يفتا الا الطعام قال ابن المنذر وقد  
ثبت ان ابن عباس قال اذا اسلم في بئر لا اجل فان اخذت ما اسلفت فيه والا فخذ عوضا انقص منه ولا ترجع من  
رواه سعيد في سننه ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم من اسلم في بئر فلا يضره الى غيره رواه ابو داود وابن ماجه ولا ي  
اخذ العوض عن المسلم فيه بغيره فلم يجر بيعه لغيره **فصل** ولا يجوز الحول بغيره لانه لا يجوز على دين مستقر

والمسلم يعرض الفسخ فليس بمستقر ولا ينقل للملك في المسلم فيه على غير وجه الفسخ فلم يجر بيعه ومعنى الحول بغيره ان  
يكون لرجل سلم عليه مثله من قرض او سلم اخر او بيع فيجوز بيعه على ما عليه من الطعام على الذي عنده السلم فلا يجوز وان  
احال المسلم اليه المسلم بالطعام الذي عليه لم يبيع ايضا لانه معاوضة بالمسلم فيه قبل قبضه فلا يجوز بيعه **مسئلة**  
ويجوز بيع الدين المستقر ان هو في ذمة بشرط ان يقبض عوضه في المجلس ولا يجوز لغيره لانه يبيع عن غيره كبيع الابرة  
بالدنانير واخذ عوض الدراهم بالدراهم وناخذ عوضها بالدنانير فسلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس اذا اقر قضا  
وليس بينكم شيء وقد دل الحديث على جوابه يبيع على ما يبيع في الذمة من لسانه لا يفتا في الاخر وغيره مقياس عليه قول الشافعي والقبض  
في المجلس قوله اذا اقر قضا وليس بينكم شيء وفي ذلك اختلاف ذكرناه في المصنف وفيه رواية اخرى انه لا يبيع بغيره لمن  
هو في ذمة كما لا يبيع في السلم والاول اوله فان اشتراه بموصوف في الذمة من غير جنسه جاز ولا يفتا قبل القبض  
لانه يكون بيع دين بدين وان اعطاه معينا مما يشترط فيه المقياس جاز التفريق قبل القبض كما لو قال بعثك  
هذا الشعر بماية درهم في ذمتك ويجوز ان لا يجوز لان البيع في الذمة لم يجر التفريق قبل القبض كالمسلم **فصل**  
فان يبيع الدين لغيره هو في ذمة لم يبيع وبه قال ابو حنيفة والثوري واسحق قالوا اذا كان كالمعامل حل وطا موقضا  
قبضه من الذي هو عليه بنقد ولا يبيع من غيره بنقد ولا نسبه واذا اقرضت رجلا دراهم او دنانير فلا تاخذ من غيره  
عوضا ما لك عليه وقال الشافعي ان كان الدين على معسر او محال لم يبيع البيع لانه يجوز عن تسليمه وان كان على ما دل  
له فقيه قولان احدهما يبيع لانه ابتاع بما لا ثابت في الذمة فصح كما لو اشتراه في ذمة بشرط ان يشتره بغيره وثبتا  
في المجلس لانه لا يكون بيع دين بدين ولنا انه غير قادر على تسليمه فلم يبيع كبيع الابرة والطريق الهوى **مسئلة** ويجوز الاقالة  
في السلم ويجوز في بعضه في احد الوجهين اذا قبض راس مال السلم او عوضه في المجلس لا قاله الاقالة في السلم جائزة  
لانها فسخ قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان الاقالة في جميع ما اسلم فيه جائزة ولا الاقالة في  
العقد ورفع من اصله وليست ببيع كما قال القاضي ولو قال لي عندك هذا الطعام صلطني على ما جاز لانه قاله فاما الاقالة  
في بعض السلم فاختلفت الرواية فيها فروي عن ابن ابي شيبة كراهته عن ابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن وابن  
سيرين والصحاح وسعيد بن جبير وربيعة وبن ابي ليلى واسحق وربيعة بن عبد الله بن عباس وغيرهم ولا يفتا في السلم  
وعطا وطارس ومحمد بن علي ومحمد بن عبد الرحمن وعمر بن دينار والحكم والثوري والشافعي وابو حنيفة وصاحبون المنذر  
لان كل معروف جاز في الجميع جاز في البعض كالابرة والاقتطاع ووجه الرواية الاولى ان السلم في الغالب يذوق في المثل من  
اجل التاجيل فاذا اقاله في البعض بقي البعض بالباقي من الثمن ومنفعة الجزء الذي حصلت الاقالة فيه لم يجر كالموشر ذلك  
في ابتداء العقد ويخرج عليه الابرة ولا ينظر فانه لا يتعلق به شيء من ذلك **فصل** اذا اقاله الثمن ان كان باقيا والارث  
مثله ان كان مثليا او قيمته ان لم يكن مثليا ويشترط رده في المجلس كما يشترط في السلم **مسئلة** وان افسخ العقد قاله  
او غيرهما لم يجر ان ياخذ ثمن عوضا من غير جنسه من اراد ان يعطيه عوضا عن الثمن فقال الشريف ابو جعفر لا يجوز  
لمصرف ذلك الثمن في عقد اخر حتى يقبضه ويرى قال ابو حنيفة له قول النبي صلى الله عليه وسلم من اسلف في شيء فلا يضره الى غيره  
ولان هذا مضمون على المسلم اليه بعقد السلم فلم يجر التصرف فيه قبل قبضه كما لو كان في يد المشتري ولان هذا مضمون على  
المسلم اليه بعقد السلم فلم يجر اخذ عوضه كالمسلم فيه وقاله القاضي ابو علي لا يجوز اخذ العوض عنه كما لو كان وضاه لانه  
مال عاد اليه يفسخ العقد فجاز اخذ العوض عنه كالثمن في البيع والفرق بين المسلم فيه والثمن ان المسلم فيه مضمون بالعقد  
والثمن مضمون بعد فسخه والخبر اريد به المسلم فيه فان قلنا فله الحكم حكم ما لو كان في قرض او ثمن في بيع الاعيان  
لا يجوز ان يجعل سلميا في شيء اخر لانه يبيع دين بدين ويجوز فيه ما يجوز في القرض واثبات البياعات اذا افسخت وياخذ  
احد التقدين عن الآخر ويقبضه في المجلس الاقالة لانه صرف **مسئلة** واذا كان لرجل سلم عليه من جنسه فقال لغيره

اخر الجوز  
والثلثون



أقضى سلمي لنفسك ففعل لم يصح قبض لنفسه لأن قبضه لنفسه حوالته بالحق لا يجوز وهل يقع قبضه للأمر على  
روايتين أحدهما يصح لأنه إذا كان في القبض فاشبه قبض وكيله وكما لو نوى المأمور القبض للأمر والثاني يصح لأنه لا يجوز أن يبا  
له في القبض فلم يقع له بخلاف الوكيل فصار كالقايض بغير إذن فإذا قلنا لا يصح القبض بقي على ملك المسلم إليه ولو قال الأول والثاني  
أحضرا كنياناً من لا قبض لك ففعل لم يصح قبضه للثاني وهل يكون قابضاً لنفسه على وجهين أولاهما أنه يكون قابضاً لنفسه  
لأن قبض المسلم فيه قد وجد من مستحق قبضه كالقايض لنفسه ففعل هذا إذا قبضه للآخر **مسئلة** وإن قال أقبضه  
ثم أقبضه لنفسك صح لأنه استثنى به في قبضه لم يقع كالقايض ففعل هذا إذا قبضه لنفسه ثم قبضه للآخر **مسئلة** وإن قال أقبضه  
فإن أن يقبضه لنفسه كما لو كان في يد غيره وكذا كان قاله الأكرام أحضر فاحته كماله لنفسه ثم قبضه للآخر **مسئلة** وإن قال أقبضه  
وإن قال أنا أقبضه لنفسه وخذه بالكيل الذي تشاهد جاز في إحدى الروايتين لأنه علمه وشاهد كبله والثانية لا يجوز  
وهو مذهب الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البايغ وصاع المشتري  
ولم يوجد ذلك ولأن قبضه بغير كيل أسبه ما لو قبضه جازاً **مسئلة** وإن أكله وتركه في الكيل وسلم إلى غيره فقبض  
صح القبض لهما لأن استند أمراً كليلاً عزله ابتدئ فلا معنى لابتدائه الكيل لهما لأنه لا يحصل به زيادة علم وقال الشافعي لا يصح  
للمحدث الذي ذكرناه في المسئلة قبلها وهذا يمكن القول بوجوبه لأن قبض المشتري له في الكيل جازي كصاعه **فصل**  
وإن دفع زيد إلى عمرو درهم فقال اشتري به ما تشاء من الطعام الذي لك ففعل لم يصح لأن درهم زيد لا يكون عوضاً لعمرو  
فإن اشتري الطعام بعينه أو دفعه من التصرّف الفضولي وإن قال اشتري به ما تشاء من الطعام ما تم قبضه لنفسك ففعل صح المشتري به  
القبض لنفسه على ما تقدم في مثل هذه الصورة وإن قال قبضه لي أقبضه لنفسك ففعل صح نص عليه وقال أصحاب الشافعي  
لا يصح لأنه لا يجوز أن يكون قابضاً من نفسه بنفسه ولنا أنه يجوز أن يشتري لنفسه من مال ولده ويبيعه ويقبض بنفسه  
من نفسه ولو لده من نفسه وكذا لو وهب ولده الصغير شيئاً جازاً أن يقبله من نفسه ويقبض منها فكذلكها **مسئلة**  
وإن قبض المسلم فيه جازاً فالقول قول له في قدره لا يقبض ما أسلم فيه كيلاً بالكيل ولا وزن ولا يغير ما قدر به وقت  
العقد لأن الكيل والوزن يختلفان فإن قبضه بذكره فهو قبضه جازاً فافهم ما أخذ قد حقه ويروى للشافعي  
ويطالب بالنقص أن نقص وهل لأن ينصرف في قدره حقه من قبل أن يعثره على وجهين ذكرهما في كتاب البيع وإن اختلفا  
في قدره فالقول قول القايض مع يمينه لأنه أعلم بكيله ولأنه منكر للزائد والقول قول المتكبر **مسئلة** وإن قبضه كيلاً ووزناً  
ثم ادعى غلطاً بقبول قوله في أحد الوجهين لأن الأصل عدم الغلط والآخر يقبل لأنه أعلم بكيله ما قبض يعني إذا كان فوجده  
**مسئلة** وهل يجوز الرهن والكفيل بالمسلم فيه على روايتين ٥ اختلفت الروايتان في الرهن والمضيق في السلم في الروايتين  
وإن القاسم وأبو طالب منع ذلك وهو الذي ذكره الخري وأختاره أبو بكر ورويت كراهته عن علي وابن عمر بن عباس وعنه  
وسعيد بن جبيرة والأوزاعي وروى حنبل جواز وهو قول عطاء ومجاهد وعمرو بن دينار والحكم والشافعي وأصحاب  
الراعي وابن المنذر لقوله الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى قول فرهان مقبوضه وقد روي عن ابن عباس وابن  
عمر أن المراد بالسلم ولأن اللفظ عام فيه السلم ولا نه أحد نوعي البيع فجاز أخذ الرهن بما في اللفظ كبيع الأعيان  
ووجوبه لأن الرهن والمضيق أن أحضر أس مال السلم فقد أخذ بما ليس بواجب ولا ماله إلى الوجوب لأن المسلم إليه  
قد ملكه وإن أخذ بالمسلم فيه فالرهن إنما يجوز بكسبه يمكن استيفاءه من عن الرهن والمسلم فيه لا يمكن استيفاءه من  
عن الرهن ولا من ذمة الضامن ولا لأنه لا يبا من هلاكه الرهن في يده بعد وإن يصير مستوفياً للحق من غير المسلم فيه وقد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم إن سلف في شيء فلا يصره له غيره ورواه أبو داود وكذا يقره ذمة الضامن مقام ما ذمة  
المضيق عنه فيكون في حكم أخذ العوض والبذل عنه ولا يجوز ذلك **فصل** فإن أخذ هذا أو ضميناً بالسلم فيه  
ثم نقابل السلم أو ضيق العقد لتعذر المسلم فيه بطل الرهن لزوال الدين الذي به الرهن ويرى الضامن وعلى المسلم البذر  
ليس مال السلم في الحال ولا يشترط قبضه في المجلس لأنه ليس بعوض ولو أقرضه الفاء وأخذ به رهنه ثم صار من الألف

على طعام

على طعام معلوم في ذمته وهو زال الرهن لزوال الدين من الذمة وبقي الطعام في الذمة ويشترط قبضه في المجلس إلا  
يكون بيع دين يدين فإن تفرق قبل القبض بطل القبض ورجع الألف إلى ذمته برهنه لأنه يعود إلى ما كان عليه  
كالعصير إذا تخمر ثم عاد خلا وكذا الوصل من الدين يدين ذمته فالحكم على ما يثبت في هذه المسئلة **فصل**  
وإذا أحكمنا بصفة ضمان المسلم لصاحب الحق مطالبته من شاء منه ما وليها قضاها برهنه ومما مته فان سلم المسلم إليه  
المسلم فيه إلى الضامن ليدفعه إلى المسلم جاز وكان وكذا لو أن قال خذه عن الذي ضمنته عني لم يصح وكان قبضاً فاسداً  
مضموناً عليه لأنه إنما يستحق الأخذ بعد الوفاقان أو صلة إلى المسلم يرى ذلك لأنه سلم إليه ما سلطه المسلم إليه في النص فيه  
وإن تلف فعليه ضمانه لأنه قبضه على ذلك وإن صالح المسلم الضامن عن المسلم فيه بمنه لم يصح لأنه قال لا تلتصم من غير المسلم  
إليه وإن صالح المسلم إليه بمنه صح وبرهنه ذمته الضامن لأنه هذا قاله وإن صالحه على غيره لم يصح لأنه بيع للمسلم فيه  
قبل **فصل** والذي يصح أخذ الرهن به كل دين ثابت في الذمة يصح استيفاءه من الرهن كائناً في البيع أو الاجارة  
في الاجارات والمهر وعوض الخلع والقرض وارش الجنائز وقيم المسلفات ولا يجوز أخذ الرهن باليسر بواجب ولا  
مأله إلى الوجوب كالمدة على العاقلة قبل الحول لأنها لم تجب بعد ولا يعلم اقضاءها إلى الوجوب لأنها قد تسقط  
بالجنون والفقر والموت فلم يصح أخذ الرهن بها ويحتمل جواز أخذ الرهن بها قبل الحول لأن الأصل بقاء الحياة و  
اليسار والعقل فاما بعد الحول فيجوز أخذ الرهن بها لأنها قد استقرت ولا يجوز أخذ الرهن بالمجمل في الجعالة  
قبل العمل لأنه لم يجب ولا يعلم اقضاءه إلى الوجوب ويحتمل جواز أخذ الرهن به ذكره القاضي لأن ماله إلى الوجوب  
واللزوم فاشبهت أثمان البياعات والأول أولى لأن اقضاءها إلى الوجوب محتمل فاشبهت الدين به قبل الحول ويجوز أخذ  
الرهن به بعد العمل لأنه قد وجب ولا يجوز أخذ الرهن بمال الكسابة لأنه غير لازم فإن للمعبد تعجز نفسه ولا يمكن استيفاء  
دينه من الرهن لأنه لو عجز صار الرهن للمستهة لأنه من حيلة مال المكاتب وقال أبو حنيفة يجوز ولنا أنه وثيق ولا يمكن  
استيفاء الحق منه فافهم كضمان الحجر ولا يجوز أخذ الرهن بعوض المسابقة لأنها جعالة ولا تعلم اقضاءها إلى الوجوب  
لأن الوجوب إنما يثبت يسبق غير الحجر وهو غير معلوم ولا مطلق وقال بعض أصحابنا فيه وجهان هل هي اجارة  
أو جعالة فإن قلنا هي اجارة جاز أخذ الرهن بعوضها وقال القاضي إن لم يكن فيها محال فعلي وجهين وهذا كله يصح لأن  
المجعل ليس في مقابلة العمل بدليل أنه لا يستحقه إذا كان مسبوقاً وقد عمل العمل وأما هو عوض عن السبق ولا يعلم القدر  
عليه ولا لأنه لا فائدة للمجعل فيه ولا هو مراد له وإذا لم تكن اجارة مع عدم المحال فمع وجوده أولى لأن مستحق المجعل هو  
السابق وهو غير معين ولا يجوز استيجار رجل غير معين ثم لو كانت اجارة كان عوضاً غير واجب في الحال ولا تعلم اقضاءه  
إلى الوجوب ولا يظن فلم يجز أخذ الرهن به كالمجعل في ذمة الألق ولا يجوز أخذ الرهن بعوض غير ثابت في الذمة كما لا يمكن المعين  
والاجرة المعينة في الاجارة والمعقود عليه في الاجارة إذا كان منافع معينة كاجارة الدار والعبد المعينة والدانية المعينة  
مدة معلومة أو محل شيء معين إلى مكان معلوم لأن هذا حق تعلق بالعين لا بالذمة ولا يمكن استيفاءه من الرهن لأنه منفعة  
العين لا يمكن استيفاءها من غيرها وتبطل الاجارة بتلف العين فاما إن وقعت الاجارة على منفعة في الذمة فمحاطة بوجوب  
وبناء جاز أخذ الرهن به لأنه ثابت في الذمة ويمكن استيفاءه من الرهن بما يستاجر من ثمنه بطل ذلك العمل جاز أخذ  
الرهن به كالدين ومذهب الشافعي في هذا كله كما قلنا **فصل** فاما الأعيان المضمونة كالعضو والعور والقبوض  
على وجه السوم فيها وجهان أحدهما لا يصح الرهن بها وهو مذهب الشافعي لأن الحق غير ثابت في الذمة أشبهه بغير  
ولأنه إن رهنه على قيمتها إذا تلفت فهو رهن على ما ليس بواجب ولا تعلم اقضاءه إلى الوجوب وإن كان الرهن على عينا  
لم يصح لأنه لا يمكن استيفاءه عن غيرها الرهن فاشبهت أثمان البياعات المعينة والثاني يصح أخذ الرهن بها وهو مذهب  
أبي حنيفة وقال كل عين كانت مضمونة بنفسها جاز أخذ الرهن بها برهنه ما يضمن بطل أو قيمته فالبيع يجوز أخذ



الرهن به لانه مضمون بفساد العقد ولان مقصود الرهن الوثيقه بلحق وهذا حاصل فان الرهن بهذه الاعيان يحل الرهن على  
ادائها وان تعذر ادائها استوفى بدله من ثمن الرهن فاشبهت الدين في النسيئة **فصل** قال القاضي كذا اجاز اخذ  
الرهن به جلا اخذ الضمين به وما لم يجز الرهن به لم يجز اخذ الضمين به الا ثلاثا شيئا عهده المبيع بوضعها والبيع الرهن  
بها والكتابة لا يصح الرهن بدنه ما يصح ضلعها في احدى الروايتين وما لا يجز الرهن به بوضعها والفرق بينهما  
من وجهين احدهما ان الرهن بهذه الاشياء يطل الارفاق فانه اذا باع عبده بالف ودفع رهنا يساوي الفافكا تها قبض  
التمن ولا ارتفع به والمكاتب اذا دفع ما يساوي كتابته فارتفع فاما الرهن بالاجل لانه كان يمكن بيع الرهن وايضا الكتابة في  
يسترخ والتمن بخلاف هذا والثاني ان ضرر الرهن به لانه يدوم بقاءه عند المشتري فيمنع البائع التصرف فيه فلهذا  
**فصل** في اختلاف المسلم والمسلم اليه في حوله الاجل فالقول للمسلم المسلم بالرهن لانه منكر وان اختلفا في  
اداء المسلم فيه فالقول قول المسلم لانه كان في قبض التمن فالقول قول المسلم اليه لانه كان في قبض التمن وان اختلفا في  
كان في المجلس قبل التفريق وقال الاخر بعدة القول قول من يدعي القبض في المجلس لانه معه سلامة العقد وان اقام  
كل واحد بينة بما ادعاه قد ثبت ايضا بشئته لانها مبينة بخلاف الاخرى **باب** **القرض** وهو قرض  
من السلف وهو جائز بالسنة والجمع اما المستفرض في ابي ابراهيم فان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكذا فاقدمه  
النبي صلى الله عليه وسلم بل الصدقة فامروا بارفع ان يقضي الرجل بكذا فرفع اليه بورا فقل يا رسول الله لم اجد فيها الاخيلا  
رباعيا فقال اعطه فان خير الناس احسنهم قضا وله مسلم وعنه بن مسعود والنبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم يقرض  
مسلم قرضا مائة الا كان كصدقة مائة وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت ليلا اسري لي على باب الحجة مكتوبا  
الصدقة بعشر اشئها والقرض بثلث اشئته عشر فقلت يا جبريل ما باله القرض افضل من الصدقة قال لانه السائل يسأل عنه  
والمستقرض لا يستقرض الا من حاجته رواها بن ماجه واجمع المسلمون على جواز القرض **مسئلة** وهو من المرافق المندبة  
اليها في حق المقرض لما روينا من الاحاديث ولما روينا عن ابي الدرداء انه قال لان اقرض ودينار من ثمن ثركم ثم اقرضها احب  
الي من ان تصدق بها ولان فيه تفريحا عن اخيه المسلم وقضا حاجته وكان مندوبا اليه كالمصدق وليس بواجب قال احمد  
لا يتم على من سئل فلم يقرض وذلك لانه من المعروف استنه صدقة التطوع وهو مباح للمقرض وليس مكرها قال احمد ليس  
القرض من المسلم بدينه لا يكره لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستقرض وقد ذكرنا حديث ابي رافع ولو كان مكرها كان ابعد  
الناس من قال بن ابي موسى الاحب ان يتجمل بامانة من ليس عنده بردي لا لا يقدر على وقايره ومن اراد ان يستقرض فليعلم  
المقرض بحاله ولا يفتره من نفسه الا الشئ اليسير الذي لا يتعدى رقبته وقال احمد اذا اقرض اخيه ولم يعلم بحاله لم يجز  
وقال ما احب ان يقرض بجاهه لاخوانه قال القاضي اذا كان من يقرض له غير معروف بالكونه تغير افعال المقرض في  
اضرار ابراهيم ان كان معروفا بالوقا لم يكره لكونه عاتلة له وتغيرت كبريته **فصل** ولا يصح الا ان جائز التصرف  
لانه عقد على المال فلم يصح الا ان جائز التصرف كالمبيع وحكمه في اللجباب والقبول حكمه على ما مضى ويصح بلفظ السلف  
والقرض او روى الشرع بهما وبكل لفظ يؤيد معناه نحو قوله ملكك هذا على ان ترد علي بدله او توجد قرضه والى  
على اذنه وان لم يذكر البدله ولم توجد ترينه فهو هبة فان اختلفا فالقول قوله الموهوب لانه الظاهر معه لانه  
التملك من غير عوض هبة ولا يثبت فيه خيار لان المقرض دخل على بصيرة ان الخط الغرر والمقرض متى شاء رده  
يعتبر بنبوت الغيار **مسئلة** ويصح في كل عين يجوز بيعها الا ببيع آدم والجواهر ونحوها ما لا يصح التملك  
فيه في احد الوجهين فيهما ما يجوز قرض المكيل والموزون بخلاف قال بن المنذر لجمع كل من حفظه عن  
اهل العلم على ان استقرض ماله مثل من المكيل والموزون ولا يطهر جائز ويجوز قرضه كل شئ في الذمة سلمه  
بن آدم وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز قرض غير المكيل والموزون لانه لا مثل له في الجواهر والنفقات

النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكذا وليس بكيل ولا موزون ولان ما يثبت سلفا يملك بالمبيع ويصير بالوصف فجاز قرضه  
كالمكيل والموزون وقوله لا مثل له خلاف اصله فان عندنا حنيفة لو تلف ثوبا يثبت في ذمته مثله ويجوز الصلح عنه بكثر  
من قيمته فاما ما لا يثبت في الذمة سلفا كالجواهر وشبهها فقال القاضي يجوز قرضها ويرد المستقرض قيمتها لان ما لا مثل  
له يضمن بالقيمة والجواهر كغيرها في القيمة وقال ابو الخطاب لا يجوز لان القرض يقتضي رد المثل وليس لها مثل ولان لم  
ينقل قرضها ولا يجرى في معناها نقل القرض فيه لكونها ليست من المرافق ولا يثبت في الذمة سلفا فيجب ابقاؤها على  
المنع ويمكن بقاءها بخلاف على وجهين في الواجب في بدله المكيل والموزون فاذا قلنا يجب رد المثل الجوز قرض  
الجواهر ولما لا يثبت في الذمة سلفا لم يرد مثله وان قلنا الواجب رد القيمة جاز قرضه لانه كان رد القيمة لا يصح  
الشافعي وجهان كذا في **فصل** قاضي بن ادم قال لا يكره قرضه فيعمل كراهة التزير ويصح قرضه  
وهو قول بن جريح والمروفي لانه ما لا يثبت في الذمة سلفا فصح قرضه كسائر الحيوان ويجوز ان يرد كراهة التزير  
فلا يصح قرضه اختاره القاضي لانه لم ينقل قرضه ولا هو من المرافق ويجوز ان يرد كراهة التزير وهو قول  
مالك والشافعي الا ان يقرضه من ذوي محاربه لان الملك بالقرض ضعيف فانه لا يمنع من رد هاهنا على المقرض فلا  
يستباح بدلولي كالمالك في مدة الخيار واذا لم يبع الوطي لم يصح القرض لعدم القابل بالقرض ولان الاضلاع مما يحتاج  
لها ولو اجاز قرضه اخصى الى ان الرجل يستقرض امره فيطأها ثم يرد هاهنا يوم مائة اخذ الى وطئها استقرضها فوطئها  
ثم رد هاهنا كما يستعير المتاع فيستق بغيره ولما ان عقد ناقلا للملك فاستوى فيه العبد والامة كسائر العقود ولا يملك  
ضعف الملك فانه مطلق كسائر المنصقات بخلاف الملك في مدة الخيار وقوله متى شاء المقرض رد هاهنا متى شاء فانه  
اذا قلنا الواجب رد القيمة لم يملك المقرض رد الامة وانما يرد قيمتها وان سلمنا ذلك لانه متى قصد المقرض هذا المثل  
لم فعله ولا يصح اقتراضه كما لو استقرض امره فيطأها ثم يرد هاهنا لم يملك او يعيب فيها وان وقع هذا الحكم الاتفاق لم يصح  
الصحة كالموقوف ذكره في البيع وكما لو استقرضه في اخرى موصوفة بصفات ثم رد هاهنا بعد حلول الاجل ولو ثبت  
ان القرض ضعيف لا يصح الوطي لم يمنع منه في الجوارح كالمبيع في مدة الخيار وعدم القابل بالقرض ليس على ما عرف  
في مواضعه وعدم نقله ليس محجة فان اكثر الحيوان لم ينقل قرضها وهو جائز **فصل** ولو اقرض درهم او دينار  
غير معروف الوزن لم يجز لان القرض فيها يوجب رد المثل فاذا لم يعرف القدر لم يمكن القضا وكذلك لو اقرض مكيلا او موزونا  
جزا لم يجز لانه ولو قدره بكيله بعينه او بغيره بعينه لم يعرف القدر لم يمكن القضا وكذلك لو اقرض مكيلا او موزونا  
رد المثل فاستقرضه وقد قاله احمد في مائة من ثمن ثركم في ايام حسنة فاحتاج بعضهم الى ان يستوفي في غير ثمنه فاستقرض  
من ثمنه غيره لم يرد عليه بدله في يوم محله فوبته فلا بأس وان كان غير محدد وكراهة فكره هذا لم يكن محذورا لانه لا يمكن  
رد مثله فان كانت الدراهم تتعامل بها عدد اجاز قرضها عددا ويرد عددا وان استقرض وزنا رد وزنا وهذا قول  
الحسن وابن سيرين والاوزاعي واستقرض ايوب من حماد بن زيد دراهم مائة عددا واعطاه بالصدقة عددا ولا يرد قضا  
مثل ما اقرض فيما يتعامل به الناس فاشبهه ما لو كانوا يتعاملون بالوزن فاقترضوا وزنا ويرد وزنا **مسئلة** ولا يمكن  
الملك فيه بالقبض لانه عقد يقفه المقرض فيه على القبض فوقف الملك عليه كالهبة **مسئلة** فلا يملك المقرض استرجاعه  
وحمل ذلك ان القرض عقد لازم من جهة المقرض جائز في حق المقرض فلو اراد المقرض الرجوع في عينه ماله لم يملك  
ذلك وقال الشافعي لم يملك لان كراهة المظالمية بمنزلة ملكه اخذه اذا كان موجودا كالمعصوب والعارية ولما  
انزل الله عنه بعقد لازم من غير خيار فلم يكن له الرجوع فيه كالمبيع ونحوها من المعصوب والعارية فانه لم يزل ملكه  
عنها ولان لا يملك المظالمية بمنزلة ما مع وجوده هو في مسألتنا بخلاف **مسئلة** ولما طلب بدله في الحال لانه يثبت  
رد المثل في المكنت فواجبه حاله لا خلاف ولو اقرضه تقارير ثم طالب بها جمل فله ذلك لان الجوع حاله يثبت



ما لو باعه بيو عا حائلة ثم طالبه بتمنأ حيلة وان اجل المقرض لم يتأجل وكل دين حل اجله لم يصح مؤجلا بتأجيله وبقا  
الا وراعي والشافعي وابن المنذر وقال مالك والشافعي والحنابلة في القول بالاجل على الدين عليه ولم يؤمنوا عندئذ  
ولكن المتأخرين يمكن ان يتصرف في هذا العقد بالاقالة والامتناع فلكا الزيادة فيه كخيار المجلس قال ابو حنيفة في القرض  
وبدل المثلث كقولنا وفي من المبيع والاجرة والصدق وعوض الخلع كقولنا لان الاجل يقتضي جزا من المعوض والقرض  
لا يحتمل الزيادة والنقص في عوضه وبديل المثلث فيه المثلث من غير زيادة ولا نقص فذلك لم يتأجل وبقيت الاعراض  
يجوز الزيادة فيه فيلجأ بتأجيلها ولنا ان الحق يثبت حاله والتأجيل يتبع وعقد فلا يلزم الوفاء به كما لو اعاره شيئا وهذا لا يقع  
عليه اسم المثلث ولو سمي فالخير مخصوص بالعارية فيلحق به ما اختلفنا فيه لانه مثله ولنا على ابي حنيفة ان الزيادة لا يصح  
العقد فاسم القرض واما الاقاله فيمنع وانما عقد اخر بخلاف مسئلتنا واما خيار المجلس فيمنع لانه اثناء العقد بدل  
ان يجرى فيه القبض ما يثبت في قبضه والتعبد في المأني الذمة **مسئلة** فان رده المقرض عليه لم يرد قوله ما لم يتعبد او  
مكن فلو شاء او مكسرة فيجرى بها السلطان فيكون له القيمة وقت القرض يجوز المقرض رد ما قرضه على المقرض اذا كان على  
صفته لم ينقص ولم يحد بغيره ويلزم المقرض قبوله لانه على صفته حقا انما هو اوعاهه غيره وفيما سألنا المسئلة في سوء  
تغير سعره او لم يتغير ويحتمل ان لا يلزم المقرض قبوله غير المثلث لان القرض فيه يوجب رد القيمة على احوال وجهين فاذا  
رده بعينه لم يرد الواجب عليه فلم يجب قبوله كالمبيع **فصل** فان تعبد او تعبد لم يجب قبوله لانه على صفته حقا انما هو اوعاهه غيره وفيما سألنا المسئلة في سوء  
دونه حقه فاسم ما لو نقص وكذا كان القرض فلو شاء او مكسرة فيجرى بها السلطان وترك المعاملة بها لانه كالعيب  
فلا يلزمه قبولها ويكون له قيمتها وقت القرض سواء كانت باقية او استهلكها نص عليه احمد في الدرر المسيرة فقال  
يقومها كسائر يوم اخذها ثم يعطى وسواء نقصت قيمتها قليلا او كثيرا وذكر ابو بكر في التبيين انه يكون له قيمتها وقت  
فسد وتترك المعاملة بها لانه كان يلزمه رد مثله ما دام باقية فاذا فسدت انتقل الى قيمتها حينئذ كما لو عدم المثل قال  
القاضي هذا اذا اتفق الناس على تركها فاما ان تعادوا لم يباح حرم السلطان لها ان يرد ما اخذها وقال مالك والمثلث قال  
ليس له الا المثل ما اقرضه لئلا ذلك ليس بعيب حدث في يده فيجرى رخص سعرها ولنا ان حرم السلطان مع اتفاقها  
وابطال ما ليتها فاسم كسرها وتلف اجرائها واما رخص السعر فلا يمنع سواء كان قليلا او كثيرا لانه لم يحد فيها شيء  
انما تغير السعر فاسم الحنيفة اذا خصت او علت وكذا في الخبز في المغشوشة اذا حرم السلطان **مسئلة** ويجب رد  
المثل في الكيل والموزون والقياس في الجواهر ونحوها وسواء ذلك وجهان لا نعلم خلافا في وجوب رد المثل في الكيل والموزون  
قال ابن المنذر راجع كل من حفظ عنه من اهل العلم ان من اسلف سلفا ما يجوز ان يسلف فرد عليه مثله ان ذلك جائز وان  
للمثل اخذ ذلك ولنا ان الكيل والموزون يضمن في الغصب والاتلاف عتله فكذلك لانا فانما اعوز المثل في قيمته يوم القرض  
لانها حينئذ ثبتت في الذمة ويرد القيمة في الجواهر ونحوها اذا اخطأ بجواز قرضها لانها من ذوات القيمة ولا مثل لها لانها  
لا تضبط بالصفة وقياسا سواء ذكر وجهان احدهما ويرد القيمة لان ما وجب المثل في المتلفات اوجب القيمة فيما لا مثل له لان  
والشافعي يجب رد مثله لان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكذا فرد مثله وكان ما ثبت في الذمة في السلف في القرض كالمثل  
ونحوه الاتلاف فانه لا مسامحة فيه فوجب القيمة لانها احصى والغرض اسهل ولهذا جازت التيسير فيما اقرضه ما يعبد  
مثل صفاته تقربا فان حقيقة المثل انما يوجد في الكيل والموزون فان تعذر المثل فقيمة يوم التعذر واذ قلنا انجب  
القيمة وجبت حينئذ القرض لانها حينئذ ثبتت في الذمة **مسئلة** ويثبت العوض في الذمة حاله وان اجله لان  
التأجيل في الحال عدة وتبرع فلم يلزم الوفاء فيه اخلاق ذكرناه فيما مضى ويشي ان يبي لربما وعده **مسئلة** ويجوز  
الرهن والضمان به لان النبي صلى الله عليه وسلم رهن درع على شعير اخذه لاهله مستق عليه **فصل** ويجوز قرض  
الخير ورخص فيه ابو قتادة ومالك ومنع منه ابو حنيفة ولنا ان موزون نجاز قرضه كسائر الموزونات واذ اقرضه  
بالوزن رد المقرض مثله بالوزن وانه استقرضه عدل ووجهه عدل وقال الشافعي ابو حنيفة فيه روايتان احدهما لا يجوز  
كسائر الموزونات والثانية يجوز وقال ابن ابي موسى اذا كان يحرم ان يكون مثله كمثل فلا يحتاج الى وزن والوزن

اجب الي

احب الي ووجه الجواز ما روي عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ان الجيران يقرضون الخبز والخبز وروى  
زيادة ونقصا فاقول لا بأس انما ذلك من مرفق الناس لا يراد به الفضل رواه ابو بكر في الشافعي باسناده وروى ايضا  
باسناده عن معاذ بن جبل انه سئل عن استقراض الخبز والخبز فقال سبحانه اسرا غاه من مكارم الاخلاق فخذ الكبير  
واعط الصغير واعط الكبير خبزكم احسنكم قضا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ولان هذا مما تدعو الحاجة  
اليه وليتق اعتبار الوزن فيه وتدخل المسامحة في سببه دخول الحمام والمركوب في سفينة الملاح من غير تقدير اجرة  
فان سلطان يعطيه اكثر مما اقرضه واجود كان ذلك خرا ما وكذا ان اقرضه صغيرا فضلا ان يعطيه كبير الا ان الاصل  
يخرج من ذلك وانما ايج لمصلحة مكان الخبز منه فاذا اقتصد وشروط او فردت الزيادة فقد امكن الخبز منه خيرا من ايج الاصل  
كما لو فعل ذلك في غيره **مسئلة** ولا يجوز شرط ما يجزى نفعا لخوان يسكنه داره او يقضيه خيرا منه او في بلد اخر  
ويحتمل جواز هذا الشرط في كل قرض شرط فيه الزيادة فهو حرام بغير خلاف قال ابن المنذر راجعوا على ان المسلف اذا شرط  
على المستلف زيادة او هدية فاسلف على ذلك ان اخذ الزيادة على ذلك وما روي عن ابي بن كعب وعنه ابن عباس وابن  
مسعود وانهم ينعون قرض حرم منفعة ولانه عقد ارفاق وقرية فاذا شرط فيه الزيادة اخرج عن موضوعه ولا فرق  
بين الزيادة في القدر او في الصفة مثلال يقرضه مكسرة فيعطيه صحا او نقدا ليعطيه خرا منه فان شرط ان يعطيه  
ايها في بلد اخر لم يجز ان كان له ثمن لانه لا يرد الزيادة وان لم يكن له ثمن فقد روي عن احمد انه لا يجوز ايضا وروى  
كرهه عن الحسن البصري وميمون بن ابي سبيب وعبد بن الاسود واليوسيب المسكني واليوسيب النوري واليوسيب الحارثي وذكر  
القاضي ان اللوصي قرض مال اليتيم في بلد كغيره انما يلبا به وما لك والا وراعي والشافعي لا يرد ذلك زيادة  
وقد نص احمد على من شرط ان يكتب له بها سفيحة لم يجز ومعناها اسطرار الفقهاء في بلد اخر وروى عنه جواز ذلك كحكمه  
عنه ابن المنذر كونه مصلحا له واحكامه عن علي بن عباس والحسن بن علي وابن الزبير وابن سيرين وعبد الرحمن بن الاسود  
وابو ب السخني في المذوري واسحق واخبره وذكر القاضي ان اللوصي قرض مال اليتيم في بلد ليو فيه في بلد اخر لم يرخ  
خطر الطريق قال شيخنا والصحيح جوازه لانه مصلح لها من غير ضرر با واحد منها والشرع لا يرد بغير المصلح  
الى كالمضرة فيها ولان هذا ليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص فوجب ايقاؤه على الايات **فصل**  
وان شرط ان يوجره داره او يبيعه شيئا او ان يقرضه المقرض مرة اخرى لم يجز لان النبي صلى الله عليه وسلم يمنع بيع  
وسلف ولانه شرط عقد فلم يجز كما لو باعه داره بشرط ان يبيعه الاخر داره وان شرط ان يوجره داره باقل  
من اجرتها او على ان يستاجر دار المقرض باكثر من اجرتها او على ان يهدي له او يعطيه له عاكاه المبلغ في الخبز **فصل**  
وان شرط ان يوفيه انقص مما اقرضه لم يجز اذا كان مما يجزى فيه الر بلا فضايلة الى فوات المالملة فيما يشترط فيه وان  
كان في غير ذلك وهو واحد الوجهين لا يحل الشافعي لان القرض يقتضي رد المثل وشرط النقصان يخالف مقتضا  
فلم يجز كشرط الزيادة ولم يجز اخراجه من ثمنه وهو قول في مذهب احمد ايضا وله وجه قوي لانه القرض جعل للفرق  
بالمستقرض وشرط النقصان لا يخرج عنه موضوعه بخلاف الزيادة **مسئلة** وان فعل ذلك من غير شرط او نفا  
خير منه لو اهدى له هدية بعد الوفا جاز اذا اقرضه مطلقا فقصاه اكثر منه وخير منه في الصفة او دونه رضاها  
جاز وكذا ان كتب له سفيحة او قصاه في بلد اخر ورخص في ذلك ابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن والخفي  
والشعبي والزهري وقناده ومكحول ومالك والشافعي واسحق وقال ابو الخطاب ان قصاه خير منه وانه زيادة  
بعد الوفا من غير شرط ولا مواطاة فعلى روايتين روي عن ابي بن كعب وابن عباس انه ماخذ مثل قرضه ولا يخذ  
فضلا لئلا يكون قرضا جرم منفعته ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكذا فخر منه وقال اخبركم احسنكم  
قضا متفق عليه ولانه لم يجعل تلك الزيادة عوضا في القرض ولا وسيلة اليه ولا الى استيفاء دينه اشبه ما لو لم  
يكن قرضا وقال ابن ابي موسى اذا زاد بعد الوفا فاعاد المستقرض بعد ذلك بنفسه من قرضا ففعل لم يخذ منه



الامثلة ما اعطاه فان اخذته باده او اجود بما اعطاه حرم قول واحد هـ واذا كان الرجل مع وفاء الحسن القضاء لم يكن له  
وقال القاضي فيه وجه انه يكره لا يشترط في حسن عاقبته وهذا لا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان مع وفاء الحسن القضاء  
فهل يسوغ لاحد ان يقول ان اقترض مكرهه ولا للرجل مع حسن القضاء الناس وافضلهم وهو اولى الناس بقضا  
حاجته واجابة مسئلته وتفرج كبريته فلا يجوز ان يكون ذلك مكرها وانما يمنع من الزيادة المشروطه ولو اقترض  
مكسره فحماؤه مكافها بصحاح غيره شرط جاز وان جاءه بصحاح اقل منها فاخذ بجميع حقه لم يجز لان ذلك معاوضة  
للتقدي باقل منه فكان ربا وكذا لك ما تشترط فيه المماثلة **مسئلة** وان فعله قبل الوفا لم يجز الا ان تكون العادة جارية  
بينهما بذكر قبل القرض الا ان يكافيه او يحسبه من دينه الا ان يكون لما جرت العادة به قبل القرض لان القرض ليس  
سبيلا له وذلك لما روي الاثر من ان رجلا كان له على سمانك عشرة دراهم فجعل يهدى اليه السمانك ويقوم حتى بلغ ثلاثة  
عشر درهما فاستل بن عباس فقال اعطه سبعة دراهم وعن بن سيرين ان عمر اسلف لي ابن كعب عشرة الاف درهم فاهدى  
اليه ابن كعب من ثمره ارضه فهدى اليه بعد ذلك فقبل وعن زر بن حبیش قال قلت لابي كعب اني اريد ان اسير الى ارض  
لنا فيما مئيت هديتنا ثم اهدى اليه بعد ذلك فقبل وعن زر بن حبیش قال قلت لابي كعب اني اريد ان اسير الى ارض  
لجهد الى العراق فقال انك تاتي ارضا فاشتر بها الربا فان اقترضت رجلا قرضا فانك بقرضك ليوذي اليك قرضك ومع  
هدية فاقض قرضك وارده عليه هديته رواها الاثر من وروي البخاري عن ابي بردة بن ابي موسى قال قلت لابي كعب اني اريد ان اسير الى ارض  
عبد الله بن سلام وذكر حديثا فيه ثم قال في امك بارض فيها الربا فان كان لك على رجل دين فاهدي اليك رجل تدين  
او رجل شيعا او رجل قت ولا تأخذه فانه ربا قال ابن ابي موسى ولو اقترضت رجلا قرضا ثم استعمله عملا لم يكن يستعمله مثله قبل  
القرض كان قرضا جرم منقعه ولو استضاف غريمه ولم تكن العادة جرت بذلك منه ما حسب له ما اكمل لما روي بن ماجه في  
سننه عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقترضت رجلا قرضا فاهدي اليه او حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبل الا ان  
يكون جري بينه وبينه قبل ذلك وهذا كله في مدة القرض فانما ما بعد الوفا هو كالمزاجه من غير شرط وقد ذكرناه **فصل**  
ولو اقترض نصف دينار فدفع اليه المقرض دينار صحيحا وقال نصفه وقا ونصفه ودعيه عنك او سلم في شيء صحيح ولا  
يلزم المقرض قوله لان علي في الشركة ضرا ولو اشترى بالنصف الباقي من الدينار سلعة جاز فان كان بشرط مثل ان يقول  
اقضك صحيحا بشرط ان اخذ منك بنصفه الباقي فبصلح الجرح لا يلزم دفع اليه صحيحا الا ان يعطيه بالنصف الباقي فضل ما  
بين الصحيح والمكسور من النصف المقضي وان اتفقا على كسره كسره وان اختلفا لم يجز احدهما على ذلك لانه ينقص قيمته  
**فصل** ولو اقلس غريمه فاقترض الف الف وفيه كل شهر شيئا معلوما جاز لان ما انتفع باستيفاء ما هو مستحق  
لمدركه كان له عليه حنطة فاقترض ما يشترى به حنطة يوفى بها ما جاز ذلك ولو اراد رجل ان يبعث الى عماله نفقة  
فاقترضها رجلا على ان يدفعها الى عماله فلا بأس اذ لم ياخذ عليها شيئا وان اقترض اكاره ما يشترى به بقدر ايجل يرضى  
او يذره يذره فيها فان كان بشرط ذلك في القرض لم يجز لانه بشرط ما ينتفع به راسه الزيادة وان لم يكن بشرط ذلك لم يجز  
لا يجوز لانه قرض جرم منقعه قاله ولو قال اقترضني الف الف وادفع الي ارضك زرعيها بالثلث كان حبيثا قال الشيخان والاول  
جواز ذلك اذ لم يكن مشروطا لان الحاجة داعية اليه والمستقرض انما يقصد نفع نفسه وانما يحصل انتفاع المقرض منها  
فاستبحر اخذ المسفحة به وايضا في بلد آخر من حيث انه مصلحة لها جميعا **فصل** قال احمد في رجل اقترض  
دراهم وابتاع بها ثوبا فخرجت زهرا فاباعه جاز ولا يرجع عليه بشيء يعني لا يرجع البائع على المشتري ببذل الثمن  
لانها دراهم فبيعها عليه واعماله على المشتري بدل ما اقترضه اياه بصفته زهرا فوا وهذا لا يحمل انه اراد فيها اذا باع  
بها وهو يعلم عيبها فاما ان باع في ذمته بدلهم ثم قبض هذه بدلا عنها غير علم بها فبني ان يجب له رد درهم خالصة من  
العيب ويردها عليه والمشتري ردوها على البائع وقاعن القرض وبقي الثمن في ذمته وان حبسها على البائع  
وقاعن القرض ووفاه الثمن جيد جاز قاله ولو اقترض رجلا دراهم وقال اذمت فقلت في حل كانت وصية وقال  
ان مك فانت في حل لم يصح لانه هذا الربا معلق على شرط ولا يصح ذلك والاول وصية لانه علقه على موت نفسه

هو ذلك

جائز قاله ولو اقترض سبعين دينارا وزنها بائة عدد اوزنها تسعون وكانت لا تنفق مكان الا بالوزن جاز وان كانت  
تنفق بوزنها فلا وذلك انها اذا كانت تنفق في مكان بوزنها كان ذلك زيادة لان تسعين من المايه تقوم مقام  
التسعين الذي اقترضها وبسبب فضل عشرة ولا يجوز اشتراط الزيادة واذا كانت لا تنفق الا بالوزن فلا زيادة فيها  
وان اختلف عدد هاهنا قاله ولو قال اقترضني من فلان مائة ولك عشرة فلا بأس ولو قال اقل عني ولك الف لم يجز  
وذلك لان قوله اقترضني في ذلك عشرة جعله على فعل مباح فجازت كما لو قال ابن له هذا الحائط ولك عشرة  
واما الكفالة فلا لا الكفيل يلزمه اداء الدين فاذا اذاه وجب له على المكفول عشرة فصار كالقرض فاذا اخذ عوضا  
صار قرضا جرم منقعه لم يجز **مسئلة** واذا اقترضت ارضا فاطالب بها بيلدا اخر لم يشترط ان اقترضها وطالب بها الم  
يلزمه فان طالبه بالقيمة لم يرد ارضاها وحمله ذلك انما اذ القرض ما لم يملأ مؤنة فطالبه بمثلته بيلدا اخر لم يلزمه حمله  
الى ذلك البلد فانه يتبرع المقرض يدفع المثل والى المقرض قوله فله ذلك لان عليه ضربه في قبضه لانه ربا احتساب  
الى حمله الى المكان الذي اقترضه فيه ولم يطالبه بقيمة ذلك في البلد الذي اقترضه فيه لانه المكان الذي يجب التسليم فيه ولو اقترض  
اثمانا او مائة لملأه وطالبه بها وها بيلدا اخر لم يرد دفعه لان تسليمه اليه في هذا البلد وغيره واحد **فصل**  
ولو اقترضت ذبي ذميا خرا ثم اسلمها او احدهما يبطل القرض ولم يجب على المقرض شيء سواء كان هو المقرض او المقرض  
لانه اذا سلم لم يجز ان يجب عليه خمر لعدم ماليتها ولا يجب بدلهما لانه لا قيمة لها وكذلك لا يصحها اذا تلفها وان كان  
المقرض لم يجب له شيء لما ذكرنا واسد اعلم **باب الرهن** الرهن في اللغة والدوام يقال ملأوا رهن  
اي راكده ونعمه رهنه اي دأته وقيل هو الجنس قال الله تعالى كل نفس بما اكتسبت رهينة وقال الشاعر ع ع  
وقارفتك برهنه لا فكاك له يوم الوداع فاضحى الرهن قد علقا شئ لزوم فلهما واحساسه عند الوجه بهما  
بالرهن الذي يلزم المرتهن فيجبسره عنده ولا يفارق وعلق الرهن استحقاق المرتهن اياه ليجز الرهن عن فكاك **مسئلة**  
وهو وثيقة بالحق الرهن في الشرع المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفي من ثمنه ان تعذر استيفاؤه من ذمته  
الغريم وهو جائز بالكاتب والسنة والاجماع قال الله سبحانه وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فمقبوضه من  
عائيتكم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما ورهنه درعه منقوش عليه وعن ابي هريرة قال ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن واجمع المسلمون على جواز الرهن في الحلية **فصل** ويجوز الرهن  
في الحضر بجوازه في السفر قال ابن المنذر لا نعلم احد اختلف في ذلك الا جاز هذا قال ليس الرهن الا في السفر لان الله تعالى  
شرط في السفر الرهن بقوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فمقبوضه ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى  
من يهودي طعاما ورهنه درعه وكانا بالمدينة ولا يها وثيقة بخوز في السفر فجازت في الحضر كما لثمان فلما ذكر السفر فانه  
خرج مخزج الغالب يكون الكتاب يعم في السفر غالبا ولا يشترط عدم الكتاب وهو مذكور في الآية **فصل**  
وهو غير واجب لان العلم فيه مخالف لانه وثيقة بالدين فلم يجب كالضمان والكاتب وقول الله تعالى فمقبوضه وشاهد  
لنا لا يجب علينا بدليل قوله تعالى فان امن بعضكم بعضا فليؤثر الذي ائتمن امانته ولا يرد امره عند اهل الكتاب  
وهي غير واجبة فكذلك بدلهما **مسئلة** وهو لازم في حق الراهن جائز في حق المرتهن لان العقد لحقه وحده فكا  
لم فسخه كما لم يفسد له وهو لازم من جهة الراهن لان الخط المغر فله من جهة كالضمان في حق الضامن **مسئلة**  
يجوز عقده مع الحق وبعد ولا يجوز قبل الا عند ابي الخطاب وحمله ذلك لان الرهن لا يخلو من احوال ثلاثة احدها  
ان يقع مع الحق فيقول بعثك هذا بعشرة الى شهر تهني بها كذا فيقول قبلت فبقي ذلك بمرارة مالك والشاقي وبها  
الراء لان الحاجة داعية الى ثبوته فانه لو لم يعقد مع ثبوت الحق ويشترط فيه لم يمكن من الزام المشتري عقده وكانت  
الخبرة الى المشتري وانظروا انه لا يبدله فثبوت الوثيقة بالحق الحال الثاني ان يقع بعد الحق فيصح بالاجماع لانه دين



ان رهنه ثيابا فخاف تلفها او حيوانا فخاف موته لما ذكرنا **مسئلة** ويجوز رهن المشاع وبه قال من لم يزل والحق و  
مالك والاوزاعي والعنبري والشافعي واوبو يور وقال اصحاب الشافعي لا يصح لان رهنه لشريك او رهنه لغيره  
لرجل واحد او رهن رجل داره من رجلين فقبضها فاما لان عقد تخلف عنه مقصوده لمعني انضال به فلم يصح  
لوش وج اخبر من الرضاع بانه مقصوده لجنس الدائم والمشتاع لا يمكن المرتفع حبيسه لان شرطه ان يترفع في نوبه  
ولانه استدامة القبض شرط وهذا مستحق زوال العقد عنه لمعني قارن العقد لم يصح رهنه كالمعصوب ولنا ان المشاع  
يصح بيعه في محل الحق فصح رهنه كالمفروق فصح مقصوده لجنس ممنوع اما المقصود واستيفاء الدين من ثمنه عند فسخه  
من غيره والمشتاع قابل لذلك لم يطل ما ذكره وبه من القابل والمرد والمعصوب رهن ملك غيره بغيره فانه يصح رهنه  
اذ ثبت ذلك في رهنه الشريك والمرتهن يكون في يدا حدها او غيرها جاز لان الحق لها لا يخرج عنه ما فان اختلفا جعل الحكم بيد  
امين امانه او با حرة لان المالك لا يلزم تسليم ماله برهنه والمرتهن لا يلزم ترك الرهن عند المالك فقام الحكم مقامهما  
في حفظهما **فصل** ويصح ان يرهن بعض نصيب من المشاع كما يصح رهنه جميعه سواء رهنه مشاعا في نصيبه او رهنه  
نصف نصيب او رهنه نصيب من معين مثل ان يكون له نصف دار فيرهن نصيب من بيت منها بغيره وقال القاضى بطلان الرهن  
نصف نصيب من معين من كسبي يمكن قسمه لاحتمال ان يقسم الشريك في فصل الرهنه حصته شريكه ولنا ان يصح بيعه فصح رهنه بغيره وما ذكره  
يصح لان الرهن ممنوع من التصرف في الرهن بما ينص بالمرتهن فممنوع من القسمة المضمرة كما يمنع من بيعه **فصل** ويصح رهن الميراث والقابل  
في الحجاره والمجاني سواء كانت جنايته عمدا او خطأ على النفس وماله وما رهنه او قال القاضى لا يصح رهن الميراث والحجاره ولو كان  
رهنه المجاني والاختلاف في ذلك مبني على الاختلاف في صحته بغيره وقد سبق فان كان المرتهن عالما بالحال فلا خيل له ولا دخل على  
بغيره اشبه المشتري اذ علم العيب وان لم يكن عالما به علم بعد اسلام الميراث وقد الجاني فلهذا ذلك لان العيب زال فهو كالعيب  
المبيع وان علم قبل ذلك فله ردّه وقبض المبيع ان كان مشروطا في العقد لان العقد اقضاه سليما فاذا ظهر معيبا ملك  
المبيع وان كان بيعا وامساكه فلا رهن له لان الرهنه لم يخلو لو تلف قبل قبضه لم يملك بغيره فصح رهنه ولو لم يعلم حتى  
قبل العقد بالردة او القصاص او اخذ في الجانيه فلا رهنه للمرتهن وذكر القاضى ان قياس المذهب ان لا رهنه في هذه الموضع  
قياسا على البيع وليس الامر كذلك فانه المبيع عوض عن الثمن فاذا فاته بعضه رجع بما يتامله من الثمن ولو فاته كله كلف المبيع  
قبل قبضه رجع بالثمن كله والرهن ليس بعوض ولو تلف كله قبل القبض لما استحق الرجوع بشئ فكيف يستحق الرجوع بغيره  
عيبه او فوات بعضه وان امتنع السيد من فدا الجاني لم يجبر في سبيل الجانيه لان حق الجاني عليه مقدم على الرهن كما لو حدثت  
الجانيه بعد الرهن فعلى هذا ان استغرق الارش قيمته ببيع وبطلان الرهن وان لم يستقر قيمته ببيع منه بقدر الارش والباقي  
رهنه ويصح رهنه الميراث في ظاهر المذهب بناء على جواز بيعه ومنع منه ابو حنيفة والشافعي لانه معاقب  
عنه بصفة اشبه ما لو كانت توجد قبل حلول الحق ولنا انه عقد يقصد منه استيفاء الحق من العيني اسبا لا جاز ولا  
علق عنه بصفة لا تمنع استيفاء الحق اشبه ما لو علق بصفة لا توجد قبل حلول الحق وما ذكره يستفاد بهذا الاصل وفيما  
رق التدبير المتعلق بصفة توجد قبل حلول الحق لانه الرهن لا يمنع عنه بالصفة فاذا علق بعد استيفاء الدين منه  
فلا يحصل المقصود والدين في الميراث يمنع عنه بالتدبير ويقدّم عليه فلا يمنع حصول المقصود والحكم بما اذا علم  
وجود التدبير وما لا يعلم كالحكم في العبد الجاني على ما فصل فيه ومنه ما ان السيد قبل الوفاء علق التدبير بطلان الرهن  
وان علق بعضه بقي الرهن فيما بقي وان لم يكن للسيد مال يفضل من وفاء الدين ببيع الميراث في الدين وبطلان التدبير ولا  
يبطل الرهن به وان كان الدين لا يستغرق ببيع منه بقدر الدين وعلق ثلث الباقي وباقيه للورثه **مسئلة** ويجوز رهن  
المبيع غير المكيل والموزن قبل قبضه لانه يجوز بيعه قبل قبضه فصح رهنه كما بعد القبض فاما رهنه على ثمنه قبل قبضه فغيره  
وجها ان احدهما لا يصح لوجوه ثلاثة احرها ان البيع يقتضي تسليم المبيع او لا والرهن يقتضي تسليم الثمن او لا والثاني ان  
البيع يقتضي ايفاء الثمن من غير المبيع والرهن يقتضي ايفاء الثمن منه والثالث ان البيع يقتضي اسكان المبيع بمضمونه والرهن  
يقتضي عدم اتمامه وهذا يوجب تناقض الاحكام وانما يتحقق هذا المعاني اذا شرط رهنه قبل قبضه فان شرطه ان يقبضه ثم

ثابت مدعوا الحاحا الى الوثيقه به فجاز اخذها به كالضمان ولان الله تعالى قال وان كنت على سفر ولم تجدوا كاتبا فخذوا كتابا  
جعل يد كاتبة يكون في محلها ومحلها بعد وجوب الحق ولان في الآية ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى اذا تاملتم دين  
الى اجل مسمى فاكسوه فحمله مذكورا بعد ايفاء التعقيب للحال الثالث ان يرهنه قبل الحق فيقول وهما عبد  
هذا بعشرة نقد ضنها فله يصح في ظاهر المذهب اخذها به اولا بغيره والمقاضي وذكر القاضى ان احمد نص عليه في رواية ابن  
منصور وهو مذهب الشافعي واختار ابو الخطاب انه يصح فاذا قال رهنه ثوبك ثوب بعشرة نقد ضنها فله يصح  
الميراث اقضه الميراثهم لزم الرهن وهو مذهب ابى حنيفة ومالك لانه وثيقه بلحق لا يلزم قبله فصح قبله كالمشهاد  
او جازا فله يصح على شئ يحدث في المستقبل كضمان الميراث ولنا انه وثيقه بلحق لا يلزم قبله فصح قبله كالمشهاد  
ولان الرهن تابع للحق فلا يسبقه كالمشهاد واما الضمان فيحمل ان يمنع صحت وان سلمناه فالفرق بينهما ان الضمان التزام  
مال تترعا بالقول فجاز من غير حق ثابت كالنذر **مسئلة** ويصح في كل عين يجوز بيعها لان مقصود الرهن الاستيفاء  
بالدين ليتوصل الى استيفائه من ثمن الرهن ان تعذر استيفاءه من ذمة الرهن وهذا يتحقق في كل ما يجوز ولا يمكن  
محل البيع كان محلا لحكم الرهن ومحل الشئ محل حكمه الا ان يمنع من ثبوته مانع او فيقوت شرعا فيشفي الحكم **مسئلة**  
الا للمالك اذا قلنا استدامة القبض شرط لم يجز رهنه اذا قلنا يجوز بيع المالك لم يجز رهنه كعدم حصول مقصود  
الرهن به وان قلنا يجوز بيعه وقلنا استدامة القبض شرط في الرهن لم يصح والصحيح ان الاستدامة شرط فلا يصح رهنه  
وهذا مذهب الشافعي لان استدامة القبض غير ممكنة في حق المالك لما فاته مقتضى الكتابة وقال القاضى قياس  
المذهب صحة رهنه وهو مذهب مالك لانه يجوز بيعه وايفاء الدين من ثمنه فعلى هذا يكون ما يؤيد من هجوم الكتاب  
رهنه ما عدا ما عدا رهنه فيه وفي الكساية وان علق كان ما اذاه من هجومه بعد عقد الرهن رهنه بمنزله مالوك  
العبد ثم مات **فصل** فاما المعاقب عنه بصفة فان كانت توجد قبل حلول الدين لم يصح رهنه كونه لا يمكن بيعه  
عند حلول الحق ولا استيفاء الدين من ثمنه وان كان محل قبلا يصح رهنه لا مكان بيعه واستيفاء الدين من ثمنه وان كانت  
تحتل الامر من كعدم زيد فقياس المذهب صحة رهنه لانه في الحال محل للرهن ويمكن ان يبقى حتى يستوفى الدين من ثمنه  
فانك الميراث والميراث وهو مذهب ابى حنيفة ويحتمل ان لا يصح لان فيه غرر ويحتمل ان يعتق قبل حلول الحق ولا يحل  
الشافعي اختلاف كونه هذا **فصل** ويجوز رهن الحجاره دون ولدها وولدها ونها وان كان صغيرا لان الرهن  
لا يزيل الملك فلا يحصل بذلك تفرقة ولا يمتنع تسليم الولد مع امه والام مع ولدها فان دعت الحاجة الى بيع احدهما  
بيع مع الآخر لان الميراث في العقد ممكن والفرق في حرام فاذا بيعا معا علق حق المرتهن من ذلك بقدر ثمنه كره من البيع  
فاذا كانت الحجاره رهنه كانت قيمتها ما يترفع عنها الولد وقيمة الولد خمسون مختصا بذلك الثمن فان لم يعلم المرتهن  
بالولد ثم علم فله الخيار في الرد والا مساك لان الولد عيب فيها لكونه لا يمكن بيعها بدونه فان امسك ولا شئ لم يضرها وان  
ردّها فله بيعه ان كانت مشروطه فيه **مسئلة** ويجوز رهنه ما يسرع اليه الفساد ويدين مؤجل وبيع وساع ويجعل  
ثمنه رهنه يجوز ما يسرع اليه الفساد ويدين مؤجل لان بيعها بغيره لا يمكن بيعها بدونه فان امسك ولا شئ لم يضرها وان  
تخفيفه كالعيب او لا يمكن كالمبيع فان كان مما يخفف فعل الرهن تخفيفه لانه من مؤنة حفظه وبتقيته فاسد نفقه  
الجوان وان كان مما لا يخفف فانه يباع ويقضه الدين من ثمنه ان كان حالا او قبل فساد وان لم يجل قبل فساد فله  
بيع وجعل ثمنه رهنه فعلى ذلك وان اطلق العقد فذكر القاضى فيه وجهان احدهما لا يصح ان يبيع الرهن قبل حلول  
الحق لا يقتضي عقد الرهن فلم يجب كالميراث ان لا يبيعه والثاني يصح وهو الصحيح لان العرف يقتضي ذلك فلو كان المالك  
لا يعرف ملكه للتلف والهلاك فاذا اتعت حفظه ببيع جعل عليه مطلق العقد كالتخفيف في العيب والاتفاق على  
الجيران والمشتاقي قولان كالوجهين فاما ان شرط ان لا يباع فلا يصح لانه شرط ما يتضمن فسادا وفوات المقصود فانه  
ما لو شرط عدم النفقة على الجيران اذ ثبت ذلك فانه ان شرط المرتهن بيعه او اذ لم فيه بعد العقد او ينفق على الرهن  
او غيره باعه والا باع الحاكم وجعل ثمنه رهنه ولا يقضي الدين من ثمنه لانه لا يجوز بيعه قبل حلول الدين قبل حله وكذلك الحكم



فيكون رهنا فانه يتحقق فيه بعض هذه المعاني وقد روي عن احمد قال اذا حيس المبيع ببقية الثمن فهو غاصب ولا يكون رهنا الا ان يكون شرط عليه في نفس البيع قال القاضي معناه شرط عليه رهنا غير المبيع فيكون له حيسه حتى يقبض الرهن فان وفاه به والافسخ البيع والوجه الثاني بيع كما يصح لغير المبيع فاما المكيل والموزون فذكر القاضي انه يجوز رهنه قبل قبضه لان قبضه مستحق فيمن المشتري ان يقبضه ثم يقبضه وانما لم يجز بيعه لانه يقضي الى الرجوع الى المبيع وهو منهي عنه ويجوز ان لا يصح رهنه لانه لا يصح بيعه بمرح ولا براس المال ولا يصح هبته فكذا رهنه **مسئلة** وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه الا الفترة قبل بدو صلاحها من غير شرط القطع في احد الوجهين لا يصح رهن مالا يجوز بيعه كالم ولد والوقف والعين الموهوبة عند الميراث لم يجز فلو قال الراهن الميراث زدي في مالا يكون الذي عندك برهنا كالم ولد الاول لم يجز ويهنا قال ابو حنيفة ومحمد وهو احد قول الشافعي وقال مالك وابو يوسف والخزي وابو ثور وابن المنذر يجوز ذلك لانه لو زاده رهنا جاز فكذا في دين الرهن ولا يوفد المرتهن المبدل الحافي باذن الراهن ليكون رهنا بالمال الاول وبفداية جاز فكذا رهنا ولا يها ويقتضى تحاشا لزيادة استئثاره بخلاف مسألتنا فلم يجز رهنها بدين آخر كما لو رهنها عند المرتهن فاما الزيادة في الرهن فيجوز لانه زيادة استئثاره بخلاف مسألتنا واما العبد الحافي فلما فيه منع وان سلم فانما هو فداؤه ليكون رهنا بالمال الاول كقول الرهن لا يمنع تعلق الارش بالجابي لكون الجناية اقوى وان لولي الجناية المطالبة ببيع الرهن واخراج الرهن فصار غير الرهن الجاني قبل قبضه والرهن الجاني يجوز الزيادة فيه فكذا لك اذا صار جاني الجناية وبفارق الرهن الضمان فانه يجوز ان يقبض الرهن الجاني بغيره اذا ثبت هذا فلهذا حتى بان كان رهنا بالاول خاصة فان شهد بذلك شاهدان فساد لم يكن لها ان يسهل به وان اعتقدا صحة جاز ان يشهدا ببقية الحال ولا يسهل ان رهنه بالحقين مطلقا **فصل** وبيع رهن الفترة قبل بدو صلاحها من غير شرط القطع والبيع الاجز في احد الوجهين اختاره القاضي لان الغرض من الرهن في ضمان المبيع فلو تلفت عاد الى الحق في ذمة الراهن ولا يجوز بيعه بغيره فجاز رهنه ومنه حل الحق ببيع وان اختار المرتهن تأخير بيعه فله ذلك والى في البيع وهو منصوص الشافعي لانه لا يجوز بيعه فلا يصح رهنه كسائر مالا يجوز بيعه **فصل** وان رهن ثمرة الى محل الجدي فيه اخرى لا يمتز فالرهن باطل لانه مجهول حيث حاول الحق فلا يملك امضاؤه الرهن على مقتضاه وان رهنه بدين حال الرهن قطعها عند خوضه اختلاطها جاز لانه لا غرض فيه فان لم يقطعها حتى اختلطت لم يبطل الرهن لانه وقع صحيحا لكن ان سمى الراهن ببيع الجميع او اتفاقا على قدر من جاز وان اختلفا وتشا حافا ليقول قول الراهن مع يمينه لانه منكر **فصل** ولا يصح بيع الرهن المصحف في احد الروايتين نقل الجماعة عنه لا ارضى في رهن المصحف وذكر ان المقصود من الرهن استيفاء الدين من ثمنه ولا يحصل ذلك لا ببيع وبغيره جاز والثانية ببيع فانه قاله اذ رهن مصحفا لا ينافي الا باذنه فظاهر هذا حتى رهنه وهو قول مالك والشافعي والي ثور واصحاب الرأي بناء على انه يصح بيعه بغيره رهنه بغيره والخلاف في ذلك بين علي جواز بيعه وقد ذكرنا في كتاب البيع **مسئلة** ولا يصح رهن العبد المسلم كما قرأنا في الرهن لانه عقد يقضي قبض المفعول عليه والتسليم على بغيره فلم يجز كالبائع واختار ابو الخطاب صحة اذا شرط كونه على يد مسلم وبيعه الحاكم اذا امتنع مالك وهذا الاول لان مقصود الرهن يحصل من غير ضرر **فصل** ولا يصح رهن المجهول لانه لا يملك احد هذين العبدين له هذا الجواب او البتة او الخبطة بما فيها لم يصح المجهول وان لم يقل بما فيها صح للعالم بها ولو قال رهنتك احد هذين العبدين لم يصح لعدم التعيين وقال ابو حنيفة يصح لانه يصح بيعه عند بشرط الخيار قد ذكر ذلك في البيع وفي الجملة انه يصح في الرهن ما يصح في البيع وكذلك القدرة على التسليم فلا يصح الا بقر ولا الشارء ولا المجهول لانه لا يصح بيعه **فصل** فاما سواد العراق والارض الموقوفة على المسلمين فظاهر المذهب انه لا يجوز بيعها فكذا رهنها وهذا منصوص الشافعي وحكم بناء على حكمها فان كان من غير ترابها او الشجر المتحد فيها فانه يصح افراذه بالبيع والرهن في احد الروايتين نصا عليه في البيع لانه طلق والثانية لا يجوز لانه تابع مالا يجوز رهنه فهو كاساسات الحيوان وان رهنه مع الارض بطل في الارض وهل يجوز في الاشجار والنبات اذا قلنا يجوز رهنها مشروطة بخروج على الروايتين في تفريق الصفة وهذا في الشافعي **فصل** ولورهن عبدا او باع عبدا بغيره مغبوبا فان ملكه بخوان رهنه عبد اميه فيبين انه قدما فضا والعبد ملكه بالملكية او وكل انسانا فيشترى له عبدا فبا عبدا موكلا او رهنه يعتقده لسيده الاول وكان تصرفه بعد

ونحو ذلك يصح تصرفه لانه صاف ملكا فصح كالموكل ويجوز ان لا يصح لانه اعتقده باطلا **فصل** ولورهن المبيع في مدة الخيار لم يصح الا ان رهنه المشتري الخيار له وحده يصح ويبطل خياره ذكره ابو بكر وهو مذهب الشافعي ولو اقل المشتري فله المبيع عين ماله التي له الرجوع فيها قبل الرجوع لم يصح لانه رهن مالا يملكه وكذلك رهن الاب العين التي وهبها لابنه قبل رجوعه فيها لما ذكرنا وفيه وجه لا صحاب المشافعي انه يصح لانه استرجاع العين ونصرف فيها نسيئة على الرجوع ولنا انه رهن مالا يملكه بغير اذن المالك وكلا ولا يصح عليه فلم يصح كما لو رهن الزوج نصف الصداق قبل الدخول **فصل** ولورهن ثمر شجرة تحمل في السنة حلين لا يمتز احد هاهنا عن الآخر فلهذا الجمل الاول الى محل الجدي الجمل الثاني على وجه لا يمتز لم يصح لانه مجهول حيث حاول الحق فلا يمكن استيفاء الدين منه فليس له ان يجهل حيث العقد وان شرط قطع الجمل الاول اذا خيف اختلاطه بالثاني صح وان كان الجمل المرهون بحق حاله وكان الثاني يمتز عن الاول اذا حدث فالرهن صحيح فان وقع التوافق في قطع الجمل الاول حتى اختلط بالثاني وتعد التميز لم يبطل الرهن لانه وقع صحيحا وقد اختلط بغيره على وجه لا يمكن فصله فعلى هذا ان سمى الراهن يكون الفترة كلها رهنا او اتفاقا على قدر المرهون منها فحسن وان اختلفا فالقول قول الراهن مع يمينه في قدر الرهن لانه منكر للقدرة الزايد والقول قوله المنكر **فصل** ولورهنه منافع داره شهر لم يصح لانه مجهول وغير مملوك **فصل** ولورهن المكاتب من يعتق عليه لم يصح لانه لا يملك بيعه واجازة ابو حنيفة لانهم لا يذبحون مع في الكتابة ولورهن العبد المأذون من يعتق على السيد لم يصح لان ما في يده لسيده فقد صار حرا بغير اياه **فصل** ولورهن الوارث تركته الميت او باعها وعلى الميت دين صح وفيه وجه انه لا يصح وقال اصحاب الشافعي لا يصح في احد الوجهين اذا كان الدين يستغرة التركة لانه يتعلق برحق ادبي فلم يصح رهنه كالموهون ولنا انه تصرف صادق ملكه ولم يتعلق به حقا فصح كما لو رهن المرتهن وفارق المرهون لان الحق يتعلق به باختياره وفي مسألتنا يتعلق به بغير اختياره فلم يمنع تصرفه وهكذا كل حق ثبت من غير ائبانه كالزكاة والجناية فانه لا يمنع رهنه فاذا رهنه ثم قضى الحق من غيره فالرهن بحاله وان لم يقبض الحق فللمرء ما انتزعه لان حكمه سابق والحكم فيه كالحكم في الجاني وهكذا الحكم لو تصرف في التركة ثم رد عليه مبيع باع الميث بعيب ظهر فيه او حق تجدد تعلقه بالتركة مثل ان وقع انسان او يهيم في يجر حفرة في غير ملكه بعد فالحكم واحد وهو ان تصرفه صحيح غير نافذ فان قضى الحق من غيره نفذ والافسخ البيع والرهن على الوجه الاخر لا يصح تصرفه وانما علم **فصل** ولا يصح الارثان الا من جاز المرء هو المكلف السيد غير المحجور عليه لصغر او جنون او سفه او فلس لانه نوع تصرف في المال فلم يصح من غير اذن من المحجور عليه كالبائع ويعتبر ذلك في حال رهنه واقباضه لان العقد والتسليم ليس بواجب وانما هو اختيار الراهن فاذا لم يكن له اختيار صح لم يصح منه كالبائع فان جئ احد المرتهنين قبل القبض او مات لم يبطل الرهن لانه عقد يؤد الى اللزوم فلم يبطل بخلاف احد المتعاقدين او موته كالبائع في مدة الخيار ويقوم ولي المحجور مقامه فان كان المحجور الراهن وكان الخط في القبض مثل ان يكون شرط في بيع يستتر بفسخه وخوفه قبضه وان كان الخط في تركه لم يجز له قبضه وان كان المحجور المرتهن قبضه عليه واذا مات قام وارثه مقامه في القبض فان مات الراهن لم يلزم ورثته قبضه لانهم ينفقون مقام الراهن ولم يلزمه ذلك فان لم يكن على الميت دين سواه هذا الدين فلو ورثته قبضه

وكتب



الرهن وان كان عليه دين سواء فظاهر المذهب انه ليس للوارث تخصيص المرفق بالرهن نص عليه  
في رواية علي بن سعيد وهو مذهب الشافعي وذكر القاضي فيه رواية اخرى ان لم يذكر احداهما  
نقل ابن منصور وابوطالب عن احمد انه قال اذا مات الراهن او اقلنس فله الرهن احق به من الغرماء  
ولم يعتبر وجود القبض بعد الموت او قبله قال **سنجنا** وهذا لا يعارض ما نقله علي بن سعيد  
لانه خاص وهذا عام والاستدلال به على هذه الصورة بضعف جدا لند ورثتها فكيف يعارض  
بها الخاص لكن يجوز ان يكون هذا الحكم مبنيا على الرواية التي لا يعتبر فيها القبض في غير المكمل  
والموزون فيكون الرهن قد لزم قبل القبض ويجب تقييضا على الراهن فكذا لك على وارثه  
ويختص ذلك بغير المكمل والموزون فاما ما يلزم الرهن فيه فليس للورثة تقييضا لان  
الغرماء تعلقت ديونهم بالتركة قبل لزوم حقه في الرهن فلم يجز تخصيصه بغير ضام كما لو  
افلس الراهن الا اذا قلنا ان للورثة التصرف في التركة ووفاء الدين من اموالهم فان قيل فما الفائدة  
في القول بصحة الرهن اذا لم يختص المرفق به قلنا فائدة ثالثة هي ان يرضا الغرماء بتسليم  
اليه فيتم الرهن وسواء فيما ذكرنا ما بعد كاذن في القبض وقبله لان الاذن يبطل بالجنون والموت  
والاغما والحجر **فصل** ولو حجر على الراهن لفلس قبل التسليم لم يكن له تسليمه لان  
فيه تخصيصا للمرفق بكنه وليس له تخصيص بعض غرمائه وان حجر عليه لسفه فحكمه حكم مالور العقول  
بجنون على ما اسلفنا وان اعني عليه لم يكن للمرفق قبض الرهن وليس لاحد تقييضا لان المعنى عليه لا تثبت  
عليه الوكالة وان اعني على المرفق لم يكن لاحد ان يقوم مقامه في قبض الرهن وانتظر افاقته وان خرس  
كانت له كتابة مفهومة او اشارة معلومة فحكمه حكم المتكلمين وان لم تفهم اشارته ولا كتابته لم يجز القبض  
وان كان احدهما كاذبا فاذن في القبض فحكمه حكم من لم ياذن لان اذنه يبطل بما عرض له  
**مسئلة** ولا يلزم الرهن الا بالقبض واستد امر شرط في اللزوم لا يلزم الرهن الا بالقبض  
ويكون قبل القبض رهنا جائزا يجوز للراهن فسخه وبهذا قال ابو حنيفة والشافعي وسوا  
في ذلك المكمل والموزون وغيره وقال بعض اصحابنا في غير المكمل والموزون رواية اخرى انه  
يلزم بمجرد العقد كالباع وقد نص عليه احمد في رواية الميموني وقال مالك يلزم الرهن بمجرد  
العقد قبل القبض لانه عقد يلزم بالقبض فلزم قبله كالباع ووجه الاولي قوله تعالى  
فرهان مقبوضة وصفها بكونها مقبوضة ولانه عقد ارفاق فيفتقر الى القبول فافتقد  
الى القبض كالمقروض ولانه رهن لم يقبض فلم يلزم اقتباسه كالومات الراهن فعلى هذا  
ان تصرف الراهن فيه قبل القبض بهبة او بيع او عتق او جعل صداقا او رهنة ثانيا  
بطل الرهن الاول سواء قبض الهبة والبيع والرهن الثاني او لم يقبض لانه اخذ  
عن امكان استيفاء الدين من كمنه او فعل ما يدل على قصد ذلك وان دبره واخبره او زوجه

الامة لم يبطل الرهن لان هذا التصرف لا يمنع البيع فلا يمنع صحة الرهن ولا ينع ابتداء الرهن  
فلا يقطع استدامة كما يستخدامه وان كاتب العبد ابني على صفة رهن المكاتب فان قلنا يجوز رهنه  
لم يبطل الرهن كالتدبير وان قلنا لا يجوز بطل الرهن كما لو اعنته **فصل** فان قلنا  
ان ابتداء القبض شرط في لزوم الرهن فاستدامة القبض شرط لانها احدى حالتي الرهن فاستدامة لا ابتداء  
وان قلنا ان لا تبدل ليس بشرط في اللزوم فكذا الاستدامة **مسئلة** فان اخرج المرفق الى  
الراهن باختياره زال لزوم الرهن وبقي العقد كما انه لم يوجد فيه قبض سواء اخرج به  
باجارة او اعاره او ايداع او غيره فكذلك اذا عاد فرده اليه عاد اللزوم بحكم العقد السابق  
لانه اقبضه باختياره فلم يبر كما لو قال احمد في رواية بن منصور اذا ارثته دارا ثم  
اكرها صاحبها خرجت من الرهن فاذا رجعت اليه صارت رهنا وقال فيمن رهنه جارية  
ثم سئل المرفق ان يبعثها اليه ليجزها فبعث بها فوطئها انتقلت من الرهن فان لم يكن  
وطئها فلا شيء قال ابو بكر لا تكون رهنا في تلك الحال فاذا ردها رجعت الى الرهن  
ومن اوجب استدامة القبض مالك وابو حنيفة وهذا المفرد على القول الصحيح فاما على  
قول من قال ابتداء القبض ليس بشرط فاولي ان يقول الاستدامة غير مشروطة لان كل شرط  
يعتبر في الاستدامة يعتبر في الابتداء وقد يعتبر في الابتداء ما لا يعتبر في الاستدامة وقال  
الشافعي استدامة القبض ليست شرطا لانه عقد يعتبر القبض في ابتداءه فلم يشترط  
استدامة كالهبة ولما قلنا تعالى فرهان مقبوضة وكانها احدى حالتي الرهن وكان  
القبض فيه شرطا لا ابتداء ويفارق الهبة فان القبض في ابتداءها يثبت الملك فاذا ثبت استغنى  
عن القبض ثانيا والرهن يرد للوثيقة ليمتكن من بيعه واستيفاء الدين من كمنه فاذا لم يكن في  
يده لم يتمكن من بيعه وان ازيلت يد المرفق بغير حق كالغصب والسرقة او ابقى العبد او ضاع المتاع  
ونحو ذلك لم يزل لزوم الرهن لان يدة ثابتة حكما وكما بها لم تزل **مسئلة** ولو رهنه  
عصرا فتجز زال لزومه فان تحلل عاد لزومه بحكم العقد السابق ليصح رهنه العصرا لانه يبيع  
بيعه وتعرضه المخرج عن المالية لا يمنع صحة رهنه كالمريض والجاني فان صار الى حال الخرج  
فيها عن المالية كالخل فهو رهن محال وان تجز زال لزوم العقد ووجب افاقته فان  
ارثني بطل العقد فيه ولا خيار للمرفق لان التلف حصل في يده فان عاد خلا عاد  
للزوم بحكم العقد السابق كالوزن التي يد المرفق عن الرهن ثم عادت اليه وان استحال  
خيرا قبل قبض المرفق لم يبطل الرهن ولم يعد بعوده خلا لانه عقد ضعيف لعدم القبض  
فانسه اسلام احد الزوجين قبل الدخول ذكر القاضي ان العصرا اذا استحال خيرا بعد القبض



بطل الرهن ايضا ثم اذا عاد خلا عادم ملكا لصاحبه مرهونا بالعقد السابق لانه يعود مملوكا بحكم الملك  
الاوله فيعود حكم الرهن لانه زال بزوال الملك فيعود ليعود وهذا قول الشافعي وقال  
مالك وابو حنيفة هو رهن بحاله لانه كانت له قيمته حال كونه عصيا ويجوز ان يصير له  
قيمة فلا يزول الملك عنه كما لو ارتد الجاني ولا ان يبدل عنه حكمه بل ان لو غصبه  
غاصب فتخلل في يده كان ملكا لمغصوب منه ولو زالت يده كان ملكا للغاصب كما  
لو ارتد جحره انسان فتخلل في يده كان له دون من اراقه وهذا القول هو قولنا  
الاوله في المعنى الا انه يقولوا ببقاء المذموم فيه حال كونه خيرا قال شيخنا ولم يظهر  
في فائدة الخلاف بعد اتفاقهم على عوده رهنا باسما لته خلا وراي القول ببقائه  
رهنا اقرب الى الصحة لان العقد لو بطل لما عاد صحيحا من غير ابتداء عقد فان قالوا  
يمكن عوده صحيحا لعود المعنى الذي بطل بزواله كما ان زوجة الكافر اذا اسلمت خرجت  
عن حكم العقد لا خلافا بينهما فان اسلم الزوج في العدة عادت الزوجية بالعقد  
الاوله لزوال الاختلاف في الدين قلنا هناك ما زالت الزوجية ولا بطل  
العقد ولو بطل بانقضاء العدة لما عاد الا بعقد جديد وانما العقد كان  
موقوفا مرعا اذا اسلم في العدة يتبين انه لم يبطل وان اسلم يتبين انه كان قد بطل وهما  
قد جزمتم ببطلانه **مسئلة** وعنه ان القبط واستداسه في المتعين ليس بشرط  
وليزم مجرد العقد كايبيع فعلى هذا ان امتنع الراهن من قبضه اجبر عليه كايبيع  
فان رده المرتهن على الراهن بعارية او غيرها ثم طلبه اجبر الراهن على رده لان  
الرهن صحيح والقبض واجب له فيجبر عليه كايبيع **فصل**  
واذا استعار شيئا لرهنه جاز وقال بن المنذر راجع كل من لحفظ عنه من اهل العلم  
على ان الرجل اذا استعار من الرجل شيئا لرهنه على دنانير معلومة عند رجل سماه الى  
وقت معلوم فتعلل ان ذلك جائز وينبغي ان يذكر المرتهن والقدر الذي يرهنه به و  
حبسه ومدة الرهن لان الضرر يختلف بذلك فاحتمل ان يبيانه كاصل الرهن ومضى شرطا  
كشأن ذلك فخالف ورهنه بغيره لم يفسد الرهن لان لم يؤذن له فيه اسكنه من لم ياذن في اصل الرهن  
اجماع حكاه بن المنذر فان اذنه في رهنه بقدر من المال فنقص عنه صح لان من اذنه في شيء فقد اذنه  
في اقل منه وان رهنه بكثر اختلف ان يبطل في الكل لانه خالف النص عليه فبطل كما لو قال لرهنه بدنانير فرهنه بدنانير

فرهنه

فرضا العبد ملكا بالملكية او وكل انسان لغيره لم يرهنه بغيره الجمل او رهنه بغيره لستيد الاول وكان رهنه بغيره  
وكيله ونحو ذلك صح تصرفه لانه صادق ملكا فصح كما لو علم ولا يحتمل ان لا يبيع لانه اعتقده بطل **فصل** ولو رهنه بغيره مدة  
الجوار لم يفسد الا ان يرهنه المستتر والجوار لم يفسد فيه ولا يبطل حكمه اذ ذكره ابو بكر وهو مذهب الشافعي ولو اطلقه المستتر  
فرهنا بالبيع عين ماله اليه كايبيع في الرجوع في رهنه لانه ملكا لملكه فرهنه بموكل او بملكه فانه لا يبيع وهذا  
منصوصه الشافعي واحتمل ان يبيع في القدر المادون فيه ويبطل في الزائد عليه لان العقد باجزا وبما لا يجوز فصح في الجوز  
دون غير كقوله في الصفقة وبما رقب ما ذكرنا من الاصول فاذا العقد لم يتناول ما دونها فيه حال وكل واحد من هذه الامور يتعلق  
به غرض لا يوجد في الاخر فان الرهن قد يقدر على فكاكه في الحال ولا يقدر على ذلك عند الاجل وبالعكس وقد يقدر على فكاكه باحد  
التقديرين دون الآخر فيقوت الغرض بالمخالفة وفي مسائلنا اذا صح في المائة المادون فيها لم يختلف الغرض فان اطلق الاذن  
في الرهن من غير تعيين فقال القاضى يبيع وله رهنه بما شاء وهو قول اصحاب الراي واحد قول الشافعي والاخر لا يجوز حتى  
يتبين قدر الذي يرهنه به وصفته وحلوله وما جيل لان هذا بمنزلة الضمان لان منفعه العبد لستيد والعارية ما اذ لا تنفع  
انما حصلت لم تنفع يكون الرهن ويكفي عنه فهو بمنزلة الضمان في ذمته وضمان الجيول لا يبيع ولنا انه عارية فلم يشترط الصحة  
ذكر ذلك كاعارية لغير الرهن والدليل على انه عارية ان قبض ملك غير المنفعة نفسه منفردا بها من غير عوض وكان عارية  
كقبض المذمومة وقولهم ان الرهن غير صحيح لانه الضمان ثبت في الذمته وهذا ثبت في الرقبة ولان الضمان لا يفي حق الضمان من  
وهذا الرجوع في العبد والزام المستعير فكاكه بعده وقولهم ان المنافع المسببة قلنا المنافع مختلفة فيجوز ان يستعير فصل  
منفعة واحدة وسائر المنافع المسببة كما لو استعار لحفظ متاع وهو مع ذكره يخط لستيد او يعمل شيئا واستعاره ليجعل له  
ويحفظ المتاع لستيد فان قيل لو كان عارية لما صح رهنه لان العارية لا تلزم والرهن لا يلزم قلنا العارية غير لازمة من جهة  
المستعير فان لصاحب العبد المطالبة بفكاكه قبل حلول الدين ولان العارية قد تكون لازمة فيها اذا اعاره حائطا ليلني عليه  
او ليزرع ارضا فيها ما لا يحصد فصلا ثم هو منقوض بما اذا استعاره ليرهنه بدين موصوف عند رجل معين لا اجل معلوم  
اذ ثبت ذلك فانه يصح رهنه بما شاء الى اية وقت شاء لان الاذن تشا والكل باطلاقة والسيد مطالبة الراهن بفكاكه حال  
كان او مؤجلا في محل العقد وقبله لان العارية لا تلزم ومنه حل الحق فلم يقصر فلم يبيع الرهن واستيفاء الدين من منكره  
المعير على الراهن بالضمان وهو قيمة العين المستعارة ومثله ان كانت من ذوات الامثال ولا يرجع بما بيعت بسواها بقل  
من القيمة او اكثر في احد الوجهين والثاني انها البيعت باقل من قيمتها يرجع بالقيمة لانه العارية مضمونة فيضمن نقصانها  
وان بيعت باكثر يرجع بما بيعت به لانه العبد ملك للمعير فيكون كمنه كماله وكذلك لو اسقط المرتهن حق من الرهن رجع الثمن  
كله الى صاحبه فاذا قضى به دين الراهن رجع به عليه ولا يلزم من وجوب ضمان النقصان ان لا تكون الزيادة لصاحب العبد كما لو  
كان باها بيعته فاما ان تلف الرهن فان الراهن يضمن بقيته سواء تلف بغيره او بغيره فصح ان يبيع عليه احد لان العارية مضمونة  
**فصل** وان فكاك المعير الرهن وادى الدين الذي عليه باذن الراهن رجع به عليه وان قضاه بغيره رجع بغيره بغيره فان قضاه  
بغيره رجع بغيره بالرجوع فصح على رواية بنى بناء على ما اذا قضى دينه بغيره رجع الرجوع هو لانه لا المطالبة  
بفكاكه عبده واداه بغيره فكاكه وان اختلف في الاذن فالقول قول الراهن مع يمينه لانه منكر وان سئل عن المعير قبلت شهادته  
لان لا يجوز بها نفعها ولا يدفع بها ضررها وان قال اذنت لي في رهنه بعشرة قال بخمسة فالقول قول المالك لانه منكر الزيادة وهذا  
قال الشافعي وابو ثور واصحاب الراي وان كان الدين مؤجلا فنقصاه حال اذنه رجع به حال اذنه قضاه بغيره رجع بغيره فان قالوا  
يرجع به حال اذنه لان المطالبة بفكاكه عبده في الحال **فصل** ولو استعار من رجل عبدا لرهنه بما يشاء فرهنه عند رجل  
صح لان تعيين ما يرهنه به ليس بشرط فكاكه من رهنه عبده ولا ان رهنه من اذن من اقل ضرر لانه يملك من بعضه بقضاه  
بعض الدين بخلاف ما اذا رهنه عند واحد فاذا قضى احدهما ما عليه من الدين حرقه نصيب من الدين لان عقدا واحدا مع  
الاثنين عقدا في الحقيقة ولو استعار عبدا من رجلين فرهنه عند واحد بما يشاء فنقصاه نصيبا من الدين احدا نصيبا من الدين



من الرهن يسقط في احدى الوجهين لانه عقد واحد من رهن واحد شبه مالوكا في العبد الواحد والى الثاني  
نصف العبد لان كل واحد منهما انما اذن في رهن نصيبه فلو كان رهنه باكثر من مالوكا اذ قال ارضي نصيبي فلو كان رهنه  
ففي هذا الوجه ان كان المرتهن عالما بذلك فلا خيار له وان لم يكن عالما بالرهن مشروط في بيع الحقول اذ له الخيار لانه دخل على كل  
جزء من الرهن وكيفية جميع الدين وقد فات ذلك واحتمل ان لا يكون له خيار لانه الرهن شمل كله بالدين كله وهو قد دخل على  
ذلك ولو كان رهن هذا العبد عند رجلين فقبض احدهما انفق نصيب كل واحد من المدينين من نصيبه وان قضى نصف دينه  
انفك نصيب احدهما على احدى الوجهين وفي الاخرى ينفك نصيب كل واحد منهما **فصل** ولو كان لرجلين عبدان فاذن  
كل واحد منهما لشريكه في رهن نصيبه من احد العبدين فلهما عند رجل مطلقا فان شرط احدهما ان يقيض ما على  
من الدين انفق الرهن في العبد الذي رهنه وفي العبد الاخر في قدر نصيبه من العبد الاخر فهذا شرط فاسد لانه شرط ان  
ينفق بقضا الدين رهنه على دين آخر ويفسد الرهن لانه في هذا الشرط نقضا على المرتفع وكل شرط فاسد ينقض حق المرتفع  
ينفسد الرهن فاما ان شرط ان لا ينفك شيء من العبد حتى يقضى جميع الدين فهو فاسد ايضا لانه شرط ان يسقط الرهن نحو سائر  
الدين الذي هو رهن به كغيره لا ينقض حق المرتفع قبل ان يفسد الرهن بذلك على وجهين **فصل** قد ذكرنا ان الرهن لا يلزم الا  
بالقبض في الصحيح والقبض في الرهن كالقبض في البيع على ما ذكرناه فلو رهن دارا فخل بينه وبينها والرهان فيها فاشترى من  
صحة التسليم لان ايصالها بملك الراهن لا يمنع صحة التسليم كالتسليم في النجعة وكذلك الدابة التي عليها حمل للرهان وهو رهن حمل  
وهو على الدابة وسلمها اليه بملكها مع القفظة لانه حصل فيها جميعا فيكون موجودا في الرهن منها **فصل** واذا رهنه سيرا  
مشاعا عما لا ينقل خلاصته وبينه وان لم يحضر المشرى بك وان كان مفقولا كالجوهر فقبضها تناولها ولا يمكن تناولها الا بغير  
المشرك فان رضى المشرى بك تناولها الموثق وان امتنع رضى الراهن والموثق بيد المشرى بك جاز وبان على المرتفع في القبض  
وان تنازع المشرى بك والمرتهن اقام الحاكم عدلا يكون في يده لهما وان سلمها الراهن الى المرتفع بغير اذن المشرى بك فتنالها وقتلنا  
استسلامه القبض شرط لم يكف هذا التناول وان قلنا ليس بشرط فقد حصل القبض لان الرهن حصل في يده والتعدا في غيره  
لا يمنع صحة القبض كما لو رهنه ثوبا فسلم اليه مع ثوب غيره فتنالها جميعا ولو رهنه ثوبا فاستكتب عليه بغيره قسم اليه احدهما  
لم يثبت القبض لانه لا يعلم انه اقضى الرهن فان تبين انه اقرضه من القبض وان سلم اليه الثوبين معا حصل القبض لانه قد تسلم  
الرهن يقينا **فصل** ولو رهنه دارا فخل بينه وبينها وهما فيها ثم خرج الرهن من القبض وبه قال الشافعي وقال ابو  
حنيفة لا يصح حتى يخل بينه وبينها بعد خروجه منها لانه ما كان في الدار فيه عليها فما حصلت الخلية ولنا ان الخلية تقع بقول  
مع التمكن منها وعدم المانع اكبر مالوكا تاخر جبري عنها ولا يصح ما ذكره الاثر ان يخرج المرتفع منها الا بئزله يده عنها وحوله  
الى دار غيره لانه ثبت يده عليها ولا يخرج جبري عنها بحقوق لقوله فلا معنى لا عادة الخلية **فصل** لو رهنه مالا يملكه بالرهان  
عاريا او ود يعة او غصبا او نحوه مع الرهن لانه مالوكا لم يمكن قبضه فصح رهنه كما لو كان في يده وظاهر كلام احمد لزوم الرهن  
هنا بنفس العقد من غير احتياج الى امر ايد فانه قال اذا حصلت او د يعة في يده بعد الرهن فهو رهن فلم يعتبر الامر بالرهان  
وذلك لان اليد بآبته والقبض حاصل وانما يتغير الحكم لا غير يمكن تغير الحكم مع استدامة القبض كما ان لو طوبى بالود يعة  
فجدها لتغير الحكم وصارت مضمونة عليه من غير امر ايد ولو عاد الى احد فاقربها وقال لصاحبها خذ وديعتك فقال  
عندك وديعتك كما كانت ولا ضمان عليك فيها لتغير الحكم من غير حدوث امر ايد وقال القاضي واصحابه والشافعي لا يقصر  
حتى يقضي مدة يتأخر قبضه فيها فان كان منقولا فقبض مدة يمكن نقله فيها وان كان مكملا فقبض مدة يمكن اتياله فيها وان كان  
منقول فقبض مدة التحليم وان كان غائبا عن المرتفع لم يعر مقبوضا حتى يوافيه او يكمل ثم يقضي مدة يمكن قبضه فيها لان  
ينتقل الى القبض والقبض انما يحصل بفعله او بامكانه فيكون ذلك ولا يحتاج الى وجود حقيقة القبض لانه مقبوض  
فان تلف قبل مضي مدة يتأخر قبضه فيها فهو كمثل الرهن قبل قبضه ثم هل يفتقر الى الاذن من الراهن في القبض  
وجهين احدهما يفتقر لانه قبض يلزم به عقد غير لازم فلم يحصل بغير اذنه كما لو كان في يد الراهن واقر في يده لا يمكن كما اذا

في يده

في يده غاصبه مع امكان اخذه منه والثاني لا يفتقر لان اقراره في يده يترتب اذنه في القبض فان اذن له في القبض ثم رجع عنه  
قبل مضي مدة يتأخر القبض فيها لم يلزم الرهن حتى يعود فبان ان مضي مدة يقبضه فيها **فصل** واذا رهنه المضمون  
على المرتفع كالمغصوب والعارية والمقبوض على وجع الصوم او في بيع فاسد صح وزال الضمان وبه قال مالك والشافعي وقال  
الشافعي لا يزول الضمان وبقيت حكم الرهن والحكم الذي كان ثابتا فيه يبقى بحاله لانه لا يتأخر في بينهما بدل لانه لو تعدى في الرهن  
صار مضمونا وهو رهن كما كان فكذلك بتدائه لانه احد حال الرهن ولنا انه ما دون له في امساك رهنه لم يتعد فيه منه  
عدوان فلم يضمنه كما لو قبضه منه ثم قبضه اياه او اياه من ضمانه وقوله لا يتأخر في بينهما مضموع فان الغاصب يده عادية يجب عليه  
ان التمس ويد المرتفع محقة جعلها للشرع لم ويد المرتفع يد امانته ويد الغاصب والمستعير وهو يد ضمانه وهذا متشافها  
ولان السبب المقتضي للضمان زال من الرهن بان زواله كما لو رده له مالوكا وذلك لان سبب الضمان الغصب والعارية ونحوهما  
لم يبق غاصبا ولا مستعيرا ولا يبق الحكم مع زوال سببه وحدوث سبب يحل حكمه حكمه واما اذا تعدى في الرهن فانه يلزم  
الضمان بعد ذلك لانه لا يكون غاصبا ولا مستعيرا وهما قد زولا سبب الضمان ولم يحدث ما يوجب فيه فليثبت **فصل** واذا رهنه  
عينين فاقبضت احدهما قبل قبضها انفسخ العقد فيها دون الباقية لانه العقد كان صحيحا فيها وانما انفسخ العقد في  
احدهما فلم يترتب في الاخرى كما لو اشترى شيئين فرد احدهما بعيب او غيره والراهن محتمل بين اقباض الباقية وبين منعها  
اذا قلنا ان الرهن لا يلزم الا بالقبض وان كان التلف بعد قبض الاخرى لم يلزم الرهن فيها وان كان الرهن مشروطا في بيع  
للبيع الخيا وانعذر الرهن بكماله فان رضى لم تكن له الحظ البتة بيد الثالث لان الرهن لم يلزم فيها وتكون المقبوضة رهنه بجميع  
العين فان تلفت احدهما العينين بعد القبض فلا خيار للمبايع لان الرهن لو تلف كله لم يثبت للمبايع خيار فاذا تلف بعضه كان أولى  
بأن كان تلفها بعد قبض العين الاخرى فقد لزمت الرهن فيها وان كان قبل قبض الاخرى فالراهن بخير بين اقباضها وبين تركه  
فان امتنع من قبضها ثبت للمبايع الخيار كما لو لم يملك الاخرى **فصل** واذا رهنه دارا فله رمت قبل قبضها لم ينفسخ  
عقد الرهن لان ما بينهما لم يذهب باكملها فان عرصتها وانقاضها باقية وبقيت للمرتفع الخيار ان كان الرهن مشروطا في بيع ثوبها  
ونقص قيمتها فانه قيل لم لا ينفسخ عقد الرهن كعقد الاجارة فلما الاجارة عقد على منفعة السكنى وقد تعدى وتعدت قبل  
العقد لعدم المعقود عليه والرهن عقد استيثاق يتعلق بالعيان التي فيها المأبى وهي باقية فلهذا تكون العرصت والانقاض من الخشب  
والاحجار ونحوها من الرهن لان العقد وارد على جميع الاعيان والانقاض منها وما دخل في العقد استقر بالقبض **فصل** ويجوز للمرتفع  
ان يوكله قبض الرهن ويقوم قبضه ويملكه مقام قبضه في لزوم الرهن وسائر احكامه فان وكل المرتفع الرهن في قبض الرهن لم يقبض  
لم يبيع ولم يكن قبضا لانه الرهن وثيقه ليستوفي الحق من عند تعدد استيفاء من الرهن فاذا كان في يد الراهن لم يحصل بيع الثوب وقد  
ذكرنا في البيع ان المشتري لو دفع الى البايع وعاد قال كل في حقه ففعل كان قبضا فخرج ههنا مثله **فصل** اذا اقر الرهن بقبض  
الرهن او اقر المرتفع بقبضه كان مقبولا فيما يمكن صدقهما فيه فان اقر الراهن بالقبض ثم انكر وقال اقرت بذلك ومن اقرض  
المرتفع بالقبض ثم انكره فالقول قول المقر فان طلب المتكبر عينه فيه وجهان احدهما لا يلزم من اقراره في الرهن ان يثبت ولو  
البينة يدك فطلب المتهود عليه عين خصمه لم يجب اليها فكذلك لا اقرار والثاني يلزم من اقراره في الرهن وهو قول الشافعي وهو ان العادة  
جارية بان الانسان يشهد على نفسه بالقبض قبله فلو كان يسمع دعواه ويلزم خصمه البينة لما ذكرنا من حكم العادة بخلاف البينة  
لا تشهد بالحق قبله ولو فعلت ذلك لم تكن عادلة وقال القاضي ان كان المقر غائبا فقال اقرت لانه وكيل كذا في يدك ثم بان  
لي خلا فسمعت قوله واحلفنا خصمه وان اقر ان يثبت ذلك بنفسه ثم عاد فاذن بقبضه لم يحلف خصمه وهذا قول بعض اصحابنا  
الشافعي فاما ان اختلفا في القبض فقال المرتفع قبضته وانكر الراهن فالقول قول صاحب اليد لانه ان كان في يد الراهن  
فالاصل معه وهو عدم الاقباض ولم يوجد ما يدل على خلافه وان كان في يد المرتفع فقد وجد القبض كونه للحاصل في  
يد الاجد قبضه وان اختلفا في الاذن فقال الراهن اخذته بغير اذني قال بل باذنه وهو في يد المرتفع فالقول قول المرتفع لان  
الظاهر معه فان العقد قد وجد ويد تدل على انه تحقق ويجتدل ان يكون القول قول الراهن لان الاصل عدم الاذن وهذا







بأنه المرتهن خرج من الرهن ولا يبيح للمرتهن لأن ذلك في حق ما ياتي فيه ولا يعلم في هذا خلافاً وإن لم يحل  
في رهن محالها فإن قيل إنما اذن في الوطي ولم ياذن في الاحبال قلنا الوطي هو المفضي الى الاحبال ولا يقفه ذلك على اختياره  
فالاذن في سببه اذن فيه فان اذن خرج فهو كمن لم ياذن وان اختلف في الاذن فالقول قول من ينكره وان اقر المرتهن بالاذن  
واكثر كون الولد من الوطي الماذون فيه اذ قال هو من زوج اوزنا فالقول قول الراهن بربعة شرط واحد هان يعتزف  
المرتهن بالاذن الثاني ان يعتزف بالوطي الثالث ان يعتزف بالولادة الرابع ان يعتزف بمضي مدة بعد الوطي يمكن ان تلدها  
فحينئذ لا يلتفت الى انكاره ويكون القول قول الراهن بغير بين الا انما لم يثبت دعواه بل بالشرع فان انكر شرطاً من هذه  
الشرط فقال لم اذن او قال اذنت فما وطيت او قال لم تمنع مدة تمنع فيها الحمل منذ وطيت او قال ليس هذا ولدها انما  
استعارته فالقول قول لان الاصل عدم ذلك على وبقا الوثيقه صحيحة حتى تقوم البينة وهذا مذهب الشافعي **فصل** واذا اقر  
ولو اذن في ضربها فضرها بقتل ولا ضمان عليه لان ذلك تولد من الماذون فيه فهو كقول الاحبال من الوطي **فصل** واذا اقر  
الراهن بالوطي لم يحل من ثلاثة احوال احدها ان يقر بمر حال العقد او قبل لزومه فحكمه كمن لم يقر بمر حال العقد لان الاصل  
عدم الحول فان بايت حايلاً او حايلاً بولد لا يلحق بالرهن فالرهن بحاله وكذلك ان كان يلحق به لكن لا يقصر بمرام ولد مثل ان وطئها  
وهي زوجة ثم ملكها ورهنها وان بايت حاملاً بما يقصر بمرام ولد بطل الرهن ولا خيار للمرتهن وان كان مشروطاً في بيع لانه دخل  
مع العلم بانها قد لا تكون رهنها فاذا اخرجت من الرهن الذي علم لم يكن له خيار كما لم يرض اذا مات والجاني اذا اقتص  
منه وهذا قول اكثر الشافعية وقال بعضهم له الخيار لان الوطي بنفسه لا يثبت الخيار فلم يكن رضاه برضى بالحمل الذي يجرى منه  
بخلاف الجنابة والمرص ولنا ان اذن في الوطي اذن فيها بولد البه كذا رضاه برضى بولد البه الى الثالث اقر بالوطي بعد لزومه  
الرهن فانه يقبل في حقه ولا يقبل في حق المرتهن لان اقر بما ليس عقداً لازماً لم يغيره فلم يقبل كما لو اقر بذلك بعد بيعها وتحتل  
ان يقبل لانه اقر بما ملكه بالانتماء فيه لانه يستصحب ذلك اكثر من نفعه بخروجها من الرهن والاول اصح لان اقر بالانتماء على غيره  
لا يقبل **مسئلة** وان اذن للمرتهن في بيع الرهن او هبته او اخذ ذلك من ويطر الرهن الا ان ياذن له في بيعه بشرط ان يجعل منه  
رهنه او يجعل دينه من ثمنه وجعل ذلك انتماء اذن للمرتهن للرهن في بيع الرهن او هبته او اخذ ذلك من ووقفه ففعل صح لان المنع  
كان لحكمه مجاز ياذن ويبيط الرهن لان هذا تصرف في الرهن فلا يجتمع مع ما ياتيهم الا البيع فلم يملكه احوال احدها  
ان ياذن له في بيعه بعد حوله الحق فيصح ويتعلق حق الرهن بتمنه ويجب قضا الدين منه لان مقتضى الرهن بيعه واستيفاء  
الدين من ثمنه الثاني ان ياذن له قبل حوله مطلقاً فيبيع فيبيط الرهن ولا يكون عليه عوضه لانه اذن له فيها في حقها فاشبه بالمر  
اذن في عتقه والمالك خذ عتقه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومحمد يكون الثمن رهنه لان الراهن باع الرهن باذن المرتهن فوجب  
ان يثبت حقه في كل محل الدين قال الطحاوي حق المرتهن يتعلق بعين الرهن والتمن بغيره فوجب ان يتعلق بكماله لانه يملكه لانه  
ان تصرفه يبيط حق المرتهن من عين الرهن لا يملك المرتهن فاذا اذن فيه اسقط حقه كالعتق ونحوه لانه يملك ما بعد الحول لانه  
المرتهن يستحق البيع ونحوه الا ان ياذن لانه غير ما ذون فمن جهة المرتهن فان قال انما اذنت باطلاق الاذن ان يكون عتقه رهنه  
لم يقبل قوله لان اطلاق الاذن يقتضي بيعاً يفسخ الرهن وبه قال الشافعي الثالث ان ياذن فيه بشرط ان يجعل منه رهنه كما  
او يجعل لغيره من ثمنه فيجوز ويلزم ذلك لانه لو شرطه لم يفسخ الرهن وان اختلف في الاذن فالقول قول  
المرتهن لانه منكر وان اقر بالاذن واختلف في شرط جعل منه رهنه او جعل دينه من ثمنه فالقول قول الراهن لان الاصل عدم  
الشرط ويجعل ان يقدم قول المرتهن لان الاصل بقا الوثيقه **مسئلة** وغناء الرهن وكسبه ورش الجنابة عليه من الرهن  
وجعل ذلك ان غناء الرهن جميعه وغلاءه تكون رهنه في دين الرهن في يد كالاصل واذا احتجج بالبيع في وفاة الدين بيع  
مع الاصل وسواء في ذلك كسبه الرهن والتعلم والمنفصل كالكسب واللاجره والولد والنثر والدين والصوف والشعر ونحوه  
هذا قاله القاضي والشافعي وقال الثوري واصحاب الراي يبيع النثر والبيع الكسب لان الكسب لا يتبع في حكم الكسبه ولا النثر  
والنذر بغير فلا يتبع في الرهن كاعيان مال الراهن وقال مالك يبيع الولد في الرهن خاصة ودون سائر النعمان لان الولد  
يتبع الاصل في الحقوق الثابتة كولد ام الولد وقال الشافعي وابو ثور وابن المنذر ولا يدخل في الرهن شيء من النعمان

ولا امن

ولا امن الكسب لانه يتعلق بالاصل ليس في من غنمه فلا يسري الى غيره كحق جنايته حتى قال الشافعي لو رهن  
ماسة منخاضاً فنتجت فالساج لا يدخل في الرهن وخالف ابو ثور وابن المنذر واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم  
الرهن من رهنه له غنمه وعليه غنمه والمناغم فيكون للرهن وللغناغم من اعيانه ملكاً للرهن لم يقدر عليها  
عقد رهن فلم تكن رهنه كسائر ماله ولنا انه حكم ثبت في العين بعقد المالك فيدخل فيه النعمان والمنافع كملك  
بالبيع وغيره ولان النعمان حادث من عين الرهن فيدخل فيه كالمصل ولانه حق مستقر في الامم ثبت برضى المالك  
فسري الى الولد كالتدبير ولا يستلزم ولنا على ما ذكرنا انه حادث من عين الرهن ففسري اليه كحكم الرهن كالولد  
وعلى اي حنيفة انه عقد يستتبع النعمان فاستتبع الكسب كالنثر والدين والصوف ونحوه وان غنمه وكسبه  
لكن يتعلق به حق الرهن كالاصل والفرق بينهما وبين سائر مال الراهن انه يبيع فينت له حكم اصله والمحقق الجنا  
فانه ثبت بغيره كملكه فلم يتعد ما ثبت فيه لانه حر اعدوان فاختص الجاني كالمقتضى وان كان السرقة في الرهن  
لا تقتضي الى استيفاء اكثر من دينه فلا يكسر الضم فيه فاما رث الجنابة على الرهن فيتعلق بها حق المرتهن لانها  
بدل جزء منه فكانت من الرهن كقبيصة اذا املق انساناً وهذا قول الشافعي وغيره **فصل** اذا رهن رضاء  
او دابة او غيرها ما تبعه في الرهن ما يتبع في البيع فان كان في الارض شجرة فقال رهنك هذه الارض لحقها او  
ذكر ما يدل على ان الشجر في الرهن وان لم يذكر ذلك فهل يدخل في الرهن على وجهين بناء على دخول في البيع  
وان رهنه شجرة او غيره وفيه غرة ظاهر لم تدخل في الرهن كما لا يدخل في البيع وان لم تكن ظاهرة دخلت وقال  
الشافعي لا تدخل بحال وقال ابو حنيفة تدخل بكل حال لان الرهن عنده لا يبيع على الاصل دون الثمرة وقد  
قصد الى عقد صح قد دخل الثمرة ضرورة الصحة ولنا ان الثمرة المؤثرة لا تدخل في البيع مع ثمره وازالة ملك  
البائع فالرهن مع ضعفه اولى وعلى الشافعي انه عقد على الشجر فاستتبع الثمرة غير المؤثرة كالبيع ويدخل في الرهن  
المصوف واللين الموجودان كما يدخل في البيع وكذلك الحمل وسائر ما يتبع في البيع لانه عقد وارد على العين  
فدخلت فيه هذه المتوابع كالبيع ولو كان الرهن داراً فخرت كانه انقضاء رهنها معاً لانها من اجزاها وقد كانت  
مرهونة قبل خرابها ولو رهن رضاء فثبت فيها شجر فيكون الرهن سواً ثبت بفعل الراهن او بغير فعله لان من  
**مسئلة** ومؤنته على الراهن وكفنان مات وجره مخزنه ان كان مخزناً مؤنته الرهن في طعامه وكسوته ومسكنه  
وحرزه ومخزنه وغير ذلك على الراهن وبه قال مالك والشافعي والحنيفي والحق وقال ابو حنيفة الحر المسكن  
والحافظ على المرتهن لانه من مؤنته امساكه وارتهاه ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم الرهن من رهنه له غنمه وعليه  
غنمه رواه الدارقطني وقال اسناده جيد متصل ولانه نوع اتفاق فكان على الراهن كالمعاملة ولانه الرهن ملك  
الراهن وكان عليه مسكنه وحافظه كغير الرهن وان ابق العبد فاجر من يده على الراهن وقال ابو حنيفة يكون  
بقدر الامانة على الراهن ويقدر الضمان على المرتهن وان احتجج الامانة لم يرض او جرحه فذكر على الراهن وعند  
ابي حنيفة هو كاجر من يده من ابا قريظة على ذلك اصله في ان يد المرتهن يد ضمان بقدر دينه وما زاد فهو  
امانة عنده ويأتي الكلام على ذلك فيما بعد فان مات العبد كانت مؤنته تجهيزه وكفنته ودفعه على الراهن لانه ذلك  
تابع لمؤنته فان كل من لزمت مؤنته شخص في حياته لا في مقابلته نفع كانت مؤنته تجهيزه ودفعه عليه كسائر  
العبيد ولا ما والا قارب من الاحرار **فصل** وان كان الرهن ثمة فاحتاجت الى سقي وتسوية وجاز  
فذكر على الراهن وان احتاجت الى تجفيف والحق مؤجل فعليه التجفيف لانه يحتاج الى ان يسقيها رهنه حتى يحل  
الحق وان كان حالاً بيعت ولم يجر التجفيف فان اتفقا على بيعها وجعل رهنها بالحق فهو جاز وان  
اختلفا قدم قوله من يستبيعها بغيرها لان العقد يقتضي ذلك كما نقل فيتم بالتجفيف وقد جرحه العامة ببيع



رطباً فيبيع ويجعل عند رهنه وان اتفقا على قطع المدة في وقت جاز سواء كان الحق حلاً أو مؤجلاً وكان الاصل  
القطع او الترك لان الحق لا يخرج عنهما وان اختلفا في وقت جاز سواء كان الحق حلاً أو مؤجلاً وكان الاصل  
الحق حلاً أو مؤجلاً لان الحق لا يخرج عنهما وان اختلفا في وقت جاز سواء كان الحق حلاً أو مؤجلاً وكان الاصل  
فهي يطلب تبرير منه وتخليص من الرهن والقطع احوط من جهة ان في تيقنته غير ذكر القاضيه هذا في المفسر  
وهو قول اكثر اصحاب الشافعي وهذا في معناه ويحتمل ان ينظر في المدة فان كانت تنقص بالقطع نقصاً كثيراً  
لم يجبر الممتنع من قطعه الا ان ذلك لا ينافي فلا يجبر عليه كما لا يجبر على نقص داره لمبيع ناقصه ولا على ذبح  
فرسه لمبيع لحمها وان كانت المدة مما لا يتفقد بها قبل كمالها لم يجز قطعها قبله ولم يجبر عليه بحال ما فيه من  
اضلعة المال واسر علم **فصل** فان كان الرهن ماسية تحتاج الى اطراف العمل لم يجبر الرهن عليه لا يبيع  
عليه ما يتضمن زيادة في الرهن وليس ذلك مما يحتاج اليه لبقائها ولا يمنع من ذلك لكونه زيادة على الاصل  
على المرتهن فيه وان احتاج الى رعي الرهن ان يقيم لها رعيه لان ذلك يجرى مجرى غيرها فان اراد الرهن  
السفر بها ليعاها في مكان اخر وكان لها في مكانها امرعاتها ساكنة فلم يرهن متعزلاً في السفر بها اخرجها عن  
نظره وبيع وان احبب مكانها لم يجد ما تناسك به فللرهن السفر بها لانها تملك ان تملكها في السفر بها الا ان يكون  
في يد عدل يرضى به او ينصب الحاكم ولا ينفرد الرهن بها فان امتنع الرهن من السفر بها فلم يرهن نقلها الا ان  
في بقائها هلاكها وضاع حقها من الرهن وان اراد جميعا السفر بها واختلفا في مكانها قد مناقوا من بيعه الا  
فان استويا قد قبل المرتهن وعند الشافعي يقدم قول الرهن وان كان الاصل غير لانه امك بها الا ان يكون ما واه  
الى عدل ولنا ان اليد للمرتهن فكان اولى كما لو كانا في بلد واحد واتهما اراد نقلها عن البلد مع حبسهما لم يكن له سواء  
اراد نقلها الى ملكه واحضبه منه اذ لا معنى للمسافر في الرهن مع امكان ترك السفر به وان اتفقا على نقلها لم يجز سواء  
كان اتفقا لها ولا لان الحق لا يخرج عنهما **فصل** وان كان عبد محتاج الى اخذان والدين حال او جلت قبل يديه  
منع منه لانه ينفق نفسه منه وفيه ضرر وان كان يبرأ قبل محل الحق والزمان معتدل لا يخاف عليه فيه فله ذلك لانه من  
الواجبات ويزيد في الثمن ولا يضر بالمرتهن ومؤنة ختانه على الرهن وان مرض فاحتاج الى ذلك لم يجبر الرهن  
عليه لانه لا يتحقق ان سبب لبقائه وقد يبرأ بغير علاج بخلاف النفقة وان اراد الرهن مداواة ببالا ضره لم يمنع  
منه لانه مصلحة كل من غير ضرر يواحد منهما فان كان الدواهما تخاف غايته كالسهم فلم يرهن متعزلاً لانه لا يمان  
تلفه وان احتاج الى قصد واحتاجت الدابة الى توديع ومعناه فتح الودجين ليسيل الدم وهي عرقان غليظان  
من جاني ثغرة الخراوتيرع وهو فتح الرهضة فللرهن فعل ذلك ما لم يخف منه ضرراً وان احتج الى قطع شيء من  
يد يبرأ من الخاف منه جاز وان خيف منه قائما امتنع منه لم يجبر وان كانت بركة كانه لم يقطعها لانه يخاف  
تركها لامن قطعها وان كان به خيشة وقال اهل الثغرة الاحوط قطعها لانه يحدت جرحاً فيه لم يترج احداهما وان  
كانت سلعة او اصبعاً لئلا يملك الرهن قطعها لان قطعها يخاف منه وتتركها لا يخاف منه وان كانت انما شئ  
جربة فاراد الرهن دهنها بما يبرجى نفعه ولا يخاف ضرره كالقطنان والزيء ليسير لم يمنع وان خيف ضرره كما  
لكثير فلم يرهن منه وقال القاضي لم ذلك بغير اذن المرتهن لانه لمعالجة ملكه وان امتنع منه ذلك لم يجبر عليه ولو  
اراد المرتهن مداواتها بما ينفعها ولا يخشى ضرره لم يمنع لان فيه اصلاح حقها بالانصر بغيره وان خيف منه الضرر  
لم يكن منه لان فيه خطر الحق غيره **فصل** فان كان الرهن نخلاً فاحتاج الى تاييد بغيره على الرهن وليس  
للمرتهن منع منه لان فيه مصلحة بغيره وما يسقط من ليق او سعي او عراجين فهو من الرهن لانه لا يمان  
او من غايته وقال الشافعي ليس من الرهن بئانه منهم على ان تمام الرهن ليس ولا يبيع ذلك هي لانه لا يمان

من جملة

من جملة الايمان التي ورد عليها عقد الرهن وكانت منه كالاصول وانقاض الدار وان كان الرهن كوما فله ربا لانه  
لمصلحة ولا ضرر فيه والزرجون من الرهن وان كان الشجر مزدهجاً ونحوه قطع بعضه صلاح لما يبق فله ذلك وان اراد  
تحويله كله لم يملك ذلك وان قيل هو الاول لانه قد لا يتعلق فيفوت الرهن وان امتنع الرهن من فعل هذا كله لانه لا  
يلزمه فعل ما فيه زيادة الرهن **فصل** وكل زيادة تلزم الرهن اذا امتنع منها اجبره الحاكم عليها فان لم يفعل  
اكثرى الحاكم من مال فان لم يكن له مال اكثر من الرهن فان بذلها المرتهن متطوعاً لم يرجع بشئ وان كان باذن الرهن  
محتسباً بالرجوع رجح فان انفق باذن الرهن لم يكون الرهن رهناً بالنفقة والدين الاول لم يصح ولم يصر رهناً  
بالنفقة لما ذكرنا وان قال الرهن انفقت متبرعاً وقال المرتهن بل انفقت محتسباً بالرجوع قاله قول المرتهن  
لان الخلاف في نيته وهو علم بها وعليه المهرين لان ما قال الرهن محتجاً وكل مؤنة لا تلزم الرهن كنفقة المداواة والتأجير  
واشباهاها لا يرجع بها المرتهن اذ انفقها سواء انفقت محتسباً او متبرعاً **مسئلة** وهو امانة في يد المرتهن ان تلف  
بغير تعد منه فلا شيء عليه ولا يسقط بهلاكه شيء من دينه وجملة ذلك ان الرهن اذا تلف في يد المرتهن فان كان تلفه  
او تضرط في حفظه منه لا يعلم في ذلك خلافا لانه امانة في يده فله مضرته اذ تلف بتعدي به او تضرطه كالوديعه فاما  
ان تلف من غير تعد منه وتضرط فلا ضمانا عليه وهو من مال الرهن يرد عن علم رضى عنه وبه الاعطال والهرق  
والاوارع والشافعي وابو ثور وابن المنذر وروي عن شريح والنخعي والحسن ان الرهن يضمن بجميع الدين وان كان  
اكثر من قيمته لانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الرهن بما فيه وقال مالك ان كان تلفه بامر طاهر كالموت والحرق  
ففي ضمان الرهن وان ادعى تلفه بامر حلفي لم يقبل قوله ويضمن وقال الثوري وابو حنيفة يضمن المرتهن باقل الامرين  
من قيمته او قدر الدين ويروي ذلك عن عمر رضي الله عنه ما روى عطاء ان رجلاً رهن فرساً فنفق عند المرتهن فجاء الى  
النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره بذلك فقال ذهب حقه ولا نأمره بمقوضة للاستيفاء فضمنه ما من قبضه كذلك  
او من قبضها نأمره بحقيقة المستوفى ولا نأمره بحبوس بدني وكان مضموماً كالمبيع اذ احبس للاستيفاء ولنا ما  
روى عن ابي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتعلق الرهن لصاحبه وعليه  
عمره رواه الاثر عن احمد بن عبد الله بن يوسف عن ابى ذئب ورواه الشافعي عن ابى ذئب عن ابى ذئب عن ابى ذئب  
الرهن من صاحبه الذي رهنه وباقيه سواء قال ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ومثله  
معناه من حديث ابى ابيس ورواه في نسخة بالدين فلا يضمن كالزيادة على قدر الدين ولا نأمره بمقوض بعقد واحد  
بعضه امانة فكان جميعه امانة كالوديعه وعلى مالك ان مالاً يضمن به العقار لا يضمن به الذئب كالوديعه فاما  
حديث عطاء فهو مرسل وقوله مخالف قال الدارقطني يرد به اسماء على بن امية وكان لها با وقيل يرد به مصعب بن  
ثابت وكان ضعيفاً ويحتمل ان اراد ذهب حقه من الوثيق بدليل انه لم يسئل عن قدر الدين وقيمة الرهن  
والجواب الاخر ان صح فحتمل انه محبوس بما فيه واما المستوفى فانه صار ملكاً للمستوفى له تأمده وغنم فكان عليه ضمانه  
وعمره بخلاف الرهن والمبيع قبل القبض ممنوع اذ ائبت ذلك فانه لا يسقط بهلاكه شيء من دينه وهو قول الشافعي  
لان الدين كان ثابتاً في مئة الرهن قبل التلف ولم يوجد ما يسقطه فبقي بحاله **مسئلة** وان تلف بعضه  
رهن بجميع الدين لان جميعه كان رهناً بجميع الدين فاذا تلف البعض بقي البعض الاخر رهناً بجميع الدين لان الاصل  
بقا ما كان عامكاً لان الباقي بعض الجمل وقد كان الجميع رهناً فكون البعض رهناً لانه الرهن الجمل  
واذا اقصاه حقه او ابراه من الدين بقي الرهن امانة في يد المرتهن وبه قال الشافعي وروى قال ابو حنيفة اذا قضاه كان مضموماً  
واذا ابراه لم يكن مضموماً استحسننا وهذا مناقضة لان القبض المضموماً منه لم يزل ولم يبرمه منه وعندها ان كان  
وبقي عامكاً عليه وليس عليه رده لانه اسكره باذن مالكه ولا يخص بنفسه كالوديعه بخلاف العقار

لم يجبر عليه



فانه يختص بنفعها والخلط والاطار والريح الى داره ثوبا فانه يرضه الى ملكه لان ملكه لم ياذن في امساكه فاما ان طلبه المالك  
في هذه الحال لزم من هو في يد من المرهق او العبد فانه اذا امتنع صار ضمانا كالمودع اذا امتنع من ردة  
الوديعة بعد طلبها فان كان امتناعه بعد رقت ان يكون بينهما طر يق يخوف او باب مغلق لا يمكن فتحه او خاف قوته او جوارحه  
او قوت وقت صلاة او كان يمرض او جوع شديد ونحوه فاقتر التسليم ان كان لم يضمن لانه لا يقر بطلبه امتنع المودع  
واذا قبض الرهن فوجده مستحقا لزم رده على ملكه والرهن باطل من اصله فان امتنع مع علمه بالغصب  
حتى تلف في يد استقر الضمان عليه وللمالك تضمين اياهما شاذ فان ضمن المرهق لم يرجع على احد لك وان ضمن الراهن  
رجع عليه وان لم يعلم بالغصب حتى تلف بتفريطه فالحكم كذلك وان تلف بغير تفريط فيه فلا شيء او جرحا مستقرا  
الضمان عليه ايضا لان مال الغير تلف تحت يده العاديه اسببه ما لو علم والثاني للضمان عليه لانه قبضه على امانته من غير علمه فهو  
كالوديعه فعلى هذا يرجع المالك على الغاصب لا غير الثالث للمالك تضمين اياهما شاذ ويستقر الضمان على الغاصب فان ضمن  
الغاصب لم يرجع على احد وان ضمن المرهق رجع على الغاصب لانه غره فرجع عليه كالمغور ويخرج به امه **مسئله** ولا ينكح  
شي من الرهن حتى يقضى جميع الدين وجملة ذلك ان حق الوثيق يتعلق بجميع الرهن فيصير مجبوسا بكل الحق وبكل جزء  
منه لا ينكح منه شيء حتى يقضى جميع الدين سواء كان مما لا يمكن قسمته او لا قال ابن المنذر راجع كل من حفظه عن من اهل العلم  
على ان من رهن شيئا بمال فادى بعض المال واراد اخراج بعض الرهن ان ذلك ليس له ولا يخرج شيء حتى يوفيه آخر حق او  
يسري من ذلك كذلك قال مالك والنوري والشافعي واسحق وابو ثور واصحاب الرأي لان الرهن وكيفية الحق فلا يزول  
الا بزيوال جميعه كالضمان والشهادة **مسئله** وان رهن عند رجلين فوا احدهما انكف في نصيبه اذ رهن عينا  
عند رجلين فنصفها رهن عند كل واحد منهما بد ينه فته وفي احدهما خرج حصصه من الرهن لان عقد الواحد  
مع الاخر غير ملزم لعقد غيره فكان رهن كل واحد منهما النصف مفرا فان اراد مقاسمة المرهق واخذ نصيبه وفاه  
وكان الرهن بما لا تنقسم القسمة كالمكمل والموزون فله ذلك وان كان مما تنقسم القسمة لم تجب قسمته لان على المرهق  
ضربها ويقرب يد المرهق بعض رهن وبعضه ودية وقال ابو الخطاب فيمن رهن عبدا عند رجلين فوا احدهما  
يبقي جميعه رهنه عندا لاخر حتى يوفيه وكلامه محمول على انه ليس للراهن مقاسمة المرهق لما عليه من الضرر لا بمعنى ان العين  
كلها تكون رهنه اذ لا يجوز ان يقال انه رهن نصف العبد عند رجل فصار جميعه رهنه **مسئله** وان رهن رجلان شيئا  
فواه لهما فلهما في نصيبه لما ذكرنا وقد قال احمد في رواية مهن في رجلين رهنه دارا لهما عند رجل على الف فقضاها  
احدهما ولم يقض الاخر فالدار رهن على ما بقي وهذا من كلام احمد محمول ايضا على انه ليس للراهن مقاسمة المرهق لما عليه  
من الضرر لا بمعنى ان العين كلها تكون رهنه عندا لاخر لانه اذا رهنه نصفها **فصل** ولو رهن انسان عبدا لهما عند  
اثنين بالغ فلهما اربعة عقود ويصير كل بيع من العبد رهنهما باثنين وخمسين فتي قضاها من هي عليه انكف من  
الرهن ذلك المقدر ذكره القاضيه وهو الصحيح **مسئله** واذا حل الدين وامتنع من وقاينه فان كان الراهن اذن  
للمرهق او العبد في بيع الرهن باعه ووقا الدين ولا دفع الامر الى الحاكم فيجبره على وقاء الدين او بيع الرهن فان  
لم يفعل باعه الحاكم وقضى دينه وجملة ذلك انه اذا حل الدين لزم الراهن الا بقاء الدين حال فلهما اربعة عقود  
لارهن به فان لم يوف وكان قد اذن للمرهق او للعبد في بيع الرهن باعه ووقا الدين ولا دفع الامر الى الحاكم فيجبره على وقاء الدين او بيع الرهن فان  
من الرهن وقد باعه باذن صاحبه في قضا دينه فصح كافي غير الرهن وما فضل من ثمنه فهو للمالك وان فضل من  
الدين شيء فعلى الراهن وان لم يكن اذن لهما في بيعه او كان قد اذن لهما في عرطها طويلا بالوقا او بيع الرهن فان ادى  
فعلى الحاكم ما يرى من حبه او تعزيره ليسعه او يبيعه الحاكم بنفسه او يابيه وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة  
لا يبيع لان وكاية الحاكم عامنه عليه الحق لا يعلم ما لم ينفذ بيعه بغير اذنه ولنا انه حق تعين عليه فاذا امتنع من اذنه

فان كان

فان الحاكم مقامه في اذنه كالايقان من جنس الدين وان وقامن غير الرهن انكف الرهن **فصل** قال الشيخ رحمه الله  
وان شرط في الرهن جعله على يد عدل صح وقام قبضه مقام قبض المرهق في جملة ذلك ان المترهقين اذا  
كون الرهن على يد رجل رضيه وانفق عليه جاز وكان وكيد للمرهق ناهيا عنه في القبض فمضى قبضه صح  
قبضه وقام مقام قبض المرهق في قول اكثر الفقهاء منهم عطاء وعمر بن دينار ومالك والنوري وابن المباركة  
والشافعي واسحق وابو ثور واصحاب الرأي وقال الحاكم والحارث العكلي وقمادة وابن ابي ليلى لا يكون مقبوضا  
بدل ذلك لان القبض من تمام العقد فتعلق بالمتعاقدين كالايجاب والقبول ولنا انه قبض في عقد تجاز في القول  
كسائر القبول وفارق القبول لان الاجاب اذا كان لشخص كان القبول منه لانه مخاطبه به ولو وكل في الاجاب  
والقبول قبل ان يوجب له صح ايضا وما ذكره ينقض بالقبض في البيع فيما يعتبر القبض فيه اذا ثبت هذا فانه يجوز  
ان يجعل الرهن على يد من يجوز تفويضه وهو الجائر التصرف مسلما كان او كافرا عدا او اسقيا ذكرا وانثى ولا  
يكون صبي لانه يخرج جاز التصرف مطلقا فان فعلا كان قبضه وعدم القبض واحدا ولا عدا بغيره سببه لانه  
منافع العبد استتبه فلا يجوز تخصيصها في الحفظ بغير اذنه فان اذن للسيد جاز وما المالكات فيجوز جعله لان السلب  
وبدل منافع بغير اذنه السيد ولا يجوز بغير جعل لانه ليس له التصرف بغيره **مسئله** فان شرط جعله في يد  
اثنين فليس لاحدهما الانفراد بحفظه لان المترهقين لم يرضيا الا بحفظهما معا فليجز لاحدهما الانفراد به كالوصي  
فان سلب احدهما الاخر فعليه ضمان النصف لانه القدر الذي تعذر فيه وهذا الحد وجهين لا صحاب الشافعي وفي  
الاخر اذا رضي احدهما با مسكه لاخر جاز وبهذا قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة ان كان ما ينقسم اقساما ولا  
فلكل واحد منهما امساك جميعه لان اجماعهما على حفظه يشق عليهما فحل الامر على كل واحد منهما الحفظ ولنا ان المترهقين  
لم يرضيا الا بحفظهما معا فليجز لاحدهما الانفراد بذلك كالوصي لا يجوز لاحدهما الانفراد بالتصرف في كل واحد  
على الحفظ يشق ممنوع لا مكان جعله في مخزن عليه لكل واحد منهما فقل **مسئله** وليس للراهن ولا للمرهق اذ انفق  
ولا للحاكم نقله عن يد العبد الا ان تتغير حاله وجملة ذلك ان العبد لما دام بحاله لم يتغير عن امانته ولا حركت بينه  
وبين احدهما عدا ولا فليس لاحدهما ولا للحاكم نقل الرهن عن يده لانهما رضياه في الامانة وان اتفقا على نقله جاز لانه  
الحق لهما لم يعد هما وكذلك لو كان الرهن في يد المرهق فلم يتغير حاله لم يكن للراهن ولا للحاكم نقله عن يده فان تغيرت  
حاله العبد بفسق او ضعف او حدث بينه وبينها او بينه وبين احداهما طلب نقله عن يده ذلك ويضعافه في يده انفق  
عليه فان اختلفا وضعه الحاكم عند عدل وان اختلفا في تغير حاله لم يحن الحاكم وعمل بما ظهر له وهكذا لو كان في يد المرهق  
تغيرت حاله في النقص والحفظ فللراهن رفعه عن يده الى الحاكم ليضعفه في يده عدل واذا ادعى الراهن تغير حال المرهق  
فانكره بحث الحاكم عن ذلك وعمل بما بان له فان ما في العبد او المرهق لم يكن لورثتهما امساك لارضاها فله تفق  
عليه جاز وان اتفقا على عدل يضعافه عنده فلهما ذلك لان الحق لهما فيفوض امره اليهما وان اختلف الراهن والمرهق  
عند موت العبد او اختلف الراهن وورثته المرهق دفعا الامر الى الحاكم ليضعفه على يد عدل فان كان الرهن في يد  
اثنين فمات احدهما او تغيرت حاله بفسق او ضعف عن الحفظ او عداوة اقيم مقامه عدل يضم الى العبد الاخر يحفظ  
معا **مسئله** وله رده اليهما ولا يحكم رده الى احدهما فان فعل فله رده الى يده فاذ لم يفعل ضمنه حق الاخره  
وجله ذلك ان العبد متى اراد رده عليه فله ذلك وعليهما قبوله لانه من متطوع بالحفظ فلم يرضه المقام عليه  
فان امتنعا جبر الحاكم فان تعيبا نصب الحاكم امينا يقبضه لهما لانه الحاكم ولا يرضى على المتنع من الحق الذي عليه  
فان دفعه الى امين من غير امتناعهما ضمنه وضمن الحاكم لانه لا ولاية له على غير المتنع وكذلك لو ترك العبد عند  
اخر مع وجودهما ضمنه وضمن القابض فان امتنعا ولم يجده حاكما فتركه عند عدل اخر لم يضمن وان امتنع



أحدهما لم يكن له دفعه إلى الآخر فإن فعل ضمن والغير بينهما أن أحدهما يسلمه والمعدل يسلمه لها هذا إذا كانا  
حاضرين فإن كانا غائبين نظرت فإن كان للمعدل من مرض أو سفر أو نحو رفعه إلى الحاكم فقبضه منه أو نصب له عدلا  
لقبضه لها فإن لم يجد حاكما أو عددا عند نفسه وليس له أن يودعه عند نفسه مع وجود الحاكم فإن فعل ضمن فإن لم يكن  
له عدل وكانت الغيبة بعيدة قبض الحاكم منه فإن لم يجد حاكما أو عددا دفعه إلى عدل وإن كانت الغيبة دون مسافة القصر  
فهو كما لو كانا حاضرين لا ينفذ في حكم الإقامة وإن كان أحدهما حاضرا وحده فحكمهما حكم الغائبين وليس له دفعه إلى الحاكم  
منهما وفي كل موضع قلنا لا يجوز له دفعه إلى أحدهما إذا دفعه إليه لضرورة إلى يده فإن لم يفعل ضمن حتى لاخر لانه فرط  
في دفعه إليه وقد قال عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى تؤدي رواه ابو داود والترمذي والنسائي **مسألة**  
فإن أذن له في البيع لم يبيع الانقضاء البلد فإن كان فيه نفوذ ببيع بعين الدين وجعل ذلك له إذا أذن للمعدل في البيع ولم  
يعين نقد لم يبيع الانقضاء البلد لأن الحظ فيه فإن كان فيه نفوذ ببيع بعين الدين وجعل ذلك له إذا أذن للمعدل في البيع ولم  
يؤديه إليه اجتهاده وهو قول الشافعي لأنه لا حظ فيه فإن تساوت بيع بعين الدين والدين وذكر شيخنا أن النفوذ إذا تساوت  
قدم البيع بعين الدين على البيع بعين الدين في الحظ لأنه يمكن القضاء منه فإن لم يكن فيها بعين الدين وتساوت النفوذ عند الخط  
عين الحاكم لم يبيع به وإن عينه نقد لم يجز أن يجزها في الحظ لأنها لا تختص بالدين وأن اختلافهما لم يقبل قول واحد منهما لأن كل واحد  
منهما فيه حق للراهن ملك الثمن والمقرض حق الوتيرة واستيفاء حقه فعلى هذا يرفع الأمر للحاكم فيما بين بيعه بقدر البلد  
سواء كان من جنس الحق أو من جنس الحق وأقول قول أحدهما أو لم يوافق لأن الحظ في ذلك قال شيخنا والاولى أنه يبيعه بما يرى الحظ  
فيه فإن كان في البلد نفوذ فهو كما لو لم يعين نقد وجعل في البيع حكم الوكيل في وجوب الاحتياط والمنع من البيع بدون من  
المثل ومن البيع شأنا ومن خالف لزم ما يلزم الوكيل الخالف وذكر القاضي روايته في البيع شأنا يجوز تبليغ الوكيل ولا يصح  
لأن البيع هاهنا لا ينفذ دين حال يجب تجديله والبيع نسائغ ذلك وقد نقول في الوكيل في وجوبه في حقه فمنه ذلك  
على منع البيع نسائغ لم يجز طاعة الراهن وإن كان فيه عند انتفاء القرين وكل موضع حكمتنا بطلان البيع وجوب رد المبيع إن كان  
فإن تعدد المقرض تضمن أيهما شأنا المعدل أو المشتري بأقل الأمرين من قيمة الرهن وأقدر الدين لأنه يقبض قيمته الرهن  
مستوفيا لحقه لا رهنا فلهذا لم يكن له أن يقبض أكثر من دينه وما بقي من قيمة الرهن للمقرض يرجع على من شأنا منها وإن  
استوفاه دينه من الرهن رجع الرهن بقيته على من شأنا منها ومنه ضمن المشتري لم يرجع على أحد لأن العين تلفت في  
يده وإن ضمن المعدل رجع على المشتري **فصل** ومن قدر له ثمن لم يجز بيعه بدينه وإن أطلق فله بيعه بثمن  
أورباده عليه وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة لم يبيع ولو يدهم والكلام معبر في الوكيل فإن أطلق باع بأقل ما  
ثمن المثل بما يتعاقب الناس به صح ولا ضمان عليه لأن ذلك لا يضبط غالبا وإن كان المقصود أكثر من ذلك أو باع بانقضاء  
تما قدر له لم يبيع البيع للثمن لم يؤذنه فيه فلم يبيع كما لو خالف في النقض اختار شيخنا وقال أصحابنا يبيع ويضمن  
كل **مسألة** وإن قبض الثمن قبل في يده فهو من ضمان الراهن إذا باع المعدل الرهن بأكثر من قبض الثمن قبل في يده  
يده من غير تبليط فلا ضمان عليه لأنه أمين فهو كوكيل ولا تعلم في ذلك خلافا ويكون من ضمان الراهن وهذا قال الشافعي  
وقال ابو حنيفة وما كان يكون من ضمان المقرض لأن البيع لأجله ولأنه وكيل الراهن في البيع والثمن ملكه وهو أمين له  
في قبضه فإذا تلف كان من ضمان موكله كسائر الامتيازات وأدعى التلف فالمقول قول مع يمينه لأنه أمين ويتعدى رجليه  
أقامته البينة على ذلك فإن كلفناه البينة شق عليه وربما أدى إلى أن لا يدخل الناس في الامتيازات فانه خالفنا في قبض  
الثمن فقالا ما قبضه من المشتري وأدعى ذلك فيه وجهاً أحدهما يقبل قول لأنه أمين والآخر لا يقبل لأن هذا  
أبر للمشتري من الثمن فلم يقبل قوله كما لو أبراه من غير الثمن **مسألة** وإن استحق المبيع رجوع المشتري على الراهن  
إذا خرج المبيع مستحقا فالعبرة على الراهن دون المعدل إذا علم المشتري أنه وكيل وهكذا كل وكيل باع مال غيره  
وهذا قول الشافعي وقال ابو حنيفة العبرة على الوكيل والكلام معبر في بيع الوكيل فإنه علم المشتري بقبض

الثمن في يد المعدل رجوع على الراهن ولا شيء على المعدل فإن قيل لم لا يرجع المشتري على المعدل لأنه قبض الثمن بغير حق قلنا لأنه  
سلمه إليه على أنه أمين في قبضه سلمه إلى المقرض فكذلك يجب الضمان عليه فاما المقرض فقد بان أن عقد الرهن كان فاسدا  
فإن كان مشروطا في بيع بكت لم الخيار فيه والاسقاط حقه فإن كان الراهن مقلدا حيا أو ميتا كان المقرض والمشتري  
أسوة القرضا لانهما يتساووا في ثبوت حقوقهم في الذمة فاستووا في قسم ماله بينهم فاما إن خرج مستحقا بعد دفع  
الثمن إلى المقرض رجوع المشتري على المقرض وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة يرجع على المعدل ويرجع المعدل على  
من شأنا منهما من الراهن والمقرض ولنا أن عين مال صار إلى المقرض بغير حق وكان رجوعه عليه كما لو قبضه منه فإن  
كان المشتري رده بعيب لم يرجع على المقرض لأنه قبض الثمن بغير حق ولا على المعدل لأنه أمين ويرجع على الراهن فاما إن  
كان المعدل حين ياعلم يعلم المشتري أنه وكيل كان للمشتري الرجوع عليه ويرجع هو على الراهن إن أقر بذلك وقت  
به بينة وإن أنكر ذلك فالقول قول المعدل مع يمينه فإن نكل عن اليمين فقبض عليه بالمولود أو رده اليمين على المشتري  
فخلف ويرجع على المعدل لم يرجع المعدل على الراهن لأنه يقر بأنه ظلم وعلى قول الحنفية في القول في حديث العيب قول المشتري  
مع يمينه وهو أحادي الروايتين عن أحمد فإذا حلف المشتري رجوع على المعدل ويرجع المعدل على الراهن فإنه تلف المبيع  
في يد المشتري ثم بان مستحقا قبل وزن عنه فلم يقصوب منه تضمن من شأنا من الغاصب والمعدل والمقرض ويستقر  
الضمان على المشتري لأن التلف في يده هذا إذا علم بالغصب وإن لم يكن عالما قبل يستقر الضمان عليه وعلى الغاصب على  
روايتين **مسألة** وإن ادعى دفع الثمن إلى المقرض فأنكر ولم يكن قضاؤه بينة ضمن وعنه لا يضمن لأن يكون امرأته  
فلم يفعل وهكذا الحكم في الوكيل إذا ادعى المعدل دفع الثمن إلى المقرض فأنكر فغير وجه أن أحدهما يقبل قوله في حق الراهن  
ولا يقبل في حق المقرض ذكر القاضي وهو مذاهب الشافعي لأن المعدل وكيل الراهن في دفع الثمن إلى المقرض وليس  
للمقرض في ذلك ما هو وكيله في الحفظ فقط فلم يقبل قوله عليه فيما ليس بوكيل له فيه كوكيل رجل في قضاء دين فادعى  
أنه سلمه إلى صاحب الدين والثاني يقبل قوله على المقرض في اسقاط الضمان عنه نفسه ولا يقبل في باقي الضمان عنه غيره ذكره  
الشريف ابو جعفر وهو مذاهب أبي حنيفة لأنه أمين فقبل قوله في اسقاط الضمان عنه نفسه كالمودع يدعي رد المودعة  
فعل هذا إذا حلف المعدل سقط الضمان عنه ولم يثبت على المقرض أنه قبضه وعلى القول الاول بخلاف المقرض ويرجع على  
من شأنا فإن رجع على المعدل لم يرجع المعدل على الراهن لأنه يقول ظلمني وأخذ مني بغير حق فلم يرجع على الراهن كما لو غصب  
مالا آخر وإن رجع على الراهن فهل يرجع على الراهن على المعدل لا ينظر فإن كان دفعه إلى المقرض لحضرة الراهن أو بينة  
فأثبت أو غابت لم يرجع عليه لأنه أمين ولم يفرط في القضاء وإن دفعه في غيبة الراهن بغير بينة يرجع عليه في أحد الروايتين  
لأنه فرط في القضاء بغير بينة فلزم منه الضمان كما لو تلف الرهن بتفريطه والرواية الثانية لا يرجع الراهن عليه سواء صدقه  
أو كذبه لأنه أمين في حقه ألا إن كذبه فله عليه اليمين فإن كان الراهن امرأه بالاشهاد فلم يفعل لزمه الضمان لأنه فرط  
وهكذا الحكم في الوكيل لأنه في معناه **فصل** إذا غصب المقرض الرهن من المعدل ثم رده إليه زال عنه الضمان ولو كان الراهن في يد المقرض  
ولو كان الراهن في يد المقرض فتعدى فيه ثم زال المعدل أو سافر فيه ثم رده إليه زال عنه الضمان ولو كان الراهن في يد المقرض  
فتعدى فيه ثم زال المعدل أو سافر فيه ثم رده لم يزل عنه الضمان لأن إيمانه زال بذلك فلم يعد يفعل مع بقائه في يده بخلاف  
التي قبلها فإنه رده إلى يد نائب مالكا أشبه ما لو ردها إلى مالكا **فصل** إذا استقرض دمي من مسلما ولا ورهنا حرا  
لم يبيع سوا جعله في يده دمي أو غيره فإن باعها الراهن أو نأى به الذي وجاء المقرض بثمنه لزمه قبوله فإن لم يقبل  
لما إن قبضه وأما إن تهرى لأن أهل الذمة إذا تصادوا في العقود الفاسدة جرت مجزأة القيمة قال عمر رضي  
الله عنه في أهل الذمة معهم الحر وكوهم يبيعها وخذوا من أثمانها وإن جعلها عابدا مسلما فباعها لم يجز للمقرض على



قبول الثمن لانه بيع فاسد لا يقرب عليه ولا حكم له **مسئلة** وان شرط ان يبيعه المرتهن او العبد صح فان عزلها صح عزله اذا  
كان الرهن على يد عدل فشرط ان يبيعه العبد عند حلول الحق وان يبيعه المرتهن صح ولا يصح بيعه لانه شرط في مصلح المرتهن  
لانما في مقتضى الرهن فصح كالموشرط صفة فيه ويرى قال ابو حنيفة ومالك والشافعي فيما اذا شرط ان يبيعه العبد فان  
شرط ان يبيعه المرتهن ففيه اختلاف يذكر في الشرط في الرهن فان عزل الراهن العبد او المرتهن عن البيع صح ولم يملك  
البيع وهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك لا ينعزل لان وكالته صارت من حقوق الرهن فلم يكن للراهن  
استقاط كسائر حقوق قال بن ابي موسى ويوجه لنا مثل ذلك فان احد قد منع الخليل في غير موضع من كتبه وهذا  
يقع بابه الجليل للراهن فانه يشرط ذلك للمرتهن كحسه اليه ثم يعزله والمنصوص الاول لان الوكاله عقد جائز فلم يلزم  
المقام عليه كسائر الوكالات وكونه من حقوق الرهن لا يمنع جوازها كالموشرط الرهن في البيع فانه لا يصح لازما وكذا اذا  
مات الراهن بعد الاذن تنفس الوكاله بقياس المذهب انه متى عزل عن البيع وكان الرهن مشروطا في بيع فله ان يبيع فصح البيع  
الذي حصل الرهن عنه كالموشرط من تسليم الرهن المشروط في البيع فاما ان عزل المرتهن لم ينعزله لان العبد وكل الراهن  
لان الرهن ملكه ولو انفرد بتوكيله صح فلم ينعزل بغيره لكن لا يجوز بيعه بغيره وهذا لو لم ينعزله فحل الحق في بيعه  
حتى يستأذن المرتهن لان البيع محقق فله ان يبيع في غير وجهه ولا يحتاج الى تجديده اذن من الراهن في ظاهر كلام احمد لان الاذن  
قد وجد فالكفي به كماله الوكاله في سائر الحقوق وذكر القاضي وجهه انه يحتاج الى تجديده اذن لان قد يكون له عرض  
في قضاء الحق من غيره والاولى فان الاذن كاف مالم يغير والغرض لا اعتبار به مع صريح الاذن بخلافه بدليل ما لو  
جحد الاذن لم يخلو في المرتهن فان البيع ينفرد الى مطالبته بالحق ومذهب الشافعي نحو هذا **فصل**  
ولو تلف الرهن في يد العبد اجنبى فعلى الجاني قيمته يكون رهنا في يده وله المطالبة بها لا ان يبدل الرهن وقائمة مقامه  
ولم يمسك الرهن وحفظه فان كان المترهنا اذ نال في بيع الرهن فقال القاضي بقياس المذهب ان لم يبيع يبدله لانه  
بيع فالرهن تبع الاصل فالبديل اولى وقال اصحاب الشافعي ليس كذلك انه متصرف بالاذن فلا يملك بيعه مالم يذن له  
في بيعه والمأذون في بيعه قد تلف وبطلان غيره وللشافعي ان يقول انه قد اذن له في بيع الرهن والبديل رهنا ثبت له حكم  
الاصل من كونه يملك المطالبة وامساكه واستيفاديه من ثمنه فكذا لك تبعه فان كان البديل منه جنس الدين فاكسبه من  
المبيع **مسئلة** فان شرط ان لا يبيعه عند الحول او ان جاءه الحق في محله والا فالرهن لم يبيع المشروط وفي صحة  
الرهن روايتان في الشرط في الرهن ضمان صحيح وفاسد فالصحيح مثل ان يشرط كونه على يدي عدل او عدلين او  
اكثر وان يبيعه العبد عند حلول الحق ولا نعلم في صحته خلافا فان شرط ان يبيعه المرتهن صح وبطلان ابو  
حنيفة ومالك وقال الشافعي لا يصح لانه توكيل فيما يتناهي فيه الغرضان فلم يصح كالموشرط في بيعه من نفسه وجب  
التناهي ان الراهن يريد الصبر على المبيع والاحتياط في توفير الثمن والمرتهن يريد تعجيل الحق وانجاز البيع ولما ان  
ماجاز توكيل غير المرتهن فيه جاز توكيل المرتهن فيه كبيع عين اخرى ولان ما جاز ان يشرط له لا امساك جاز ان يشرط  
البيع له كالعبد ولا يضر اختلاف الغرضين اذا كان غرض المرتهن مستحقا له وهو استيفاء الثمن عند  
الحق واليجاب البيع وعلى ان الراهن اذا وكل مع العلم بغرضه فقد سمي له بذلك والحق لم يلازم من السماحة  
به كالموشرط فاستقاني بيع مالم يقبض ثمنه ولا يسلم انه لا يجوز توكيله في بيع شيء من نفسه وان سلمنا قلنا  
الشخص الواحد يكون باعيا مشتريا وموجبا وناظرا ولا يضرنا من نفسه لنفسه بخلاف مسائلنا **فصل**  
اذا رهنت امرأته فشرط كونه عند امرأة او ذي محرم لها او كونه في يد المرتهن او اجنبى على وجه لا يقضي الى الخلو  
لها مثل ان يكون لها زوجات او سرب او نسبا من محارمها معها في دارها جاز لانه لا يقضي الى محرم وان لم يكن  
كذلك ضد الشرط لا فضائية الى الخلو المحترمة فلا يثب من عليها ولا يفسد الرهن لانه لا يعود الى نقص ولا ضرر في  
حق المتعاقدين ويكون الحكم كالموشرط من غير شرط بيع الرهن ويجعل الحاكم على بيعه يجوز ان تكون عند

كان الرهن عبدا فشرط موضع جاز وان لم يشرط موضع صح كالاته ويحتمل ان لا يصح لان الامنة عرفا بخلاف العبد والاول  
اصح فان الامنة اذا كانت المرتهن من محرمها عند كالعبد واذا كان مرتهن العبد امرأته لانها فشرط كونه  
عند هاعلى وجه نفصي الى خلوة بها لم يجز ايضا فاستويا القسم الثاني المشروط الفاسدة وهو ان يشرط ما ينافي  
مقتضى الرهن نحو ان لا يبيع الرهن عند حلول الحق ولا يستوفي الدين من ثمنه او لا يبيع ما يوجب تلفه او بيع الرهن  
بأي شيء كان وان لا يبيعه الا بما يرضيه فيه مشروط فاسدة لما فاقا مقتضى العقد فان المقصود مع الوفاء  
الشرط مفقود فكذا لك ان شرط الخيار للراهن او ان لا يكون العقد لازما في حقه او توقيت الرهن او ان يكون  
رهنا يوما يوما لا اوكون الرهن في يد الراهن او ان يتفجع به المرتهن او كونه مضمونا على المرتهن والعبد فلهذا  
كلها فاسدة لان منها ما ينافي مقتضى العقد ومنها ما لا يقتضيه العقد ولا هو في مصلح من شرطه وعن احمد ان شرط  
في الرهن ان يتفجع به المرتهن انه يجوز في البيع قال القاضي معناه ان يقول بعثك هذا الثوب بدني بشرط ان  
ترهنني عندك بخبر مني شبرا فيكون بيكا واجارة فهو صحيح وان اطلق فالشرط باطل لجهالة الثمن وقال مالك لا  
باس ان يشرط في البيع منفعة الرهن الى اجل في الدور والارضين وكرهه في الحيوان واليابس وكرهه في القرض ولما  
انه شرط في الرهن ما ينافيه فلم يصح كالموشرط في القرض فان شرط شيئا من هذه عقدا رهن فقال القاضي يحتمل ان  
يفسد الرهن بها بكل حال لان التعاقد انما يبدل ملكه بهذا الشرط فاذا لم يسلح لم يفسد العقد لعدم الرضا به وبطل  
ان شرط الرهن موقتا او رهنا يوما يوما لا فسد الرهن وهل يفسد بغيرها على وجهين بناء على الشرط الفاسد في  
البيع ونصر ابو الخطاب في رؤس المسائل محتمر به فلا ابو حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق الرهن وهو مشروط  
بشرط فاسد ولم يحكم بفساده وقيل ما ينقص حق المرتهن يبطال وجه واحد وما لا يفسد وجهين وهذا مذهب الشافعي لان  
المرتهن شرط له زيادة لم تصح فاذا فسد الزيادة لم يبطال اصل الرهن **فصل** وان شرط ان يشرط في الرهن في الدين  
او في مبيع لي بالدين الذي عليه فهو شرط فاسد روي ذلك عن عمر بن الخطاب ومالك والشافعي واصحاب الاثر  
ولا نعلم عن غيرهم خلافا لما روي عبد الله بن جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغلق الرهن رواه الاثر من فلان لانه  
توله لا يغلق الرهن قال لا بد فخره رهن الرجل ويقول ان جئت بك بالدرهم الى كذا وكذا والا فالرهن لك قال ابن المنذر هذا  
معنى قوله لا يغلق الرهن عند مالك والثوري واحد وفي حديث معاوية بن عبد الله بن جعفر ان رجلا رهن دارا للمسلم بن ابي  
اجل مسمي ففني الاجل فقال الذي ارتهن منزلي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يغلق الرهن ولا تغلق البيع على شرط فانه جلد  
مبيع بشرط ان لا يوفى الحق في محله والبيع المعلق بشرط لا يصح فاذا شرط هذا الشرط فسد الرهن وفي رواية اخرى انه لا  
يفسد لما ذكرنا في الشرط الفاسدة وهو ظاهر قوله في الخطاب في رؤس المسائل واجبة بالحديث المذكور فبقي علق الرهن دون  
اصله فدل على صحته ولان الراهن قد رضي برهنه مع هذا الشرط فمع بطلانه او كان يرضى به ولما ان الرهن بشرط فاسد فانه  
فاسد كالموشرط فبقية وليس في الخيار بشرط ذلك في ابتداء العقد فلا يكون حجة **فصل** واذا قال الغريم رهنا عند  
هذا على ان ترهني في الاجل كان باطلا لان الاجل لا يثبت في الدين الا ان يكون مشروطا في عقد قد وجب به وادى المدين الاجل  
لم يبيع الرهن لانه جعل في مقابلته وكان ذلك ايضا هي رضى الجاهلية كما نوايزيدون في الدين ليزدادوا في الاجل **فصل**  
اذا كان له عارجل الف فقال اقضني القابشرط ان ارهنك عدي هذا القابشرط ان ارهنك عدي هذا القابشرط ان ارهنك عدي هذا القابشرط  
الشافعي لانه قرض بغير منفعة وهو لا يستثنى بالاول واذا بطل الغرض بطل الرهن فان قيل ليس بشرط  
ان يعطيه رهنا بما يقرضه جاز قلنا ليس هذا قرضا بغير منفعة لان غاية ما حصل له ان يملكه لاستيفاء المبلغ ما اقضيه  
ملكه والقرض يقتضي وجوب الوفاء في مسائلنا بشرط في هذا القرض الاستثناء في الاول فقد شرط استثناء  
غير موجب القرض ونقل معناه ان القرض صحيح ولعل احمد حكم بفساد الشرط كالموشرط في جواز المنفعة

نقل



بالقرض او حكم بقسط الرهن في الالف الاولى وحده ولو كان مكان القرض بيع فقال بعني عبدك هذا بالقرض على ان ارهنك  
عبدك به وبالف الاخر الذي على البيع باطل رواية واحدة لان الثمن مجهول لكونه جعله الفاء ومنفعة وهي وتنفق بالالف  
الاول وتلك المنفعة مجهولة ولا شرط عقد الرهن بالالف الاول فلم يصح كما لو افردناه او كما لو لم يدره بشرط ان يبيع الاخر  
داره **فصل** اذا قسط الرهن وقبض المرتهن فلا ضمان عليه لانه قبض يحكم ان الرهن وكل عقد كان صحيحا مضمونا او غير  
مضمون ففاسده كذا قد كان كافيا موقفا بشرط ان يصير المرتهن بعد انقضاء مدته صار بعد ذلك مضمونا لانه مقبوض يحكم  
بيع فاسد وحكم الفاسد من العقود حكم الصحيح في الضمان وان كان ارضا ففسدها قبل انقضاء الاجل فهو كغيره من الغاصب  
لان غرضه بغير اذن وان غرضه بعد الاجل وكان قد شرط ان الرهن يصير له فقد غرس باذن لان البيع قد تضمن الاذن وان كان  
فاسدا فعلى هذا يكون الرهن خيرا بين ان يقر غرضه وبين اخذه بقبضه وبين ان يلزمه بقبضه وبين ان يضمن له ما نقص  
اذا اشترى سلعة بشرط ان يرهنه بها شيئا من ماله او شرط ضمها فالشرط والبيع صحيح لان من مصلحة العقد غير مناف لمقتضاه  
ولا تعلم في صحته خلافا اذا كان معلوما ومعرفة الرهن تحصل بالمشاهدة وبالصفة التي يعلم بها الموصوف كمال التسليم  
وتعيين بالقبض والضمين يعلم بالاشارة اليه وبذكر اسمه ونسبه ولا يصح بالصفة بان يقول رجل عتي من غير تعيين لان  
الصفة لا تنافي عليه ولو قال بشرط رهن او ضمن احد هذين الرجلين لم يصح لان الغرض يختلف فلم يصح مع عدم التعيين  
قال بشرط رهن احد هذين العبدين او ضمن احد هذين العبدين جاز لان بيعه جاز  
لانه وكيفية جاز شرطها مطلقا كالشهادة وقال ابو حنيفة اذا قال على ان ارهنك احد هذين العبدين جاز لان بيعه جاز  
عنده ولنا ان شرط رهن مجهولا فلم يصح كما لو شرط رهن ما في كذا ولا عقد يختلف فيه المعقود عليه فلم يصح مع الجهل  
كالبيع وفارق الشهادة فان لها عرفا في الشرع فحكم عليه والكلام مع الج حنيفة قد مضى في البيع فان الخلاف في واحد  
اذ اتي هذا فانه المشتري ان وفاء بالشرط فسلم الرهن او ضمن عنه الضامن لزم البيع وان لم يسلم الرهن او ارجى الضامن  
ان يضمن فللبايع الخيار بين فسخ البيع وامضائه والرضاء بلا رهن ولا ضمن فان رضيه لزم البيع وهذا قول الشافعي  
واصحابه الراي ولا يلزم المشتري تسليم الرهن وقال مالك وابو ثور يلزم الرهن اذا شرط في عقد البيع ويجبر عليه المشتري  
وان وجه الحكم دفعه الى البايع لان عقد البيع وقع عليه اسبب الخيار والاجل وقال القاضي ما عدا الكليل والموزون يلزم فيه  
الرهن بخبر العقد وقد مضى الكلام فيه ولنا ان الرهن فلم يلزم قبل القبض كما لو لم يكن مسروبا في البيع او الكليل والموزون  
وانما لزم الخيار والاجل بالشرط لانه من توافع البيع لا ينفرد بنفسه والرهن عقد مفرد بنفسه ليس من التوافع ولا الخيار  
والاجل يثبت بالقول ولا يقتضي تسليم فالتخي في ثبوته بخبر القول بخلاف الرهن فاما المضمين فلا خلاف في انه لا  
يلزمه الضمان اذ لا يلزمه شغل ذمته وفادته غير ولو وعده يانه يضمن ثم لم يفعل لم يلزمه كما لو وعده ان يبيع ثم لم يبيع  
ومم لم ينف المشتري للبايع بشرط كان له الفسخ كما لو شرط له صفة في الثمن فلم ينف بها **فصل** ولو شرط رهن او ضمنا  
معينا جاء بغيرها لم يلزم البايع بقوله وان كان ما اتى به خير من المشرط مثل ان ياتي باكثر قيمة من المشرط او بغير  
او ثمن المعين لانه عقد على معين فلم يلزمه قبول غيره كالباع ولا ان الغرض يختلف بالايعان فمما ما يسهل بيعه  
ما هو اقل مؤنة واسهل حفظا وبعض الذم املان بعض واسهل فلا يلزمه قبول غير المعين كسائر العقود **فصل**  
فان تعيب الرهن او استحال العيص خيرا قبل القبض فللبايع الخيار بين قبضه معيبا ورضاه بلا رهن فيما اذا لم يضمن  
وبين فسخ البيع ورد الرهن وان علم بالعيب بعد قبضه فكذلك وليس له مع اسكارس من اجل العيب لان الرهن انما  
لزم فيما حصل قبضه وهو الموجود والخبر الفاي لم يلزم تسليمه ولا يلزم الارش بدلا عنه بخلاف البيع وان تلف  
تعيب بعد القبض فلا خيار للبايع وان اختلفا في زمن حدوث العيب فان كان لا ختم الا قول احدهما فالقول قول  
غيره لان البين انما يرد لرفع الاحتمال وان اختلف قولهما معا النبي على اختلاف المتابعين في حدوث العيب فالاخر  
فيكون ههنا وجهان احدهما القول قول الرهن وهو قول الج حنيفة والشافعي لان الاصل صحة العقد ولو لم يدر الاخر  
القول قول المرتهن وهو قياس قول الج لانها اختلفا في قبض المرتهن للجزء والفايت فكان القول قول الرهن  
في قبض جزء منفصل منه وان اختلفا في زمن التلف فقال الرهن بعد القبض وقال المرتهن قبل فالفق في

منكر

منكر للقبض وان كان الرهن عيصا فاستحال خيرا واختلفا في زمن استحالته فالقول قول الرهن بعد القبض وقول المرتهن  
قبل فالفق في قبضه نص عليه اجماع وقال القاضي يخرج فيه رواية اخرى ان القول قول المرتهن كالا خلافا في البيع وهو قول  
ابي حنيفة لان الاصل عدم القبض فهو كما لو اختلفا في زمن التلف ولنا انهما اتفقا على العقد والقبض واختلفا فيما  
ينفسد به وكان القول قول من ينفى كمالا واختلفا في شرط فاسد وفارقا خلافا في حدوث العيب من وجهين احدهما انهما  
اتفقا على القبض ههنا ثم اختلفا في قبض الجزء الفايث الثاني انهما اختلفا ههنا فيما يفسد العقد والعيب بخلافه  
**فصل** ولو وجد بالرهن عيبا بعد ان حدث عنه عيب اخر فلم يردده وفسخ البيع لان العيب الحادث في ملك الرهن  
لا يلزم المرتهن ضمانه بخلاف البيع وخبر القاضي على رواية بين بناء على البيع فعلى قوله لا يملك الرد والصحيح ما ذكرناه وان  
هلك الرهن في يد المرتهن ثم علم انه كان معيبا لم يملك فسخ البيع لانه قد تعذر عليه رده فان قيل فالرهن غير مضمون ولهذا  
لا ينع رده لحدوث العيب فيه قلنا انما لا تضمن قيمته لان العقد لم يقع على ملكه وانما وقع على الوشيق فهو مضمون بالوصية  
اما اذا تعيب قدره فيستحق بدل ما رده وههنا لم يرد شيئا فلو اوجبت له بدله لا وجبت له الرهن غير ما شرط على نفسه  
ولم بشرط رهنه في البيع فتطوع المشتري برهنه وقبضه البايع كان حكمه حكم الرهن المشرط في بيع الامانة اذ رده  
بعيب او غيره لم يملك فسخ البيع **فصل** اذا اشترى بايعا بشرط ان يكون المبيع رهنا على ثمنه لبيع ثالث حامد وهو قول الشافعي  
لان المبيع حين شرط رهنه لم يكن ملكا له وسواء شرط انه يقبضه ثم يرهنه او شرط رهنه قبل قبضه وقد روي عن احمد انه قال  
اذا حبس المبيع بقبضه الثمن فهو غاصب ولا يكون رهنا الا ان يكون شرط عليه في نفس البيع وههنا يدل على صحة الشرط لانه  
يبيع ببيع رهنه وقال القاضي ومع هذه الرواية انه شرط عليه في البيع رهنا غير المبيع فيكون له حبس المبيع حتى يقبض  
الرهن فان لم ينف به والا فسخ البيع كما بشرط رهن المبيع يقبض على ثمنه فلا يصح لوجه احدها انه غير مملوك له والثاني ان  
البيع يقتضي ابقاء الثمن من غير المبيع والثالث ان البيع يقتضي ان يكون امساك المبيع مضمونا والرهن يقتضي ان لا يكون  
مضمونا الرابع ان البيع يقتضي تسليم المبيع والا ورهنه المبيع يقتضي ان لا يسلم حتى يقبض الثمن وههنا شاقص في الاحكام  
وظاهر الرواية صحة رهنه قولهم انه غير مملوك قلنا انما شرط رهنه بعد ملكه وقوله البيع يقتضي ابقاء الثمن من غير المبيع  
انما يقتضي وفاء الثمن مطلقا ولو تعذر وفاء الثمن من غير المبيع لاستوفى من ثمنه قوله البيع يقتضي تسليم المبيع قبل  
تسليم الثمن ممنوع وان سلم فلا يمنع ان يثبت بالشرط خلافا كما ان مقتضى البيع حلول الثمن وجوب تسليمه في الحال ولو  
شرط التأجيل جاز وكذا لك مقتضى البيع ثبوت الملك في المبيع والتمكين من التصرف فيه وينسب بشرط الخيار وههنا  
الجواب عن باقي الوجوه فاما ان لم بشرط ذلك في البيع لكن رهنه عنده بعد البيع فان كان بعد لزوم البيع فالقول بحقه لانه  
يبيع رهنه عنده غيره فصح عنده كغيره ولا ينف يبيع رهنه على غيره فصح رهنه على ثمنه وان كان قبل لزوم البيع انما ينف  
التصرف في المبيع ففي كل موضع جاز التصرف فيه جاز رهنه وما لا فلا لانه نوع تصرف اسببه المبيع **فصل** قال  
المشترى حرم الله وان اختلفا في قدر الدين او الرهن او رده او قال اقضتكم عيصا قال بل خيرا فالقول قول الرهن اذا  
اختلفا في قدر الحق بخلاف القول الرهن رهنه عبدك عبيد هذا بالالف فقال المرتهن بل بالعيب فالقول قول الرهن وبه  
قال القاضي والمثوري والشافعي والبيه وابو ثور واصحاب الراي وحكي عن الحسن وقناده ان القول قول المرتهن ما لم يجاوز  
ثمن الرهن او قيمته ونحوه قول مالك لان الظاهر ان الرهن يكون بقدر الحق ولنا ان الرهن ينكر للزيادة التي يتعدها  
المرتهن والقول قول المنكر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدعواهم كادعي قوم دماء رجال واموالهم ولكن الذين على  
المدعى عليهم وراه مسلم ولان الاصل براءة الذمة من هذه الالف فكان القول قول من ينفى كمالا واختلفا في اصل الدين و  
ما ذكره من الظاهر غير مسلم فان العادة رهن الشيء باقل من قيمته اذ اتي هذا فان القول قول الرهن في قدر ما  
رهنه سواء اتفقا على انه رهنه نجح الدين واختلفا فلو اتفقا على ان الدين الفان وقال الرهن انما رهنه كذا  
الاثنين وقال المرتهن انما رهنه كذا بهما فالقول قول الرهن مع عيبه لانه ينكر لعاق حق المرتهن في احد الاثنين  
والقول قول المنكر وان اتفقا على انه رهنه باحد الاثنين وقال الرهن رهنه كذا بالمال والقول



قول الراهن مع يمينه لانه منكر وكان القول قول له في صفة هذا اذا لم يكن يمينه فان كان لاحدهما يمينه حكم له  
بها واحدا وان اختلفا في قدر الرهن فقال رهنك هذا العبد قال بل هو والعبد الآخر فالقول قول الراهن لانه منكر  
ولا تعلم في هذا خلافا وان قال رهنك هذا العبد قال بل هذا الجارية خرج العبد من الرهن لاعتراض المرفق بان لم يرضه حلف  
الراهن على انه ما رهنه الجارية وخرجت من الرهن ايضا **فصل** وان اختلفا في رد الرهن الى الراهن فالقول قول له لانه منكر  
والاصل معه وكذلك الحكم في المستاجر اذا ادعى رد العين المستأجرة وقال ابو الخطاب يخرج فيها وجراخا القول قول المرفق  
والمستاجر في الرد بناء على المضارب والوكيل يجعل فان فيها وجهين والفرق بينهما وبين المرفق ان المرفق قبض العين  
لها وكذلك المستاجر والوكيل قبض العين لينتفع بالجعل لا بالعين والمضارب قبضها لينتفع برزقها لا بالعين وان اختلفا في  
تلف العين فالقول قول المرفق مع يمينه لانه يد يد امانة ويتبع عليه اقامة القيمة على التلص فقبل قوله فيه كما لو ادعى  
فان تلفها المرفق او تلفت بتفريطه واختلفا في القيمة فالقول قول المرفق مع يمينه لانه غارم لا يعلم في ذلك خلافا **فصل**  
واذا قال الراهن رهنك عسيرا قال بل خرا فالقول قول الراهن بغيره اذا كان الراهن شرا طرعا البيع فقال الراهن رهنك عسيرا  
فليس لك فيه البيع وقال المرفق بل رهنك هذا في بيع البيع فالقول قول الراهن نص عليه احد لانها اختلفا فيما يقصد  
به العقد فكان القول قول من ينفيه وقد ذكرنا ذلك **فصل** واذا قال بعثك هذا النوب على ان رهنني بيمينه عسيرا  
قال بل على رهن هذا وحده في القاضيه فيها ريتين احدهما اني امان لانها اختلفا في البيع فهو كالاختلاف في الثمن والثانية  
القول قول الراهن لانه منكر لشروط رهن العبد اختلف فيه والقول قول المنكر وهذا **فصل** وان قال ارسلت وكليك  
فرهنني عسيرا هذا على عشرة بن قبضها قال ما امرته الا بعشرة ولا قبضت الا عشرة سئل الرسول فان صدق الراهن فعليه اليمين  
انما رهنه الا بعشرة ولا قبض الا عشرة ولا يمين على الراهن لان الدعوى على غيره فاذا حلف الوكيل بر ما جعلا وان نكل فعليه  
العشرة اختلف فيها ولا يرجع بها احد كانه يصدق الراهن في انما اخذها ولا امره باخذها وانما المرفق ظلم وان صدق  
المرفق وادعى ان سئل العشرة الى الراهن فالقول قول الراهن مع يمينه فان نكل قضى عليه بالعشرة وتوقع الى المرفق وان  
حلف بغيره وعلى الوكيل غرامة العشرة المرفق لانه يبرع انما هو له وانما الراهن ظلمه فان عدم الوكيل او تعدد راحله فعلى الراهن  
اليمين انما اذا رهنه الا بعشرة ولا قبض اكثر منها وينبغي الرهن بعشرة **فصل** اذا كان على رجل الفان احدهما برهن والاخر  
بغير رهن فقبض الفان قال قبضت دين الرهن وقال المرفق بل قبضت الدين الاخر فالقول قول الراهن مع يمينه سواء اختلفا  
في نية الراهن او في لفظه لانه اعلم بنيتهم وصفه دفعه ولا يفيق اية الدين اليه بل رهن والقول قول له في اصل الرهن كذا في صفة  
وان اطلق القضا ولم ينو شيئا فقال ابو بكر لصر فيها الى ايتها شاء كما لو كان له مال حاضر وغائب فادى قدره كاحد هاهنا كان له  
اربعين عن اية المالكين شاء وهذا قول بعض اصحاب الشافعي وقال بعضهم يقع الدفع عن الدينين معا على كل واحد نصف لانها  
تساوي في القضا فتساوي في وقوعها فاما ان ابراه المرفق من احد الدينين واختلفا فالقول قول المرفق على الفصل  
الذي ذكرناه في الراهن ذكره ابو بكر **فصل** اذا اتفق المراهقان على قبض المولى للراهن لزم الرهن في حقهما ولم يضر نكارة  
لان الحق لهما وان قال احدهما قبض المولى فانكر الاخر فالقول قول المنكر كالمواخلة في قبض المرفق فان شهد العدل  
بالقبض لم تقبل شهادته لانها شهادته الوكيل لموكلة فهو وكيل فيه **فصل** اذا كان في يد رجل عبيد فقال رهنني عسيرا  
هذا بالف فقال بل غصبته او استعنته فالقول قول السيد سواء اعترف بالدين او حجه لان الاصل عدم الرهن وان قال  
السيد بعثك عسيرا هذا بالف قال بل رهنه عندي بها فالقول قول كل واحد منهما في العقد الذي ينكره ويأخذ السيد  
عنده وان قال رهنك بالف اقرضني قال بل بعثته بالف قبضته عنهما فكذلك ويرد صاحب العبد المالك بغيره **فصل**  
واذا ادعى على جليلين فقال رهنما في عسيرا بغيري عليهما فالتكليف لهما فان شهد كل واحد منهما على صاحبه قبلت شهادته  
وللمرفق ان يحلف مع كل واحد منهما ويصير جميع رهننا او يحلف مع احدهما ويصير نصف الاخر رهننا وان اقر احدهما  
ثبت في حقه وحده وان شهد المرفق على المنكر قبلت شهادته لانه لا يجب لنفسه نفيها ولا يدفع عنها ضررها وهذا قال  
الشافعي وقال بعضهم اذا اتكلا جميعا في شهادتهما نظر لان المشهود له يتعين كل واحد منهما ظاهرا لانه يحجوه جفته من الرهن  
ويعطون المشهود له في شهادته لم يقبل شهادته لانه قلنا هذا البيع فان انكار الدعوى لا يثبت بفسق المدعي عليه وان كان  
الحق عليه لجواز ان ينسب او يلحقه شبهة فيما يدعيه او ينكره وكذلك لو تباعا رجلان شيئا وتخاصما فيه ثم شهد احدهما

بشيء لم ترد

بشيء لم ترد شهادتهما وان كانا احدهما كاذبا ولو ثبت الفسق بذلك لم يحز قبول شهادتهما جميعا مع تحقق الجرح في احدهما **فصل**  
واذا ادعى رجلان على رجل ان رهنهما عسيرا وقال كل واحد منهما رهنني عسيرا دون صاحبي فالتكليف لهما بالقول قول واحد  
وصدق الاخر سئل الى من صدق فحلف الاخر وان قال لا اعلم المرفق منهما حلف على ذلك والقول قول من هو في يده منهما عسيرا  
وان كان في ايديهما خلف كل واحد منهما نصف وصار رهننا عنه وان كان في يد غيرهما اقرع بينهما في قرع صاحبه حلف واخذه  
كما لو ادعيا ملكه ولو قال رهنه عند احدهما ثم رهنه للاخر ولا اعلم السابق منهما فكذلك وان قال هذا هو السابق بالعقد  
والقبض سئل المير وحلف للاخر وان نكل والعبد في يد الاول او يده غيره فعليه قيمة للمثاني كما لو قال هذا العبد لزيد و  
من عمر وفاته يسلم الى زيدا ويخرج قيمة لعمر وان نكل والعبد في يد الثاني يده وغيره قيمة للاول لانه اقر بعد ما  
فعل ما حال بينه وبين من اقر له به فلزمه قيمة كما قلنا وقال القاضي اذا اعترف بغيره من هو في يده فقبل بغيره حلف المير  
او المرفق على وجهين ولو اعترف لاحدهما وهو في ايديهما ثبتت يد المرفق في النصف وفي النصف الاخر وجهان **مسئلة** وان  
اقر الراهن انه اعطى العبد قبل رهنه فللمركب ذلك كما لو اعطى عسيرا رهنه على ما ذكرنا من الخلاف لان كل من صح منه انشاء صح  
منه الا اقر له به ولا يقبل قوله في تقديم عتقه لانه يسقط به حق المرفق من عوضه فعلى هذا لو خذ من رهنه ما كان  
ان كان موصرا لانه قوت على الراهن باقراره فهو كالموصر فالحكم كذا ذكرنا **مسئلة** وان اقر ان كان جدي امانة  
باعد او غصبه قبل ان يقبضه ولم يقبل على المرفق الا ان يصدره وجعلته امانة اقر الراهن ان العبد كان جدي قبل رهنه فكذلك  
المرفق وولي الجناية لم يسع قوله وان صدق وولي الجناية وحده قبل اقراره على نفسه دون المرفق ويلزمه ارض الجناية لانه  
حال بين الجاني عليه وبين رقبته الجاني بفعله فاستبم ما لو جني عليه وان كان معسرا فحق افكك الرهن كان الجاني عليه احق  
برقبته وعلى المرفق اليمين ان لا يعلم ذلك فانه نكل قضى عليه وفيه وجراخا ان يقبل اقرار الراهن لانه غير متمم لكونه يبرع  
يخرج الرهن من ملكه وعليه اليمين لانه يبطل باقراره حق المرفق في رهنه فير فان اقر انه غصبه لم يقبل على المرفق لان اقراره لا يقبل  
في حقه فعلى هذا يخرج من الرهن ولا يزول شيء من احكام الرهن ويلزمه قيمة للمضروب منه لانه حال بينه وبينه رهنه  
وكذلك لا يقبل اقراره على المرفق ببيع ولا هبة لما ذكرنا فان صدق المرفق في ذلك يبطل الرهن لاعتراضه بما يبطله  
فاذا انفك اخذ الراهن باقراره **فصل** قال الشيخ رضي الله عنه واذا كان الرهن موكوبا او محلويا فله ان يقر  
ويحلب بقدر نفقته متحريا للعدل في ذلك وجملة ذلك ان الرهن ينقسم الى قسمين حيوان وغيره والحيوان نوعان احدهما  
اذا كان موكوبا او محلويا فله ان ينفق عليه ويركب ويحلب بقدر نفقته متحريا للعدل في ذلك نص عليه احد في رواية  
محمد بن الحكم واحدهما القاسم اختاره الخرق وهو قوله اسحق وسواء انفق مع تعدد النفقة من الرهن لغيره او امتناع او  
مع القدرة على اخذ النفقة منه واستيدانه وعن احمد روايت اخرى لا يحسب له ما انفق وهو متطوع بها ولا يستغنى عن الرهن  
بشيء وهذا قول ابي حنيفة وما لك والمشافعي لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن من رهنه لغيره وعلمه غرمه ولا يملك  
ملك غيره لم ياذن له في الاستفاد به ولا الانفاق عليه فلم يكن له ذلك كغير الرهن ولما ماروى البخاري باسناده عن ابي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن يركب بنفقة اذا كان موهونا ولبين الدريسي بنفقة اذا كان موهونا وعلى  
الذي يركب ويشرب النفقة فجعل منفعة بنفقة وهذا محل النزاع فان قيل المراد برهن الرهن بنفقته بنفقة قلنا لا يصح  
لوجوه احدها انه قد روي في بعض الالفاظ اذا كانت الدائمة موهونة فعلى المرفق علفها ولبين الدريسي بنفقة اذا كان موهونا وعلى الذي  
يكره بنفقة ويركب فجعل المنفق المرفق فيكون هو المستفاد الثاني ان قوله بنفقة يسع الى ان الاستفاد عوض النفقة  
وانما ذلك في حق المرفق اما الراهن فانفاقه واستفاده لا يطرق المعوضة لاحدهما بالآخر ولا بنفقة الحيوان واجبة  
وللمرفق فيه حق وقد امكن استيفاء حقه من ثمن الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فان  
ذلك كما يجوز للمراة اخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير اذنه والنيابة في الانفاق عليه والحديث نقول  
به والتمس الراهن ولكن المرفق ولا يصره الى نفقته لثبوت يده عليه ولا يشره وهذا من انفق محتسبا بالرجوع فان

بشيء لم ترد



انفق متبرعا بغير رتبة الرجوع لم ينتفع به رواية واحدة **فصل** النوع الثاني الحيوان غير المربوب والمحلوب كالعبد والامارة  
فليس المرئى ان ينتفع به ويستعمله بغير نفقة في ظاهر المذهب ذكره الخري وفيه علم احد في رواية الاثرم قال سمعت ابا  
عبد الله يسئل عن الرجل يرهق العبد فيسخره فقال الرهن لا ينتفع منه بشئ الا حديث ابي هريرة خاصة في الذي تركب وجب  
ويكلف قلت له فان كان الركوب والملاحة اكثر قال لا لا بقدر ونقل جليل عن احمد ان لا يستعمل العبد ايضا قال ابو ثور اذا  
امتنع المالك من الاتفاق عليه قال ابو بكر خالف جليل الخايم والعل على ان لا ينتفع من الرهن بشئ الا ما خصه الشرع فان القياس  
تقتضي ان لا ينتفع بشئ منه تركناه في الركوب والمحلوب للاثر فغيره اعدا به على مقتضى القياس القسم الثاني ما لا يخص الى مؤنة  
كالدار والمطبخ ونحوه فلا يجوز للمرئى الانتفاع به بغير اذن الرهن لان العلم في ذلك خلافه لان الرهن ملك الرهن فكنه كذا غاؤه فان  
اذن الرهن للمرئى في الانتفاع بغير عوض وكان دين الرهن من قرض لم يجوز له بصير قرضا جرم منقعة وذلك حرام قال احمد  
اكره قرض الدور وهو الرابح المحض يعني اذا كانت الدار رهنا في قرض ينتفع بها المرئى وان كان الرهن بمن مبيع او اجاره  
او دين غير القرض فاذن الرهن في الانتفاع جاز ذلك وقد روي عن الحسن بن سيرين وهو قول السجق فاما ان كان الانتفاع  
بعضه مثلا ان استاجر المرئى الدار من الرهن باجر مثلا من غير مجازاة في القرض وغيره لكونه ما انتفع به المرئى انما  
انتفع به الاجارة وان جابه فهو كما لا ينتفع بغير عوض يجوز في غير القرض ومضى استاجرها واستعارها المرئى فظاهر  
كلام احمد انها تخرج عن كونها رهنا فحق انتفعت الاجارة والعارية عاد الرهن بحاله قال احمد في رواية الحسن بن ثوبان عن  
احمد اذا كان الرهن دارا فقال المرئى اسكنها بكذا وهي وثيقة بحق تتقبل فيصير دينها ويقول عن الرهن وكذا كان  
اكرها للرهن وقال احمد في رواية من مضمون اذا الرهن دارا ثم اكرها لصاحبها خرجت من الرهن فاذا رجعت اليه صارت  
رهنا قال شيخنا والاولى انها لا تخرج من الرهن اذا استاجرها المرئى واستعارها لان القبض مستلزم ولا تنافي بين  
العقدين وكلام احمد في رواية الحسن بن ثوبان عن جليل على انه اذن للرهن في سكنها كما في رواية من مضمون لانها خرجت عن يد  
المرئى فزال اللزم لزوال اليد بخلاف ما اذا سكنها المرئى ومضى استعارها المرئى الرهن صار مضمونا عليه ولهذا قال الشافعي  
وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه وينبغي ذلك على العارية هل هي مضمونة ام لا وسياقي في ذلك **مسئلة** وان انفق على الرهن بغير  
اذن الرهن مع امكانه فهو متبرع اذا انفق على الحيوان متبرعا لم يرجع بشئ لانه تصدق به فم يرجع بعوضه كالصدقة  
على مسكين وان نوى الرجوع على المالك وكان ذلك باذن المالك رجع عليه كانه نأب عن في الاتفاق باذنه فكانت النفقة على  
المالك كما لو وكل في ذلك **مسئلة** وان عجز عن استئذنه ولم يستاذن الحاكم فعلى رواتين مفهوم كلامه ههنا انتهى قدر على  
استئذنه المالك فلم يستاذنه ان يكون متبرعا لا يرجع بشئ وكذلك ذكره ابو الخطاب لانه مفرط في ترك استئذنه مع القدرة  
عليه فلم يرجع كما لو عجز داره بغير اذنه وان عجز عن استئذنه ولم يستاذن الحاكم فغيره رايان اجداه انه متبرع لانه لم يستاذن  
مالك ولا من يقوم مقامه اشبه ما لو كان المالك حاضرا فلم يستاذنه والثاني يرجع عليه لانه انفق عليه عند العجز عن استئذنه  
اسبه ما لو عجز عن استئذنه الحاكم وكذلك الحكم فيما اذا مات العبد المرهون وقال شيخنا فيما اذا انفق بغير اذن الرهن  
بنية الرجوع مع امكانه انه يخرج على رواتين بناء على ما اذا قضى به بغير اذنه وهذا اقيس في المذهب لا يعتبر  
في قضاء الدين العجز عن استئذنه الغريم وكذلك الحكم في الودعة وفي نفقة الحال اذا هرب الحال وتركها في يد المالك  
لانها امانة فاشبهت الرهن **مسئلة** وان اهدمت الدار فغيرها اكثر لرهن بغير اذن الرهن لم يرجع به رواية واحدة وليس  
لم الانتفاع بها بقدر عمارتها فان عارضا غير واجبة على الرهن فليس لعرضه ان ينوب عنه فيما لا يلزمه فان فعل كان  
متبرعا كلاجبي بخلاف نفقة الحيوان فانها يجب على مالكه لحرمة في نفسه وكذلك كفن العبد اذ مات يجب على سيد  
**فصل** قال الشيخ رضي الله عنه واذ جنى الرهن جناية موجبة للمال تعلق ارشها برقبته وللسيد فله بالاقول  
من قيمته او ارش جنايته او بيعه في الجناية ويسلم الى وط الجناية فيملكه وعنه ان اختار فداه لزمه جميع الارش وجملة  
المرهون ذلك ان العبد اذ جنى على انسان او على ماله تعلق الجناية برقبته وقدمت على حق المرئى بغير خلاف علمناه  
لا بها مقدم على حق المالك والمالك اقوى من الرهن فاوى ان يقدم على الرهن فان قيل فحق المرئى ايضا يقدم  
على حق المالك قلنا حق المرئى ثبت من جهة المالك بعقده وحق الجناية ثبت بغير اختياره مقدمه ما على حقه

فيقدم

فيقدم على ما ثبت بعقده ولا حق الجناية مختص بالعين ويسقط بقواتها وحق المرئى لا يسقط بقوات العين ولا  
يختص بها وكان تعلقه بها اخف وادنى فان كانت جنايته موجبة للقصاص في النفس فاولى الجناية استيفاؤه فان  
اقتضى سقط الرهن كما لو تلف وان كانت في طرف اقتضى منه وبقي الرهن في باقيه وان عفى على مال تعلق برقبته العبد وصار  
كل الجناية الموجبة للمال فيقال للسيد انت محبتر بها فداه وبين تسليمه للمبيع فان اختار فداه فداه باقل الامر من قيمته  
او ارش جنايته في اصح الروايتين لان ان كان الارش اقل فالجنى عليه لا يستحق اكثر من ارش جنايته وان كانت القيمة  
اقل فلا يلزمه اكثر منها لان ما يدفعه عوض عن العبد فلا يلزم اكثر من قيمته كما لو تلف والثانية بقدر ارش جنايته  
بالغا ما بلغ لانه ربما يرغب فيه رغب فيشترى به اكثر من قيمته **مسئلة** فان فداه فهو رهنا بحاله وان سلم بطل الرهن  
اذا فداه الرهن فهو رهنا بحاله لانه حق المرئى قائم لوجود سببه وانما قدم حق الجنى عليه لقوته فاذا زال ظهر  
حكم الرهن كحق من لا رهن له مع حق المرئى في تركه القسط اذ اسقط المرئى حقه فترك الرهن الاخر وهذا مذهب الشافعي  
وان سلم بطل الرهن لقوات محله فهو كما تلف **مسئلة** فان لم يستغرق الارش قيمته بيع منه بقدره وباقية الرهن  
وقيل يباع جميعه ويكون باقي مضمونا اذ لم يستغرق ارش الجناية قيمة الرهن بيع منه بقدر ارش وباقية الرهن  
لان بيعه انما جاز ضرورة انفاء الحق فاذا اندفعت الضرورة ببيع البعض لم يجز بيع ما بقي لعدم الضرورة فيه فان  
تعدس بيع بعضه بيع كله للضرورة المقتضية لبيعه ويكون باقي مضمونا رهنا لعدم تعلق الجناية به وقال ابو الخطاب  
هل يباع منه بقدر الجناية او يباع جميعه ويكون الفاضل من مضمون ارش جنايته رهنا على وجهين احدهما يباع بعضه  
خاصة لما ذكرنا والثاني يباع جميعه لان بيع البعض تشقيد له وهو عيب ينقص به المثل وذلك ليضر بالمالك والمرئى  
وقد قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار **مسئلة** فان اختار المرئى فداه فداه باذن الرهن رجع به وان فداه بغير  
اذنه فحل يرجع به على رواتين اذ امتنع الرهن من فداه الجاني فالمرئى محبتر به فداه وتسليمه كان اختار فداه فداه  
بفداه يخرج على الروايتين فيما يفد به الرهن فان فداه باذن الرهن رجع به عليه كما لو قضى به باذنه فان را د  
في الفدا على الواجب لم يرجع به وجه واحد ومذهب الشافعي كما ذكرنا الا انه لا يرجع بما فداه بغير اذنه وجه واحد وان  
شرط له الرهن الرجوع رجع قوله لا واحد وان قضاه باذنه من غير شرط الرجوع فليس وجهان وهذا اصل يذكروا فيه بعد  
فان فداه بشرط ان يكون رهنا بالمفاد مع الدين الاول فقال القاضي يجوز ذلك لان الجنى عليه يملك مع العبد وبطلان  
الرهن قصار بمنزلة الرهن الجاني قبل قبضه والزيادة في دين الرهن قبل لزومه جازية ولا ارش الجناية متعلق  
به وانما يتصل من الجناية الى الرهن وفيه وجه اخر انه لا يجوز ان العبد يدين فلم يجوز رهنه بدنه سواء كان رهنا بدنه  
غيره هذا وذهب ابو حنيفة الى ان ضمان جناية الرهن على المرئى فان فداه لم يرجع به بقا فان فداه الرهن اوسع في الجناية  
سقط دين الرهن ان كان بقدر الفدا وبناء على اصل في ان الرهن من ضمان المرئى وقد ذكرنا ذلك **فصل**  
فان كانت الجناية على سيد العبد فلا تلزم من حاله ان يكون غير موجبة للقود كجناية الخط او اطلاق مال فتكون  
هدرا لان العبد مال سيد فلا يثبت له مال في مال الثاني ان يكون موجبة للقود فلا تلزم ان تكون على النفس او على ما  
دونها فان كانت على ما دون النفس فالحق للسيد فان عفا على مال سقط القصاص ولم يجب المالك ما ذكرنا وكذلك كان عفا  
على غير مال وان اذ ان يقتص فلم ذلك لان السيد لا يملك الجناية على عبده فيثبت له ذلك جنايته عليه كلاجبي لان  
القصاص يجب للزجر والحاجة داعية الى رجعه عن سيد فان اقتص فعليه قيمته تكون رهنا مكانه او قضاه الله  
لان اخرجه عن الرهن باختياره فكان عليه بدل كما لو اعتقه ويحتمل ان لا يجب عليه شيء لانه اقتص باذن المزارع  
فلم يلزمه شيء كلاجبي ومن كان كانت الجناية على النفس فاقص الورث فحل عليه القيمة يخرج على ما ذكرنا  
وليس للورث العفو على مال ما ذكرنا في السيد لانهم يقومون مقام الورث وذكر القاضي وجه اخر لم يذكرنا  
لان الجناية في ماله غيرهم فكان لهم العفو على مال كما لو جنى على اجنبى ومذهب الشافعي قوله لا تلزمه جاني فان عفى بعض  
الورث سقط القصاص وهل ثبت لغیر العا في نصيب من الدين على الوجهين ومذهب الشافعي في هذا الفصل  
على نحو ما ذكرناه **فصل** فان جنى العبد المرهون على عبده سيده لم يخل من حاله ان يكون موهونا

**فصل**



فحكم حكم الجنابة على طرف سببه القصاص ان كانت جنابة موجبة له فان عفا على مال او غيره او كانت الجنابة لا تجزى  
القصاص ذهبت هدر وسواها كان المحمي عليه قنا او مديرا او لم ولد الحال الثاني ان يكون رهنا فلا يتخلوا اما ان يكون  
رهنا عند من رهن القاتل او غيره فان كان عند مرتفق القاتل والجنابة موجبة للقصاص فللسيد القصاص فان  
اقتص بطل الرهن في المحمي عليه وعليه قيمة المقتص منه ويجوز ان لا يجزى لان مقتص باذن الشارع فان عفا على  
مال او كانت الجنابة موجبة للمال وكان رهنا بحق واحد جناية هدر وان الحق متعلق بكل واحد منهما فاذا  
قتل احدهما بقي الحق متعلقا بالآخر وان كان كل واحد منهما رهنا بحق مفرد ففيه اربع مسائل احدها ان يكون  
الحقان سواء فيهما سواء فتكون الجناية هدر سواء كانا الحقان من جنسين مثل ان يكون احدهما بغير دينار و  
الاخر بدينار قيمتهما مائة دينار ومن جنس واحد لانه لا فائدة في اعتبار الجناية المسئلة الثانية ان يختلف الحقان  
وتتفق القيمتان مثل ان يكون دين احدهما مائة ودين الاخر مائتين وفيه كل واحد منهما مائة فان كان دين القاتل  
اكثر لم ينقل الى دين المقتول لعدم الغرض فيه وان كان دين المقتول اكثر ينقل الى القاتل لان المرتفق غرضه في ذلك وهل  
يباع القاتل ويجعل قيمته رهنا مكان المقتول او ينقل بحاله على وجهين احدهما الايباع لانه لا فائدة فيه والثاني  
يباع لانه ربما زاد فيه من يبلغه اكثر من مائة فان عرض المبيع فلم يزد فيه لم يبع لعدم ذلك المسئلة الثالثة ان يتفق  
الدينان ويختلف القيمتان بان يكون دين كل واحد منهما مائة وقيمة احدهما مائة والاخر مائتين فان كانت قيمة  
اكثر بلا عرض في النقل فيبقى بحاله وان كانت قيمة الجاني اكثر يبع منه بقدر جناية يكون رهنا بدين المحمي عليه والباقي  
رهنا بدينه وان اتفقا على بقتله ونقل الدين اليه صار رهنا بهما فان حل احد الدينين يبع بكل حال لانه كان دينه  
المجمل يبع ليستوفي من مائة وما بقي منه رهن بالدين الاخر وان كان المجمل لا يبيع ليستوفي منه بقدره والباقي رهن بدينه  
المسئلة الرابعة ان يختلف الدينان والقيمتان مثل ان يكون احد الدينين خمسين والاخر مائتين وقيمة احدهما مائة والاخر  
مائتين فان كان دين المقتول اكثر ينقل اليه والا فلا **فصل** فان كان المحمي عليه رهنا عند غيره من رهن القاتل فللسيد  
القصاص لانه مقدم على حق المرتفق بدليل ان الجنابة الموجبة للمال مقدمة عليه القصاص اولى فان اقتص بطل الرهن  
في المحمي عليه لانه الجنابة عليه لم توجب ما لا يجعل رهنا مكانه وعليه قيمة المقتص منه يكون رهنا لانه بطل حق الوثقة  
فيه باختياره ويجوز ان لا يجزى لما ذكرنا وللسيد العفو على مال فيصير كالجناية الموجبة للمال فيثبت له في رتبة  
العبد لان السيد لو جنى على العبد لوجب ارش جنايته على المرتفق فان ثبت عاقبه اولى فان كان الارش لا يستغرق  
قيمتها بغيره بقدر ارش الجنابة يكون رهنا عند من رهن المحمي عليه وبقدر رهنه عند مرتفقته وان لم يمكن بيع بعضه  
بيع جميعه وقسم منه بينهما على حسب ذلك يكون رهنا وان كانت الجنابة تستغرق قيمته نقل الجاني فيجوز رهنا عند  
الاخر ويجوز ان يباع لاختلاف الدينين في شره رغب باكثر من قيمته فيفضل من قيمته شيء يكون رهنا عند مرتفقته  
وهذا كله قول الشافعي **فصل** فان كانت الجنابة على موروث سيد فمادون النفس كطرافه وماله فيجزي كالجناية  
على اجنبي وله القصاص ان كانت موجبة له والعفو على مال وغيره وان كانت موجبة للمال ابتداء فان انتقل  
ذلك الى السيد بغير المستحق فلم يورثه من القصاص والعفو على ماله لانه الاستدانة اقوى من الابطال فيجوز ان  
يبيعه بها ما لا يثبت في الابدان وان كانت الجنابة على نفسه بالقتل ثبت الحكم للسيد ولان مقتص فيما يوجب القصاص  
وان عفا على مال او كانت الجنابة موجبة للمال ابتداء لم يثبت للسيد فيه وجهان احدهما ان يبيعه وهو قول بعض اصحاب  
لان الجنابة على غيره فاشبهت الجنابة على مادون النفس والثاني لا يثبت له مال في عاقبه والام العفو عليه وهو قول  
ثور لان حق مقتل السيد ابتداء فلم يكن له ذلك كما لو كانت الجنابة عليه واصل الوجهين في وجوب الحق في ابتداء هل  
يبيح للمقتل ثم ينتقل الى وارثه او يبيح للمورث ابتداء على وجهين وكل موضع ثبت له المال في رتبة عاقبه فانه يقدم  
على الرهن لانه يثبت للمورث بهذه الصفة فينتقل الى وارثه كذلك فان اقتص في هذه الصورة لم يلزمه بدل الرهن

لانه اذا

لانه اذا قدم المال على حق المرتفق فالقصاص اولى لان القصاص ثبت للمورث فقد ما على حق المرتفق فكذلك في  
حق وارثه فان كانت الجنابة على مكاتب السيد فهي كالجناية على ولده وتجزى بكونه ولده فيها ذكرناه **فصل**  
فان جنى العبد الموهون باذن سيده وكان يعلم جرم الجنابة وان لا يجزى عليه قبول ذلك من سيده فهي كالجناية بغير  
اذنه وان كان صبي او مجنونا لا يعلم ذلك فالجاني هو السيد بتعلق به موجب الجنابة والبيع العبد فيها موسرا  
كان السيد او معسرهما لو باشر السيد الجنابة وقال القاصي فيه وجب ان العبد يباع مع اعسار السيد لان العبد باشر  
الجنابة والصحيح الاول لان العبد له قلو تعلق الجنابة ببيع فيها مع العسار وحكم اقرار العبد بالجنابة حكم اقرار  
غير الموهون على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى وان جنى عليه جنابة موجبة للقصاص فللسيد القصاص فان اقتص  
فعليه قيمة اقلهما قيمة تجزى مكانه اذ اجنى على الرهن فالحصم في ذلك السيد لانه المالك والارث الواجب بالجنابة  
ملكه وانما المرتفق فيه حق الوثقة فصار كالعبد المستاجر والمودع وبهذا قال الشافعي وغيره فانه ترك المطالبة  
واخرها وكان غايها اولى عذر يمنعه منها فلم يرتفع المطالبة بها لان حقه متعلق بموجبهها وكان له الطالب به كما لو  
كان الجاني سيده فم ان كانت الجنابة موجبة للقصاص فللسيد القصاص لانه حق له وانما ثبت ليهن في فان اقتص  
اخذت منه قيمته فجعلت مكانه رهنا لنفسه عليه احد في رواية بن منصور وهو قول السحق ويخرج ان لا يجزى شيء  
وهو مذاهب الشافعي لانه لم يجزى بالجنابة مال ولا استحق بحاله ليس على الراهن ان يسع المرتفق في كسب مال  
ووجه الاول انه املف ما لا استحق بسبب اطلاق الرهن فغرم قيمته كما لو كانت الجنابة موجبة للمال وهكذا الحكم فيما  
اذ ثبت القصاص للسيد في عبيد الموهون وانما وجبنا اقل القيمتين لان حق المرتفق انما يتعلق بالمالي ولو اقل  
من المال هو اقل القيمتين لانه الرهن ان كان اقل لم يجزى اكثر من قيمته وان كان الجاني اقل قيمته لم يجزى اكثر من قيمته  
لانها التي املفها بالقصاص وان عفا على مال مع عفو وجب اقل القيمتين لما ذكرنا هذا اذا كان القصاص قتل وان كان  
جرحا او قطع سن او نحوه فالواجب بالعفو اقل الاكبر من ارش الجرح او قيمة الجاني لما ذكرنا وان عفا مطلقا ابني  
على موجب العدم ما هو فان قلنا موجب احد شيئين ثبت المال وان قلنا القصاص عينا فحكمه كالواقتص ان قلنا لم يجز  
القيمة على الراهن وجب ههنا وهو اختيار ابي الخطاب لانه فوت بدل الرهن بعفو اشبه ما لو اقتص وان قلنا لا يجزى  
على الراهن ثم لم يجز ههنا وهو قول القاضي ومذهب الشافعي لانه اكتساب مال فلا يجزى عليه وكذلك عفا على غيره  
مال **مسئلة** وكذلك جنى على سيده فاقص منه هو او ورثته وقد ذكرنا ذلك **مسئلة** وان عفا السيد على مال او كانت موجبة  
للمال فاقص منه جعل مكانه اما اذا كانت الجنابة موجبة للمال او ثبت المال بالعفو عن الجنابة الموجبة للقصاص فانه  
يتعلق به حق الرهن والمرتفق وجب من غالب نقد البلد كقيم المسلفات فلو اراد الراهن ان يرضى عنها او يرضى عنها  
لم يجز الا باذن المرتفق فان اذن حاز لان الحق لها وما قبض من شيء فهو رهنا بدلا عن الاول وقائما مقامه **مسئلة** وان  
عفا السيد عن المال صح في حقه ولم يبع في حق المرتفق فاذا انفك الرهن رد الى الجاني وقال ابو الخطاب يبع وعليه قيمته اذا  
رجع الارش الى الجاني كما لو اقر ان الرهن يسقط حق الراهن دون حق المرتفق فتوخذ القيمة من الجاني تكون رهنا فاذا زال الرهن  
لان مال ذهب في قضا دينه فله من غرامته كما لو استعاره فله من غرامته كما لو استعاره فله من غرامته لان مال لم يوجده من في حق الجاني  
ما يقتضي وجوب الضمان وانما استوفى بسبب من حال ملكه فاشبهه بالوجعي انسان على عاقبه بوجهه بغيره فله من غرامته  
السابق وقال ابو الخطاب يبع العفو مطلقا ويخدم الرهن قيمته يكون رهنا لانه اسقط دينه عن غيره فصح  
كسائر ديونه قال ولا يمكن كونه رهنا مع عدم حق الراهن فيه ولزمه القيمة لثبوت حق المرتفق كما لو املف  
بدل الرهن وقال الشافعي لا يبيع العفو صلا لان حق المرتفق متعلق به فلم يبع عفو الراهن عنه كالرهن نفسه



وكما لو هب الرهن او غصب فعني عن غاصبه فالسنة في هذا الصرح في النظر فان قال المرتفع اسقطت حتى من ذلك سقط لانه  
ينفع الرهن ولا يضره وان قال اسقطت الارض او ابرأت منه لم يسقط لانه ملك للرهن فلا يسقط باستقاط غيره وهل يسقط  
حقه فيه وجهان احدهما يسقط وهو قول القاض لان ذلك يتضمن اسقاط حقه واذا لم يسقط حق غيره سقط حقه كما لو قال  
اسقطت حتى وحق الرهن والتا في الاسقط لان العفو والابرام لا يصح فلم يصح ما تضمنه **فصل** وان اقر رجل  
بالجناية على الرهن فكذلك باه فلا يسمي لها وان تميز المرتفع وصدة الرهن فله الارض ولا حق للمرتفع فيه وان صدره المرتفع  
وحده تعلق حقه بالارض وله قبضه فاذا قضى الرهن الحق او ابراه المرتفع رجوع الارض الى الجاني ولا شيء للرهن فيه وان  
استوفى حقه من الارض لم يملك الجاني مطالبة الرهن بشئ لانه مقر له باستحقاقه **فصل** ولو كان الرهن امرا  
حاملا فضر به بطنه حتى اقلت جنينا ميتا فقيم عشرة قيمته وان اقلت حيا ثم مات لوقت بعثت مثله فقيم قيمته ولا  
يجب ضمان نقص الولادة لانه لا يميز نقصها عن ما وجب ضمانه من ولدها ويحتمل ان يضمن لنقصها بالولادة لانه حصل  
بفعله فلزم ضمانه كما لو غصبها ثم جنى عليها ويحتمل ان يجب اكثر الامرين من نقصها وضمان جنينها لانه سبب ضمانها  
وجد فاذا لم يجتمع ضمانها وجب ضمانه اكثرها وان ضرب بطن بهيمة فالقتل ولدها ميتا فقيم ما نقصها الجنان لا غير وما  
وجب من ذلك كله فهو رهن مع الامم وقال الشافعي ما وجب لنقص الامم ونقص البهائم فهو رهن معها وكذلك ما  
وجب في ولدها وما وجب في جنين الامم فليس برهن ولنا ان ضمانه وجب بسبب الجنان على الرهن فكان من الرهن كالمهر  
لنقص الولادة وولد البهيمة **مسئلة** وان وطئ المرتفع الجارية بغير اذن الرهن فعليه الحد والمهر ولده رقيق لا يخل  
لمرتفع وطئ الجارية المهرهنة اجماعا لقول الله تعالى والاعلى ازواجهم او ما ملكتم ايمانهم وليست هذه زوجته ولا ملككم فان فعل  
بغير اذن الرهن عا لما بالحر ثم فعله الحد لانه لا شبهة له فيه فان الرهن وثيق بالدين ولا مدخل لذلك في اباحة الموطي وان  
وطئ المستاجر به بوجوب الحد مع ملكه لنفعها فالرهن اولى ويجب عليه المهر سواء اكرهها او طأ وعنه وقال الشافعي لا يجب المهر مع  
المطاعة لان النهي على الله عليه ولم ينه عن مهر البغي ولان الحد اوجب على الموطاة لم يجب المهر كالحرة ولنا ان المهر يجب  
للسيد فلا يسقط بمطاعة الامم واذنهما كالواذنت في قطع يد هاهنا ولا استوفى هذه المنفعة المملوكة للسيد بغير اذن  
فكان عليه عوضها كما لو اكرهها وكارش بكارها لو كانت بكر او حرة مخصوص بالكره على البغاة فان استحل اسمها لم يفسد  
مع كونها مكروهة فقال تعالى ولا تكرهوا فتياكم على البغاة وان اردن تحصنوا وتولم لهم لا يجب الحد والمهر فلنا لا يجب المهر لها  
وفي مسائلنا لا يجب لها وانما يجب لسيدها ونفيها في الحرة فان المهر لو وجب لوجب لها وقد اسقطت حقه باذنها  
فهنا المستحق لم ياذن ولان الوجوب في حق الحرة تعلق باكرهها وسقوط بمطاعتها فكذلك ههنا لما تعلق السقوط  
باذنها ينبغي ان يثبت عند عدمه وسقوطها معتقدا للحد او غير معتقدا له او ادعى بشبهة ولم يدعها فلا يسقط المهر  
من ذلك لان حق ادعي فلا يسقط بالشبهات وولده رقيق للرهن لانه من زنا ولانه لا ملك له فيها ولا شبهة ملك فاشبه  
الاجنبى وان وطئها باذن الرهن واذا على الجارية المهر ثم فان احتمل صدقة لكونه من نكاح في ياديه او حديقته بعد الاسلام  
فلا حد عليه وولده حر لانه وطئها معتقدا باباحة وطئها فهو كما لو وطئها بظنها امته وان لم يحتمل صدقة كالناشي ببلاد  
المسلمين محتطاً بهم من اهل العلم لم تقبل دعواه لانه لا يخلو اتمن يسع من ما يعلم بخرم ذلك فيكون كمن لم يدع الجهل  
فيكون وولده رقيقا للرهن لانه من زنا ومعه كان الموطي باذن الرهن لم يجب عليه قيمة الولد وهذا قول بعض اصحاب  
الشافعي لان الاذني في الموطي اذن فيما يجد ثمنه من ليلته انه لو اذن للمرتفع للرهن في الموطي فخلت سقط حقه  
من الرهن وكما لو اذن في قطع اصبع لم يضمنها وكالحرة اذ اذنت في وطئها يسقط عنه الضمان وفيه قولان في الولد  
يجب وان اذن الرهن في الموطي وهو منصوص الشافعي لان وجوب الضمان يمنع التحلاق الولد رقيقا وسبب  
الخل وما حصل ذلك باذنه بخلاف وطئ الرهن فان خرجها من الرهن بالجل الذي سبب الموطي الماذون فيه ولا يجب  
المهر اذا كان الموطي باذن الرهن وقال ابو حنيفة يجب وعن الشافعي كما لمذهبين ولنا ان اذن في سببه وهو  
فلم يجب كالمواذنت في قتلها ولان المالك اذن في استيفاء المنفعة فلم يجب عوضها كالحرة المطاعة وعنه وولده حر

المشبهة

للمشبهة وقد ذكرناه ولا يصير هذه الامم ام ولد بحال سواء ملكها المرتفع بعد الوضع او قبله وسواء حكمنا بوق الولد او  
حرية وفيه وجه اخر انه اذا ملكها حاملا انها تصير ام ولد وسند ذلك في اتمام الاولاد **فصل** قال عبد الله بن  
احمد سألني عن رجل عنده رهون كثيرة لا يعرف اصحابها ولا متى رهن عنده قال ان الميت من معرفته ومعرفة  
ورثته فانه ان تباع ويتصدق بثمنها فان عرف بعد ايام خيره بين الاجر او يفرج له هذا الذي اذهب اليه وقال ابو  
الحريث عن احمد في الرهن يكون عنده المدين الكثرة يأس من صاحبه يبيع ويتصدق بالفضل فظاهر هذا يستوفي  
حقه ونقل ابو طالب لا يستوفي حقه من مثله ولكن ان جاء صاحبه بعد وطلب اعطاه اياه وطلب منه حقه واما ان رفع  
امره الى الحاكم فباعه ووفاه حقه منه جاز ذلك **باب الضمان** وهو ضمانه الضمان  
الى ذمة المضمون عنه في التزام الحق فيثبت في ذمتها جميعا ولصاحب الحق مطالبة من شاء منها واستيفاء من الضم  
وقيل من المتضمن لان ذمة الضمان تتضمن الحق والاصل في جواز الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى  
وان جاء به حمل بعير ونا به زعيم والزعيم الكفيل قال ابن عباس واما السنة فاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا رعيم  
غادم رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن واجمع المسلمون على الضمان في الجملة واختلفوا في فروع تذكر اسما له  
تعالى يقال ضمين وكفيل وقيل وحميل وزعيم وصغير يعني واحد ولا بد في الضمان من ضمان ومضمون عنه ومضمون  
**مسئلة** ولصاحب الحق مطالبة من شاء منها في حال الحياة والموت وجملة ذلك ان المضمون عنه لا يبرئ نفسه من الضمان  
كما يبرئ المحمل بنفسه الحوالة قبل القبض بل يثبت الحق في ذمة الضمان مع بقائه في ذمة المضمون عنه فعلى هذا لصاحب الحق  
مطالبة من شاء منها في الحياة وبعد الموت وبهذا قال الثوري والشافعي واسحق واصحاب الرأي وابو عبيد وكل من مالك  
في احدى الروايتين عنه انه لا يطالب الضمان الا اذا انقضى مطالبته المضمون عنه لانه وثيق فلا يستوفي الحق منها  
الا مع تعدد استيفاء من الاصل كالرهن ولنا قوله عليه السلام الزعم غارم وكان الحق ثابت في ذمة الضمان فله  
مطالبة كالاصل ولان الحق ثابت في ذمتها فملك مطالبته من شاء منهما كما لضماني اذا تعذر مطالبته المضمون عنه  
ولا يكتسب الرهن لانه مال من علم الحق وليس بذمة يطالب انما يطالب من علم الدين ليقتضى من اذنه وقال  
ابو ثور الكفاية والحوالة سواء وكلاهما ينقل الحق عن ذمة المضمون عنه والحمل وحكي ذلك عن ابن ابي ليلى بن شبرمة  
وداود وعن احمد رواية ان الميت يبرئ من الضمان نص عليه احمد في رواية يوسف بن موسى واحمد بن ابي داود وابو سعيد  
الحري قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما وضعت قال هل على صاحبكم من دين قالوا نعم درهمان فقال  
صلوا على صاحبكم فقال عليهما علي يا رسول الله وانما هما ضامن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى عليهما ثم اقبل علي  
فقال جزاك الله عن الاسلام خيرا وكذا رها نك كما فكنت رهان اخيك فقيل يا رسول الله هذا العلي خاص ام  
للناس عامة قال بل للناس عامة رواه الدارقطني فله على ان المضمون عنه يبرئ بالضمان ولو لم يكن له على غيره  
صل الله عليه وسلم ورواه الامام احمد في المسند عن جابر قال توفي صاحب لنا فاشتباه به النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعلم عليه خطا  
خطوة ثم قال عليه دين قلنا ديناران فانصرف ففعلها الوقادة فقال الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وجب حق الغريم بدين الميت منهما قال نعم فصل عليه ثم قال بعد ذلك ما فعل الديناران قال انما ماتا مسقيا فلعاد  
اليه من الغد فقال قد قضيتما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبرأ من حله وهذا صريح في براءة المضمون عنه  
لقوله وبري الميت منها ولا دين واحد فاذا اصاب في ذمة ثمانية بدينه الاولى منه كالحال لانه لا دين الواحد لا يخل  
في محلين ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم انما قضى دينه ولا لها وثيق فلا ينقل الحق كالشهادة فاما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على المضمون  
بروت جلده حين اخبره انه قضى دينه ولا لها وثيق فلا ينقل الحق كالشهادة فاما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على المضمون  
فلا بد بالضمان صار له وقا وانما كان عليه الصلاة والسلام يمتنع من الصلاة على من لم يخلط وقا واما قول النبي صلى الله عليه وسلم







الموجهة ضمان الجعل في الجعالة قبل الجعل وما وجب شيء بعد **مسئلة** ويصح ضمان دين الضامن بخوان يضمن ودين آخر  
لانه دين لازم في ذمته فصح ضمانه كسائر الديون ويثبت الحق في ذم الثلاثه انهم قضاه برئت ذممهم كلها لانه حق واحد  
قاده اقصى مرة سقط فلم يجبه مرة اخرى وان ابر الغريم المضمون عن دين الضامن ان كانا في ذمته فصح ضمانه لانه حق واحد  
بري الضامن ان كذا لم يبر المضمون عنه لما تقدم وان ابر الضامن الثاني بري وحده ومتى حصلت برأة الذمة  
بالاين ولا رجوع فيها لانه الرجوع مع الغرم وليس في الابر الغرم والكفالة كالضمان في هذا المعنى **فصل**  
وان ضمن المضمون عن الضامن ان تكفل المكفول عن المكفول لم يصح لان الضمان يقتضي الزام الحق في ذمته والحق لازم له  
فلا يصور الزامه ثانيا ولانه اصل في الدين فلا يجوز ان يصير فرع عايفه فان ضمن عنه دين اخر او تكفل برتي حق  
اخر جاز لعدم ما ذكرنا **مسئلة** ويصح ضمان الميت المفلس وغيره ولا تبرأ ذمته قبل القضاء في صح الروايتين يصح  
الضمان عن كل غريم وجب عليه حق حيا كان او ميتا مليا او مفلسا ويرى قال اكثر العلماء وقال ابو حنيفة لا يصح ضمان دين  
الميت الا ان يخلف وفا فان خلف بعض الوفاض ضمانه بقدر ما خلف لانه دين سابق فلم يصح ضمانه كما لو سقط بالبراءة  
ولان ذمته قد خربت خرابا لا تقرب بعده فلم يبق فيها دين والضمان ضم ذمته الى ذمته ولما جرت في قتاده بقوله اذا  
قام احكم فضمن وهذا صحيح في المسئلة ولانه دين ثابت يصح ضمانه كما لو خلف وقاعد دليل بثبوته انه لو تبرع رجل  
بقضا دينه جاز لصاحبه الدين اقتضاؤه ولو ضمنه حيا مات لم تبرأ ذمة الضامن ولو تبرأ ذمة المضمون عنه برئت  
ذمة الضامن وفي هذا انفصال عن ما ذكره اذا ثبت صح ضمان دين الميت فان ذمته لا تبرأ من الدين قبل القضاء في  
الروايتين لقول النبي صلى الله عليه وسلم لم نفس المؤمن معقولة بدنية حتى يقضى عنه ولان النبي صلى الله عليه وسلم سئل ايا  
قتادة عن الدينارين اللذين ضمنهما فقال قد قضيتهما فقال كان برئت جلد روجه الامام احمد لانه وثيقة بين يديه فيسقط  
قبل القضاء كرهين والشهادة والثانية يبرأ بمجرد الضمان عليه نص على احد في رواية يوسف بن موسى لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم في حديث ابي قتادة ويري الميت منها قال نعم وقد ذكرنا ذلك **فصل** ويصح في الضمان جميع  
الحقوق المالية الواجبة والى ثلث ثلث الى الواجب كمن المبيع في مدة الخيار ويصح بعده والاجرة والمهر قبل الدخول  
وبعد لانه هذه الحقوق لازمة وجواز سقوطها لا يمنع صحة ضمانها كالتمن في المبيع بعد انقضاء الخيار ويجوز ان  
يسقط بالرد بالعيب وبالمقابلة وهذا مذهب الشافعي **مسئلة** ويصح ضمان عهدة المبيع عن البايع للمشتري وعن  
المشتري للبايع فصحانه عن المشتري هو ان يضمن الثمن الواجب بالمبيع قبل تسليمه وان ظهر فيه عيب وان استحق  
رجوع بذلك على الضامن وضمانه عن البايع للمشتري هو ان يضمن عن البايع الثمن من خزان المبيع مستحقا او رد عيب  
او ارض العيب فصحان العهدة في الموضوعين هو ضمان الثمن او جزء منه عن احد هما للآخر والعهدة الكتاب الذي  
يكتب فيه وثيقة البيع ويذكر فيه الثمن فعتبر به عن الثمن الذي يضمنه ومن اجاز ضمان العهدة في الجملة ابو حنيفة  
وما لك المشافعي ومنع منه بعض اصحاب الشافعي لكونه ضمانا مالم يجبه وضمانه مجهول وضمانه عين وقد ثبت  
جواز الضمان في ذلك كله ولان الحاجة تدعو الى الوثيقة على البايع والموتايق كلاته الشهادة والرهن والضمان  
فاما الشهادة فلا يستوفي منها الحق واما الرهن فلا يجوز في ذلك بالاجماع لانه لو رد الى ان يبقى ادم هو فان لم  
يبق الا الضامن ولانه لا يضمن الا ما كان واجبا حال العقد لانه انما يتعلق بالضمان حكم اذا خرج مستحقا او معيبا  
حال العقد ومتى كان كذلك فقد ضمن ما وجب حين العقد والجهة المنتفعة لان ضمان الجملة فاذا خرج بعضه  
مستحقا لم يبر بعض ما ضمنه اذا ثبت هذا فانه يصح ضمان العهدة عن البايع للمشتري قبل قبض الثمن وبعد  
وقال الشافعي انما يصح بعد القبض لانه قبل القبض لو خرج مستحقا لم يجبه على البايع شيء وهذا ينبغي على ضمان  
ماله كجبه اذا كان مضمنا الى الواجب كالجعالة وسند كرها والفاظ ضمان العهدة في ذمته عهدة او عنه  
او دكره او يقول للمشتري ضمنته خلاصته منه او مع خرج المبيع مستحقا فقد ضمنته لك الثمن وحكي عن ابي  
يوسف انه اذا قال ضمنته عهدته لم يضمن لك العهدة لم يصح لان العهدة الصك بالابتداء كذا في حقه اهل اللغة

دين

فلا يصح

فلا يصح ضمانه للمشتري لانه ملكه وليس يصح لان العهدة في العرف عبارة عن الدرك وضمان الثمن والمطلوع على  
الاسماء العرفية كالرواية تحمل عند اطلاقها على المزايدة لا على الجمل وان كان هو الموضوع لغته فاما ان ضمن له خلاص  
المبيع فقال ابو بكر هو باطل لانه اذا خرج حرا او مستحقا لم يستطع تحليصه ولا جمل وقد قال احد في رجل باع عبد  
او امته وضمن له الخلاص فقال كيف تستطيع الخلاص اذا خرج حرا فان ضمن عهدة المبيع وخلاصه بطل في الخلاص  
وينبغي صحة في العهدة على تعريف المصنفه اذا ثبت صح ضمان العهدة فالكلام فيما يلزم الضامن فقوله استحقا  
رجوع المشتري بالثمن امانا ان يكون بسبب حادث بعد العقد او مقارنه له فاما الحادث فتتل تلف المكيل والموزون  
في يد البايع او بخصب من يده او يبقا يلان فان المشتري يرجع على البايع دون الضامن لان هذا لم يكن موجودا حال  
العقد وانما ضمن الاستحقاق الموجود حاله ويحتمل ان يرجع على الضامن لان ضمانه مالم يجبه جاز وهذا  
منه واما ان كان بسبب مقارن نظرنا فانه كان بسبب لا تقرب على البايع فيه كاحذه بالشفقة فان المشتري يخذ  
الثمن من الشفيع ولا يرجع على البايع ولا الضامن ومتى لم يجبه على المضمون عنه لم يجبه على الضامن بطريق الاولى  
فاما ان كان زوال ملكه عن المبيع بسبب مقارن لتقريبه من البايع باستحقاق او حرة او رد عيب قديم ظهر الرجوع  
على الضامن فهذا ضمان العهدة وان اراد اخذ ارض العيب رجوع على الضامن ايضا لانه اذا ظهر بعضه مستحقا بطل العقد  
اذ استحق ذلك على المضمون عنه وسواء ظهر كل المبيع مستحقا او بعضه لانه اذا ظهر بعضه مستحقا بطل العقد  
في الجميع في احده الروايتين فقد خرجت العين كلها من يده بسبب الاستحقاق وعلى الرواية الاخرى يبطل في  
البعض المستحق ولم رد الجميع فان ردها فهو كما لو استحققت كلها وان امسك بعضها فلم يطالب بالارضاء لم  
وجدها معيبة ولو باع عينا او اقرض بشرط ان يرهنه عنده عينا فتكفل رجل بتسليم الرهن لم تصح الكفالة لانه لا  
يلزم البايع فلا يلزم المكفول ما لا يلزم الاصيل وان ضمن للمشتري قيمة ما يحدث في المبيع من بنا او غرس سواء  
ضمنه البايع او اجنبى فاذا يبرأ او غرس فاستحق المبيع رجوع المشتري على الضامن بقيمة ما تلف وانقص منه قال  
ابو حنيفة وقال الشافعي لا يصح لانه ضمان مجهول وضمان مالم يجبه وقد بينا جوازه **مسئلة** ولا يصح ضمان  
دين الكتابية في صح الروايتين وهو قول المشافعي واكثر اهل العلم والاخرى يصح لانه دين على المكاتب فيصح ضمانه  
كسائر ديون والدولة اصح لانه ليس بلازم ولا ماله الى الذم لان المكاتب يحرر نفسه والافتناع عن الادى فاذا  
لم يلزمه الاصيل فالضامن اولى **مسئلة** ولا يصح ضمان الامانات كالودعة وعنده ونحوها لان يضمن التوعد فيها اما الامانة  
كالودعة والعين الموحرة والمشاركة والمضاربة والعين المدفوعة الى الخياط والقصار فان ضمنها من غير تعديها  
لم يصح لانها غير مضمونة على صاحب اليد فكذلك على ضمانه وان ضمن التعدي فيها فظاهر كلام احمد رحمه الله  
ضمنها فانه قال في رواية الاثرم في رجل يتقبل من الناس الثياب فقال له رجل ادفع اليه ثيابك وانا ضامن فقال  
هو ضامن لما دفع اليه يعة اذا تعدى او تلف بفعله فعلى هذا ان تلف بغير فعله فلا تقرب منه فلا شيء على  
الضامن وان تلفت بفعله او تقرب لزمه ضمانا فانما كان في كفاية الاثرم ولزم ضمانه ايضا لانها مضمونة على  
من هي في يد خفي كالغصوب والعواري وهذا في الحقيقة ضمان مالم يجبه وقد ذكرناه **مسئلة** فاما الاعيان  
المضمونة كالغصوب والعواري والمقبوض على وجه السوم فيصح ضمانها او بقر قال ابو حنيفة والشافعي في احد  
قوليه وقال في الاخر لا يصح لان الاعيان غير ثابتة في الذمة وانما يضمن ما ثبت في الذمة ووصفها لها بالضمان  
انما معناه ان لا يلزمه قيمتها عند التلف والقيمة مجهولة ولنا انها مضمونة على من هي في يده فصح ضمانها  
كالحقوق الثابتة في الذمة قولهم ان الاعيان لا تثبت في الذمة فلا الضمان في الحقيقة انما هو ضمان استحقاق  
وردها والتزام تحصيلها او قيمتها عند تلفها وهذا مما يصح ضمانه كعهد المبيع فانه يصح وهو في الحقيقة التزام



رد المثلث او عوضه ان ظهر بالمبيع عيب واستحق **فصل** ويصح ضمان الجعل في الجملة وفي المسابقة والمفاضلة وقال اصحاب الشافعي لا يصح ضمانه في احد الوجوه لانه لا يؤهل الى المذموم اسبه مال الكتاب ولنا قول الله تعالى ومن جاء به حمل بعير وانا به زعيم ولا يؤهل الى المذموم اذ اعلى الجعل وانما الذي لا يلزم الجعل والى المذموم بوجوده والضمان للمال دون العمل ويصح ضمانه ان ارش الجنازة سواء كانت نفقة القيمة المتلفات او حيوانا كالديات وقال اصحاب الشافعي لا يصح ضمان الحيوان الواجب فيها لانه مجهول وقد مضى الدليل على صحة ضمان المجهول ولان الابل الواجبة في الدية معلومة الاستان والمعد وجهه لانه اللون وغيره من الصفات الباهية لا يصح ضمانه لانها لا يلزم له لونه وصفته فتحصل معلومة وكذا كغيرها من الحيوان اولان جعل ذلك لم يمنع وجوبه باطلاق فلم يمنع وجوبه بالالتزام ويصح ضمان نفقة الزوجة سواء كانت نفقة يومها او مستقبله لان نفقة اليوم واجبة والمستقبل مالها الى المذموم ويلزم ما يلزم الزوج في قياس المذهب وقال القاضي اذا ضمن نفقة المستقبل لم يلزمه الا نفقة المعسر لان الزيادة عما ذكر تسقط بالا عسار وهذا مذهب الشافعي على القول الذي قال فيه يصح ضمانها ولنا انه يصح ضمانه ما لم يجب واحتمال عدم وجوب الزيادة فلا يمنع صحة ضمانها به ليل الجعل في الجملة والصدق قبل الدخول والمبيع في مدة الخيار فاما النفقة في الماضي فان كانت واجبة بحكم حاكم او فلنا وجوبها بدون حكم صح ضمانها والا فلا وفي صحة ضمان مال الكفاية اختلافا ذكرناه في باب ما علم **مسئلة** وان نفى الرجوع وكان الضمان والقضاء لم يرجع بشيء لانه يتطوع بذلك كسبه الصدقة وسواء ضمن باذنه او بغيره اذ **مسئلة** وان نفى الرجوع وكان الضمان والقضاء لم يرجع بشيء لانه يتطوع بذلك كسبه الصدقة وسواء ضمن باذنه او بغيره اذ

بغير اذن المضمون عنه فله الرجوع على رواتبه وان اذن له في احد هاتين الرجوع باقل الامرين بما قضى وقدر الدين وحل به ذلك ان الضمان منتهى ادى الدين بنية الرجوع لم يحل من اربعة اقسام احد هاتين ان ضمن باذنه المضمون عنه ويؤثر بامره فان يرجع عليه سواء اذنا المضمون عنه او اذني او اطلق وهذه اقسام مالك والشافعي وابو يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد ان قال ضمن عني وانفذ عني رجوع عليه وان قال انفذ هذا لم يرجع الا ان يكون محال الطالع يستقرض منه ويؤثر عنه لان قوله اضمن عني وانفذ عني اقرار منه بالحقوق واذا اطلق ذكر صار كانه قال هب لهذا وتطوع عليه واذا كان محال طالع لم يرجع استحيانا لانه قد يامر محال طالع بالنقد عنه ولنا انه ضمن ودفع بامره فاسببه ما لو كان محال طالع اوقال ضمن عني وما ذكره ليس بصحيح لانه اذا امره بالضمان لا يكون الا ما هو عليه وامره بالنقد بعد ذلك ينصرف الى ما ضمنه به ليل محال طالع فيجب عليه اذ امدى عنه كما لو صرح به الثاني ضمن بامره وقضا بغيره امه فله الرجوع ايضا وبه قال مالك والشافعي في احد الوجوه عنه والوجه الثاني لا يرجع لانه دفع بغيره اسبه ما لو تبرع الوجه الثالث ان اذن تعذر الرجوع على المضمون عنه فدفع ما عليه رجوع والا فلا لانه تبرع بالدفع ولنا انه اذا اذن في الضمان يضمن ذلك اذ في الادان الضمان يوجب عليه الادا فرجع عليه كما لو اذن في الادا صرح بحال الثاني ضمن بغيره وقضى بامره فلم يرجع ايضا وظاهره مذهب الشافعي انه لا يرجع لانه امره بالقضاء انصرف الى ما وجب بضمانه ولنا انه ادى دينه بامره فرجع عليه كما لو لم يكن ضامنا او كما لو ضمن بامره فوطئ اذنه في القضاء انصرف الى ما وجب بضمانه قلنا والعاجب بضمانه انما هو اذنه وليس هو شيء اخر فحق اذنه عنه باذنه لزمه اعطاه به لا لغيره ضمن بغيره وقضى بغيره فقيه رواتبه اذنا الرجوع وهو قول مالك وعبيد الله بن الحسن واستحق والمائة لا يرجع بشيء وهو قول ابي حنيفة والشافعي وبين المنذر وبديل حديث علي والي قتاده فانها لو كانت استحقا ان الرجوع على الميت صار الدين لها فكانت ذمة الميت مشغولة بدينها كما شغلها بدين المضمون له ولم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا تبرع بذلك اسبه ما لو علف دوابه واطعم عبده بغيره وجهه الاول انه قضاه بغيره من دين واجب فكان من ضمان من هو عليه كالحاكم اذ قضى عنه عند امتناعه فاما علي وابوقتاده فانها تبرعا بالقضاء والضمان فانها قضياه دينه قصدا لتبريد ذمة ليهل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع علمهما انه لم يتركه وقا والمبترع لا يرجع بشيء وانما الخلاق في المحتسب بالرجوع **فصل** ويرجع الضامن على المضمون عنه ما قضى او قدر الدين لانه ان كان الاقل الدين فالزيد لم يكن واجبا عليه فهو متبرع به وان كان المقضي

اقل

اقل فانما يرجع بما غرم ولهذا لو ابراه غريم لم يرجع بشيء فان دفع عن الدين عوضا رجح باقل الامرين من قيمة او قدر الدين لما ذكرنا **فصل** ولو كان على رجلين مائة على كل واحد منهما نصفها وكل واحد منهما عن صاحبه ما عليه فضمن اخر عن احدهما المائة بامره وقضاها سقط الحق عن الجميع وله الرجوع بها على الذي ضمن عنه ولم يكن له ان يرجع على الآخر بشيء في احدي الروايتين لانه لم يضمن عنه ولا اذن له في القضاء فاذا رجع على الذي ضمن رجوع على الآخر بنصفه ان كان ضمن عنه باذنه لانه ضمنها عنه باذنه وقضاها ضامنه والرواية الثانية لانه الرجوع على الآخر بالمائة لانها وجبت له على من ابراه غريم فله الرجوع بها عليه كما لا حيل **فصل** اذا ضمن عن رجل بامره فطوبى الضامن فله مطالبة المضمون عنه بتخليصه لانه لم يذم الا اذا غنه بامره فكانت له المطالبة بغير تبرع ذمته وان لم يطالب الضامن لم يملك مطالبة المضمون عنه لانه لم يملك الرجوع بالدين قيل غرامته لم يكن له المطالبة قبل طبعه من غيره وجرحه ان لم المطالبة لانه شغل ذمته باذنه فكانت له المطالبة بتفريقها كما لو استعار عبدا فزنته كان لسيد مطالبة بغيره فله المطالبة بما ينزل الضرر عنه والضامن ويقارق الضمان العارية لان السيد يتضرر بتعويقه منافع عبده المستعار فله المطالبة بما ينزل الضرر عنه والضامن لا يطل بالضامن شيء من منافعها فاما ان ضمن عنه بغيره لم يملك مطالبة المضمون عنه قبل الادا بحال لانه لا حق له بطالبه ولا شغل ذمته بامره فاسببه الاجنبى وقيل ان هذا ينبغي على الروايتين في رجوعه على المضمون عنه بما ادى عنه فان قلنا لا يرجع فلا مطالبة له بحال وان قلنا يرجع فله حكمه حكم من ضمن عنه بامره على ما مضى تفصيل **فصل** فان ضمن الضامن ضامنا اخر فقصم الدين بيني الجميع فان قضاه المضمون عنه لم يرجع على احد وان قضاه الضامن الاول رجع على المضمون عنه دون الضامن الثاني وان اذن الاول للثاني ولم ياذن المضمون عنه او اذن المضمون عنه لضامنه ولم ياذن الضامن لضامنه رجع المأذون له على من اذن له ولم يرجع الا على الذي ضمنه فان اذن المضمون عنه للثاني في الضمان ولم ياذن الضامن الاول رجع على المضمون عنه ولم يرجع على الضامن لانه انما يرجع على من اذن له دون غيره **فصل** اذا كان له الف على رجلين على كل واحد منهما نصفه وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه فاجر الغريم احد هاتين الف بري منه وبري صاحبه من ضمانه وبقي عليه حصة ثم وان قضاه احد هاتين او ابراه الغريم احد هاتين الف بري منه وبري صاحبه الضرر اليه وان اطلق احتمل ان لا صرفها الى من شاء منها مكن اخر زكاة نصاب وله نصابان غائب وحاضر كان له صرفها الى ما شاء منها واحتمل ان يكون نصفها عن الاصل ونصفها عن الضمان لان اطلاق القضاء والبراءة ينصرف الى الجملة ما في ذمته فيكون بينهما والمعتبر في القضاء لفظ القاهني ونسبة وفي الابر اللفظ المبري ونسبة وفيه اختلاف في ذلك فالقول قوله من اعتبر لفظه ونسبة **فصل** ولو ادعى القاهني حاضر وغائب وان كل واحد منهما ضامن عن صاحبه فاعترف الحاضر بذلك فله اخذ الالف منه فان قدم الغائب فاعترف بوجه علم صاحبه بنصفه وان انكر فالقول قوله مع يمينه وان كان الحاضر انكر فالقول قوله مع يمينه فان قامت عليه بينة فاستوفى الالف منه لم يرجع على الغائب بشيء لانه انكاره معترف انه لا حق له عليه وانما المدعى ظلمه وان اعترف الغائب وعاد الحاضر عن انكاره فلم الاستيفاء عنه لانه يدعى عليه حقا يعترف له به فجاز له اخذه وان لم يقر على الحاضر بنية حلف وبري فاذا قدم الغائب فان انكر وحلف وبري وان اعترف لم يدفع الالف وقال بعض اصحاب الشافعي لا يلزمه الاجس المائبة الاصلية دون المضمونة لانهما سقطت عن المضمون عنه بيمينه عن ضامنه ولنا انه مقر بها وعزم يدين عليها واليمين انما سقطت المطالبة عنه في الظاهر ولم يسقط عنه الحق الذي قد يثبت به دليل انه لو قامت عليه بينة بعد يمينه لزمه ولزم الضامن **مسئلة** وان انكر المضمون عنه القضاء وحلف لم يرجع على المضمون عنه سولو صدقة وكذا اذا ادعى الضامن انه قضى الدين فانكر المضمون له ولا يمينه له فالقول قوله المضمون لم لانه ادعى تسليم المال الى من لم يضمنه فكان القول قول المنكر وله مطالبة الضامن والاصيل فان رجع على المضمون عنه فهل يرجع الضامن بما قضاه عنه ينظر فان لم يعترف بالقضاء لم يرجع عليه وان اعترف بالقضاء وكان قد قضى بيمينه في عينة المضمون عنه لم يرجع بشيء سواء صدقه المضمون عنه او كذب لانه اذن في قضاء مبرم ولم يوجب له قضاء

قد اذن المضمون عنه في الرجوع على المضمون عنه بما ادى عنه فان قلنا لا يرجع فلا مطالبة له بحال وان قلنا يرجع فله حكمه حكم من ضمن عنه بامره على ما مضى تفصيل



بينة ثبت بها الحق لكن كانت غائبة او ميتة فللضامن الرجوع على المضمون عنه لانه معترف انه ما قصر ولا قسط  
وان قضاه ببينة مردودة بامر ظاهر كالقسط والقسط الظاهر لم يرجع الضامن لتصرفه لان هذه البينة كعدوها  
وان ردت بامر حفي كالقسط الباطن او كانت الشهادة محتلفة فيها مثل ان اشهد عديدا او شاهدا واحدا فرددت لذلك  
او كان ميتا او غائبا احتمل ان يرجع لانه قضى ببينة شرعية والجرح والتقدير ليس له واحتمل ان يرجع لانه اشهد  
من لا يثبت الحق بشهادته وان قضى بغير بينة بخبرة المضمون عنه فغير وجهان احدهما يرجع وهو مذهب الشافعي  
لانه اذا كان حاضرا كان الاحتياط اليه فاذا ترك الاحتياط كان المقر بظمنه دون الضامن والثاني لا يرجع لانه قضاه  
قضا غير مبرر فاشبه ما لو قضى في غيبته **فصل** فان رجع المضمون له على الضامن فاستوفى منه مرة ثانية رجع  
على المضمون عنه بما قضاه ثانيا لانه ابراه في ذمته ظاهرا قال القاضي ويحتمل ان لا يرجع بالقبض الاول دون الثاني  
لان البراءة حصلت بمر في الباطن ولا صاحب الشافعي وجهان لهذا وجه ثالث لا يرجع بشيء بحال لان الاصل ما ابراه  
ظاهرا والثاني ما ابراه باطنا ولما ان الضامن ادى عن المضمون عنه باذنا ابراه ظاهرا وباطنا فوجه بمر كالوقت  
به بينة والوجه الاول لا يرجع لان القبض المبرر في الباطن ما اوجب الرجوع فيجب ان يحجب بالثاني المبرر الظاهر  
**مسئلة** وان اعترف المضمون له بالقبض واكثر المضمون عنه لم يسمع انكاره لان ما في ذمته حق للمضمون له فاذا اعترف  
بالقبض من الضامن فقد اعترف بان الحق الذي له صارا للضامن فيجب ان يقبل اقراره لكونه اقرارا في حق نفسه وفي وجه  
اخرانه لا يقبل لان الضامن مدع بما يستحق به الرجوع على المضمون عنه وقول المضمون له شهادة على فعل نفسه فلا يقبل  
والاول اصح وشهادة الانسان على فعل نفسه صحيحة كشهادة المرصعة بالرضاع وقد ثبت ذلك بخبر عفيقة بن الحارث  
**مسئلة** وان قضى المؤجل قبل اجله لم يرجع عنه فيجب ان لا يرجع لانه لا يجب له اكثر مما كان للغريم ولا تبرع بالتجمل وان حاله  
كانت الحوالة بمنزلة تقيضه ورجع بالاقبل مما احواله ابراه وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الدين سوا قبض الغريم من المحال عليه ابراه او تعد  
عليه الاستيفاء فليس او مطلق لان الحوالة كالا قباض **مسئلة** وان مات الضامن او المضمون عنه قبل اجل الدين على  
روايتين وايهما حل عليه لم يحل على الاخر حيلة ذلك انه اذا ضمن ديننا مؤجلا فأتى احدهما اما الضامن او المضمون عنه  
فحل محل الدين على الميت منهما عاروايتين ياتي ذكرهما فان قلنا يحل على الميت لم يحل على الاخر لان الدين لا يحل على شخص  
يموت غيره فان كان الميت المضمون عنه لم يستحق مطالبته المضمون قبل الاجل فان قضاه قبل الاجل كان منبرعا  
بتجمل القضا وهل له مطالبته المضمون عنه قبل الاجل بخبره على الروايتين فمن قضى الدين بغير اذن من هو عليه وان كان  
الميت القضا من فاستوفى الغريم من تركته لم يكن لو رتبته مطالبته المضمون عنه حتى يحل الحق لانه مؤجل عليه فلا  
يستحق مطالبته قبل اجله وهذا مذهب الشافعي وحكي زفران لم مطالبته لانه اذ حله في ذلك مع علمه انه يحل بموته  
ولما انه دين مؤجل فلا يجوز مطالبته به قبل الاجل كما لو لم يموت وقوله اذ حله فيه قلنا انما اذ حله في المؤجل وحاوله  
من جهته فهو كما لو قضى قبل الاجل **مسئلة** ويصح ضمان الحال مؤجلا وان ضمن المؤجل حاله لم يلزمه قبل اجله في اصح  
الوجهين ان اضمن الدين الحال مؤجلا صح ويكون حاله على المضمون عنه مؤجلا على الضامن من مملك مطالبته  
المضمون عنه دون الضامن وبما قاله الشافعي قال احمد في رجل ضمن ما حل فلان ان يؤديه في ثلاث سنين فهو عليه  
ويؤديه كما ضمن ووجه ذلك ما روي عن عيسى بن عيسى ان رجلا لم يبرأ من عياله بعشرة دنانير على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال ما عندي شيء اعطيكه فقال لا فاسد لا فارتكبت حتى تعطيني او ياتيني فحمله الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له  
النبي صلى الله عليه وسلم كم تستنظره قال شهر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما اجل فجاءه في الوقت الذي قال النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولم من اين اصبته هذا قال من معدة قال لا خير فيها وقضاها عنه رواه ابن ماجه  
ولانه ضمن ما لا يعقد مؤجل فكان مؤجلا كالبيع فان قيل فعندكم الدين الحال لا يتاجل فكيف يؤجل على الضامن  
ام كيف ثبت في ذمة الضامن على غير الوصف الذي ينصف به في ذمة المضمون عنه قلنا الحق يتاجل في ابتدائوته  
اذا كان ثبوته يعقد وهذا ابتداء ثبوته في حق الضامن فانه لم يكن ثابتا عليه حاله ويجوز ان يخالف ما في

ذمة الضامن

ذمة الضامن الذي في ذمة المضمون عنه بدليل ما لو مات المضمون عنه والدين مؤجل اذا ثبت هذا فكان الدين حالا  
الى سهرين لم يكن له مطالبته الضامن الى شهرين فان قضاه قبل الاجل فلم يرجع اليه في الحال على الرواية التي نقول انه لا يقضي  
دينه بغير اذن رجوع به لان اكثر ما فيه ههنا ان قضى بغير اذن وعلى الرواية الاخرى لا يرجع به قبل الاجل لانه لم ياذن له في  
القضا قبل ذلك **فصل** فان كان الدين مؤجلا فضمنه حاله لم يصح حاله ولا يلزم مردوده قبل اجله لان الضامن  
فرع المضمون عنه فلا يلزمه ما لا يلزمه ولان المضمون عنه لو اذم نفسه تجمل هذا الدين لم يلزمه تجمل فبانه لا  
يلزم الضامن اولى ولان الضامن التزام دين في الذمة فلا يجوز ان يلزمه ما لا يلزم المضمون عنه فعلى هذا ان قضاه  
حالا لم يرجع به قبل اجله لان ضمانه لم يغيره عن تأجيله والفرق بين هذه المسئلة والى قبلها ان الدين الحال في  
الذمة مستحق القضا في جميع الزمان فاذا ضمنه مؤجلا فقد اذم بعض ما يجب على المضمون عنه فصح كالموكل بالدين  
عشرة فضمن خمسة واما الدين المؤجل فلا يستحق قضا الا عند اجله فاذا ضمنه حاله لا اذم ما لم يجب على المضمون عنه  
اسكنه ما لو كان الدين عشرة فضمن عشرة وفيه وجه اخر انه يصح ضمان المؤجل حاله كما يصح ضمان الحال مؤجلا قايما  
عليه وقد ذكرنا الفرق بينهما بما يمنع القياس ان شاء الله تعالى **فصل** ولا يدخل الضمان والكفالة اختيار لان  
الختيار جعل ليعرف ما فيه الحظ والضمان والكفالة دخلا على انه لا حظ لها ولا عقد لا ينفق في القبول فانه دخل فيها  
كالنذر وبهذا قال ابو حنيفة والشافعي ولا نعلم فيه خلافا فان شرط الخيار فيها فقال القاضي عندي ان الكفالة شرط  
وهو مذهب الشافعي لانه شرط فيها في مقتضاها ففسدت كالموشرط ان لا يردى عن المكفول به وذلك لان مقتضى  
والكفالة لزوم ما ضمنه وكفل به والخيار ينفي ذلك ويحتمل ان يبطل الشرط وحده كما قلنا في الشرط الفاسد في البيع ولو  
اقرانه كفل بشرط الخيار ولزمته الكفالة وبطل الشرط لا يوصل باقراره ما يبطل فاسد استثناء الكل **فصل** واذا ضمن  
رجلان عن رجل الفاضل اشترك فقالا لضمان الك الف الذي عاز به فكل واحد منهما ضامن لتصفوا وان كانوا ثلاثة  
فكل واحد ضامن لثلاثة فان قال واحد منهم انا وهذا ضامنوت لك لالف فسكت الاخران فعليه ثلث الالف ولا شيء عليهما  
وان قال كل واحد منهم كل واحد متضامن لك لالف فهذا ضمان اشترك وانفردوا ولم مطالبته كل واحد منهم بالالف ان شاء  
وان ادى احدهم الالف كله وحقت منه لم يرجع الا على المضمون عنه لان كل واحد منهم ضامن اصلي وليس بضامن عن الضامن  
الاخر **فصل** قال الشيخ رحمه الله الكفالة التزام احضار المكفول به وحمله ذلك ان الكفالة بالفسح صحيحة  
في قول اكثر اهل العلم منهم شريح ومالك والثوري والليث وابو حنيفة وقال الشافعي في بعض اقواله الكفالة بالدين  
ضعيفة واختلف اصحابه فمنهم من قال هي صحيحة قولها واحدا وانما اراد انها ضعيفة في القياس وان كانت ثابتة بالاجماع  
والاثر ومنهم من قال فيها قولان احدهما انها غير صحيحة لانها كفالة بعين فلم تنص كالكفالة بالوجه وبين الشاهدين  
ولنا قول تعالى قال لن ارسله معكم حتى تؤتيوني ميثاقا من امره لتأثني به لان يحاط به ولا ما وجب تسليمه يعقدون  
تسليمه يعقد الكفالة كالمال **مسئلة** وتصح بيد من عليه دين وبالايمان المضمونة نص الكفالة بيد كل من  
يلزمه الحضور في مجلس الحكم بدين لازم سواء كان معلوما او مجهولا وقال بعض الشافعية لا تصح عن غيره من مجهول  
لانه قد ينعذر احضار المكفول فيلزمه الدين ولا يمكن طلبه منه لجهله ولنا ان الكفالة بالدين لا بالدين والدين معلوم  
فلا تبطل الكفالة لاحتمال عارض ولا نناقديت ان ضمان المجهول يصح وهو التزام المال استدا فالكفالة التي لا تتعلق  
بالمال استدا اولى وتصح الكفالة بالصبي والمجنون لانها قد يجب احضارها لمجلس الحكم للشهادة عليها بالالف  
واذن وليها يقوم مقام اذنها وتصح بيد المجنون والغايث وقال ابو حنيفة لا تصح ولنا ان كل من ينفق صحته  
مع الحضور صحته مع الغيبة والجس كالمجنون والضامن ولان الجس لا يمنع من التسليم لكون المجنون يمكن تسليمه  
بامر الحاكم وامر من جسه في غيبته الى الجس بالحق جميعا والغايث ينفق اليه فيحضره ان كانت الغيبة منقطعة  
وهو ان يعلم خبره وان لم يعلم خبره لزمه ما عليه قال القاضي وقال في موضع اخر لا يلزمه ما عليه حتى ينفق به يمكنه الرد







وقال اصحاب الشافعي ان كانت الغيبة منقطعة لا يعلم مكانه لم يطالب الكفيل باحضاره ولم يلزمه شيء وان امتنع من احضاره  
مع امكانه حبس وقد دللنا على وجوب الغريم في المسئلة التي قبلها **فصل** واذا عتق في الكفالة تسليمة في مكان  
فاحضره في غيره لم يبرأ منه الكفالة وبه قال ابو يوسف ومحمد وقال القاضى ان احضره في مكان اخر من البلد وسلمه بولي  
من الكفالة وقال بعض اصحابنا من احضره في أي مكان كان وفي ذلك الموضع سلطان بولي من الكفالة لكونه لا يملكه الاضلاع  
من مجلس الحاكم ويمكن اثبات الحجته فيه وقيل ان كان ضرره في احضاره مكان اخر لم يبرأ الكفيل اذا احضره فهو الا برى  
كقولنا فيما اذا احضره قبل الاجل ولا يحل ولا اصحاب الشافعي اختلفوا على نحو ما ذكرنا ولنا انه سلم ما شرط تسليمه في مكانه في غيره  
فلم يبرأ كما لو احضره المسلم فيه في غير الموضع الذي شرطه ولا قد يسلم في موضع لا يقدر على اثبات الحجته فيه لغيره  
شهوده او غيره ذلك وقد يهرب ولا يقدر على امساكه ويفارق ما ذكرنا ان سلم ما شرط تسليمه في مكانه في غيره فهو  
فقط لم يكن ضرره وجب قبوله فان وقعت الكفالة مطلقة وجب تسليمه في مكان العقد كالسلم فان سلمه في غيره فهو  
كسليمه في غير المكان الذي عتبه وان كان المكفول بمحبوسا عند الحاكم لم يلزمه تسليمه محبوسا لان ذلك الحبس يمنع  
استيفاء حقه وان كان محبوسا عند الحاكم فسلمه اليه محبوسا لم يلزمه تسليمه لان حبس الحاكم لا يمنع استيفاء حقه واذا طار  
الحاكم باحضاره احضره وحكم بينهما ثم يرد الى الحبس فان توجه عليه حق المكفول لم يحبس به بحسب الحق الاول وحق المكفول لم  
فان لفل الى اجل محمول لم تنص الكفالة وهذا قول الشافعي لانه ليس له وقت يستحق مطالبته فيه وهكذا  
القضبان وان جعله الى الحصاد والجذاذ والعطارة على الوجهين كالاجل في البيع والاوى حتمه ههنا لا يتبرع من غير  
عوض جعل له اجلا لا يمنع من حصول المقصود منه فصح كالتدري وهكذا كل محمول لا يمنع مقصود الكفالة وقد روي  
معهنا عن احمد في رجل كفل رجلا فقال ان جئت به في وقت كذا والا فلا عليه على فقال لا ادري ولكن ان قال ساعة كذا لم  
فقد على تعيين الساعة وتوقف عن تعيين الوقت ولهذا راد وقتا متسعا او وقت شيء يحدث مثل وقت الحصاد ونحوه  
فاما ان قال وقت طلوع الشمس او نحو ذلك صح فان قال الى الغدا والى شهر كذا انعلق باقوله على ما ذكرنا في المسلم فان  
تكفل برجل الى اجل ان جاء به فيه والا لزمه ما عليه صح وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد بن الحسن والشافعي لا تنص  
الكفالة ولا يلزمه ما عليه لان هذا تعليل للضمان بخلافه فلم يصح كماله على بقدر زيدا ولنا ان هذا موجب الكفالة و  
مقتضاها فصح استراطه كالوقاية ان جئت به في وقت كذا والا فلاك حبسي ومبني الخلاف ههنا على الخلاف في ان  
هذا مقتضى الكفالة وقد دللنا عليه **مسئلة** واذا طالب الكفيل المكفول به بالحضور مع لزمه ذلك ان كانت الكفالة  
بأذنه وطالبه صاحب الحق باحضاره والا فلاه اذ اكفل رجلا بأذنه فاذا احضره ليس له المكفول له لزمه الحضور معه  
لان شغل ذمته من اجله بأذنه فلزمه تحليفه كما لو استعار عبدا فزمنه بأذنه فان عليه تحليفه اذا طلبه سيده وان  
كانت بغير اذنه فان طلبه المكفول لم لزمه الحضور لان حضوره حق للمكفول له وقد استثنى الكفيل في ذلك وان لم يطلبه  
المكفول لم يلزمه الحضور لانه لم يشغل ذمته وانما الكفيل شغلها باختيار نفسه فلم يجز ان يثبت له ذلك حتى على غيره  
وان قال له المكفول له احضر كفيلا كان توكيلا في احضاره ولزمه ان يحضر معه كما لو وكل غيره وان قال خرج من كذا لك  
احتمل ان يكون توكيلا في احضاره كاللفظ الاول واحتمل ان يكون مطالبه بالدين الذي عليه فلا يكون توكيلا ولا يلزمه  
الحضور معه **فصل** واذا قال رجل لا ارضى عن فلان اذ اكفل بفلان ففعل كان الضمان والكفالة لازمين  
للمباشر دون الاكفل لا كفلا باختيار نفسه وانما الامر ارشاد وحش على فعل خير فلا يلزمه شيء **فصل** ولو قال  
اعط فلانا فلان ففعل لم يرجع على الامر ولم يكن ذلك كفالا ولا ضمانا الا ان يقول اعطه عني وقال ابو حنيفة يرجع  
عليه اذ كان خليطا ولنا انه لم يقل اعطه عني فلم يلزم الضمان كما لو لم يكن خليطا ولا يلزم اذ كان له عليه مال فقال اعط  
فلا ناحيت يلزمه لانه لم يلزمه كاجل هذا القول بل لانه عليه حقا يلزمه اذ **فصل** ولو تكفل انسان لواحد صح  
وايهم قضى الدين بولي الاخر لما ذكرنا في الضمان وان سلم المكفول بنفسه بولي كفيلا وان احضره احد الكفيلين لم يبرأ  
الاخر لانه احدى التوثيقتين اختلفت من غير استيفاء فلم ينحل الاخرى كما لو ابرى احدهما وانفك احد الرهين من غير

قضا الحق بخلاف ما اذا سلم المكفول به نفسه لانه اصل لها فاذا ابرى الاصل كما تكفل بغيره بولي كفيلا لانه ما فرعه وكل واحد  
من الكفيلين ليس يفرع للاخر فلم يبرأ براءة وكذا لو ابرى المكفول بولي كفيلا ولو ابرى احدا لكفيلين وحده لم  
يبرأ الاخر **مسئلة** ولو تكفل واحد عن مال اثنين فابراه احدهما واحضره عند احدهما لم يبرأ من الاخر لان عقد الواحد  
مع الاثنين بمنزلة عقدين فقد التزم احضاره عند كل واحد منهما فاذا احضره عند احدهما بولي منه كما لو كان في  
عقدين وكما لو ضمن دين الرجلين فوفا احدهما حقه **فصل** اذا كانت السفينة في البحر وفيها متاع تخيف عن قتها  
فالقي بعض من فيها متاعا في البحر لتخفف لم يرجع به على احد سواء القاه محسبا بالرجوع او متبرعا لانه ا تلف مال نفسه  
باختياره من غير ضمان وان قال لم يلزم بعضهم القى متاعا فلكل واحد فلكل واحد لم يبرأ منه ولا ضمن له كذا قال القاضى  
قاله فعلى القابل للضمان ذكره ابو بكر لان ضمان ما لم يجب صحح وان قال له القرض وان كان السفينة ضمن له ففعل فقال ابو  
بكر بضمينه القابل وحده الا ان يتطوع بغيره وقال القاضى ان كان ضمانا استأجره فليس عليه الا ضمان حصته لان ضمان  
الجميع انما ضمن حصته واخر عن ساير ركبان السفينة بضمان ساير ركبان حصته ولم يقبل قوله في حق الباقيين وان كان  
ضمانا استأجره وانفرد بان يقول كل واحد متاضا من مال متاعا او قيمة لزم القابل ضمان الجميع وسو لو قال هذا  
والباقيين يسعون فستكون او قالوا لا يفعل ولم يسعوا فان سكونهم لا يلزمهم بحق **فصل** قاله ههنا سالت  
احد عن رجل له على رجل الف درهم فاقام بها كفيلا من كل واحد منهما كفيلا ضمانا فانهما شأنا حقه فاحال ربا المال  
عليه رجلا بحقه فقال بولي الكفيلان فكذلك فان مات الذي احاله عليه بالحق ولم يترك شيئا قاله كاسي لم يذهب الالف  
**باب الحوالة** الحوالة ثابتة بالسنة والاجماع اما السنة فاروي ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مطل  
العني ظم واذا اتبع احدكم على ملي فليتبع متفق عليه وفي لفظ اخر من اجل حقه على ملي فليتبع واجمع اهل العلم على جواز  
الحوالة في الحقة واستثناها من تحويل الحق من ذمة الى ذمة وقد قيل انها بيع فان المحيل يفتري ما في ذمته بالبيع ذمة المحال  
عليه وجاز تاخير القبض رخصة لانه موضوع على الفرق فيه خلا خيار المجلس لذمته والصحيح انها عقد ارفاق منفرد  
ليس بمحمول على غيره لانها لو كانت بيعا لما جازت لانه بيع دين بدين ولما جاز التفريق قبل القبض لانه بيع مال بالبيع  
لجارت بلفظ البيع ولجارت بين جنسين كالباع ولا بد فيها من محيل ومحمول ومحال عليه **مسئلة** والحوالة تنقل الحق من ذمة المحيل  
العقد وهذا اشبه بكلام احمد واصوله ولا بد فيها من محيل ومحمول ومحال عليه **مسئلة** والحوالة تنقل الحق من ذمة المحيل  
الى ذمة المحال عليه فلا يملك المحال الرجوع عليه بحال اذ اصبحت الحوالة برية ذمة المحيل وانتقل الحق الى ذمة المحال عليه فيقول  
عامر اهل العلم وروي عن الحسن انه كان لا يبرى الحوالة براءة الا ان يبرى وعن زفر ان قال لا تنقل الحق واجراها المحي الضمان  
ولنا ان الحوالة مستقاة من تحويل الحق بخلاف الضمان فانه مشتق من ذمة المحي فعلق على كل واحد مقتضاها وما دل  
عليه لفظه اذ انبت ذلك فمضى رضي بها المحال ولم يستطع الميسر لم يقبل الحق الى المحيل اذ سئل امكن استيفاء الحق وانفرد لطل  
او فلس او موت او غير ذلك قال النبي والشافعي وابو عبيد وبنا المندرو وهو ظاهر كلام الحنفى وقال شريح والشعبي  
والنخعي مائة فلس او مائة رجوع على صاحبه وقال ابو حنيفة يرجع عليه في حاله اذ امان المحال عليه مقلسا واذا جره  
وحلف عليه عنه الحاكم وقال ابو يوسف ومحمد يرجع عليه في هاتين الحالتين واذا جره عليه لقلس لانه روي عن عثمان  
انه سئل عن رجل احيل بحقه فأت المحال عليه مقلسا فقال يرجع بحقه لا يولى على مال ابره مسل ولا يبره عقد معاوضة  
لم يسلم العوض فيه لاحد المتعاضضين فكان له المقتضى كما لو اعطى بقبول فلم يسلم اليه ولنا ان الحق ناجد سعيدا  
المستحب كان له على رضي الله عنه دينها فاحاله به فأت المحال عليه فاحضره فقال اخذت علينا ابعدك اسر فاحضره  
بمجرد احتياله ولم يجزه ان له الرجوع ولا يبرأه من دينه ليس فيها قبض من عليه ولا يمن يدفع عنه فلم يكن فيه رجوع  
كما لو ابراه من الدين وحديث عثمان لم يصح خلد بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان ولم يصح سماعه منه وقد روي







الحالة على الحلي وان كان رضى بالحالة لم يرجع لان رضى به دون حقه ويجعل ان يرجع لانه الفلس عيب في الذمة فاشبهه بالو  
اشترى شيئا بظنه سليما فان معيبا **مسئلة** واذا احوال المشتري البائع بالتمن او احوال البائع عليه برهان البيع  
باطلا فالحالة باطلة مثل ان يشتري عبد فيجعل المشتري البائع بتمنه ثم يظهر العبد حرا او مستحقا فالبيع باطل  
والحالة باطلة لا تباين ان لا تمن على المشتري وكذلك ان احوال البائع على المشتري اجنبيا بالتمن من بطل البيع  
بطلت الحالة لذلك والحريه انما تثبت بتمنه او اتفاقهم فان اتفق المحل والمحل عليه على حريته وكذاهما المحال  
وليس بتمنه بل لا يقبل قوله عليه لانها باطله حقه واشبهه بالو باع المشتري العبد ثم اعترف هو وباعه ان كان حرا  
لم يقبل قوله على المشتري الثاني وان اقاما بينه لم يسمع لانه كذاها بذا حوله في التبايع وان اقام العبد بينه  
بحريته قلت وبطلت الحاله وان صدقها المحال وادعى الحاله بغيره عن العبد فالقول قوله مع عيبه لان  
الاصل صحة الحاله وهما يدعيان بطلانها وكانت جنبته اقرى فان اقاما البينه ان الحاله كانت بالتمن قلت لهما  
لم يكذبها وان اتفق المحل والمحال على حريه العبد وكذاهما المحل والمحال عليه لم يقبل قوله على حريه العبد لان قرار  
على غيرهما وبطل الحاله لا اتفاق الرجوع عليه بالدين والراجح على استحقاق الرجوع والمحال عليه بغيره المحال  
بين لا يصدر فيه فلا باء من سبنا وان اعترف المحال والمحال عليه بغيره العبد عتق لا قرار من هو في يد بحريه  
وبطلت الحاله بالنسبة اليه ما لم يكن للمحال الرجوع على المحل لان دخوله معه في الحاله اعترف بغيره فلم يكن له  
الرجوع عليه **مسئلة** فان فسح العقد بعيب او اقاله لم تبطل الحاله بغيره اذ فسح العقد او اقاله بعد القبض  
فيما اذا احوال المشتري البائع بالتمن فقد بري المحال عليه لانه قبض منه باذنه ورجوع المشتري على البائع فان كان  
ذلك قبل القبض فقال القاضي تبطل الحاله ويعد المشتري الى ذمة المحال عليه ويرى البائع فلا يبقى له دين ولا  
عليه لان الحاله بالتمن وقد سقط بالقسح فيجب ان تبطل الحاله لذهاب حقه من المال المحال له وقالوا الخطأ  
لا يبطل في احد الوجهين لان المشتري عتق البائع غلغ ذمة ماله في ذمة المحال عليه ونقل حقه اليه نقلا صحيحا  
وبري من التمن ويرى المحل عليه من دين المشتري فلم يبطل فيه لك بفسح العقد الاول كما لو اعطاه بالتمن ثوبا وسله  
اليه ثم فسح العقد لم يرجع بالثوب كذا ههنا فان قلنا يبطلان الحاله رجع المحل على المحال عليه بدنه ولم يبق  
بينهما وبين البائع معامله وان قلنا لا يبطل رجع للمشتري على البائع بالتمن ويلخذه البائع من المحال عليه وان  
كانت المسئلة تحالها لكن احوال البائع اجنبيا بالتمن على المشتري ثم رد العبد المبيع في الحاله وجهان احدهما  
لا تبطل لان ذمة المشتري بريء بالحاله من حق البائع وصار الحق عليه للمحال فاستقر ما ورد في المشتري الى  
المحل فعلى هذا يرجع المشتري على البائع بالتمن ويسلم للمحال ما احواله به والثاني تبطل الحاله ان كان الرد قبل القبض  
لسقوط التمن الذي كانت الحاله به ولان لا فائدة في بقائه الحاله فيعود البائع بدنه ويرى المشتري منها كالمسئلة  
قبلها **مسئلة** والبائع ان يحيل المشتري على من احواله المشتري عليه في الصورة الاولى والمشتري ان يحيل المحال عليه  
على البائع في الثانيه اذا قلنا ان الحاله لا تبطل ويجعل ان تبطل اذ لم يكن قبضها وقد ذكرناه **فصل**  
واذا احوال رجلا عاندي بالف فاحاله زيد بها على غيره فالحاله صحيحة لانه حق الثاني ثابت مستقر في الذمة  
فصحا يحيل به كالاول وهكذا الواحد الرجل عمر اعلا زيد بما ثبت له في ذمة صاحبه ايضا لما ذكرنا وتكرر المحال  
والمحيل لا يضر **مسئلة** واذا قال احلتك قال بل وكنتي اوقاله وكنتك قال بل احلتك فالقول قوله مبيح الوكالة  
اذا كان لرجل دين على اخر فاذن لرجل في قبضه ثم اخلفا فقال احلتك بدنتك قال بل وكنتي ودينه باق في ذمتك  
او قال وكنتك في قبض ديني بلفظ التوكيل قال بل احلتك بلفظ الحاله فالقول قوله مدعي الوكالة مع عيبه  
لانه يدعي بقا الحق على ما كان ويترك انتقاله والاصل معه فان كان لاحدهما فلا حكم به لان اختلافهما في اللفظ

وهما

وهما هما ان اقاما البينه عليه **مسئلة** وان اتفقا على امر قاله احلتك بالمال الذي لم يقبل زيد ثم اخلفا فقال المحل  
اعنا وكنتك في القبض في وقال الاخر بل احلتني بدني عليك فالقول قوله مدعي الحاله في احد الوجهين لان  
الظاهر معهما فان اللفظ حقيقة في الحاله دون الوكالة فيجب حمل اللفظ على ظاهره كما لو اخلفا في ذمة زيد  
احدهما والثاني القول قوله المحل لان الاصل بقا الحق المحل على المحال عليه والمحال يدعي نقله والمحيل يتكبره و  
القول قوله المنكر فعلى الوجه الاول يحلف المحل ويبقى حقه في ذمة المحال عليه وعلى كلا الوجهين ان كان المحال قد قبض  
عن المحل وعلى الوجه الثاني يحلف المحل ويبقى حقه في ذمة المحال عليه وعلى كلا الوجهين ان كان المحال قد قبض  
من المحال عليه وتلف في يده فقد بري كل واحد منهما من صاحبه ولا ضمان عليه سؤلوا تلف بغير طراد غيره كانه  
ان تلف بغير طراد وكان المحال محققا فقد اتلف ماله وان كان مبطلا لشيء لكل واحد منهما في ذمة الاخر مثل ما  
في ذمة فتيقاصان ويسقطان وان تلف بغير تفریط بالمحال يقول قد قبضت حقي وتلف في يدي وبري منه  
المحيل بالحاله والمحال عليه بتسليمه والمحيل يقول قد تلف الماله في يدي وكيلي بغير تفریط فلا ضمان عليه وان لم  
تتلف احتمل ان لا يملك المحل عليه لانه معترف ان له عليه من الدين مثل ماله في يده وهو مستحق لقبضه فلا فائدة  
في ان يقبضه منه ثم يسلم اليه ويجعل ان يملك اخذه منه ويملك المحال مطالبته بدنه وقيل يملك المحل اخذه منه  
ولا يملك المحال المطالبة بدنه لاعتراضه ببراءة المحل في الحاله وليس يصح لان المحال اذا اعترف بذلك فهو  
انه قبض هذا المال منه بغير حق وان يستحق المطالبة به فعلى كلا الحالتين هو مستحق للمطالبة بهذا المال المحض  
عنه في قوله جميعا فلا وجه لاسقاطه ولا موضع للبينه في هذه المسئلة لانهما لا يختلفان في لفظ يبيع والفعل  
يؤى وانما يدعي المحل بينته وهذا لا يشهد به البينه فقياد ولا اثباتا **فصل** فان قال احلتك بدنتك قال  
بل وكنتي فبينهما وجهان ايضا ما قد منا فان قلنا القول قول المحل فخلف بري من حق المحال عليه لنفسه بغير  
ذلك بقوله معا فاذا قبضه كان له بحقه وان قلنا القول قول المحال فخلف كان له مطالبته المحل بحقه ومطالبته  
المحال عليه لانه اما وكيلي او محال فان قبض منه قبل اخذه من المحل فله اخذ ما قبض لنفسه لانه المحل يقول هو  
لك والمحال يقول هو امانة في يدي ولي مثله على صاحبه وقد اذن له في اخذه ضمنا فاذا اخذه لنفسه حصل غرضه  
ولم يخذل المحل شيئا وان استوفى من المحل دون المحال عليه رجع المحل على المحال عليه في احد الوجهين لان الوكالة  
قد ثبتت بينهما والمحال وبقي الحق في ذمة المحال عليه المحل والثاني لا يرجع عليه لانه اعترف ان قد بري من حقه وانما  
المحال ظلمه ياخذ ما كان عليه قال القاضي والاول اصح وان كان قد اخذ الحاله قبلت في يده بغير طراد وتلفها  
سقط حقه وجهها واحدا لان كان محققا فقد اتلف حقه وان كان مبطلا فقد اتلف مثل دينه هيئت في ذمة  
فتيقاصان وان تلفت بغير تفریط فعلى الوجه الاول يسقط حقه ايضا لان ماله تلف تحت يده وعلى الثاني لان  
يرجع على المحل بحقه وليس للمحيل الرجوع على المحال عليه لانه تقدر ببراءة **مسئلة** وان قال احلتك بدنتك  
فالقول قوله مدعي الحاله وجهان احدهما اتفقا على ان قال احلتك بدنتك ثم اخلفا فالقول قوله مدعي الحاله وجهان  
واحد لان الحاله بدنه لا يحيل الوكالة فلم يقبل قوله مدعيها وسواء اعترف المحل بدنه المحال او قال لا دين لك على  
لان قول احلتك بدنتك اعتراف بدنه فلا يقبل محده بعد ذلك فاما ان لم يقل بدنتك بل قال احلتك ثم قال  
ليس لك علي دين وانما اردت التوكيل بلفظ الحاله او قاله اردت ان اقول وكنتك فسبق لسان فقلت احلتك  
وادعى المحال انها حاله بدنه وان دية كان ثابتا على المحل فله اعتراف بالدين او لا وفيه وجهان سبق وجهها  
**فصل** واذا كان لرجل دين على اخر فطلبه به فقال قد احوالته بدني فلا لنا الغايب وانكر صاحب الدين فالقول  
قوله مع عيبه فان كان على عليه الدين بتمنه بدعواه سمعت بينته لاسقاط حق المحل عنه وان ادعى رجل ان قالنا الغايب



احالني عليك فانكر المدعي عليه فالقول قول له فان اقام المدعي بيته في حقه وحق القايح لان البيته يفضي بها على  
الغايح ولو لم يدفع الى المحال وان لم يكن له بيته فانكر المدعي عليه فهل يلزمه الدين فيه وجهان شاذ على الاول عرف  
لم هل يلزمه الدفع على وجهين احدهما يلزمه الدفع اليه لانه مقر بدينه عليه وجوب دفعه اليه فلم يدفع اليه كما  
لو كانت بيته والثاني لا يلزمه الدفع اليه لانه لا يمان انكار المحيل ورجوعه عليه فكلما لم الاحتياط لنفسه  
كما لو ادعى اني وكيل فلان في قبضه دينه منك فصدقه وقال لا ادفع اليك فاذا قلنا يلزمه الدفع مع الاقرار  
لزمه الدين مع الانكار فاذا اختلف بينكم في المحال الرجوع على المحيل للاقرار به لانه لو كان قلنا لا يلزمه  
الدين فليس للمحال الرجوع على المحيل ثم ينظر في المحيل فان صدق المدعي في ان حاله ثبت الحوالة لان رضى المحال  
عليه لا يعتبر وان انكر الحوالة حلف وسقط حكم الحوالة وان نكل المحال عليه عن الدين فقص عليه بالتكليف واستوفى  
الحق منه ثم ان المحيل صدق المدعي فلا كلام كان انكر الحوالة فالقول قول له ولان يستوفي من المحال عليه لانه معترف  
بالحق ويدين ان المحال ظلم ويبقى دين المحال على المحيل فان انكر المحيل ان له عليه ديناً فالقول قول له بغير يمين  
لان المحال يقر به لانه لا يستيفه من المحال عليه وان كان المحيل يعترف به لم يكن للمحال المطالبة به لانه يقر  
بانه قد بري منه بالحوالة والمحيل يصدق المحال عليه في كون المحال قد ظلم واستوفى منه بغير حق والمحال يزعم ان  
المحيل قد اخذ ايضا منه بغير حق وان يجب عليه ان يرد ما اخذ منه اليه فينبغي ان يقبضه المحال ويسلمها الى المحال  
عليه او ياذن المحيل في دفعها الى المحال عليه وان صدق المحال عليه المحال في الحوالة ودفع اليه فانكر المحيل الحوالة حلف  
ورجع على المحال عليه والحكم في الرجوع بما على المحيل من الدين على ما ذكرنا في الحق قبلنا **فصل** في ما كان عليه  
الفرض من رجل فاحال المضا من صاحب الدين بربط ذمته وذمته المضمون عنه كان الحوالة كالسليم ويكون الحكم  
ههنا كالحكم فيما الوقض عنه الدين على ما ذكرنا فان كان الالف على رجلين على كل واحد منهما حسنة وكل واحد كفيل  
عن الاخرين كان فاحاله احدهما بالالف بربط ذمته معا كما لو قضاهما وان اجد صاحب الالف رجلا على احدهما بعينه  
صحت الحوالة لان الدين على كل واحد منهما مستقر وان احال عليه جميعا ليستوفي منهما او من اتهما شأنته الحوالة ايضا  
عند القاضي لانه لا فضل ههنا في نوع ولا جمل ولا عدد وانما هو في مادة استيفاء فلم يمنع ذلك صحة الحوالة كونه  
المعسر على المحل وقال بعض الشافعية لا تصح الحوالة لان الفضل قد دخلها فان المحال ارتفع بالخيار بالاستيفاء  
من اتهما شاء فاستوفى الواجب على رجلين على كل واحد منهما الف ليستوفي من اتهما شاء والاول اصح والفروق بين  
هذه المسئلة وبين ما اذا احال بالدين انه لا فضل بينهما في العدد ههنا وانما تفاضلا ولان الحوالة ههنا بالالف  
معين وثم الحوالة باحد هما من غير تعيين وانما اذا قضاه لهما الالف فقد قضاه جميع الدين وثم اذا قضى احدهما  
بقي ما على الآخر ولو لم يكن كل واحد من الرجلين ضامنا عن صاحبه فاحال عليهما صحت الحوالة بغير اشكال لانه لما كان  
له ان يستوفي الالف من واحد كان له ان يستوفي من اثنين كما لو كان **باب** **الصلح**  
معاودة يتوصل بها الى اصلاح بين المختلفين ويتوقع انواعا صلح بين المسلمين وصلح بين اهل العدل والعدل بيني  
وصلح بين الزوجين اذا خيف الشقاق بينهما قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فلا جناح عليهما في القتال  
تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وروي ابو  
هزيمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلح بين المسلمين جائز الاصلح احرم خلا لا او اهل جلا اخرجهم الترمذي  
وقال حديث حسن صحيح وروي عن عماره كتب الى ابي موسى بنزل ذلك واجمع العلماء على جواز الصلح في هذه الانواع  
لما ذكرنا وكل واحد منهما ياب نفرد له وينكر فيه احكامه وهذا الباب للصلح بين المختلفين في الاموال **مسئلة**  
والصلح في الاموال قسمان احدهما صلح على الاقرار وهو نوعان احدهما صلح على جنس الحق مثل ان يقول له دين  
فيضع عنه بعضه او بعين ضرب لم بعضه واخذ الباقي فيصح ان لم يكن بشرط مثل ان يقول على ان تعطيني الباقي او

حقة بدونه

حقة بدونه وجملة ذلك ان من اعترف بدين او عين في يد فابراه القريم من بعض الدين او وهب بعض العين وطلب  
منه الباقي صح اذا كانت البراءة مطلقة من غير شرط قال احمد اذا كان الرجل على الرجل الدين ليس عنده وفا فوضع  
عنه بعض حقه واخذ منه الباقي كان ذلك جائزا لهما ولو فعل ذلك قاض شافع لم يكن عليه في ذلك ثم لان النبي  
صلى الله عليه وسلم قد علم غرما جابرا ليعضوا عنه وفي الذي اصاب في حديثه ثم براه النبي صلى الله عليه وسلم وهو لزوم  
فاشار الى غرما بيا لنصف فاخذوه منه فان فعل ذلك قاض اليوم جائز اذا كان على وجه الصلح والنظر لهما  
وقد روي عبد الله بن كعب عن ابيه انه تفاقم بين ابي حذرة ديناً كان له عليه في المسجد فان تعقت اصواتهما  
حتى سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج اليهما ثم نأى بهما كعب فقال لبيك يا رسول الله فاشاد اليه ان يضع  
الشرط من دينك قال قد فعلت يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قاطعه متفق عليه فاما ان تضع  
المقر من حقه حتى يضع عنه بعضه فالصلح باطل لانه صلح عن بعض ما له ببعض وسواء كان بلفظ الصلح او بلفظ  
الابراء ولفظ الهبة المقر من بشرط مثل ان يقول ابرأ لك من خمسة او وهبتك بشرط ان تعطيني ما بيني وبين ابي  
موسى الصلح على الاقرار هضم الحق فحق الزم المقر لم ترك بعض حقه فتركه من غير طيب نفسه لانه لا يتركه الا بغير  
المقر لم يسقط بعض حقه جاز غير ان ذلك ليس بصلح ولا من باب الصلح سبيل فلم يجعل صلحا ولم يسم الخرفي  
الصلح الا في حال الانكار فاما مع الاعتراف فان قضاه من جنس حقه فهو وفا وان قضاه من غير جنس فهو معاوضة  
وان ابراه من بعضه فهو ابراء وهبه بعض العين فهو هبة فلا يسمى صلحا وسماه القاضي واصحابه صلحا وهو قول  
الشافعية والخلاف في التسمية اما المعنى فمتفق عليه وهو ينقسم الى ابراء وهبة ومعاوضة وقد ذكرنا الا برأفا الهبة  
فهو ان يكون له في يد عين فيقول قد وهبتك نصفها واعطيت بقية اقصي ويعتبر بشرط الهبة وان اخرج حقه  
الشرط لم يصح وهو مذهب الشافعية لانه اذا شرط في الهبة الوفا جعل الهبة عوضا عن الوفا فكذا عاوض بعض حقه  
ببعض فان ابراه من بعض الدين او وهب له بعض العين بلفظ الصلح مثل ان يقول صلحني بنصف دينك على ابرائك هذا  
فيقول صلحتك بدينك لم يصح ذكره القاضي بن عقيل وهو قول بعض اصحاب الشافعية وقال اكثرهم يجوز الصلح لانه لا يخرج  
بلفظه خرج عن ان يكون صلحا ولا يبقى له تفاقم مما اذا كان بلفظ الصلح اسمي صلحا لوجود اللفظ وان تخلف المعنى  
كالهبة بشرط التوفيق وانما يقتضي لفظ الصلح المعافاة اذا كان ثم عوض اما مع عدمه فلا وانما معنى الصلح الاتفاق  
والرضا وقد يحصل هذا من غير عوض كالتمليك اذا كان بعوض سمي بيعا وان خلا عن العوض سمي هبة ولنا ان لفظ  
الصلح يقتضي المعاوضة لانه اذا قال صلحني بهبة كذا او على هبة كذا او على نصف هذه العين ونحو هذا فقد اضاف اليه  
بالمقابلة فصار كقوله يعني باللف وان اضاف اليه على جرى مجرى الشرط كقوله على ان تاجرني ثلثي حج وقوله ففعل  
لك خرجا عا ان تجعل بيننا وبينهم سدا وكلاهما لا يجوز بدليل ما لو صرح بلفظ الشرط او بلفظ المعاوضة  
وتوهم انه يسمى صلحا ممنوع وان سمي صلحا فجاز لمضمنه قطع النزاع وذلك لانه الخصومة وقولهم الصلح الاتفاق  
المعاوضة ممنوع وان سلمنا لكن المعاوضة حصلت من اقرار ان حرف الباء على نحوها فان لفظ الصلح يحتاج  
الى حرف تعدي به وذلك يقتضي المعاوضة على ما بيننا **مسئلة** ولا يصح ذلك من لا يملك الدين كالمكاتب والمأذون  
له وولي التيمم لان حال الانكار وعدم البيته لانه يتبرع وليس له التبرع فاما اذا لم يكن بالدين بيته او كان  
على الانكار صح لان استيفاهم البعض عند العجز عن استيفاء الكل اولى من تركه **مسئلة** وان صلح عن المؤجل  
بعضه حال لم يصح كره ذلك زباني ثابت وروي عن عثمان بن عفان شاع العين بالدين وكره ذلك سعيد بن مسيب  
والقاسم وسالم والحسن ومالك والشافعية والثوري وابن عيينة وابو حنيفة والشافعية وروي عن نعيم بن



وبن سبرين والنخعي انه كاياس به وعن الحسن وابن سيرين انهما كانا لا يريان باسباب العوض ان ياخذها من حقه قبل الحمل لا نهما  
تبايعا العوضين بما في الذمة فصح كالمواستراهاين مثلها ولعل بن سيرين يجهل بان النجيل جائز والاستسقاط وحده جائز فجاز  
لبيع بينهما كما لو فعل ذلك من غير موافقة عليه ولثانيه بيد المهدر الذي يحيطه عوضا عن النجيل مائة ومئة وبيع الحول  
والثانيه لا يجوز كما لا يجوز ان يعطيه عشرة حلة بعشرين مؤجلة ولا يبيع عشرة بعشرين من فلم يجوز كما لو كانت  
معيته وفارق ما اذا كان عن غير موافقة ولا عقد لان كل واحد منهما متبرع ببذل حقه من غير عوض ولا يلزم من  
جواز ذلك جواز في العقد او مع الشرط ببيع درهمين درهمين وفارق ما اذا استوى العوضين بثلثها لان لا يخذ  
عن الحول عوضا **مسئلة** وان وضع بعض الحال واجل باقية في الاستسقاط دون التاجيل اذا اصابه عن لف حال  
بتصفها مؤجلا اختيارا منه وتبرعا مع الاستسقاط ولم يلزم التاجيل لان الحال لا يتاجل بالتاجيل على ما ذكرنا ولا  
سقاط صح وان فعله لم يضر من حقه به ونه او شرط ذلك في الوفاة بسقط على ما ذكرنا في اول الباب وذكر ابو الخطاب  
في هذا روايتين اصحهما الاصح وما ذكرنا من التفصيل اولي ان شاء الله تعالى **مسئلة** وان صالح عن الحق باكثر من جنس  
مثل ان يصالح عن دينه الخطا او قيمة متلف باكثر منها من جنسها لم يصح وهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز لانه  
ياخذ عوضا عن المتلف فجاز ان ياخذ اكثر من قيمته كالمواضع بذلك ولثان الدية والقيمة ثبتت في الذمة مقدرة  
فلم يجوز ان يصالح عنها باكثر منها من جنسها كالثانية عن قرض او من مبيع ولا نه اذا اخذ اكثر منها فقد اخذ حقه وزيادته  
كالمقابل لها فتكون اكل مال بالباطل **مسئلة** فان صلح بغير قيمته اكثر جاز لانه يبيع **فصل** ولو صلح  
عن الثمانية النامية بالطلاق بما لم يؤجله لم يصح مؤجلا وهذا قول المشافعي وعن احمد انها تصير مؤجلة وهذا قول  
ابي حنيفة لانه عاوض عن المتلف بمائة مؤجلة فجاز كالمواضع بانه ولثان انما استحق عليه قيمة المتلف وهو مائة  
حالة والحال لا يتاجل بالتاجيل وان جعلناه ميعا فهو بيع ديني بدين وهو غير جائز **مسئلة** وان صالح عن دين  
على ان يسكنه سنة او يبيعه له فخره لم يصح اذا ادعى على رجل مائة فصله على بعضه او على ان يبيعه فخره لم يصح  
ان يسكنه سنة لم يصح لانه يصالحه من ملكه على ملكه او منفعة وان اسكنه غير تبرعا منه من شاة اخرجه منها وان اعطاه  
بعض داره بناء على هذا فمتى شاء انترعه منه لانه اعطاه اياه عوضا عما لا يصح عوضا عنه وان فعل ذلك على سبيل  
المصلح معتقد ان ذلك وجب عليه بالصالح رجع عليه باجر ما سكن واجر ما كان في يده من الدار لانه اخذ بعقد  
فاسد فاسبه المبيع الماخوذ بعقد فاسد وسكن الدار باجارة فاسدة وان بنا فوق البيت غرفة اجبر على تقصيرها  
واذا اجر المستطع مدة مقامه فيها ولم اخذ اكثر وان اتفقا على ان يصالح صاحب البيت عن بناءه بعوض جاز وان  
بني الغرفة بتراب من ارض صاحب البيت واكاته فليس له اخذ بناءه لانه ملك صاحب البيت فان اراد ان يملكه  
لم ذلك اذا ابراه المالك من ضمان ما يتلف به ويخرج ان ملكه نقصه كقولنا في الغاصب **مسئلة** ولو قال اقر لي ديني  
واعطيك منه مائة ففعل صح الاقرار ولم يصح الصلح لانه يجب عليه الاقرار بما عليه من الحق فلم يجل له اخذ العوض عما  
يجب عليه ففعل هذا يرد ما اخذ لانه تبين كذب باقراره وان علم الدين فلم يرد ما اقر به او بغير عوض **مسئلة** وان  
صالح انسانا لم يقبل بالعبودية او امرأة لم تقبل بالزوجية لم يصح لانه الصلح على ما لا يجوز اخذ العوض عنه مثل  
ان يبيعه على رجل انه عبده فينكره فيصالحه على مال لم يقبل بالعبودية فلا يجوز ذلك لانه يجل حرما فان افاق  
لحر نفسه لا يجل بعوض ولا بغيره وكذلك ان صالح امرأة لم تقبل بالزوجية لانه صلح يجل حرما ولا نه الوارد  
بذل نفسه بعوض لم يجوز فان دفعته اليه عوضا عن هذه الدعوى ليكلف نفسه عنها فغير وجهان احدهما لا يجوز  
لان الصلح في الاتكارات انما يكون في حق المتكدر لا في حق اليمين وهذه لا يمين عليها في حق المدعي ياخذ العوض في مقابلته  
حقه الذي يتيه عليه ويخرج البضع من ملك الزوج لا قيمة له وانما اخبرنا الخلع الحاجة الى اقتضاء نفسها والثاني  
يصح ذكره ابو الخطاب وبني عقيل لان المدعي ياخذ عوضا عن حقه من المتكدر فجاز كعوض الخلع والمدة

تبدله

تبدله لقطع خصومه وان التزمته وربما توجهت اليه عليه لكون الحاكم يرى ذلك او لانهما مشروعة في حقها فاصح  
الروايتين ومن صلح على ذلك ثم ثبتت الزوجية باقرارها او بنية فان قلنا الصلح باطل فالنكاح باطل لانه  
لم يوجد من الزوج طلاق ولا خلع وان قلنا هو صحيح احتمل ذلك ايضا لما ذكرنا واحتمل ان تبين منه باخذ العوض  
عما يستحقه من نكاحها فكان خلعها كما لو اقرت بالزوجية في العيا ولو ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا فصلها  
على مال لتتزل عن دعواها لم يجوز لانه لا يجوز كفها ببذل نفسها المطلقة بالعوض ولا بغيره وان دفعته اليه ما لا  
ليقر بطلاقها لم يجوز في احد الوجهين **مسئلة** وان لو بدلت عوضا لمطلقها ثلاثا **مسئلة** وان دفع المدعي  
عليه العبودية الى المدعي ما لا يصلح اعني دعواه صح لانه يجوز ان يعقوب عبدا بالمال ويشترع للمدعي اليه الوأية  
عليه والخصومة المتوجهة عليه النوع الثاني ان يصالحه عن الحق بغير جنسه فهو معاوضة وذلك مثل ان يعترف  
لم بعين في يده او دين في ذمته ثم يعوضه عن ذلك بما يجوز بعوضه به وهو ثلاثة اقسام احدها ان يقبل بغيره فيصالحه  
على نقد اخر مثل ان يقبل بمائة درهم فيصالحه عنها بعشرة دنانير او بالعكس فهذا صرف بغيره لانه لو صرف بغيره من  
التقايض في المجلس ونحو القسم الثاني ان يعترف بغيره وفيه صلح على اثمان او بالعكس فهذا بيع حيث فيه  
احكام البيع الثالث ان يصالحه على سكنى دار او خدمة عبده او على ان يعمل له عملا معلوما فتكون لاجارة لها حكم سائر  
الاجارات فان تلفت الدار او العبد قبل استيفاء شيء من المنفعة انفسخت الاجارة ورجع بما صلح عنه وان تلفت بعد  
استيفاء بعض المنفعة انفسخت فيما بقي من المدة ورجع بقسط ما بقي ولو صلح على ان يزوجه امته وكان ممن يجوز له  
نكاح الاما صح وكان المصالح عنه صداقتها فان انفسخ النكاح قبل الدخول بامر يسقط الصداق رجع الزوج بما صلح  
وان طلقها قبل الدخول رجع بنصفه **مسئلة** وان صالح المرأة بتزوج نفسها صح فان كان الصلح عن عيب في نفسها  
فتبين انه ليس بعيب رجعت بارسئله كالمهر مثله اها اذا اعترفت امرأة لرجل بدين او عيب فصله على ان تزوجه نفسها  
صح ويكون صداقها لها فان كان المعترف بغير عيبها في نفسها فيان انه ليس بعيب كعيب في عيني العبد فلو عارجه  
بارشته لان ذلك صداقها رجعت به لا بمهر مثله فان لم يزل العيب لكن انفسخ نكاحها بما يسقط صداقها رجع عليها بارسئله  
**مسئلة** وان صالح عا في الذمة بشئ في الذمة لم يجوز الفقير في قبض لا يبيع دين بدين وقدره في الشارع **فصل**  
اذا صلح بخدمته عدة سنة صح وكانت اجارة على ما ذكرنا فان باع العبد في السنة صح البيع ويكون المستري مسلوب  
المنفعة بقيمة السنة والمصلح لا يستيف من منفعة الا قضاء السنة كما لو تزوج امته ثم باعها وان لم يعلم المستري بذلك فلم  
الفسخ لانه عيب وان اعق العبد في اثناء المدة صح عقبه لانه لم يملكه ببيع ببيع فصم عقبه كغيره والمصلح ان يستوفي  
نفعه في المدة لانه اعققه بعد ان ملكه منفعة لغيره فاشبه ما لو اعقق الامة المزدوجة لم يرد العبد على سببه  
بشئ ولا نه اعققه مسلوب المنفعة فلم يرجع بشئ كما لو اعقق دمي او مقطوع اليد او امته مزدوجة وذكر القاضي  
وبني عقيل وجهان يرجع على سببه باجر مثله وهو قوله الشافعي لان العتق اقتضى ان يملكه عن الرقبة والمنفعة  
جميعا قلنا لم يحصل المنفعة للعبد ههنا فاذ كانت حال بينه وبين منفعة ولثان اعتاقه لم يصادف للمعتق سواء  
ملك الرقبة فلم يوتر الا فيه كما لو وصى لرجل برقبة عبده ولا نه منفعة فاعتق صاحب الرقبة وكما لو اعقق امته  
مزدوجة فلو لم يتر اقتصروا له الملك عن المنفعة قلنا انما تقتضي ذلك اذا كانت مملوكة لاما اذا كانت مملوكة لغيره  
فلا يفتي اعتاقه الى ازاله ما ليس بوجوده وان تبين ان العبد مستحق تبين بطلان الصلح الفساد والعوض ورجع  
المدعي فيما اقر به وان وجد العبد مغيبا عينا تنقص به المنفعة فلم يردده وفتح الصلح وان صالح على العبد صح و  
الحكم فيما اذا خرج مستغنا او مغيبا كما ذكرنا **فصل** اذا ادعى زوجا على يد رجل فاقركم ثم صلح على درهم  
جاز على الوجه الذي يجوز بيع الزوج وقد ذكرنا في البيع فانه كان الزوج في يد رجل فاقركم ثم صلح على درهم  
صلح قبل اشتداد حبه لم يجوز لانه كان المصلح مطلقا او بشرط التيقن لم يجوز لانه لا يجوز بيعه وان شرط



لا يمكن له ان ياخذ من مال المدعي عليه قبل الصلح قلنا لا نسلم دخوله فيه ولا يصح حمل الحديث على ما ذكره لوجهين احدهما  
ان هذا يوجد في الصلح بمعنى البيع فانه يحل لكل واحد منهما ما كان محرم عليه قبله وكذلك الصلح بمعنى الهبة فانه يحل  
للموهوب له ما كان حراما عليه الثاني انه لو حل به المحرم لمكان الصلح صحى فان الصلح الفاسد لا يحل الحرام وانما عناه  
ما يتوصل به الى ثبوت المحرم مع بقائه على محرمه كما لو صلح على استرقاق حرا او احلال يبيع محرم او صلح على بيع محرم او خبز  
وليس ما نحن فيه كذلك وعلى انهم لا يقولون بهذا فانهم يحكون لمن له حق لم يجد محرمه ان ياخذ من مال المدعي  
او دونه فاذا حل له ذلك من غير اختياره ولا علمه فلا يحل برضاه وبذلك اولى وكذلك اذا حل مع اعتبار في الغرم فلان  
يحل مع محرمه وعجزه عن الوصول الى حقه الا بترك اولى ولان المدعي ههنا ياخذ عوض حقه الثابت له والمديعي  
عليه يدفع له الشرع ولقطع الخصومة ولم يرد الشرع بتجريم ذلك في موضع ولا يصح بيع محرم مع الاجنبى في بيع مع  
الخصم كالصلح مع الاقرار حقيقة انه اذا صح مع الاجنبى مع غناه عنه فلا يصح مع الخصم مع حاجته اليه اولى وقولهم  
انه معاوضة قلنا في حقهما اولى في حق احدهما الاول ممنوع والثاني مسلم وهذا لان المدعي ياخذ عوض حقه من المديعي  
ببوت حقه عنه فهو معاوضة في حقه والمكسر يعقد ان يدفع المال لدفع الخصومة واليه من خصمه من المديعي  
فهو اولى في حقه وغير متع بتبوت المعاوضة في حق المتعاقدين دون الاقرار كالواستقراض عند شهيد محرم فانه يصح  
يكون معاوضة في حق البايع واستيفاء المديون في حق المشتري كذا ههنا اذا ثبت هذا فلا يصح هذا الصلح الا ان  
يكون المدعي معتقدا ان ما ادعاه حق والمديعي عليه يعتقد انه لا حق له فيه فعلى المدعي ان يثبت اعتقاده اليه وقطعا  
لخصومة وصيانته لنفسه عن التبذل وحضور مجلس الحاكم فان ذوى النفس الشرعية يصعب عليهم ذلك ويرون  
دفع ضررها عنهم من اعظم المصالح والشرع لا يمنعهم من وقاية انفسهم وصيانته باودع الشرعهم بيد المولى  
المديعي واخذ ذلك عوضا عن حقه الذي يعتقد بوقته فلا يمنع الشرع من ذلك سواء كان الماخوذ من جنس حرام او  
غيره بقدر حقه ودون ما اخذ من جنس حقه بقدره فقد استوفى حقه وان اخذ دونه فقد استوفى بعضه  
ترك بعضه وان اخذ من غير جنس حقه فقد اخذ عوضه ولا يجوز ان ياخذ من جنس حقه اكثر منه لان الزائد لا  
مقابل له فيكون ظالما باخذه وان اخذ من غير جنس حرام ويكون بيعا في حق المدعي لاعتقاده اخذه عوضا فله  
حكم اقراره فان وجد بما اخذه عيبا فلم يردده وفسخ الصلح كما لو استقرى شيئا فوجد معيبا **مسئلة** وان كان شقيا  
مشفوعا ثبتت فيه الشفعة ويكون ابرأ في حق الاخر فلا يرد ما صولح عنه بغيره ولا يؤخذ بالشفعة اذا كان  
الذي اخذه المدعي شقيا في دار وعقار وجبت فيه الشفعة لانه يقر ان الذي اخذه عوضا هو كما لو استقره ويكون  
ابرأ في حق المتكسر لانه دفع المال اقتدا بيمينه ودفعه للضرر عنه لا عوضا عن حق يعتقد فله ايضا حكم اقراره فان  
وجد بالمصالح غير عيبا لم يرجع به على المدعي لاعتقاده ان ما اخذه عوضا وان كان شقيا لم تثبت فيه  
يعتقده على ملكه لم يزل وما ملكه بالصلح ولو دفع المدعي عليه الى المدعي ما ادعاه او بعضه لم تثبت فيه حكم البيع ولا تثبت  
الشفعة لانه يعتقد على ملكه لم يزل وما ملكه بالصلح ولو دفع المدعي عليه الى المدعي ما ادعاه او بعضه لم تثبت فيه حكم البيع ولا تثبت  
منه في حقه فلم يكن بيعا كاسترجاع العين المغصوبة **مسئلة** فان كان احدهما عالما بكون نفسه فالفصل باطل  
في حقه وما اخذه حرام عليه ومن علم احد هما كذب نفسه من ادعى شيئا يعلم انه ليس له او انكر حقا يعلم انه عليه فالصلح  
باطل في الباطن لان المدعي اذا كان كاذبا فيما اخذه اكل المالا بالباطل اخذه بغيره وظلمه لا عوضا عن حق يكون  
حراما عليه من خوف رجلا بالقتل حتى اخذ ماله وان كان المدعي عليه يعلم صدق المدعي وحده لم ينقص حقه في  
برضه بشي فهو هضم للحق واكل مال الباطل فيكون ذلك حراما والصلح باطل ولا يحل له مال المدعي بذلك هذا الحكم  
الباطن واما الظاهر لنا فهو الصحة لانا لا نعلم باطن الحال انما ينسب الامر على الظاهر والظاهر حال المسلمين

القطع لم يجز ايضا لكونه لا يمكن قطعه الا بقطع زرع الاخر ولو كان الزرع لواحدا فاقبل المدعي بنصفه ثم صالحه بنصف  
الارض لم يصح الزرع كله للمقر والارض بينهما نصيبين فان شرط القطع جاز لان الزرع كله للمقر فجاز شرط قطعه فحل  
ان لا يجوز ان في الزرع ما ليس ببيع وهو النصف الذي لم يقرب وهو في النصف الباقي له ولا يصح شرط قطعه فحل  
كما لو شرط قطع زرع اخر في ارض اخرى وان صالحه من جميع الارض بشرط القطع لم يسلم الارض اليه فارغه من لان قطع جميع  
الزرع مستحق بنصفه ببيع الصلح والباقي لتفرغ الارض فان كان القطع وان كان اقراره بجميع الزرع فصالح من  
نصفه على نصف الارض لتكون الارض والزرع بينهما نصيبين بشرط القطع في الجميع احتمال الجواز لانها قد شرط قطع  
كل الزرع وتسليم الارض فارغة واحتمل المانع لان باقي الزرع ليس ببيع فلا يصح شرط قطعه في العقد ويصح الصلح عن  
المجهول بمعلوم اذا كان كما لا يمكن معرفته للمجاهل ببيع الصلح عن المجهول سواء كان عينا او دينا اذا كان مما لا سبيل الى معرفته  
قال احمد في الرجل يصلح على الشيء فان علم انه اكثر منه لم يجز الا ان يوافق عليه الا ان يكون مجهولا لا يدري ما هو وقد نقل عنه  
عبد الله اذا اختلط قفيز جنطه بفقير شعير وطنا فان عرف قفيزه بفقير الخطه وديق الشعير ببيع هذوا على كل واحد  
منهما قيمة ماله الا ان يصطلي على شيء ونحوه لا يبيح الصلح الجائز هو صلح الزوجين من صداقها الذي لا يبيح  
لها به ولا علم لها ولا للورثة بمبلغه وتلك الرجلان تكون بينهما المعاملة والحساب الذي قد مضى عليه الزمن الطويل  
لا علم لكل واحد منهما بما عليه لصاحبه فيجوز الصلح بينهما وكذلك من علم حق لا علم له بقدره جاز ان يصلح عليه وسواء  
كان صاحب الحق يعلم قدر حقه ولا يبيح له ولا علم له ويقول القايض ان كان له عليك حق فانت من في حل ويقول للمدفع  
ان كنت اخذت اكثر من حقه فانت من في حل وقاله الشافعي لا يصح الصلح على مجهول لان فرع البيع والبيع لا يصح على  
مجهول ولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في رجلين اختصما في موارث دريس استهما وتوجيا والكل اكل احدهما  
صاحبه رواه الامام احمد بمعناه وهذا الصلح على المجهول ولا نساقط حق خصمي المجهول كالعشاق ولاننا نوضح الصلح مع العلم  
وامكان اذا الحق بعينه فلا يصح مع الجهل اولى وذلك لانه اذا كان معلوما فلهما طريق الى التخليص وبرائة احدهما من صاحبه  
بدون ومع الجهل لا يمكن ذلك فلو لم يجز الصلح اخذ الصلح المالى على تقدير ان يكون بينهما مال لا يعرف كل واحد منهما قدر حقه  
منه ولا نسلم كونه فرع بيع وانما هو ابرأ وان سلمنا كونه فرع بيع فان البيع يصح في المجهول عند الحاجة كبيع اساتل الخط  
وطي الابار وما مأكول في خوفه ولو تلف رجل صبرة طعام لا يعلم قدرها فقال لصاحب الطعام بثلثه بعتك الطعام  
الذي في ذمتك لهذا الدرهم وهذا الثوب صح اذا ثبت هذا فتمت كان العوض في المصلح مما لا يحتاج الى تسليمه ولا سبيل  
الى معرفته كما تختصم في موارثه دارسته وجعوف سالفه او في ارض او عين من المال لا يعلم كل واحد منهما قدر حقه فيها  
صح الصلح مع الجهالة من الجانبين لما ذكرنا من الجواز والمعنى ان كان مما يحتاج الى تسليمه لم يجز مع الجهالة ولا بعد من العلم  
لان تسليمه واجب والجهالة تمنع ويفضي الى التنازع فلا يحصل مقصود الصلح **فصل** فاما ما يمكنه من معرفة  
كثرة موجوده او يعلم الذي هو عليه ويجهل صاحبه فلا يصح الصلح عليه مع الجهل فلا جاز ان صولحت امرأة من ثمنها لم يصح  
واجب بقول شريح انما امرأة صولحت من ثمنها لم تبين لها ما ترك زوجها في الرينة كلها قال وان وثقت قوم مالا ودوا  
وغير ذلك فقالوا لبعضهم فخر حرك من الميراث بالفر درهم اكره ذلك ولا يشتري منها شيء وهي لا تعلم لعلها تظن انه  
قليل وهو يعلم انه كثير ولا يشتريه حتى تعرف ويعلم ما هو اما يصلح الرجل ان يخلع على الشئ لا يعرفه ولا يدري ما هو  
بينهما فيصالحا ويكون رجل يعلم ماله عند رجل والاخر لا يعلم فيصالحا فاما اذا علم فلم يصالحا انما يريد ان يهضم حقه  
ويذهب به وذلك لان الصلح انما جاز مع الجهالة للحاجة اليه لا لبر الذم وازالة المنازعة فمع امكان العلم لا حاجة الى الصلح  
مع الجهالة فلم يصح كالباع **فصل** قال الشافعي رضي الله عنه القسم الثاني ان يدعي عليه عينا او دينا فيتركه  
ثم يصلح على مال قصص ويكون بيعا في حق المدعي حتى ان وجد بما اخذه عيبا فلم يردده وفسخ الصلح الصلح على الاشياء  
كلية وبه قال مالك والشافعي وقال الشافعي لا يصح لانه عوض عما لا يثبت له فلم يصح المعاوضة كما لو باع مال  
غيره ولا عقد معاوضة خلا عن العوض في احد جانبيه فبطل كالصلح على احد القذف ولنا عدم قولنا عليه  
السلام الصلح بين المسلمين جائز فيدخل هذا في عمومهم فان قالوا فقد قلنا الاصلح احل حراما وهذا داخل فيه



الصحة ولو ادعى على رجل ودعيه او قرضا او تلف بطاقي ودعيه او مضاربة فانكروا صلح ما ذكرناه **مسئلة** فان صلح  
عن المتكر اجنبي بغير اذن من صلح ولم يرجع عليه في صلح الوحيدين اذ اصابه عن المتكر اجنبي صلح سواء اعترف للمدعي بصحة  
دعواه او لم يعترف وسواء كان باذنه او بغير اذنه وقال اصحاب الشافعي انما يصح اذا اعترف للمدعي بصحة دعواه وهذا مبني  
على صلح المتكر وقد ذكرناه ثم لا يخلو الصلح ان يكون عفا دين او عين فان كان عفا دين صلح سواء كان باذن المتكر او بغير  
اذنه لان قضاء الدين عن غيره جائز باذنه وبغير اذنه فان عليا وابا قتاده قضيا عن الميت فاجاز به البيع صا السري عليه ولم  
وان كان الصلح عن عين باذن المتكر فهو كالصلح منه لان الوكيل يقوم مقام الموكل وان كان بغير اذنه فهو اقل من اذن المتكر من  
الخصومة وابرأ من الدعوى وذلك كما يروى في الموضوعين اذ اصابه عنه بغير اذنه لم يرجع عليه بشئ لانه ادعته مالا يلزم  
اذاؤه وخبره القاضي وابو الخطاب على الروايتين فيما اذا قضى دينه الثابت بغير اذنه وهذا يخرج في الصلح لان هذا لم  
يثبت وجوبه على المتكر ولا يلزم اذنه الى المدعي فكيف يلزم اذنه الى غيره ولانه ادى عنه ما لا يجب عليه فكان مبرا عما كان لو  
تصدق عنه ومن قال يرجوعه فانه يرجع كالمدين في الدعوى على المتكر اما ان يجب له الرجوع بما اذاه حتما فلا وجه للصلا  
لان اكثر ما يجب لمن قضى دين غيره ان يقوم مقام صاحب الدين وصاحب الدين هل يملك له حق ولا يلزم الا اذاه  
فلم يثبت له اكثر مما جواز الدعوى فكذا هذا ويشترط في جواز الدعوى ان يعلم صدق المدعي فاما ان لم يعلم لم يخل  
لم دعوى شئ لا يعلم بغيره **مسئلة** وان صلح الاجنبي لنفسه لكون المطالبة له غير معترف بصحة الدعوى او معترف  
بها على العجز عنه استنفاذا لم يصح وان قلن المقدرة عليه فان عجز عنه فوجبه من بين فسخ الصلح وامضايم  
اذ اصابه الاجنبي المدعي لنفسه لكون المطالبة له فلا يخلو اما ان يعترف للمدعي بصحة دعواه او لا فان لم يعترف  
لم فالصلح باطل لانه يشترى منه ما لم يثبت له ولم يتوجه اليه خصومة فبذلك منها اشبه ما لو اشترى منه ملك غيره وان  
اعترف لم يصح دعواه وكان المدعي دينه لم يصح لانه اشترى ما لا يقدر البائع على تسليمه ولانه بيع للدين من غير من هو في  
ذمه وقال بعض اصحابنا يصح وليس بجيد لان بيع الدين المقر به من غير من هو في ذمه لا يصح ببيع دين في ذمه فترك مجوز  
عن قبضه اولى وان كان المدعي عينا فقال الاجنبي المدعي انا اعلم انك صلاحك عن عاقبة فان قادري على استنفاذها  
من المتكر فقال اصحابنا يصح الصلح وهو مذهب الشافعي لانه اشترى منه ملكه الذي يقدر على قبضه ثم ان قد رعى اخذه  
استقر الصلح وان عجز كان لا يفسخ لانه ليس له الحق عليه فكان له الرجوع الى بدله ويجوز ان يبين انه لا يقدر على  
تسليمه يبين ان الصلح كان فاسدا لانه الشرط الذي هو المقدرة على قبضه معدوم حال العقد فكذا فاسدا كما لو اشترى عبدا  
فتبين انه ابق او ميت ولو اعترف قبل قبضه دعواه ولا يملكه استنفاذه لم يصح الصلح لانه اشترى ما لا يملكه قبضه فاشبهه بغير العبد  
الابن فان اشتراه وهو بطلان انه عاجز عن قبضه فتبين ان قبضه ممكن مع البيع لان البيع تناول ما يمكن قبضه فصح كالمعلا  
ذكر ويجوز ان لا يصح لانه ظن عدم الشرط فاشبهه ما لو باع عبدا بطلان انه عاجز عن قبضه فاشبهه بغير العبد ويجوز ان يفرق  
بين من يعلم ان البيع يفسد بالعجز عن تسليم المبيع وبين من لا يعلم ذلك لانه من يعلم ذلك يعتقد فساد البيع والشئ يفسد  
بيعه فاسدا لكونه مثله عابا بقوله معتقدا فساد منه ولا يعلم يعتقد صححنا وقد ثبت اجتماع شرطه مع كونه  
مقدرا على تسليمه **فصل** فان قال الاجنبي المدعي انا وكيل المدعي عليه في مصلحتك على هذه العين وهو مقد  
لك بها واتنا بغيرها في الظاهر فظا هو كلام الخري ان الصلح لا يصح لانه يجرى في الظاهر لستقص المدعي بعض  
حقه او يشترى بقل من غنه فهو هاضم الحق متوصل الى اخذ المصالح عنه بالظلم والعدوان فهو بمنزلة ما لو شافه بذلك  
فقال انا اعلم صحت دعواك وان هذا لك لكن لا اسلمه اليك ولا اقر لك به عند الحاكم حتى تصلحني منه على بعضه او عوض  
منه وقال القاضي يصح وهو مذهب الشافعي قالوا ثم ينظر الى المدعي عليه فان صدق على ذلك ملكه العوض ورجع  
الاجنبي عنه بما ادى عنه ان كان اذن في الدفع وان انكر الاذن في الدفع فالحق قول مع يمينه ويكون حكمه حكم من  
قض ذمته بغير اذنه وان انكر الوكيل فالحق قول مع يمينه وليس للاجنبي الرجوع عليه ولا يحكم له بملكها في

الظاهر

الظاهر فاما حكم ملكها في الباطن فان كان وكل الاجنبي في الشراء فقد ملكها لانه اشترى اياها بانه فلا يقع انكاره في ملكها  
لان ملكه ثبت قبل انكاره وانما هو ظالم بالانكار للاجنبي وان كان لم يملكه لم يملكه لانه اشترى له عينا بغير اذنه ويجوز  
ان يقف على اجازته كما قلنا فحين اشترى لغيره شيئا بغير اذنه يثبت في ذمته فان اجازته ملكه واللازم من اشتراؤه وان  
قال الاجنبي المدعي قد عرف المدعي عليه صحة دعواك وهو يستلزم ان يصلح عنه وقد وكلني في المصلحة عنه وكان  
الحكم كما ذكره لانه هل نالم يمتنع من ادائه بل اعترف به وصاله عليه مع بدله فاشبهه ما لو لم يتجده **فصل**  
قال الشيخ رحمه الله يصح الصلح عن القصاص بديات وبكل ما يثبت مجراها وجملة ذلك ان الصلح يجوز عن كل الجوارض  
العوض عنه سواء كان مما يجوز بغيره او لا يجوز فيه من دم العمد وسكنى الدار وعيب المبيع ومتى صلح العا اوجب  
القصاص باكثر من دية او اقل جاز وقد روي ان الحسن والحسين وسعيد بن العاص بديارهم لذي وجب له القصاص  
على هبة بن خشرم تسع ديات فاني ان يقبلها ولا ان المال غير متعين فلا يقع العوض في مقابلة فان صلح عن القصاص  
بعد خرم مستحقا رجوع بغيره في قول الجميع وان خرج حرافة ذلك وروى قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يرجع  
بالدية لان الصلح فاسد في رجوع بغيره لانه ما صلح عنه وهو الدية ولنا انه تعذر تسليم ما جعله عوضا في رجوع في قيمته كما  
لو خرج مستحقا فان صلح عن القصاص بغيره ان حرشه او عبدا بغيره ان مستحق او تعلق بالدية غير القصاص  
رجوع بالدية وبما صلح عنه لان الصلح باطل يعلم ان بطلانه فكان وجوده كعدمه **فصل** ولو صلح عن دار او عبد  
بعوض فخرج العوض مستحقا او حرا رجوع في الدار او ما صلح عنه وبقية ان كان نالها لان الصلح هل يبيع في الحقيقة  
فاذا تبين ان العوض كان مستحقا او حرا كان البيع فاسدا في رجوع فيها كما لم يخلو في الصلح عن القصاص فانه ليس  
بيعه وانما ياخذ عوضا عن اسقاط القصاص ولو اشترى شيئا فوجده معيبا فضالح عنه عيبه بعد قبضه مستحقا  
او حرا رجوع بارش العيب **مسئلة** ولو صلح سارقا ليطهر او شاهدا ليحكم شهادته او شفيعا عن شفيعه او مقدرا  
عن حده لم يصح الصلح وتسقط الشفاعة وفي الحد وجهان اذ اصابه السارق والزاني والشاهد على ان لا يقره الى  
السلطان لم يصح الصلح ولا يجوز اخذ العوض عنه لان ذلك ليس بحق له فلم يخلو اخذ العوض عنه كسائر ما لا حق له فيه  
وان صلح شاهدا ليحكم شهادته لم يصح لانه لا يخلو من كرامة احوال اهلها ان يصلح على ان لا يشهد عليه بحق بلزم الشاهد  
يركضن لادعيه او بحق لله تعالى لا يسقط بالتبعية كالكرامة ونحوها فلا يجوز كتمان ولا يجوز اخذ العوض عن ذلك كما لا  
يجوز اخذ العوض عن شرب الخمر الثاني ان يصلح على ان لا يشهد عليه بالزور فانه يجب عليه ترك ذلك ويحرم عليه فعله  
فلم يجوز اخذ العوض عنه كما لا يجوز ان يصلح على ان لا يقتله ولا يعصبه ماله وان صلح عن حق الشفعة لم يصح لانه حق  
شرع على خلاف الاصل لانه دفع ضرر الشفعة فاذا رضيه بالتزام الضرر سقط الحق من غير بدل ولم يجوز اخذ العوض عنه  
لانه ليس بماله فهو كحد القذف وان صلح على حد القذف لم يصح الصلح لانه ان كان لله تعالى لم يكن له ان ياخذ عوضه  
لكونه ليس بحق له فاسببه حد الزنا والمسرقة وان كان حقا لم يجوز الاعتياض عنه لكونه حقا ليس بماله ولهذا  
لا يسقط الى بدل بخلاف القصاص ولانه شرع لتخفيف العوض فلا يجوز ان يعاض عنه بغيره بمال وهل يسقط  
بالصلح فيه يثبت على الخلاف في كون حد القذف حقا لله تعالى ولا دمي فان كان حقا لله تعالى لا يسقط بصلح الادعي  
ولا اسقاط حد الزنا وان كان حقا لادعي سقط بصلح واسقاطه كالقصاص **مسئلة** وان صلح على ان يجرى على  
ارضه او سطحه ما هو معلوما صلح اذ اصابه رجلا على موضع فتاة من ارضه يجرى فيها ماء ويثينا موضعها وعرضها و  
طولها جاز لان ذلك بيع لموضع من ارضه فلا حاجة الى بيان عمدة لانه اذا ملك الموضع كان له الحق فيه فلا يزل  
فيه ماشا وان صلح على ارضه في ساقية من ارضه بقاله مع بقاء ملكه عليها فهو اجازة للارض بغير بدل تقدر  
المدة فان كانت الارض في يد رجل باجارة جاز ان يصلح رجلا على ارضها في ساقية محفورة مدة لا تجاوز







فان الحكم في قطع الصلح عنه كالحكم في العنصر الا ان العروق لا تملكها فان اتفقت على ما بينت من عروقها الصاحب الارض او جزء معلوم  
منه فهو كالصلح على المنة فيما ذكرنا فاعلى قولنا اذا اصبحت على ذلك فثبت مدة ثم اني صاحب الشجرة دفع بناءها الى صاحب  
الارض فعليه اجر المثل لانه انما ترك في ارضه فلما لم يسلم له رجع باجر المثل كما لو بد لها بعوض لم يسلم له وكذا الحكم  
فمن مال حائطه الى هوى ملك غيره او رلق من اخشاب به الى ملك غيره فالحكم فيه على ما ذكرنا **مسئلة** ولا يجوز ان يشترط  
في طريق نافذ حائطاً ولا سياطاً ولا دكاناً الحائط هو الذي يشترط يكون على طرف حائط مد فونه في الحائط وطريقها  
خارجة الى الطريق لا يجوز اخراجه سواء كان يضرب بالمارة في العادة او لا يضرب ولا يجوز ان يجعل فيها سياطاً بطريق  
الاول وهو المستوي لغيره الطريق كله على جدارين سواء كان الجداران ملكاً او لم يكونا اذن الامام في ذلك ولم ياذن  
وقال بن عجيل ان لم يكن فيه ضرر جاز ياذن الامام لانه نالهم فخر في اذن مجرى اذن المشتركين في الدرب الذي ليس بنافذ  
وقال ابو حنيفة يجوز من ذلك ما لا ضرر فيه وان عارضه رجل من المسلمين وجب قلعه وقال مالك والاوزاعي والشافعي  
واسحق وابو يوسف ومحمد يجوز اذ لم يضرب بالمارة ولا يملك احد منه لانه ارتفق بالم يتعين ملك احد فيه من غير ضرورة  
اشبه المسمى في الطريق والجalous فيها واختلافوا في الذي لا يضرب ما هو فقال بعضهم ان كان في شارع تمر فيه الجيوش والا  
جمال فيكون بحيث اذا سار فيه الفارس ورمح منصوب لا يبلغه وقال اكثرهم لا ينفذ ريد لك بل يكون بحيث لا يضرب  
بالعماريات والحجامل ولنا انه ينبغي ملك غيره بغير اذنه فلم يجز كبناء الدكة او بناء ذلك في درب غير نافذ بغير اذن اهل  
بفارق الدور في الطريق فانها جعلت لذلك ولا مضرة فيه والجalous لا يدوم ولا يمكن التحريم ولا تسلم انه لا مضرة فيه  
فانه يظلم الطريق وربما سقط على المارة او سقط منه شيء وقد تعلقوا الارض بمرور الزمان فيصدم رؤس الناس وينف  
مرور الدواب بالاحمال ويقطع الطريق الاعلى الماشي وقد رايته مثل هذا كثيراً وما يفتقر الى الضرر في تارة الحال يجب المنع  
في ابتداءه كالوارد بنا حائط مال الى الطريق بحيث وقع على من يمر فيها ولنا على ان حنيفة انما ينفذ في حق مشترك لو منع منه  
بعض اهل لم يجز فلم يجز بغير اذنه كما لو اخرج الى هوى دار مشتركة وذلك لان حق الادمي لا يجوز لغيره التصرف فيه بغير  
اذنه وان كان ساكناً كما لا يجوز اذا منع فاما الدكان فلا يجوز بناؤه في الطريق بغير خلاف علمناه سواء كان  
الطريق واسعاً او لا وسواء اذنه في الامام او لم ياذن لانه ينبغي ملك غيره بغير اذنه ولا يذنه المارة ويضيق عليهم  
ويعثر به العاثر اشبه مالوكا في الطريق ضيقاً **فصل** ولا يجوز اخراج الميازيب الى الطريق الا عظم  
ولا الى درب نافذ الا ياذن اهل وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي يجوز اخراجها الى الطريق الا عظم لان اعجاز  
على دار العباس وقد نصب ميزاباً الى الطريق فقلعه فقال العباس قتلعه وقد نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده  
قال وابنه لا نصبه الا على ظهره والخناجع صعد على ظهره فصبه وما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يغضب  
فعل ما لم يقد دليل على اختصاصه به ولان الحاجة تدعو الى ذلك ولا يكره رمي الماء الى الدار ولان الناس يعملون ذلك في  
جميع بلاد الاسلام من غير كبر ولنا ان هذا تصرف في هوى مشترك بينهم وبين غيره بغير اذنه فلم يجز كما لو كان الطريق  
غير نافذ ولا يضر بالطريق واهلها فلم يجز كبناء دكة فيها او جناح يضرب باهلها ولا يخفى ما فيه من الضر فان  
ما يقع على المارة وربما جرى فيه البول او ماء نجس فيجسم ويرلق الطريق ويجعل فيها الطين والحديد  
قضية في عين فيحتمل ان كان في درب غير نافذ او تجددت الطريق بعد نصبه ويحتمل ان يجوز ذلك لان  
الحاجة داعية اليه والعادة جارية به مع ما فيه من الضر المذكور **مسئلة** ولا يجوز ان يفعل ذلك في ملك انسان  
وكلا درب غير نافذ الا ياذن اهل اهل امة ملك الانسان فلا يجوز بغير اذنه لانه تصرف في ملك الغير فلم يجز بغير  
اذنه ولا يجوز ذلك في الدرب وبه قال الشافعي في الحائط والسياط اذ لم يكن له في الدرب باب وان كان له في  
الدرب باب فقد اختلف اصحابه فمنهم من منع ايضاً ومنهم من اجاز له اخراجه الى الحائط والسياط لان له في الدرب  
استطراقاً فذلك ذلك كما عكس في الدرب النافذ ولنا انه بناء هو ملك قوم معينين اشبه اذ لم يكن له فيه باب

ولا تسلم الاصل الذي قاسوا عليه فان اذن اهل الدرب فيه جاز لان الحق لم يجز باذنه كما لو كان لملك واحد **مسئلة**  
فان صلح عن ذلك بعرض جاز في احد الوجهين وقال القاضي واصحاب الشافعي لا يجوز في الحائط والسياط لانه  
بيع للهوى دون القرار ولنا انه ينبغي فيه باذنه كما لو اذنه اذ لم يغير عوض ولا ملكه فلم يجز في اذنه اخذ عوضه  
كالقرار اذ ثبت هذا فاما يجوز بشرط كون ما يخرج من معلوم المقدار في الخرج والعلو وهذا الحكم فيما اذا خرج  
الى ملك انسان معين يجوز باذنه بعوض وبغيره اذا كان معلوم المقدار **فصل** ولا يجوز ان يحفر  
في الطريق النافذ بغير انفسه سواء جعلها ماء المطر او ليس كذلك منها ما يستفيع به ولا غيره ذلك لما ذكرنا من قبل وان  
اراد حفرها المسلمين ونفعهم او لنفع الطريق مثل ان يحفرها المستقي الناس من ما بينهما ونشر منه مائة او  
ليزله فيها ماء المطر عن الطريق نظرنا فان كان الطريق ضيقاً او كانت في حجر الناس بحيث يخاف سقوطها  
انسان فيها او دابة او يضيق عليهم محرم لم يجوز ان يحفرهم لم يجز لان ضررها اكثر من نفعها وان حفرها لزاوية  
من طريق واسع وجعل عليها ما يمنع الوقوع فيها جاز لان ذلك نفع بلا ضرر فجاز كتمهيدها وبناء وصف فيها  
فاما فعله في درب غير نافذ فلا يجوز بغير اذن اهلها لان هذا ملك لقوم معينين فلم يجز فعل ذلك بغير اذنه  
كما لو فعل في بستان انسان ولو صلح اهل الدرب عن ذلك بعوض جاز سواء حفرها لنفسه ليزله فيها ماء  
المطر عن داره او ليستقي مائة ماء لنفسه وحفرها للسبل ونفع الطريق وكذلك ان فعل ذلك في ملك انسان  
معين **مسئلة** واذا كان ظهر داره في درب غير نافذ ففتح فيه باباً لغير الاستطراق جاز لان له رفع حائطه  
فبعضه اول قال بن عجيل ويحتمل ان لا يجوز لان شكل الباب مع تقادم العبد ربما استدله على حق الاستطراق  
فيضرب اهل الدرب بخلاف رفع الحائط فانه لا يدعى شيء **مسئلة** فان فتح للاستطراق لم يجز بغير اذنه  
لانه ليس له حق في الدرب الذي هو ملك غيره وفيه وجه اخر انه يجوز لانه رفع جميعه والاول اول لان الدرب لا  
حق له فيه فلم يجز ان يجعل له فيه حق الاستطراق فان صلحهم جاز لان الحق لم ياشبه دورهم اذا صلحهم على شيء  
منها **فصل** وان كان ظهر داره الى نزق نافذ ففتح في حائطه باباً لغيره جاز لانه يرتفق بالم يتعين ملك  
احد عليه فان قبل هذا فيه اضرار اهل الدرب لانه يجعل نافذ يستطرق اليه من الشارع فلما لا يصير الدرب  
نافذا وانما يصير داره نافذة وليس لاحد استطراق داره **مسئلة** ولو كان باب في اخر الدرب ملكه نقله الى قبله  
ولم يملك نقله الى داخل منه في احد الوجهين لانه اذا نقل باباً الى ما يلي باب الدرب فقد ترك بعض حقه ومضى اراد  
رد بابيه الى موضعه الاول كان له كان حقه لم يسقط فاما ان ارد نقل بابيه الى تلقاء صدر النزق لم يكن له ذلك نص  
احد لانه يهتد بابيه الى موضع الاستطراق وفيه وجه اخر انه يجوز لانه كان له ان يجعل بابيه في اول البناء في موضع  
شافتر كنه موضع لا يسقط حقه كما ان يجوز له بعد فتحه لا يسقط ولان له ان يرفع حائطه فلم يمنع من  
رفع بعضه والاول اول لانه لا يلزم من جواز رفع الحائط جواز الاستطراق كالمسئلة قبله **فصل** فان كان في  
الدرب بابان لرجلين احدهما قريب من باب النزق والآخر في داخله فارد صاحب الدار ان يحول بابيه فله تحويلة  
حيث شاء لانه لا منازع له فيما يحاور الباب الاول اذا قلنا ان صاحب القريب ليس له ان يقدم الى داخل الدرب  
وان قلنا لم تقدم جاز لكل واحد منهما فان كان في داخل الدرب باب لثالث فحق الاوسط حكم الاول فيما ذكرناه  
**فصل** اذا كان لرجل داران متلاصقان ظهر كل واحد منهما الى ظهر الاخرى وباب كل واحدة منهما الى  
درب غير نافذ فرفع الحاجز بينهما وجعلها داراً واحدة جاز لانه تصرف في ملكه المختص به وان فتح من كل واحدة  
منهما باباً الى اخرى فيتمكن من التطرق من كل واحدة منهما الى كلا الدربين فقال القاضي لا يجوز لانه ذلك ثبت  
الاستطراق في الدرب الذي لا ينفذ من داره لم يكن له فيه طريق ولنا انه ربما أدى الى ابيات الشفعة في قول من



يشتهر بالطريق لكل واحدة من الدارين في زقاق الاخرى ويحتل جواز ذلك لان دفع الحاجز جميعه فبعضه اولى قال  
شيخنا وهذا اشهر وما ذكرناه للمنع يتنقض بما اذا رفع الحاجز جميعه وفي كل موضع قلنا ليس له فعله اذا اصاب  
اهل الدرب جاز وكذلك ان اذنوا له بغير عوض **فصل** اذا شاع صاحب البابين في الدرب ولم يكن في باب  
اخرهما خفيه ثلاثة او جرحا احدهما لم يحكم بالدرب من اوله الى الباب الذي يليه بينهما لان الاستطراد فيه جميعا  
او ما بعده الى صدر الدرب لانه الاستطراد في ذلك كله وحده فله التدبر والتصرف والثاني ان من اوله الى اقصى  
حائط الاول بينهما لان ما يقابل ذلك لها التصرف فيه بناء على ان الاول ان يقع بابه فيها شاء ومن حائطه والباقي  
لثاني لان ليس بفصل الاول ولا لغيره استطراد والثالث يكون بينهما ان لم يدا ونصرفا وهكذا الحكم فيما اذا كان  
لرجل علو خان ولاخر سفلته ولصاحب العلو درجة في الثا صحن الخان فاختلفا في الصحن فالذي من الدرجة الى  
باب الخان بينهما او ما وراءه الى صدر الخان على الوجهين فان كانت الدرجة في صدر الصحن فالصحن بينهما الوجه  
اليه والتصرف بينهما جميعا فعلى الوجه الذي نقول ان صدر الدرب مختص بصاحب الباب الصدر الخان لم ان يستعمل  
يختص به منه بان يجعله وهبته لنفسه او يدخله في داره على وجه لا يضر بجاره ولا يضر على حائطه شيئا لان ذلك  
ملك له بغير ريب ولا يضره وحده **مسئلة** وليس له ان يقع في حائط جاره ولا حائط المشترك روضة وكلاهما بغير  
اذن شريكه لان ذلك انتفاع بملك غيره وتصرف فيه بما يضر به وكذلك يجوز ان يغزو فيه ويدخل ولا يحدث عليه  
حائط ولا ستر ولا يتصرف فيه بنوع تصرف لانه يضر بحائط غيره فهو كمنع من ان يصلح عن ذلك وهو جاز  
فاما الاستناد اليه واستناده اليه فلا بأس به لكونه لا يضره فيه ولا يمكن التحرز منه اسبب الاستئصال به **مسئلة**  
وليس له وضع خبثه عليه الا عند الضرورة بان لا يمكن التسقيف الا به او ما وضع خبثه عليه فلا يجوز اذا كان يضر بالحائط  
لا تعارض خلافا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وان كان لا يضر به الا ان به عثرة لا يمكن وضعه على غيره  
فقال اكثر اهل البيت الجوز ايضا وهو قول الشافعي والي قوله لانه انقطاع بملك غيره بغير اذنه من غير ضرورة فلم يجز  
حائطه عليه واختار ان عقيل جوارحه لما رواه ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع احدكم جاره ان يضع  
خبثه على جداره متفق عليه ولان ما ايج الحجة العامة لم يعتبر فيه حقيقة الحاجة كالسفرة والفسخ بل الجدار او  
بالعب والحق الكلب للصبي واباحة السلم وخص السفرة وغير ذلك فاما ان دعت الحاجة الى وضعه على جدار جاره او  
الحائط المشترك بحيث لا يمكن التسقيف الا به فانه يجوز وضعه بغير اذن الشريك وهو قول الشافعي القديم وقال  
في الحد يد ليس له وضعه وهو قول ابي حنيفة لانه انتفاع بملك غيره من غير ضرورة فلم يجز كراعه ولما اخرج ولان  
انتفاع بحائط جاره على وجه لا يضر به اسبب الاستناد اليه والاستئصال به وفيما روي في الزرع فانه يضره ولم تدع اليه حاجة  
اذ كانت هذا فاستطراد القاضي وابو الخطاب للجواز ان يكون له حائط واحد وجاره فلا يضره حائطه وليس هذا كلام  
احمد انما قاله في رواية ابي داود ولا يمنع اذ لم يكن ضرر وكان الحائط يبقى ولان قد يمنع التسقيف على حائطين اذ لم  
كانا غير متقابلين او كان البيت واسع يحتاج الى ان يجعل فيه جسرا ثم يضع الخبث على ذلك الجسر قال شيخنا في  
اعتباره بما ذكرنا من امتناع التسقيف بدونه ولا فرق فيما ذكرنا بين البالغ واليتيم والعاقل والمجنون لما ذكرنا  
**مسئلة** وعن ليس له وضع خبثه على جدار المسجد وهو تنبيه على انه لا يضع على جدار جاره اختلفت الرواية عن  
احمد في وضع خبثه على جدار المسجد مع وجود الشرائطين فعنه الجواز لانه اذا جاز وضعه في ملك الجار مع ان  
مبنى على الشئ والضيق في حق حقوقه المسماحة على المسماحة اولى وعنده لا يجوز نقلها عنه اوطا لب لان القياس  
تقيضي المنع في حق الكل ترك في حق الجار الخير الوارد فيه فوجب البطلان غيره على مقتضى القياس اختاره ابو بكر  
خرجه ابو الخطاب من هذه الرواية وجه المنع من وضع الخبث في ملك الجار لانه اذا منع من وضع الخبث في الحد  
المشترك بين المسلمين وللواضع فيه حق فلا يمنع من الملك المختص بغيره اولى ولان اذا منع في حق الله تعالى مع انه يبي  
على المسماحة لغنى الله تعالى وكومر فلا يمنع في حق الادعي مع شئ وضيقه اولى والمذهب الاول فان قيل لم لا

يجوز

فانه قيل لم لا يجوز فتح الطاق والباب في الحائط فها ساعلى وضع الخبث قلنا الخبث على الحائط وينفع بخلاف  
الطاق والباب فانه يضعف الحائط لانه يبقا مفتوحا والذي يفتح الخبث يستد بها ولا يضع الخبث تدعو اليه الحاجة  
بخلاف غيره **فصل** ومن ملك وضع خبثه على حائط فزال لسقوطه وقلع وسقوط الحائط ثم اعيد فاعاد  
خبثه لان السبب المحذور لوضعه مستمر فاستمر الاستحقاق وان زال السبب مثل ان خشي على الحائط من وضعه عليه  
او استغنى عن وضعه لم يجز اعادته لزال السبب المبيح فان خيف سقوط الحائط بعد وضعه عليه لم يلزم ازالته لانه  
يضر بالمالك وان لم يخف عليه لكن استغنا عن ابقائه عليه لم يلزم ازالته لانه في ازالته ضرر ايضا جرح ولا ضرر على  
صاحب الحائط في ابقائه بخلافه ما لو خشي سقوطه **فصل** واذا كان له وضع خبثه على جدار غيره لم يملك  
اجارته ولا اعادته لانه انما ملك ذلك لحاجته الماسة الى وضع خبثه ولا حاجة الى وضع خبثه غيره فلم يملكه وكذلك لا  
يملك بيعه حقه من وضع خبثه ولا المصالحه عنه للمالك ولا غيره لانه ليس له من حق غيره في اجته فلم يجز له ذلك فيه  
كطعام غيره اذ ابيع له في حال الضرورة ولو ازال صاحب الحائط اعادته الحائط او اجارته على وجه يمنع هذا المستحق  
من وضع خبثه لم يملك ذلك لانه وسيلة الى منع ذي الحق من حقه فلم يملكه منعه ولو ازاله المالك الحائط لغير حاجته لم يملك  
ذلك لما فيه من تفويت الحق وان احتاج الى ذلك للتحول من المصالحه او ليجوز له الى مكان اخر او لغرض صحيح مكره  
لان صاحب الخبث انما يملك حقه للدار في به مشروط بعدم الضرر لصاحب الحائط فحق اقصى للضرر والمالك الاحتياط  
لزال شرطه **فصل** فانه اذن صاحب الحائط لجاره في البناء على حائطه او وضع ستره عليه او وضع  
عليه في اللوح الذي لا يستحق وضعه جاز لان الحق له فجاز ما ذكرنا فاذ فعل ما اذن فيه صار له العارية لا يمتد له  
باب العارية **فصل** وان اذن له في وضع خبثه والبناء على جداره بغير جاز سواء كان جاره في مدة  
معلومة او صلا على وضعه على التابيد ومثي زال فله اعادته سواء زال لسقوطه او سقوط الحائط او غير ذلك  
لانه استحق ابقائه بغير عوض ويحتاج ان يكون البناء معلوم العرض والطول والسمك والا لامن الظن والميلن والظن  
والاجر وما السبب ذلك لان هذا يختلف فيحتاج الى معرفته واذا سقط الحائط الذي عليه البناء والخبث في اثناء مدة  
الاجارة سقطت الا بعد انقضت الاجارة فيما بقي من المدة ورجع من الاجارة بقسط ما بقي من المدة وانما عيده  
من الاجارة بقدر المدة التي سقط البناء والخبث عنه وان صلا المالك الحائط على ارض خبثه او بناءه بشئ معلوم جاز  
كلما يجوز الصلح على وضعه سواء كان ماصلا بمثل العوض الذي صلا به على وضعه او اقل او اكثر لان هذا عوض  
المستحق المستحق له وكذلك لو كان مسيلا ما في ارض غيره او ميراث او غيره فصلا صاحب الارض مستحق ذلك بعوض  
لن يضره جاز وان كان الخبث او الحائط قد سقط فصلا بشئ على ان لا يعيد جاز لانه لما جاز ان يبيع ذلك  
منه جاز ان يصلح عنه لانه الصلح مع **فصل** واذا وجد بناء او خبث على حائط مشترك او حائط جاره  
ولم يعلم سببه فزاله فله اعادته لان الظاهر ان هذا الوضع يحق من صلح او غيره فلا يرد هذا الظاهر على علم  
خلافا وكذا لو وجد مسيل ما في ارض غيره او ميراث او غيره فسلط على سطحه غيره وما سبه هذا فهو لان الظاهر  
انه لم يحق فخرى جري اليد الثابتة ومنه اختلافنا في ذلك هل هو بحق او بعدوان فالقول قول صاحب الخبث والبناء  
والمسيل مع غيره لان الظاهر معه **فصل** اذا ادعى رجل دار في يدا خوفا فانه احداهما واقرا الاخر  
صالح على ما قر به بعوض صلح ولا خيه الاخذ بالسفعة ويحتمل ان يفرق بين ما اذا كان الاكثار مطلقا وبين  
ما اذا قال هذه لنا ورثناها جميعا عن ابينا او اخينا فيقال اذا كان الاكثار مطلقا كان له الاخذ بالسفعة  
وان قال ورثناها فلا سفعة له كان المتكبر عن ابي الملك لا خيه المقر لم يزل وان الصلح باطل فهو اخذ بذلك فلا







حاصل بين العقارب او يجعله وكان قصاره لغير الحيطان ونحوها ويجوز ان يجذب ما هو لها  
قال بعض الحنفية وعن احمد رواية اخرى لا يمنع ويرى قال الشافعي وبعض الحنفية لا تصرف في ملكه المختص به ولم يتفق  
بهم حتى غيره فلم يمنع منه كل لو طبع في داره او خبز فيها وسلموا ان يمنع من الذي يهدم الحيطان وينشرها ولما  
قوله النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وكان هذا اضرار بغيره فنعى منه كذا في سلموه وسبق الارض الذي  
يهدم الى هدم حائط جاره او اشغال نار تتعدى الى احراره قالوا هذا ما عدت النار الذي اضرها واما الذي اسلم  
وكان من سلاسله في ملك غيره اسلم ما اسلم اليها قصد قلنا والدخان هو اجز الحريق الذي احرقه فكان من سلا  
لم في ملك جاره فهو كالنار ولما اضره ما اضره في الحيز والطبخ فان ضرره ليس به ولا يمكن التحريم وتدخله في  
**مسئلة** فان كان سطح احداهما علما على سطح الاخر فليس لصاحب الاعلى الصعود على سطحه على وجهه بشرط سطح  
جاره الا ان يبنى ستره تستتره وقال الشافعي لا يلزم ستره لانه هذا حاجز بين ملكيهما فلم يجز احدهما عليه  
كما لا سفل ولنا انه اضره بجاره فنعى منه كذا في يهدم الحيطان وذلك انه يكشف جاره ويطلع على حرمة فاشبه ما لو  
اطلع عليه من صير بابا او خصاصه وقد دل على المنع من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لو ان رجلا طلع اليك  
فخذتم خصاصة ففقات عنهم لم يكن عليكم جناح ويفارق الاسفل فان ضرره لا يضر بالا على ولا يكشف داره  
الحجر في اللغة المنع والتضييق ومنه سمي الحجر اقال السرو  
يقولون حجر محجور اي حراما محرما ونسبوا العقل محجورا قالوا هل في ذلك قسم لذي حجر اي عقل سمي محجورا لانه  
يمنع صاحبه من ارتكاب ما يفيق وهو في الشرع منع الانسان من الضرف في ماله **مسئلة** وهو على ضربين  
حجر على الانسان لحظ نفسه وحجر على غيره كالحجر على المريض في التبرع بما زاد على الثلث لحق الورثة وعلى العبد والملك  
لحق السيد والراهن بحجر عليه في الرهن لحق المرفق ولحق الابواب يذكرون فيها ومن ذلك الحجر على المفسد لحق  
الغرماء وهو المالك كورهننا والمفسد هو الذي لا مال له وكما ما دفع به حاجته ولهذا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لا صحابة يتركون من المفسد قالوا يا رسول الله المفسد فينا من لا درهم له ولا متاع قال ليس ذلك المفسد ولكن  
المفسد من ياتي يوم القيمة بحسنات امثال الجبال وياتي وقد ضرب هذا ولطم هذا واخذ من عرض هذا فهاخذ  
هذه من حسنة وهذا من حسنة فان بقي عليه شيء اخذ من سيئاتهم فرد عليه ثم صكك الى النار اخرجه مسلم  
بعنه ففقه لم يذكر اخبارا عن حقيقة المفسد وقوله النبي صلى الله عليه وسلم ليس ذلك المفسد تجوز لم يرد في الحقيقة  
بل اراد ان فلس الماخرة اسد واعظم بحيث يصير مفسدا لذي نيا بالسيئة اليه كالغنى ونحو هذا في علمه الصلاة  
والسلام ليس الشد يد بالصرعة انا السد يد الذي يغلب نفسه عند الغضب وقوله ليس الغنى عن كثرة العرض  
ان الغنى غنى النفس ومنه قول الشاعر ليس من مات فاستراح ميت انما الميت ميت الاحياء قيل انما سمي هذا  
مفسدا لانه لا مال له الا القلوس وهي اذ في انواع المال والمفسد في عرف الفقهاء من دينه اكثر من ماله وسيم مفسدا  
وان كان ذا مال لان ماله مستحق الصرف في جهة دينه وكان معدوم وقد دل عليه تفسير النبي صلى الله عليه وسلم مفسد  
الاخرة فانه اخبر ان له حسنة امثال الجبال لكنها لا تفي بما عليه ففسمت بين الغرماء في كل شيء له ويجوز ان يكون  
سمي بذلك لما يؤول اليه من عدم ماله بعد وفادته ويجوز ان يكون مسمى بذلك لانه يمنع من التصرف في ماله الا  
الشيء التافه الذي لا يعين الا به كالفول **مسئلة** ومن لم يزد من مؤجل لم يطالب به قبل اجله لانه لا يلزم  
ادائه ولم يحجر عليه من اجله لانه لا يستحق المطالبة به فلم يحجر منه من التصرف في ماله بسببه فان كان بعض دينه  
موجلا وبعضه حالو كان ماله في الحال لم يحجر عليه ايضا وقال بعض اصحابنا في ان يظهر امارات الفلاس يكون

ماله باذا

ماله باذا دينه ولا نفقه له الا من ماله يحجر عليه في احد الوجهين لان الظاهر ان ماله يحجر عن دينه فهو كالوكان  
ماله ناقصا ولنا ان ماله واق بما لم يزد ماله فلم يحجر عليه كما لو لم يظهر امارات الفلاس ولنا ان الغرماء لا يطلب  
حقوقهم في الحال فلا حاجته الى الحجر **مسئلة** فان اراد سفر رجل الدين قبل ماله فاعز به منعه الا ان يوفقه برهن  
او كفيل له وجملة ذلك ان المدين اذا اراد السفر واراد غريمه منعه نظرا فان كان محل الدين قبل محل قدوم مدين السفر  
كن يسافر الى الحج لا يقدم الا في صفر ودينه محل في المحرم فلم يمنع من السفر لانه عليه ضرائح تاجر حقه عن محله  
فان اقام ضمنيا ملما او دفع رهنه في الدين عند المحل فلم السفر لانه الضرب بذلك **مسئلة** فان كان لا محل  
الدين قبله ففي منعه روايتان اما اذا كان الدين لا محل لا بعد محل السفر مثل ان يكون محله في ربيع وقدوم مدين صفر  
فان كان سفره الى الجهاد فاعز به منعه الا بيمين او رهن لانه سفره يتعرض فيه لذهاب النفس فلا يباح  
من فوات الحق وان كان لغير الجهاد فليس له منعه في احد الروايتين وهو ظاهر كلام الحنفية لان هذا السفر  
ليس بامارة على منع الحق في محله فلم عليك منعه من السفر القصير وكما سمي الى الجمعة والكاتب له منعه لان  
قدوم مدين المحل غير متيقن ولا ظاهرا فلك منعه من كالا ولما وقال الشافعي ليس له منعه من السفر ولا  
المطالبة بكفيل كالسفر الا من القصر ولنا انه سفره يمنع استيفاء الدين في محله فلك منعه من اذ لم يوفقه برهن او  
كفيل كالسفر بعد حلول الحق ولا يملك تأخير الدين عن محله وفي السفر المختلف فيه تأخيره عن محله لم عليه  
بشيء **مسئلة** وان كان حاله ماله في يده لم يحجر عليه لعدم الحاجة لذلك وبما هو الحاكم يوافقان  
ابي حنيفة لقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الواجد محل عرضه وعقوبته رواه الامام احمد في المسند بصحة  
حنيفة وعرضه ان يخلط لم يقول له يا ظالم يا متعدي ونحو ذلك **مسئلة** فان اضر ببلعه الحاكم وقضايته  
جملة ان الغريم اذا حبس فصر على الحبس ولم يقض الدين قضى الحاكم دينه من ماله وان احتاج الى بيع ماله في  
قضا دينه باعه وقضى دينه وهذا مذهب الشافعي وابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة ليس للحاكم بيع ماله  
لكنه يجبر على البيع اذا لم يمكن الا بيبايد ونه فان امتنع لم يجره الحاكم وانما يحبس لبيع نفسه الا ان يكون عليه احد  
التقدي من ماله من التقدي الاخر فيدفع احد التقدي عن الاخر لانه رشيد ولا ولاية عليه فلم يجز بيع ماله بغير اذنه  
كالذي لا دين عليه ولما ما روي كعب بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ وبيع ماله في دينه رواه البخاري  
وروي عن عروة بن ربيعة انه خطب الناس وقال الا ان اسيفع جهنم قد رضى من دينه وامانت بان يقال سبق  
الحاج فاذ ان معروضا فاصبح وقد رضى به فمن كان له عليه مال فليحضر غدا فانا يا معز ماله وقاسموه بين  
عزمائه ولانه محجور عليه محتاج الى قضا دينه فاجاز بيع ماله بغير رضاه كالصغير والسفيه ولانه نوع مال تجاز  
بيع ماله قضا دينه كالاثمان وقباسهم يبطل بيع الدراهم بالدينار **مسئلة** وان ادعى الاعسار وكان دينه  
عوضا كالبيع والقرض او عرف له مال سابق حبس الا ان يقيم البيعة على نفاذ ماله واعساره وهل يخلف معهما  
وجهين وان لم يكن كذلك حلف وخلى سبيله وجملة ذلك ان من وجب عليه دينه حاله فطوبى بغيره فان كان في دينه  
مالا ظاهرا لم الحاكم القضا وان لم يظهر له مال فادعى الاعسار خصه بقرعة لم يحبس ووجب انظاره ولم يحجز  
ملازمة لقوله الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولقوله النبي صلى الله عليه وسلم اعزوا ماله الذي كثر دينه  
خذوا ما وجدتم ليس لكم الا ذلك ولان الحبس اما ان يكون ثلثا عشرة او لقضا دينه وعشرة ثلثه والقضا  
متعذر فلا فائدة في الحبس وان كذب غريمه فلا يخلو اما ان يكون عرف لم مال ولم يعرف فان عرف لم مال  
لكون الدين ثبت عن معاوضة كالقرض او البيع او عرف لم مال سواه هذا فلفظ قوله لا غريمه عينة  
حلف انه ذومال حبس حتى تشهد البيعة باعساره قال ابن المنذر لا كثر من حفظ عنه من علمه الامصار  
وقضا لهم يرون الحبس في الدين منهم مالك والشافعي وابوعبيد والنعمان وسوار وعبيد بن الحسن وروي



عن شريح والشعبي وكان عبد العزيز يقول يقسم باليمين الغرما ولا يجيب دية قال الجعيد بن ابي جعفر والليث  
ابن سعد ولنا ان الظاهر قول الغريم فكان القول قوله كسائر الدعاوى فان شهدت البيعة بتلف ماله قبلت شهادته وسوء  
كانت من اهل الخيرة الباطنة ولم تكن لان التلف يطالع عليه اهل الخيرة غيرهم وان طلب الغريم اخلافه على ذلك لم يجب اليه  
لانه تكذيب للبيعة وان شهدت مع ذلك بالاعسار الكافي بشهادتها وثبتت عسرة وان لم تشهد بالالتف وطلب الغريم  
عسرة على عسرته وان لم يمس له مال اخر استخلف على ذلك لانه غير ما شهدت به البيعة وان لم تشهد بالتلف وانما شهدت  
بالاعسار لم يقبل الشهادته الا من ذي حبرة باطنة لانه هذا من الامور الباطنة لا يطالع عليه في الغالب الا اهل الخيرة والاعسار  
وهذا مذهب الشافعي وحكي عن مالك انه قال لا تتبع البيعة على الاعسار لانها شهادة على النفي فلم تتبع كما لو شهدت على  
انه لا دين عليه ولنا ما روي قبيصة بن الحارث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا قبيصة ان البيعة لا تحل الا لاثني عشر رجلا  
تحتل حاله فحلت له المسئلة حتى يصيبها بمسكه ورجل اصابتها حجة فاختارت ماله فحلت له المسئلة حتى يصيب  
قواما من عيشه او قال سيد امان عيش ورجل اصابتها فاقترحت حتى يقول كذا من ذوي الحجى من قوم له قد اصابت  
فلانا فاقترحت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيشه او قال سيد امان عيش ورجل اصابتها فاقترحت حتى يقول كذا من ذوي الحجى من قوم له قد اصابت  
على النفي لا تقبل قلنا لا ترد مطلقا فانه لو شهدت بيمينه ان هذا وارث هذا الميت لا وارث له سواء قلت وكان هذه وان  
كانت تنقض النفي قبل ثبوت حاله تظهر ويظهر عليها المشاهدة بخلاف اذا شهدت انه لا وارث له فان هذا لا يوقف عليه  
ولا تشهد به حاله متوصلا الى معرفته بخلاف مسائلنا ونسب البيعة في الحال وهذا قاله الشافعي وقال ابو حنيفة  
لا تتبع في الحال ويحبسه شهر او قيل ثلاثة اشهر وروي اربعة حتى يغلب على ظن الحاكم ان له مال لا تظهره ولنا  
ان كل بيعة جاز سماعها في الحال كسائر البيعات وما ذكره لو كان صحيحا لا يخفى عن البيعة فان قال الغريم اخلفه  
لي مع بيتننه ان لا مال له لم يستخلف في ظاهر كلام احد لانه قال في رواية بن ابراهيم روي جاء يشهد عينا حتى يقال  
الغريم استخلفوه لا يستخلف لانه ظاهر الحديث البيعة على المدعي واليمين على من اتكف قال القاضي سواء شهدت البيعة  
بتلف الماله او بالاعسار وهذا احد قول الشافعي لانه باي بيعة مقبولة لم يستخلف معها كما لو شهدت بان هذا عده وفيه وجه  
اخر انه يستخلف وهو قوله الثاني للشافعي لانه يحتمل ان يكون له مال حتى عن البيعة قال شيخنا ويصح عندي الزام الميمين  
على الاعسار اذا شهدت البيعة بتلف الماله وسقوطها عندهما اذا شهدت بالاعسار لانها اذا شهدت بالتلف صار كمن لم  
يبت لم اصلح ماله او غير ذلك من اقله فخره بتلف ذلك الماله ودعي له ما ليس له وانما استحدث ما لا بعد لتلفه ولو لم تقم  
البيعة واقترعت غير تلف ماله ودعي له ما لا يسواه لم يمتد اليه من فقد كذا اقامت البيعة فانها لا تدين على الاقرار فان كان  
الحق ثبت عليه بغير مقابلة ماله اخذه كادع جناية وقيمة متلف ومهر او ضمان او كفالة او عوض خلع ان كانت امرأة  
ولم يعرف له مال حلف ان لا مال له وحل سبيله وهذا قول الشافعي وابن المنذر وانما اكتفينا بيمينه لان الاصل عدم المال  
وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحيمة وسوا ابني خالد بن سواد لا تبيسان من الرزق ما اهلزرت رؤسكم فان ابن اذم  
وليس له الاقترانه ثم يبرر قهرته قال ابن المنذر العقوبة حبس ولا نعلم له ذنبا يعاقب به والاصل عدم ماله بخلاف من علم  
له مال فانه الاصل بقا ماله فيحبس حتى يعلم ذهابه ومطابق كلام الخواري يدل على انه يجلس في الحالتين لكنه ينبغي ان  
يجل كلامه على هذا لقيام الدليل على الفرق **فصل** ومتى ثبت اعساره عند الحاكم لم يخرج مطالعته ولا ملزمته  
وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لغرمائه ملازمة من غير ان ينعوه من الكسب فاذا رجع الى بيته فاذا لم يدر في الدخول  
معه ولا منعه الدخول لقوله النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب الحق اليد واللسان ولنا ان من ليس لصاحب الحق  
مطالعته لم تكن له ملازمة كصاحب الدين المؤجل وقوله الله تعالى قسطه الى ميسرة ومن وجب انظاره حرمت  
ملازمته كمن دينه مؤجل والحدوث فيه مقال قال ابن المنذر ثم تخلف على الموسر بدليل ما ذكرنا وقد ثبت ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لغرمائه اني اصيب في ثيابي ربايعا فكفر دينه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك رواه مسلم

والترمذي

والترمذي **مسئلة** ومتى كان حلا وله مال لا يفي بدينه فمثل غرمائه الحاكم المحرم عليه لزمته اجابتهم اذا اتفق الغرماء على  
طلب المحرم عليه في هذه الحال لزم الحاكم اجابتهم ولا يجوز المحرم عليه بغير سؤال غرمائه لانه لا ولاية له في ذلك انما يملك الحق  
الغرماء فاعترضهم وكذا لكان سألهم بعضهم وهذا قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة ليس للحاكم المحرم عليه اذا  
اداه اجتهاده الى المحرم عليه بئس الاصل فصل مجتهد فيه ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على معاذ وباع ماله في دينه رواه الخلال  
باسناده **فصل** وتصرفه قبل حمله الحاكم في ماله نافر من البيع والهبة والاقراض فبعض الغرماء وغير ذلك  
وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي ولا نعلم فيه خلافا لانه رئيسه غير محرم عليه فنفذ تصرفه كغيره ولان سب المنع  
الحج ولا يتقدم سببه ولا من ماله اهل التصرف ولم يجز عليه ائتمار المحرم عليه ولا لشهادته عليه لغيره لاجازته الغلس  
وكان المكلف احرى به حتى تنقضي مدته **مسئلة** ويسحب اقرار المحرم عليه ولا شهادته عليه لتجنب معاملته لئلا  
يستضر الناس بصياح اموالهم ويشهد عليه ليشترط كذا ورجا عزله الحاكم ومات فينت المحرم عند الاقرار فلا يحتاج الى  
ابتداء حجر ثان **فصل** قال الشيخ رضي الله عنه ويتعلق بالمحرم عليه اربعة احكام احدها ان يعلق حق الغرماء بما لا فلا  
يصح تصرفه فيه ولا يقبل اقراره عليه الا العتق على احد الروايتين متى حجر على المفسد لم ينفذ تصرفه في شيء من  
ماله فان تصرف فيه يبيع او هبة او وقف او صدق امرأة ما لا له او نحو ذلك لم يصح وبه قال مالك والشافعي في قول وقال  
في اخر يقف تصرفه فان كان فيما بقي من ماله وفا الغرماء نفذ ولا يبطل ولنا ان حقوق الغرماء تعلقت باعيان ماله فلم يصح  
تصرفه فيها كالعين الموهوبة ولانه محرم عليه بحكم حاكم فاسببه السفينة فان اقر بدين لم يقبل في الحال ويتبع به بعد  
فكك الحجر عنه نص عليه وهو قول مالك ومحمد بن الحسن والثوري والشافعي في قول وقال في الاخر يشترط اخذ  
ابن المنذر لانه دين ثابت مضاف الى ما قبل الحجر فشارك صاحبه الغرماء كما لو ثبت بيمينه ولنا انه محرم عليه فلم يصح اقراره  
فيما حجر عليه كلسفيه ولانه اقرار يبطل ثبوته حتى غير المحرم فلم يقبل اقراره على الغرماء فلم يقبل اقراره لانه لا يثبت  
متمه في اقراره وفارق البيعة فانه لا تهمه في حقها فان كان المفسد صانعا كالتقاضي والحاكم في يده متاع فاقترع  
لم يقبل وللقول فيها كالتج قبلها وتباع العين التي في يده وتقسيم بين الغرماء وتكون قيمتها واجبة على المفسد قدر  
عليها لانها انصرفت له وفادينه بسبب من جهته فكافت قيمتها عليه كما لو اذبح ذلك وان توجهت على المفسد يمين ففعل  
عنها فقص عليه فحكم حكم اقراره يلزم في حقه دون الغرماء فان اعتق بعض رقيقه في هذه الروايتين ونفذ  
وهو قول ابو يوسف واسحق لانه عتق من ماله كعب فنفذ كما قبل الحجر وفارق سائر المتصرفات لان العتق تعللها  
وسراية ولهذا سري الى ملك الغير بخلاف غيره والاخرى لا ينفذ عتقه وبه قال مالك وابن ابي ليلى والثوري والشافعي  
واختاره ابو الخطاب في رؤس المسائل لانه ممنوع من التبرع بحق الغرماء فلم ينفذ عتقه كما لم يصح الذي يستغفر دينه  
ماله واما سريته الى ملك الغير فمن شرطه ان يكون موسرا يؤخذ منه قيمة نصيبه سريته ولا يتصرف ولو كان معسرا لم ينفذ  
عتقه الا في ملك صاحب الحق الغير وحفظه عن الضياع كذا هلهنا وهذا الصانع ان شاء الله تعالى **مسئلة** فان تصرف في  
ذمته بغيره او ضمان او اقرار صح ويتبع به بعد ذلك الحجر لانه اهل للتصرف وانما وجد في حق الحجر متعلق  
بالم لا بد منه ولكن لا يسار كاصحاب هذه الديون الغرماء لانهم رضوا به كذا علموا بفساده وعاملوه ومن لا يعلم  
فقد فرط في ذلك فان هذا في مظنة الشهرة فعلى هذا يتبع بها بعد ذلك الحجر عنه وفي اقراره خلاف ذكرناه في المسئلة التي  
قبلها فاما ان ثبت عليه حق بيمينه شارك صاحبه الغرماء لانه دين ثابت قبل الحجر عليه شبه ما لو شهدت قبل الحجر  
**مسئلة** وان جنى شارك المحرم عليه الغرماء وان جنى عبده قدم المحرم عليه بيمينه اذا جنى للمفسد بعد الحجر جناية  
موجبة للمال شارك المحرم عليه الغرماء لان حق المحرم عليه ثبت بغير اختياره ولو كانت الجناية موجبة للقصاص

والترمذي



ففي صاحبها عنها الى مال او صالحة للمفلس على مال شاركه الغرماء لئلا يسبب بكت غير اختيار صاحبها فاشبه ما اوجب المال  
فان قيل الا قد من حق على الغرماء كما قد من حق من حتى عليه بعض عبث المفلس قلنا لان الحق في العبد الجاني يتعلق بعينه  
فقد من ذلك وحق هذا يتعلق بالذمة كغيره من الديون فاستوى وان حتى عبده قدم المحمي عليه بئنه لانه حقه يتعلق بالذمة  
فقد من على من يتعلق حقه بالذمة كما يتعلق حق المدين بالذمة التي هي على الغرماء ولان حق المحمي عليه يقدم على حق  
المؤمنين فاول ما ان يقدم على حق الغرماء **فصل** قال رحمه الله الثاني ان من وجد عبده عينا باعها بانه فواحق  
لها بشرط ان يكون المفلس حيا ولا ينقد من ثمنها كسائر السلعة بخلافها لم يثلف بعضا ولم تتغير صفتها بما ينزل  
اسمها كسج الغزل وخير الدقيق وحمل ذلك ان للمفلس اذا جرح عليه فوجد بعض غمائه سلعة التي باعها باهنا  
فله فسخ البيع والرجوع في عين ماله بالشرط ان يذكرها في ذلك عن عثمان بن عمار في رواية اخرى  
وما لك والشافعي والاوزاعي والمعتزلي واسحق وابو ثور وابن المنذر وقال الحسن والخفي وابن سبويه وابو حنيفة هو  
اسوة الغرماء لان البائع كان له حق الامساك لقبض الثمن فلما سلمه اسقط حقه من الامساك فلم يكن له ان يرجع في ذلك  
بالافلاس كما لم يقن اذا سلم الرهن الى الرهن ولا من ساوى الغرماء في سبب الاستحقاق فساوهم في الاستحقاق كما  
ولما ما روي ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك متاعه بعينه عند انسان قد افلس فواحق به متفق عليه  
قال احمد لو ان حاكم حكم اسوة الغرماء ثم رفع الى الخلف بانه العمل بالحدوث جاز له نقض حكمه ولان هذا العقد يلحق  
الفسخ بالاقالة فجاز فيه الفسخ لعقد العوض كالمسلم فيه اذا عذر له لانه لو شرط في البيع رهنا ففسخ عن تسليمه  
الفسخ وهو وثيقة بالتثنية فالجرح عن تسليم الثمن او لم يفارق المبيع الرهن فانه امساك الرهن امساك محرم على سبيل  
الوثيقة وليس ببطلان الثمن ههنا ما يدل على العينة فاذا عذر استيفاءه رجع الى المبدل وقوله سوا وفي سبب  
الاستحقاق قلنا لكان اختلاف في الشرط فان بقا العين شرط للملك الفسخ وهو موجود في حق من وجد متاعه دون  
من لم يجد اذ انك هذا فان البائع بالخيار ان شاء رجع في السلعة وان شاء لم يرجع وكان اسوة الغرماء وسواء كانت  
السلعة مسوية لثمنها او اقل او اكثر لانه لا عسار سبب يثبت جواز الفسخ فلا يوجب كالمعيب والخيار ولا يفسد الفسخ  
لا حكم حكم الفسخ النكاح لعق الامت **فصل** وهل خيار الفسخ على الفور او التراخي فيه وجهان احدهما انه على التراخي  
لان حق رجوع يسقط الى عوض فكان على التراخي كالرجوع في الهبة والثاني هو على الفور لان جواز تراخي بعض  
الى الفسخ بالغرماء لاخصا به الى تراخي حقهم فاسبب خيار الاخذ بالشفعة وهذا الوجهان مبيتان على الروايتين  
في خيار الرد بالعيب ونصر القاضي الوجه الثاني ولا صحاب الشافعي والوجه **فصل** فان يدل الغرماء لصا السلعة  
التمن ليركها لم يلزمه قبوله نص عليه احمد وبه قال الشافعي وقال مالك ليس له الرجوع لان الرجوع انما جاز لرفع  
ما يلحقه من النقص في الثمن فاذا بدله لم يك له لم يكن له الرجوع كما لو زال العيب من المعيب ولنا الخبر الذي روينا به ولان  
تبرع بدفع حق من غرمه هو عليه فلم يجبر صاحب الحق على قبضه كما لو اعسر الزوج بالنفقة فبذلها غيره او اعسر المكاتب  
فبذل غيره ما عليه لست به وبهذا يستقضى ما ذكره وسواء بدله من امولهم او خصوه بئنه من مال المفلس وفي هذا الوجه  
ضد اخر لانه لا بد ان يظهر له غرم لم يحضر فترجع عليه وان دفعوا الى المفلس فبذل للبايع لم يكن له الفسخ لانه زال  
العجز عن تسليم الثمن فزال ملكه والفسخ كما لو اسقط سائر الغرماء حقوقهم عنه فملك اذا الثمن ولو اسقط الغرماء حقهم  
عنه فتمكن من الاداء او هب له مال فتمكن من الاداء منه وعلت اعيان ماله فصار في ثمنها واخيه بمقوق الغرماء بحيث  
يتمكن اداء الثمن كله لم يملك الفسخ لزوال سببه ولان امكنه الوصول الى ثمن سلعة من المشتري فلم يكن له الفسخ كما  
لو لم يفلس **فصل** فان اشترى المفلس من انسان سلعة بعد الحج في ذمته وعذر الاستيفاء لم يكن له الفسخ  
سواء علم او لم يعلم لانه لا يستحق المطالبة بئنه فلا يستحق الفسخ لعذره كما لو كان ثمنها مؤجلا وان العالم  
بالمفلس دخل على بصيرة بخراجه الذمة اشبه من اشترى معيبا يعلم عيبه وقيل له الخيار لعوم الخبر ولان عقد

وقت الفسخ فلم يسقط حقه من الفسخ كما لو تزوجت امرأة فقيرا معسرا بنفقة باو فيه وجب ثالث ان كان عالما بفساد  
فسخ له وان لم يعلم فله الفسخ كمشترى المعيب ويفارق المعسر بالنفقة لكون النفقة تجب وجوبها كل يوم فالفسخ للمعسر  
بها رضى بعيب ما لم يجب بخلاف مسألتنا وانما يشبه هذا اذا تزوجت معسرا بالصلح وسكت نفسها اليه ثم ادركت  
الفسخ **فصل** ومن استأجر حرا ربا للزواج فافلس قبل مضي شيء من المدة فلم يجز فسخ الاجارة لانه واحد من  
ماله وان كان بعد انقضاء المدة فهو غير ربا بالخراج وان كان بعد مضي بعضه لم يملك الفسخ في قياس قولنا في المبيع اذا  
تلف بعضه فان المدة ههنا كالمبيع ومضي بعضها كلف بعضه لكن يعتبر مضي مدة ثمنها اجرا لانه لا يمكن التراجع عن  
مضي حرمته بالمال وقال القاضي في موضع اخر من اكثر ارضا فزعتها ثم افلس بقس صاحب الارض فله تبقية  
زيج المفلس الى حين الحصاد باجر مثله لان المعقود عليه المنفعة فاذا فسخ العقد فسخ فيها ملكه عليه العقد  
وقد تعدد رددها عليه فكان عليه عوضها كما لو فسخ البيع بعد تلف المبيع فله قيمته ويضرب بذكره الغرماء كذا ههنا  
ويضرب مع الغرماء باجر المثل دون المسمى وهذا مذهب الشافعي وهذا لا يقتضيه مذهبا ولا يشهد لصحة الفسخ ولا يصح  
في النظر اما الخبر فلا يثبت على الله عليه وسلم انما قال من ادرك متاعه بعينه عند رجل قد افلس فواحق به وهذا ما ادركه  
بعينه ولا هو احق به بالاجماع فانهم وافقوا على وجوب تبقية ما وعدهم الرجوع في عينها وان مضي ثمنه من ادرك متاعه  
بعينه اي على وجه يمكن اخذه ويتعلق حقه بعينه وليس هذا كذلك واما النظر فان البائع انما كان احق بعينه ماله يتعلق  
حقه بالعين وامكان رد ماله اليه بعينه فترجع على من يتعلق حقه بالذمة وهذا يتعلق حقه بالعين ولا يمكن  
ردها اليه وانما صار فائدة الرجوع الضرب بالقيمة دون المسمى وليس هذا هو المقضي في عمل النص ولا هو في  
معناه فاثبات الحكم به يحكم بغير دليل ولو اكرى من يحمل له متاعا الى بلد ثم افلس المكري قبل حمل شيء فملك المكري الفسخ وان  
حمل البعض او بعض المسافر لم يكن له الفسخ في قياس المذهب وقياس قولنا القاضي لرد ذلك واذا فسخ سقط عن حمل  
ما بقي وضرب على الغرماء بقسط ما حمل من الاجر المسمى وعلى قياس قولنا القاضي يفسخ العقد في الجميع ويضرب بقسط ما  
حمل من اجر المثل لما ذكرنا من قوله في المسئلة التي حكينا قولها فيها **فصل** فان اقرض رجلا مالا ثم افلس المقرض وعين  
اماله قائمة فله الرجوع فيها لقوله عليه السلام من ادرك متاعه بعينه عند رجل قد افلس فواحق به ولا غير من وجد  
عين ماله فكان له اخذها كالبائع فانه اصدق امواله عينا ثم انفسخ نكاحها بسبب من جفها يسقط صدقها او لغيرها  
قبل الدخول بها فاستحق الرجوع في نصه وقد اختلفت في نصه وقد اختلفت في نصه وقد اختلفت في نصه وقد اختلفت في نصه  
وانما يستحق الرجوع في السلعة بشرط خمسة احدها ان يكون المفلس حيا فان مات فالبايع اسوة الغرماء وسواء  
علم بفساده قبل الموت فخر عليه ثم مات او مات فبين فلسه وبهذا قال مالك واسحق وقال الشافعي لا يفسخ في  
استرجاع العين لما روي بن خزيمة الزرقي قاضي المدينة قلنا ايضا باهريه في صاحب لنا قد افلس قتلا بوهريه  
هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اعيان مات وافلس فصاحب المتاع احق بماله اذ وجد بعينه رواه  
ابوداود وابن ماجه ولان هذا العقد يلحقه الفسخ بالاقالة فجاز فسخه لعذره العوض كما لو عذر المسافر ولان  
الفلس سبب لاستحقاق الفسخ فجاز الفسخ به بعد الموت كالعيب ولنا ما روي ابو بكر بن عبد الرحمن عن ابي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المفلس فان مات فصاحب المتاع اسوة الغرماء رواه ابوداود ورواه ابو  
الياسين عن الزبيدي عن الزهري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعيان مات وعنده مال امرء  
بعينه اقتضى من ثمنه شيئا ولم يقبض فهو اسوة الغرماء رواه ابن ماجه ولان يتعلق به حق غير المفلس والغرماء  
وهو الورثة فاشبه الموهوب وحدثهم بمجمل الاسناد قال ابن المنذر وقال ابن عبد البر يرد المعتبر عن الزرقي  
وابو المعتمر عن معروف بن خمر بن العولم ثم هو غير مجمل براجا عا فانه جعل المتاع لصاحبه بغير دمن المشتري من غير  
شرط فلسه ولا تعدد وقا به ولا عدم قبض ثمنه ولا من يخلف ذلك عند جميع العلماء الا صاحبنا عن الاصطفي



من اصاب النشأ في ان قال لصاحب السلطان يرجع فيها اذا ما اشتري وان خلف وفا وهذا شد وزعن احوال اهل العلم وخلا  
للسنة لا يعجز على مثله وتفارق حالة الحياة حالة الموت لا من احد هما ان الملك في الحياة للمفلس **وهنا** لا يغير الثاني  
ان ذمة المفلس خربت ها هنا خربا لا يعود فاخصاص هذا بالعين نصير بالغماء كبر الخلاق المشروط الثاني  
ان لا يكون البائع قبض من ثمنها شيئا فان كان قد قبض بعض ثمنها سقط حق الرجوع ولهذا قال السحق والنشأ في  
في القديم وقال في الجديد ان يرجع في قدر ما بقي من الثمن لان سبب ترجع به العين كلها الى العاقد في اذ ان يرجع به  
بعضها كالفرقة قبل الدخول في المنكاح وقال مالك هو محتر ان شاء رد ما قبضه ورجع في جميع العين وان شاء خاص  
الغرماء ولم يرجع ولنا ما روي ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا اشترى ثوبا من رجل فباعه بدينار  
ملم شيئا في قوله رواه الامام احمد وروي ابو بكر بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما رجل يبيع سلعة  
فادرك سلعته بعينها عند رجل قد افسس ولم يكن قد قبض من ثمنها شيئا فيمن لم يكن قد قبض من ثمنها شيئا فهو اسوة  
الغرماء رواه ابو داود وروى ماجه ولان في الرجوع في قسط ما بقي تبغيضا للصقة على المشتري واضرار له وليس ذلك للبائع فان  
قبل الاضرار عليه في ذلك لان ماله يباع ولا ينبغي له فيزول عنه الضرر قلنا لا يندفع الضرر بالبائع فان قيمة المشتق تنقص ولا  
يرغب فيه مشتقا فينصرف المفلس والغرماء من نقص القيمة ولا سبب يفسخ به البيع فلم يجز لتقصيصه كالرد بالعيب والخيار  
وقياس البيع على البيع اولى من قياس على النكاح وكلفق بين كون المبيع عينا واحدة او عينين لما ذكرنا من الحرية والمقنع  
فان قيل حديثكم يرويه ابو بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم في المراسيل قلنا قد رواه مالك وموسى  
بن عقبة عن الزهري عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي هريرة كذلك ذكره بن عبد البر واخره ابو داود وروى ماجه والدارقطني  
في سننهم متصلا فلا يضر ارسال ما رسله على ان حديثنا الاول يمكن في الدلالة وهو متصل رواه الامام احمد **فصل**  
الشرط الثالث ان تكون السلعة باقية بعينها فان تلف جزء منها كبعض اطراف العبد او ذهبت عينه او تلف بعض  
الثوب او اهدم بعض الدار او اشترى شجر من ثمره تظهر ثمرة قلعت الثمرة ونحو هذا لم يكن للبائع الرجوع وكان اسوة  
الغرماء ولهذا قال السحق والاولا في والنشأ في والعين في الرجوع في الباقي ونصير مع الغرماء خمسة الثالث  
لانها عين ملك الرجوع في جميعها فملك الرجوع في بعضها كالذئبة والخيار وكالات فيهما وهب لوكده وتلقوا الذي في العبد  
من ادرك متاعه بعينه عند انما قد افسس في واهق به فشرط ان يجده بعينه وهذا لان ادرك بعينه حصل  
له بالرجوع فصل الخصومة وانقطاع ما بينهما من المعاملة بخلاف ما اذا وجد بعضه ولا فرق بين ان يرضى بالرجوع في جميع  
الثنى او ياخذ بنفسه من لانه فان شرط الرجوع وان كان المبيع عينين كعبد او ثوبين تلف احدهما او نقص في جوار  
الرجوع في الباقي منها وليثا احدى لا يرجع نقلا او طالب عنه قال لا يرجع ببقية العين ويكون اسوة الغرماء لانه الجديد  
المبيع بعينه فاسمها لو كان عينا واحدة ولان بعض المبيع تلف فلم يملك الرجوع فيه كما لو قطعت يد العبد ونقل الحسن بن  
نواب عن احمد ان كان ثوبا واحدا تلف بعضه فهو اسوة الغرماء وان كان ثوبا قتل بعضه فانه ياخذ ببقية اذا كان بعينه  
لان السلام من المبيع وجده الباقي بعينه فيدخل في عموم الحديث المذكور ولانه مبيع وجده بعينه فكان للبائع الرجوع  
فيه كما لو كان جميع المبيع فان باع بعض المبيع او هب او وقف فهو بمنزلة تلفه لان الباقي ما ادرك ماله بعينه **فصل**  
فان تغيرت صفته بما يزيل اسمها فظن الخط او زرعها او خير الدقيق او عمل الزيت صاونا او قطع الثوب قميصا  
او نسج الغزل ثوبا او جرد الخشب ابوابا او عمل التريط ابرا او شيئا فعل به ما زال اسم سقط حق الرجوع وقال الشافعي  
فيه قولان لانه اقول ياخذ بعينه ماله ويعطى قيمة عمل المفلس فيها لانه عين ماله موجودة ولما بعته اسمها فاسمها  
لو كان المبيع حلا فصارت كشيء او ديا فصارت حلا ولنا انه لم يجد متاعه بعينه فلم يكن له الرجوع كما لو تلف والاصل الذي  
قاسوا عليه ممنوع وان سلم فانه لم يتغير اسم بخلاف مسئلتنا **فصل** وان كان حيا فصار زرع او بالعكس  
او ثوبه فتمت شجر او ايضا فصار زرع اسقط الرجوع وقال القاضي لا يسقط وهو احد الوجهين للاصح الشافعي  
المخصوص عليه من ان الرجوع بنفس الحب والفرقة نفس البيضة ولنا انه لم يجد عين ماله فلم يرجع كما لو تلف متلف

فاخذ

متلف فاخذ قيمته ولان الحب اعيان ابتداءها استعملت كن موجود فعند البيع وكذلك اعيان الزرع والفرقة ولو استاجر  
ارضا واشترى بذرا وما فزرع وسقى واستخدمه افسس فالموجر وبائع البذر والماعن مالا حق لهم في الرجوع لانهم لم يجدوا  
اعيان اموالهم وعلى قوله من قال له الرجوع في الزرع تكون عليه غرامة الاجرة وعن الما اوصية ذلك **مسئلة** ولا يتعلق  
حق من شفعة او جناية او ذمة هذا هو الشرط الرابع وهو ان لا يتعلق بها حق الغير فان رهنها المفلس او هبها  
لم يملك البائع الرجوع كما لو باعها او اعتقها لان في الرجوع اضارا بالمرضق ولا يزال الضرر بالضرر ولان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من وجد متاعه بعينه عند رجل قد افسس فهو لحق به وهذا لم يجده عند المفلس ولا يتعلق بهذا خلافا فان كان  
دين المرهق دون قيمة الرهن بيع كله يقضى منه دين المرهق واليا في يرد على مال المفلس يشترى فيه الغرماء وان بيع  
بعضه فباقيته لم يباع ايضا ولا يرجع به الباقي وقال القاضي له الرجوع به وهو مذهب الشافعي لانه عين ماله وهذا  
مثل تلف بعض المبيع وقد ذكرناه وما ذكره القاضي لا يخرج على المذهب لانه تلف بعض المبيع يمنع الرجوع فكذلك  
ذهاب بعضه بالمبيع ولو ذهب بعض العبد لم يكن للبائع الرجوع في باقية لما ذكرنا فان كان المبيع عينين فلهما  
فهل يملك الباقي الرجوع في الاخرى على وجهين بناء على الروايتين فيما اذا تلفت احدى العينين فان ذكر الرهن قيل  
فلس المشتري او ابوان من دينه فللبائع الرجوع لانه ادرك عين ماله عند المشتري وان افسس وهو رهن فابا المرهق  
المشتري من دينه وقضى الدين من غيره فللبائع الرجوع ايضا لذلك **فصل** فان كان المبيع متصفا مشفوعا  
افيه فلا يوجب اوجه احدها الباقي احق به هذا قول من حامد للحجر ولانه اذا رجع فيه عاد المشتق اليه ويؤثر الضرر  
عن الشفيع لانه عاد كما كان قبل البيع والثاني ان الشفيع احق وهو الذي ذكره شيخنا هاهنا وحكا ابو الخطاب لان  
حقه اسبق فكان اولى لان حق الباقي ثبت بالحجر وحق الشفيع ثبت بالمبيع ولا يملك حقه اذ لانه يستحق ان يرضى الشفيع  
من المشتري ومن نقل اليه وحق الباقي انما يتعلق بالعين مادامت في يد المشتري ولا يزال الضرر عنه برده الى الباقي  
بدليل ما لو باع المشتري من يبعه او هبها ياه او اقاله فانه لا يسقط حق الشفيع الوجه الثالث ان الشفيع ان كان طالب  
بالشفعة فهو لحق لتأكد حقه بالمطالبة وان لم يكن طالبا فالبائع اولى ولا صحاب الشافعي وجهان كالاولين ولهم فيه  
ثالث ان الثمن يوزن من الشفيع فيخص به الباقي جمعا بين الحقيين فان عوض الشفيع في غير الشفيع المستفوع  
وعرض الباقي في منته ويحصل ذلك بما ذكرنا وليس هذا جيدا لان حق الباقي انما ثبت في العين فاذا صار الامر الى  
وجوب الثمن يتعلق بذمته فساوى الغرماء فيه **فصل** فان كان المبيع عبدا فافلس المشتري بعد تعلق  
ارش الجناية برقبته ففهم وجهان احدهما ليس للبائع الرجوع لان تعلق الرهن به يمنع الرجوع وارش الجناية  
يقدم على حق المرهق فاولى ان يمنع وهذا ذكره ابو الخطاب والثاني لا يمنع الرجوع لانه حق لا يمنع نصير المشتري  
بخلاف الرهن فان قلنا لا يرجع فحكم حكم الرهن وان قلنا الرجوع فهو محتر ان شاء رجع فيه ناقضا بارش  
الجناية وان شاء ضرب بيمنه مع الغرماء وان ابر الغرم من الجناية فللبائع الرجوع لانه وجد متاعه بعينه خاليا  
من تعلق حق غيره به **فصل** فان افسس بعد خرجه المبيع من ملكه بيع اعتق او وقف او غير ذلك  
لم يكن للبائع الرجوع لانه لم يدرك متاعه بعينه عند المفلس سواء كان المشتري يملكه استرجاع المبيع بخياره  
او عيب في ثمنه او رجوعه في هبته ولده او غير ذلك لما ذكرنا فان افسس بعد رجوع ذلك الى ملكه فلهما وجهان  
احدهما الرجوع للخبر ولانه ادرك عين ماله خاليا عن غيره اسبه ماله لم يبعه الثاني لا يرجع لان هذا الملك  
لم ينقل اليه منه فلم يملك فسخه ذكر اصحابنا الوجهين ولا صحاب الشافعي مثل ذلك والثالث انه عاد اليه بسبب  
جدي كبيع او هبة او ارش او وصية لم يكن للبائع الرجوع لانه لم يصل اليه من جهته وان عاد اليه بغيره كالاقرار  
والرد يعيب او خيرا ونحوه فللبائع الرجوع لان هذا الملك استند الى السبب الاول فان فسخ العقد الثاني



لا يقتضي ثبوت الملك وانما زال السبب المزيل ملك البائع فثبت الملك بالسبب الاول فكذا استرجاع ما يثبت للملك فيه بغير  
ولم يزد زيادة متصلة كالشئ وتعلم صفة وهذا هو المشروط الخامس وهو ان لا يكون المبيع زائدا في زيادة متصلة كالشئ  
والكبر وتعلم الكثرة او القدر ونحو ذلك فبمع الرجوع وهذا اختيار الخري وروي الميوني عن ابي الحسن في زيادة المتصلة وهو من ذهب  
مالك والمشافعي الا ان مالك لا يغير الغرماء بين ان يعطوه السلعة او عمن الذي باعها به واحجوا بالخبر وبانه فسخ  
لا يمنع من الزيادة المتصلة فلم تمنع المتصلة كالرد بالعيب وفارق الطلاق فانه ليس بفسخ ولان الزوج يمكنه الرجوع في  
قيمة العين فيصل الى حقه تاما وههنا لا يمكن الرجوع في الثمن ولنا انه فسخ بسبب حادث فلم يملك المفسس فلم يستحق البائع  
عن المال الزائد زيادة متصلة كفسخ النكاح بالاعتسار او الرضخ ولا يزداد في ما دفعه ملك المفسس فلم يستحق البائع  
اخذها كما لمنفصل وكما حصلت بفعله ولان النكاح يصل اليه من البائع فلم يستحق اخذه من غيره من امواله وفارق  
الرد بالعيب لوجهين احدهما ان الفسخ فيمنع المشتري من الرضا باسقاط حقه من الزيادة وتركها للبائع بخلاف  
مسئلتنا الثانية ان الفسخ لمعنى فارق العقد وهو العيب القديم والفسخ ههنا بسبب حادث فهو شبه بفسخ  
النكاح الذي لا يستحق بد استرجاع العين الزائدة وقوله ان الزوج انما يرجع العين لكونه يندفع عنه الضرر بالفسخ  
لا يصح فان اندفاع الضرر عند بطريق اخر لا يمنع من اخذ حقه من العين ولانه لو كان مستحقا للزيادة استحق  
حقه منها بالمقدرة على اخذ القيمة كمشترى المعيب ثم كان ينبغي ان ياخذ قيمة العين زائدة لكون الزيادة مستحقا  
له فلما لم تكن كذلك علم ان المانع من الرجوع كون الزيادة للمدة ولا يمكن فصلها فكذا ههنا بل اولى فان  
الزيادة ههنا تتعلق بها حق المفسس والغرماء فمع المشتري من اخذ زيادة ليست له اولى من تفويتها على الغرماء  
الذين لم يصلوا الى تمام حقوقهم والمفسس المحتاج الى تبرئة ذمته عند استرداد حاجته واما الخري فمحمول على من  
وجد متاعا على صفة ليس بزيادة ولم يتعلق به حق آخر وههنا قد تعلقت به حقوق الغرماء بما في الزيادة  
لما ذكرنا من الدليل بحقه امتدادا كان تلف بعض المبيع ما نعلم الرجوع من غير ضرر يلحق بالمفسس ولا الغرماء  
فلان تمنع الزيادة فيه مع تفويتها بالرجوع عليهم اولى ولانه اذا رجع في النقص فارجع الا فيها باعده خري  
منه واذا رجع في الزائد اخذ ما لم يبعه واسترجع ما لم يخرجه عن مكانه بالبيع احق **مسئلة** فاما الزيادة  
المنفصلة والنقص فهذه اولى ونسيان صفة فلا يمنع الرجوع والزيادة للمفسس وعنه للبائع وحمله ذكر ان  
الزيادة المنفصلة كالولد والمثرة والسب لا يمنع الرجوع بغير خلاف بين اصحابنا وهو قول مالك والمشافعي  
وسواء نقص المبيع بها او لم ينقص اذا كان نقص صفة والزيادة للمفسس وهذا ظاهر كلام الخري لانه منع الرجوع  
بالزيادة المتصلة لكونها للمفسس والمنفصلة اولى وهو قول بن حامر والقاضي ومذهب الشافعي وهو الصحيح  
ان شاء الله تعالى وقال ابو بكر الزيادة للبائع وهو مذهب مالك ونقل حنبل عن احمد في ولد الجارية وتباج  
الذابة هو للبائع لانها زائدة فكانت للبائع كالمنفصلة ولنا انها زائدة في ملك المشتري فكانت له كما لو رده  
بعيب ولانه فسخ استحق بد استرجاع العين فلم يستحق اخذ الزيادة المنفصلة كفسخ البيع بالعيب او الخيار والاطلاق  
وفسخ النكاح بسبب من اسباب الفسخ ولان قول النبي صلى الله عليه وسلم الخراج باضمان يدل على ان الثمن والمغلة للمشتري  
لكون الضمان عليه وقياسهم على الزيادة المتصلة الاصل فيه منوع ثم لو سلم فالفارق ظاهر فان المتصلة يبيع في  
الفسوخ والرد بالعيب بخلاف المنفصلة قال شيخنا ولا ينبغي ان يقع في هذا خلاف لظهوره وكلام احمد في  
رواية حنبل يحمل على انه باعها في حال حمل ما يكونا مبيعين وههنا خص هذين بالذكر دون بقية الثمن  
**فصل** فان نقصت مائة المبيع لذهب صفة مع بقا عينه كعبد هزل او نسي صناعة او كنانة او كسبا او  
تغير عقله او كان ثوبا فخلع لم يمنع الرجوع لان فقد الصفة لا يخرج عن كون عينه ماله لكنه يتخير بين  
اخذها ناقصة بجميع حقه وبين ان يضرب مع الغرماء كمال ثمنه لان الثمن لا يسقط على صفة السلعة من ثمنه او

او علم ونحوه فيصير كمنقصه لتغير الاسعار ولو كان المبيع امته شيئا فوطئه المشتري ولم يخل فله الرجوع فيها لما ذكرنا  
فانها لم تنقص في ذات ولا صفات وان كانت بغير افعال القاضي له الرجوع لانه فقد صفة فانه لم يذهب منها جزء  
وانما هو كالحراج وقال ابو بكر ليس له الرجوع لانه اذهب منها جزءا فاشبه ما لو فقا عينها وان وجد الوطي من غير  
المفسس فهو كوطي المفسس فيما ذكرناه **فصل** فان خرج العبد او شيء فعلى قول ابي بكر لا رجوع لانه  
ذهب ينقص به الثمن اشبه ما لو فقت عين العبد ولانه ذهب من العين جزوا لم يدل فسخ الرجوع كما لو قطع  
يد العبد ولانه لو كان نقص صفة مجردة لم يكن مع الرجوع فيها شيء سواء كان في هذا العبد ونسيان  
الصناعة وههنا بخلافه ولان الرجوع في المحل المنصوص عليه يقطع الخراج وينزل المعاملة بينهما فلا يشترط  
حمل لا يثبت به هذا هو المقصود وقال القاضي قياس المذهب ان له الرجوع لانه فقد صفة فاشبه بها الصناعة  
واستخلاف الثوب فاذا رجع نظرنا في الجرح فان كان مما لا يرش له كالحاصل بفعل الله تعالى او فعل بهيمة او جنابة  
المفسس او جنابة عبده او جنابة العبد على نفسه فليس له مع الرجوع ارش وان كان الجرح موجبا لارش الجنابة  
الاجنبي فللبائع اذا رجع ان يضرب مع الغرماء بمحض ما نقص من الثمن فينظر كم نقص من قيمته فيرجع بسقط  
ذلك من الثمن لانه مضمون على المشتري للبائع بالثمن فان قيل فهذا جعله لارش الذي وجبت الاجنبى لارش  
لم يجب به ارش لم يرجع شيء فلا يجوز ان يرجع بالثمن فان قيل فهذا جعله لارش الذي وجبت الاجنبى لارش  
للمفسس فكان لارش له وهو مضمون على المفسس للبائع بالثمن فان يجوز ان يضرب بالارش واذا لم يلفه اجنبى لم يكن  
مضمونا فلم يجب بفواته شيء فان قيل فهذا كان هذا الارش للمشتري فكسبه لا يضمنه للبائع قلنا لكسبه بد ما دفعه  
ومنا دفعه محمول على المشتري بغير عوض وهذا بدل جز من العين والعين جميعا مضمونة بالعوض فلها ضمن ذلك  
للمشتري **فصل** فان اشترى زينة فخلطه بغيره او خما فخلطه بما لا يمكن تمييزه من سقط حق  
الرجوع وقال مالك ياخذ ارشه وقال الشافعي ان خلطه بمثل او دونه لم يسقط الرجوع وله ان ياخذ متاعه بالكيل  
او الوزن وان خلطه باجود منه فقيم قولان احدهما يسقط حقه قال الشافعي وبه اقول واحجوا بان عين ماله موجبة  
من طريق الحكم فكان له الرجوع كما لو كانت منفردة ولانه ليس فيه اكثر من اخلاط ماله بغيره فلم يمنع الرجوع كما  
لو اشترى ثوبا فاصغره او سويقا فلقته ولنا انه لم يجد عين ماله فلم يكن له الرجوع كما لو تلفت ولان ما اخذه من  
غير ماله انما اخذه عوضا عن ماله فلم يمتنع بد دون الغرماء كما لو تلف ماله وقول النبي صلى الله عليه وسلم من اراد ركبا منكم  
بعينه اي من قدر عليه وتمكن من اخذه من المفسس بدليل ماله لو وجد بهد زال ملك المفسس عنده وكان مسامرا قد  
سجد بها بايا او حجل قد بقي عليه او خشب في سقفة او امته استولى ها وهذا اذا اخذ مثله او قيمته انما اخذ عوض  
ماله فهو كالثمن والقيمة وفارق المصروع فان عينه يمكن اخذها والسوق كذلك فاختلفا **مسئلة** وان  
صنع الثوب او قصه لم يمنع الرجوع والزيادة للمفسس اذا صيغ المفسس الثوب اولت السوق بزيته فقال اصحابنا  
لبائع الثوب والسوق الرجوع في اعيان اموالهم وهو مذهب الشافعي لان عين ماله قائمة مشاهدا ما تغير  
اسمه او يكون المفسس مثريكا صاحب السوق بما زاد عن قيمته فان حصل زيادة في ثمنه وان حصل نقص  
فعليه وان نقصت قيمة الثوب او السوق فان شاء البائع اخذها ناقصة ولا شيء له وان شاء تركها لول اسوة  
اسوة الغرماء لان هذا نقص صفة فهو كالحراج قال شيخنا ولا يجوز ان لا يكون له الرجوع اذا زادت القيمة لا اتصل  
بالمبيع زيادة للمفسس فمنعت الرجوع كعين العبد ولان الرجوع لا يتخلص به البائع من المفسس والحصل المقصود  
من قطع المنازعة وادار المعاملة بل يحصل له ضرر الشكر فلم يكن في معنى المنصوص عليه فلا يمكن له اعادة به



**فصل** فان قصر الثوب لم يخل من حالين احدهما ان لا يزيد قيمته بذكر ثوبه بل يبيع الرجوع فيه لان عين ماله قائمة لم يزل اسمها ولم يتلف بعضها ولا انصلت بغيرها فكان له الرجوع كما لو علم العبد صناعته ثم تزديت قيمته وسوء نقصت قيمته بذكر او لم تنقص لان ذلك النقص نقص صفة فلا يمنع الرجوع كسبها فان صناعته وهذله العبد ولا شيء مع الرجوع الثاني ان يزيد قيمته بذكر فليس للبائع الرجوع في قياس قول الخري لان زيادة القيمة لا تمنع من زيادة ثمنها فلم يملك البائع الرجوع فيه كسمن العبد ولانه لم يجد عين ماله متميزة عن غيرها فلم يملك الرجوع كما يبيع الصبي اذا صبحه به وقال القاضي واصحابه له الرجوع فيها لانه ادرى بمتاعه بعينه ولانه وجد عين ماله لم يتغير اسمها ولا ذهبت عنها فملك الرجوع فيها كما لو صبحها فعلى قولهم ان كانت القصارة يعمل للمفلس او باجرة وفاهما مشتركان في الثوب فاذا كانت قيمة الثوب خمسة قصاص يساوي ستة فلفلس سدس والبائع خمسة اسداس فان اختار البائع دفع قيمة الزيادة الى المفلس لم يرد قبولها لانه يتخلص بذلك من ضرر المشتري من غير مضرة تلحقه فاشبه ما لو دفع الشفع قيمة البناء الى المشتري وان لم يختار بيع الثوب واخذ كل واحد بقدر حقه وان كان العمل من صنعه لم يستوف اجرة فله حبس الثوب على استيفاء اجرة فان كانت الزيادة بقدر الاجر دفعت اليه وان كانت اقل فله حبس الثوب على استيفاء الزيادة ويضرب مع الغرماء بقية وان كانت اكثر من ثلث الزيادة درهمين والاخر درهم فله قدر اجرة وما فضل للغرماء

سقطت الام  
فصل فان اشترى  
صبي

**فصل** ولو اشترى امه حامل ثم افلس وهي حامل فله الرجوع فيها الا ان يكون الحمل قد زاد بكمه وكثرة قيمته بسبب فيكون من قبل الزيادة المتصلة على ما مضى وان افلس بعد وضعها فقال القاضي له الرجوع فيها بكل حال من غير تعجيل قال شيخنا والعصم اننا قلنا ان الحمل لا يحكم له فالولد زيادة منفصلة لا يمنع الرجوع فيها على قول أبي بكر لان الزيادة المنفصلة عنده للبائع وهذه زيادة منفصلة على قول غيره يكون الولد للفلس فيجوز ان يمنع الرجوع في الام كذلك يصح في التفريق بين الام وولدها ويجوز ان يرجع في الام ويدفع فيه الولد ليكون جميعا له وان لم يفعل بيعت الام وولدها جميعا وقسم الثمن على قدر قيمتهما فاخص الام فهو للبائع وما خص الولد للمفلس وان قلنا ان الولد حكماء وهو الصحيح لما ذكرناه فيما تقدم فان كانت الام والولد قد زاد بالوضع فحكم حكم المبيع الزيادة منفصلة وان لم يزيد جاز الرجوع فيها وان زاد احدهما دون الآخر خرج على الروايتين فيما اذا كان المبيع عينين قلن بعض اهلها هل يمنع ذلك الرجوع في الاخرى كذلك يجوز ههنا وجهان احدهما ان له الرجوع فيما لم يزد دون ما زاد فكون حكمه حكم الرجوع في الام دون الولد على ما فصلناه والثاني ليس له الرجوع في شيء منها لانه لم يجد المبيع الا زيدا فاشبه العين الواحدة فان كان المبيع حيوانا غير الامه فحكم حكمه الا في التفريق بينهما فانه جائز الرجوع في كل واحد منهما **فصل** فان اشترى حايلا فماتت ثم افلس وهي حامل فزادت قيمته بزيادة من غير زيادة منفصلة تمنع الرجوع على قول الخري ولا تمنع على رواية الميموني وان افلس بعد وضعها فهو زيادة منفصلة فكون للمفلس على الصحيح ومنع الرجوع في الام دون ولدها لما فيه من التفريق بينهما وهذا هو قولنا في الشافعي ويجوز ان يرجع في الام على ما ذكرنا في التي

قبلا

قبلا وعلى قول أبي بكر الزيادة للبائع فيكون له الرجوع فيها وقال القاضي اذا وجدها حاملا ابنتي على ان الحمل اهل لم يحكم او لا فان قلنا لا حكم له حرمه مجرى الزيادة المتصلة وان قلنا له حكم فالولد في حكم المنفصل يترتب به حتى تضع ويكون الحكم فيه كما لو وجدته بعد وضعه وان كان الحمل في غير الامه جاز التفريق بينهما كما تقدم **فصل** فان كان المبيع نخلا او شجرا فافلس المشتري لم يخل من اربعة احوال احدها ان يفلس وهي نخلا لم يزد ولم ينقص ولم يتلف بعضها فله الرجوع فيها الثاني ان يكون فيها ثمرا طاهرا او طلع يؤثر في ثمره المشتري فيها كله او يتصرف فيه او يذهب بجائز ثم يفلس فله في حكم ما لو اشترى عينين قلن لهما ثم افلس قبل البائع الرجوع في الاصول ويضرب مع الغرماء بحصة الثاليف من الثمن على روايتين وان تلف بعضها فهو كسلف جميعها وان زادت او نقصت احدها فهذه زيادة متصلة في احد العينين المذكورين بيان حكمها بالحال الثالث ان يسير نخلا قد طلعت ولم يؤثر او شجر فيه ثمرة لم تظهر فله في حكمه مطلقا البائع فان تلف بعد ثمره او بعضها او الزيادة فيها او بدو صلاح فحكم ذلك حكم تلف بعض المبيع وزيادة المتصلة لان المبيع كان بمنزلة العين الواحدة ولهذا دخل الثمن في مطلق المبيع بخلاف التي قبلها الحال الرابع باع نخلا حايلا فاطلعت او شجرا فاعثر في ذلك على اربعة ضرب احدها ان يفلس قبل تايدها فاطلعت زيادة متصلة تمنع الرجوع وهو اختيار الخري كما سمين ويجوز ان يرجع في النخل دون الطلع لانه يمكن فصله ويصح افراجه بالبائع فهو كالمؤثر بخلاف السمن وهذا قول ابن حامد وعلى رواية الميموني لا يمنع بل يرجع ويكون الطلع للبائع كما لو وضع بعينه وهو واحد قولنا في الشافعي والقول الثاني يرجع في الاصل دون الطلع وكذا كسب عندهم الردي والعجب والاخذ بالسفعة الضرب الثاني ان يفلس بعد التاييد وظهور الثمرة فلا يمنع الرجوع والطلع للمشتري الا على قول أبي بكر والصحيح الاول لان الثمرة لا تتبع في البيع الذي ثبتت بتراضها ففي الفسخ الحاصل بغير رضائها في ولو باع ارضا فارغتها فزرعها المشتري ثم افلس فانه يرجع في الارض دون الزرع وجها واحدا كان ذلك من مال المشتري والضرب الثالث افلس والطلع غير مؤثر فلم يرجع حتى ابرأه من الرجوع في كل ما لو افلس بعد التاييد لان العين لا تنقل الا باختياره وهذا لم يخترها الا بعد تاييدها فان ادعى البائع الرجوع قبل التاييد وانكر المفلس فالقول قول المفلس مع بيمينه لان الاصل بقا ملكه وان قال البائع بيمينه بعد التاييد وقله المفلس بل قلنا فالقول قول البائع لهذه العلة فان شرب الغرماء للمفلس لم يقبل منها ما دفعه لانهم يخرجون الى انفسهم نفعها وان شرب البائع وحمه عدول قلن شهادتهم لعدم التهمة في حقهم الضرب الرابع افلس بعد اخذ الثمرة او ذهابها بجائز او غيرها فله الرجوع في الاصل والثمره المستبركة الا على قول أبي بكر وكل موضع لا يتبع الثمر الشجر اذا رجع البائع فيه فليس له مطالبة المفلس بقطع الثمرة قبل اوان الحصاد وكذلك اذا رجع في الارض وفيها ربيع للمفلس فليس له المطالبة باخذه قبل اوان الحصاد لان المشتري زرع في ارضه بحق وطلعه على الشجر بحق فلم يلزم اخذه قبل كماله كالموابع الاصل وعليه الثمرة والارض وفيها زرع وليس على صاحب الزرع اجر لانه زرع في ارضه وزرع عليه ثمنه فكانت استوفى منفعة الارض فلم يكن عليه فناء ذلك اذا ثبت هذا فان اتفق المفلس والغرماء على التيقية او القسط فلم يملك وان اختلفوا وطلب بعضهم القطع وبعضهم التيقية وكان مما لا يقيم له مقطوعا او قيمته ليس له بقطع لان قطع سلفه واضاعته مال وقد نكح النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعته وان كان قيمته كبيرة وقدم قول من طلب القطع في احد الوجهين لان في تيقيته غررا وكان طالب القطع ان كان للمفلس فهو يقصد ثمرته ومتره وان كان الغرماء هم يطالبون بغير حق فحقهم وذلك حق لهم وهذا قول القاضي واكثر المشافعية الثاني في ينظر ما فيه الخطا فيعمل بذلك وان اتفق الجميع



وظاهر سلامته ولهذا يجوز ان يزعم للمولى عليه وفيه وجه اخر انه كان الطالب الفلج الغرماء وجب اجابته لان حقوقه  
حالة فلا يلزمهم تاخيرها مع امكان بقائها وان كان الطالب المفلس دونهم وكان التأخير اخطا لم يقطع لانهم  
رضوا بتأخير حقوقهم لخطا يحصل لهم والمفلس والمفلس يطلب ما فيه ضرر بنفسه ومنع الغرماء من استيفاء القدر  
الذي يحصل من الزيادة بالتأخير فلا يلزم الغرماء اجابته الى ذلك **فصل** فان اقر الغرماء بالطلع والزرع  
للبائع ولم يشهدوا به او شهدوا به وليسوا اعد ولا اولم يحكم بشهادتهم حلف المفلس وثبت الطلع له بنفذه دونهم لانهم  
يقرون انه لا حق لهم فيه فان اراد دفعه الى احدهم وتخصيصه بينهم فله ذلك لا قراريا بينهم انه لا حق لهم فيه فان امتنع  
ذلك الغريم من قبوله اجبر عليه وعلى الابوين قدره من دينه وهذا مذهب الشافعي لانه يحكم به للمفلس فكان له  
ان يقضي دينه منه كما لو ادى المكاتب نجوم كتابته الى سيده فقال سيده هي حرام وانكر المكاتب وان اراد قسمه على الغرماء  
لزمهم قبوله والابوين كما ذكرنا فان قبضوا الثمن بعينها لزمهم رد هالي البائع لانهم مقررون له بها فلزمهم دفعها  
اليه كما لو اقر وطبق عيده ثم اشتروه فان باع الثمن وقسمه فيما بينهم او دفعه الى بعضهم لم يلزم رد ما اخذ من غيرها  
لانهم اعترفوا بالعين لا بتمتعها وان شهد بعضهم دون بعض واقر بعضهم دون بعض لزم الشاهد والمقر الحكم  
الذي ذكرناه دون غيره فان عرض عليهم المفلس الثمن بعينها فابوا اخذها لم يلزمهم ذلك لانهم انما يلزمهم الاستيفاء  
جنس دونهم لان يكون فيهم من لمن جنس الثمن والزرع كالقرض والسلم فلهذا اذا عرض عليه اذا كان بصيغة جنة  
ولو اقر الغرماء بان المفلس اعتق عبدا له قبل فليس له فانه لم يقبل قوله الا ان يشهد منهم عدلان باعقائه ويكون  
حكمهم في قبض العبد واخذ غنمه ان عرض عليه حكم ما لو اقر وبالثمن البائع وكذا ان اقر وبالعين مما في يده  
انها غصب او عارية او نحو ذلك فالحكم كما ذكرنا سواء اقر وبالعين او غنمه او بغيره فليس له ان يبيع ذلك كما صح عتق  
المفلس فان قلنا لا يصح عتقه فلا اثر لاقراءهم وان قلنا يصح فهو كاقراءهم بعقده قبل فليس له ان يحكم الحاكم بعقده  
او بفساده نفذ حكمه لانه فصل محتمل فيه فلزم ما حكم به الحاكم ولا يجوز نقضه ولا تغييره **فصل**  
فان صدق المفلس البائع في الرجوع قبل التأييد وكذب الغرماء لم يقبل اقراره لان حقوقهم تعلقت بالثمن وظاهرا  
فلم يقبل اقراره كما لو اقر بالبخل وعلى الغرماء اليقين انهم لا يعلمون ان البائع رجع قبل التأييد لان هذه اليقين لا يثبتون  
فيها عن المفلس بل هي ثابتة في حقهم ابتداء بخلاف ما لو ادعى حقا واقام شاهدا فلم يحلف لم يكن للغرماء ان  
يحلفوا مع الشاهد لانه اليقين على المفلس فلو حلفوا ثبتوا حقا لغرمهم ولا يحلف الانسان ليثبت لغيره حقا  
ولا يجوز ان يكون ثابتا فيها الايمان لانه خلها اليقينة وفي مسائلنا الاصل ان هذا الطلع قد تعلقت حقوقهم  
لكونه في يد غرمهم ومنصل بخلافه والبائع يدعي ما يزيل حقوقهم عنه فاشبهه سائر اعيان ماله وحلفوه على نفي  
العلم لانه يمين على نفي فعل غيرهم فكانت على العلم كمين الوارث على نفي العلم على الميت ولو اقر المفلس بغير  
اعيان ماله لاجبني او لبعض الغرماء فانكر الباقون فالقول قولهم وعليهم اليقين انهم لا يعلمون ذلك ومثله لو اقر  
بغيرهم آخر يستحق مشاركتهم فانكروا حلفوا ايضا على نفي العلم لانه لو اقر بعتق عبده انبني على صحة عتق  
المفلس فان قلنا يصح عتقه صح اقراره وعتق لان من ملك شيئا ملكه الاقرار به وان قلنا لا يصح عتقه لم يقبل اقراره  
وعلى الغرماء اليقين انهم لا يعلمون ذلك وكل موضع قلنا على الغرماء اليقين فهم على جميعهم فان حلفوا والا قضى  
للمدعي الا ان نقول برد اليقين على المدعي فيحلف ويستحق وان حلف بعضهم دون بعض اخذ الحالف نصيبه حكم  
الناكل على ما ذكرناه **فصل** وان اقر المفلس انه عتق عبده منذ سنة وكان العبد قد اكتسب بعد ذلك  
مالا وانكر الغرماء فان قلنا لا يقبل اقراره حلفوا واستحقوا العبد وكسبه وان قلنا يقبل اقراره لم يقبل في كسبه

وكان الغرماء ان يحلفوا انهم لا يعلمون انه اعترف قبل اكتسبه لانه اقراره انما قبل في العتق دون غيره  
منه لكونه يميني على التخليص والسرية فلا يقبل في المال لعدم ذلك فيه ولا متنازلنا اقراره منزلة اعتنا فيه الحال فلم  
تثبت له الحرية فيه فمضى فيكون كسبه محكوما به لستيد كما لو اقر بعتقه ثم اقر له بعتقه في يده **مسئلة** وان غرس  
الارض او بنى فيها فله الرجوع ودفع قيمة الغراس والبناء في ملكه لان محض الغراس والمفلس والمفلس والمفلس ومشاركته  
بالنقص 5 اذ كان المبيع ارضا فيها المشتري او غرسها ثم افسس فاداد البائع الرجوع في الارض نظرا لانه انفق  
والغرماء على قلع الغراس والبناء فلم يملك ذلك لان الحق لم يخرج عنهم فاذا قلعه فللبائع الرجوع في ارضه لانه وجد  
عين ماله فان اراد الرجوع قبل القلع فله ذلك وهو مذهب الشافعي لانه ادرى بمتاعه بعينه وفيه مال المشتري  
على وجه البيع فلم يمنع الرجوع كما لو صنع الثوب ويحتمل ان لا يستحقه البائع لانه قبل القلع لم يذكر متاعه  
الا مشغولا بملك المشتري فاشبهه ما لو كان مسامير في باب المشتري فان قلنا له الرجوع قبل القلع فقطعه  
لزمهم تسوية الارض وارثا لنقص الارض الحاصل به لان ذلك نقص حصل لتخليص ملكه المفلس فكان عليه كما  
لو دخل فصيل دار انسان فكبر فادوا صاحبها خراجا فلم يكن الا بهدم بنائها فان الباب يهدم للخروج ويضم صاحب  
ما نقص بخلاف ما اذا وجد البائع عين ماله ناقصة فرجع فيها فانه لا يرجع في النقص فانه النقص كان في  
ملك المفلس وهاهنا حدث بعد رجوعه في العين فلهذا ضمنه ويضرب بالنقص مع الغرماء وان قلنا ليس الرجوع  
قبل القلع لم يلزمهم تسوية الحفر وكلا رثا لنقص لانهم فعلوا ذلك في ارض المفلس قبل رجوع البائع فيها فلم  
يضمنوا النقص كما لو قلعه المفلس قبل فليس له فانه امتنع المفلس والغرماء من القلع لم يجبروا عليه لانه غرس بحق  
مفهوم في ارضه لسلام ليس لعرق ظالم حتى انما لم يكن ظالما فله حق فان بطل البائع قيمة الغراس والبناء لملكه  
او قال انا قلعت واضع النقص فله ذلك ان قلنا له الرجوع قبل القلع لان البناء والغراس حصل في ملكه بغير حق فكان له  
اخذ بقيته او قلعه وضمان نقصه كالشئ اذا اخذ الارض وفيها غرس او بنا لمشتري والميراث ارجع في ارضه  
بعد غرس المستعمر وان قلنا لا يرجع قبل القلع لم يكن له ذلك لاننا المفلس وغرسه لم يجبر على بيعه لهذا البائع  
وكا على قلعه كما لو لم يرجع في الارض **مسئلة** فان ابا القلع واباد في القيمة سقط الرجوع وهذا قول ابن حامد  
الوجهين لا صاحب الشافعي وقال القاضي ان الرجوع هو قول المشتري لانه ادرى بمتاعه بعينه متصلا بملك  
المشتري على وجه البيع فلم يمنع الرجوع كالنوب اذ اصبغ المشتري ولما ان لم يذكر متاعه بعينه متصلا بملك  
عن غيره فلم يكن له اخذه كالجبر في البناء والمسامير في الباب ولان في ذلك ارض على المشتري والغرماء ولا اثر للضرر  
بالضرر ولا يحد بالرجوع ههنا انقطاع النزاع والخضومة بخلاف ما اذا جبرها غير مشغول ببيعها وما  
النوب اذ اصبغ فلا نسلم ان الرجوع وان سلمنا فالفرق بينهما من وجهين احدهما ان الصبغ تفرق في النوب  
فصار كالصبغة بخلاف البناء والغرس فانها اعيان مقيمة واصل في نفسه الشافعي فان النوب لا يرد للمنفق بخلاف  
الارض والبناء فاذا قلنا لا يرجع فلا كلام وان قلنا يرجع فرجع وانفق الجميع على بيعها لم يملكها واخذ كل واحد  
بقدر حقه وان امتنع احدهما من البيع احتمل ان يجبر عليه كالنوب اذ اصبغ المشتري فانه يباع لهما كذا ههنا  
ويحتمل ان لا يجبر لانه يمكن طالب البيع ان يبيع ملكه منفردا بخلاف النوب المصبوغ فان بيعها لهما قسم الثمن على قدر  
القيمتين فتقوم الارض لاشترائها ولا يثبت تقويم وهما فيها كما كان قيمة الارض بغير غرس ولا بنا فللبائع تسطه  
من الثمن والواحد للمفلس والغرماء وان قلنا لا يجبر على البيع او لم يطلب احدهما البيع فانه انفق على كفيته في ماله

وكان







وليس في هو بها فعل هذا يؤخذ ذلك ولا يترك له من تركه لانه انما كان له ان يتركه في ايديهم و  
احد هاهنا غصبا **مسئلة** ونفق عليه بالمعروف الى ان يفرغ من قسمه بين غيره من ٥ وجلة ذلك ان اذا اجر على المقتس  
فان كان ذلك في نفقته ونفقة من يلزمه مؤنته في نفسه فانه لا حاجة الى اخراج ماله مع غناه يكسبه فلم يجز كالزيادة  
على النفقة وان كان كسبه دون نفقته كجئت من ماله واذا لم يكن ذلك كسبه انفق عليه من ماله من الجواز طال لان ملكه باق وقد قال  
الشيخ صا السري ولم ابدل بنفسك ثم بمن تعوله ومعلوم ان قيمته يعوله من حيث نفقته عليه ويكون ذنبا عليه وهي زوجته فاذا  
قدم نفقة نفسه على نفقة زوجته فكذلك على حق الغرما ولا يفتقر الى الميت يقدم على دينه بالاتفاق والحي اكد حرمته من  
الميت لانه مضمون بالاثلاث ٥ وتقدم ايضا نفقة من يلزمه نفقة من اثاره مثل الوالد والولد وغيرهم من حيث نفقة  
فكانت نفقته كنفقته وكذلك نفقة زوجته لان نفقتها اكد من نفقة الاقارب لا يفتقر الى ما لا يفتقر الى المعاشرة وفيها  
معنى الاحكام في الاقارب وهي اوجب الاتفاق على المقتس وزوجته واولاده ابو حنيفة ومالك والشافعي ولا يعلم خلافه  
وجب كسوتهم لان ذلك مما لا بد منه والواجب من النفقة والكسوة ادى ما ينفق على ماله بالمعروف وادنى ما يكسبه عليه وكذلك  
كسوته من جنس ما يكسبه ماله وكسوة امراته ونفقته امثال ما تعرض على ماله واقل ما يكسبه من اللباس قيضه من اهل  
وثنى يلبسه على راسه فليسوا او عامرة او غيرها مما جرت عادته ولرجله خذ ان كان يعتاده وحبته او خروقة في الشتاء  
لرفع البرد فان كانت له ثيابا لا يلبس ماله مثلها بيعت واشترى له كسوة ماله وردت الفضل على الغرما فان كانت اذا  
بيعت واشترى له كسوة ماله لا يفضل منها شي تركت لعدم الغاية في بيعها **فصل** وان مات المقتس كفن  
من ماله لان نفقته كانت واجبة من ماله في حال حياته فوجب تجهيزه منه بعد الموت كغيره وكذلك يجب كفن من يموت  
لانهم بمنزلة ولا يلزمه كفن زوجته لان نفقتها يجب في مقابلة الاستمتاع وقد فات بموتها فسقطت بخلاف  
الاقارب فان قربتهم باقية ويلزمه تكفين من مات من عبيده ونحوهم لان نفقته ليست في مقابلة الاستمتاع ببريد  
وجوب نفقة المصغر والبيع قبل التسليم ويكفي في ثلثة اوثاق كما كان يلبس في حياته ويحتمل ان يكون في ثوب  
يسيره لانه يكفيه فلا حاجة الى الزيادة وفارق حال الحياة لانه لا يد من تعظيمة راسه وكشفه بوزنه بخلاف ما حيث  
ويتمد لانفاق المذكور الى حين فافهم من القسم بين الغرما لانه لا يزول ملكه الا بذلك ومذهب الشافعي قريب مما ذكرنا  
في هذا الفصل **فصل** وان كان المقتس ذا صفة يكسبه ما يعمونه ويموت من يلزمه مؤنته او كان يقدّر على ان  
يكسبه ذلك من المباحات ما يكفيه او يجر نفسه او يتوكل لانسائه في جهل يكفيه لم يترك له شيء من ماله للنفقة وان لم يقدّر  
على شيء مما ذكرناه يترك له من ماله قدر ما يكفيه قال احمد رحمه الله في رواية يترك له قوت نفقته وان كان له اعمال  
تركها له قوام وقال في رواية الميموني يترك له قدر ما يقوم به معاشه وبيع الباقي وهذا في حق الشيخ الكبير وذوي  
الهيئات الذين لا يمكنهم التصرف بايديهم ويشيخ ان يجعل مما لا يتعلق به حق بعضهم بعينه لان من يتعلق حقها بالعين  
اقوى سببا من غيره كما ذكرنا في الدار والحمام **فصل** واذا تلف شيء من مال المقتس تحت يد الامين او بيع  
شيء من ماله واودع منه قتلان عند الموعود فهو ضمان المقتس ولهذا اقال الشافعي وقال مالك والعرض من ماله و  
الدرهم والدنانير من ماله الغرما وقال المعير الدنانير من مال اصحاب الدنانير والدرهم من مال اصحاب الدرهم  
ولنا ان من مال المقتس ونما له فكان نفقه من ماله كالعرض ويبدأ ببيع ما يوسع اليه الفساد من الطعام الرطب  
لان بقائه يفسد سهين ثم ببيع الحيوان لان بيعه من الاثلاث والحاج الى مؤنته في يقا ثم ببيع الاثاث لانه يحتاج عليه  
وسا له اليد ثم ببيع العقار اخر الان لا يخاف تلفه وبقاه اشهره واكثر لطالبه **مسئلة** ويعطى المتأدي اجرة  
من المال لان البيع حق على المقتس لكونه طريقا وذا دينه وقيل هو من بيت المال لان من المصالح **مسئلة** ويبدأ  
بالجاني عليه في دفع اليه الاقل من الارش او بمن الجاني وقد ذكرنا ذلك في الرهن هذا اذا كان عبده الجاني فعليه  
يبدأ ببيعه وما فضل من ماله صرف الى الغرما فان كان للمقتس هو الجاني فالجاني عليه اسوة الغرما لان حقه  
يتعلق بالذمة بخلاف جناية العبد وقد ذكرناه **مسئلة** ثم بمن له رهن يختص بتمتة في بيع الرهن ونحوه

المقتس بتمتة ان كان متمتع بدينه او اقل منه سواء كان المقتس حيا او ميتا لان حقه متعلق بعين الرهن وذمة الرهن بمقتضى  
وسايرهم يتعلق حقه بالذمة دون العين فكان حقه اقوى ولا يعلم في هذا خلافا وهو مذهب الشافعي والاصحاب الرهن فان  
كان في ثمن الرهن فضل عن دين المقتس اعطى قدر دينه وورد الباقي على الغرما وان فضل شيء من دينه ضرب بالفاضل مع الغرما  
**فصل** ولو باع شيئا او باعه وكيله وقبض الثمن قتلان وتعد رده وخرجت السلعة مستحقة ساو له المشرى الغرما  
لان حقه لم يتعلق بعين المال فهو بمنزلة ارض جناية المقتس وذكر القاضى احتيا لانه يقدم على الغرما لانه لم يرض بجرد الذمة  
فكان اولى كما لم يقتضه ولا لم يقدم على الغرما لامتنع الناس من شراء مال المقتس خوفا من ضياع اموالهم فقل الرعايا في ربه  
تمتة فكان تقديم المشرى بذلك على الغرما انفع لهم وهذا وجه لاصحاب الشافعي ولنا ان هذا حق لم يتعلق بعين المالا لم يقدم كالذي  
جنى عليه المقتس وفارق للرهن فان حقه يتعلق بالعين وما ذكره من المصلحة الاول من مقتضى ارض جناية المقتس والثاني من مقتضى  
لها فلا يثبت الحكم بها فان كان العين موجودا يمكن رده وجب رده ويتفرع به لانه عين ماله لم يتعلق به حق احد من الناس وكذلك حقه  
السلعة المستحقة ياخذها وحق باع وكيل المقتس والمهر او باع الرهن وخرجت السلعة مستحقة فالعهد على المقتس لا على  
على العدل لانه امين **مسئلة** ومن استاجر دارا او بعير او غيره شيئا غيرهما بعينه ثم افسد المجرى فاشترى حيا او بعينه  
استاجرهما من الغرما حتى يستوفي حقه لان حقه متعلق بعين الماله والمنفعة معلومة له في هذه المدة فكان له حق بها كما لو  
اشترى منه شيئا فان هلك البعير او افسدت الدار قبل انقضاء المدة انفسخت الاجارة وضرب مع الغرما ببقية الاجرة  
وان استاجر حملا في الذمة ثم افسد المجرى فاشترى اسوة الغرما لانه حقه لم يتعلق بالعين وهذا مذهب الشافعي  
ولا يعلم فيه خلافا فان اجر دارا ثم افسد فاتفق الغرما والمقتس على البيع قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يذكر في شيء  
مستأجرة فان اختلفوا قدم قوله من طلب البيع في الحال لانه احوط من التأخير فاذا استوفى المستاجر تسلم المشرى وان  
اتفقوا على تأخر البيع حتى تنقضي مدة الاجارة فلم يذكر له الحق لا يخرج عنهم **فصل** ولو باع سلعة المقتس قبل  
قبضها فالمشتري احق بها من الغرما سواء كانت من المكيل والموزون او من المثل لان المشتري قد ملكها ويحب ملكها فكان له حق بها كما للمقتس  
ولا فرق بين ما قبل قبض الثمن وبعده وان كان عليه تسليم فوجب المسلم المثل او الموزون او ما كان وجد عين ماله وان لم يجد فاسوة الغرما  
لان من يتعلق حقه بعين ماله ولا يثبت ملكه ويضرب مع الغرما بالمسلم فيه لانه الذي يستحقه ومن الثمن فان كان في المثل حقه  
اخذ منه بقدر ما يستحقه وان لم يكن فيه جنس حقه عز له قدر حقه فيشترى به المسلم فيه فباخذه وليس له ان ياخذ الموزون  
بعينه لئلا يكون بدلا عما في الذمة من المسلم فيه وذلك لا يجوز لقوله عليه السلام من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره فان امكن  
يشترى بالمعزول اكثر مما قدر له من حصة المسلم فيه اشترى به بقدر حقه وورد الباقي على الغرما ما مال رجل المقتس ولده ثيابا وعليه  
لرجل دينار وكلاهما خفيضة من سبل قيمته دينار فانه يقسم دينار المقتس نصفين لصاحب السبل نصف فان رجعت الخفيضة  
فصار قيمة القفيضة نصف دينار شيئا ان حقه مثل نصف حق صاحب الدينار فلا يستحق من دينار المقتس الا ثلثه يشترى به  
به ثلثا قفيضة خذوه ودرهم الدينار على الغرما والاخر اربعة على المسلم فيه فصار قيمة القفيضة دينارين شيئا ان حقه مثل  
ما يستحقه صاحب الدينار فيكون له من دينار المقتس ثلثا يشترى به بالنصف المعزول ويرجع على الغرما سبعة دنانير  
يشترى به ايضا لان المعزول ملك المقتس وانما المخرج قدر حقه فان زاد على المقتس وان نقص فعليه **مسئلة** ومن لم يبيع  
عين ماله ياخذها بالمعزول المذكورة وقد ذكرنا ذلك في القسم الباقي بين باقى الغرما على قدر دينهم لستادهم من الاستحقاق  
فان كانت دينهم من جنس الاثمان اخذوها ولان ذلك هو المقصود من بيع ماله فلو قضى المقتس والحاكم بعضهم  
وجده لم يبيع لانهم شركاؤه فلم يجز اختصاصهم ودينهم وان كان فيهم من دينهم من غير جنس الاثمان كالعرض بغير الاثمان  
فرضي ان ياخذ عوض حقه من الاثمان جاز وان امتنع وطلب جنس حقه اشترى به ليجزى من الثمن من جنس دينه  
ولو اراد الغرما الاخذ من المال المجموع وقال المقتس لا قضيتك الا من جنس دينك فتم قول المقتس لانه هذه معناه  
فلا يجوز الا بتراضيهما **مسئلة** فان كان فيهم من له دين مؤجل لم يجز له ان يجزى دينه المؤجل



نفس من هو عليه ذكره القاضي رواية واحدة وحكي أبو الخطاب خبر رواية أخرى أنه يحل وهو قول مالك وعن الشافعي كما لم يهين  
واحتجوا بأنه لا خلاف بيننا في الدين بالمال فاسقط الاجل كالقول ولنا أن الأصل حق للمفلس فلا يسقط بغيره كسائر حقوقه  
ولا يوجب حلول ماله فلا يوجب حلول ما عليه كالحق والائتمان ولا يدين من أجل على من يحل قبل أجله بغير المفلس والأصل  
المفلس عليه مجموع وإن سلم فالفرق بينهما أن ذمة خبز يتحلل بالمفلس إذا اشتبه هذا فانه إذا حصر على المفلس فقال الصالحا  
كلايتكرك أصحاب الديون الحالية ويبقى المؤجل في الذمة إلى وقت حلوله فانه لم يقسم الغرماء حتى حل الدين شارك الغرماء  
كما لو تجدد على المفلس دين بجنايته وإن أدرك بعض المال قبل قسمه شاركهم فيه ويضرب فيه بجميع دينه ويضرب باقي الغرماء  
ببقية ديونهم وإن قلنا بحل الدين فهو كما صحب الدين الحالية سواء **مسألة** ومن مات وعليه دين مؤجل لم يحل إذا وثق  
الورثة وعندنا أنه يحل إذا اختلفت الرواية في حلول الدين بالموت على من هو عليه فروي أنه لا يحل اختيارها للفرق بينه وبين  
الورثة وهو قول ابن سيرين وعبيد الله بن الحسن وأبو عبيد والرواية الأخرى أنه لا يحل بالموت وفيه قال الشعبي والخفي  
وسوار ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي لأنه لا يخلو ما أن يفتي في ذمة الميت والورثة أو يتعلق بالمال لا يجوز بقاؤه  
في ذمة الميت لغيرها وتعدر مطالبته بها ولا ذمة الورثة لأنهم لم يلزموها ولا رضي صاحب الدين بذلك وهي مختلفة متباينة  
ولا يجوز تعليقه على الأعيان وتأجيله لأنه لا يضر بالميت وصاحب الدين ولا نفع للورثة فيه أما الميت فلأن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال الميت من ته به حتى يفض عنه وأما صاحب الميت فبما خرج حقه وقد تلف العين فيسقط حقه وأما الورثة فأنهم لا  
ينفعون بالأعيان ولا يتصرفون فيها وإن حصلت لهم منفعة فلا يسقط حظ الميت وصار الدين لمنفعة لهم ولنا ما ذكرنا  
في المفلس ولأن الموت ما جعل مبطلا للحقوق وإنما هو ميثاق للخلقة وعلامة على الوفاة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من  
ترك حقا أو مالا فلورثته وما ذكره أئمة الحكم بالصلح المرسل لم يشهد لها شاهد الشرع باعتبار فعله هذا سبق في الدين في  
ذمة الميت كما كان ويتعلق بعين ماله كسحق حقوق الغرماء على المفلس عند الحجر عليه فإن أحب الورثة التزام أدلة الدين  
وتصرفون في المال لم يكن لهم ذلك لأنهم يقولون الحق بضمين مالي ورهن يقر به لو فاقه فأنهم قد لا يكونون أمليا ولم يرضهم  
الغريم فيؤدي إلى فوات الحق وذكر القاضي أن الحق يتقبل المذموم الورثة بموت مورثهم من غير أن يشترط التزامهم ولا يشترط  
أن يلزم الإنسان دين لا يلزمه ولم يتعاط سببه ولو لم يمت ذلك لموت مورثهم للزيم وإن لم يخلف وفاقا قلنا أن الدين يحل  
بالموت فأحب الورثة القضاء من غير التركة فلم يمت ذلك وإن اختار القضاء منها فلم يمت ذلك وإن امتنعوا من القضاء باع الحاكم  
من التركة ما يفيض به الدين وإن مات مفلس ولم يمت بعض ديونهم مؤجلة وقلنا حل المؤجل بالموت اقتسموا التركة عاقدا  
ديونهم وإن قلنا لا يحل فإن وثق الورثة لصاحب المؤجل خصص أصحابه الحال بالتركة وإن امتنع الورثة من التوقيع حل دينه  
وشارك أصحاب الحال لثلاثين في أسقاط دينه بالكلية **فصل** وذكر بعض أصحابنا فيمن مات وعليه دين هل  
يبيع الدين نقل التركة إلى الورثة روايتين أحدهما لا يمنع الحجر المذكور ولا يعلق الدين بالمال لا يزيل الملك في العبد الجاني  
والرهن والمفلس فلم يمنع نقله فعلى هذا أن تصرف الورثة في التركة ببيع أو غيره صح تصرفهم ولزم أداء الدين فإن تعذر  
وفائه فصح تصرفهم كما لو باع السيد عبده الجاني والثانية يمنع نقل التركة إليهم لقول الله تعالى من بعد وصية يوصي بها  
أو دين فجعل التركة للورثة بعد الدين والوصية فلا يثبت لهم الملك قبل ما فعل هذا لا يصح تصرف الورثة لأنهم تصرفوا في  
غير ملكهم إلا أن ياذن لهم الغرماء أن تصرف الغرماء يصح إلا باذن الورثة **مسألة** وإن ظهر له غريم بعد قسم ماله رجع  
على الغرماء بقسطه وبهذا قال الشافعي وحكي عن مالك وحكي عندنا لا يحصاهم لأنه نقض حكم الحاكم ولنا أنه غريم يقاسمهم  
لو كان حاضرا فإذا ظهر بعد ذلك قاسمهم بغيرهم الميت يظهر بعد قسم ماله وليس قسم الحاكم ماله حكما إنما هو قسمه يان  
الحظ فيها فاشبه ما لو قسم رضايين شركا ثم ظهر شركاء آخر أو قسم ليل ثم ظهر وارث سواء **فصل**  
ولو أفلس ولم يدر مستأجرة فأنه قد بعد قبض المفلس لأجرة النفس في الأجرة فيما بقي من المدة وسقط من الأجرة  
بقدر ذلك ثم إن وجد عين ماله أخذ منه بقدر ذلك وإن لم يجد ضرب مع الغرماء بقدره وإن كان ذلك بعد قسم ماله  
رجع على الغرماء بحصته لأن سبب وجوبه قبل الحجر وكذا كل شئ ركهما إذا وجب قبل القسمة ولو باع سلعته وقبض

ثمها

ثمها ثم أفلس فوجد بها المشتري عيبا فدعاها بغير خيار واختلاف في التمس ونحوه ووجد عين ماله أخذها لأن  
البيع لما انفسخ زال ملك المفلس عن التمس كزوال ملك المشتري عن البيع وإن كان بعد تصرفه في شئ من المشتري الغرماء  
**مسألة** وإن بقيت على المفلس بقية ولم يصنع فعل يجبر على إيجار نفسه لقضاء لها على روايتين أحدهما لا يجبر وهو  
قول مالك والشافعي لقول الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ولم يره أبوسعيد أن رجلا أصيب في ثمار بئاعها  
فكثرت دينه فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فتصدقوا عليه فلم يبلغ وقادته فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم  
وليس لكم إلا ذلك رواه مسلم ولا تتركس للمال فلم يجبر عليه كقبول الحقة والصدقة وكما لا يجبر المرأة على التزوج ولا يخذل المهر  
والثانية يجبر على الكسب وهو قول عمر بن عبد العزيز وسوار والغنوي وأبو عبيد الله وابن أبي عمير وأبو بصير وأبو بصير وأبو بصير  
وكذا سرق دخل المدينة وذكر أن رواه مالا قد أئتم الناس فركبته ديون ولم يكن ماله ما قسمته سرقا وباعه بخمسة  
أبعرة رواه الدارقطني بمعناه من رواية خالد بن مسلم الزبيدي أن أن فيه كلاما من الحجر لا يباع بئع منها فعه  
وكان المنافع تجري مجرى الأعيان في صحة العقد عليها وخبرهم أخذ الزكاة وثبوت الغنى بها فذلك في وفاة الدين  
منها ولأن الأجرة عقد معاوضة فجاز إجباره عليه كيبيع ماله ولا يباع الأجرة لما عكس إجارتها فيجبر عليها كوفادته  
وكأجارتها لم ولله فإن قيل حديث سرق منسوخ لأن الحول لا يباع والبيع وقع على رقبته إن الحديث أن الغرماء قالوا لمشتري  
ما تصنع به قال اعتقه قالوا لئلا يبا زهد منك في اعتنا قد فاعقوه قلنا هذا أشاف نسي بالاحتمال ولا يجوز ولم  
يثبت أن بيع الحرة جائز في شرعنا وحمل بيعه على بيع منافع أسهل من حمله على بيع رقبته المحرم فانه هذا المضاف  
وأقامه المضاف إليه كثير في القرآن وفي كلام العرب كقوله تعالى واشترى بها في قلوبهم العجل والأسل القرية وغير ذلك  
وكذلك قوله اعتق أي من حق عليه يد المحل ذلك قوله فاعتقه يعني الغرماء ولا يمكن أن لا الدين الذي عليه وأما  
قوله تعالى فظرة إلى ميسرة فذلك منع وحوله تحت عمومها لما ذكرنا من أنه في حكم الأغنياء حرمان الزكاة وسقوط  
نقصه عن قريبه ووجوب نفقة قريبه عليه وحديثهم قضية عين لا يثبت حكمها إلا في مثله ولم يثبت أن لذلك  
الغريم كسبا يفضل عن قدر نفقته أما بقول الهدية والصدقة فمصر تباها قلوب ذوي المراتب لما فيها من المنة  
فعلى هذا لا يجبر على الكسب إلا من كسبه يفضل عن نفقته ونفقة من يلزمه نفقته لما تقدم **فصل** ولا يجبر  
على قبول صدقة ولا هدية ولا وصية ولا قرض ولا المرأة على التزوج لياخذ مهرها لأن في ذلك ضررا للحق المشتري المدين  
والصدقة والوصية والعوض في القرض وملك الزوج للمرأة في النكاح ووجوب حقوقه عليها ولو باع بشرط الخيار أفلس  
فأخيار بحاله ولا يجبر على ما فيه الحظان الرق والامضال لأن المفلس يمنع من أحداث عقد أمان أمضاة وتنفيذ عقود  
فلا **فصل** وإن جني على المفلس جنائية توجب المال يثبت وتعلق حقوق الغرماء به ولا يصح عفو فأن كان  
موجباً للقصاص فهو مخير بين القصاص والعفو ولا يجبر على العفو على ما قال لأن ذلك يفوت القصاص الذي  
يجب لمصلحة الزجر فإن اقتصر الحكم على الجبر لم يجز للمفلس أن يعفو عن مال يثبت وتعلق به حقوق الغرماء وعفى  
عن غير مال وقلنا القصاص هو الواجب عيناً يثبت ثبوت وإن قلنا أحد الأمرين يثبت الدين ولم يصح إسقاطه لأن  
عفو عن القصاص يثبت الدين ولم يصح إسقاطه لأن عفو عن القصاص يثبت الدين ولم يصح إسقاطه وأما  
هبة بشرط الثواب ثم أفلس فبذل له الثواب لزمه قبوله ولم يكن إسقاطه لأنه أخذ به على سبيل العوض عن الموهوب  
فلزمه قبوله كالمشتري في البيع وليس له إسقاطه من ثمن مبيع أو أجرة أو جارة ولا يقض روبا ولا يقض السلم فيه  
دون صفاته إلا باذن غرمائه ومذهب الشافعي في هذا الفصل على نحو ما ذكرنا **مسألة** ولا ينفك عن الحجر الحاكم  
حاكم لأنه يتبع حكمه فلا يزيل الحاكم كما لا يجوز عليه إسلفه وفيه وجه آخر يزيله بقسمة ماله لأنه حجر عليه لا يملك  
زك ملكه عن زك سبب الحجر فزال الحجر كزوال الحجر الجنون لزال جنونه وأكاد أولي وفارق الجنون فإنه يثبت  
بنفسه فزال بزاله بخلاف هذا ولأن ذك ماله يحتاج إلى معرفة ولجنون فوقف ذلك على الحاكم بخلاف الجنون



**فصل** واذا أتاك الحجر عنده فليس لاحد مطالنته ولا ملازمته حتى يملك ما لا فان جاء الغرماء عقيب ذلك الحجر عنه فادعوا  
ان لم يملك به قبل الابينة فان جاء بعد مدة فادعوا الذي يده ما لا واذا عرفت ذلك عقيب ذلك الحجر عنه فادعوا سببه احضره  
الحاكم وسأله فان انكر فالقول قول مع يمينه لانه ما فكر الحجر عنه حتى لم يبق شيء وان اقر وقال هو لفلان وانا وكيله او مضاربه  
وكان المقر حاضر سأل الحاكم فان صدق قوله ويستخلف الحاكم الجواز ان يكونا قواطع على ذلك ليدفع المطالبين عن المفسد  
وان لم يصدقه عرفنا كذب المفسد فيصير كانه اقر ان الماله في حجره عليه ان طلب الغرماء ذلك فان اقر لغائب اقر في  
يده حتى يحضر الغائب ثم يسأل كما حكمنا في الحاضر **مسئلة** ومتى فلك عن الحجر فله منته ديون وظهر له مال فحضر عليه  
شارك غرماء الحجر الاول غرماء الحجر الثاني الا ان الاولين يرضون ببقية ديونهم والاخرين يرضون بجميعها وهذا  
قال الشافعي وقال مالك لا يدخل غرماء الحجر الاول على هؤلاء الذين يجدون حقوقهم حتى يستوفوا الا ان يكون  
له فائدة من ميراث او يجهن عليه جنانية فيستأص الغرماء فيه ولنا انهم تساووا في ثبوت حقوقهم في ذمة ففساوا  
في الاستحقاق كالذين ثبتت حقوقهم في حجر واحد وكساوهم في الميراث والرش الجنانية ولان كسبهم لم يفساوا  
فيه كالميراث **مسئلة** وان كان للمفسد حق لم يبر شاهد فابى ان يخلف معه لم يكن لغرمائه ان يخلفوا والمفسد في  
الدعوى كغيره فاذا ادعى حقا لم يبر شاهد عدل وحلف مع شاهده ثبت المال وتعلقت به حقوق الغرماء وان اذنب  
لم يجز له ان لا يعلم صدق الشاهد ولو ثبت الحق يشهد به لم يجز له ان يمين معه فلا يجبره على الحلف على ما لا يعلم صدق  
كغيره فان قال الغرماء ان يخلف مع الشاهد لم يكن لهم ذلك وهذا قاله الشافعي في الجدي وقال في القديم يخلفون  
معهم لان حقوقهم تعلقت بالماله وكان لهم ان يخلفوا كالورثة يخلفون على مال موروثهم ولنا انهم يشبهون ملكا لغيرهم  
لتعلق حقوقهم به بعد موته فلم يجز لهم ذلك كالمراة تخلف لانيات ملك زوجها لتعلق نفقتها به وكالورثة قبل  
موت موروثهم وفارق ما بعد الموت فانه المال انتقل اليهم فم يشبهون بايمانهم ملكا لانفسهم **فصل** الحكم الرابع  
انقطاع المطالبة عن المفسد من ارضه شيئا او بغيره لم يملك مطالنته حتى ينفك الحجر عنه اذ انصرف الحجر عليه  
في ذمته بشيء او اقتراض صح لانه اهل للتصرف والحجر تعلق بماله وقد ذكرناه وليس للمتابع ولا المقرض مطالنته في  
حال الحجر لان حق الغرماء تعلق بعين ماله الموجود حال الحجر وبما يجد ثلثه من المال فقد عاينوا حجره حتى لم يتعلق  
حقه بعين المال كقديم حق الميراثين بثلث الرهن وتقديم حق المجني عليه بثلث العبد المجاني فلا يشترط اصاب  
هذه الديون الغرماء لما ذكرنا ولا من عمل منهم بفساد فقد رضى بذلك ومن لم يعلم فهو مفترط ويشعونه بعد ذلك الحجر  
عنه كالورثة لانسان بماله بعد الحجر عليه وفي اقراره خلاف ذكرناه فيما مضى فان وجد البايع والمقرض عيانا لم يملك  
قبل لهم الرجوع فيها عيانا وجهين احدهما انها ذك للحجر والتكليف لا يفسخ لهما لانها دخلت على بصيرة بخلافه الذمة فان  
من اشترى معينا يعلم عيبه وقد ذكرنا ذلك والله اعلم **فصل** في البيع والشراء  
الحجر عليه لحظه وهو الصبي والمجنون والسفيه الحجر على هؤلاء الثلاثة حتى عام كانهم يمنعون التصرف في  
اموالهم ودمهم ولا اصل في الحجر عليهم قوله الله تعالى ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما وقول  
وايتلو الشاهدي لانه قال سعيد بن جبيرة وعكرمة هو مال اليتيم عندك لا تؤت اياه وانفق عليه وانما اضاف الاموال  
الى الاولياء وهم لغيرهم لانهم قوامها ومديرها وقوله وايتلو الشاهدي ان اخبروه في حفظهم لاموالهم **مسئلة**  
فلا يصح نصرهم قبل الاذن لان تصحيح نصرهم يقتضي اذنياع اموالهم وفيه ضرر عليهم **مسئلة** ومن دفع اليهم  
ماله ببيع او قرض رجع فيه ما كان باقيا لانه عين ماله ونصرهم فاسد فان تلف واحد منهم فهو من ضمان مالك  
وكذلك ان تلف في يده لانه سلبط عليه برضاة وسواء علم بالحجر على السفيه ولم يعلم لانه ان علم فقد قسط وان لم  
يعلم فهو مفترط ايضا اذ كان في مظنة الشبهة هذا اذا كان صاحبه قد سلبط عليه فاما ان حصل في يده باختيار صاحبه

من غير

من غير تسليط كالوديعة والعارية فاذا خاف القاصي ان يلزمه الضمان ان اتلفه او تلف بغير طيبان كان سفيه لانه اتلف بعد  
اختيار صاحبه فاسببه ما لو كان القبط بغير اختياره ويحتمل ان لا يضمن لانه عرضا لا تلافيا وسلبط عليها فاسببه الجميع  
اما ما اخذه بغير اختيار ائله كالتصبي والمجنون فله ضمان لانه لا تفرط من امواله وكذلك الحكم في الصبي والمجنون  
ومذهب الشافعي على ما ذكرنا فان ادفع عند الصبي والمجنون او عاينهما فلا ضمان عليهما فيما تلف بغير طيبان لانه ليسا من  
اهل الحفظ وان اتلفاه فغيب وجها نذكرهما في الوديعة **مسئلة** ومتى عقل المجنون وبلغ الصبي ورشد انك الحجر عنهم  
بغير حكم حاكم ودفع اليهما مالهما ولا ينفك قبل ذلك حاله اذ عقل المجنون ورشد انك الحجر عنهم ولا يحتاج الى حكم  
حاكم بغير خلاف وكذلك الصبي اذا بلغ ورشد وهذا مذهب الشافعي وقال مالك لا يزول الاجام وهو قول بعض اصحاب  
الشافعي لانه موضع اجتماعه ونظره فانه يحتاج الى معرفة البلوغ والرشد الى اجتماعه فيوقف ذلك على حكم الحاكم لزول الحجر  
على السفيه ولنا قوله تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم امر يدفع اموالهم اليهم عند البلوغ وانها من الرشدا لا شرط  
حكم الحاكم زيادة يمنع الدفع عند وجوده ذلك حتى يحكم الحاكم وهذا مخالف لظاهر النص ولان حجرته بغير حكم الحاكم فيكون بغير  
حكمه كالصبي والمجنون ولان الحجر عليه انما كان الحجر عن التصرف في ماله على وجه المصلحة حفظا لماله عليه حتى يبلغ ورشد زال  
الحجر زوال سببه والسفيه لتأنيه منع فعلى هذا الحجر ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم من ولا يغير حكم الحاكم وهو الحجر المجنون وقسم  
لا يزول الاجام حاكم وهو الحجر للسفيه وقسم فيه الخلاف وهو الحجر للصبي **فصل** في دفع الحجر عنها دفع اليها  
مالها لقوله الله تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم قال بن المنذر اذ دفعوا على ذلك وان منع من التصرف انما كان  
لحجره عن التصرف حفظا لماله فاذا صار اهلا للتصرف زال الحجر زوال سببه **فصل** في دفع الحجر عنها دفع اليها  
اليه ماله قبل البلوغ والرشد ولو صار رشدا وهو قول الاكثرين قال بن المنذر اكثر علماء الامصار من اهل العراق والحجاز  
والشام ومصر يرون الحجر على كل مضيع لماله صغيرا كان او كبيرا وبه قال القاسم بن محمد ومالك والشافعي وابو يوسف  
ومحمد ورويه الجوزجاني في كتابه قال كان القاسم بن محمد يلى امر الشيخ من قرينين ذي اهل وماله فلا يجوز من امره ماله  
دونه لضعف عقله قال بن اسحق رايته شيخا خصب وقد جاء الى القاسم بن محمد فقال يا محمد دفع الي مالي فانه لا يؤتى على  
مثلي فقال انك فاسد فقال امراته طالق البتة وكل مولود لم حران لم يدفع الي مالي فقال القاسم بن محمد وما جعل لنا  
ان ندفع اليك ما لك على حالك هذه فبعث الى امراته وقال هي حرة مسلمة وما كنت لا حبسها عليك وقد فقت بطلاقها  
فارسل اليها فاخبرها بذلك وقال اما فقيك فلا عتق لك ولا كرامة فحس رقيقة قال بن اسحق ما كان يعاين على الرجل  
الاسفينة وقال ابو حنيفة لا يدفع ماله اليه قبل خمس وعشرين سنة وان تصرف نفذ نصرته فاذا بلغ خمس وعشرين  
سنة فاق الحجر عنه ودفع اليه ماله لقوله الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا اليه هي احسن حتى يبلغ اشده وهذا قد بلغ  
اشده ويصلح ان يكون جدا ولان حر بالبيع عاقل مكلف فلا حجر عليه كالرشد ولنا قوله الله تعالى ولا تؤتوا السفهاء  
اموالكم اي اموالهم وقوله تعالى وايتلو الشاهدي حتى اذا بلغوا النكاح فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم علق الدفع  
على سرطين والمحك المعلق على سرطين لا يثبت بدونهما وقال تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع  
ان يمل هو فليمل وليه بالعدل فان ثبت الولاية على السفيه ولا يميز رطل يجر دفع ماله اليه كن له دون ذلك واما الاية  
التي احق بها فانما تدل بدليل خطا بها وهو لا يقول به ثم هي مخصصة فيما قبل خمس وعشرين من بالاجماع لعلة السفيه  
وهو موجود بعد خمس وعشرين فيجب ان يخص به ايضا كما انها لما خصت في حق المجنون يجوز فيه قبل خمس وعشرين  
خصصت بعدهما وما ذكرنا من المنطوق قاطع مما استدل به من المفهوم المخصص وقوله انه صار يصح جدا لا معنى بقتة  
تقتضي الحكم والاصل يشهد له في المشرع فهو ايات الحكم بالحكم بالحكم هو متصور وله دون هذا السن فان المراد تكون



تكون حدة لاجدي وعشرين سنة وفياسهم منقوض على له دون خمس وعشرين سنة في اوجب الحجر قبلها بوجبه بعد هذا اذا  
ثبت هذا فانه لا يصح تصرفه ولا اقراره وقال ابو حنيفة يصح بيعه واقراره لان البالغ عنده لا يحجر عليه وانما لم يسم الله له ماله  
للاية ولنا انه لا ينفذ فيه اليه ماله لعدم رتبته فلم يصح تصرفه واقراره كالصبي والمجنون ولانه اذا نفذ تصرفه واقراره تلف  
ماله ولم ينفذ منه ماله شيئا وكان تصرفه لو كان نافذ السيل اليه ماله كالرشد وانما منع ماله حفظه فاذا لم يتحفظ بالبيع  
وجب تسليمه اليه بحكم الاصل **مسئلة** والبلوغ يحصل بالا حلام وبلوغ خمسة عشرة سنة ونبات الشعر الحسن حول  
القبيل وتزويد الجارية بالحض والحمل ثبت البلوغ في حق الجارية والاعلام باحد الاشياء الثلاثة المذكورة وهي خروج  
المني من القبيل وهو الماء الدافق الذي يخرج من الولد كيف ما خرج في نقطة او منام مجامع او احتلام او غير ذلك  
يحصل به البلوغ لا تعلم فيه خلافا لقوله الله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذوا قوتله والذي لم يبلغ الحلم  
منكم وقول النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم وراه ابو داود قال بن المنذر اجمعوا على ان الفرض  
والاحكام يجب على المحمل العاقل وعلى المرأة بظهور الحيض منهاه الثاني السن وهو بلوغ خمس عشرة سنة يحصل  
به البلوغ في حق الغلام والجارية وبهذا قال الاوزاعي والشافعي وابو يوسف ومحمد وقال داود لاحد للبلوغ من السن  
لهو له عليه السلام رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم وانما ان البلوغ بغيره بخلاف الخبر وهذا قوله مالك وقاله اصحابه سبع  
عشرة بكل حال لان الحد لا يثبت الا بتوقيف او اتفاق ولا يوقف فيما دون هذا ولا اتفاق ولنا ان بن عمر قال غرضت  
على النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشرة فرقي ولم ير في بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة فاجازني فخرجت  
عمر بن عبد العزيز فكتب الى عماله ان لا تعرضوا لالمن بلغ خمس عشرة وراه الشافعي في مسنده والترمذي وقال حديث  
حسن صحيح ولا نال السن معنى يحصل به البلوغ بغير الاحتلام اذ اثبت بالدليل ولهذا كان اثبات الشعر علما عليه اثبات انبات  
الشعر الحسن حول ذكر الرجل وفريضة المرأة فاما الرغب الضعيف فلا اعتبار به فانه يثبت في حق الصغير وهذا قال مالك  
والشافعي في قول وقال في الاخر هو بلوغ في حق المشركين وهل هو بلوغ في حق المسلمين فيه قولان وقال ابو حنيفة لا  
اعتبار به لانه نبات شعر اشد من شعر البهائم ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة حكم بان  
تقتل مقاتلتهم وتبني ذرايعهم فامر بان يكشف عن مؤنرهم فمن انبت فهو من المقاتلة ومن لم ينبت فهو من الغنم بالذرية  
قال عطية القرظي عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكشوني فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينظر الى هبل  
انبت بعد فظفر الى الي فلم يجد وفي انبت فالحقوني بالذرية متفق على معناه وكتب عمر رضي الله عنه الى عامر بن لا  
ياخذ الجزية الا ممن جرت عليه المواشي وروى محمد بن يحيى في حيان ان غلاما من الانصار رشت بامرأة في شعره فرفع  
الى عمر فلم يجده انبت فقال لو انبت الشعر لجدت لك ولان خارج يلزمه البلوغ غالبا يستوي فيه الذكر والامه  
فكان علما على البلوغ كالاحتلام ولان الخارج ضر بان منفصل ومتصل فلما كان من المنفصل ما يثبت به البلوغ كذلك  
المفصل وما كان بلوغا كان بلوغا في حق المسلم كالاحتلام والسن **فصل** في الحيض وعلم على البلوغ في حق الجارية  
لا تعلم فيه خلافا وقوله الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض الا بخار وراه الترمذي وقال حديث  
حسن وكذا للحمل يحصل به البلوغ لان الله تعالى احرمه العادة ان الولد انما يخلق من ماء الرجل وماء المرأة قال الله تعالى  
فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب واخر النبي صلى الله عليه وسلم في احاديث فعلم هذا  
بحكم بلوغها في الوقت الذي حملت فيه **فصل** واذا وجد خروج المني من ذكر الخبيث فهو علم على البلوغ وكونه  
رجلا وان خرج من فرجه او حاض كان علما على بلوغه وكونه امرأة وقال القاضي ليس واحدا منهما علما على البلوغ فان  
اجتمعا فقد بلغ وهو مذهب الشافعي لجواز ان يكون الفرج الذي خرج منه ذلك خلقا زائدا ولنا ان خروج البول  
من احد الفرجين دليل على كونه رتبة او مؤنثة فخرج المني والحيض اولى واذا ثبت كونه رجلا خرج المني من ذكره

وامرأة خرج الحيض من فرجه لزم وجود البلوغ ولان خروج مني الرجل من المرأة والحيض من الرجل مستحيل فكان  
دليلا على النجاسة واذا ثبت النجاسة لزم كونه دليلا على البلوغ كما لو تعين قبل خروجه ولا يسمي ان خرجت  
معا دليلا على البلوغ فخرج احداهما منفردا اولى لان خروجهما معا يقتضي تعاضدهما واسقاط دلالتهما اذا انفك  
ان يجتمع حيض صحيح ومني رجل فيلزم ان يكون احدهما فضلة خارجة من غير معارض ويجب ان يثبت حكمه ونقض  
بشوت دلالته كالحكم بكونه رجلا فخرج البول من ذكره ويكونه انثى فخرج من فرجه والحكم للغلام بالبلوغ  
فخرج المني من ذكره والمجارية بخرج الحيض من فرجهما فاعلم هذا ان خرجا جميعا لم يثبت كونه رجلا وامرأه  
ثبت البلوغ به كذا في وجهان احدهما يثبت وهو اختيار القاضي وعنده المذهب الثاني لان كان رجلا فقد خرج المني  
من ذكره وان كان انثى فقد حاضت والثاني لا يثبت لان هذا يجوز ان لا يكون حاضا ولا متيا فلا يكون فيه دلالة  
وقد دل على ذلك تعاضدهما فانفتحت دلالتهما على البلوغ كما تنفقا دلالتهما على الذكورية والانثوية **مسئلة**  
والرشد المصالح في المال وهذا قوله اكثر اهل العلم منهم مالك وابو حنيفة وقال الحسن والشافعي وابن المنذر والرشد  
الصالح في الدين والمال لان الفاسق غير رشيد ولان افساده في دينه يمنع النفاذ في حفظ ماله كما يمنع قبول قوله  
وبشوت الولد على غيره وان لم يعرف منه كذب ولا تبذير ولنا قول الله تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم الم  
قال بن عباس يعني صلاحا في اموالهم وقال مجاهد اذ اكان عاقلان ولا ن هذا اثبات في ذكره ومن كان مصلحا لماله فقد  
وجد منه رشدا وكان العدالة لا تعتبر في الرشد في الدوام فلا تعتبر في الابتداء كالزهد في الدنيا ولان هذا مصلح الماله  
فاسببه العدل المحقق ان الحجر عليه انما كان لحفظ ماله عليه والموت فيه ما انش في تضييع المال او حفظه فلو لم ان الفاسق  
غير رشيد فلما هو غير رشيد في دينه ما في ماله وحفظه فهو رشيد ثم هو مستقضى بالكفر فانه غير رشيد في دينه  
ولا الحجر عليه لذلك ولا يلزم من منع قبول القول منع دفع ماله اليه فان من يعرف بكثرة الغلط والنسيان او من ياكل  
في السوق ويمتد رحليه في مجتمعات الناس لا تقبل شهادتهم وتنفق اليهم اموالهم **مسئلة** ولا بد في امر الماله حتى  
يخبر لانه اذا عرف رشدا باختياره بقوله الله تعالى وابتلوا النشأ اي اختبروه واختاره بتفويض التصرفات  
التي يتصرف امثاله اليه فان كان من اولاد التجار فوض اليه البيع والشراء فاذا فكر منه فلم يعين ولم يضيغ ما في يده  
فهو رشيد وان كان من اولاد القهاتين والكثير الذين يصاب امتا لهم عن الاسواق دفعته اليه نفقة مدة ليقفها في  
مصلحه فان صرفها في مصارفها ومواقفها واستوفى على وكيلها فكله فهو رشيد واستقضى عليه دل على رشده والمرأة  
تفوض اليها ما تفوض الي ربة البيت من استيجار الغزالات وتوكيلها في شري الكتمان والسياسة كذا فان وجدت  
ضابطه لما في يدها مستوفية من وكيلها فهي رشيدة **مسئلة** وان يحفظ ما في يده عن صرفه فيا كفايته فيه  
كالعنا والقيام وشري المحرمات وشري الكاآت للهو واللحز وان يتوصل به الى الفساد فهذا غير رشيد لانه تبذير الماله  
وتضييعه فيما لا فائدة فيه فان كان فاسقا بالكذب والنهات وبالصلاة مع حفظ ماله لم يمنع ذلك من دفع ماله  
اليه لما ذكرنا **مسئلة** وعنده لا بد في الجارية ما لها بعد رشد حاجته تزوج وتلد او تقيم في بيت الزوج سنة  
المستهور في المذهب ان الجارية اذا بلغت ورشدت دفع اليها ماله كالغلام وزال الحجر عنها وان لم تزوج وهذا  
قوله عطاء والتوري والي حنيفة والشافعي والي ثور بن المنذر ونقل ابو طالب عن احمد ان الجارية لا يدفع  
اليها ماله حتى تزوج وتلد او تقيم سنة في بيت الزوج روي ذلك عن عمر بن الخطاب قال سرج والشعبي واسحق لما  
روي عن شريح انه قال عهد على عمر بن الخطاب ان لا اجز جارية عطية حتى تحول في بيت زوجها حولا او تلد  
رواه سعيد في سننه ولا نعرف له محققا قصارا اجماعا وقال مالك لا يدفع اليها ماله حتى تزوج ويدخل



عليها زوجها الا كل حال جائز للاب تزويجها من غير ان ينفك عنها المحرم للصغيرة ولنا عموم قول الله تعالى  
وابتاعوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان اسستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا نهايتيم ببلغ واوتس الرشدا  
فدفع اليه ماله كما رجل ولا نها بالغة رشيدة فجاز لها التصرف في ماله كما لتي دخل بها الزوج وحديث عن ابي  
فلم يعلم انتشاره في الصحابة فلا يترك به الكتاب والقياس وعلى ان حديث عمر مختص بمنع العطية فلا يلزم من المنع  
من تسليم ماله اليها ومنعها من سائر التصرفات وما لم يعلم يعل به وانما اعتمد على اجبار الالب على النكاح ولنا ان  
يمنع وان سلمناه فانما اجبرها على النكاح لان اختيارها للنكاح ومصلحها لا يعلم الا بما شرته والمبيع والمشرى  
المعاملات كمن قبل النكاح على هذه الرواية اذ لم تزوج اصلا احتل ان يرد وماله على ما علم به عموم حديث عمر ولنا  
لم يوجد شرط دفع ماله اليها فلم يجز دفعها اليها كما لم يرد رشدا وقال القاضي عندنا انه يدفع اليها ما اذا اعتست  
وبرزت للرجال يعني كبرت **مسئلة** ووقت الاختيار قبل البلوغ في احدى الروايتين وهو احد الوجهين  
الشافعي لان الله تعالى قال وابتاعوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان اسستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فظاهر  
الاية ان ابتاعهم قبل البلوغ لوجهين احدهما انه سماء يتامى وانما يكونون يتامى قبل البلوغ الثاني مذهبنا  
الى البلوغ بلفظ حتى فدل على ان الاختيار قبله ولا تاختار الى البلوغ موده الى المحرم على البالغ الرشيد لان المحرم  
يعتد الى ان يختبر ويعلم رشدا واختياره قبل البلوغ يمنع ذلك فكان اولى لكن لا يختبر الا المراهق الذي يعرف البيع  
والشرى والمصلحة من المفسدة واذا اذن له ولية فتصرف صح تصرفه على ما ذكره وغيره ان اختياره بعد البلوغ اولى  
اليه اجمد لان تصرفه قبل ذلك تصرف ممن لم يوجد فيه مظنة العقل ولا صحاب الشافعي هذه الوجه **فصل** قال رضي  
الله عنه ولا تبنت الولاية على البصير والمجنون الا للاب لانها ولاية على الصغيرة فقدم فيها الاب كولاية النكاح ثم وصية  
بعده لانه نايبة اسبه وكيله في الحياة وعن احمد رواية ان الجدة تقوم مقام الاب في ماله وادع عدم ولايته فعلى هذه  
يُقدم على وصية على وجهين لا صحابنا ثم الحكم لان الولاية انقطعت من جهة القرابة فثبت للحاكم كولاية النكاح ومنه  
ابي حنيفة والشافعي ان الجدة تقوم مقام الاب في الولاية لانها لا تذب ولنا ان الجدة لا يلد في نفسه وانما يلد في الاب الادنى  
فلم يلد ماله للصغيرة كالزوجة لان الاب يسقط الاخوة بخلاف الجد وتورث الامة معه ثلث الباقي في زوج وام واب وزوجة  
واب بخلاف الجد فلا يصح قياسه عليه فاما من سواهم فلا يثبت له ولاية لان المال محل النجاسة ومن سواهم قاصر الشفقة  
غير ما مومن على المال فلم يلد كالاجنبي ومن شرط ثبوت الولاية على المال العدة بغير خلاف لان في نفوذها الى الفاسق  
تضييعا للمال فلم يجز كفوتها الى المسفيه وكذلك الحكم في السفيرة اذا حجج عليه صغيرا واستدام المحرم عليه بعد البلوغ  
تضييعا للمال فلم يجز كفوتها ايضا الى المسفيه **فصل** وليس لوليها التصرف في ماله الا على وجه الحفظ لها وما لا يحفظ فيه ليس له التصرف به كالعقود  
المهية والتبرعات والمجابه لقوله الله سبحانه وتعالى ولا تقر بواكال اليتيم الا بالتي هي احسن وقوله عليه الصلاة والسلام  
لا ضرر ولا ضرار رواه الامام احمد وهذا فيه اضرار فان فعل شيئا من ذلك او زاد على النفقة علمها او علم من علمها  
مؤثره بالمعروف ضمن كمنصرفه في ماله غيرهما **مسئلة** ولا يجوز ان يشترى من ماله شيئا لنفسه ولا يبيعها  
الا الاب لانه غير متمم عليه لكمال شفقتهم وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وزاد الجدة وقال ابي  
لا يجوز لان حقوق العقد تتعلق بالعاقدة فلا يجوز ان يتعلق برحمن متضادان ولنا ان هذا يلمى بنفسه فجاز  
ان يتوطأ طرفي العقد كالسيد بزوج عبده ولا نسلم ما ذكره من تعاقب حقوق العقد بالعاقدة فالجواب ان الجدة فلا  
ولاية له على ما ذكرناه وكالاجنبي ولان التهمة بين الاب وولده منتفية اذ من طهر الشفقة عليه والميل اليه وترك  
نفسه لحفظه وهذه افاق الوصي والحاكم وامينه فاما الحاكم والوصي فلا يجوز لهما ذلك لانهما متممان في طلب  
الحفظ لانفسهما فلم يجز ذلك لهما بخلاف الاب **مسئلة** ولو ليتها مكا تبة وقيمه ما وعنده على مال اذا كان

الحظا فيه

الحظا فيه مثل ان يكون قيمة الفاضل بغير ما يوفى او يستقرهما فان لم يكن فيها حظ لم يصح وقال مالك وابو حنيفة لا يجوز  
اعتاقه لان الاعتاق بحال تعليق له على شرط فلم يملكه وفي اليتيم كالتعليق على دخول الدار وقال الشافعي لا يجوز  
كتابته ولا اعتاقه لان المقصود منها العتق دون المعاوضة فلم يجز الاعتاق بغير عوض ولنا انها معاوضة  
لليتم فيها حصن فكلها وليس كبيع ولا عتق بغير العتق ولا يضره كون تعليقا فانما حصل لليتم خط لم يضره  
نفع غيره ولا كون العتق حصل بالتعليق وفارق ما قاسوا عليه فانه لا نفع فيه لعدم الحظ وانما في المقتضى لا يملكه  
ولو قد كان يكون في العتق بغير مال نفع كان نادرا وان كان العتق على مال بقدر قيمته او اقل لم يجز لعدم الحظ فيه  
وقال ابو بكر بن جابر جواز العتق بغير عوض للحظ فيه مثل ان يكون له جارية وابنتها يساويان مائة مجتهدين ولو اورد  
احدهما ساوت مائتين ولا يمكن افرواها بالبيع ففتق الاخرى لثبوت قيمة الباقية فيصير ضعف قيمتها **مسئلة**  
وله من يوجب ما اذا وجب تزويجها بان يظن ذلك ويرى المصلحة فيه كانه ولي عليها وقائم مقام مالكه فكان له  
تزوجها كالمالك **مسئلة** وله السفر بجارية للتجارة فيه والمضاربة بمال اليتيم والمجنون وله ان يدفع مضاربة  
يجز من الزوج ايا كان او صبا او حاكما او امين حاكم وهو اولى من تركه ومن رأى ذلك من غير النجس والحسن ابن  
صالح ومالك والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي ويرى ابا هريرة التجارة بغير عن وعائته والغنى او لا تعلم  
احد اكرهه الا الحسن ولعله اذا اجتنب الحظا فيه ورأى ان خزنه احفظ له وقول الجمهور اولى لما روى عبد الله  
بن عمرو عن العاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ولي يتيما لمال فليترك له ولا يترك حتى تاكل الصدقة ورأى  
موقوفه على عمر وهو اصح من الموقوفه وكان ذلك احظ للمولى عليه لتكون نفقته من فاضله ويجز ان يفعل بالفقير  
في امواله الا انه لا يتجر الا في الموضع الا لا يدرى ولا يدرى ولا يدرى وقد روي عن عائشة انها وضعت المجد  
ابن ابي بكر في البحر فتمت له ان كان في موضع ما مومن قريب من الساحل ويحتمل انها جعلت ضمانا عليها ان هلك  
والزوج كمال اليتيم بغير اذ النجس او في نفسه واجاز الحسن بن صالح واسحق بن ابا خذ الوصي مضاربة لنفسه لانه جائز لهما  
يدفع به لك في اذن ياخذ بذلك له ويخرج لنا مثل ذلك كما قلنا في المراهق اذا فعل بنفسه ما يجوز له الاجارة  
عليه فانه يستحق الاجرة في احد الوجهين كذلك هذا وبه قال ابو حنيفة والشافعي ما قلناه لان الزوج نعم مال اليتيم فلا  
يستحقه غيره الا بعقد ولا يجوز ان يعقد المضاربة لنفسه **مسئلة** فاما ان يدفع الى غيره فاضار بما جعل له  
الولي او افاقه عليه في قولهم جميعا لان الوصي نايب عن اليتيم فيما فيه مصلحة فاسببه تصرفه في مال اليتيم **فصل**  
وله ايضا مال وهو دفعه الى من يتجر به والزوج كمال اليتيم لانه اذا جاز دفعه بغيره من ربحه فدفعه الى غيره او الى  
**مسئلة** ويجوز له بيع نفسه اذا كان له الحظ في ذلك فانه قد يكون اكثر ثمنه وانفع لكن يحاط على الثمن بان ياختبر  
رهنا او كفلا موثوقا به يحفظ الثمن به **مسئلة** وله قرضه بغيره ان لم يكن في قرضه الى اليتيم خط لم يجز  
وان كان في قرضه حظ لليتم جاز قال احمد لا يقرض ماله اليتيم لاحد يريد مكا فانه ومود من يقرضه على النظر  
والشفقة كما صنع ابن عمر وقيل لاجل ان يقرض ماله اليتيم انما استقرض نظر اليتيم واحطاطا لاصابة  
عزمه قال القاضي ومضى الحظ ان يكون للوصي مال في بلد فيه يقرضه الى بلد اخر فيقرضه من رجل في ذلك البلد  
ليقرضه بدم في بلده يقصد بذلك حفظه من الغرق في قله او يخاف عليه الهلاك من ذهاب او غرق او غير ذلك  
فما يملك يتناول مدته واحد بغيره من قرضه كالحنطة ويحقها فيقرضه خوفا من الموت او نقص قيمته  
واساءه هذا فيجوز القرض لان اليتيم فيه حظا في كالتجارة به وان لم يكن فيه حظ لم يجز لانه لا يتبع بماله اليتيم لم يجز  
كهيته وان اراد السفر لم يكن له المسافرة بماله فان اراد ان يودع ماله اليتيم فقرضه لشفقة الولي من ذلك لان الودعة  
لا تضمن فان لم يجد ثمنه يستقرضه فله ان يقرضه مع ما كان في ضمانه عليه  
لان رعاي الا يبيع اولى من القرض فلا يكون مفردا وكل موضع قلنا له قرضه فلا يجوز الا للمالكين لياش حوده



الانها وينبغي ان ياخذ رهنا ان امكنه فان تعذر عليه اخذ الرهن جاز تركه في ظاهر كلام احمد لان الظاهر ان من يستقرض  
لحظ التيمم لا يبدل رهنا فاستراط الرهن يفوت هذا الحظ وظاهر كلام شيخنا في الكتاب المشروح انه لا يجوز الرهن  
وكذلك ذكره ابو الخطاب لان فيه احتياطا للمال وحفظا للرهن فالاولى لاحذره  
احتياطا للمال فان تركه احتمل ان يضمن ان يضع المال لتفريطه واحتمل ان لا يضمن لان الظاهر سلامته وهذا ظاهر  
كلام احمد لكونه لم يذكر الرهن **فصل** قال ابو بكر بن جعفر الوصي ان يستحب فيما يتولى مثله بنفسه على روايتين  
بناء على الوكيل وقال القاضي بن جعفر الوصي وفي الوكيل روايتان وفي بينهما بان الوكيل يمكن الاستئذان والوصي  
تجلاؤه **مسئلة** ولم تشر العقار لها وبنائها وما جرت عادة اهل بلد به اذا اراد المصلحة في ذلك كله لانه مصلحة لم فانه  
يحصل له الفضل ويبقى الاصل والغرض اقل من التجارة لان اصله محفوظ **فصل** ويجوز ان يبيعه عقار الله  
في معنى الشراء الا ان يكون الشراء احظ وهو ممكن فيتعين تقديره واذا اراد بناءه بناء يما يتبع الحظ في حادثة عادة اهل  
البلد به وقال اصحابنا بغيره بالاجر والطعن ولا يبيى بالمدين لانه لا مرجوع له ولا يخص لانه يلحق بالاجر فلا يخص  
منه فاذا تقدم فسد الاجر لان تحصيله منه يفضي الى كسره وهنا مذهب الشافعي والذي قلناه اول ان شاء الله  
فانه اذا كان الحظ في البناء غيره فتركه يضيع حظه وماله ولا يجوز تبضع الحظ العاجل وتحمل الضرر التاجز  
المتيقن لوهم مصلحة بقا الا جرد هدم البناء ولعل ذلك لا يكون في حياته ولا يحتاج اليه مع ان كثير من البلدان  
لا يوجد فيها الاجر وكثير منهم لم يجز عاداتهم بالبناء فلو كان البناء لا احتاجوا الى غرامة كثيرة لا يحصل منها  
طائل فعلى هذا يحمل قول اصحابنا على من عاداتهم البناء لا يجوز كالحرق ونحوها ولا يصح حمله في حق غيرهم وانما يفعل ما  
ذكرنا من الشراء البناء اذ اراه المصلحة فيه والحظ لها **مسئلة** ولم تشر الاضية للتيمم الموصوفين عليه اذ اكا له مال كثير  
لا يتضرر بشرا بها فيكون ذلك على وجه التوسعة في الحقيقة في هذا اليوم الذي هو يوم عيد وفيه جبر عليه الحاق  
بمن له اب فيترك منزله الثياب الحسنة ويشتري الى سبعة اشباب التوسعة في هذا اليوم وجري العادة بها بل قد  
التي صلى الله عليه وسلم انها ايام اكل وشرب وذكر اسر غزو وحل رواه مسلم وهذا قول ابي حنيفة وما ذكرنا من ملك اذا كان له  
تلا يكون دينار او نصف دينار وعن احمد رحمه الله رواية اخرى ان ذلك لا يجوز وهو مذهب الشافعي لانه  
اخراج شيء من ماله بغير عوض فلم يجز كالهدي والاشيخا واحتمل ان يحمل كلام احمد في الروايتين على الحال التي قالها في موضع  
منع التضيعة اذا كان الطفل لا يعقل التضيعة ولا يفرح بها ولا ينكسر قلبه بتركها لعدم الفائدة فيها والموضع الذي  
اجازها اذا كان التيمم يعقلها او يجبر قلبه بها وينكسر بتركها لصول الفائدة فيها وعلى كل حال من ضحي عن التيمم لم  
يتصدق بسعي منها ويوفرها لنفسه لانه لا يحمل الصدق بسعي من مال التيمم تطوعا **فصل** ومضى كان خطه مال  
التيمم ارفق به والى في الخبر وامكن في حصول الادم فهو اولي وان كان اقراؤه ارفق به افرده لقوله الله تعالى ويسألونك  
عن النمام قل اصلاحكم خير من تخالطهم فاحذروا من المفسد من المصلح ولو شاء الله لا اعتكم اي ضيق عليكم  
وسدد من قولهم اعتت فلان فلانا اذا ضيق عليه وسدد **مسئلة** ويجوز تركه في الملك اذا الاجرة بغرا دن  
الحاكم وحكي لاجد قول سفيان لا يسلم الوصي الصبي الا باذن الحاكم فانكر ذلك ولا ذلك لانه المكتب من مصالح اخرى  
يجري نفقة ما كوله ومليوسه وكذلك يجوز ان يسلم في صناعة اذا كانت مصلحة في ذلك لما ذكرناه **مسئلة**  
ولا يبيع عقاره الا للضرورة او غبطة وهو ان يرد في غنة التملك فضاء وحمله ذلك انه لا يجوز بيع عقاره بغير  
حاجة لانه ناسه بالشراء لما فيه من الحظ فبيعه اذا تقويت الحظ فلا يجوز فان احتج الى بيعه جاز قال احمد  
يجوز للوصي بيع الدور على الصغار اذا كان نظرا لهم وبه قال الثوري والشافعي واصحاب الرأي واسحق والابوي  
اذا رآه الصلاح قال القاضي لا يجوز بيعه الا في موضعين احدهما ان يكون به ضرورة الى كسوة او نفقة او قضا  
دين او ما لا بد منه وليس له ما تندفع به حاجته الثاني ان يكون في بيعه غبطة وهو ان يبدل فيه زيادة كبيرة

على من مثله قال ابو الخطاب كذلك ونحوه فان زاد ونحوه عليه الهلاك يفرق او خراب او نحوه وهذا الذي ذكره شيخنا في الكتاب  
المشروح وهو قول مذهب الشافعي وكلام احمد يقتضي ابا حنيفة البيع في كل موضع يكون نظرا للمصلحة بما ذكره  
فان الولي قد يري الحظ في غير هذا مثل ان يكون في مكان لا يتسع به او ينفق قليل فيبيعه ويشترى له في مكان لا يتسع به  
يرى شيئا في شراء غبطة لا يمكن شراءه الا ببيع عقاره وقد يكون داره يمكن ان يضر الغلام بالمقام فيها لسوء الجوار وغيره  
فيبيعهما ويشترى له بغيرها واراد يصلح المقام بها واسباه هذا كما لا يخفى وقد لا يكون له حظ في بيع عقاره وان دفع  
مثلا عنه المصلحة اجتهاديه وامانه لا يمكن صرفه عنه في مثله فيضيع الثمن ولا يبارك فيه فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من باع دارا وعقارا ولم يصرف عنه في مثله لم يبارك له فيه ولا يجوز بيعه اذا لا معنى لتقيده بما ذكره في الجواز ولا في  
المنع بل متى كان الحظ في بيعه جازا ومالا فلا وهذا اختيار شيخنا وهو الصحيح ان شاء الله **مسئلة** وان وصي  
لا حدهما عن يمينه عليه ولا يلزمه نفقة لاعتسار الوصي له او غير ذلك وجب على الولي قبول الوصية لانه مصلحة ليس  
فيها ضرر وان كان تلزمه نفقة لم يجز له قبولها لما فيه من الضرر بتفويت ماله بالنفقة **فصل** قال احمد رحمه الله  
ومن ترك عنه الحج فعاد المسافر عيده الحج عليه وحمله ذلك ان الحج عليه اذا فكر في تركه لم يشك ويلوغه ودفع  
اليه ماله ثم عاد الى السفر عيده الحج وبه قال القاسم بن محمد ومالك والاوزاعي والشافعي واسحق واليونان والاوزاعي  
عبيد وابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا يبتدئ الحج على بالغ عاقل ونصرفه فاذا روي ذلك عن ابن سيرين والشافعي  
لان مكلف فلا يحجر عليه كالرئيس ولنا ما روي عروة بن الزبير ان عبد الله بن جعفر ابتاع بيعا فقال علي لما بين عثمان  
لبيح عليه فاتي عبد الله بن جعفر الزبير فقال قد ابتعت بيعا وان عليا يريد ان ياتي امير المؤمنين عثمان ففسله  
الحج على فقال الزبير انما اشركك في البيع فاتي علي عثمان فقال ان ابن جعفر قد ابتاع بيعا فاحج عليه فقال الزبير  
انا اشركك في البيع فقال عثمان كيف احج علي من شركه الزبير قال احمد لم اسمع هذا الا من ابي يوسف القاضي وهذه  
قضية يشتهر قضاها ولم يخالفها احد في عصرهم فتكون اجماعا ولا نه سفيان فيحج عليه كما لو بلغ سفيان فان العلة التي  
اقتضت الحج عليه اذا بلغ سفيان وهو موجود ولان السبق لو قارن البلوغ منع دفع ماله اليه فاذا حدث او جب  
انتراع المال كالمجنون وفارق الرشيد فان رشده لو قارن البلوغ لم يمنع دفع ماله اليه اذ اشئت ذلك فلا يحج عليه الا  
الحاكم وبهذا قال الشافعي وقال محمد بن جعفر بن محمد بن زيد لان ذلك سبب الحج فاسبب المجنون ولنا ان التبذير  
يختلف ويختلف فيه ويحتاج الى الاجتهاد فاذا افتقر السبب الى الاجتهاد لم يثبت الاجم كما لا يخفى على المفسر وفارق المجنون  
فانه لا يفتقر الى الاجتهاد ولا خلاف فيه **مسئلة** ولا ينظر في ماله الحاكم لان الحج عليه يفتقر الى الحاكم فلهذا لا ينظر في  
ماله **مسئلة** ولا ينفك عنه الحج الاجمك يعني اذا رشده احتج فك الحج الى حكم الحاكم وبه قال الشافعي وقيل ينفك  
بجهد رشده قال ابو الخطاب لان سبب الحج زاله فيزول بزواله كما في حق الصبي والمجنون ولنا انه جرحته حكم الحاكم  
فلا يزيل الحكم كالمفسد وكان الرشيد يحتاج الى التامل واجتهاد في معرفته وزوال تبذيره فكان كما تبدا  
الحج عليه وفارق الصبي والمجنون فان الحج عليه ما يغير حكم الحاكم فيزول بغير حكمه ولا تالوا وقتنا حجة نصرف  
الناس على الحاكم كان اكثر الناس محجورا عليه قال احمد والشيخ الكبير بنكر عقلة محجور عليه يعني اذا كثر واختل عقله  
محجور عليه بغيره المجنون لانه محجور عليه في ماله على وجه المصلحة وحفظه فاسبب الصبي والمجنون **مسئلة**  
ويستحب اظهار الحج عليه وان يشهد عليه الحاكم لغيره امره فحجت معاملة وان رآه ان يامر مناديا بان ينادي بك  
لغيره الناس فعل ولا يشترط الاشارة لانه قد تبصر امره بغيره **مسئلة** ويصح تزويجه بآذن وكثير  
هو قول ابي حنيفة واختاره القاضي وقال ابو الخطاب لا يبيع بغير اذن وليه وهو قول الشافعي والاوزاعي



لا تضر فيجب عليه ما لم يضره غيره من وجه الا انه عقد غير مالي فصحه منه تخلعه وطلاقه وان لم يضره  
المال فصوله بطريق الضمن فلم يمنع صحة التصرف **فصل** وان خالفه خلع لانه اذا صح الطلاق ولا يحصل منه شيء  
فالخلع الذي يحصل به المال اولى الا ان العوض لا يدفع اليه وان دفع اليه لم يصح قبضه وقال القاضي يصح وسند كذا  
ذلك في باب الخلع فان قلنا لا يصح القبض فالتلف بعد قبضه فلا ضمان عليه ولا يبرأ المرأة بدفعه اليه وهو من  
ضمانها ان تلف او تلف في يده لانها سلطه عليه **مسئله** وهل يصح عقده على رابطين احدهما لا يصح وهو قول النكاح  
بن محمد والشافعي والثاني يصح لانه عقود من مكلف مالك تام الملك فصح كعقد الرهن والمفلس ولنا انه تصرف في  
ماله فلم يصح كسائر تصرفاته ولا تضره فاشبهه به ووقفه ولا تضره عليه لحفظ ماله عليه فلم يصح كعقد الصبي  
والمجنون وفارق للمفلس والراهن فان الحجر عليه بالحق غيرها وفي عقدهما ايضا خلاف قد ذكرناه **فصل** ويصح  
تدبيره ووصيته لانه ذلك محض مصلحة لانه تقرب الى الله تعالى ماله بعد عنه ويصح استيلاؤه وتعلق الامه  
المستولى به بغيره لانه اذا صح ذلك من المجنون فمن السفينة اولى وله المطالبة بالقصاص لانه موضوع للشفقة والانتقام  
وهو من اهل ولا العفو على ماله لانه يحصل للمال لا تضييع له وان عقدا على غيره مال وقلنا الواجب القصاص عنها  
صح عفو لانه لم يضره ماله لانه حصل للمال لا تضييع له وان عقدا على غيره مال وقلنا الواجب القصاص عنها  
يعفو احد الشريكين وان احرأ بالصح لانه مكلف احرأ بالصح لانه عفو عن نفسه وان كان تطوعا وكانت نفقة في السفر  
فان كان احرأ بقرض دفع اليه النفقة من ماله لسقوط القرض عنه نفسه وان كان تطوعا وكانت نفقة في السفر  
كنفقة في الحضر فصح لانه لا ضرر في احرأه وان زادت نفقة السفر فقالا ان اكتسب تمام نفقته دفعت اليه  
ايضا لانه لا يضره ماله وان لم يكن له فلولته تحليله لما في مصته فيه من تضييع ماله ويحلل بالصيام كالمفسر لانه ممنوع  
من التصرف في ماله ويحلل ان لا يملك وليه تحليله بناء على العبد اذا احرأ بغيره سيد وان لم يضره كفارة يمين او طهار  
او قتل او وجب في نهار رمضان كقر بالصيام لما ذكرنا فان اعتق او اطعم لم يجزه لانه ممنوع من ماله استمر المفلس  
بهذا قال الشافعي ويخرج ان يجزها المعتق بناء على قولنا يصح عقده وان نذر عيادته بدنية لم يضره فعله لانه غير  
محمول عليه في بدنه فان نذر الصدقة بماله لم يضره منه وكذا بالصيام فان ذلك الحجر عنه قبل تكفيره في هذه المواضع لزمه  
العقود ان قدر عليه ومقتضى قول اصحابنا انه يلزمه الوفاء بنذره بناء على قولهم فيمن اقر قبل فك الحجر عنه ثم فك عنه  
ان يلزمه اداؤه وان فك بعد تكفيره لم يلزمه شيء كما لو كفر عن يمينه بالصيام ثم فك الحجر عنه وان اقر بخلافه  
او نسب او طلق زوجته اخذ به وجهه ذلك ان المحجور عليه لسفاه وفلس اذا اقر بما يوجب حدا وقصاصا كالزنا  
والسرقة والمقدف والقتل والشرب او قطع اليد وما اشبهها فان يصح اقراره ويلزمه حكم ذلك في الحال بغير خلاف في  
علمناه قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان اقرار المحجور عليه بنفسه جائز اذا كان اقراره بغيره  
او شر بخر او قذف او قتل او حرود تمام عليه هذا قول الشافعي والي نور واصحاب الراي ولا احفظ عن غيرهم خلافا  
لهم وذلك لانه غير متهم في حق نفسه والحجر انما يتعلق بماله فقبل اقراره على نفسه بما لا يتعلق بماله وان طلق زوجته فقد  
طلاقه في قول الاكثرين وقال ابن ابي ليلى لا يقع لان البضع يجري مجرى المال بدليل انه يملك بماله ويصح ان يقول ملكه  
بماله فلم يملكه التصرف فيه كماله ولنا ان الطلاق ليس بتصرف في المال ولا يجري مجراه فلا يمنع من اقراره من الجحد  
القصاص ودليل ان لا يجري مجرى المال انه يصح من العبد بغيره سيد مع منع من التصرف في المال ولا تضره مكلف طلاق امرأته  
مختارا فوقع طلاقه كالعبد والمكاتب **فصل** وان اقر بما يوجب القصاص فعفى المقر له على مال احتمل ان يوجب المال  
لانه عفو عن قصاص ثابت فصح كما لو ثبت بالبيينة واحتمل ان لا يصح لانه لا يضره ذلك وسيله الى الاقرار بماله بان يتواطأ  
المحجور عليه والمقر له على الاقرار بالقصاص والعفو عنه الى مال ولا تضره وجوب ماله مستند اقراره فلم يثبت كاللأقر به  
به ابتداء فعله هذا القول يسقط القصاص ولا يوجب المال في الحال **فصل** وان اقر بنسب ولنا ان قبل منه لانه ليس

باقراره يمال ولا يضره فيه فقبل كاتراره بالحكم والطلاق واذا ثبت النسب لزمته احكامه من النفقة وغيرها لان ذلك حصل  
ضمننا لما صح منه فاشبهه بنفقة الزوجية **مسئله** وان اقر بماله لم يلزمه في حال حجره ويحتمل ان لا يلزمه مطلقا اذا اقر السفينة  
بماله كالدين او ما يوجب كجناية الخطا ونسب العبد والملك والمال وعرضه وسرقته لم يقبل اقراره لانه محجور عليه لحظ  
فاسبه الصبي والمجنون ولا نالوا قبلنا اقراره في ماله لان الفائدة الحجر لا تضره في ماله ثم يقربه فيها خذله المقر له  
ولانه اقر بما هو ممنوع من التصرف فيه فلم ينفذ كاتراره الرهن والمفلس على المال وظاهر قول الاصحاب ان لا يلزمه  
ما اقر به بعد فك الحجر عنه وهو قول ابي نؤر واختيار الخري لانه مكلف اقر بما لا يلزمه في الحال فلزمه بعد فك الحجر عنه  
كالعبد يقربا لدين وكاتراره الرهن على الرهن وكاتراره المفلس ويحتمل ان لا يصح اقراره ولا يضره به في الحكم بحال وهذا  
من ذهب الشافعي لانه محجور عليه لعدم رشده فلم يلزمه حكم اقراره بعد فك الحجر عنه كالصبي والمجنون وكان المنع من  
نفوذ اقراره في الحال انما ثبت لحفظ ماله عليه ودفع الضرر عنه فلو نفذ بعد فك الحجر عنه لم يضره لان اقراره عليه  
الى اكل جالسه وفارق المحجور عليه حتى غيره فان المانع تعلق حق الغرامة بماله فيزول المانع بزوال الحق عن ماله فثبت  
مقتضى اقراره وفي مسائلنا انتفى الحكم بحال في الاقرار فلم يثبت كونه سببا وبزوال الحجر لم يكل السبب فلا يثبت  
الحكم مع اختلال السبب كما لم يثبت قبل فك الحجر وكان الحجر على الغير لم يمنع تصرفهم في ذمهم فامكن تصحيح اقرارهم  
في ذمهم على وجه لا يضر بغيرهم والحجر ههنا لحظ نفسه من اجل ضعف عقله وسوء تصرفه ولا يندفع الضرر الا  
بارطال اقراره بالكلية كالصبي والمجنون فاما صحته فيما بينه وبين الله تعالى فان علم صحته ما اقر به كدين لزمه من جنائنه  
او دين لم يضره قبل الحجر عليه فعليه اداؤه لانه علم ان عليه حقا فلزمه اداؤه كما لو لم يقربه وان علم فساد اقراره مثل ان علم  
انه اقر بين يدي ولادين عليه او بجنايته لم توجد منه اقراره بما لا يلزمه مثل ان تلف ماله من دفعه اليه بقرض او بيع لم يلزمه  
اداؤه لانه يعلم انه لا دين عليه فلم يلزمه كما لو لم يقربه **مسئله** وحكم تصرف وليه حكم تصرف ولي الصبي والمجنون على ما  
ذكرنا من قبل لانه محجور عليه لحظه فهو كالصبي والمجنون **فصل** قال الشيخ رحمه الله والولي ان ياكل من مال المولى  
عليه بقدر علمه اذا احتاج اليه وان كان غنيا لم يجزه ذلك اذا لم يكن ابا له او ابنا له تعالى ومن كان غنيا فليس يعقوب  
ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف واذا كان فقيرا فله اقل الامرين من اجرته او قدر كفائته لانه لا يستحقه بالعمل والحاجة  
جميعا فلم يجز ان ياخذ الاما وجدا فيه وقال ابن عقيل ياكل وان كان غنيا قيا ساعا على العمل في الزكوة والاية محمولة على  
الاستحياء والاول اولى لظاهر الابه **مسئله** وهل يلزمه عوض ذلك اذا اليسر على رابطين اما اذا كان ابا فلا يلزمه  
رواية واحدة لان اللاب ان ياخذ من ماله ولده ما يكسبه مع الحاجة وعدمها وان كان غير الاب لم يلزمه عوض ذلك في  
احد الروايتين وهذا قول الحسن والنخعي واحمد قول الشافعي لان الله تعالى امر بالاكل من غير ذكر عوض فاشبهه سائر  
ما امر بالاكل ولا تضره عوض عن علمه فلم يلزمه بدله كالا جبر والمضاربة والثانية يلزمه عوضه وهو قول الجعية السلماني  
وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والي العاتية لانه استباحه بالحاجة من ماله غيره فلزمه قضاؤه كالمضطر للطعام  
غيره والاول اصح لانه لو وجب عليه ان اليسر لكان واجبا في الذمة قبل اليسر فان اليسر ليس سببا للوجوب فاذا  
لم يجب بالسبب الذي هو الاكل لم يجب بعده وفارق المضطر فان العوض واجبه عليه في ذمته ولا تضره بالاكل هو ضامن في هذا  
بخلافه **مسئله** وكذا في غيره في الناظر في الوقف قيا ساعا عليه **مسئله** ومتى زال الحجر فادعى على الولي تعديا او ما يوجب  
ضمانا فالقول قوله الولي اذا ادعى الولي الاتفاق على الصبي والمجنون او على ماله وعقاره بالمعروف من ماله او ادعى انه يبيع  
عقاره بالخطا وبنائه لمصلحة وان تلف قبل قوله وقال اصحاب الشافعي لا يبيح الحاكم بيع الامين والوصي حيث يبيح عنه  
الخطا بيينة ولا يقبل قوله في ذلك ويقبل قول الاب والجحد ولنا ان من جاز بيع العقار وشتره للبيتين يجب ان يقبل  
قوله في الاخط كالاب والجحد ولا يقبل قوله في عدم التفريط فيما تصرف فيه من غير العقار قبل قوله في العقار كالاب  
واذا بلغ الصبي فادعى انه لا حظ له في البيع لم يقبل البيينة فان لم يكن بيينة فالقول قوله الولي مع يمينه وان قال الولي



اتفقت عليه منذ ثلاث سنين وقال الغلام انما مات ابي منذ سنين فقال القاضي القولان قال الغلام لان الاصل حياة والده و  
اختلافهما في امر ليس الوصي اميناً فيه فقدم قول من يوافق قوله في الاصل **مسئلة** وكذلك القول في دفع المال  
اليه بعد ريشته لانه امين فاشبه المودع ويحتمل ان القول قول الصبي لان الاصل معه ولان امه سبحانه قال اذا دفعتم اليهم  
اموالكم فاسئدوا عليهم فتركت الاشهاد فقد شرط قلزم الضمان والاوه المذهب وكذا الحكم في المجنونة والسفينة **مسئلة**  
وهل للزوج ان يحجر على امرأته في التبرع بما زاد على الثلث من مالها على روايتين احدهما ليس له التحجير عليها وهو قول  
ابي حنيفة والشافعي وابن المنذر وهو ظاهر كلام الخري والثانية ليس لها ان تصرف في مالها في زيادة على الثلث  
بغير عوض الا باذن زوجها وبه قال مالك وحكي عنه في امرأة حلفت بعقوب جارية لها ليس لها ان تصرف في مالها  
زوج فرد ذكر عليها زوجها قال لان بردها ليس لها عتق لما روي ان امرأة لعب بن مالك اتت النبي صلى الله عليه وسلم  
بجملتها فقالت لها النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز للمرأة عطية حتى تاذن زوجها هل استاذنت كعباً قالت نعم فبعث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كعب فقال هل اذنت لها ان تصدق بجملتها فقالت نعم فقبله روي ايضا عن  
عمر بن كعب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبة خطبها لا يجوز لامرأة عطية في مالها الا باذن زوجها  
اذهو ملكك عصمتها رايه ابو داود ولفظه عن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى امرأة من بني النضير  
الزوج متعلقاً بالها فانه النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة مالها وما فيها والعداة ان الزوج يزيد في مهرها وتبسط  
فيه ويتفق به واذا اعسر بالنفقة انظر في جري ذلك مجرى حقوق الورثة المتعلق بماله المريض ولنا قول الله تعالى فان افسر  
منهم ريشته فادفعوا اليهم اموالهم وهو ظاهر في كل حجر عنهم واطلاقهم في التصرف وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في معشر  
النساء تصدقن ولو من خملكن وانهن تصدقن فقبل صدقتهن ولم يسئل ولا استفسر وانما رتبته امرأة عبد الله وامرأة  
اخرى اسمها ربيعة فسئل لمر عن الصدقة هل يحجر لهن ان تصدقن على الزوجين وانما لم ينعى لهن فقال نعم ولم يذكر في هذه الشرط  
وكذا من وجب دفع ماله الى ريشته جاز له التصرف فيه من غير اذن كالغلام ولان المرأة من اهل التصرف ولا حواجز وحواشيه ماله  
فلم يملك الحجر عليه في التصرف بجميعه كما فيها وحدهم ضعيف وشعب لم يذكر عبد الله بن عمر وهو مرسل ويمكن حمل على انه لا  
يجوز عطيتها من ماله بغير اذن بيد ليل ان يجوز عطيتها ما دون الثلث من ماله وليس مهم حديث يدل على تحريم المنع بالكلية  
والتحديد بذلك تحريم ليس فيه توقيف ولا علم دليل ولا يصح قياسهم على المريض لوجوه احدها ان المرض سبب يقضي له  
وصوله الى الميراث بالمرات والزوجه انما تجعل من اهل الميراث في احد وصفي العترة فلا يثبت الحكم بمجرد ذلك لا يثبت للمرأة  
الحجر كما زوجها ولا الصبا والوراك بدون المرض الناجي ان تخرج المريض موقوف فان برأ من مرضه وتبرع وهو انما اطلقه على كل حال  
والفرع لا يرد على اصله الثالث ان ما ذكره من منقضى بالمرأة فانها تستفيع بمل زوجها وتتسقط عادة وله النفقة منه و  
استفعاها بما لا اكثر من استفعاها بما لا وليس لها الحجر عليه على ان هذا المعنى ليس بوجود في الاصل ومن شرط صحة القياس و  
جود المعنى المنشئ للحكم في الاصل والفرع جميعاً **فصل** في الاذن قال الشيخ رحمه الله يجوز لولي الصبي المميز  
ان ياذن له في التجارة في احدى الروايتين ويصح تصرفه بالاذن وهذا قول ابي حنيفة والثانية لا يصح حتى يبلغ وهو قول الشافعي  
لانه غير مكلف اسبغ غير المميز ولان العقل لا يمكن الوقوف منه على الحد الذي يصلح به التصرف فحقيقته وزيادته نزلت في  
التدريج في جعل الشارع له ضابطاً وهو البلوغ فلا يثبت احكام العقل قبل وجود المظنة ولنا قول الله تعالى وابتلوا الصبا  
حتى اذا بلغوا النكاح فان اسستم منهم رسداً فادفعوا اليهم اموالهم ومعناه اختبرهم لتعلموا رسدكم وانما يحقوا اختيارهم  
تفويضي التصرف اليهم من البيع والشراء ليعلم هل يعين ام لا والاذن عاقل متميز محجور عليه فصح تصرفه باذن وليه والعبد  
وفارق غير المميز فانه لا يحصل التصليح بتصرفه لعدم تمييزه ومعرفة ولا حاجة الى اختياره لانه قد علم حاله وقولهم ان  
العقل لا يمكن الاطلاع عليه فلما يعلم ذلك بما روي وجريان تصرفه على وفق المصلحة كما يعلم في حق البالغ فانه معرفة  
رشد شرط دفع ماله وصحة تصرفه كذا علمنا فان تصرفه بغير اذن وليه لم يصح تصرفه ويحتمل ان يصح وتيق على اجازة الولي وهو  
قول ابي حنيفة ومنا ذلك على ما اذنت تصرفه في مال غيره بغير اذنه وقد ذكرناه فيما مضى **مسئلة** ويجوز ذلك لسيد العبد بغير  
خلاف تعلمه لان الحجر عليه انما كان لحق السيد فيجوز له التصرف باذنه والامتناع **مسئلة** ولا ينفك عنهما الحجر الا باذنه لهما فيه

وفي النوع الذي امر به لانه تصرفه انما جاز باذنه وليس وسيد في الحجر قد مر ما اذنت فيه دون غيره كالنكاح فان دفع السيد له ماله  
يتجر فيه كان له ان يبيع ويشترى ويحجر به وان اذن له ليشترى في ذمته جاز وان عتق له نوعاً من الماله يتجر فيه لم تكن له التجارة في غيره  
وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز ان يتجر في غيره وينفك عنه الحجر مطلقاً لان اذنه اطلاقاً من الحجر وقوله والاطلاق لا ينعض  
كبلوغ الصبي ولنا انه متصرف باذن من جهة الادبي فوجب ان يخص ما اذن له فيه كالوكيل والمضارب وما اذن له ينقض بما اذن  
له في شيء كولي ليس له اوطعام لها كالماله ويخالف البلوغ فانه يزوج له بل هو موجب للحجر فان البلوغ مظنة كمال العقل الذي يمكن به  
من التصرف على وجه المصلحة وهذه الرق سبب الحجر وهو موجود فظير البلوغ في الصبي العتق للعبد وانما تصرفه في ماله اذ  
الاذن ان الصبي يستفيد بالبلوغ قول النكاح بخلاف العبد **مسئلة** واذا اذن له في جميع انواع التجارة لم يحجر ان يوجر نفسه ولا يملك  
لغيره وبه قال الشافعي وجوزها ابو حنيفة لانه يتصرف بنفسه فلا ذلك كالمالك ولنا انه عتق على نفسه فلا يملك بالاذن في  
التجارة كبيع نفسه وشرائه وقولهم يتصرف بنفسه ممنوع انما يتصرف بنفسه وبهذا فارق المالك فان المالك يتصرف بنفسه و  
لهذا كان له ان يبيع من سببه **مسئلة** وهل له ان يوكل فيما يتولى مثله بنفسه على روايتين احدهما لا يجوز لانه يتصرف في ماله  
فاختص بما اذن فيه ولم يذم في التوكيل والثانية يجوز لانهم يعلون التصرف بانفسهم فملكوه بنايهم كالمالك الرشد  
ولانه اقام مقام نفسه **مسئلة** وان رآه سيد او وليه يتجر فلم ينعى به لم يضر ما ذمنا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة في  
العبد يصير ما ذمنا لانه سكت عن حقه فكان مسقطاً له كالشفيع اذا سكت عن طلب الشفعة ولنا انه يتصرف بمقتضى  
الى الاذن فلم ينعى السكوت مقام الاذن كما لو باع الراهن الرهن والمرتهن ساكت او باع المرتهن الراهن ساكت وكذا في  
الاجانب ويخالف الشفعة فانها تسقط بمضي الزمان اذا علم لانها على الفور **مسئلة** وما استدان العبد فهو فيه  
يفدي به سيده او يسلمه وعنه يتعلق بذمته يتبع به بعد العتق الا لما ذم له هل يتعلق برقبته او ذمته سيد على روايتين  
يقال اذ ان واستدان وتدين بمعنى واحد والعبد قسمان محجور عليه فالزمن من الدين بغير رضا سيد مثل ان يقرض بغير  
سبب في ذمته فغيره وانما ان احدهما يتعلق برقبته اختارها الخري وابو بكر لانه دين له بغير اذن سيد فمعلق برقبته  
كالاملاك والثانية يتعلق بذمته يتبعه الغريم براد عتق واليسر وهو مذهب الشافعي لانه متصرف في ذمته بغير اذن  
سيد فمعلق بذمته كعوض الخلع من الامة وكل من القسم الثاني الماذون له في التصرف في اوقى الاستدانة في المازم من  
الدين هل يتعلق برقبته او ذمته سيد على روايتين احدهما يتعلق برقبته وهو ظاهر قول ابي حنيفة لانه قال باع اذا  
طالب الغريم يبيعه فانه معناه انه يتعلق برقبته لانه دين بكت برضا من له الدين فيباع فيه كالورثة والثانية يتعلق  
بذمته السيد وهو الذي ذكره الخري فعلى هذه الرواية يلزم مولاة جميع ما اذن وقال مالك والشافعي ان كان في بيع  
قضية ديونه منه وان لم يملكه في يده شيء يتعلق بذمته يتبع براد عتق واليسر لانه دين بكت برضا من له الدين اسبه غير  
الماذون او فوجبه ان لا يتعلق برقبته كما لو اقرض بغير اذن سيد ووجه قول الخري انه اذا اذنه في التجارة فقد اعزى  
الناس بها ملته واذن فيها فصار رضا من اكل لوقال لهم دانيوه واذا في استدانة تزيد على قيمته ولا فرق بين الدين الذي  
في التجارة الماذون فيها او فيما لم يؤذن له فيه مثل ان اذن له في التجارة في البيع فالحري في غيره فانه لا ينفك عن النعمتين ذنبت  
الناس في ماذون له في ذلك ايضا **فصل** في ما اذن له في ذلك ايضا **فصل** في ما اذن له في ذلك ايضا  
ما ذمنا له اولاً روايته واحدة وبه قال ابو حنيفة والشافعي فكل ما يتعلق برقبته العبد خير السيد بين تسليمه للبيع وبين  
فاد بيعه وكان بمنه اقل مما عليه فليس له ان يبيع لان العبد هو الحائري فلم يجب عليه غيره شيء وان كان مثله كغيره  
للسيد وذكر القاضي ان ظاهر كلام احدى السيد لا يرجع بالفضل ولعلم به هبة الى انه دفع اليه عوضاً من الجانية فلم يبق  
لسيد فيه شيء كما لو ملك اياه عوضاً عن الجانية وليس هذا صحيحاً فان الحجر عليه لا يستحق اكثر من قدر ارض الجانية  
عليه فهو كما لو جنى عليه حر والحائري لا يجب عليه اكثر من ارض جنائيه وكان الحق لتعلق بعينه فكان الفضل من ثمنه  
لسيده كالهرة ولا يصح قولهم انه دفعه عوضاً لانه لو كان عوضاً للملك المجني عليه ولم يبيع الجانية وانما دفعه لبيع







كالطلاق والخلع وطلب القصاص وكل صح ان يستوفيه بنفسه وتدخل النيابة صح ان يتوكل غيره فيه لا الفاسق فانه يصح ان يقبل  
التكليف لنفسه وذكر القاص في نه لا يجوز ان يقبله غيره وظاهر كلام شيخنا في الكتاب المشرع ان صح وهو قول الى الخطاب  
وهو القاص ولا صحاب المشافعي وجهان كذا في ما توكل فيه الايجاب فلا يجوز الا على الرواية التي نسبت الى الولاء لم يذكر  
اصحاب الشافعي في ذلك وجهان احدهما يجوز لانه ليس بولي والثاني لا يجوز لانه موجب للتكليف استه الوالي ولا يرد  
يجوز ان يتوكل في نفسه فلم يجز ان يتوكل فيه كالمراة ويصح توكل المرأة في طلاق نفسها وغيرها ويصح توكل العبد في  
قبول النكاح لانه من يجوز ان يقبل لنفسه وانما يقف ذلك على اذن سيده ليرضى بتعلق الحقوق به ومن لا يملك التصرف  
في شيء لنفسه لا يصح ان يتوكل فيه كالمراة في عقد النكاح وقبوله والمكافرة في تزويج مسئلة والطفل والمجنون في الحقوق  
كلها والمكاتب ان يتوكل فيما يتصرف فيه بنفسه وان يتوكل بجعل لانه من اكساب المملوك ولا يمنع من الاكساب وليس له  
ان يتوكل بغير جعل الا باذن سيده لانه مناصر كاعيان ماله وليس له ان يبدل عين ماله بغير عوض ويصح وكالاته الصبي المميز  
باذن الوالي بناء على صحة تصرفه يادنه **مسئلة** ويجوز التوكيل في كل حق لادمي من العقود والفسوخ والعقود والطلاق  
والرجعة وتلك المباحات من الصيد والحشيش ونحوه الا الظاهر والماعان والاعمان في وجهه ذلك ان التوكيل يجوز في الشر  
والبيع ومطالبة الحقوق والعقود والطلاق حاضر كانه التوكيل او غايبا وقد ذكرنا الدليل على ذلك من الآية والخبر والحج  
تدعو اليه لانه قد يكون ممن لا يحسن البيع والشرا ولا يمكن الخروج الى السوق وقد يكون له ملك ولا يحسن التجارة فيه وقد  
يحسن ولا يتفرغ وقد لا يليق به التجارة كونه امراة او ممن يعير بها ويحيط ذلك من منزله فاباحها المشرع فدعا الحاجة وجها  
لمصلحة الادبي المتخلف لعبادة الله سبحانه وكذا يجوز التوكيل في العو والهني والضمان والكفالة والشرية والوديعه والمضا  
والكفالة والمساواة والاجارة والقرض والصلى والهبة والصدقة والوصية والفسخ والابراء في معنى البيع في الحاجة الى التوكيل  
فيها فثبت فيها حكمه ولا يعلم فيها خلافا ويجوز التوكيل في الخلع والرجعة لان الحاجة تدعو اليه كعادتها الى التوكيل في البيع ويجوز  
التوكيل في تحصيل المباحات كاحياء الموات واستقفا الماد والاصطفا والاحتشاش لانها تمكنه ان يسبب لا يتعين عليه فجاز  
التوكيل فيه كالايتاع والايهاب **فصل** ولا يصح في الاعمان والنذر لانها تتعلق بعين الخالف والناذر فاشبهت لعباد  
البدنية والحدود ولا يصح في الايالا والقسمات والماعان لانها ايمان ولا في الظاهر لانه قول منكر وزور فلا يجوز فعله ولا الاستئذان  
فيه ولا يجوز في القسم بين الزوجات كانهما تتعلق بيد الزوج لامن يختص به ولا في الرضاع لانه يختص بالرضع بناء على المقتضى  
واشار عظم من لينها ولا يصح في الغصب ولا في الخيانة لان ذلك محرم وكذا كل محرم لانه لا يخل في فعله بنفسه فلم يجز النيابة فيه  
**مسئلة** ويجوز ان يتوكل من يقبل له النكاح ومن تزوج وليته اذا كان التوكيل ممن يصح منه ذلك لنفسه ومولاه لان الصبي المميز  
وقل عمر بن امية الصرمي وابارفع في قبوله النكاح لانه لا يرد على الحاجة تدعو اليه فانه ربما احتاج الى التزوج من مكان بعيد لا يمكن  
السفر اليه كاتزوج النبي صلى الله عليه وسلم ام حبيبة وهي بارض الحبسة ويجوز ان يتوكل من يزوج وليته لان الحاجة تدعو اليه فاشبه  
البيع اذا كان التوكيل ممن يصح منه ذلك لمولاه وهل يجوز ان يكون فاسقا ينبغي على السراط ذلك في ولاية النكاح وسيذكر في  
بابه ان شاء الله تعالى **فصل** ولا يصح التوكيل في الشهادة لانهما تتعلق بعين الشاهد لكونها اجراءه وسمعه ولا تتحقق  
هذا المعنى في نايبه فانه استناب فيها كان النايب شاهدا على شهادته لكونه يدعي من سمع من شاهد الاصل وليس توكيل ولا  
يصح في الاعتناء لانه مع حضر النايب تعين عليه الجهاد فكان السهم له ولا في الاطلاق لانه باخذه يصير للمقطعة **فصل**  
ويجوز التوكيل في المطالبة بالحقوق وايتاها والمحاكمة فيها حاضر كان التوكيل او غايبا صححنا او مرضا وبه قال مالك وابي  
ابي ليلى وابو يوسف ومحمد والشافعي وقال ابو حنيفة للخصم ان يبيع من محامه التوكيل اذا كان التوكيل حاضرا لان حضوره يحل  
الحكم ومخاصمة حق خصمه عليه فلم يكن له نقله الى غيره بغير رضى خصمه كالدين عليه ولنا انه حق يجوز النيابة فيه فانه كان له  
الاستنابة بغير رضا خصمه كالحاجة غيبته ومرضه وكذا في المال الذي عليه ولنا انه اجاع الصحابة رضي الله عنهم فان عليا رضي  
وكل عقلا عند ابي بكر رضي الله عنه وقال ما قضى له في وما قضى عليه فليؤم وكل عبد اسرى جعفر عند عثمان وقال  
ان الخصومة تحيا وان الشيطان يحضرها واني لا اكره ان احضرها قال ابو زبابة قال المالك وهذه قصص استمرت لانيها  
في مظنة الشهادة فلم يقبل انكارها ولا الحاجة تدعو اليه ذلك فانه قد يكون قد يكون له حق او يدعي عليه ولا يحسن

اولا يجب ان يتوكلها بنفسه ويجوز التوكيل في الاقرار ولا صحاب المشافعي وجهان احدهما لا يجوز التوكيل فيه لانه اخبار الحق فلم يجز  
التوكيل فيه كالشهادة ولنا انه انما ثبت حق في الزمة بالقول بخلاف التوكيل فيه كالبيع وفارق الشهادة فانه لا يثبت الحق وانما هو اخبار  
ببسته على غيره ويجوز التوكيل في اتيان القصاص وحمل العتق واستيفاء اثمان الايمان من حقوق الادميين وتدعو الحاجة الى التوكيل  
فيها لانه من الحق قد لا يحسن الاستيفاء ولا يجب ان يتوكلها **مسئلة** في كل حق لا يتوكل فيه الا على الرواية التي نسبت الى الولاء لم يذكر  
ايتاها واستيفاءها كالحق الزنا والعسرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اغديا انفس الى امراة هذا فان اعترفت فارجمها وقد  
عليها انفس فاعترفت فارجمها فوجبه متفق عليه وامر النبي صلى الله عليه وسلم بوجوه ما عرفت وجوه وكما علم ان عليا في اقامته  
حد الشرع على الوليد بن عتبة رواه مسلم ولان الحاجة تدعو اليه وان الامام لا يمكنه توكيل نفسه ويجوز التوكيل في ايتاها وقال ابو  
الخطاب لا يجوز وهو قول الشافعي لانهما تسقط بالمشقات وقد امرنا بذكرها في التوكيل في كل حق لا يجوز ولا يثبت  
انفس الذي ذكرناه فان النبي صلى الله عليه وسلم وكله في ايتاها واستيفاءها جميعا بقوله فان اعترفت فارجمها وهذا يدل على  
انه لم يكن ثبت وقد وكله ولان الحكم اذا استناب دخل في ذلك الحد ودخا دخل في التوكيل بطريق العموم فالخصم يكون  
دخولها اوله والتوكيل يقوم مقام الموكل في درئها بالثبوت **فصل** فاما العبادات فاما العبادات فاما العبادات فاما العبادات  
والزكاة والمندوبات والكفارة جاز التوكيل في قبضها وتفريقها ويجوز للمخرج التوكيل في اخراجها ودفعها الى مستحبها  
ويجوز ان يقول لغوا خراج زكاة مالي من مالك لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث قحالة ليقبض الصدقات وتفرقها وقال لعاذ  
حاجة بعث الى اليمن اعلم ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع في فقرهم متفق عليه ويجوز التوكيل في الحج اذا ليس  
المحج من الحج بنفسه وكذا في العمرة ويجوز ان يستناب من يحج عنه بعد الموت فاما العبادات البدنية كالمصلاة  
والصيام والطهارة من الحدث فلا يجوز التوكيل فيها فانها تتعلق بيد من هي عليه فلا يقوم عنه مقامه الا ان الصيام المندبر  
يفعل عن الميت وليس ذلك بتوكيل لانه لم يتوكل في ذلك لا وكل فيه غيره ولا يجوز في الصلاة الا في ركعتي الطواف بعد الحج والعمرة الاستنابة  
في الطهارة الا في صب الماء وايصال الماء الى الاعضاء ونظيرها من البدن والتوابع وغيرها **مسئلة** ويجوز الاستيفاء في حق الموكل  
وغيبته يصح علمه وهو قول مالك لا القصاص وحد القذف عند بعض اصحابنا لا يجوز في غيبته وقد اوصى البراءة وهو ولي حنيفة  
وبعض المشافعية لانه يجمل ان يعفو الموكل في حال غيبته فيسقط وهذا الاحتمال يشهد بغير الاستيفاء لانه العفو مندوب اليه  
فاذا حضر احتمل ان يرحم فيعفو والا فلا ظاهر للذهب لان ما جاز استيفاءه في حضرة الموكل جاز في غيبته كالحج ودوسائر الحقوق و  
احتمال العفو بعبد والظاهر انه لو عفي بعث واعلم وكيله بعفو ولا يصل عدمه فلا يؤثر الا ان قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما كانوا  
يحكمون في البلاد ويقومون الى رواد التي قد ابلست بها مع احتمال السمع وكذلك لا تخاطب في استيفاءه الى رواد باحضار المشرك مع احتمال عدم  
عن الشهادة او بغير اجتهاد الحاكم **مسئلة** ولا يجوز للموكل ان يتوكل فيما يتوكل بكيله بنفسه الا باذن الموكل وعنه يجوز وكذلك لا يصح الحاكم  
ولم التوكيل فيما لا يتوكل مثله بنفسه او بجزم عنه كذمة وحملة ذلك ان التوكيل لا يخلو من كلاته لحواله احدها ان يني الموكل وكيله عن  
التوكيل فلا يجوز له ذلك بغير خلاف لان ما فاه عنه غير داخل في اذنه فلم يجز له كالحوم التوكيل الثاني ان ياذن لغيره التوكيل فيجوز له  
لانه عقد اذنه فيه فكان له فعله كالشركة المأذون فيه ولا يعلم في هذا خلافا فان قاله وكلت فاصنع ما شئت فلم يترك وقال  
اصحاب الشافعي ليس له التوكيل في احد الوصيتين لانه التوكيل يقتضي تصرفا يتوكله بنفسه فتقول اصنع ما شئت برحمتي الى ما تقتضيه  
التوكيل من تصرف بنفسه ولنا ان لفظ عام فيها شاء فدخل في عموم التوكيل الثالث ان يطلق له الوكالات فلا يخلو من اقسام ثلاثة  
احدها ان يكون العمل مما يرتفع التوكيل عنه فله كالاعمال الدينية في حق اشراف الناس المرتفعين عن فعلها في العادة من  
او بغير علم لكونه لا يحسنه فانه يجوز له التوكيل فيه لانه اذا كان مما لا يعلم التوكيل عاده انصرف الاذنه الى ما جرت به العادة من  
الاستنابة في القسم الثاني ان يكون مما يعلم بنفسه الا انه يجز عن علمه كالتجارة واستنابة فيجوز له التوكيل في علمه ايضا لانه الوكالات  
اقتضت حواجز التوكيل في جاز التوكيل في فعل جميعه كالواذن فيه بلفظه وقال القاضي عندنا في التوكيل فيما زاد على ما يمكن  
من علم بنفسه لانه التوكيل انما جاز الحاجة فاختص ما دعت اليه الحاجة بخلاف وجود اذنه فانه مطلق وكما صح الشافعي  
وجهان كذا في القسم الثالث ما عدا هذه من القسمين وهو ما يمكن علم بنفسه ولا يرتفع عنه فهل يجوز له التوكيل في غير طريقتين  
احدهما لا يجوز نقلها من منصور وهو مندوب في حنيفة وابي يوسف والشافعي لانه لا ياذن له في التوكيل ولا يقتضيه اذنه  
فلم يجز كالموتى ولنا انه استناب فيما يمكنه النهوض فيه فلم يكن له ان يولي من لم يأمه عليه كالوديعه والثانية يجوز نقلها جليل



وبه قال في البيع على ارض او غاب لان الوكيل له ان يتصرف بنفسه فله بيع ما يملك والا الاول والوكيل المالك فان  
المالك يتصرف في ملكه كيف شاء بخلاف الوكيل **فصل** وكل وكيل جاز له التوكيل وليس له ان يوكّل الا امينا لانه لا نظر للوكيل  
في توكيل من ليس بامان فنفيد جواز التوكيل بما فيه الخط والنظر كما ان الاذن في البيع يتقيد بالبيع بين المثل لان بيع الوكيل  
من يوكّل فيجوز توكيله وان لم يكن امينا لانه قطع نظره بتعيينه فان وكل امينا فصار خائفا فعليه عزل لانه ترك يتصرف مع  
الخيانة تبضع وتفريط والوكالة تقتضي استئمان امين وهذا ليس بامان فوجب عزله **فصل** والحكم في الوصي بئوك  
فيما اوصى به اليه وفي الحاكم بولي القضاء في ناحية يستنبط غيره حكم الوكيل فيما ذكرنا من التفصيل الا ان المتصور عن احد في رواية  
جهنا جواز ذلك وهو قول الشافعي في الوصي لان الوصي يتصرف بولاية بدليل انه يتصرف فيما لم يتصرف به الوكيل  
لا يتصرف الا فيما نص له عليه قال شيخنا والجمع بينهما اول لانه متصرف في مال غيره بالاذن فاسم الوكيل وانما يتصرف فيما اقره  
الوصي كالوكيل انما يتصرف فيما اقتضته الوكالة **فصل** فاما الولي في النكاح فلم التوكيل في تزويج مولته بغير  
اذنها ابا كان او غيره وقال القاضي فيمن لا يجوز له الاجبار هو كوكيل يخرج على الراعي المتصور عليه ما في الوكيل  
ولا صاحب الشافعي فيه وجهان احدهما لا يملك التوكيل الا باذنها لانه لا يملك التزويج الا باذنها اشبه الوكيل ولنا ان  
لا يترتب من غير جهتها فلم يعتبر اذنها توكيله فيها كلاب بخلاف الوكيل فانه الوكيل متصرف بحكم الوكالة المشترعية اشبه الحاكم  
وكان الحاكم يملك تفويض عقودا لا يملك الا غيره بغير اذنه النساء فلهذا كان الولي وما ذكره يبطل بالحكم والذي يعتبر  
اذنها فيه هو غير ما يوكّل فيه بدليل ان الوكيل لا يستغنى عن اذنها في التزويج فهو كالموكل في ذلك **فصل** اذ اذن  
الموكل في التوكيل فوكل كان الوكيل الثاني وكذا لو وكل لا يتصرف بموت الوكيل الاول ولا عزله ولا يملك الاول عزله الثاني لانه ليس  
بوكيله وان اذنه لانه يوكّل بنفسه جاز وكان وكلا لو وكل لا يتصرف بموته وعزله وان مات الموكل او عزله الاول انجز جميعا  
لانها فرعان لم يكن احدهما فرع الاخر فذهب حكمهما بذهاب اصلهما وان وكل من غير ان يؤذنه لم يفي التوكيل نظرا لوجوب  
عوقا وعلى الرتبة التي اجزى التوكيل من غير اذنه فالثاني وكيل الوكيل الاول حكمه حكم الموكل وان لم يوكّل لنفسه **مسئلة**  
ويجوز توكيل عبد غيره باذن سيده لان المنع لحق السيد فجاز باذنه ولا يجوز بغير اذنه لانه لا يجوز له التصرف بغير اذنه  
لكونه محجورا عليه فاذا اذن في ذلك صح كما يصح تصرفه باذنه **مسئلة** فانه يوكّل باذنه في شئ نفسه من سيده فعلى رايين  
احدهما يصح وبه قال ابو حنيفة وبعض الشافعية والثانية لا يجوز وهو قول بعض الشافعية لان يد العبد كيد سيده فاشبه  
ما لو وكل في الشئ من نفسه ولهذا يحكم الانسان بما فيه عيده ولنا انه يجوز ان يتصرف عبدا من غير موكله في اذن ان يتصرف في  
موكله كالا جنبي واذا جاز ان يتصرف بغيره جاز ان يتصرف بنفسه كما ان المرأة ما جاز توكيله في طلاق غيرها جاز في طلاق  
نفسها والوجه الذي ذكره لا يصح لان اكثر ما يقدر جعل توكيل العبد توكيل سيده وسنذكر صحة توكيل السيد في البيع والشئ  
من نفسه فيما هناء اولي فعلى هذا اذا قال العبد استتريت نفسي لزيد وصدقه صح ولم يزد المثل وان قال السيد استتر  
نفسك الانفسك عتق العبد لا قال السيد على نفسه بما يعتق به العبد ويلزم العبد المثل في ذمة سيده لان زيد لا يلزمه المثل  
لعدم حصول العبد له وكونه سيده لا يدعيه عليه فلم العبد لان الظاهر من باشر العقد انه لم يرد صدق السيد وكذب زيد  
نظرا في تكذيبه فان كذب في الوكالة حلف ويرى للسيد فسخ البيع واسترجاع عيده لتعذر رغبته وان صدق في الوكالة وقال  
ما استترت نفسك فالقول قول العبد لان الوكيل يقبل قول في التصرف المأذون فيه **فصل** واذا وكل عبدا في عتاق  
نفسه او امراته في طلاق نفسها صح وان وكل العبد في عتاق عيده او امراته في طلاق نفسها لم يملك العبد عتاق نفسه ولا  
امراته طلاق نفسها لانه يتصرف باطلا في التصرف في غيره ويحتمل ان يفي ذلك لشمولها عموم اللفظ كما يجوز للوكيل  
في البيع ان يبيع من نفسه في احد الراييين وان وكل غيره في ابر لنفسه صح لانه وكل في اسقاط حق عن نفسه فهو كوكيل  
العبد في عتاق نفسه وان وكل في ابر غيره لم يكن لان يبري نفسه كالوكل في حبس غيره لم يملك حبس نفسه وان  
وكل في حبس موثقه لم يكن وكذا في خصومة نفسه ويحتمل ان يملك ابر لنفسه لما ذكرنا من قبل وان وكل المصنون عنه  
في ابر الضامن قابله صح ولم يبر المصنون عنه وان وكل الضامن في ابر المصنون عنه او الكفيل في ابر المكفول عنه صح ويرى  
الوكيل ببراءته لانه فرغ عليه فاذا برى الاصل برى الفرع **فصل** والوكالة عقد جائز من الطرفين لكل واحد منهما

فسخها

فسخها متى شاء لانه اذن في التصرف فكان لكل واحد منهما ابطاله كما لا ذقة في اكل طعامه فان وكل المرتفق في بيع الدهن فقيه  
اختلاف ذكرناه ويبطل بالموت والجنون والحج للسفوف وكذلك كل عقد جائز كالشركة والمضاربة ولا يبطل بالسكر والاعوج  
والعوى يبطل الوكالة بموت الموكل والوكيل وجبونه المطبق بغير خلاف علمناه اذا علم الحال وكذلك يبطل بخروج جرح  
اهلية المصروف كالحجر عليه لسفوف لانه لا يملك التصرف فلا يملك غيره من جهة الجنون والموت وكذلك عقد جائز كالشركة  
والمضاربة قياسا على الوكالة قال احمد في الشركة اذا وسوس احدهما في موثقه العزل **فصل** فان حجر على الوكيل فلس  
قالوا كانه يحال لانه لم يخرج عن اهلية المصروف وان حجر على الموكل وكانت الوكالة في اعيان ماله بطلت لا تقطع تصرفه فيها  
وان كان في الخصومة او الشئ في الذمة او المطلق او الخلع او القصاص لم تبطل لان الموكل اهل لذلك وان فسق الوكيل  
لم ينزله لانه من اهل التصرف الا ان تكون الوكالة فيما ينافيه الفسق كالاجابة بغير عقد النكاح فان منعه من بيع نفسه احد هما  
يخرج عن اهلية التصرف وان كان وكلا في القبول لم ينزل بفسق موكله لانه لا ينافي جواز قبوله وهل ينزل بفسقه على وجهين  
اولهما انه لا ينزله لانه يجوز ان يقبل النكاح لنفسه فجاز ان يقبله لغيره كالعزل وان كان وكلا فيما نشرطه الامانة  
كوكيل ولي اليتيم وولي الوقف على المساكين ونحو هذا العزل بنفسه وفسق موكله لوجهين اثنى اهل اهلية التصرف وان  
كان وكلا لو وكل من يتصرف في مال نفسه العزل بنفسه لان الوكيل ليس له توكيل فاسق ولا ينزل موكله لان موكله وكل له  
الماله وكلا فيه الفسق **فصل** ولا تبطل الوكالة بالعموم والسكر والاعوج لان ذلك لا يخرج جرح اهلية التصرف ولا  
يثبت عليه الوكالة الا ان يحصل الفسق بالسكر فقد ذكرناه مفصلا ولا تبطل بالتعدي فيما وكل فيه مثل ليس الثوب وركوب  
الدابة وهذا احد الوجهين لصاحب الشافعي والثاني يبطل بذلك لانها عقد امانة فبطلت بالتعدي كالوديعة ولنا ان تصرف  
باذن موكله فصح كما لو لم يتعد وبما روى الوديعة من حيث انها امانة مجردة فنافها التعدي والخيانة والوكالة اذن في  
التصرف تضمنت الامانة فاذا انتفت الامانة بالتعدي بغير الاذن تخالفا لعمدة في بيع ثوب فليس صار ضمانا  
فاذا ابرح به بغيره ويرى من ضمانه لم يخلو في ملك المشتري وضمانه فاذا قبضه المثل كان امانة في يد غير مضمونه عليه  
لان قبضه باذن الموكل ولم يتعد فيه ولو دفع اليه ما لا ووكاله ان يشتري به شيئا فتعدي في الثمن صار ضمانا واذا اشترى  
زال الضمان وقبضه المبيع قبض امانة وان ظهر بالمبيع عيب فمرد عليه او وجد هو بما اشترى عيبا فمرد وقبض المثل كان  
مضمونا عليه لان العقد المزيل للضمان زال فعا وما زال اليه **مسئلة** وهل يبطل بالردة وهو بغيره على وجهين يصح  
توكيل المسلم كافر فيما يصح تصرفه فيسوء لانه ذميا او مستامنا او حرييا او مريدا لان العبد لا يشرط في صحة الوكالة  
فلهذا لا يبرح كالبائع فان وكل مسلما فارتد لم تبطل وكالمرء في احد الوجهين سواء لحق بدار الحرب او اقام وقال ابو حنيفة تبطل  
اذ لحق بدار الحرب لانه صار منهم ولنا انه يصح تصرفه بنفسه فلم تبطل وكالمرء كالمسلم لم يلحق بدار الحرب وكان الردة لا تمنع استدا  
فلا تمنع استدا امها كسائر الكفر وفيه وجه اخر انها تبطل بالردة اذ قلنا ان الردة تزول املامه وتبطل تصرفه والوكالة  
تصرف وان ارتد الموكل لم تبطل الوكالة فيما له التصرف فيه فاما الوكيل في ماله فينبغي ان تصرفه بنفسه فان قلنا يصح تصرفه  
لم يبطل توكيله وان قلنا هو موقوف فوكالته موقوفة وان قلنا يبطل تصرفه بطل توكيله وان وكل في حال ردته فغيره  
الثلاثة **فصل** وان وكل عبدا ثم اعتقه او باع لم ينزل لان زوال ملكه لا يمنع استدا الوكالة فلا يقطع استدامتها وفيه  
وجه اخر انها تبطل لان توكيل عبده ليس بتوكيل في الحقيقة انما هو استخدام بحق الملك فيبطل بزوال الملك وهكذا الوجهان  
فيما اذا وكل عبدا ثم باع السيد والصح الاول لان سيد العبد اذن له في بيع ماله والعتق لا يبطل الاذن وكذلك البيع  
الا ان المشتري ان رضي ببقاءه على الوكالة ولا يبطل فان وكل عبدا ثم اعتقه فقال سخرنا لا تبطل الوكالة وجها  
لان هذا توكيل حقيقة والعتق غير مناف له وان استراه الموكل من لم تبطل لان ملكه اياه لا ينافي اذنه في البيع والمشتري  
وان وكل اموتة ثم طلقها لم تبطل الوكالة لان زوال ملكه لا يمنع استدا الوكالة فلم ينع استدامتها **فصل** وان  
تلفت العتق التمس وكل في التصرف فيها بطلت الوكالة لان محلها ذهب فذهبت الوكالة كما لو وكل في بيع عبد فمات  
ولو دفع له دينار او وكل في الشئ به فهلك فلهذا لا يشرط اوضاع او تصرف فيه الوكيل بطلت الوكالة سواء وكل  
في الشئ بعينه او مطلقا لانه ان وكل في الشئ بعينه فقد استحال الشئ به بعد تلفه فبطلت الوكالة وان وكل في



المشترى مطلقا ونقد الدينار بطلت ايضا بتلفه ولا نه لوجه شرا للموكل ثم لم يلتزمه ولا رضى بليزومه وان استقرضه  
الموكل وعزله دينا او عوضه واشترى به فهو كالمشترى له من غير اذن لان الوكالة بطلت والدينار الذي عزله عوضا لا  
يصير للموكل حتى يقبضه فاذا اشترى للموكل به شيئا وقف على اجازة الموكل فان اجازته صح ولزمه الثمن والا لزم الوكيل  
يلزم الوكيل بكل حال وقال القاضي مئة اشترى بعين ماله شيئا لغيره بغير اذنه فالمشترى باطل لانه لا يصح ان يشتري بعين ماله  
ما يملكه غيره وقال اصحاب المشافعي متى اشترى بعين ماله شيئا لغيره صح الشرع للموكل لانه اشترى له ماله بغير اذنه فله ان يبيعه  
اشتراه في الذمة **فصل** نقل الاشترى عن احد في رجل كان له على اخيه درهم فقال له اذا امكنتك قضاؤها فادفعها اليه الا  
وغاب صاحب الحق ولم يوص الى هذا الذي اذن له في القبض لكن جعله وكيلًا وتمكن من عليه الدين من الفضل فحق ان دفعها  
الى الوكيل ان يكون الموكل قد مات وخاف السبع من الورثة فقال لا يجزيه ان يدفع اليه لعله قد مات لكن يجمع بين الوكيل  
والورثة ويبرأ اليهما من ذلك هذا ذكره احد على طريق النظر للفرع خوفا من السبعة من الورثة ان كان مورثه قد مات  
فانعزل وكيله وصار الحق لهم فرجعون على الدافع الى الوكيل فاما من طريق الحكم فلو قيل للمطالعة والآخر الدافع الى الوكيل  
احد قد نص في رواية اذ اوكلم في الموكل واستوفاه الوكيل وهو يبلغ من هذا الكثرة يدرا بالسياسات لكن هذا احتياط  
حسن وتبرئة للفرع ظاهره وباطنه وازالة السبعة عنه في هذه الرواية دليل على ان الوكيل انعزل بموت الموكل وان لم يعلم  
بموته لانه اجبا وان لا يدفع الى الوكيل خوفا من ان يكون الموكل قد مات فانتقل الى الورثة ويجوز ان يكون اختياره هذا كمالا  
يكون القاضي ممن يرى ان الوكيل يتبرأ بالموت فيحكم عليه بالعامة وفيها دليل على جواز تراجي القول عما لا يجاب لانه لو  
في قبض الحق ولم يعلم ولم يكن حاضرا في قبض وفيها دليل على صحة التوكيل بغير لفظ التوكيل وقد نقل جعفر بن محمد عن رجل قال  
لرجل يبع ثوبي لسيته بشيء حتى يقول قد وكلتك وهذا هو من التناقل وقد تقدم ذكر الدليل على جواز التوكيل بغير لفظ  
هو الذي نقله الجماعة **مسئلة** وهل ينجز الوكيل بالموت والعزل قبل علمه على روايةين في جملة ذلك ان الوكالة عقد جائز  
من الطرفين وقد ذكرنا ذلك فلو وكل عزله وكيله مع شأه والوكيل عزله نفسه وقد ذكرناه وتبطل بموت احدهما وجبوا للفرع  
ولا خلاف في علمه في ذلك مع العلم بالحال متى نص في بيعه الموكل او موته فهو باطل اذ لم يذكر ان لم يعلم بالعزل ولا بموت  
الموكل فيسره رواية وللشافعي فيه قولان احدهما انعزل وهو ظاهر كلام الحنفية فحق هذا مع نص في بيان ان تصرفه بعد  
عزله او موته موكله تصرفه باطل لانه دفع عقد لا يتقرر الا بصاحبه فصحه بغير علمه كالطلاق والعقاق والثامنة لا  
ينعزل قبل علمه نص عليه احد في رواية جعفر بن محمد ملية ذلك من الضر لانه قد يتصرف تصرفات تقع باطله وربما يقع للبلدية  
في طاهها المشتري او الطعام فياكله او غيره ذكر في تصرف فيه المشتري ويجب ضمانه فيتبرأ المشتري من الوكيل ولا نه نص في  
بما لموكل فلا يثبت حكم الرجوع في حق المامور قبل علمه كالنسخ فحق هذه الرواية مع نص في العلم صح تصرفه وهذا  
قوله في حنفية وروي عن ابي حنيفة ان الوكيل ان عزله نفسه لم ينجز الا بخبرة الموكل لانه تصرف باو الموكل فلا يصح  
رد اموره بغير خبره كما لمودع في رد الوديعة ووجه الاول ما ذكرناه فاما المفسر فيقبح وجهه ان كان له روايةين وجهي الفرق  
بينهما بان امر الشارع يتضمن المعصية بتركه ولا يكون عاصيا مع عدم العلم وهذا يتضمن العزل عنه ابطال التصرف  
فلا يبيع منه عدم العلم **فصل** واذا وقعت الوكالة لمصلحة ملك التصرف ابدًا مالم تنسخ الوكالة ويجعل بقوله  
فصح الوكالة او ابطالها او نقضها او ازالته ان كان له روايةين او غيرها عن فعله ما اموره به وما استبعد ذلك من الالفاظ  
المقتضية عزله والمؤدية معناه او يعزله الوكيل نفسه او يجد ما يقتضي نسخها حكما على ما ذكرناه او يجد ما يوجب الرجوع  
عن الوكالة فاذا وكل في طلاق امراته ثم وطئها انقضت الوكالة لانه قد بدل على رغبته فيها واختيارا وامساكها وكذلك  
لو وطئ الرجعية كان الرجوع لها فاذا انقضت رجعتها بعد طلاقها فلا ينقض استبقاها على نكاحه ومنع طلاقه  
اولى وان باشرها دون الفرقة او فعل ما يحرم على غير الزوج فهل ينسخ الوكالة في المطلق لا يحتمل وجهين بناء على الخلاف  
في حصول الرجعية به وان وكل في بيع عبده ثم كاتبه او بخره انقضت الوكالة لانه على احد الروايتين لا يبقى محلا  
لبيع وعلى الرواية الاخرى تصرفه بذلك يدل على انه قصد الرجوع عن بيعه وان باع عبدا فاسد لم يبطل الوكالة لانه

ملكه في العبد لم ينزل ذكره ابن المنذر **مسئلة** واذا وكل اثنين لم يكن لاحدهما الانفراد بالتصرف لان جعل ذلك لغيره وجعل ذلك  
لغيره اقل وكل وكيلين وجعل لكل واحد بالتصرف قلنا لا نه ما دون فيه وان لم يجعل له ذلك فليس لاحدهما الانفراد به  
لاستلزام اذن في ذلك وانما يجوز له فعل ما اذن فيه موكله وبه قال الشافعي واصحابه الذي فان وكله في حفظ ماله حفظاه  
معًا في حزنهما لان قوله فعلا كذا يقتضي اجتماعهما على فعله وهو كما يمكن فمعلق بهما وفارق هذا قوله بعتكما حيث كان منقسما  
بينهما لانه لا يمكن ان يكون الملك لهما على الاجتماع فانقسم بينهما فان غاب احد الوكيلين لم يكن للاخر ان يتصرف في المالك ختم  
امني اليه ليتصرف لان الموكل يشهد جائز التصرف لا ولايته للحاكم عليه فلا يقيم الحاكم وكيلًا له بغير اذنه وفارق ما لو مات احد  
الوصيين حيث يضيف الحاكم الى الوصي امنا ليتصرف في المالك لكون الحاكم له المظنة في حق الميت واليتيم ولهذا لو لم يوص الى احد الحاكم امنا  
في النظر لليتيم وان حضر الحاكم احد الوكيلين والاخر غائب فادعى الوكالة له او اقام بينة سمعها الحاكم وحكم بشئ الوكالة لها في  
ملك الحاضر المتصرف وحده فاذا حضر الاخر تصرفا معًا ولا يحتاج الى اعادة البينة لان الحكم سمعها لمرارة فان قيل هذا حكم للغائب  
قلنا يجوز تبعا لحق الحاضر كما يجوز ان يحكم بالوقف الذي يثبت لمن لم يخلق لاجل من يستحقه في الحال كذا هو بناء على ما وجد  
الوكالة او عزله نفسه لم يكن للاخر ان يتصرف وبما ذكرناه قال ابو حنيفة والشافعي ولا تعلم في القواعد جميع التصرفات  
في هذا سواء قال ابو حنيفة اذ اوكلمها في خصومة فلعل واحد منها الانفراد بها ولنا انه لم يرض يتصرف احدهما بشئ المبيع  
والمشترى **مسئلة** ولا يجوز للموكل في البيع ان يبيع لنفسه ولا في الشراء ان يشتري من نفسه وعنه يجوز اذ اذ اعلم بغيره  
في المذا او وكل من يبيع وكان هو واحد المشتريين في جملة ذلك ان من وكل وكيلًا في بيع شيء لم يجز ان يبيع لنفسه ولا للموكل في  
الشراء ان يشتري من نفسه في احد الروايتين نقلها عنهما وهو مذهب الشافعي واصحابه الذي وكذلك الوصي يجوز ان  
يشتري من ماله شيئًا لنفسه في احد الروايتين وهو مذهب الشافعي وحكي عن مالك والشافعي جواز ذلك فيهما والرواية  
الثانية عن احمد بن حنبل ان يشتري ما يشرطه احدهما ان يبيع على مبيع عنه في المذا والثاني ان يتولى التدبير قال القاضي حنبل ان  
يكون اشترط يتولى غيره المذا واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا والا لاول اسببه بظاهر كلامه وقال ابو الخطاب الشرط الثاني ان  
يولي من يبيع ويكون هو واحد المشتريين فان قيل فكيف يجوز له دفعها الى غيره لبيعها وهذا التوكيل للوكيل التوكيل  
فما لا يتولى مثله بنفسه والنداء اتمام تجر العادة ان يتوكلاه اكثر الناس بنفسهم فان وكل انسانا لشراء له وبيع جاز على هذه  
الرواية لانه امثال اموكله في البيع وحصل غرضه من الثمن فجاز كما لو اشترى اها الجني وقال ابو حنيفة يجوز للوصي  
المشردون الوكيل لان الله تعالى قال ولا تقر بوا مال البيع التي هي احسن واذا اشترى مال اليتيم باكثر من عشرة فقد قرى به بالتق  
هي احسن ولا نه تأييد عن الاب وذلك جائز للاب فكذا تأييد ووجه الرواية الاولى ان العرف في البيع بيع الرجل من غيره  
تحملت الوكالة عليه كما صرح به ولانه يلحقه التهمة وينبأ فالغرض ان يبيعه لنفسه فلم يجز كما لو نهاه الوصي كالموكل لانه لم ي  
بيع مال غيره بتوليته فاسب الوكيل ومتم فاسب الوكيل بل التهمة في الوصي اك لان الوكيل يترك الاستشفاء في الممن لا  
غير الوصي يترك في ذلك وفي انه يشتري من ماله اليتيم ما لا حظ لليتيم في بيعه فكان اولى بالمنع وعند ذلك لا يكون اخذ ماله  
قرى به بالتق هي احسن وقد روي عن ابن مسعود انه قال في رجل اوصى الى رجل بتركته وقد تركت قريبًا فقال الوصي اشترى قال  
لا **فصل** وحكم الحاكم وامنه حكم الوكيل والحكم في بيع احد هؤلاء كوكيله او ولده الصغير او طفلا على علمه او كوكيله غيره  
المأذون له كالحكم في بيعه لنفسه كل ذلك يخرج على روايةين بناء على بيعه لنفسه فاما بيعه لولده الكبير او ولده او مكا  
فذكرهم اصحابنا ايضا في حلال ما يخرج على روايةين ولا يصح الشافعي فيهم وجهان وقال ابو حنيفة يجوز بيعه لولده  
الكبير لانه امثال اموكله وفارق العرف في بيع غيره كالموكل لانه لا يبيع لغيره ولا يبيع لغيره لان الشراء لا يبيع لنفسه  
وكذلك يبيع عبده المأذون وبيع طفلا على علمه يبيع لنفسه لان الشراء انما يقع لنفسه ووجه الجمع بينهم انهم يبيعون  
لترك الاستشفاء عليهم في الثمن كتمته في حق نفسه وكذلك لا يقبل منها وانه لم يملك فيها اذ اراد ان يشتري لوكله











وهذا غرض صحيح فلا يجوز تفويته عليه كالمحز تفويت غرضه في الصورة الاولى ومذهب الشافعي في هذا كله على ما ذكرنا  
**مسئلة** وان امره ببيع في سوق بئس فباعه في غيره صح وان قال بغير من زيد فباعه من غيره لم يصح وجملة ذلك ان الوكيل  
لا يملك من التصرف الا ما يقتضيه اذن موكله من جهة النطق او العرف لا تصرفه بالاذن واختص بما اذن فيه والاذن يعرف  
بالنطق نارة وبالعرف اخرى ولو وكل رجلا في التصرف في زمن مقيد لم يملك التصرف قبل ولا بعده لانه لم يتناول اذنه نطقا ولا عرفا  
فانه قد تجاوز التصرف في زمن الحاجة اليه بدون غيره ولهذا لما عتد له على العبادته وقتا لم يحز تفويتا عليه ولا نازحها عنه  
فلو قال لم يبع كوفي عندي لم يحز بيعه قبله ولا بعده فان عتد له المكان وكان يتعلق به غرض مثل ان يامر ببيع ثوبه في سوق  
وكان السوق معروف فاجوده النقد او كثر الكثر او حله او يصلح اهله او مودة بين الموكل وبينه تقيد الاذن به لانه نص  
على امره فيه غرض فلم يحز تفويته وان كان هو وغيره سواي الغرض لم تقيد الاذن به وجاز له البيع في غيره لمساواة التصرف  
عليه في الغرض فان كان تنصيصه على احدهما اذنا في الاخر كالواستجار واستعار رضاء رضاء شئ كان اذنا في رضاءه مثله و  
ما دونه ولو اكره عقارا كان له ان يسكنه مكله ولو نذر الا اعتكاف والصلوة في مسجد جاز له ذلك في غيره وسواء قدر له  
التمن او لم يقدر فاما ان عين لم المشتري فقال بغيره فلا يملك بيعه بغيره بخلافه في عين المشتري **فصل** اذا اشترى  
بكونه لغرض في تملكه اياه دون غيره الا ان يعلم بغيره او صرح به لا غرض له في عين المشتري  
الوكيل لو كلفه شيئا انتقل الملك من البائع الى الموكل ولم يدخل في ملك الوكيل وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يدخل في ملك  
الوكيل ثم ينتقل الى الموكل لانه حقوق العقد تتعلق بالوكيل بدليل ان لو اشتراه باكثر من ثمنه دخل في ملكه ولم ينتقل الى الموكل  
ولنا انه قبل عقد لغيره صح له فوجب ان ينتقل الملك اليه كالا ب والوصي وكما لو تزوج له وفوطه ان حقوق العقد تتعلق به  
غير مسلم وينفرد عن هذا ان المسلم لو وكل ذميا في شئ خرا وخسر برقا شتره لم يبع المشتري وقال ابو حنيفة يصح ويقع  
للمذموم لان الجواهر لهم لانهم يتولونها ويتباعدونها فصح توكيلهم فيها كسائر مواظم ولنا ان كلما لا يجوز للمسلم العقد عليه لا  
يجوز ان يوكل فيه كزوج الجوسية ولهذا خالف سائر مواظم واذا باع الوكيل بئس معين ثبت الملك للموكل في الثمن  
لا بئس بئس المبيع وان كان الثمن في الذمة فللوكل والموكل المطالبة به وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة ليس للموكل  
المطالبة لان حقوق العقد تتعلق بالوكيل دونه ولهذا يتعلق بمجلس الصرف والخيار دون موكله فذلك القيد  
ولنا ان هذا دين للموكل فصح قبضه له فملك المطالبة به كسائر ديونه اليه وكل فيها وفارق مجلس الصرف لان ذلك من شروط  
العقد تتعلق بالعاقبة كاليجاب والقبول واما الثمن فهو حق للموكل وماله من ماله فكانت المطالبة له ولا تسلم حقوق  
العقد تتعلق به وانما تتعلق بالموكل وهي تسليم الثمن وقبض المبيع والرد بالعيب وضمان الدرر فاما ما عتد به من ان  
اذا كان في الذمة فانه ثبت في ذمة الموكل صلاحه ومنه الوكيل تبعه كالمضامن والمبايع مطالبة من شاء منها فله ان الوكيل  
لم يبر الموكل وانما الموكل بئس الوكيل كالمضامن والمضمون عنه سواء اذ دفع الثمن الى البائع فوجد به عيبا فرده على  
الوكيل كان امانة في يده ان تلف فهو من ضمان الموكل ولو وكل رجلا يستلف له الفاقية كرحضة ففعل ملك الموكل  
منها والوكيل ضامن عن موكله كما تقدم قال احمد في رواية مهنا اذ دفع الى رجل ثوبا لبيعه ففعل فذهب له المشتري  
منه بلا فامد يد لصاحب الثوب انما قال ذلك بئس هبة المتدلي بسببها المبيع فكان المتدلي زيادة في الثمن والزيادة  
في مجلس العقد تلحق به **مسئلة** وان وكله في بيع شئ ملكه تسليمه ولم يملك قبضه ثمنه الا بقرينة فان تعذر قبض  
لم يلزم الوكيل شئ لان اطلاق التوكيل في البيع يقتضي التسليم لكونه من ثماره ولم يملك الا بئس من الثمن وبهذا قال الشافعي  
وقال ابو حنيفة يملك ولنا ان الابراء ليس من البيع ولا من ثمنه فلا يكون التوكيل في البيع توكيلا فيه كالابراء من غيره  
ثمنه فاما قبض الثمن فقال القاضي والخطاب لا يملك وهو واحد الوجهين لا صحاب الشافعي لانه قد يبيع في البيع  
من لا يبيع على قبض الثمن فعلى هذا ان تعذر قبض الثمن من المشتري لم يلزم الوكيل شئ ويجوز ان يملك قبض الثمن  
لان من موجب البيع فملك تسليم المبيع فعلى هذا ليس تسليم المبيع الا قبض الثمن او حصته فان سلم قبل قبض  
ثمنه ضمنه قال شيخنا والاو لا ينظر فيه فان وثق بئس الحال على قبض الثمن مكل توكيله في بيع ثوبه في سوق غائب

عن الموكل

عن الموكل او موضع يبيع الثمن بترك قبض الوكيل له كان اذ نال قبضه فترك قبضه ضمنه لان ظاهر حال الموكل انما  
امره بالبيع لتحصيل ثمنه فلا يرخص بتضييعه ولهذا بعد من فعل ذلك مفطرا وان لم تدل القرينة على ذلك لم يكن لم قبضه  
**فصل** وان وكله في شئ ملكه تسليمه ثمنه وحقوقه فهو تسليم المبيع في البيع والبيع في قبض المبيع  
في قبض الثمن على ما ذكرنا فان اشترى عبد فنفق ثمنه فخرج العبد مستقرا فله ان يبيع في البيع في الثمن على وجهين  
فان اشترى شيئا وقبضه واخر تسليم الثمن بغيره عذر فله ان يبيع في يده ضمنه وان كان له عذر مثل ان ذهب ليقدره او نحو ذلك  
فلا ضمان عليه نص احمد على هذا لانه مفطرا في امساكه في الصورة الاولى فله من ضمان بخلاف ما اذا لم يفطر **مسئلة** وان  
وكلم في بيع فاسد لم يبع ولم يملك لان امره تعالى لم ياذن فيه ولان الموكل لا يملك الوكيل اولى ولا يملك الا في البيع لان الموكل ياذن  
فيه وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة يملك الصحيح لانه اذا اذن في الفاسد فالصحيح اولى ولنا انه اذن له في بيعه فملك  
ملكه للحلال بالاذن في الفاسد كما لو اذن في شراحي او خنزير لم يملك فخر الخلف والغم **مسئلة** وان وكله في كل قليل وكثير  
لم يبع لانه يدخل فيه كل شئ فيعظم الغرر ولا يبيع التوكيل الا في تصرف معلوم وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابن ابي ليلى  
يبيع ويملك به كما تناول لفظه لانه لفظه علم فصح فيما تناوله كما لو قال يبع مالي كله ولنا ان في هذا قدر لفظها وحظر كثير  
لانه يدخل فيه هبة ماله وطلاق نسائه واعتاق رقيقه وتزوج نسائه كثير بل يملكه المهور والكثير ولا ضمان العظم فيعظم  
الصرف **مسئلة** وان وكله في بيع مال كله صح لانه يعرف مال فيعرف اقصى ما يبيع فيقول الغرر وكذلك لو وكله في بيع ماشا  
من ماله او قبض ديونه او ابراء منها او ما شاء منها صح لانه يعرف دينه فيعرف ما يقبض فيقول الغرر **مسئلة** وان قال اشترى  
ماشيا وعبدانما شئت لم يبع ذكره ابو الخطاب حتى يذكروا النوع وقدر الثمن وعنه ما يدل على انه يصح ذكره ابو الخطاب ايضا  
لان ما يمكن شرا بكثر فيكثر فيه الغرر وان قدر له اكثر الثمن واقله صح لانه يقول الغرر وقال القاضي اذا ذكر النوع اخرج  
الى ذكر الثمن لانه اذنا في اعلاه وعنه ما يدل على انه يصح فانه قد روي عنه فيمن قال ما اشتريت من شئ فهو بيننا ان هذا  
جائز وعنه وهذا ان وكيل في شراكل شئ ولانه اذ في التصرف في شراكل شئ كالا في التجارة **فصل** قد ذكرنا  
انه اذا قال يبع ماشيت من مالي انه يبع وقال اصحاب الشافعي اذا قال يبع ماشيت من مالي لم يحز وان قال يبع ماشيت من  
عبيدي جاز لان محصور الجنس ولنا ان ما جاز التوكيل في جميعه جاز التوكيل في بعضه كعبيده وان قال اشترى ثوبا  
تركيا او ثوبا هرويا صح وكذا ان قال اشترى عبدا او ثوبا لم يذكر جنسه صح ايضا وقال ابو الخطاب لا يبيع وهو مذهب  
الشافعي لانه محمول ولنا انه اذا ذكر نوعا فقد اذنا في اعلاه ثمنه فيقول الغرر ولان تقدير الثمن بئس فانه قد لا يجد بقدر  
الثمن ومن اعتبر ذكر الثمن جوز ان يذكر له اكثر الثمن واقله وقد ذكرناه **مسئلة** وان وكله في الخصومة لم يكن وكذا  
في القبض وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يملك قبضه لان المقصود من التثبيت قبضه وتحصيله ولنا ان القبض لم يتناول  
الاذن نطقا ولا عرفا لانه قد يرضى الخصومة من لا يرضاه للقبض **فصل** اذا وكله في الخصومة لم يقبل اقراره على الموكل  
بقبض الحق ولا غيره وبه قال مالك والشافعي وابن ابي ليلى وقال ابو حنيفة ومحمد يقبل اقراره في مجلس الحكم فيها عند الحد  
والقصاص وقال ابو يوسف يقبل اقراره في مجلس الحكم وغيره لان الاقرار احد جوابي المدعي فملكه كالانكار ولنا  
ان الاقرار معنى لقطع الخصومة وينافيها فلم يملكه الوكيل فيها كالابراء وفارق الانكار فانه لا يقطع الخصومة ويملكه في  
الحدود والعصاص وفي غير مجلس الحكم ولان الوكيل لا يملك الانكار على وجه يبيع الموكل من الاقرار فلو ملك الاقرار  
لا منع على الموكل الانكار فافتقر قولا يملك المصلحة على الحق ولا الابراء بغير خلاف تعلم لانه الاذن في  
الخصومة لا يقتضي شيئا من ذلك **مسئلة** وان وكله في القبض كان وكذا في الخصومة في احد الوجهين  
وبه قال ابو حنيفة والاخر ليس له ذلك وهو احد الوجهين لا صحاب الشافعي لانه ما معناه لا يثبت فكان اذنا خيرا  
احدهما لا يكون وكذا لا في الاخر لانه لم يتناول اللفظ ووجه الاول انه لا يوصل الى القبض الا بالتثبيت فكان اذنا خيرا  
ولان القبض لا يبيع الا بئس فملكه كما لو وكل في شراكل شئ ملكه تسليمه ثمنه وفي بيع شئ ملكه تسليمه ويحظر ان كان الموكل  
عالمنا بحد من عليه الحق او مطلقه كان توكيلا في تثبيته والخصومة فيه لعله يوقوف القبض عليه ولا فرق بين كون  
الحق عيننا او ديننا وقال بعض اصحاب ابي حنيفة ان وكله في قبض عين يملك تثبيتها لانه وكيل في نقلها اشتهر الوكيل

عن الموكل







اصح وجهين احدهما انها اختلفت في التوكيل الذي يدعيه الوكيل فكان القول قول من يتفيه كالقول بقر الموكل بتوكيله في غيره  
والثاني انها اختلفت في صفة قول الموكل فكان القول قول من يتفيه كلامه كما لو اختلف الزوجان في صفة الطلاق فعلى  
هذا اذا قال اشتريت لك هذه الحمارية بكذا قال ما اذنت لك لاني سئمت في حماري وقال اشتريتك بالحقين فقال ما اذنت  
لك في شراها بالحق فالقول قول الموكل وعليه المهر فاذا حلف بغيره من الشراء لم يلزم له المهر وان كان الشراء في عين المال وفي  
الذمة فان كان عين المال فالبيع باطل ويرد الحمارية على البائع اذا اعترف بذلك وان كان في الذمة لم يلزم له المهر وان كان الشراء في عين المال وفي  
الذمة فالقول قول البائع لان الظاهر ان ما في يد الانسان لم يذبح له فان ادعى الوكيل علمه بذلك حلف انه لا يعلم انه اشتراه بماله موكله لانه  
يحلف على نفي فعله غيره فاذا حلف مضي البيع وعلى الوكيل غرامة المهر لموكله ودفع المهر الى البائع وتبقى الحمارية في  
يد الموكل لا تخل له لا توافي كان صادقا في الموكل وان كان كاذبا في البائع فاذا اراد استخلاها اشتراها من هي في الباطن  
فان امتنع من بيعها باهرا دفع الاسر الى الحاكم ليرفع يه لبيعه اياها ليست الملك له ظاهرا وباطنا ويصير ما ثبت له  
في ذمته ثمنها قصدا صا بالذي اخذ منه الاخر طالما فانه امتنع الاخر من البيع لم يجز عليه لانه عقد مراضة فان قال لانه كانت  
الحمارية لي فقد بعته او قال الموكل ان كنت اذنت لك في شراها بالحق فقد بعته فافيه وجهان احدهما لا يصح وهو قول القاض  
وبعض المشافعية لانه بيع معلق على شرط وللثاني وجه لان هذا امر واقع يعلم ان وجوده فلا يصح جعله شرا كما لو قال ان كان  
هذه الحمارية جارية بعته وكذا كل شرط علم وجوده فانه لا يوجب وقوف البيع ولا شك فيه وامان كان الوكيل اشترى في الذمة  
ثم نقد الثمن صح الشراء ولزم الوكيل في الظاهر فاما في الباطن فان كان كاذبا في دعواه والحمارية لم تكن اشترها في ذمته  
بغير موكله وان كان صادقا في الجارية لموكله فاذا اراد استخلاها توصل الى شراها من كذا وكذا وكل موضع كانت الموكل في  
الباطن وامتنع من بيعها للوكيل فقد حصلت في يد الوكيل وهي للموكل وفي ذمته ثمنها للوكيل فاقرب الوجوه ان يأخذ الحاكم  
في بيعها ويوفيه حقه من ثمنها فان كانت للوكيل فقد بيعت باذنه وان كانت للموكل فقد باعها الحاكم في انهاء امتنع  
المدعي من وفائه وقد قيل غير ما ذكرنا وهذا اقرب ان شاء الله تعالى وان اشترها الوكيل من الحاكم يعلم على الموكل جاز لان ثمنها  
مقام الموكل في ذلك اشترها من الوكيل **فصل** ولو وكل في بيع عبد فباعه نسيته فقال الموكل ما اذنت في بيعه الا نقل  
قصدا الوكيل والمشتري فسد البيع ولم مطالب من ساء منها بالعبد ان كان باقيا وبقية ثمن تلف فان اخذ القيمة من الوكيل  
رجع على المشتري بها لان التلف في يد فاسقط الضمان عليه وان اخذها من المشتري لم يرجع بالضمان على احد وان كان ما  
وادعيانه اذن في البيع نسيته فعلى قول القاضي يحلف الموكل ويرجع في العين ان كانت قايمة وان كانت تلف رجوع قيمتها  
على من ساء منها فان رجع على المشتري رجوع المشتري على الوكيل بالثمن الذي اخذه منه لانه لم يعلم اليه البيع وان ضمن الوكيل لم  
يرجع على المشتري في الحال لانه يقر بصدقه البيع وتاجيل الثمن وان البائع ظلم بالرجوع عليه وانما يستحق المطالبة بالثمن  
بعده لاجل فاذا جاز لاجل رجوع الوكيل على المشتري باقل الماس من القيمة او الثمن المسمى لان القيمة ان كانت اقل فاعظم  
الكره فيها ليرجع ما غرم وان كان الثمن اقل فالوكيل معترف للمشتري به لانه لا يستحق عليه اكثر منه وان الموكل ظلم باخذ  
الزيادة على الثمن فلا يرجع على المشتري بما ظلم به الموكل وان كذبه لحدتها دون الاخر فله الرجوع على المصدق بغيره  
ويحلف على المكذب ويرجع على حسب ما ذكرناه هذا ان اعترف المشتري بالوكال وانكر ذلك وقال انما بعته ملكك فالقول  
هو قوله مع يمينه ان لا يعلم كونه وكذا لا يرجع عليه **فصل** اذا قبض الوكيل ثمن المبيع فهو امانة في يده لا يلزمه  
تسليمه قبل طلبه ولا يضمنه بآخيه لانه رضي بكونه في يده فان طلبه فآخروه مع امكانه فقلت ضمنه وان وعده رجعه ثم  
ادعى اني كنت رده قبل طلبه وان كان تلف لم يقبل قوله لانه مكذب لنفسه بوعده رجعه فان صدقه الموكل بركه وان كذبه  
فالقول قول الموكل فان اقام الوكيل بينة بذلك قبلت في احد الوجهين لانه يبرأ بتصدق الموكل فكذلك اذا قامت  
لم بينة لان البينة احد الوجهين فبرئ منها كالقرار والثاني لا يقبل لانه كذبها بوعده بالذبح بخلاف ما اذا صدقه لانه  
اقر ببرأته فانه لم يبق له منافع وان لم يعده بركه لكن منعها ومطلعه مع امكانه ثم ادعى الرد والتلف لم يقبل قوله لان البينة  
لانه صادر باطن خارجا عن حال الامانة ويسمع بينته لانه لم يكذبها **مسئلة** فان قال اذنت لي ان تزوج لك

فلانة

فلانة ففعلت وصدقت المرأة فانكرها فالقول قول المنكر بغير يمين وهل يلزم الوكيل نصف المصدق على وجهين 5 وجملة ذلك  
ان الوكيل والموكل اذا اختلفا في اصل الوكاله فقال وكنتي فانكر الموكل فالقول قول لان الاصل عدم الوكاله ولم يثبت انه اشترى  
فيقبل قوله عليه ولو قال وكنتك ودفعت اليك مالا فانكر الوكيل ذلك لم او اعترف بالتوكيل وانكر دفع المالا اليه فالقول قوله  
لذلك ولو قال رجل لاخر وكنتي ان تزوج لك فلانة ففعلت وادعت المرأة ذلك فانكر الموكل فالقول قوله نص عليه احد فقال  
ان اقام البينة والا فلا يلزم الاخر عقد النكاح قاله احد ولا يستحق قال القاضي لان الوكيل يدعي حقا لغيره فاما ما اذا دعت المرأة  
فيمنعني ان يستحق لانها تدعي المصدق في ذمته فاذا حلف لم يلزمه المصدق ولم يلزم الوكيل منه شيء لان دعوى المرأة على الموكل  
وحقوق العقد لا تتعلق بالوكيل ونقل استحقاق ابراهيم عن احمد ان الوكيل يلزمه نصف المصدق لان الوكيل في الشراء ضامن  
للمن والبيع مطالبته به كذا هي لانه لا يفرط حيث لم يشهد على الزوج بال عقد والمصدق الاول لا ذكرناه وبما في الشراء  
لان الثمن مقصود البائع والعادة تعجيله واخذه من المصطفى للشراء والنكاح يخالفه هذا كله فان كان الوكيل ضمن المهر  
فلهما الرجوع عليه بنصفه لانه ضمنه عن الموكل وهو مقر بان يزوج ذمته وبهذا قال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعي وقال  
محمد بن الحسن يلزم الوكيل جميع المصدق لانه الفرق لم يقع بانكاره فيكون ثابتا في الباطن في جميعه ولان انما يملك  
الطلاق فاذا انكر فقد اقر بغيره عليه فصار بمنزلة انما يقع على الزوج بال عقد ولا تزوج المرافعة يطلق لعدم كون  
كاذبا في انكاره وظاهر هذا انما يتم نكاحا قبل طلاقه لانه ما موته فتر باهواز وجعله فخره وانكاره ليس بطلاق  
وهل يلزم الموكل طلاقا فيه احتمالا لان احداهما لا يلزم لانه لم يثبت في حقه نكاح ولو ثبت لم يكف الطلاق ويحتمل ان يلزمه  
لان الاحتمال وازالة الضرر عنها بما لا ضرر عليه فاسير النكاح الفاسد ولو مات احداهما لم يترث الاخر لانه لم يثبت صدقها  
فترت وهو ينكر انها زوجة فلا يرثها ولو ادعى ان قلنا الغائب وكل في تزوج امرأة فتر زوجها المات الغائب  
لم تترك المرأة الا بتصدق الوريثة او بيمينته وان اقر الموكل بالتوكيل في التزويج وانكر ان يكون الوكيل تزوج اركان  
القول قوله الوكيل فيه فيثبت التزويج ههنا وقال القاضي لا يثبت وهو قول ابو حنيفة لانه لا يثبت اقام البينة  
لكنه لا ينعقد الا بها وذكر ان احد نص عليه وشار الى نصه فيما اذا انكر الموكل الوكاله من اصلها ولانها اختلفت في فعل  
الوكيل ما امر به فكان القول قوله كالموكل في بيع كوكب فادعى بغيره وفي شرا عبد فادعى ان اشتره به وما ذكره القاضي  
من نص احد فيما اذا انكر الموكل الوكاله فليس بنص ههنا لاختلاف احكام الصورتين وتبينهما فلا يكون النص لحد  
نصاني الاخر وما ذكر من المعنى كالاصل لم فلا يقول عليه **فصل** ولو غاب رجل فجاء رجل الى امرائه فذكر زوجه  
طلقة واباها وكل في تحديق نكاحها باللف فاذنت في نكاحها وعقد عليها وضمن الوكيل الالف ثم جاء زوجها فذكر هذا  
كلمه فالقول قوله والنكاح الاول بحاله وقياس ما ذكرناه ان المرأة ان صدقت الوكيل لزمه الالف لان بينتهما زوجها  
قبل دخوله بها وحكي ذلك عن مالك وزفر وحكي عن ابو حنيفة والشافعي ان لا يلزم الضامن شيء لانه فرع على المضونة  
والمضونة عنه لا يلزم شيء فكذا في غيره ولنا ان الوكيل مقر بان الحق في ذمة المضونة عنه وانما ضمانه من عنه فلزمته  
اقر به كما لو ادعى عا رجل ان ضمنه الفاعل اجبني فافر الضامن بالضمان وصحته ويكفي الحق في ذمة المضونة عنه  
وانكره المضنون عنه كما لو ادعى سفعة على انسان في سفوف اشتراه فافر البائع وانكره المشتري فان الشفيع يستحق  
الشفعة في اصح الوجهين فان لم تدع المرأة صحة ما ذكره الوكيل فلا شيء عليه ويحتمل ان من اسقط عنه الضمان اسقط  
في هذه الصورة ومن اوجب اوجب في الصورة الاخرى فلا يكون بينهما اختلاف **مسئلة** ويجوز التوكيل بحمل  
وبغيره فلو قال بيع بعشرة فما زاد فلك صح واستحق الزيادة نص عليه روي ذلك عن ابن عباس وهو قول ابن سيرين  
واستحق وكراهه النخعي وحامدا وابو حنيفة والثوري والشافعي وبالنسبة لانه يحمل الحمل والوجود والعدم ولنا ان  
عطار روي عن ابن عباس ان كان كاذبا في يدك باسما ان يعطى الرجل الرجل الثوب او غيره فيقول بهر بكنا فاذ ذوت فهو  
لك ولا يعرف له في عصره مخالفت فكان اجماعا ولا ينها عن نفي العمل عليها سبب دفع ماله مضاربه ولا نهضه في غيره







على الوكالة اذا شهد بالوكالة شاهد وامرأتين او شاهد وحلف مع قائلها بانها او اثنان احدها اثبتت بذلك اذا كانت  
الوكالة في المال قال احمد في الرجل يوكل وكيلاه ويسد على نفسه رجل وامرأتين اذا كانت المطالبة بين قايما غير ذلك لا والوكالة  
لا تثبت الا بشاهدين عدلين تعلم بالخرقة قوله ولا يقبل فيما سوى الاموال الا ما يطالع عليه الرجل اقل من رجلين وهذا قول  
المشافعي لان الوكالة اثبات للتصرف ويحتمل ان يكون قول الخري في المال لا في الوكالة في المال بقصد بها المال تقبل  
شهادته النساء مع الرجال كالبيع والغرض فان شهدا بوكالة ثم قال احداهما قد عزل لم تثبت وكما ثبت ذلك وان كان الشاهد  
بالعزل اجنبيا لم يثبت العزل بشهادة واحدة لان العزل لا يثبت الا بيمينين او اربعة ايمانين بيمينين او اربعة ايمانين  
فقال قد عزل لم يحكم بشهادتهما لان رجوع عن الشهادة قبل الحكم بها فلا يجوز للحاكم الحكم بما رجوع عن الشاهد وان حكم  
الحاكم بشهادتهما ثم قال احداهما قد عزل لم يملك ما وكله لم يملك لان الحكم قد نفذ بالشهادة ولم يثبت للعزل فان قالوا جميعا  
كان قد عزل لم يثبت العزل لان الشهادة تمت في العزل كما في التوكيل **فصل** فان شهدا احدهما انه وكل يوم الجمعة  
وشهد الآخر انه وكل يوم السبت لم تتم الشهادة لان الاقرارين اخبار عن عقد واحد فيسقط جمع التهود المرفوع عنهما فيكون يوم الجمعة  
التوكيل يوم السبت فلم تكمل الشهادة على فعل واحد وان شهدا احدهما ان يوكيل يوم الجمعة وشهد الآخر انه وكل يوم السبت  
تمت الشهادة لان الاقرارين اخبار عن عقد واحد فيسقط جمع التهود المرفوع عنهما فيكون يوم الجمعة التوكيل يوم السبت  
وحده وكذلك لو شهدا احدهما انه اقر عنده بالوكالة بالعمية وشهد الآخر انه اقر بها بالعمية بيمينين ولو شهدا احدهما انه وكل يوم  
وشهد الآخر انه وكل بالعمية لم تكمل الشهادة لان التوكيل بالعمية غير التوكيل بالعمية فلم تكمل الشهادة على فعل واحد وكذلك  
لو شهدا احدهما انه قال وكلتكم وشهد الآخر انه قال اذنت لك في التصرف او انه قال جعلتك وكيلاه او شهدا ان قال جعلتك جريا  
لم تتم الشهادة لان اللفظ مختلف والجري التوكيل ولو قال احدهما شهدا بيمينين وشهد الآخر انه اذنت لك في التصرف تمت  
الشهادة لانها لم يحكم اللفظة الموكل وانما عثر على بلفظها واختلاف لفظها لا يؤثر اذا اتفق معناه ولو قال احدهما شهدا انه  
اقر عنده انه وكل وقال الآخر انه شهد انه اقر عنده انه جريته وان وصى اليه بالتصرف في حياته ثبتت الوكالة به ولو شهد  
احدهما انه وكل في بيع عبده وشهد الآخر انه وكل في بيعه وقال لا تبع جمع التهود المرفوع عنهما فيكون يوم الجمعة التوكيل يوم السبت  
لان الاول اثبت استقلاله بالبيع من غير شرط والثاني ينفذ ذلك فكانا مختلفين وان شهدا احدهما انه وكل في بيع عبده وشهد  
الآخر انه وكل في بيع عبده وجازيته حكم بالوكالة في العبد لا بتفاتها عليه وزيادة الثاني لا تنفذ في تصرف في الاول فلا تنفذ  
لو شهدا احدهما انه وكل في بيعه لزيد وشهد الآخر انه وكل في بيعه لزيد وان شاء العزل **فصل** ولا تثبت الوكالة والعزل  
بغير الواحد وبه قال المشافعي وقال ابو حنيفة ثبتت الوكالة بغير الواحد وان لم يكن ثمة ويجوز التصرف بغيره بذكر اذا غلب  
عاطفه صدق الخبر بشرط الضمان ان انكر الموكل وثبت العزل بغير الواحد اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدين عدلين  
في هذا الشأن فسقط اعتباره ولا يثبت في التصرف ومنع منه فلا تعتبر شرط الشهادة كما ستجد في غلامه ولما انزل الله  
مالي فلا يثبت بغير الواحد كالبيع وقارق الاستحرام فانه ليس بعقد ولو شهدا ثلثان ان فلانا الغائب وكل فلانا الحاضر  
فقال الموكل ما علمت هذا وانا تصدق عنه ثبتت الوكالة لان معنى ذلك اني لم اعلم الى الآن وقبول الوكالة يجوز من اخيا وليس  
من شرط التوكيل حضور الموكل ولا يعلم فلا يضر جهل يرون قال ما علم صدق الشاهد لم تثبت وكما انه قد حرم في  
شهادتهما وان قال ما علمت وسكت قبل فسر فان ضر بالاول ثبتت وكما اني لم تثبت **فصل** ولا يصح  
سماع البينة بالوكالة على الغائب وهو ان يدعي ان فلانا الغائب وكلني في كذا وهذا قال المشافعي وقال ابو حنيفة لا يصح بناء  
على ان الحكم على الغائب لا يصح ولما انه لا يعتبر رضاه في سماع البينة فلا يعتبر حضوره كغيره واذا قال امة علم الحق  
احلف انك تستحق مطالبتني لم يسمع لان ذلك طعن في الشهادة وان قال قد عزلك الموكل فاحلف في ما عرفت لم يستحق  
لان الدعوى على الموكل واليمين لا تدخل النياير وان قال انت تعلم ان موكلك قد عزلك سمعت دعواه فان طلب اليه من الموكل  
حلف على نفي العزل لان الدعوى عليه وان اقام الخصم بينة بالعزل سمعت وان عزل الموكل **فصل** وتقبل شهادة الموكل على  
موكله لعدم التهمة لانه لا يجر بها نفعا ولا يدفع بها ضررا وتقبل شهادته في ما لم يوكل فيه لانه لا يجر الى نفسه نفعا ولا  
تقبل شهادته في ما هو موكل فيه لانه لا يثبت لنفسه حقا بل ان اذ وكل في قبض حق فشهد به ثبت لم يستحق قبضه ولا خصم

بدليل انه

بدليل انه يملك الخاصة فيه فان شهد بما كان وكيلاه فيه بعد عزل لم يقبل ايضا سواء كان خاص فيه بالوكالة او لم يخص وهذا  
قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة ان كان لم يخص فيه قبلت شهادته لانه لا حجة فيه ولم يخص فيه فاشبه بالوكيل وكيلاه  
فيه وللشافعي قولان كلالة هيين ولما انه بعد الوكالة كان خصما فيه فلم يقبل شهادته فيه كالموكل فيه وفارق ما لم يكن  
وكيلاه فيه فانه لم يكن خصما فيه **فصل** اذا كانت الامرة بين نفسيين فشهدا ان زوجها وكل في طلاقها لم يقبل شهادتهما  
لانها يجران الى انفسهما نفعا وهو زوال حق الزوج من البضع الذي هو ملكهما وانه شهدا بعزل الموكل في الطلاق لم يقبل  
لانها يجران الى انفسهما نفعا وهو باق النكاح الزوج ولا تقبل شهادته ان يجرى الرجل بالوكالة ولا ابو حنيفة لانها يثبتان  
لم حق التصرف ولا يثبت للامانة حق بشهادة ابنه ولا ابنته ولا تقبل شهادته ان يجرى الموكل ولا ابو حنيفة وقال بعض الشافعية  
تقبل لان هذا حق الموكل مستحق به الموكل المطالبة فقبلت فيه شهادة قرابة الموكل كالقرار ولما ان هذه شهادة يثبت  
بها حق لابن ابنته فلم تقبل كشهادة ابني الموكل وابو حنيفة يثبتان لانيهما انما يمتنع فانه وفارق الشهادة عليه بالقرار  
فانها شهادة عليه متحصنة ولو ادعى الموكل الوكالة فانكرها الموكل فشهد عليه بانا او ابواه ثبتت الوكالة وامضى تصرفه وان  
ذلك شهادة عليه ولو ادعى الموكل انه تصرف بوكيلته وانكر الموكل فشهد عليه ابواه او ابناؤه قبل ايضا لذلك وان ادعى وكيل  
لموكله الغائب حقا وطالب به فادعى الخصم انه الموكل عزله وشهد له بذلك ابنا الموكل قبلت شهادتهما واثبت العزل بها لانها  
يشهدان على ابنيهما وان لم يدعي الخصم عزله لم يسمع شهادتهما لانهما يشهدان على ابنيهما فان قبض الموكل فخص الموكل وادعى  
انه كان قد عزل الموكل وان حقه باق في ذمة الغريم وشهد له ابناؤه لم تقبل شهادتهما لانها يثبتان حقا لابنيهما ولو ادعى  
الوكالة فشهد له سيد او ابنا سيد او ابواه لم تقبل لانه السيد يشهد لغيره وابناؤه يشهدان لغير ابنيهما والا توفان يشهدان  
لغير ابنيهما وان عتق فاعاد السيادة قبل تقبل بيمينين **فصل** اذا حضر رجلان عند الحاكم فاقرا حدهما ان  
الآخر وكيله ثم غاب الموكل وحضر الوكيل فقدم خصما للموكل وقال انا وكيل فلان فانكر الخصم كونه وكيلاه فان قلنا لا يحكم الحاكم  
بعلمه لم يسمع دعواه ونهت بقوم البينة بوكيلته وان قلنا يحكم بعلمه وكان الحاكم يعرف الموكل بعينه واسمه ونسبه صرح  
ومكنه من التصرف لانه معرفته كالبينة وان عرفت بعينه دون اسمه ونسبه لم يقبل قوله حتى تقوم البينة عنده بالوكالة لانه  
يريد تثبيت نسبه عنده بقوله لم يقبل **فصل** ولو حضر عند الحاكم رجل فادعى انه وكيل فلان الغائب في شيء عيونه وحضر  
بينة تشهد له بالوكالة سمع الحاكم ولو ادعى حقا لموكله قبل يموت وكما اني لم يسمع الحاكم دعواه وبه قال مالك والشافعي  
وقال ابو حنيفة لا يسمعها الا ان يقوم خصما من خصم الموكل فادعى عليه حقا فاذا اجاب المدعي عليه حينئذ يسمع الحاكم  
البينة فيحصل الخلاف بيننا في حكمين احدهما ان الحاكم يسمع البينة على الوكالة من غير حضور خصم وعنده لا يسمع والثاني  
انه لا يسمع دعواه لموكله قبل يموت وكما اني وعنده يسمع وبناء ابو حنيفة على اصله فان القضاء على الغائب لا يجوز وسماع  
البينة بالوكالة من غير خصم قضا على الغائب وان الوكالة لا تلزم الخصم ما لم يجب التوكيل عن دعوى الخصم انك تست بوكيل  
ولما ان ايمان الموكل في نفسه لا ينفق الى حضور الموكل عليه كالموكل الموكل عليه جماعة فاحضر واحد منهم فان الباقي لا ينفق  
الى حضورهم كذا كذا ههنا والدليل على ان الدعوى لا تسمع قبل يموت الوكالة انها لا تسمع الا من خصم بخاصه عن نفسه  
وعن موكله وهذا لا يخصه عن نفسه ولم يثبت انه وكيل لمن يدعي لم فلا تسمع دعواه كما لو ادعى من لم يدع وكما انه وفي هذا العمل  
عما ذكره **فصل** ولو حضر رجل وادعى على غائب ما لا يجر وحده وكيله فانكره فاقام بينة بما ادعاه حلف الحاكم وحكم له  
بالمال فاذا حضر الموكل ومحمد الوكالة او ادعى انه كان قد عزل لم يؤثر ذلك في الحكم لانه القضاء على الغائب لا ينفق الى  
حضور وكيله **كتاب الشركة** الشركة هي الاجتماع على العمل في شئ مشترك في المال او غيره **فصل** في الشركة  
استحقاق او تصرف وهي ثابته بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب ففقره تعالى فيهم شركاء في المال وقال تعالى  
كثيرا من الظالمين ليعبى بعضهم على بعض الاية وللظالمون شركاء ومن الظالمين عازبون وزيادون اثم كانوا  
شركاء في ما شربوا فقتلوا بنفسه فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرهم انما كان بنقد فاجروا وما



كان نسبة فردوه ورويه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الله عز وجل انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه فاذا خان احدهما  
صاحبه خربت من بينهما ورويه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يد الله على الشريكين ما لم يتخانا ورواه ابي جعفر المصنفون  
على جواز الشريكة في الجلاء وانما اختلفوا في انواع منها فثبت ان شاء الله تعالى والشريكة نوعان املاكة وشريكة عقود وهذا  
الباب لشريكة العقود **مسئلة** وهي على خمسة اشياء احدها شريكة العنان والثاني المضاربة وشريكة الوجوه وشريكة الاملاك  
وشريكة المفادضة ولا يصح شئ منها الا من جائز التصرف لانه عقد على التصرف في المال فلم يصح من غير جائز التصرف في المال كالمالك  
**فصل** قال احمد بن حنبل في المصنفين والنصارى ولكن لا يخلو اليهود والنصارى في المال دونته يكون هو الذي يملكه لانه يعمل  
بالربا وهذا قال الحسن والثوري وكه الشافعي ومشاركتهم مطلقا لانه روي عن عبد الله بن عباس انه قال ان الله ان يشاء يهلك  
اليهودي ولا يعرف له مخالف في الصحابة وكان مال اليهودي والنصراني ليس يطيب فاتهم ببيعون الخمر ويتعاملون بالربا  
فكفرت معاملتهم ولنا ما روي في الخلا لياساده عن عطاء قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مشاركة اليهودي والنصراني  
انما ان يكون الشريكة والبيع بيد المسلم ولان العلة في كراهه ما خالوا به معاملتهم بالربا وبيع الخمر والخمر من هذه الممنوعة فيها  
حضر المسلم اوليه وقول بن عباس عجل عاهدا فانه عجل يكون في يديهم كذا رواه الاثر عن ابي حمزة عن بن عباس انه قال  
لا يشارك اليهود ولا نصرانيا ولا مجوسيا لانهم يربون وان الربا لا يخل وهو قول واحد من الصحابة لم ينسحب بينهم وهم لا  
يخفون به وقولهم ان اموالهم غير طيبة لا يصح فان النبي صلى الله عليه وسلم قد علمهم وروى عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم اخذ  
لاهله وارسل الى اخر يطلب منه ثوبين الى المسيرة واذن له يهودي يخرجهما الى مكة ولا ياكل النبي صلى الله عليه وسلم الا  
الطيب وما باعوه من الخمر والخمر قبل مشاركة المسلم فتمت حلال لا اعتقادهم حله ولهذا قال عمر رضي الله عنه ولو هم  
بيعها وحدها وانما اقاما ما يشتره او يبيع من الخمر بمال الشريكة والمضاربة فانه يقع فاسد وعليه الضمان لان عقد  
الوكيل يقع للموكل والمسلم لا يثبت ملكه على الخمر والخمر يرافقه شريكة الميتة والمعاملة بالربا وما خفي امره ولم يعلم فهو  
كالاصل فاما المجوسي فان احدهما شريكه ومعاملة لانه سئل ما لا يستعمل هذا قال حنبل قال نعم لا يشارك ولا يضارب وهذا  
والله اعلم على سبيل الاستحباب لترك معاملته والكرهية لمشاركته فان فعل صح لان تصرفه صحيح **فصل** وشريكة العنان  
ان يترك اثنتان بآلهما ليحلا فيه بغيرهما ويحلهما فينفذ تصرف كل واحد منهما فيهما كالمالك في نصيبه والوكالة في  
نصيب شريكه وهي جائزة بالاجماع ذكره في المندرج وانما اختلف في بعض شروطها واختلف في علة تسميتها بهذا الاسم  
فقال سميت بذلك لانها يتساويان في المال والتصرف كالفارسين اذا سوياني في قوسيهما وتسوياني في السيفين فان عيناها  
يكونان سواء وقال القرطبي مستفهم من حق الشيء اذا عرض يقال عنت لي حاجة اذا عرضت فسميت الشريكة بذلك لان كل  
واحد منهما عن ان يشارك صاحبه وقيل هي مستفهم من المعانسة وهي المعارضة يقال عانت فلانا اذا عارضته فكل مال  
واقفال وكل واحد من الشريكين معارض لصاحبه بماله وقفال وهذا يرجع الى قول القرطبي **مسئلة** ولا يصح الا شريكة  
احدهما ان يكون رأس المال دراهم او نائبر ولا خلاف في انه يجوز ان يجعل رأس المال دراهم او نائبر اذا كانت غير مغشوشة  
كما في قيم الاموال وانما الباعث والناس يشتركون فيهما من لدن النبي صلى الله عليه وسلم والى زماننا هذا من غير تغيير **فصل**  
ولا يصح بالعروض في ظاهر المذهب نص عليه احمد بن حنبل في رواية ابى طالب ورواه عنه بن المذركويه ذلك يحيى بن بكير  
وبن سيرين والثوري والشافعي والاسحق وابو ثور واصحاب الرأي لان الشريكة اما ان تقع على اعيان العروض او قيمتها وانما هما  
لا يجوز وقوعها على اعيانها لان الشريكة تقتضي الرجوع عند المفاضلة برأس المال او بمكمله وهذه الامثلة لا يرجع اليه  
وقد تزايد قيمة حسن احدهما دون الاخر فيستوعب بذلك جميع الرخ وجميع المال وقد تنقص قيمة فيؤدي الى ان  
يشترك الاخر في من ملكه الذي ليس برخ وكذا على قيمتها لان القيمة غير متحقق القدر فيقتضي الى التنازع وقد يقع  
بالتر من قيمته وكان القيمة قد تزايدت في احدهما قبل قبلم فيشاركه الاخر في العتمة المملوكة له ولا يجوز وقوعها على اعيانها  
لانها معدومة حال العقد ولا يمكنها لانه ان اراد كتمها التي اشتراها به فقد خرجت عن ملكه وصار للبايع وان اراد  
كتمها الذي يبيعها به فانها نصيبه شريكة معلقة على شرط وهو بيع الاعيان وهذا لا يجوز وفيه رواية اخرى ان الشريكة

والمضاربة يجوز بالعروض ويجعل قيمتها وقت العقد رأس المال قال احمد اذا اشتركا في العروض ينقسم الرخ على اقسام  
وقال الاثر سمعت ابا عبد الله يسئل عن المضاربة بالمنازع قال جاز فظاهر هذا صحة الشريكة بها اختياره ابو بكر والخطاب  
وهو قول مالك وبن ابي ليلى وبه قال في المضاربة طائفة والاوزاعي وحماد بن ليلى سليمان لان مقصود الشريكة جواز تصرفها  
في المالين جميعا وكون ربح المالين بينهما وهو حاصل في العروض كحصوله في الاثمان فيجب ان تقع الشريكة والمضاربة بها  
كما لايمان ويرجع كل واحد منهما عند المفاضلة بقيمة ماله عند العقد كما اننا جعلنا نصيبا وكما انها قيمتها وقال الشافعي  
ان كانت العروض من ذوات الامثال كالحيوب والادهان جازت الشريكة فيها في احد الوجهين لانهما من ذوات الامثال  
اسميت النقود ويرجع عند المفاضلة بمثلها وان لم تكن من ذوات الامثال لم يجوز جها واحدا لانه لا يمكن الرجوع بمثلها  
ودرجه الاول انه نوع شريكة فاسمى فيها ماله مثل من العروض وما لا ممل لم المضاربة فانه سائر المضاربة لا يجوز سمي من  
العروض ولانها ليست بنقد فلم تقع الشريكة بها كما لا بد من مثل **مسئلة** وهل يصح بالفلوس والغشوشين وجهين اختلف  
اصحابنا في الشريكة بالغشوشين من الايمان هل يصح على وجهين احدهما لا يصح سواء قل الغشوش او كثر فيه قال الشافعي وقال  
ابو حنيفة ان كان الغشوش اقل من النصف جاز وان كثر لم يجز لانه الاعتبار بالغالب في كثير من الاصول ولنا انها مغشوشة  
اسمها ما لو كان الغشوش اكثر ولان قيمتها تزيد وتنقص اسمها العروض وقولم الاعتبار بالغالب لا يصح فانه الغشوش اذا كانت  
اقل لم يسقط حكمها في الزكاة وكذا في الذهب الملم الا ان يكون الغشوش قليلا لمصلحة النقد كسائر الغشوش في الدينار والحبة  
ونحوها فلا اعتبار به لانه لا يمكن التجوز منه ولا يؤثر في ربا ولا غيره والثاني ان الشريكة تقع بها بناء على صحة الشريكة في العروض  
وقد ذكرنا ذلك وحكم النقود في الشريكة بها كالحكم في العروض لان قيمتها تزيد وتنقص اسمها العروض ولا يصح الشريكة بالغشوشين  
وبه قال ابو حنيفة والشافعي ومن القسمة صاحب مالك ونجيز لنا الجواز اذا كانت ناقصة فافاد احد قال لا ارى السلف والفقهاء  
لانهم يسيرون في هذا قول احمد بن حنبل في الشريكة بالعروض وجه الاول انها تنفق مرة وتلكس اخرى فاسميتها العروض فاذا  
كل حال وان لم تكن ناقصة بناء على جواز الشريكة بالعروض وجه الاول انها تنفق مرة وتلكس اخرى فاسميتها العروض فاذا  
قلنا يصح الشريكة بها فانها كانت ناقصة كان رأس المال مثلهما وان كانت كاسه كان قيمتها كالعروض **فصل** ولا يجوز  
ان يكون رأس مال الشريكة مجهولا ولا جازا لانه لا بد من الرجوع به عند المفاضلة ولا يمكن مع الجهل به ولا يجوز بمال غائب  
ولا بد ان لا يكون التصرف في الحال وهو مقصود الشريكة **مسئلة** الشريكة الثانية ان يشترط لكل واحد منهما جزء  
من الرخ مضافا معلوما كالنصف والملك والربح لانها احد انواع الشريكة فاسمى على نصيب كل واحد منهما من الرخ كالمضاربة  
ويكون الرخ بينهما على ما شرطاه سواء شرط لكل واحد منهما قدر ماله من الرخ او اقل او اكثر لان العمل يستحق من الرخ بآله  
المضاربة وقد يتفاضله فيه لقوة احدهما وحذره فجاز ان يجعل حصة من الرخ كالمضاربة وبهذا قال ابو حنيفة وقال  
مالك والشافعي من شرط صحة كون الرخ والخسران على قدر المالكين كان الرخ في هذه الشريكة يبيع للمالك فلا يجوز تغييره بالشرط  
كالوضعية ولنا ان العمل مما يستحق به الرخ فجاز ان يتفاضلا في الرخ مع وجود العمل منهما كالمضاربة بين رجل واحد وذلك  
لان احدهما قد يكون ابصر بالتجارة من الاخر واقوى على العمل فجاز ان يشترط له زيادة في الرخ في مقابلة عمله كما يشترط الرخ  
في مقابلة عمل المضارب وفارق الوضعية فانها لا تتعلق الا بالمال بدليل المضاربة **مسئلة** فان قال الربح بينهما فهو  
بينهما نصفين لانه اضافة اليهما اضافة واحدة من غير تجميع فاقضى التسوية بقوله هذه الدار بيني وبينك وكذلك في  
المضاربة اذا قال الربح بينهما **مسئلة** فان لم يذكر الربح لم يصح كالمضاربة لانه المقصود من الشريكة فلا يجوز الاطلاق فعلى  
هذا يكون الربح بينهما على قدر المالين **مسئلة** وان شرط لاحدهما جزء مجهول لم يصح لان الجهالة تمنع تسليم الواجب  
ولان الربح هو المقصود في الشريكة فلم يصح مع الجهالة كالتن والاجرة في الاجارة وان قال لك مثل ما شرط فلانك وهما  
يعلمانه صح وان جهلهما او احدهما لم يصح كالمك في البيع **مسئلة** فان شرط لاحدهما في الشريكة والمضاربة درهم معلوم  
او ربح احد النوبين لم يصح وجهه ذلك انه متى جعل نصيب احدا لشركا درهم معلوم او جعل مع نصيبه درهم مثل ان يجعل  
لنفسه جزءا وعشرة دراهم بطلت الشريكة قال بن المذنب اجمع كل من فحفظ عنه في اهل العلم على ابطال العرض اذا جعل احدهما



او كما هي النفس والهم معلومته قال مالك وابو ثور والاوزاعي والشافعي واصحابه الراي والمجواب في الوقال لك نصف الزرع  
الاعشرة درهم ونصف الزرع وعشرة دراهم كالجواب فيما اذا شرط دراهم مقدرة وانما لم يصح لامرني احدهما انما شرط  
درهم معلومته احتمل ان لا يبرح غيرها فيحصل على جميع الزرع واحتمل ان لا يبرحها فخذ من راس المال وقد يبرح كثيرا  
فيستخرج شرط له الدرهم الثاني ان حصته العامل ينبغي ان يكون معلومة بالاجزاء المتعذر كونها معلومة بالقدر  
فاذا جعلت الاجزاء قسمت كما لو جعلت المقدرة فيما يشترط ان يكون معلوم ما به ولما العامل في المضاربة متى شرط درهم معلوم  
ربما توافي طلب الزرع لعدم فائدة منته وحصول تعذر غير بخلاف ما اذا شرط له جزء من الزرع **فصل** وكذا  
الحكم اذا شرط لاحدهما ربح احد الثوبين او ربح احد السفرتين او ربح تجارته في شهر او عام بعينه لانه قد يبرح في ذلك  
المعين دون غيره وقد يبرح في غيره وفيه خصوص احدهما بالربح وهو مخالف لموضوع الشركة ولا نعلم في هذا خلافا  
وان دفع اليه القام مضاربة وقال لك ربح نصفه لم يجز وهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة وابو ثور يجوز كما لو قال  
لك نصف ربحه لان ربح نصفه هو نصف ربحه ووجه الاول انه شرط لاحدهما ربح بعض المال دون بعض فلم يجز كما لو  
قال لك ربح هذه الخمسة ولا يبرح ان يفرق نصف المال فيبرح فيه دون النصف الاخر بخلاف نصف الزرع فانه لا  
يؤدي الى انفراد ربح من شيء من المال مسألة وكذا الحكم في المساقاة والمزارعة قياسا على الشركة **مسئلة** ولا يشترط  
ان يخلط المالكين ولا ان يكونا من جنس واحد ولا يشترط اختلاط المالكين في شركة العنان اذا عتباها واحدا واهما واهما  
ابو حنيفة ومالك الا ان مالك شرط ان يكون ايديهما عليه بان يجعلا في حانوت لهما وفي يد وكيلهما وقال الشافعي والاوزاعي  
حتى يخلط المالكين لانهما اذا لم يخلطاهما في كل واحد منهما يتلف من دون صاحبه وينزل له دون صاحبه فلم ينفذ الشركة  
كما لو كان من المكيل ولنا انه عقد يقصد به الربح فلم يشترط فيه خلط المال كما لمضاربة ولا يبرح على التصرف في شيء  
فيه خلط المال كما لو كان له ولنا على ما ذكرنا من شرط ايديهما عليه كالوكالة وقد علم انه يتلف من مال صاحبه وينزل على  
ملك صاحبه ممنوع بل يتلف من مالهما وزيدا وله لهما لان الشركة اقتضت بوث الملك لكل واحد منهما في نصف مال صاحبه  
فيكون تلفه منهما وزيدا وله لهما وقال ابو حنيفة متى تلف احد المالكين فهو من ضمان صاحبه ولنا ان الوضعية والضمان  
احد موجبي الشركة فتعلق بالشركيين كالربح وكما لو اختلط **فصل** ولا يشترط لصحة اتفاق المالكين في  
الجنس بل يجوز ان يخرج احدهما درهم والاخر دينار فيصو عليه احد ودية قال الحسن وابن سيرين وقال الشافعي لا يقع  
الشركة الا ان يتفقوا في مال واحد بناء على ان خلط المالكين شرط ولا يمكن الا في المال الواحد ونحن لانشرط ذلك ولنا انها  
من جنس الايمان فصحت الشركة فيما كمال الجنس الواحد فعلى هذا متى تفاصل ربح هذا بديناره وهذا بدينارهما تسمى  
الفضل تصو عليه احد وقال كذا يقول محمد والحسن وقال القاضي متى اراد المفاصلة قوما المئاع بقدر الله وقوما  
مال الاخر به ويكون التقويم حين صرف الثمن فيه ولنا ان هذه شركة صحيحة راس المال فيها الا ان كان فيكون الرجوع  
بجنس راس المال كما لو كان الجنس واحدا **فصل** لا يشترط تساوي المالكين في القدر وهو قول للحسن والشافعي  
والنخعي والشافعي وابو حنيفة واصحاب الراي وقال بعض اصحاب الشافعي يشترط ذلك لان صاحب المال القليل  
ان اخذ نصف الزرع اخذ ربح مال لا يملكه وان اخذ بقدر ما له اخذ ثمره بغير ربح بعض الزرع الحاصل بجملة لاستواء  
في العمل ولنا انها مالان من جنس الاتمان فيجاز عقد الشركة عليهما كما لو تساويا **مسئلة** وما شرط به كل  
واحد منهما بعد عقد الشركة فهو بينهما شركة العنان مبنية على الوكالة والامانة لان كل واحد منهما لم يدفع  
المال لصاحبه امته وباذنه بل في التصرف وكل من شرط صحته ان ياذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف ففي  
هذا ما يشتر به كل واحد منهما بعد عقد الشركة فهو بينهما شركة العنان وقع على ذلك فاما ما يشتر به لنفسه فهو  
له والقول قوله في ذلك لانه اعلم بشئ **مسئلة** وان تلف احد المالكين فهو من ضمانهما اذا خلط المال وان لم  
يخلط فلكل ذلك لان العقد اقتضى ان يكون المالان كمال المال الواحد فلكل ذلك في الضمان كما في الخلطة وقال ابو  
حنيفة متى تلف احد المالكين فهو من ضمان صاحبه وقد ذكرنا ما يدل على خلافه **مسئلة** والوضعية على قدر  
المال في الوضعية هي الخسران في الشركة على كل واحد منهما قدر ماله فان كانا متساويين في العقد والخسران

بينهما

بينهما نصفين فان كانا ثلثا ثلثا الوضعية اثلثا قال شيخنا لا نعلم في ذلك خلافا وبه يقول ابو حنيفة والشافعي وفيهما وفي  
شركة الوجوه تكون الوضعية على قدر ماله في المسترى سواء كان الزرع بينهما كذا لم يكن وسواء كانت الوضعية لثلث او  
نصفان في الثمن كما اشترى بدينار وغير ذلك الوضعية في المضاربة على المال خاصة لا شيء على العامل من لان الوضعية عبارة عن نقصان  
راس المال وهو مختص بملك ربه لا شيء فيه على العامل فيكون نقصانه ماله دون غيره وانما يشترط ان فيه حاصل من الثمن فاسم  
المساقاة والمزارعة فان رب الارض والشجر يساكر العامل فيما يحدث من الزرع والثمر وان تلف الشجر او هلك شيء من الارض  
بخرق او غير ذلك لم يكن على العامل شيء **فصل** قال الشيخ في السخنة من يجوز لكل واحد منهما ان يبيع ويشترى ويقضي  
يطالب بالدين ويجعل فيه ويجعل ويحمله ويرد بالعيب ويقبره ويقابل ويفعل كما هو مصلح فخرتهما يجوز لكل واحد  
من الشركيين ان يبيع ويشترى مساومة ومراعاة وتولية ومواضع كيف رأى المصلحة لانه عادة التجار ولان يقضي المبيع  
والثمن ويقضيها ويجازي الدين ويطلب البير ويجعل ويحمله ويرد بالعيب فيما وليه او وليه صاحبه ولم ينفذ من كمال الزرع  
الوكيل بالعيب على موكله نص على ما ذكرنا ان اقر بالثمن او بعضه واجرة المتكافؤ او الجاهل لان هذا من توابع التجارة فهو تسليم  
المبيع وادامته لان هذا عادة التجار ويقع كمال هو مصلح التجارة ويطلق الشرك لانه من اهلها على الوكالة والامانة عما ذكرنا  
فيتصرف كل واحد منهما في المالين بحكم الملك في نصيبه والوكالة في نصيب شركيه وفي الاقاليم اجماعا ان عليهما ان كانا  
بيعا فقد اذن لهما في ان كانت صفة البيع المضر من مصلح التجارة فلكل كالد بالعيب والاخر لا يملكها لانهما صنف فلا بد خل  
في الاذن في التجارة ولم ان يستاجر من مال الشرك ويوزع لان المنافع اجريت بحري الاعيان فصار كالمشرك في البيع والمطالبة بالاجر  
لها وعليها كمالان حقوق العقد لا تخص العاقد **فصل** فان ردت السلعة عليه يعيب ظنه ان يقبلها وان يعطي ارضا العيب  
او يخط من ثمنه او يخرجه لاجل العيب لان ذلك قد يكون احظ من الربح **مسئلة** وليس لمن يكتسب الرقيق ولا يورثه ولا يقضي  
على مال ولا غيره لان الشركة انعقدت على التجارة وليس هذه الاشياء تجارة سبتر في ربح العبد فانه محض ضرر ولا يبرح ولا يقضي  
ولا يجازي لان ذلك ليس تجارة **مسئلة** ولا يضارب بالماله ولا ياذن بغيره ولا يعطيه الا اذنه بشرطه ليس ان يشترك  
بمال الشركة ولا بد فعم مضاربة لان ذلك يثبت في المال حقوقا ويستحق ربحه لغيره وليس له ان يخلط ماله بالشركة بما لا يملكه غيره  
لانه يتضمن ايجاب حقوق في المال وليس هو من التجارة المأذون فيها ومعنى قوله ياخذ بغيره سفيان انه يدفع الى الانسان من مال  
الشركة ياخذ منه كتابا الى بلد اخر ليستوفي منه ذلك ومعنى قوله يعطيه ان يخذ من انسان بضاعة ويعطيه بغير ذلك كتابا  
الى بلد اخر ليستوفي ذلك منه فلا يجوز ذلك في خطر على المال **مسئلة** وليس لمن يبيع او يبيع نساء او يبيع اربوا في امواله  
نفسا او يرهق او يرهق عا وجهين ١ اختلف الرواية في الابداع والاضاع عا روايتين احدهما انه لا يبرح لان ذلك عادة التجار وقد  
الحاجة الى الابداع والثاني لا يجوز لانه ليس من الشركة وفيه غرر والصحيح ان الابداع يجوز عند الحاجة اليه لانه من ضرورة الشركة  
اسم دفع المئاع الى الجاهل وهل ان يبيع نساء يخرج عا روايتين في الوكيل والمضارب احدهما انه لا يبرح لانه عادة التجار والآخر فيه  
الكر والآخر لا يجوز لانه فيه غرر بالمال فان اشترى نساء انفق عنده مثله او قد من غير جنسه او اشترى ببيع من ذوات النعمان  
وعنده مثله جاز لانه اذا اشترى بجنس ما عنده فهو يورثه في ما يبيده فلا يفيض الى الزيادة في الشركة وان لم يكن في يده نقد ولا  
مثلي من جنس ما اشترى به او كان عند عرض فاستدان عرضا للشركة خاصة ورجله وضمانه عليه لانه استدان على مال الشركة  
وليس له ذلك لما ذكره قال شيخنا والاولى انه منع كان عنده من مال الشركة ما يملكه اذ الثمن منه ببيعة ان يجوز لانه امته والتمن  
من مال الشركة اسمه مالوكاة عنده فقد وكان هذا عادة التجار ولا يمكن التجرة عنه ٢ وهل له ان يوكيل فيما يتولى بنفسه عا وجهين  
بناء على الوكيل وقيل يجوز للشرك الموكيل بخلاف الوكيل لانه لو جاز للوكيل الموكيل لاستفاد بحكم العقد مثل العقد والشرك  
يستفيد بعقد الشركة ما هو اخص منه ودون ذلك التوكيل اخص من عقد الشركة فانه وكل احدهما مكر لا يجوز له ان لكل  
واحد منهما التصرف في حق صاحبه بالتوكيل فلكل بالاعزل وهل لاحدهما ان يرهق بالدين الذي لهما على وجهين  
احدهما ان لم ذلك عند الحاجة لان الرهن يرد للايقا والارتهان يرد للاستيفاء وهو يملك الايقا والاستيفاء فكل ما يرد لهما والثاني ليس  
ذلك لان فيه خطرا ولا فرق بين ان يكون من ولي العقد او غيره لكون القرض من حقوق العقد وحقوق العقد لا تخص العاقد











كل واحد منهما مال معلوم المقدار وقال قارضك على احدهما لم يبيع سواك ما فيها او اختلفت لانه عقد يمنع من البيع  
فلم يخر على غير معين كما يبيع **مسئلة** وان اخرج ما لا يعمل فيه هو واخر والرخ بينهما مع ذكره الخري ونص عليه اخبر  
في رواية اخرى ويكون مضاربة لان غير صاحب المال يستحق المشرط من النسخ يعمل في مال غيره وهذا حقيقة للمضاربة  
وقال ابو عبد الله حامد والقاضي والخطاب اذا شرط ان يعمل بعرض المال لم يبيع وهذا ذهب مالك والشافعي والاوزاعي  
واصحاب الرأي والي ثور بن المنذر قال ولا تصح المضاربة حتى يسلم المال الى العامل ويخلى بينه وبينه لان المضاربة تقتضي تسليم  
المال الى المضارب فاذا شرط عليه العمل فيه لم يسلم فيجوز له ان يبيع في موضوعها وتاول القاضي كلام احمد الخري في ان رب المال يعمل فيه  
من غير اشتراط ولا اول اظهر لان العمل احد ركبي المضاربة فيجوز ان ينفرد به احدهما مع وجود الامر من الاخر كما لمال  
وقوله ان المضاربة تقتضي تسليم المال الى العامل ممنوع انما تقتضي اطلاق التصرف في مال غيره بحرية مشاع من يجره وهذا  
حاصل مع اشتراك في العمل ولهذا لو دفع ماله الى اثنين مضاربة صح ولم يحصل تسليمه الى احدهما **فصل** فان  
شرط ان يعمل بمصر غلام رب المال صح وهذا ظاهر كلام الشافعي وقوله اكثر صحابه ومنعه بعضهم وهو قول القاضي لان  
رب الغلام كيد سيده وقال ابو الخطاب في وجهه ان هذا الجواز لان عمل الغلام ماله لسيده فصحه ضمير الرب كما يبيع ان يضره  
بهيمة عمل عليهما والثاني لا يجوز لان يد العبد كيد سيده **فصل** وان اشترك مالا ان سدد صاحب احدهما  
فهذا يجمع شركه ومضاربة وهو صح فيكون بين رجلين ثلاثة الاف درهم لاحدهما الف وللآخر الفان فاذن صاحب  
الالفين لصاحب الف ان يتصرف فيه على ان يكون بينهما نصفين صح فيكون لصاحب الف الف وللآخر الف فان صاحب  
ثلثا الرخ بين صاحب الفين ثلاثة ارباعه وللعامل ربعه وذلك لان جعل له نصف الرخ جعلناه ستراسه منها ثلاثة  
للعامل حصته ماله سهران وسهم يستحقه عمله في مال غيره وجعله ماله شركه كبره اربعة اسهم للعامل سهم وهو الرخ فان قيل  
فكيف يجوز المضاربة ورأس المال مشاع قلنا انما يمنع الاشاعة الجواز اذا كانت مع غير العامل لانها تمنع من التصرف في مال  
ما اذا كانت مع العمل فانها لا تمنع من التصرف فلا تمنع صحة المضاربة وان شرط للعامل ثلث الرخ فقط قال صاحب  
بضا عت في يده وليست مضاربة لان المضاربة انما تحصل اذا كان الرخ بينهما فاما اذا اخل ربح مالك ذلك ورجع ماله في قبيل  
الاخر كان ايضا لا غير وهذا كله قال الشافعي وقال مالك لا يجوز ان يبيع المقرض شركه كما لا يجوز ان يبيع المقرض حصة  
ولنا انهما لم يجعل احدهما العقد بشرط الاخر فلم يمنع من جميعهما كما لو كان المال متهما **فصل** اذ دفع اليه الفاضلة  
وقال اصف اليه الفاضل عندك وتجوز بيعها والرخ بينهما ثلثاه ولي كلفه جاز وكان شركه وقراضا وقال صاحب الشافعي  
لا يجوز كذا الغشرك اذا وقع على المال كان الرخ تابعا لدون العمل ولنا انها تنسب وباني المال وانقر واحداهما بالعمل فجاز  
ان ينفرد بزيادة الرخ كما لو لم يكن له مال قوله ان الرخ تابع للمال وحده ممنوع بل هو تابع لها كما ان حاصلهما فان شرط  
غير العامل لنفسه ثلثي الرخ لم يجوز وقال القاضي يجوز بناء على جواز تفاضلهما في شركة العنان ولنا انه شرط لنفسه  
جزا من الرخ لا مقابل لم يبيع كالموشرط ربح ماله للعامل المنقر ووافق شركة العنان لان فيها علامتها الجواز ان تفاضلا  
في الرخ تفاضلهما في العمل بخلاف مسألتنا وان جعل الرخ بينهما نصفين ولم يفرق المضاربة جاز وكان ايضا كما تقدم  
وان قال المضاربة ضد العقد لما ذكرناه **فصل** وقد ذكرنا ان حكم المضاربة حكم الشركة فيما للعامل ان يعلم او لا  
يعلم والذي اختلف فيه في حق الشريك فذلك في حق عامل المضاربة هل ان يبيع سواك ما فيها من غير رويان احدهما  
ليس له ذلك وبه قال مالك وبنو ليلى والشافعي لانه لا يجب في البيع قبل الجوز ذلك بغيره ان كل واحد يحق ذلك الثاني  
لا يجوز له التصرف الا عاجز الحظ والاحتياط وفي النسبة تغير بماله والثاني يجوز له ذلك وهو قول ابي حنيفة و  
اختيار ابن عقيل لان اذنه في التجارة والمضاربة تنصرف الى التجارة المعتادة وهذه عادة التجار ولا ينفرد به الرخ  
والرخ في التنسب اكثر والحكم في العوكة ممنوع ثم الفرق بين العوكة المطلقة والمضاربة ان العوكة المقصود منها الحصول  
التمتع بحبس ولا ينفرد به الرخ فاذا امكن تحصيله من غير خطر كان أولى لان العوكة المطلقة في البيع تدل على ان  
حاجة الموكل الى التمتع باخره فلم يخر تأخيرها بخلاف المضاربة فان قال له عمل براك او تصرف كيف شئت فلم يبيع نسأ

اليه وهو متعد رفحج قهته وهي اجرمته كما لو ساء بعبا فاسدا وتقا بضا فلف احد العوضين في يد قابض وجب رد بدل  
فعلى هذا لا اجر للمثل سواظهر في المال ربح او لم يظهر فان رضي المضارب بالعمل بغير عوض مثل ان يقول قارضك والرخ كل لي  
فالصحح انه لا شيء للمضارب ههنا لانه يبيع بعلم اشبه بالوعاء في شيء او يوكل له بغير جعل ولا يخر له بضاغة الفصل الثالث  
انه لا يضمن ما تلف بغير تعديه وتفرطه لان ما كان المقبوض في صحته مضمونا كان مضمونا في فاسده ومالم يضمن في صحته  
لم يضمن في فاسده وهذا قاله الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد يضمن ولنا انه عقد كالمضاربة ولا تعديه كذا ههنا **مسئلة** وان شرط ان يبيع  
كالوكال ولا يخر اذا ضمت صاها اجارة ولا يضمن الاجير ما تلف بغير فعله ولا تعديه كذا ههنا **مسئلة** وان شرط ان يبيع  
المضاربة فهل يفسد على روايتين وتاقيتها ان يقول المضارب على هذه الدراهم ستره فاذا انقضت السنة فلا يبيع ولا يشتري  
يبيع قال ههنا شلت احد من رجل اعطى رجلا الفاضلة شهر فاذا مضى شهر لم يخره قرضا قاله لابي اسيد يقلت فان جاء الشهر  
وهي متاع قاله اذ ابيع المتاع يكون قرضا وهذا قوله ابي حنيفة والثاني لا يبيع وهو قول الشافعي ومالك واختيار داوي  
حقن العكبري لا موز كذا في احدها انه عقد يبيع مطلقا فاذا شرط قطعه لم يبيع كما نكح الثاني ان ليس من مقتضى  
العقد ولا يخر له مصلحة اشبه اذا شرط ان لا يبيع وبيان انه ليس من مقتضى العقد انه يقتضي ان يكون رأس المال مضافا الى  
البيع لم يخر الثالث ان هذا يؤدى الى ضرر بالعامل لانه قد يكون الرخ والحظ في بقيق المتاع ويبيع بعد السنة فيمنع ذلك  
بعضها ولنا انه تصرف يتوق من المتاع فجاز توقفته الزمان كالوكال والمعنى الاول الذي ذكره يبطل بالوكال و  
الوديعة والثاني يبطل بتخصيصه بنوع من المتاع ولان الرب المأمنع من التصرف في كل وقت اذ رضي ان ياخذ ماله عرضا  
فاذا شرط ذلك فقد شرط ما هو من مقتضى العقد فصح كالموالة اذا انقضت السنة فلا يشتري شيئا وقد سلوا احده ذلك  
**مسئلة** وان قال بعه العرض وضارب بمئة واقبض وديعه وضارب بها او اذا جاء الحاج فضارب بغيره في قولهم جميعا  
ويكون وكلا في بيع العرض وقبض الوديعة ما دون الله في التصرف مؤتمنا عليه فجاز بيع المضاربة كالموالة اذ قبض المالك من  
غلامه فضارب به وما اذا قال اذ اقدم الحاج فضارب بغيره لان اذ ان في التصرف فجاز تعليقه على شرطه مستقبل كالموالة  
**فصل** فان كان في يد انسان وديعه فقال له رب الوديعة فضارب بها صح وهو قول الشافعي والي ثور واصحاب الرأي وقال الحسن  
لا يجوز حتى يقبضها من قبا على الدين ولنا ان الوديعة ملك رب المال فجاز ان يضارب عليها كما لو كانت حاضرة قلنا قارضا  
على هذه الالف وقار الدين فان لا يصير ملكا للغيرم الا بقضه فاما ان كانت الوديعة قد تلفت بتفريطه وصارت في الذمة لم يخر  
ان يضارب عليها لما ذكره **فصل** لو كان في يد غيره مال مضمون فضارب الغاصب يبيع ماله مال رب المال يبيع بغيره  
ولم يخر على اخذه منه فاسد الوديعة فاذا ضارب به سقط ضمان الغصب بعقد المضاربة وهو قول ابي حنيفة وقال  
القاضي لا ينزل ضمان الغصب الا بدفعه منا وهو مذهب الشافعي لان القرض لا ينافي الضمان بدليل ما لو تعدى منه ولنا  
ان مسكه للمال باذن مالك لا يختص بنفسه ولم يتعد فيه فاسد مالم يقبضه وقبضه اياه **مسئلة** وان قال ضارب الدين  
الذي يبيع عليك لم يبيع نفسه عليه احد وهو قول اهل العلم قال ابو المنذر اجمع كل من حفظ عن من اهل العلم انه لا يجوز ان يجعل الرخ  
دنيا على رجل مضاربة ومن حفظنا ذلك عنه عطا والحكم ومالك والثوري واسحق وابو ثور واصحاب الرأي وبه قال الشافعي  
وقال بعض اصحابنا يحتل ان يبيع لانه اذا اشترى شيئا للمضاربة فقد ستره باذن رب المال ودفع الثمن الى من اذن له في دفع  
ثم يخره فبذلك منه ويصير كالموشرط اليه عرضا وقال ابو حنيفة يضمن وجعل اصحاب الشافعي مكان هذا الاحتمال ان الضارب  
لرب المال والمضارب اجر مثله لانه علقه بشرط ولا يبيع عندهم تعليق القرض بشرط والمذهب الاول لان المال الذي في يده  
من عليه الدين لم وانما يصير لغيره يقبضه ولم يوجد القبض ههنا وان قال له عزله المالك الذي يبيع عليك وقد قارضك عليه  
ففعله واشترى بغيره ذلك المالك شيئا للمضاربة وقع الشراء لانه اشترى بغيره ماله نفسه فحصل الشراء وان اشترى في ذمة  
فذلك لان عقد القرض على ما لا يملك وعلقه على شرط لا يملك به المالك **فصل** ومن شرط صحة المضاربة كونه رأس المال  
معلوم المقدار فان كان مجهولا او جزا فالم يبيع وان ساء هذه ولهذا قال الشافعي وقال ابو ثور واصحاب الرأي يبيع اذا  
سأ هذه والقول قول العامل مع يمينه في قدره لانه امين رب المال والقول قوله فيما في يده فقام ذلك مقام المعرفة به  
ولنا انه مجهول فلم يصح المضاربة كما لو لم يشاهدها ولا كان لا يدري بكم يبيع عند المقاصلة ويقضي الى المتارعة ولا اختلاف  
في مقداره فلم يبيع كما لو كان في الكيس وما ذكره يبطل بالسلم وما اذ لم يشاهده **فصل** ولو احضر كسبين في







وقال ابو يوسف ومحمد يصح شراؤه اياها ولا يصح بيعه لانه يبيع ما ليس بملك له لان المال فيها ينقل الى الوكيل ولا يملكه ولنا  
انه ان كان العامل مسلما فقد اشترى خيرا ولا يصح ان يشتري خيرا ولا يبيع وان كان ذميا فقد اشترى للسلطان لا يبيع  
ان يملكه ابتدا فلا يصح كما لو اشترى الخنزير وكان الخنزير منتهى فلم يصح شراؤه كالحنزير والميت وكان ما لا يجوز بيعه  
كالحوز شراؤه كالميتة والدم وكلها حرام في المشرقة حرام في المضاربة وما جاز في المضاربة حرام في المشرقة وما منع من  
بيع احداهما منع منه في الاخرى لان المضاربة شركة وميت كل واحد منهما على الوكالة والامانة **مسئلة** وليس للمضارب  
ان يضارب لا خراذ ان كان فيه ضرر على الاول فان فعل رد نصيبه من الربح في شركة الاول وحملته ذكر ان اذا اخذ من  
مضاربة ثم اراد اخذ مضاربة من اخرى باذن الاول جاز وكنه ان لم ياذن ولم يكن عليه ضرر بغيره خلاف علمناه فان كان فيه  
ضرر على الاول ولم ياذن مثل ان يكون المال الثاني كثيرا يستوعب زمانه فيشغل عن التجارة في الاول او يكون المال الاول اكبر  
مضى اشتغل عنه بغيره انقطع عن بعض الضرر فانه لم يجز ذلك وقال اكثر الفقهاء يجوز للذم عقد كماله بمرافعة كل  
فلم يمنع من المضاربة كما لو لم يكن فيه ضرر كما لا يجزى المشترك ولنا ان المضاربة على الخط والخطا فاذ فعل ما يمنع لم يجز له كما  
لو اراد التصرف بالعين وقاربا ما للضرر فيه فعلى هذا ان فعل وبيع في شركة الاول ويقسمانه فينظر ما ربح  
في المضاربة الثانية فبذره الى ربح المال منه نصيبه وياخذ المضارب نصيبه من الربح فيضرب الى ربح المضاربة الاولى  
ويقاسمه لرب المضاربة الاولى لانه استحق حصته من الربح بالمفارقة التي استحق بالعقد الاول فكان بينهما كرجح الاول  
فاما حصته ربح المال الثاني من الربح فيذره الى ربح المال الاول ولا يسقط حق ربح المال الثاني ولا يجوز دونا  
ربح الثاني كله في الشركة الاولى لا يختص المضارب بالمال الثاني ولم يلحق المضارب بشئ من الضرر والعقد من من ربحا  
انتفع اذا كان قد شرط الكلفة التعصف والثاني الثلث ولنا ان لا يجوز ان يبيع بفساد المضاربة الثانية ويصحبها فان كانت  
فاسدة فالربح كله لرب المال والمضارب اجر مثله وان حكمنا بصحتها وجب صرف حصته ربح المال اليه بمقتضى العقد  
وموجب الشرط قال شيخنا والنظر يقتضي ان لا يستحق ربح المضاربة الاولى من ربح الثانية شيئا لانما استحق بالاول  
عمل ولم يوجد واحد منهما وتغير المضارب انما هو ترك العمل واستعمال المال الاول وذلك كواجب عوضا كما لو اشتغل  
بالعمل في مال نفسه واجر نفسه وترك التجارة للعب واستعمال يعلم او غير ذلك ولا يوجب عوضا الا بغيره بغيره  
لا يخطف ولا يتقدر بربحه في الثاني والله اعلم **فصل** في دفع الربح مضاربة واستطرد الفقهاء لم يجز ان ياخذ بغيره بضاربه  
ولا مضاربة وان لم يكن على الاول ضرر لقوله احد استطرد الفقهاء صا حرام فلا ياخذ من احد بضاربه فانه يشترط ان المال  
الذي يضارب به قيل له وان كانت لا تشترط ان يكون الا باذن صاحب المضاربة فانه لا بد من شغل او كسبا  
هذا والله اعلم على سبيل الاستحباب وان فعل فلا شيء عليه لانه لا ضرر على المضاربة فيه وان اخذ من رجل مضاربة  
ثم اخذ من اخر بضاربه او عمل في مال نفسه ولغيره في ربح في مال البضاعة لصاحبها وفي مال نفسه **فصل** اذا اخذ  
من رجل مائة قرضا ثم اخذ من اخر مثله فاشترى بكل مائة عبدا فاختلط العبدان ولم يتميز الاصل على ما لو كانت لرجل  
حظا فانما لك عليها اخرى وذكر القاضي في ذلك وجهين احدهما ان يكونان شركيين فيها كما لو اشتركا في عقد لبيع فيسأله  
ويقيم بينهما فان كان فيهما ربح دفع الى العامل حصته والباقي بينهما نصيبين والثاني يكونان للعامل وعليه دارس المال  
والربح لم يخسر ان عليه والمشافعي تولى ان كل وجهين اولى لان ملك كل واحد منهما ثابت في احد العبدين فلان زولا بالاشياء  
عن جميعه ولا عن بعضه بغير رضاه كما لم يكون له يد المضارب ولا نتا لوجعلناهما المضارب ادى الى ان يكون تفرقه سبب  
لانتزاعه بالربح وخروا من المتعدي عليه وعكس ذلك اولى وان جعلناهما شركيين ادى الى ان ياخذ احدهما ربح مال الاخر  
بغير رضاه وليس له مال ولا عمل **فصل** اذا تعدى المضارب بفعل ما ليس له ففعله فهو صانع للمال فيقول اكثر اهل  
العلم ربي ذلك عن ابي هريرة وحكيم بن جزام والى قلابه ونافع واباس والشعبي والخفي والحكم وحماد ومالك والشافعي  
واصحاب الراي وعن علي رضي الله عنه لا ضمان على من غشرك في الربح وروي معن ذلك عن الحسن والزهري ولنا انه  
مصرف في مال غيره بغير اذنه فله ضمانه كالمغاصب وكما نقول بمشاركته في الربح فلا يتناول قول علي رضي الله عنه ومن

وقال ابو

وتخوذلك قال سفيان واسحق وقال القاضي ان لم يظهر ربح فعليه الحد لانه لو كان في غير ملك ولا شبهة ملك والمقصود من الحد  
ان عليه التعزير فقط لان ظهور الربح يثبت على التقويم وهو غير متحقق لاحتمال ان السلع تشاءى اكثر مما قومت به  
فيكون ذلك شبهة في دفع الحد فانه يدبر بالمشبهات **فصل** وليس لرب المال ان يملكه فان اجلها صار عام ولد له وولده حوله ذلك  
يكون ويعرضها للخروج من المضاربة والتلف فانه فعل فلاحه عليه كانه ملكه فان اجلها صار عام ولد له وولده حوله ذلك  
وتخرج من المضاربة وتحتسب قيمتها ويضاف اليها بقية المال فان كان فيه ربح فللعامل حصته منه وليس للمضارب دفع  
ثروته الا ان يملكه لانه يملكه كانه ملكه فان اتفق عليه جاز لان الحق لها **فصل** وليس للمضارب دفع  
المال مضاربة بغير اذن نص عليه لحد في رواية الاثر من وجوب وعيد الله وخبره القاضي وجهان جواز ذلك بناء على ان الوكيل  
ولا يصح هذا الخبر والقياس لانه انما دفع اليه المال هي لم يضارب به ودفع الى غيره مضاربة بغيره عن كونه مضاربا  
لم يخلو الوكيل ولان هذا يوجب في المال حقا لغريم ولا يجوز الرجوع في حق في مال الانسان بغير اذنه وهذا قال الجوزي  
والشافعي ولا نعلم عن غيرهم خلافه فان فعل فلم يملك المال ولا ظهر فيه ربح رده الى المالك ولا شيء له ولا عليه وان  
تلف او ربح فيه فقال الشريفي ابو جعفر هو في ضمان والتصرف كالمغاصب ولرب المال المطالبة من سواء من ماله  
المال ان كان ياقها وبريد لانه تلف او تعدر رده فان طالب الاول فضمة فيه التالف ولم يكن الثاني علم الحال لم يرجع  
عليه ببيع لانه دفع اليه على وجه الامانة وان علم رجع عليه لانه قبض ما لغيره على سبيل العودان وقد تلف تحت يده فاستقر  
عليه ضمانه وان ضمن الثاني مع علمه بالحال لم يرجع على الاول وان لم يعلم فله ذلك في احد الوجهين لان التلف حصل في يده فاستقر  
الضمان عليه والثاني يرجع عليه لانه غره اشبه بغيره وخبرته امته وان ربح فله ذلك في المالك ولا شيء للمضارب الاول كانه  
لم يوجد منه مال ولا عمل وهل للثاني اجرة مثله على روايةين احدهما انه ذلك كانه على مال غيره بعوض لم يسلم اليه  
فكان لراجعه مثله كالمضاربة الفاسدة والثانية لا شيء له لانه لم يملك في مال غيره بغير اذنه اشبه بالمغاصب وقاربا المضاربة لانه  
عمل في ماله باذنه وسواء اشترى بعينه المال او في الذمة ويحتمل ان ان اشترى في الذمة يكون الربح له لانه ربح فيما اشتراه  
في ذمته مما لم يقع الشراء فيه لغيره فاشبه ما لو لم ينقد المثل مما له المضاربة قال الشريفي ابو جعفر هذا قول اكثرهم يعني  
مالك والي حنيفة والشافعي ويحتمل ان كان عالما بالحال فلا شيء للعامل كالمغاصب وان جهل الحال فله حرمه يرجع به  
على المضارب لانه غره واستعمل بعوض لم يسلمه فكان اجره عليه كما لو استعمل في مال نفسه وقال القاضي ان اشترى بعينه  
المال فالشراء طال وان اشترى في الذمة ثم نقض المال وكان قد شرط ربح المال للمضارب النصف فدفع المضارب الى اخر  
على ان لرب المال النصف والنصف الاخر بينهما فهو على ما اتفقوا عليه كان ربح المال ربحي بنصف الربح فلا يدفع اليه  
اكثر منه والعاملان على ما اتفقوا عليه وهذا قول الشافعي القديم وليس هذا موافقا لاصول المذهب ولا لمتصا حقا  
احد قال لا يطيب الربح للمضارب ولان المضارب الاول ليس له عمل ولا مال ولا يستحق الربح في المضاربة الا بواحد منهما  
والثاني عمل في مال غيره بغير اذنه ولا شرط فلم يستحق ما شرط له غيره كما لو دفع اليه الغاصب مضاربة ولا يملكه الا المستحق  
ما شرط له لرب المال في المضاربة الفاسدة فما شرط له لغيره بغير اذنه اولى **فصل** فان اذن ربح المال في ذلك جاز  
نصف عليه اجمدا ولا نعلم فيه خلافا ويكون المضارب الاول وكيل ربح المال في ذلك فاذا دفعه الى اخر لم يشرط لنفسه  
الربح كان صحيحا وان شرط لنفسه شيئا منه لم يصح لانه ليس من جهة مال ولا عمل والربح انما يستحق بواحد منهما فان قال  
اعمل بواحد او بامر الاكبر جاز لم دفعه مضاربة نص عليه لانه قد يرى ان يدفع الى من هو ايسر منه ويحتمل ان لا يجوز  
له ذلك لان قوله اعلم بواحد يعني في كيفية المضاربة والبيع والمشرى وانواع التجارة وهذا يخرج به عن المضاربة فلا يتناول  
اذنه **فصل** وليس له ان يخلط مال المضاربة بماله فان فعل لم يتميز منه لانه امانة فهو كالوديعه فان قال له عمل بواحد جاز  
ذلك وهو قول مالك والنوري واصحاب الراي وقال الشافعي ليس له ذلك وعليه الضمارة ان فعله لانه ذلك ليس من التجارة ولنا  
انه قد يخلط الصلح فيه خلط في قوله عمل بواحد وهكذا القول في المشاركة بغيره ليس له فعلها الا ان يقول لم عمل بواحد جاز  
**فصل** وليس له شراؤه ولا خنزير سواء كانا مسلمان او كانا احدهما مسلما فان فعل فعليه الضمان وبه قال الشافعي  
وقال ابو حنيفة ان كان العامل ذميا صح شراؤه للخبز وبيع اياها لان المالك عنده ينقل الى الوكيل وصحوق العقد

وقال ابو







وهو له ولا هو المسترعى وهذا كذا وكذا والثاني هو العامل على كل حال لان هذا زيادة في مال المضاربة فلا يجوز **مسئلة**  
فان تلف بعد الشراء بالمضاربة بحالها والتمسك على رب المال لانه دار في التجارة ويصير رأس المال الثمن دون الثقلان  
الاول قلف قبل التصرف فيه وهذا قول بعض الشافعية ومنهم من قال رأس المال هذا والثالث حكم ذلك عن أبي حنيفة  
ومحمد بن الحسن ولنا ان الثالث تلف قبل التصرف فيه فلم يكن من رأس المال كما لو تلف قبل الشراء فلو اشترى عشرين  
بمائة فتلّف احدها وباع الاخر بخمسين فاحد منها رب المال خمسة وعشرين يبقى رأس المال خمسين لرب المال اخذ نصف  
المال الموجود فسقط نصف الجبران ولولم يتلف العبد وباعها بمائة وعشرين فاحد رب المال ستين ثم خسر العامل  
فيها مائة وعشرين فلم يبق من الرخ خمسة لان سدس ما اخذه رب المال ربع للعامل نصفه وقد انقضت المضاربة فيه فلا يجبر  
به خسران الباقي ويبقى رأس المال خمسين فان اقتسم الرخ خاصة ثم خسر عشرين فعلى العامل رد ما اخذه ويبقى رأس المال  
تسعون لان العشرة الباقي مع رب المال تحسب من رأس المال **فصل** ومما بقي العقد على رأس المال وجب جبر خسرانه  
من ربحه وان اقتسم الرخ قال الاثر سمعت ابا عبد الله يسئل عن المضارب يربح وينفق مرارا فقال يرد الوضع على الرخ  
الا ان يفيض المال صاحبه ثم يرد اليه فيقول اعلم بانه ثمانية فربح بعد ذلك فلا يجبر به ويضطر الاول فيضطر لغيره  
سئي واما ما لم يربح فيه فمحتسبا حسبا كالقبض كما قال ابن سيرين قبل وكيف يكون حسبا كالقبض قال يظهر المال  
يعني يفيض ويحسب حسبا عليه فان شاء صاحب المال قبضه قبله فيحسب على المتاع فقال لا يحسب ان الاعلى الناصر  
لأن المتاع قد يخطب سعره ويرتفع قال ابو طالب قبل لاجد رجل دفع الى رجل عشرة الاف درهم مضاربة فوضع ففقدت  
الف فحاسبه صاحبها ثم قال لا ذهب فاعمل بها فربح قال يقاسمه ما فوق الف يعني اذا كانت الف فاضرب حاضرة فان  
شاء صاحبها قبضها فهذا الحساب الذي كالقبض فيكون امره بالمضاربة به في هذه الحال ابتداء مضاربة ثانية كما  
لو قبضها منه ثم ردها اليه فاما قبل ذلك فله سئ للمضارب حتى يكمل عشرة الاف ولوان رب المال والمضارب اقتسما  
الرخ واخذ احدهما منه شيئا باذن الاخر والمضاربة بحالها ثم خسر المضارب ردها اخذ من الرخ لانتانين ان ليس  
مالم يجبر الخسارة ولما علم **مسئلة** واذا ظهر الرخ لم يكن للعامل اخذ سئ الا باذن رب المال لان علم في هذا من اهل  
العلم خلافا لثلاثة امور احدها ان الرخ وقاية لرأس المال فلا يمين الخسران الذي يكون هذا الرخ بحالها لم يخرج بذلك  
كونه ربحا الثاني ان رب المال يشركه فلم يكن له مقاسمة نفسه الثالث ان ملكه في مستقر عليه لانه يعرض ان يخرج عن يديه  
لجبران خسارة المال فانه اذن رب المال في ذلك جاز لان الحق لا يخرج عنهما **مسئلة** وان طلب العامل البيع فابى  
رب المال اجبر ان كان فيه ربح ولا خلاف وحمله ذلك ان المضاربة من العقود الجائزة تنفخ فيفسخ احداهما كما كان  
بموته والحج عليه لسفك كالوكالة ويستوي في ذلك ما قبل التصرف وبعد فانه انفسخت والمال ناسخ كانه في اخذه ربه  
وان كان فيه ربح قسمه على ما شرط فان انفسخت والمال عوض فانفق على بيعه او قسمه جاز لان الحق له في التجار ما انفقا  
عليه وان طلب العامل البيع فابى رب المال وقد ظهر في المال ربح اجبر رب المال على البيع وهذا قول المؤيد واسحق  
لان حق العامل في الرخ ولا يظهر الا في البيع وان لم يظهر ربح لم يجبر لانه لاحق لم فيه وقد رضى مالك كذلك فلم يجبر على  
بيعه وهذا ظاهر منه هب الشافعي وقال بعضهم فيه وجب اجبر لانه ربحا زائدا فيه رغب فراد على من المثل فيكون العامل  
في البيع حظه ولنا ان المضارب انما يملك الرخ الى حين الفسخ وذلك لا يبيع الا باليقوم الا ترى ان المستعير اذا عرس او بناه  
المشترى فان للمعير والمشفيع ان يدفعا قيمة ذلك لانه مستحق للمرض فيها هذا اولى وما ذكره من احتمال الزيادة فيه  
رغب على القيمة فانما يحدث ذلك بعد فسخ العقد فلا يستحق العامل **مسئلة** وان انفسخ القراض والمال عرض فبى  
رب المال ان ياخذ بماله عرضا او طلب البيع فلم يذكره اما اذا ربح رب المال ان ياخذ بماله عرضا فلم يذكر لانه لسقط البيع  
عن المضارب واخذه العرض بمنتهى الذي يحصل من غيره واما اذا اطلب البيع وان العامل فقير وجهان احدهما لا يجبر  
العامل عليه وهو قول الشافعي لان عليه رد المال ناضا كما اخذه والثاني لا يجبر اذ لم يكن في المال ربح واسقط العامل حقه

وروجه الاول ان الشرط صحيح فيقتضاه وهو ان يكون له جزء من الرخ فاذا وجد وجب ان يملك حكم الشرط كما يملك المساق حصة  
من الثمرة بظهورها وقيا ساعا على كل شرط صحيح في عقد ولا يملك ملك ولا يملك لا يملك اتفاقا ولا يملك احكام  
الملك في حقه فله ان يكون للمضارب وكان يملك المظالم بالقبض فكان مالكها كاحد من ملكه ولا يمنع ان يملك ويكون  
وقاية لرأس المال كصيب رب المال من الرخ ولهذا منع اختصاصه بربحه لانه لو اختص بربحه لاستحق من الرخ اكثر  
مما شرط له ولا يثبت بالشرط ما يخالف مقتضاه فالاحد في المضارب يطا جارية من المضاربة فان لم يكن يظهر في المال  
ربح لم تكن ام ولده وان ظهر فيه ربح فهو له ولده وفيه دليل على ان يملك الرخ بالظهور وهذا ظاهر المذهب **فصل**  
اذا دفع الى رجل مائة مضاربة بخمسة عشر ثم اخذ رب المال منها عشرة لم يتقص رأس المال بالخسران لانه قد يربح فيجبر  
لخسران لكنه يتقص بما اخذه رب المال وهي العشرة وقسطا من الخسران وهو درهم وتسع ويبقى رأس المال ثمانية وثمان  
وثمانية تسع درهم فان كان اخذ نصف التسعين الباقية فان كان اخذ نصف التسعين الباقية يبقى رأس المال خمسين لانه اخذ  
نصف المال فسقط نصف الخسران وان كان اخذ خمسين بقي اربعة واربعون واربعة اشباع وكذلك اذا ربح المال ثم اخذ  
المال بعضه كان ما اخذ من الرخ ورأس المال ولو كان رأس المال مائة فربح عشرين فاحد هارب المال يبقى رأس المال  
كلا ثمانين وثلاثا لانه اخذ سدس المال فنقص رأس المال سدس وهو ستة عشر وثلاثا وان اخذ خمسين بقي ثمانية وخمسون  
وثلاثا ولو كان اخذ ستين بقي رأس المال خمسين لانه اخذ نصف المال فبقى نصفه وان اخذ خمسين بقي ثمانية وخمسون  
وثلاثا لانه اخذ ربع المال وسدس بقي ثلثه وربعه وهو ما ذكرنا فان اخذ ستين ثم خسر في الباقي فصار اربعين فردها  
كان له عارب المال خمسة لان ما اخذه رب المال انفسخت في المضاربة فلا يجبر بربحه خسران ما بقي في يده لم يفرقه اياه  
وقد اخذ من الرخ عشرة لان سدس ما اخذه ربح فكانت العشرة بينهما وان لم يرد الا ربعين كمالا بل ردهما الى رب المال  
عشرين بقي رأس المال خمسة وعشرين ولما علم **مسئلة** فانه اشترى سلعتين فربح في احداهما وخسر في الاخرى او  
تلفت جبرت الوضعية من الرخ اذا دفع الى المضارب الفين فاشترى بكل الف عبدا فربح في احدهما وخسر في الاخر  
تلف وجب جبر الخسران من الرخ ولا يستحق المضارب شيئا الا بعد كمال الفين ومنه قال الشافعي الا فيما اذا تلف احد  
العبدين فان اصحابه ذكر وايف وجهان ثانيا لانه الثالث من رأس المال لانه بدل احد الفين ولو تلف احد الفين كان من  
رأس المال فكذا كذلك بدله ولنا ان تلف بعد ان دار في القراض وتصرف في المال بالتجارة فكان تلف من الرخ كما لو كان رأس المال  
دينارا فاشترى به سلعتين ولا نهما سلعتان فيجبر خسارة احدهما بربح الاخر فيجبر تلفها به كما لو كان رأس المال دينارا واشترى  
ولانه رأس مال واحد فلا يستحق المضارب فيه ربحا حتى يكمل رأس المال كالذي ذكرنا **مسئلة** وان تلف بعض رأس المال  
قبل التصرف فيه انفسخت في المضاربة وكان رأس المال الباقي خاصه وقال بعض اصحاب الشافعي مذهب الشافعي ان  
من الرخ لان المال انما يصير قراضا بالقبض فلا فرق بين هلاكه قبل التصرف وبعد ولنا انه مال هلك على حصة قبل  
التصرف فيه فكان رأس المال الباقي كما لو تلف قبل القبض وفارق ما بعد التصرف لانه دار في التجارة وشرع فيما قصد  
بالعقد من التصرفات المؤدية الى الرخ **فصل** اذا دفع اليه الف الف مضاربة ثم دفع اليه الف الف مضاربة واذا لم يربح  
الى الاخر قبل التصرف في الاول جاز وصار مضاربة واحدة كما لو دفعها اليه جميعا وان كان بعد التصرف في الاول في شيء  
المتاع لم يجز لان حكم الاول استقر فكان ربحه وحصله من مقتضا به فمضم الثاني اليه وجب جبر خسران احدهما بربح الاخر فان  
شرط ذلك في الثاني فسد فان نص الاول جاز فمضم الثاني اليه فوجب جبر خسران احدهما بربح الاخر فاشترط ذلك في  
الثاني فسد فان نص الاول جاز فمضم الثاني اليه لجواز هذا المعنى وان لم ياذن له في ضم الثاني الى الاول لم يجز ينص عليه احد  
وقال اسحق لم يذكر قبل ان يتصرف في الاول ولنا انه افرد كل واحد بعقد فكلنا عقد في كل عقد حكم نفسه فلا يجبر  
بضيق احدهما بربح الاخر كما لو نهاه عن ذلك **مسئلة** وان تلف المال ثم اشترى سلعة للمضاربة فبى له ونحوها  
عليه سواء علم بتلف المال قبل نقد الثمن او جهل ذلك الا ان يخبر رب المال وذلك لانه اشترى بها في ذمته وليست من مال  
المضارب فاختصه به لانه لو صح شره للمضاربة لكان مستدنيا على غيره والاستدانة على الانسان بغير اذنه لا يجوز  
فان اجاز رب المال جاز في احدهما روايتين والثمن عليه لانه من اشترى شيئا لغيره بغير اذنه وقف على اجازته فاجاز



من الربح لا يفسخ زال تصرفه فصار له حصة من المال فأنشأ الوكيل إذا اشترى ما يستحق رده فالتى وكالت قبل رده ولو  
كان رأس المال دنانير فصار دنانيرهم أو بالعكس فهو كما لو كان عرضا على ما شرعوا إذا أنشأ رأس المال جميعه لم يلزم العامل أن  
ينص لم الباقي لأنه شريك بينهما ولا يلزم الشريك أن ينص ما له شريكه ولا يلزم الزم أن ينص رأس المال على صفة ولا  
يوجد هذا المعنى في الربح **مسئلة** وإن كان ديناً لزم العامل تقاضيه سواء ظهر في المال أم لا ولم يظهر فيه قال  
الشافعي وقال أبو حنيفة لا يلزمه إلا أن يظهر ربح لأنه لا عرض له في العمل فهو كما لو كان رأس المال عرضاً ونهارة الوكيل فأن  
المال على صفة والدين لا يجري مجرى التناضى فله من ينصفه كما لو ظهر ربح وكما لو كان رأس المال عرضاً ونهارة الوكيل فأن  
لا يلزم رد المال كما قبضه ولهذا لا يلزمه بيع العروض ولا فرق بين كون الفسخ من العامل أو من الوكيل فأن اقتضى منه قدر  
رأس المال أو كان الدين قد ربح أو دون لزم العامل تقاضيه أيضاً لأنه ما يستحق نصيب من الربح عند وصوله اليهما  
على وجه يمكن قسمته ووصول كل واحد منهما إلى حقه منه ولا يحصل ذلك إلا بعد تقاضيه **فصل** إذا مات أحد المتقاضي  
أو جنى الفسخ القراض وقد ذكرناه فأن كان يربح المال فارد الوارث أو وليه أو غيره من المال فأن جاز ويكون رأس المال  
وحصته من الربح رأس المال وحصة العامل من الربح شريك له مشاع وهذه الأشاعة لا تمنع لانه الشريك هو العامل  
وذلك لا يمنع التصرف وإن كان المال عرضاً وادوا التمام فظاهر كلام أحد جواز رده لأنه قال في رواية علي بن سعيد إذا  
مات رب المال لم يجز للعامل أن يبيع ويشتري إلا بأذن الورثة فظاهر هذا أن العامل على قراضه وهو منصوص في الثاني  
لأنه هذا تمام القراض لا ابتداءه وكان القراض انما منع منه في العروض لأنه يحتاج عند المفاضلة إلى رد مثلهما أو قيمتهما  
فيختلف ذلك باختلاف الأوقات وهذا غير موجود هنا لأن رأس المال غير العرض وحكمه باقي الأثرى أن العامل أن يبيع  
ليسلم رأس المال ويقسم الباقي وذكر القاضي وجه آخر لا يجوز لأن القراض قد بطل بالموت وهذا ابتداء قراض على عرض  
قال شيخنا وهذا الوجه أقيس لأن المال لو كان فاضلاً كان ابتداء قراضه وكانت حصة العامل من الربح شريكه تخص بها  
دون رب المال وإن كان المال ناقصاً خسراناً أو تلف كان رأس المال الموجود من ابتداء القراض فلو جوز في ابتداء القراض  
ههنا وبناء على القراض لصارت حصة المضارب من الربح غير مختصة به وحصة رأس المال من الربح مشتركة بينهما ما جاز  
عليه العروض ما كثر من قيمتها فأن كان المال ناقصاً وهذا لا يجوز في القراض وكلام أحمد محمول على أنه يبيع ويشتري  
بأذن الورثة كبيعهم وشراؤه بعد انقضاء فاما مات العامل أو جنى وارثه أو رب المال ابتداء القراض مع وارثه أو وليه أو المال  
جاء كما قلنا فيما إذا مات رب المال وإن كان عرضاً لم يجز ابتداء القراض إلا على الوجه الذي يجوز ابتداء القراض على العروض  
بأن يقيم العروض ويجعل رأس المال قيمتها يوم العقد لأنه الذي كان منه العمل حتى أومات وذهب علمه لم يختلف  
اصلاً بين علمه وأثره بخلاف ما إذا مات رب المال فأن مال القراض موجود ومنا فموجوده فامكن استدانة  
العقد وبناء القرض عليه وإن كان المال فاضلاً جاز ابتداء القراض فيه فأن لم يتبداه لم يكن للوارث شيء ولا يبيع القرض  
المال أنما رضى باجتهاد مورثه فأن لم يرض ببيعه رفعه إلى الحاكم لبيعه فأن كان الميت رب المال فليس للعامل شيء  
لأنه القراض أنفسه وأما البيع فالحكم فيه ربحه والتقويم واقتضا الدين على ما ذكرناه إذا انفسحت المضاربة ورب المال  
حي **مسئلة** وإن قارض في المرض فالربح من رأس المال وإن زاد على أجر المثل هـ إذا قارض في مرضه لانه عقد يبيح  
فيه الفضل شبه البيع والشراء وللعمل ما شرط من الربح وإن زاد على أجر المثل ولا يجتنب به من ثلثه لأن ذلك غير مستحق  
من مال رب المال وإنما حصل بعمل المضارب فلو وجد من الربح المشرط جرت على ملكه العامل ولا يربح به أصحاب  
الوصايا لأنه لو اقضى المال كان الربح كله للمقترض فبعضه أولى وهذا بخلاف ما لو جازى الأجير في الأجر فأنه يجب  
بالجباة من ثلثه لأن الأجير يخدم ماله ولو شرط في المساقاة والمزارعة أكثر من أجر المثل احتمل أن كان المقترض  
لأن الثمرة تخرج على ملكهما كأنه في المضاربة واحتمل أن يكون من ثلثه لأن الثمرة زيادة في ملكه خارجة عن عبده  
والربح لا يخرج من عين المال إنما يحصل بالتقليب واستدعاء **مسئلة** ويقدم به على سائر الغرماء إذا مات رب المال  
لأنه ملك الربح بالظهور فكان شريكاً فيه وكان حقه متعلق بعين المال دون الثمرة فكان مقدماً على المتعلق بالثمرة

بحق الجناية

بحق الجناية أو كما لو تمت مسئلة وإن مات المضارب ولم يعرف مال المضاربة فهو دين في تركته وكان كالمودعة إذا مات  
المضارب ولم يعرف مال المضاربة بعينه صار ديناً في ذمة المضارب لصاحبه أسوة بالغرماء وقال الشافعي ليس على  
المضارب شيء لأنه لم يكن في ذمته وهو حي شيء ولم يعلم حدوث ذلك بالموت فأنه يحتمل أن يكون المال قد هلك ونشأ الأصل  
بقا الدين في يده واختلاطه بحملة التركة ولا سبيل إلى معرفة عبته فكان ديناً كالمودعة إذا لم يعرف عنه ما إذا خلطها بماله  
على وجه لا يتميز منه ولا سبيل إلى إسقاط حق رب المال لأن الأصل بقاءه ولم يوجد ما يعارض ذلك ويجوز ولا سبيل إلى  
إعطائه عيناً من التركة لأنه يحتمل أن تكون من غير مال المضاربة فلم يبق إلا التقسيم بالذمة **فصل** قال رضي الله عنه والعلم  
أما في القول قوله فيما يدعيه من هلاكه أو خسران لأنه منصرف في مال غيره بأذنه لا يخص بنفسه أشبه الوكيل بخلاف المستعير  
فأنه قبضه لنفسه خاصة والعقول قوله فيما يدعيه من تلف المال أو بعضه أو خسرانه ولا ضمان عليه في ذلك كالمكيل والمقول  
قوله في نفي ما يدعي عليه من جناية أو فريط وفيما يدعي أنه استأجره لنفسه وللقرض لأنه لا اختلاف بينهما في شيء وهو أعلم  
بها لا يطلع عليها غيره فكان القول قوله فيما نواه كما لو اختلف الزوجان في نية الزوج بكناية الطلاق وكذا أمينة في الشيء  
فكان القول قوله كالمكيل ولو استأجره محبداً فقال رب المال كنت في شيءك عن شراؤه فأنكر العامل قال قوله لأن الأصل بحكم الشيء  
ولا يعلم في هذا كله خلافاً وكذا كالمقول قوله في قدر رأس المال كذا قال الثوري وأصح وأصح أصحاب الرأي حكمه عن يمين  
المنذر وقال أجمع على هذا كل من تحفظ عنه من أهل العلم وبه نقول لأنه يدعي عليه قبض شيء وهو ينكره والقول قول  
المنكر **مسئلة** والقول قوله رب المال في رده إليه مع يمينه نص عليه أحمد ولاصحاب الشافعي وجهان نقول لنا والآخر يقبل  
قول العامل لأنه أمين وكان معظم المنفع لرب المال فالعامل كالمودع وينبغي أن يخرج لنا مثل ذلك بناء على دعوى الوكيل  
الرد إذا كان بحمل وجوبه الأول أن قبض المال لنفسه فلم يقبل قوله في الرد كالمستعير ولأن رب المال منكر والقول  
قول المنكر والمودع لا نفع له في المودعة وقوله من معظم المنفع لرب المال ممنوع وإن سلم إلا أن المضارب لم يقبض المال  
نفسه لم يأخذ له منفع رب المال **مسئلة** وفي الجزاء المشرط للعامل إذا اختلفا فيما سطر للعامل فبشرط أن يشاء أحدهما  
العقل قوله رب المال نص عليه في رواية بن منصور وسند بن وهب قال الثوري وأصح وأصح أصحاب الرأي وبه المنذر لأن  
رب المال منكر للزيادة التي ادعاهها العامل والقول قوله المنكر والثانية أن العامل إن ادعى أجر المثل أو ما يتقارب الناس به  
لقوله قوله لأن الظاهر صدق وإن ادعى أكثر فالقول قوله رب المال فيما زاد على أجر المثل كالمودع إذا اختلفا في الصداق  
وقال الشافعي يحد الفان لأنها اختلفا في عوض عقد فبشرط أن يكونا متبايعين ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ولكي الهين على  
المدعي عليه ولا نأخذ خلاف في المضاربة فلم يجز الفاكس أو ما قرئنا اختلفا فيما سطر والمشتايعان يرجعان إلى رؤس أموالهما  
بخلاف ما نحن فيه **مسئلة** وإن قال لا ذنت لبيع البيع نساً وفي الشراء خمسة فأنكر رب المال وقال إنما ذنت لبيع  
نقد وفي الشراء ياربعة فالقول قوله العامل نص عليه أحمد وبه قال أبو حنيفة وقيل القول قوله رب المال وهو قول الشافعي  
لأن الأصل عدم إلا أن فذلك كبيع صفة ولنا أنها اتفقا على الإذن واختلفا في صفة فكان القول قوله العامل كما لو قال فبشرط  
عن شيء عبيد فأنكر المتي **مسئلة** وإن قال ربحت الفائض خسرته أو لم يربح لم يقبل قوله في التلف فقبل  
في الخسارة كالمكيل **مسئلة** وإن قال غلظت أو شئت لم يقبل قوله لأنه مقر بحق لا دعي فلم يقبل قوله في الرجوع عنه كما  
لو أقر بأن رأس المال الف ثم رجع ولو أن العامل خسر فقال لرجل أقرضني ما أتم به رأس المال لأعرضه عليك في أختي  
أن يزرع مني أن علم بالخسارة فأقرضه فخرضه على رب المال فقال هذا رأس مالك فأخذه فلم ذلك ولا يقبل رجوع العامل  
عنه أقر به أن رجع وكذا شهادة المقرض له لأنه يجرى لنفسه نفعا وليس له مطالبة رب المال لأنه العامل ملكه بالقرض  
ثم سلمه إلى رب المال وأقر به لم ولكن يرجع المقرض على العامل لا غير **فصل** وإذا دفع رجل إلى رجلين مالاً فخرضا  
على النصف فنصف المال وهو ثلاثة ألاف فقال رب المال رأس المال الفان فصدقة أحدهما وقال الآخر بل هو الف  
فالقول قوله المنكر مع عبته فإذا اختلف ابنه الف فالربح الفان ونصيبه منها خمسة يبق الفان وخمسها ثمة  
ياخذ رب المال الفين لأن الآخر يصدق في شيء خمسة ثمة لرب المال والعامل الآخر يقسمها ثلثاً ثلثاً  
لرب المال ثلثها وللعامل ثلثها وذلك لأن نصيب المال نصف الربح ونصيب العامل ربعه فيقسم بينهما باق



الرجح على كلاهما واخذ الحالف فيما زاد على قدر نصيبه كالمتالف منهما والتالف بحسب في المضاربة من الزرع وهذا  
قول الشافعي **فصل** اذا دفع الى رجل الفايض من فريخ فقال للعامل كان قرضا لي ربحه كله وقال رب المال كان  
قرضا ربحه بيننا فالقول قول رب المال لانه ملكه فكان القول قوله في صفة خروجه عن يده فاذا حلف قسم الرجح بينهما  
ويحتمل ان يتخالفوا ويكون للعامل اكثر الامرين مما شرط له من الرجح او اجرمه كله لانه ان كان الاكثر نصيبه من الرجح  
فرب المال معترف له به وهو يدعي الرجح كله وان كان اجرمه اكثر من القول قوله في علمه مع يمينه كما ان القول قوله رب  
المال في ما لم ياذل حلف قبل قوله في انه ما عمل بهذا الشرط انما عمل لغرض لم يسلم له فيكون له اجر المثل فاذا اقام كل واحد دعواه  
فمن احبته رواية هذه النمايت عارضتان ويقسم الرجح بينهما نصفين وان قال رب المال كان بضاعة وقال للعامل  
كانه قرضا احتمل ان يكون القول قول العامل لانه علم لم يفتك القول قوله فيه ويحتمل ان يتخالفوا ويكون للعامل اقل الثمن  
من نصيبه من الرجح او اجرمه كله لانه لا يدعي اكثر من نصيبه من الرجح فلم يستحق زيادة عليه وان كان الاقل اجرمه كله لم يثبت  
كونه قرضا فيكون له اجر عمله وان قال رب المال كان بضاعة وقال للعامل كان قرضا وقال للعامل كان قرضا  
ما ادعاه خصمه وكان للعامل اجر عمله لا غير وان خسر المال او تلف فقال رب المال كان قرضا وقال للعامل كان قرضا  
او بضاعة فالقول قوله رب المال **فصل** واذا شرط المضارب النفقة ثم ادعى انه انفق من ماله واراد الرجوع  
فله ذلك سواء كان المال باقيا في يده او قد رجع الى مالكه وبه قال ابو حنيفة اذا كان المال في يده وليس ذلك  
بعد رده ولما انه امن فكان القول قوله في ذلك كما لو كان باقيا في يده وكما لو ادعى النفقة على الميتيم  
**فصل** اذا كان عبدين رجلين فباع احدهما لغيره بالآخر بالف وقال لم اقبض منه وادعى المشتري ان قبضه  
الذي لم يبيع برب المشتري من نصف ثمنه لا عتاف شريك البائع بقبضه وكيفية حقه في رب المشتري منه كما لو اقبض  
لنفسه وتبقى الخصومة بين البائع وشريكه والمشتري فان خاصمه شريكه وادعى عليه انك قبضت نصيبه من الثمن فانكر  
فالقول قوله مع يمينه فان كان للمدعي بينة حكم بها ولا تقبل شهادة المشتري لانه يجر بها الى نفسه نفعا وان خاصمه البائع  
المشتري فالقول قوله البائع مع يمينه في عدم القبض لانه منكر فاذا حلف اخذ منه المشتري نصف الثمن ولا يشترط  
فيه شريكه لانه يقر انه اخذ من ثمنه فلا يستحق مشاركة فيه وان كانت للمشتري بينة حكم بها ولا تقبل شهادة شريكه  
عليه لانه يجر بها الى نفسه نفعا ومن شهد بشهادة يجر بها الى نفسه نفعا بطلت شهادته في الكل ولا فرق بين خاصمه  
الشريك قبل خصمه المشتري او بعدهما وان ادعى المشتري ان شريكه البائع قبض الثمن منه فصدقه البائع نظرت  
فان كان البائع اذن لشريكه في القبض فيه كالمقضي قبلها او لم ياذن له في القبض لم يترد منه المشتري من شيء من الثمن  
لان البائع لم يترك في القبض فقبضه لا يلزمه ولا يبري المشتري منه كما لو دفعه الى اجني ولا يقبل قوله المشتري  
على شريكه البائع لانه ينكره وللبيع المطالبة بقدر نصيبه لا غير لانه مقر ان شريكه قبض حقه ويلزم المشتري دفع  
نصيبه اليه من غير عيب لان المشتري مقر بقبض حقه وان دفعه الى شريكه لم يترد منه فاذا اقبض حقه فليس ملكه  
مشاركته فيما قبض لان الدين لها ثمانية بسبب واحد فما قبض منه يكون بينهما كما لو كان ميراثا لو لم لا يشترط ويطلب  
المشتري بحقه كله ويحتمل ان لا يملك الشريك مشاركة فيما قبض لانه كل واحد منهما يستحق من نصيبه الذي يقدري  
فلم يكن لشريكه مشاركة فيما قبض من ثمنه كالميراث في صفة وفي الف الميراث لان سبب استحقاق  
الورث لا يتبعه فلم يكن للورثة تبعيض وههنا يتبعه لانه اذا كان البائع اثنين كان ثمنه لثمنه عقدين ولا  
الوارث نائبي عن المورث فكان ما يقبضه المورث يشترك فيه جميع الورث بخلاف ميراثنا فانما يقبض  
فاه قلنا لم يشارك فيما قبض فعليه الميراث ان لم يستوف حقه من المشتري وبما اخذ من القايض نصف ما قبضه  
المشتري بقبض حقه اذا حلف له ايضا انه ما قبض منه شيئا وليس للمقبوض منه ان يرجع على المشتري بعوض مالا  
منه لانه مقر ان المشتري قد برئت ذمته من حق شريكه وانما اخذ من ثمنه فلا يرجع بما ظلمه هذا على غيره وان  
المشتري شريك البائع فادعى عليه انه قبض الثمن منه وكان له بينة حكم بها ولا تقبل شهادة البائع له اذا كان عبدا

لانه لا

لان لا يجر الى نفسه نفعا ولا يدفع عند ضره لانه اذا ثبت ان شريكه قبض الثمن لم يملك مطالبة شريكه لانه ليس بوكيل له في القبض فلا  
يقع قبضه له هكذا ذكر اصحابنا قال شيخنا وعندنا لا تقبل شهادته لانه يدفع عن نفسه ضره ومشاركته شريكه لانه يقر ان قبض  
المشتري واذا لم يكن بينة فخلف اخذ من المشتري نصف الثمن وان نكل اخذ المشتري منه نصف **فصل** اذا كان عبدا  
بين اثنين فقبض رجل نصيب احدهما بالثمن يستولي على العبد ويبيع احدهما الانفاق دون الاخر ثم انما ملك نصفه و  
الغاصب باع العبد صفقة واحدة صح في نصيب المالك وبطل في نصيب الغاصب وان وكل الشريك الغاصب او وكل القايض  
الشريك في البيع فباع العبد كله صفقة واحدة بطل في نصيب الغاصب في الصحيح وهل يصح في نصيب الشريك على  
روايتين بناء على نفري في الصفقة وقد بطل البيع في بعضها فيبطل في سائرهما بخلاف ما اذا ملك المالك والغاصب  
فانما عقدان لان عقد الواحد مع الاثنين عقدان ولو ان الغاصب نكل المشتري انه وكيل في نصفه لصح في نصيب  
الاخر لان لكونه كالعقد المنفرد **فصل** اذا كان لرجلين دين اما عقد او ميراث او ستم ماله او غيره فقبض  
منه شيئا فلا خرمه مشاركتهم فيه في ظاهر المذهب وعنه احمد ما يدل على ان لا يخرجه اخذ حقه دون صاحبه ولا يشترط  
الاخر فيما اخذ وهو قوله لي العاليه والي ولاية وينسب من ولي عبده قبل لاجل بعت انا وصاحبي متاعا سني و  
بينه فاعطاني حقي وقال هذا حقتك خاصة وانا اعطيت شريكك بعد قال لا يجوز قبل الم فان اخذه او ابراه من حقه  
دون صاحبه قال لا يجوز قبل فقد قال ابو عبيد بن جوف ان ياخذ دون صاحبه اذا كان له ان يخرجه ويبريه دون صاحبه ففكر  
فيها ثم قال هذا ليس بالميراث اذا اخذ منه بعض الورث دون بعض وقد قال بن سيرين وابو قلابة والجمهور ان اخذ  
شيئا فهو من نصيبه قال فراسه قد اجمعت واخاذه قال ابو بكر العمل عند علي ما رواه حنبل ولا يجوز ان يكون نصيب  
القايض لم فيما اخذه لما في ذلك من قسمه الدين في الذمة من غير رض الشريك فيكون المأخوذ والباقي جميعا مشتركا و  
لغير القايض الرجوع بحسبه من الدين سواء كان المال باقيا في يده او خرج عنه امره او قضاه دينه او غيره ولان  
يرجع على الغريم لان الحق يثبت في ذمته على وجه سواء فليس له تسليم حقه احدهما الى الاخر فان اخذ من الغريم الرجوع  
على الشريك بسبب لانه حقه ثبت في احد المحلين فاذا اخذ احدهما سقط حقه من الاخر وليس للقايض منه من الرجوع  
على الغريم بان يقول انا اعطيتك نصف ما قبضت من الخيرة اليه من اثمنا شاك قبضه فان قبض من شريكه شيئا رجع الشريك على  
الغريم بمثل فان هلك المقبوض في يد القايض ثقتين حقه فيه ولم يضمنه للشريك لانه قد رجع حقه فما تصدى بالقبض وانما  
كان لشريكه مشاركة في الثمن في الاصل مشترك كما واما ابري الشريك من حقه بوي منه لانه يترد لثمنه ولا يرجع عليه  
غريمه بسبب وان ابري احدهما من عشر الدين ثم قبض من الدين شيئا اقتسمه على قدر حقه ما في الباقي للمشتري او بقدر اثمنا  
ولشريكه خمسة اشباعه فان قبض نصف الدين ثم ابري احدهما من عشر الدين كله نفذت برأيه في خمس الباقي وما بقي بينهما  
على ثمانية للمشتري كلاله ثمانية ولا خرمه اثمنا فاقبضه بعد ذلك اقتسمه على هذا وان اشترى احدهما بشيئة  
او غيره فللاخر ابطال الشري فان يذ له المشتري نصف الثوب ولا يطل البيع لم يلزمه ذلك وان اجاز البيع لم يملك نصف  
الثوب اثنى على بيع الفضولي هل ينفق على الاجازة او لا وان اخذ احدهما حقه من الدين جاز لانه لو سقط حقه جاز  
فما خرمه ولو فان قبض الشريك بعد ذلك شيئا لم يكن لشريكه الرجوع عليه بسبب ذكره القايض والاولى ان الرجوع كان  
الدين الحال لا يتأجله بالتأجيل فوجود التأجيل كعدمه واما اذا قلنا بالرواية الاخرى فانما يقبض احدهما دون  
فوجهها ان ما في الذمة لا يتقبل الى العين لا يتسلطه الى غيره او وكيله وما قبضه احدهما فليس لشريكه فيه قبضه  
وكلاوكيله فلا يثبت له فيه حق ويكون للقايض لكونه يملكه على حق فاشبه ما لو كان الدين بسنتين وليس هذا قصده  
الدين في الذمة وانما تعين حقه بقبضه اسبب تعينه بالاداء لانه لو كان لغير القايض حق في المقبوض لم يسقط ثمنه  
كسائر الحقوق ولان هذا القبض ان كان بحق لم يشارك فيه غيره كما لو كان الدين بسنتين وان كان يخرجه لم يكن  
له مطالبة لان حقه في الذمة لا في العين فاشبه ما لو اخذ غاصب منه مالا فعلى هذا ما قبضه القايض يختص به وليس



الشرك في الرجوع عليه وان اشترى بتخصيصه شيئا ولم يكن لشركه ابطال الشك وان قضى اكثر من حقه بغيره من شركه لم يبرأ  
الغير من ما زاد على حقه **فصل** الثالث شركة الوجوه وقد اختلف في تفسيرها قال الخري وهو ان يشترك اثنان  
بمال غيرهما وقال القاضي معناها ان يدفع واحد ماله الى اثنين مضاربة فيكون المضاربان شركاء في الربح بمال غيرهما  
لانها اذا اخذ المالك بجاههم لم يكونا مشتركين بماله غيرهما وهذا محتمل وقال غيره معناها انهما اشتركا فيما ياتخذان  
مال غيرهما وحالا كالمال الخري على ذلك ليكون كلاهما معا لالوجع الشركة وعلى تفسير القاضي تكون الشركة بين ثلاثة  
ويكون الخري قد اخل بذكر نوع من انواع الشركة وهي شركة الوجوه على تفسير القاضي فاما شركة الوجوه على ما ذكره  
شيخنا في الكتاب المشروح فهي ان يشترك اثنان فيما يشتركان بجاههم ونفقة التجار بهما من غير ان يكون لهما راس  
مال على ان ما اشترى به فهو بينهما نصفين او اثلثا واخو ذلك وبيعان ذلك فاقسم الربح بينهما في حصة  
سواء عتق احد هما لصاحبه ما يشترى او قدره او صفة الماله او لم يعين شيئا من ذلك بل قال ما اشترى من شيء فهو  
بيننا قال احد في رواية من مضمون في رجلين اشتركا بعين رؤس اموالهما ما يشترى به كل واحد منهما شيئا فهو جاز  
ولهذا قال الثوري ومحمد بن الحسن بن المنذر وقال ابو حنيفة لا يصح حتى يذكر الوقت والماله او صفات الكيا وقال ابن  
الشافعي يشترط ذكر شرائط الوكالة لان شرائط الوكالة معتبرة في ذلك من تعيين الجنس وغيره من شروط الوكالة  
لان كل واحد منهما وكيل لصاحبه ولنا انهما اشتركا في الاتباع واذن كل واحد منهما للآخر في بيعه وكان ما يتبعان به بينهما  
كما لو ذكر شرائط الوكالة وتوهم ان الوكالة لا تصح حتى يذكر قدر الثمن والنوع ومنوع وان سلفا عما يعتبر في الوكالة  
المفردة اما الوكالة الداخلة في ضمن الشركة فلا يعتبر فيها ذلك بل المضاربة وشركة العنان فان في ضمنهما توكلوا ولا  
يعتبر فيها شيء من هذا الذي ههنا فعلى هذا اذا قال رجل ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك نصفان واطلق  
الوقت فقال نعم او قال ما اشترى انا من شيء فهو بيني وبينك نصفان جاز وكذا شركة صحيحة لا تارة في التجارة  
على ان يكون المبيع بينهما وهذا معنى الشركة ويكون توكلنا في شيء نصف المتاع بنصف الثمن فيستحق الربح في مقابلة  
ملكه الخاص في المبيع سواء خسر ذلك من المتاع او اطلق وكذلك لو قال ما اشترىناه او ما اشترناه احدا منا من تجارة  
فهو بيننا فكل واحد منهما وكيل للآخر فيما يشترى به وبيعه كغيره بذلك **مسئلة** والملك بينهما على ما شرطاه لفلان  
اصلى الله عليه وسلم المؤمنون على شرطهم والوضعة على قدر ملكهما قياسا على شركى العنان لانها في معناها والربح بينهما  
على ما شرطاه كذلك ويحتمل ان يكون على قدر ملكهما قاله القاضي لان الربح يستحقه بالضميمة اذ الشركة وقعت عليه خاصة  
اذ لماله لهما فاشتركا في العمل فيه والضممان لا تفاضل فيه فلا يجوز التفاضل في الربح ولنا انهما شركاء في المال  
والعمل فجاز تفاضلهما في الربح مع تساويهما في المال كشركي العنان **مسئلة** وهما في التصرفات كشركي العنان  
يعني فيما يجب لهما وعليهما من اقرارهما وخصومتها وغير ذلك على ما ذكرناه وايضا على صاحبهما من التصرفات لانه  
وكيله وسميت شركة الوجوه لانها اشتركا فيما يشتركان بجاههما والوجه واحد يقال فلان ورجيل اذ كان ذلك  
قال الله تعالى في موسى وكان عنده وجهان **فصل** الرابع شركة الابدان وهي ان يشتركا فيما يلتصقان بابدانها  
فهي شركة صحيحة وهي ان يشترك اثنان او اكثر فيما يكسبون به ابدانهم ان يعملوا في صناعتهم فزارق الله سبحانه فهو  
وكذلك ان اشتركا فيما يلتصقون من المباح كالخطب والحشيش والتمار والمخوذة من الجبال والاصطياد والمعا  
والملصق على ارض العرب فهذا جائز نص عليه احمد في رواية ابي طالب قال لا بأس بان يشترك القوم بابدانهم في  
ليس له مال مثل الصيادين والجالين والتخالفين وقد اشرك النبي صلى الله عليه وسلم بين عامر وسعد بن مسعود  
فجاء سعد باسيرين ولم يجييا بشيء فصار احد حصص الشركة في الغنم فقال يشتركان فيما يصيبان من سلب  
المقتول لانه القاتل يختص بدون الغنمين وبه قال مالك وقال ابو حنيفة يصح في الصناعة ولا يصح في كسب  
المباح كالاختصاص والاعتماد لان الشركة مقتضاها الوكالة ولا تصح الوكالة في هذه الاشياء لان من اخذها

ملكها

ملكها وقال الشافعي شركة الابدان كلها فاسدة لانها شركة عما غير مال فلم يصح كما لو اختلفت الصناعات ولنا ما روي  
ابوداود والترمذي باسنادهما عن عبد الله قال اشترى انا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجد انا وعمار بشيء وجاء  
سعيد باسيرين وشمل هذا لا يخفى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اقرهم وقد قال احد شركائهم بينكم في الصناعة  
فان قيل فالمقام مشترك بين الغنمين بحكم الله تعالى فكيف يصح اختصاص هو الا بغيره بالشركة فيها وقال بعض  
المشافعة غنم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له ان يدفعها الى من يشاء فيحمل ان يكون فعل ذلك لهما قلنا  
اما الاول فالجواب عند ان غنم بدر كانت لهما قبل ان اخذها قبل ان يشتركا الله تعالى بينهما ولهذا نقل ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من اخذ شيئا فهو له فكان ذلك من قبيل المباحات من سبق الى اخذ شيء فهو له ويجوز ان يكون شركاء بينهم فيما  
يصوبون من الاسلاب والمعلل الا ان الاول اصح كقوله جاء سعد باسيرين ولم اجد انا وعمار بشيء ولما كانا فان  
الله تعالى انما جعل الغنم لنبينا صلى الله عليه وسلم بعد ان غنموا واختلفوا في الغنم فانزل الله تعالى يشاءون من الغنم  
فلان انزال الله والرسول والمشاركة كانت قبل ذلك وبذلك على صحة هذا انها لو كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان  
قد باعهم اخذها فصارت كالمباحات ولم يحكم الله فكيف يستكون في شيء لغيرهم وفي هذا الخبر حجة على ان حصة الغنم  
كانهم اشتركو في مباح وفيما ليس بصناعة وهو ما يقع ذلك ولان العمل احد جهتي المضاربة فصحة الشركة عليه كما قال  
وعلى ان حصة الغنم ايضا انهما اشتركا في مكسب مباح فصح كما لو اشتركا في الخطاطرة والقصار ولا يسلان الوكالة لا يصح في  
المباحات فانها يصح ان يستحب في تحصيلها باجرة فذلك يصح بغير عوض اذا تبرع اخذها بذلك كما لو كان في بيع ماله ومباها  
على الوكالة لان كل واحد منهما وكيل لصاحبه وما يتقبله كل واحد منهما من الاعمال فهو من ضمانه ايطالب به كل واحد منهما **مسئلة**  
ويصح مع اتفاق المضاربين رواية واحدة فاما مع اختلافهما ففيه وجهان احدهما الاصح اخاره ابو الخطاب  
وهو قوله ملك لان مقتضاها انما يتقبله كل واحد منهما مع العمل بلزما يطالب به كل واحد منهما فاذا تقبل احدهما  
شكيا مع اختلاف صنيعهما لم يكن الاخران يقوم به فكيف يلزم علمه اذ كيف يطالب بما لا قدرة له عليه والثاني يصح اخاره  
القاضي لانهما اشتركا في مكسب مباح فصح كما لو اختلفت الصناعات المتفقة قد يكون احد الرجلين اخذها من الاخر  
فما يتقبل احدهما ما لا يمكن الاخر علمه ولم يمنع ذلك صحتهما فذلك ان اختلفت الصناعات وقوله يلزم كل واحد منهما  
ما يتقبله صاحبه قال القاضي محتمل ان لا يلزم ذلك كالوكيلين بدليل صحته في المباح ولا ضمان فيها وان قلنا يلزمه  
امكنه تحصيل ذلك بالاجرة او بمن يتبرع له بغير علمه وبدل على صحة هذا انه لو قال احداهما اتقبل وانت تعلم صحة الشركة  
وعمل كل واحد منهما غير عمل صاحبه وقال زفر لا تصح الشركة اذا قال احداهما اتقبل وانت تعلم صحة الشركة  
وانما الاجر المثل ولنا ان الضمان يستحق به الربح بدليل شركة الابدان وتقبل العمل وجب الضمان على المتقبل ويستحق به الربح  
فصار كقبيل المالك في المضاربة والعمل يستحق به العامل الربح كعمل المضارب فينزل منزلة المضاربة **فصل**  
والربح في شركة الابدان على ما اتفقوا عليه من مساواة او تفاضل لان العمل يستحق به الربح وقد يتفاضلان في العمل فجاز  
تفاضلهما في الربح لخاصة به ولكل واحد منهما المطالبة بالاجرة والمساواة جرد دفعها الى كل واحد منهما وان دفعها الى  
منها وان تلفت في يد احدهما من غير تقصير في ضمانهما لانهما كالوكيلين في المطالبة وما يتقبله كل واحد منهما من  
الاعمال فهو من ضمانهما يطالب كل واحد منهما ويلزمه علمه لان هذه الشركة لا تتعقد الا على الضمان ولا شيء فيها تعقد  
عليه الشركة حال الضمان فكانت الشركة تضمنت ضمان كل واحد منهما عن الاخر ما يلزمه وقال القاضي محتمل ان يلزم احد  
ما يلزم الاخر كما ذكرنا من قبل وما يملك متعديا احدهما او تقصيريه او حتى يدعى جرد وجب الضمان عليه وهو عليه حجة  
وان اقر احدهما بما في يده قبل علمه وعلى شركه لان اليد لم تقبل اقرارها فلا يقبل اقراره بما في يده شركه ولا بد من ذلك  
لان لا بد على ذلك **مسئلة** وان مرصه احداهما فالكسب بينهما فان طالب الصالح ان يقيم مقامه لزمه ذلك وحجة ذلك  
انه اذا عمل احدهما دون الاخر فالكسب بينهما قال ابن عقيل نص عليه احمد في رواية اسحق بن هانئ وقد سئل عن رجلين  
يشتركا في عمل الابدان فياخذ احدهما بشيء ولا ياتي الاخر بشيء فقال نعم هذا بمنزلة سعد بن مسعود بن جعفر  
حيث اشتركا في حيا وسعد باسيرين واجروا الاخران ولان العمل مضمون عليهما وبضمانهما لاجرة يكون لهما

فصل



كما كان الضمان عليهما ويكون العامل عوناً لصاحبه في حصته ولا يمنع ذلك استحقاقه كمن استأجر رجلاً ليقصر له توباً  
فاستعاضا القصاراً بنسائه فقصّر معه كانت الاجرة للقصار والمشاخر كذا هي بنسائه سواء ترك العمل لمرضه او غير فان طالب  
احدهما الاخران يعمل معه ويقوم مقامه من يعمل فله ذلك فان امتنع فللاخر المفسخ ويجعل انذار ترك العمل لغيره عند ان  
لا يشارك صاحبه في اجرة ما عمله دون ذلك لانما شاركه ليعمل جميعاً فاذا ترك احدتهما العمل فاقاباً شرطاً على نفسه  
فلم يستحق ما جعل له في مقابلته وانما احتمل ذلك فيما اذا تركه بعد ان لا يمكن التحرز منه **مسئلة** وانما اشتراكهما  
ان جعل لهما اشتراكاً في الاجرة بينهما صحيح لانهم في العمل مشتركان فاشتركا في الاجرة لان تقبيلهما العمل اشتراكاً في  
عمل شي في خلاف عليهما او على غير الدائمين صحة الشراكة والاجرة بينهما على ما شرطه لان تقبيلهما العمل اشتراكاً في  
دتهما ولهما ان يجعل لهما باي ظهر كان والمشاركة تنعقد على الضمان كشركة الوجوه فاشتركا في تقبيلهما فصارا  
بغير اذنهما **مسئلة** وان اجراهما باي ظهر فكل واحد منهما اجرة دائره اما اذا اجرا الدائمين باي ظهر فكل واحد منهما اجرة  
باجرة معلومة واشتركا على ذلك لم يصح الشراكة ولكل واحد منهما اجرة دائره لانه لم يجب ضمان العمل في دمه  
انما استحق المكثر من منفعة البهيمه التي استأجرها ولهذا تنفس الاجرة بغير الدائمه المستأجرة ولان الشراكة اما ان  
تنعقد على الضمان في دمه او على علمه وليس هذا واحد منهما فانه لم يثبت في دمه الضمان ولا علمه لانهما لم يبايعا  
الاخر في مقابلته ولان الشراكة تنعقد بالوكالة والوكالة على هذا الوجه لا تنعقد ولهذا لو قال اجر عبدك وتكون اجرتك  
بيني وبينك لم تنعقد كما لو قال اجر عبدك وتنته بيننا لم يصح قال سيجنا ويجعل ان يصح الشراكة كما لو اشتركا في ضامتهما  
يا بدئهما من المباح وان اعان احدهما صاحبه في التحمل والنقل كان له اجر مثله لانهما منافع وقاهما بشبهة عقد **فصل**  
فان كان للاحد اداة قصارة ولاخر يثبت فاشتركا على ان يجعل لهما اداة هذا في بيت هذا والكسب بينهما جاز والاجرة  
على ما شرطه لان الشراكة وقعت على علمهما والعمل يستحق به الربح في الشراكة والماله والبيت لا يستحق بهما شي لانهما يستحقان  
في العمل المشترك قصاراً كذا يثبت الذي اجراهما العمل الذي تقبيلهما العمل وان فسدت الشراكة قسم الحاصل لهما  
على قدر اجراهما واجرا الدار والاداء وان كانت للاحدهما اداة وليس للاخر شي ولا للاحدهما بيت وليس للاخر شي فان تقبلا  
عان يجعل لهما اداة او في البيت والاجرة بينهما جاز لما ذكرنا **فصل** فان دفع رجل دائره الى اخر ليعمل عليها وما  
رزق الله بينهما نصفين او ثلثا او ما شرطه صح نصه عليه في رواية الاثر من محمد بن ابي حرب واحد من سعيد وتقبل عن  
الاوزاعي ما يدل على هذا وكره ذلك الحسن والخفي وقال الشافعي وابو ثور والمندرج اصحاب الرأي لا يصح والربح  
كله لرب الدائره لان العمل الذي يستحق به العوض متبعا للعامل في الجرم مثله لان هذا ليس من افضل الشراكة الا ان تكون  
المضاربة ولا تصح المضاربة بالعروض ولان المضاربة تكون بالتجارة في الاعيان وهذه لا يجوز بيعها ولا اخراجها عن  
ملك مملوكها وقال القاضي في غير ذلك ان لا يصح بناء على ان المضاربة بالعروض لا تصح فعل هذا ان كان اجر الدائره بعينه فالاخر  
لما ملكها وان تقبل حمل شي فعمل عليها او جعل عليها شي مباحا فالاجرة والثمن له وعليه اجر مثله لما ملكها ولما انما عني ثمن العمل  
عليها فصح العقد ببعض ثمنها كذا لا يراه والدائره وكالتجارة في المساواة والارض في المزارعة وقولهم ان ليس  
الشراكة ولا هو مضاربة قلنا نعم لكنه يشبه المساواة والمزارعة فانه دفع المالك الى من يعمل عليها ببعض ثمنها مع بقاء  
عينها وهذا يشبه ان اجريها على المضاربة بالعروض فاسد فان المضاربة انما تكون بالتجارة والصرف في رتبة  
المال وهذا بخلافه وذكر القاضي في موضع اخر من استأجر دابة بنصف ما يربز الله تعالى وملكه جاز قال سيجنا  
ولا اراه لهما جميعاً فان الاجرة بغير شرط لصحتها العلم بالعروض وتقدر بالمدة والعمل ولم يوجد ولان هذا عقد غير منصوص  
عليه ولا هو في معنى المنصوص فهو كسائر العقود الفاسدة الا ان يريد بالاجارة المعاملة على الوجه الذي  
تقدم وقد اشار احد الامايد الى تشبيهه بمثله هذا بالزراعة فقال لا بأس بالتوب يدفع بالثلث والربح  
لجديته جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى خبيراً على المشط وهذا يدل على ان صارفة هذا ومثله الى الجوار المشبه  
بالمساواة والمزارعة لا الى المضاربة ولا الى الاجارة **فصل** نقل ابو داود عن احمد بن محمد بن عيسى  
على النصف من الغنمة ارجوان لا يكون به باس قال اسحق بن ابراهيم قال ابو عبد الله اذا كان على النصف

او الربح فهو جاز وبه قال الاوزاعي ونقل احمد بن سعيد عن احمد بن محمد دفع عبدك الى رجل اليكسب عليه ويكون لك  
ذلك او ربعه فجاز والوجه فيه ما ذكرنا في مسئلة الدائره وان دفع توباً الى خياط ليقص له قميصاً وبيعه له  
نصف ربحه بالحق عمله جاز نص عليه في رواية حرب وكذا ان دفع غزلاً الى رجل يشبه بثلث ثمنه وربعه جاز نص عليه  
وقال مالك وابو حنيفة والشافعي لا يجوز شي من ذلك لانه عوض مجزول وعمل مجزول وقد ذكرنا وجه جوازه  
فان جعل له مع ذلك دراهم لم يجز نص عليه وعنه يجوز والصحيح الاول قال ابو بكر هذا قول قديم وما روي عن هذا  
فعليه المعتمد قال لا ترم سمعت ابا عبد الله يقول لا بأس بالتوب يدفع بالثلث والربح وسئل عن الرجل  
يعطي التوب بالثلث ودرهم او درهمين قال اكرهه لان هذا شي لا يعرف والثلث اذا لم يكن مع شيء له جاز  
لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى خبيراً على المشط قبل ان ياتي عبد الله فان كان المشط لا يربح شي زاد  
على الثلث درهمان قال تليج عمل له ثلثا وثلثا ونصف عشر وما اشبهه وروى الاثر من عن بن سيرين والخفي  
والزهري وابو يعلى بن حكيم انهم اجازوا ذلك وقال بن المنذر كره هذا كله الحسن وقال ابو ثور واصحاب  
الرأي هذا كله فاسد واختاره بن المنذر ويح عقال وقال ابو داود في مسئلة الضمان ليقصد بها السهم بينهما  
نصفان قال لصيد كل للصائد ولصاحب الشكة اجر مثله وقياس ما نقل عن احمد بن حنبل في الشراكة وما رزق الله  
بينهما على ما شرطه لانها عني تنمي بالعمل فصيح دفعها ببعض ثمنها كالأرض **فصل** وقد ذكرنا عقيل ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قبض الطعان وهو ان يعطى الطعان اقصة معلومة يطعمها بقبض دقيق  
منها وعلة المنع ان جعل له بعض مجزول اجر العمل فيصير الطعان مستحقاً له وعليه وهذا لا يعرف ولم يثبت  
صحته وكذا ذكره اصحاب المسكن وقياس قول احمد جوازه لما ذكرنا عنه من المسائل **فصل** فان كان لرجل  
دائره ولاخر اداة وجوالات فاشتركا على ان يجرها والاجرة بينهما نصفان فهو فاسد لان هذا اعانة لا  
يصح الاشتراك فيها كذا في مناقبها اذ تقدر اجرة دابته لكون اجرتها شيئاً واجر جوالقائي لكون  
اجرتها شيئاً وتكون الاجرة كلها لصاحب البهيمه لانه مالك لاصل وللآخر اجر مثله على صاحب البهيمه لانه  
استوفى في منافع ملكه بعقد فاسد هذا اذا اجر الدائره بما عليها من الاكاف والجوالات في عقد واحد فاما  
ان اجر كل واحد منهما ملكه مفزاً فكل واحد منهما اجر ملكه وهكذا لو قال رجل لصاحبه اجر عبدك والاجر بينهما  
كان الاجر لصاحبه وللآخر اجر مثله وكذا في جميع الاعيان **فصل** فان اشتركت ثلاثة من ادم دابة  
ومن الاخر رواية ومن اخر العمل على ان مارزق الله تعالى فهو بينهم صح في قياس قول احمد فان نص في الدائره  
الى اخر يعمل عليها على ان لهما الاجرة على الصحة وهذا ملك لانه دفع دائره الى رجل يعمل عليها والراوية عني ثمن العمل عليها  
فهي كالبهيمه فعلى هذا يكون مارزق الله تعالى انفقوا عليه وهذا قول الشافعي ولا يراه وكذا العامل في كسب  
مباح باله دفعها اليه فاسب ما لو دفع اليه ارضه ليزرعها وهكذا لو اشتركت اربعة من ادم دكان ومن  
آخر صح ومن اخر يعمل على ان يطحنوا بذلك فارزق الله تعالى فهو بينهم صح وكان بينهم على ما  
شرطوه وقال القاضي العقد فاسد في المسئلتين جميعاً وهو ظاهر قوله الشافعي لان هذا لا يجوز ان يكون  
مشارك ولا مضاربة لكونه لا يجوز ان يكون رأس مالهم العروض ولان من شرطهما عود رأس المال سليماً يعني  
ان لا يستحق شي من الربح حتى ليستوفي رأس المال بكامله والراوية هنا تخلو وتنقص وكذا اجارة لانه لا يفتقر  
الى مدة معلومة واجرم مطوم فتكون فاسدة فعلى هذا يكون الاجر كله في المسئلة الاولى للمساواة لا غير والماء  
فان كان ملكه فاذا باعه فتمت له لانه عوض ملكه وعليه لصاحب اجر المثل لانه استعمل ملكه ما يعوض له اسماً لهما  
فكان لهما اجر المثل كسائر الاجارات الفاسدة واما في المسئلة الثانية فانهم اذا اطنوا الرجل طعاماً باجرة



نظر في عقد الاجارة فان كان من واحد منهم ولم يذكر اصحابه ولا نواهي فالاجارة له وعليه لا يصح اجارته لغيره او نواهي  
كان كما لو عقد مع كل واحد منهم منفردا او استأجر من جميعهم فقال استأجرتمكم لظهور هذا الطعم بكذا فالاجارة منهم ارباعا  
لان كل واحد منهم قد لزمه كل واحد منهم على اصحابه بربع اجاره مثله وان كان قال استأجرتم هذا الكلب  
والبغل والرجل وهذا الرجل بكذا وكذا من الطعام والاجر بينهم على قدر اجرتهم لكل واحد من المسلمين بقدر حصته  
في احد الوجهين وفي الاخر يكون بينهم ارباعا بناء على ما اذا تزوج ارباعا بغير واحد او كانت اربعة اعيد بعوض واحد هل يكون  
العوض ارباعا او على قدر قيمته على وجهين **مسئلة** وان جمعا بين شركة العنان والابناء والوجوه والمضاربة لان كل  
واحد منهما يصح منفردا فصاحبه غير كحالة الانفراد **فصل** قال رضي الله عنه الخامس شركة المفاوضه وهو ان يملك  
في الشركة الاكساب النادرة كوجدان لقطة او ركازا او ما يحصل للجماع من ميراث وما يملكه احداهما من ضمان غصب او ارض  
او نحو ذلك فبذره شركة فاسدة وهذا قال الشافعي واجازه الثوري والاوزاعي وابو حنيفة وحكي ذلك عن مالك وشروط ابو  
حنيفة لها شرطان ان يكونا من مسلمين وان يكون مالهما في الشركة سواء كان يجمع جميع ما يملكانه من جنس الشركة وهو  
الدرهم والدينار والحب والاشجار وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا تفاوضتم فاحسنوا المفاوضة ولا تقبلوا من شركته  
تحتقن باسمه فكان منها صحيح كشركة العنان ولنا انه عقد كايصح بين كافرين ولا بين كافر ومسلم فلا يصح بين المسلمين كسائر العقود  
الفاصلة ولا نه عقد لم يرد الشرع بمثل فلم يصح كما ذكرنا ولا فيه غير ذلك يصح بيع الغرر وبيات غرره وان لم يكن كل واحد  
لزم الاخر وقد يلزمه شيء لا يقدر على القيام به وقد ادخلنا في الاكساب النادرة فاما الحرف فلا نفرض ولا رواه اصحاب  
السنن وليس فيه ما يدل على انه راد هذا العقد فيجوز ان ادخلنا في المفاوضه في الحديث ولهذا روي فيه ولا تجادلوا فان الحاد  
من الشيطان واما القياس فلا يصح فان اختصاصها باسم لا يقتضي الصحة كبيع المائدة والملاصقة وسائر السبع الفاسدة  
وشركة العنان يصح بين الكافر والكافر والمسلم بخلاف هذا **باب المساقاة** وهي ان يدفع انسان  
الى اخر ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج اليه بخير معلوم له من الثمرة وسميت مساقاة لانها مفاعلة من السقي لانا هل  
للمجان اكثر حاجته بخير من السقي لكونهم يسفون من الآبار فسميت بذلك والاصل في جوازها السنة والاجماع اما  
فأما روي عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل خيبر يشترط ما يخرج منها من تمر او زرع متفق عليه واما  
الاجماع فقال ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وعن ابيه عامر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل خيبر  
بالشطر ثم ابوبكر ثم عمر وعثمان وعلي ثم اهلهم الى اليوم يعطون بالثلث والرابع وهذا على ما يوافق الخلفاء الراشدين من خلاف  
واشتهر وقد لم ينكره منكر فكان اجماعا **مسئلة** يجوز المساقاة في كل شجرة ثمرة ثمرة هذا في الخلفاء  
الراشدين رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وسالم ومالك والثوري والاوزاعي وابو يوسف ومحمد واسحق وابو  
نور وقال داود لا يجوز الا في تمر النخل لان الخمر اثم وورد بها فيه وقال الشافعي لا يجوز الا في النخل والمكرم لان الزكاة  
تجب في ثمرتها وفي سائر الشجر قولان احدها لا يجوز فيه لان الزكاة لا تجب الا في ثمرتها فاشبهه بالثمره له وقال ابو حنيفة  
وزفر لا يجوز بحال لانها اجارة بتمرد لم تخلق او اجارة بتمرد مجهولة اشبه اجارة بتمرد غير الشجر الذي يسقيه ولنا ما  
ذكرنا من الحديث والاجماع ولا يجوز النخل على ما خالفنا فان قيل روي حديث جابر بن عمر وقد رجع عنه فقال كذا  
فخبر اربعة سنين حتى حدثنا رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمت حتى اخرج من مكة فاجارة ولا يعقد الاجماع على  
مخالفة ويدل ايضا على نسخ حديث بن عمر لرجوعه عن العمل به الى حديث رافع قلنا لا يجوز هل حديث رافع على ما خالف  
الاجماع ولا حديث بن عمر لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يعمل اهل خيبر حتى مات ثم عمل به الخلفاء بعده ثم من بعدهم  
كليف يتصوره النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت حتى ثم في الفهم كيف يعمل ذلك في عصر الخلفاء ولم يخبرهم من سيع النبي  
وهو حاضر معهم وعلم بفعلهم فلو صح خبر رافع لوجب عمله على ما وافق السنة والاجماع على انه قد روي في تفسير خبر رافع  
بن خديج عنه ما يدل على صحته قولنا روي البخاري باسناد قال كنا نكره الارض بالتأخية منها لتسبي لسيده الارض  
فربما يصيب ذلك ويسلم الارض وربما تصاب الارض ويسلم ذلك فمنها فاما الذهب والورق فلم يكن يؤخذ وروي

ايضا في

ه ايضا يسمي غير هذا من انواع الفساد وهو مضطرب جدا قال الاثر سمعت ابا عبد الله يسئل عن حديث رافع بن خديج من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة فقال رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا ضربة كانه يدين اختلاف الروايات عن رافع بن خديج  
وقال طائفة ان اعلمهم يعني بن عباس اخبرني ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت وكان قال كان يبيع احدهم اخاه ارضه من انا ما خذ عليها  
خراجا معلوما وله البخاري ومسلم واكثر روي بن ثابت حديث رافع بن خديج فليف يجوز نسخ امر رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حتى مات وهو يفعل ثم اجمع عليه خلفاؤه واصحابه بعده لا يجوز العمل به ولو لم يمت في الفريضة ورجع بن عمر لم يمت  
رجع عن شيء من المعاملات الفاسدة التي فسر هذا رافع بن خديج واما غيره بن عمر فقد انكره رافع بن عمر لم يقبل حديثه وحمله  
على انه غلط في روايته والمعنى ان لا يملك ذلك فان كان اهل النخل والشجر يخرجون عن غلة وسقيه ولا يملكهم الاستيجار  
عليه وكثير من الناس لا يخرجون ويحتاجون الى الثمر في يجوز المساقاة دفع الحاجتين وتحصيل مصلحة المعين فجاز  
كالمضاربة بالائمان فاما قيسهم فيبطل بالمضاربة فانه يعمل في المال بما يراه وهو معدوم مجهول وقد جاز بالاجماع  
وهذا في معناه ثم ان الشارع قد جاز العقد في الاجارة على المنافع المعروفة والحاجة فلا يجوز على الثمرة المعروفة  
لما جاز مع ان القياس انما يكون في الحاق المسكوت عنه بالمنصوص عليه والجمع عليه فاما ما روي في النسخ وخرق اجماع  
بقياس نص اخر فلا يسيل اليه فاما تخصيص ذلك بالنخل او به وبالكرم فبخلاف عموم قوله عامر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اهل خيبر يشترط ما يخرج منها من زرع او تمر وهذا عام في كل شجرة ولا تكاد يلبث ذات اشجار النخل او من شجر غير النخل  
وقد جاء في لفظ بعض الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت اهل خيبر يشترط ما يخرج من النخل والشجر وكذا غيره  
يتمر كل حوله فاشبه النخل والكرم ولان الحاجة تدعو الى المساقاة عليه كالنخل وكذا غيره فاشبه النخل وهو جوب  
الزكاة ليس من العلة المجوزة للمساقاة ولا اثر له فيها وانما العلة ما ذكرناه **فصل** فاما ما لا تخرجه كالمساقاة في  
الجوز او تمر غير مقصود كالصنوبر والارز فلا يجوز المساقاة عليه وبه قال مالك والشافعي ولا يعمل فيه خلافا  
غير منصوص عليه ولا في معنى المنصوص ولان المساقاة انما تجوز بخير من الثمرة وهذا لا تخرجه لانها لا تكون ثمرتها  
يقصد ورفقا وهو كالموت والورد فالقياس يقتضي جواز المساقاة عليه لان معنى الثمر لكونه مما يتكرر كل عام  
ويمكن اخذه والمساقاة عليه بخير منه فثبت له حكمه **مسئلة** ونص بلفظ المساقاة لانها موضوعها حقيقة ولفظ  
المعاملة كقوله في الحديث عامر بن اهل خيبر على شطر ما يخرج منها من ثمرتها وما اشبهه لان الفصد المعنى فاف الى بياني لفظه عليه السلام كما لبيع  
واعمل في بياني في هذا تحت النخل ثمرته وما اشبهه لان الفصد المعنى فاف الى بياني لفظه عليه السلام كما لبيع  
**مسئلة** ونص بلفظ الاجارة في احد الوجهين لانه مؤد للمعنى فصح به العقد كسائر الالفاظ المتفق عليها والثاني  
لانصح وهو اختيار ابي الخطاب لان الاجارة ليست شرط لكون العوض معلوما والعمل معلوما وتكون لازمة  
المساقاة بخلافه والاول اقمس لما ذكرناه **مسئلة** وقد نص احمد في رواية جماعة فيمن قال اجرتك هذه الارض  
بثلث اي زراعتك عليها بثلث غير من المزارعة بالاجارة على سبيل المجاز كما يعبر عن الشجر بالاسد فعلى هذا  
يكون نهية على السلام عن كرم الارض بثلث او ربعا غير ان الاجارة الحقيقية لا عن المزارعة وقال اكثر اصحابنا  
هي اجارة مذكورة بلفظها فتكون اجارة حقيقية ونص ببعض الخارج من الارض كما نص بالدرهم قال شيخنا والاول  
اقيس واصح لما سبق **مسئلة** وهل نص على ثمره موجودة عار واثنتين احدهما يجوز اخذها ابوبكر وهو قوله  
مالك وابي يوسف ومحمد وابي ثور واحد في الشافعي لانها اذا جازت في المعدوم وثمرته كثيرة الغرر فنافع وجوزها  
وقلة الغرر فيها واولى وانما نص اذ اتي من العمل ما يدين به الثمرة كالثايب والسقي واصلاح الثمرة فان بقي مالا من الثمرة  
كالجذاف ونحوه لم يخرج بغير خلاف والثانية لا يجوز وهو القول الثاني للشافعي لانه ليس بمنصوص عليه ولا في  
معنى المنصوص فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت اهل خيبر على الشطر مما يخرج من زرع او تمر ولان هذا يقتضي ان  
ان يستحق بالعقد عوضا موجودا انتقل الملك فيه عن رب المال الى المساق في لم يصح كالمساقاة على العمل بذلك  
وقوله انها اقل عذرا قلنا قلنا الغرر ليس من المقصود للجواز ولا كثرة الموجود في محل النص مانعة من



فلا تؤثر في شئ والشرع ورد على وجه لا يستحق العامل فيه عوضا موجودا ولا ينقل اليه من ملك رب المال شيئا وانما حدث  
الشيء الموجود على ملكه ما نشرطه فلم يخرج مخالفته هذا الموضوع ولا اثبات عقد ليس في معناه الحاقا به كما لو بطلت  
التموه وكما مضى به بعد ظهور الدرع ومن نص الرواية الاولى قال نص النبي صلى الله عليه وسلم على المساقاة على الثمرة المعدومة  
يجزى منها تنبيه على جوازها على الموجودة لما ذكرنا ولا يصح القياس على المضاربة اذا ظهر الوجه لانها لا تحتاج الى عمل ولهذا  
العمل يحتاج اليه فلا يصح القياس ونظير ذلك المساقاة على الثمرة بعد بدو صلاحها فانه لا يصح بيعه بخلاف علته لكون العمل  
لا يبيح في الثمرة بخلاف الرواية الاولى لان العمل يبيح فيها فاقترقا **فصل** واذا ساقاه على ودعي النخل او صغار  
الشجر الى مدة لم يجل فيها غايها ليجزى من الثمرة صح لان ليس فيه اكثر من ان عمل العامل يكفره وذلك لا يمنع الصحة كما لو جعل له  
سهما من الف وفيه الاقسام التي تذكرها في كمال النخل والشجر ان قلنا المساقاة عقد جائز لم يخرج الى ذكره في قوله وان قلنا  
هو لازم اشتراط ذكر المدة وسنذكره ان شاء الله تعالى فان الثمرة والاصل لم يصح **مسئلة** وان ساقاه على شجر غير سمر  
وباع عليه حتى يثمر يخرج من الثمرة صح والحكم فيه كالحكم فيما ساقاه على صغار الشجر عما بينته قال احمد بن حنبل في رواية للرواية  
فمن قال لرجل اغرس في ارضي هذه شجرة او نخلا فاكافا كان من غلة تلك بملك لك وكذا سهما من كذا وكذا فاجازه واجبه  
يحدث خبر في الزرع والنخل لكن يشترط ان يكون الغرس من رب الارض كما يشترط في المزارعة وقال القاضي المعامل بطله  
والارض فان كان من العامل خرج على الروايتين في المزارعة اذا شرط البذر من العامل وقال القاضي المعامل بطله  
وصاحب الارض بالخيار بين تملكه قلعها وبين نقصها ويبيح تركها في ارضه ويبيع اليه قيمتها كما يشترط اذا  
غرس في الارض ثم جاء التشريع فاحذوها وان اخثار العامل قلع شجرة فله ذلك سواء بذل له القيمة او لم يبذل لها  
لانه ملكه فلم يمنع بطله وان انفقاعا ابقا الغرس ودفع اجر الارض جاز **فصل** ولو دفع ارضه لرجل  
غير سمر على ان الشجر بينهما لم يخرج ويحمل الجواز بناء على المزارعة فان المزارعة في ارضه فيكون بينه وبينه صلة الارض  
وهذا نظيره فاما ان دفعها على ان الارض والشجر بينهما فذلك فاسد وجهها واحدا وبه قال مالك والشافعي وابو يوسف  
ومحمد ولا نعلم فيه مخالفا لانه يشترط اشتراكهما في الاصل ففسد كما لو دفع اليه الشجر والنخل ليكون الاصل والثمره بينهما ان  
شرط في المزارعة كون الارض والزرع بينهما **فصل** ومن شرط صحة المساقاة تقدير نصيب للعامل بخروج معلوم  
من الثمرة كالنخل والرابع لجدد بن عمر بن خنيس وسواء قل الجزاء او اكثر فلو جعل للعامل جزءا من مائة جزء او جعل  
لجزء لنفسه والباقي للعامل جازا اذ لم يفعل ذلك حيلة فان عقد على جزء منهم كالسهم والجزء والنصيب لم يخرج لانه اذا  
لم يكن معلوما لم تكن القسمة بينهما ولو جعل له اصعاعا معلوما او جعل مع الجزاء معلوم اصعاعا لم يخرج لانه لم يجم  
ذلك ولم يحصل غير القسمة بينهما ولو جعل له اكثر من الاصل فيتضرر العامل وكذلك شرط لم يخرج بغيره لانه قد  
يحل وقد لا يحل غيرها وهذه الملة هي النبي صلى الله عليه وسلم عن المزارعة التي يجعل فيها لرب الارض مكانا معينا  
والعامل مكانا معينا قال وافق كذا نكوي الارض على ان لنا هذه ولهم هذه فربما خرجت هذه ولم يخرج هذه فبها  
عن ذلك فاما الذهب والورق فلم ينهنا متفق عليه فحق شرط شيئا من هذه الشرط الفاسدة ففسد المساقاة او الثمرة  
كلها لرب المال لانهما ملكه وللعامل اجر ماله كالمضاربة الفاسدة **فصل** ولا يحتاج ان يسرط الرب المال  
لان ما خذ به لا بالشرط فاذا قال ساقيتك على ان يكون لك ثلث الثمرة صح والباقي لرب المال وان قال على ان يكون لك الثمرة  
فقال بن حبان لا يصح وقد ذكرنا تعويل ذلك في المضاربة وان اختلفا في الجزاء والمشرط فهو للعامل  
لانما يستحق بالمشرط كما ذكرنا فان اختلفا في قدر الجزاء والمشرط للعامل فقال بن حبان القول قول رب المال  
وقال مالك القول قول العامل اذا ادعى ما بسببه لانه اقوى سببا لتسليم الحايط والعمل وقد ذكرنا في المضاربة  
رواية ان القول قول رب المال اذا ادعى اجر المثل فخرج منهما مثله وقال الشافعي يقتل الفان وكذلك ان اختلفا فيما

تناوله المساقاة من الشجر ولنا ان رب المال منكر لزيادة التي ادعاهما العامل فكان القول قول رب المال كما وقع لهما بينة  
حكم بها وان كان مع كل واحد منهما بينة انبى على بينة الداخل والخارج فان كان الشجر لائمين فصدق احدهما العامل  
وكذا به الاخر قد نصيب مما يدعيه من مال المصدق وان شهد على المتكبر قبلت شهادته اذا كان عدلا لانه لا يلزم اليه نفسه  
تفعا ولا ينفذ عنها ضرها ويخلف مع شاهده وان لم يكن عدلا كانت شهادته كعدمها ولو كانا عامليين ورب المال واحدا  
فشهد احدهما على صاحبه قبلت شهادته لما ذكرنا **فصل** واذا كان في البستان شجر من اجناس كالنخيل والزيتون  
والزيتون والكرم فشرط للعامل من كل جنس قدر نصف ثمر النخيل وثلث الزيتون وربع الكرم او كان فيه انواع  
من جنس فشرط من كل واحد قدر ما هو يعرفه او قدر كل نوع صح لانه لا ذلك كذا في البساتين ساقاه على كل بستان تقدر  
مخالف المقدر المشرط من الاخوان لم يعلم قدره او احدهما لم يخرج للجهالة ولو قال ساقيتك على هذا البستان النصف  
من هذا والثلث من هذا صح لانها صنف واحد جمعت هذين فصارت بقوله بعثك دارتي هاتين هذه بالف وهذه  
بما في وان قال بالنصف من احدهما والثلث من الاخر لم يعين لم يصح للجهالة لانه لا يعلم الذي يستحق نصفه ولو ساقاه  
على بستان واحد نصفه هذا بالنصف ونصف هذا بالثلث وهما متمايزان صح لانها بستانين **فصل** فان كان  
البستان لائمين فسا قيا عاملا واحدا على ان له نصف نصيب لهما وثلث نصيب لآخر والعامل عامل لكل واحد منهما جاز  
لان عقد الواحد مع الاثنين عقدان ولو اقر ذلك واحد منهما بعقد كان له ان يشترط ما انفق عليه وان جعل نصيب  
كل واحد منهما لم يخرج لانه غير فانه قد يقل نصيب من شرطه النصف فيقل حظ وقد يكثر فيتوفر حظه فاما ان شرط  
قدرا واحدا من مالهما جاز وان لم يعلم قدرها لكل واحد منهما لانه جاز لان نصيب كان فقد علم عوضه وعلم حيلة البيع فصح في ذلك فبها ولو ساقا  
هذه بالف ولم يعلم نصيب كل واحد منهما جاز لان نصيب كان فقد علم عوضه وعلم حيلة البيع فصح في ذلك فبها ولو ساقا  
واحدا اثنين جاز ويجوز ان يشترط لهما التساوي في النصيب وان يشترط لهما اكثر من الاخر **فصل** ولو ساقاه  
ثلاث سنين على ان له في الاولى النصف وفي الثانية الثلث وفي الثالثة الربع جاز لان قدره بالذات في كل سنة معلوم  
فصح كما لو شرط له من كل نوع قدرا **فصل** ولا تنضم المساقاة الا على شجر معلوم بالرؤية ولو بالصفة التي لا تختلف  
فصح كما لو ساقاه على بستان لم يره ولم يوصف لم يصح لانه عقد على مجهول اسير البيع وان ساقاه على احد هذين  
معهما كالباع فان ساقاه على بستان لم يره ولم يوصف لم يصح لانه عقد على مجهول اسير البيع وان ساقاه على احد هذين  
الحائطين لم يصح لانها معاوضة تختلف العوض فيها باختلاف الاعيان فلم يخرج على غير معين كالباع **فصل** ويصح على  
البعل كما يقع على السقي وبه قال مالك ولا نعلم فيه خلافا لعين من يجوز المساقاة لانه لا حاجة تدعو الى المعامل في ذلك  
كرايتها الى المعامل في غيره فيفاسد عليه **مسئلة** والمساقاة عقد جائز في ظاهر كلامه وكذلك المزارعة وهي الم  
احد في رواية الاثر وقد سئل عن الاكار يخرج من غير ان يخرج صاحب الضيعة فلم ينع من ذلك ذكره ابو عبد الله  
بن حامد وهو قول بعض اصحاب الحديث وقال بعض اصحابنا هو لازم وهو قول اكثر الفقهاء لانه عقد معاوضة  
فكان لازما كالاجارة ولانه لو كان جائزا لرب المال فسحق اذا ظهرت الثمرة فيسقط سهم العامل فيتضرر ولنا  
ما روي مسلم عن بن عمر ان اليهود سئلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرهم بخير مما ان يعملوها ويكون لرسول  
صلى الله عليه وسلم شطر ما يخرج منها من زرع او ثمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فمقرهم على ذلك ما سألوا ولو كان  
لازم لم يخرج بغيره تقدير مدة ولا ان يجعل الحرة اليه في مدة اقرهم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرهم مدة لنقل  
لان هذا مما يحتاج اليه فلا يجوز الا خلال بنقله وعمره في ارضه عنه احلامه من ارض الحجاز واخرجهم من خير  
ولو كانت مدة مقدرة لم يخرج اخرهم فيها ولا في عقد على جزء من مال فكان جائزا كالمضاربة وفارق الاجارة  
لانها بيع وكذا في لازمة بيع الاعيان ولان عوضها معلوم شبهت البيع وقياسهم يتحقق بالمضاربة وهي اشبه  
بالمساقاة من الاجارة فقياسها على الاولى وقولهم انه يفضي الى ان رب المال يبيع بعبادته والثمره قلنا اذا ظهرت



الثمرة ظهرت على ملكها فلا يستطع حق العامل منها بيعه ولا غيره كما اذا ضاع المضاربة بعد ظهور النسخ فعلى هذا لا ينضم  
الى ذكروا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب لاهل خيرة مدة معلومة ولا خلفاءه حتى عاملوهم ولا نعتد جازوا  
نفسه الى ضرب مدة كالمضاربة بوسايل العقود الجارية ومنه ضاع احداهما بعد ظهور النسخ فبنيها على ما شرطت  
العامل تمام العمل كما يلزم للمضارب بيع العروض اذا ضاعت المضاربة بعد ظهور النسخ وان ضاع العامل قبل ذلك فلا شيء  
له لانه رضي باستقاط حقه فهو كعامل المضاربة اذا ضاع قبل ظهور النسخ وعامل المعاملة اذا ضاع قبل تمام عمله وان  
ضاع رب المال قبل ظهور النسخ فعليه اجر المثل للمعامل لانه منع تمام عمله الذي يستحق به العوض فاشبه ما لو ضاع المعامل  
قبل تمام عمله بالمعالة وفارق رب المال في المضاربة اذا ضاع قبل ظهور النسخ لان عمل هذا مفضل الى ظهور النسخ غالبها  
فلولا النسخ لظهرت الثمرة فملك نصيبه منها وقد قطع ذلك بفسخه فاشبهه في المعاملة بخلاف المضاربة فانه لا يجر  
اخضاؤها الى النسخ ولان الثمرة اذا ظهرت في الشجر كان العمل عليها في الاستدانة اسباب ظهورها والنسخ اذا ظهر في  
المضاربة قد لا يكون للعمل الاول فيه اثر اصلا **مسئلة** فان قلنا ان عقد النسخ لا يصح الا على مدة معلومة وهذا قول  
المشافه وقال ابو نؤير يصح وتقع على سنة واحدة واجاز به بعض الكوفيين استصحابا لانه لا يشرط له جزم الثمرة كان ذلك  
دليلا على اذاعة مدة تحصل فيها الثمرة ولنا انه عقد لازم فوجب تقدير مدة معلومة كالاجارة وكان المساقاة اسبغ بالا  
جارية لانها تقتضي العمل على العين مع بقائها وكذا اذا وقعت مطلقا لم يمكن حملها على اطلاقها مع لزومها لانه يفرض  
ان العامل يستبد بالثمر كل مدته فيصير كمالك ولا يمكن تقديره بالسنة لانه يحكم وقد تكمل الثمرة في اقل من السنة فعلى  
هذا لا يتقدر اكثر المدة بل يجوز ما يتفقان عليه من المدة التي يبقى الشجر فيها وان طال وقيل لا يجوز اكثر من ثلاث سنين  
وهذا يحكم وتوقيت لا يضر اليه الا بنص او اجماع فاما اقل المدة فتقدر بمدة تكمل فيها الثمرة ولا يجوز على اقل منها لان  
المقصود استمرارية الثمرة ولا يوجد في اقل من هذه المدة **مسئلة** وان شرط مدة لا تكمل فيها لم يصح فاذا عمل فيها فظهرت  
الثمرة فيها لم تكمل فله اجره مثله في احد الوجهين وفي الاخر لا شيء له لانه رضي بالعمل بغير عوض فهو كالمستعير والا واصلح  
لان هذا لم يرض الا بعوض وهو جزء من الثمرة وذلك الجزء موجود لكن لا يمكن تسليمه اليه فاما تعذر رد العوض  
الذي انقضى عليه كانه اجره كانه الاجارة الفاسدة بخلاف المبيع فان رضي بغير شيء وان لم تظهر الثمرة فلا شيء له  
في اصح الوجهين لانه رضي بالعمل بغير عوض **فصل** وان ساقا الى مدة تكمل فيها الثمرة غالبا فلم يحل ثلثا السنة  
فلا يثبت للعامل لانه عقد صحيح لم يظهر الثمرة المضاربة اذ لم يربح فيها وان ظهرت الثمرة ولم تكمل فلم نصيبه منها  
عليه تمام العمل فيها لو انفسخت قبل كمالها **مسئلة** وان شرط مدة قد تكمل فيها الثمرة وقد لا تكمل ففي صحة المساقاة  
وجها ن احدى ان يصح لان الشجر يحل ان يحل بمجمل او لا يحل والمساقاة جارية فيه والثاني لا يصح لانه عقد على معناه  
ليس الغالب وجوده فلم يصح كالمسلم في مثل ذلك ولان ذلك يترتب امكان الثمر منه فلم يجز العقد مع كماله بشرط ثمره  
تحل بعينه وفارقا اذا شرط مدة تكمل فيها الثمرة فان الغالب ان الشجر يحل واحتمال ان لا يحل قادرا لم يمكن التفرز  
عنه فان قلنا العقد صحيح فله حصته من الثمر فان لم يحل فلا شيء له وان قلنا هو فاسد استحق اجر المثل سواء حل  
اولم يحل لانه لم يرض بغير عوض ولم يسلم له العوض فاستحق اجر المثل بخلاف ما اذا شرط مدة لا يحل في مثله  
وفيه وجه اخر ان لا شيء له كما لو شرط مدة لا يحل فيها الشجر غالبا ومتى خرجت الثمرة قبل انقضاء المدة فله حقه منها اذا  
قلنا بصحة العقد وان خرجت بعينها فلا شيء له فيها ومذهب المشافه في هذا قريب مما ذكرنا **مسئلة** وان مات  
العامل ثم الوراث فان لم يكن له وارث اقام الحاكم مقامه من تركته وجملة ذلك اننا قد ذكرنا ان ظاهر المذهب ان  
المساقاة عقد جائز لا يقتصر الى ذكر مدة لان ابقائها اليها وضعتها جائز لكل واحد منهما فلم يمتدح الى مدة فان  
قدرها مدة جاز لانه لا يضر في ذلك وقد بيناه في المضاربة والمساقاة مثله فعلى هذا يفسخ بموت كل واحد  
وجفونه والخير عليه المسقة كالمضاربة ويكون العمل فيها كالمضاربة وان قلنا بفسخ العقد  
ويقوم الوارث مقام الميت منها لانه عقد لازم اشبه بالاجارة فان كان الميت العامل فالحق وارثه القيام مقامه

لم يجز لان

لم يجز لان الوارث لا يلزمه من الحقوق التي على موروثه الا ما يمكن دفعه من تركته والعمل ليس مما يمكن ذلك فيه فعلى هذا  
يستأجر الحاكم من التركة من يعمل العمل فان لم يكن لهم تركته او تعذر الاستيجار فرب المال الفسخ لانه تعذر استيفاء العقود  
عليه فثبت الفسخ كما لو تعذر من المبيع قبل قبضه **مسئلة** فان ضاع بعد ظهور الثمرة فهي بينهما وان ضاع قبل ظهورها  
فهو للعامل اجرة على وجهين اما اذا ضاع بعد ظهور الثمرة فهي بينهما كما اذا انفسخت المضاربة بعد ظهور النسخ فعلى  
هذا يباع من نصيب العامل ما يحتاج اليه لاجر ما بقي من العمل واستخرج من يعمل ذلك وان احتج الى بيع الجميع بغيره لا  
يخلو ان يكون قد بدا صلاح الثمرة او لا فان كان قد بدا صلاحها خيرا للمالك من البيع  
والشر فان استقر نصيب العامل جاز وان اختار بيع نصيبه بآخره وباع الحاكم نصيب العامل وان لم يبيع والشر يباع  
الحاكم نصيب العامل وحده وما بقي على العامل يستأجر من يعمله والباقي لو تركته وان كانت لم يبد صلاحها خيرا للمالك  
ايضا فان بيع لاجنبي لم يجز الا بشرط القطع واليجوز بيع نصيب العامل وحده لانه لا يمكن قطعه الا بقطع نصيب المالك  
ولا يجوز ذلك الا باذنه وهل يجوز شري المالك للمالك او جهة واحدة لا يجوز كلاجنبي والثاني يجوز كما اذا  
باع فخلا مؤثرا جاز للمشتري ان يتبع الثمرة التي للمالك التي للمالك من غير شرط القطع وهكذا الحكم اذا انفسخت المساقاة  
بموت العامل اذ قلنا يجوزها والى الوارث العمل فاما ان ضاع قبل ظهور الثمرة فللعامل الاجرة في احد الوجهين  
لانه عمل بعوض لم يصح له فكانت له الاجرة كالموضع بغير عذر والثاني لا شيء له لان الفسخ مستند الى موته ولا يصح  
لرب المال فيه اشبه اذا ضاع العامل قبل ظهور الثمرة **مسئلة** وكذا ان هرب العامل ولم يوجد له ما ينقضي عليه  
فهو كالموفا ان كان العقد جائزا فرب الارض الفسخ وان قلنا يلزم منه فوجد الحاكم له مالا او امكنه الاقتراض عليه  
من بيت المال او غيره فعلى وان لم يمكنه ووجد من يعمل باجرة مؤجلة الى وقت الثمرة فعلى فان تعذر ذلك فرب المال  
الفسخ لما ذكرنا فاما الميت فلا يفرض عليه لانه لا ذمة له والا ولى في هذه الصورة ان لا يكون للعامل اجرة لانه تركه  
العمل اختيارا منه فلم يكن له اجرة كما لو تركه العمل من غير هرب مع القدرة عليه **مسئلة** فان عمل فيها رب المال اذن  
حاكم او اشبهه بوجهه وبه والا فلا قد ذكرنا ان رب المال الفسخ فان اختار البقاء على المساقاة لم تنسخ اذ قلنا لزومها  
وبما اذن الحاكم في الاتفاق على الثمرة ويرجع بما اتفق فان عجز عن استيدان الحاكم فانفق بنية الرجوع ولم يمسك بغيره  
فكل يرجع بذكر على وجهين واستند على الاتفاق بشرط الرجوع رجوع بما اتفق وهذا احد الوجهين لا يحل الشافعي  
لان مضطر وان امكنه استيدان الحاكم فانفق بنية الرجوع ولم يستاذنه قبل يرجع بذلك على وجهين بناء على ما اذا قضى  
وبه بخلافه فان تبرع بالاتفاق لم يرجع كما لو تبرع بالصدقة والحكم فيما اذا اتفق على الثمرة بعد فسخ العقد انعذر  
ببيعها كالحكم ههنا سواء **فصل** قال رحمه الله ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة وزجارتها من السقي والحرق  
والزبار والتلقيح والتشميس وصلاح طرق الماء وموضع التشميس ونحوه وجملة ذلك ان يلزم العامل باطلاق  
عقد المساقاة ما فيه صلاح الثمرة وزجارتها من حرث الارض تحت الشجر والبقر الذي يحرث والى الحرق وسقي الشجر  
اشفا المدا وصلاح طرق الماء وقطع الحشيش المضرة والشوك وقطع الشجر اليابس وزبار الكرم وقطع ما يحتاج  
الى قطعه وتسميد الثمرة وصلاح الاحاجية وهي الحفر التي يجمع فيها الماء على اصول النخل وادارة الدواب وحفظ  
الثمر في الشجر وبعد حتى يقسم وان كان مما ينتمى فعليه تشميس لان اطلاق عقد المساقاة يقتضي ذلك فان  
موضوعها على ان العمل من العامل **مسئلة** وعلى رب المال ما فيه حفظ الاصل من سدد الحيطان واجرا الانهار وحفر  
البير والدواب وما يديره وكن لك شري ما يلزمه اذ اطلقا العقد وان شرط ذلك كان تكميلا وقيل ما يتكرر  
كل عام فهو على العامل وما لا فلا قال شيخنا وهذا صحيح الا في شري ما يلزمه فانه على رب المال وان تكرر لان  
هذا ليس من العمل فاما البقر الذي يديره والدواب فقال اصحابنا هي على رب المال لانها ليست من العمل اشبه ما

لم يجز لان



يلحق به قال شيخنا والاولة انما على العامل لانها تراد للعجل اشبهت بقر العرث وكان استقراء المأ على العامل اذ الخجة الى القيمة  
فكان عليه وان احتاج اليها كغيره من الاعمال وقال بعض اصحاب الشافعي ما يتعلق بالاصول والمثمة معاً كسحق النهر  
هو على من شرط منهما وان اهل شرط ذلك على احداهما تقع المساقاة وقد ذكرنا ما يدل على ان من العامل فاما قسميد الارض  
بالزبل اذا احتاج اليه فتحصله على رب المال لانه ليس من العمل اشبه ما يلحق به وتفرقه في الارض على العامل كالتلقيح  
فان شرط على احدهما شيئا مما يلزم الاخر فقال القاضي وابو الخطاب لا يجوز ذلك فعمل هذا نقصد المساقاة  
وهو مذهب الشافعي لانه شرط بخالف مقتضى العقد فافسد كالمضاربة اذا شرط العمل فيها على رب المال وقد روي عن احمد  
ما يبي على صحة ذلك فانه ذكر ان الجذاذ عليه ما فانه شرطه على العامل جائز لانه شرط لا يخل بصلته العقد ولا يفسد فيه  
كتاجيل الثمر في البيع وشرط الرهن والصين والخياف فيه لكن بشرط ان يكون ما يلزم كل واحد منهما من العمل معلوما  
ليلا يفضي الى التنازع فيجوز العمل وان لا يكون على رب المال اكثر العمل ولا ينصفه لان العامل انما يستحق بعمله فاذا عمل  
اكثر العمل كان وجوده عليه كعدمه فلا يستحق شيئا **فصل** فان شرط ان يعمل مع غيره فرب المال فله ان يجعل له ما يشاء  
في الغلام كيد مولاة وقال ابو الخطاب فيه وجهان احدهما كما ذكرنا والثاني يجوز لان غلامه مال له فجاز ان يجعل له ما يشاء  
كثور الدواب وكما يجوز في القراض ان يدفع الى العامل قيمة العمل عليها واما رب المال لا يجوز جعله تبعا وهذا  
قوله مالك والشافعي ومحمد بن الحسن فاذا شرط غلاما يعملون معه فنقتسم على ما يشاء طان عليه فان اطلقنا في عمل رب  
المال وهذا قاله الشافعي وقال مالك نفقتهم على المساقاة ولا ينبغي ان يشترطها على رب المال لان العمل على المساقاة فهو من  
من يعمل عليه كونه غلاما ولنا انه مملوك لرب المال فكانت نفقتهم عليه عند الاطلاق كالواجرة فان شرط على العامل  
جائز ولا يشترط تقدر بهما وبه قال الشافعي وقال محمد بن الحسن بشرط ان لا يلزم من فوجبه ان يكون  
معلوما كسائر الشروط ولنا انه لو وجب تقدر بهما ولو جفنا ولا يجب ذلك فلم يجب تقدر بهما ولا بد من معرفة  
الغلمان المشروط عليهم برؤية وصفة يحصل بها معرفتهم كفي عقد الاجارة **فصل** فان شرط العامل ان اجاز  
الذي يحتاج الى الاستعانة بهم من الثمرة وقد راجع لم يصح لان العمل عليه فاذا شرط اجرة من المال لم يصح كالموكل بالخدمة  
اجر عليه وكذا ان لم يقدر له ذلك ولا بد من مجهول وبما روي هذا ما اذا شرط المضارب اجرا ما يحتاج اليه من الخصال  
وغيره لان ذلك لا يلزم العامل فكان على المال ولو شرط اجرا ما يلزمه علمه بنفسه لم يصح **مسئلة** وحكم العامل حكم  
المضارب فيما يقبل قوله فيه وفيما يرد ولان رب المال يضمن فاسكب المضارب فان اتهم حلف وان ثبتت خيانتة ضمن اليه من  
بشارته كالموكل اذ ائتمت خيانتة فانه لم يكن حفظه استوجبه من ماله من يعمل علمه وبهذا قال الشافعي وقال اصحاب  
مالك لا يقيم غيره مقامه بل يحفظ منه لانه فسق استيفاء المنافع المقصودة منه فاستبم ما ولسق بغيره لانه لو كان  
انه تعذر استيفاء المنافع المقصودة فاستوفيت بغيره كما لو هرب ولا تسلم امكان استيفاء المنافع منه كانه لا يضمن  
من تركها ولا يوثق منه بفعلها ولا نقول ان له فسخ المساقاة وانما نقول المالم يكن حفظها من خيانتك اقم غيرك بغير علمك  
وارفع يدك عنها لان الامانة قد تعذر في حقه فلا يلزم رب المال ايها المك وفارق فسق بغير الخيانة فانه لا يضمن  
على رب المال فيها وهي ما يقوت ماله فان عجز عن العمل لضعفه مع امانته ضمن اليه غيره ولا يتبرع به لانه العمل مستحق عليه  
ولا ضرب في بقايد علمه وان عجز بالكلمة اقام مقامه من يعمل ولا جرح عليه في الموضوعين لان علم تمام العمل وهذا من  
تمامه **فصل** عليك العامل حصته من الثمرة بظهورها ولو تلفت كلها الا واحدة كانت بينهما وهذا  
قوله الشافعي والثاني عليك بالمقاسمة كالمضارب ولنا ان الشرط صحيح فثبت بمقتضاه كسائر الشروط والصحة  
ومقتضاها كون الثمرة بينهما على كل حال واما القراض فنقول انه عليك الزرع بالظهور كسائلنا وان سلم فالفرق  
بينهما ان الزرع وقاية لرب المال فلم يملك حتى سلم لرب المال لربه وهذا ليس بوقاية لئس فانه لو تلفت الاصول كلها  
كان الثمر بينهما اذا ثبت ذلك فانه يلزم كل واحد منهما زكاة حصته اذا بلغت نصيبا فخص عليه احد في المزارعة فان لم  
تبلغ نصيبا الا بجمعها لم يجب الا على قولنا ان الخلطة تفرق في غير السائمة فيبذل باخراج الزكاة ثم يقسمان ما  
بقي فان بلغت حصته احدى نصيبا يادون الاخر فعلى من بلغت حصته نصيبا الزكاة وحده يخرجها بعد المقاسمة  
الا ان يكون لما لم تبلغ حصته نصيبا ما يتم به النصاب من موضع اخر فيجب عليها جميعا وان كان احدهما لا زكاة

عليه كما ملكا بالذمة فعمله الاخر زكاة حصته ان بلغت نصيبا وبهذا كله قال مالك والشافعي وقال اللبنيان كما  
شركه نصرا فنيا علم ان الزكاة مبداء في الحائط ثم يقاسم بعد الزكاة ما بقي ولنا ان النصرا لا زكاة عليه فلم  
يخرج من حصته شيئا كما لو انفرد بها وقد روي ابو داود في سننه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يعث عبد الله بن رواحة فيخرج النخل حين يطيب قبل ان يوكل ثم يخرج طهورا ويحذر  
اي اخذ منه بذ لك لخرص ام يدفعونه اليهم بذلك لخرص كل واحد من الزكاة قبل ان يوكل الثمار ونفق قال  
جابر خرسها بن رواحة اربعين الف وسق وزعم ان اليهود لما خيروا بن رواحة اخذوا المهر وعليهم عشرة  
الف وسق **فصل** وان ساقاه على ارض خراجية فالخراج على رب المال لانه يجب على الرقبة لعل انه  
يجب سواها ثم الت شجر ولم يثمر وكان الخراج يجب اجرة الارض فكان على رب الارض كما لو استأجر ارضه  
غيره فيها وبه قال الشافعي وقد نقل عن احمد في الذي يتقبل الارض البيضاء ليعمل عليها وهي من ارض السواد  
يتقبلها من المملوك فعمله ان يورثه وضيقة عمر رضي الله عنه وتورثه العشر بعد وضيقة عمر وهذا  
معناه والله اعلم اذا دفع السلطان ارض الخراج الى رجل يعملها ويورثها ويخرج اجها فانه يبيد الخراج ثم ياتي ما بقي  
كما ذكره الخري في باب الزكاة وكذا في بين ذلك وبين ما ذكرناه ههنا **مسئلة** ولا يجوز ان يجعل له فضل ارضه  
على ما شرط من الثمرة بغير خلاف لانه رجا يحدث من الثمار الدرهم فيضرب رب المال ولذا لم يمنع من اشتراط  
اقتنعه معلومة فان جعل له ثمة سنة غير المستلح ساقاه عليها فيها او شجر غير الشجر الذي ساقاه عليه لم يخر وكذا ذلك  
لو شرط عليه عملا في غير الشجر الذي ساقاه عليه او عملا في غير المستلح ففقد العقد سواء جعل له كل حق او بعضه او  
جميع العمل او بعضه لانه بخلاف موضوع المساقاة اذ موضوعه ان يعمل في شجر معين يخرج مشاعا من ثمرته ذلك  
الوقت الذي يستحق عليه فيه العمل **فصل** اذا ساقا رجل ارضه فاعمل العامل غيره على الارض والشجر  
لم يخر وبه قال ابو يوسف وابو ثور واجاز ما لك اذا جاء برجل امين ولنا انه عامل في المال بخروج من ثمة غلظ الخزان  
يعامل غيره فيه كما لمضارب وكذا انما اذ له في العمل فيه فلم يخر ان ياذن لغيره كالموكل وانما ان استأجر ارضه فاعمل  
بزارع غيره فيها لان منافعتها صارت مستحقته فملك المزارع فيها كمالك والاجرة على المستأجر دون المزارع كما  
ذكرنا في الخراج وكذا ان يجوز لمن في يد ارض خراجية ان يزارع فيها لانه كالمستأجر والموقوف عليه ان يزارع في  
الوقف وبساقا على شجره لانه اما مالك لرقبة ذلك او بمنزلة المالك ولا تعلم في هذا خلافا عند من اجاز المساقاة والمزارعة  
والله اعلم **فصل** وان ساقاه على شجره فبأن مستحقا بعد العمل اخذه ربه وعثر لانه عثر ماله ولا حق للعامل  
في ثمرته لانه عمل فيها بغير اذن مالكا ولا اجر له عليه لذلك وله على الغاصب اجر مثله لانه غصب واستعمل فاشبه ماله  
عصب بقره واستأجر من ضره درهم وان شمس الثمرة فلم تنقص اخذها بهما وان نقصت فله ان ينقص ما يرجع  
به على من شاء منهما فان ضمن الغاصب فله تضمين الكل وله تضمين الكل وله تضمين قدر نصيبه وتضمن العامل قدر نصيبه لان الغاصب  
سبب يد العامل فلزمه ضمان الجميع فان ضمن الكل رجع على العامل بقدر نصيبه لان التلف حصل في يده فان  
الضمان عليه ويرجع العامل على الغاصب باجر مثله ويجوز ان لا يرجع الغاصب على العامل بشرط ان لا يظنه فلم يرجع  
عليه كما لو اطمع انسانا شيئا وقال له فانه طعما في ثمة ان يمتنع وان ضمن العامل احتمل ان لا يضمنه الا نصيبه  
خاصة لانه ما قبض الثمرة كلها وانما كان مرعا لها وحافضا فلا يلزم ضمانها مالم يقبضها ويجوز ان يضمن  
الكل لانه يثبت على الكل مشاهدة بغير حق فان ضمن الكل رجع على الغاصب بيد نصيب منها واخر مثله  
وان ضمن كل واحد منهما ما صار اليه رجع العامل على الغاصب باجر مثله لا غير وان تلفت الثمرة في شجرها او  
بعد الجذاذ قبل القسمة فمن جعل العامل قابضا لها بثبوت يده غنا يطرأ قال يلزم ضمانها ومن قال لا  
يكون قبا ايضا الا باخذ نصيب منها قال لا يلزمه الضمان ويكون على الغاصب **مسئلة** وان شرط ان سقى





سبحا فله الربع وان سقى بكلفة فله النصف وان زرعهما شجر فله الربع وان زرعهما حنطة فله النصف لم يصح في احد الوجهين  
لان العمل مجهول والنصيب مجهول وهو معنى بيعتين في بيعة والثاني يصح بناء على قوله في الاجارة ان خطته روميا فلك  
ورهم وان خطته فارسيا فلك نصف درهم فانه يصح في النصوص عليه وهذا مثله فان قال مازرعة ما من شيء فلك نصف  
صح لان النبي صلى الله عليه وسلم ساقا اهل خيبر بشرط ما يخرج منها من زرع او ثمر ولو جعل له في المزارعة ثلث الخطة  
ونصف الشجر وتلقى الباقيلا وتبين ما يزرع من كل واحد من هذه الانواع اما بتقدير البذر او تقدير الثمر  
وتعيينه مثل ان يقول تزرع هذا المكان قمحا وهذا اشعيرا او تزرع مدينتين حنطة ومدينتين شجر جاز كان كل واحد  
من هذه طريقا الى العمل فاكفي به **مسئلة** وان قال مازرعة من شجر فلي ربعه وما زرعته من حنطة فلي نصفه  
لم يصح لان ما يزرعه من كل واحد منهما مجهول لا يقدر فهو كالوشرط في المساقاة ثلث هذا النوع ونصف النوع  
الاخر وهو جاهل بما فيه منها **مسئلة** ولو قال ساقيتك هذا البستان بالنصف علي ان اساقيك الاخر بالربع لم يصح  
وجها واحدا لانه شرط عقد في عقد فصلا في معنى قوله بعثك هذا علي ان تبني علي هذا وتشتري في هذا وانما قصد  
لمعنيين احدهما انه شرط في العقد عقد الاخر بالنصف الشرط واذا سقط وجب رد الغرض الذي تركه من العوض  
مجهول الثاني ان العقد الاخر لا يلزم بالشرط فيسقط الشرط واذا سقط وجب رد الغرض الذي تركه من العوض  
لاجله وذلك مجهول فيصير اكل مجهولا **فصل** ولو قال لك الحسن ان كانت عليك خسارة وان لم يكن عليك  
خسارة فلك الربع لم يصح نص عليه احمد وقال هذا ان شرط في شرط وكوهه قال شيئا ما يخرج منها مثل ما اذا شرط  
ان سقى سبحا فله الربع وان سقى بكلفة فله النصف والبر اعلم **فصل** وان ساقى احد الشريكين شراهما وجعل  
له من الثمر اكثر من نصيبه مثل ان يكون الاصل بينهما نصفين فجعل له ثلثي الثمرة صح وكان السدس حصته من المساقاة  
فصار كانه قال ساقيتك علي نصيبك بالملك وان جعل الثمرة بينهما نصفين او جعل للعامل الثلث فهي مساقاة فاسدة  
لان العامل يستحق نصيبها بملكه فلم يجعل له في مقابلته علم شيئا واذا شرط له الثلث فقد شرط ان غير العامل ياخذ من  
نصيب العامل كله ويستعمله بلا عوض فلا يصح فاذا عمل في الشجر بناء على هذا كانت الثمرة بينهما بحكم الملك ولا يستحق  
العامل بعلم شيئا لانه تبرع به لرضاه بالعمل بغير عوض فاشبه ما لو قال له ان اعمل فيه بغير شيء وذكر اصحابنا وجه اخر  
ان يستحق اجر المثل لان المساقاة تقتضي عوضا فلم يسقط بوضاه باسقاط ملك الكساح اذ لم يسلم له المسمى تجب فيه مهر المثل  
ولنا انه عمل في مال غيره متبرعا فلم يستحق عوضا كما لو لم يعقد المساقاة وبغير ان النكاح من وجهين احدهما ان عقد  
النكاح صح صح فوجب به العوض لصحته وهذا فاسد لا يوجب شيئا والى الثاني ان الانبضاع لا تستباح بالبدل والاباحة  
والعمل ههنا يستباح بذلك ولان المهر في النكاح لا يجوز ان يكون واجبا بالعقد او بالاصابة او بهما فان وجب بالعقد  
لم يصح قياس هذا عليه لوجهين احدهما ان النكاح صح صح وهذا فاسد والثاني ان العقد هل لنا لو اوجب لا وجب في العمل  
ولا خلاف ان هذا لا يوجب قبل العمل شيئا وان وجب بالاصابة لم يصح القياس عليه ايضا لوجهين احدهما ان الاصابة  
لا تستباح بالاباحة والبدل بخلاف العمل والثاني ان الاصابة لو حلت عن العقد لا وجبت وهذا بخلافه وان وجب  
بهما امتنع القياس عليه ايضا لهذه الوجوه كلها فاما ان ساقاه احدهما شريكين علي ان يعمل معا فالمساقاة فاسدة  
والثمره بينهما علي قدر ملكهما وقياسا فان العمل ان تساويا فيه وان كان لاحدهما فضل نظرت فان كان قد شرط له  
فضل في مقابلته علم استحق ما فضل له من اجر المثل وان لم يشرط فليس له شيء الا على الوجه الذي ذكر اصحابنا وبكلمنا  
عليه والبر اعلم **فصل** في المزارعة بخور المزارعة بخور معلوم يجعل للعامل من الزرع في قول اكثر

بالنصف فلم

بالنصف فلم كذا وكهها بكملة ومجاهد والخجج وملك وابو حنيفة وروي عن عباس الامران جميعا واجازها الشافعي  
في الارض بين الخلل اذ كان بياض الارض اقل فانه كان اكثر فعلى وجهين ومنهما في الارض البيضاء روى رافع بن خديج  
قال كنا نحارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ان بعض غو مثلنا قال فقال لفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امر  
كانه لثنا فاعا وطوا عتة رسول الله صلى الله عليه وسلم انفع قال قلنا ما ذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له ارض  
بيضا فليزرعها ولا يتركها بثلث ولا يزرع ولا يطعم مسمى وعن بن عمر قال ما كنا نرى با مزارعة با ساحة سبعة ارفع  
بن خديج يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وقال جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة وهذه كلها احاديث  
صحاح متفق عليها والمخاطبة المزارعة واشتقاقها من الجبار وهي الارض اللينة والخيل لا تار وقيل المخاطبة معاملته  
اهل خيبر وقد جاء حديث جابر مفسرا ذوى البخاري عن جابر قال كانوا يزرعونها بالثلث والربع والنصف  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له ارض فليزرعها ولا يتركها فان لم يفعل فليمسك ارضه وروي تفسيره هاهنا زيد  
بن ثابت فروي ابو داود باسناده عن زيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخاطبة قلت وما المخاطبة قال ان  
ياخذ ارض بنصف او ثلث او ربع ولما روي بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج  
منها من زرع او ثمر متفق عليه وقد روي عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وقال ابو جعفر عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اهل خيبر بالمشط ثم ابوبكر ثم عمر عثمان وعلي ثم اهلهم في اليوم يعطون الثلث والربع وهذا امر صح مشهور عمل به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ثم خلفاه الراشدون حتى ماتوا ثم اهلهم ثم من بعدهم ولم يبق بالمدينة اهل بيت الا  
عمل به وعمل به ارباب رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده فروي البخاري عن بن عمر النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط  
ما يخرج منها من زرع او ثمر فكا به يعطى اربعة مائة وسق فما دون وسقا عشرة وسقا عشرة فقس عمر خيبر فخير  
ازواجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقطع لهن من الماء والارض او يعطى لهن الاوسق ففمن من اخذ من الارض ومنهن من  
اخذت الاوسق فكانت عائشة اخذت الارض فان قيل حديث خيبر مشهور فرفع قلنا مثل هذا لا يجوز ان ينسخه  
النسخ انما يكون في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ما نسخ عليه الى ان مات ثم عمل به خلفاؤه بعده واجتبت الصحابة رضي الله عنهم  
عليه وعملوا به ولم يخالف فيه منهم احد فكيف يجوز نسخ ما نسخ عليه من حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف عمل  
به بعد نسخه وكيف خفي نسخ فلم يبلغ خلفاء مع استنها رخصة خيبر وعلمهم فيها وان كان روي النسخ حتى لم يتركوه ولم  
يخبرهم به فاما ما احتجوا به فالجواب عن حديث رافع من اربعة اوجه احدها انه قسم حديثه الذي عنه حديثه بالاختلاف  
في فساد فانه قال كنا من اكثر الانصار حقلنا فكلنا نكرى الارض عن ان لنا هذه ولهم هذه فربما خرب هذا ولم يخرج  
هذه فيها ناعن ذلك فاما ما بالذهب والورق فلم ينهنا متفق عليه وفي لفظ فاما نسبي معلوم مصفون فلا بأس وهذا  
خارج عن محل الخلاف فلا دليل فيه عليه ولا تعارض بين الحديثين الثاني ان خبره وروي في الكرى بثلث او ربع والنزع  
في المزارعة ولم يدل احد يكره عليها اصلا وحدهم الذي فيه المزارعة محل الكرى ايضا لان القصة واحدة انت ما  
لفاظ مختلفة فيجب تفسير احد اللفظين بما يوافق الاخر الثالث ان احاديث رافع الوان وقال بن المنذر قد جاءت  
الاخبار عن رافع بعلة تدل على ان النبي كان يملك العمل منها الذي ذكرناه ومنها خمس اخرى وقد اكره فقهاء من  
فقهاء الصحابة زيد بن ثابت وابن عباس قال زيد بن ثابت اننا علم بذلك منه وانما سمع النبي صلى الله عليه وسلم رحلين قد  
اقتبلا فقال ان كان هذا شأنكم فلا تتركوا المزارعة رواه ابو داود وروى البخاري عن عمرو بن دينار قال قلت لطاوس  
لو تركت المخاطبة فانهم يرمون ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها قال ان علمهم يعني بن عباس اخبرني ان النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم لم ينه عنه ولكن قال ان يمتح حاكم اخاه خيبر من ان ياخذ عليها خراجا معلوما ثم ان احاديث رافع منها ما يخالف  
الاجماع وهو النهي عن كرى المزارع على الاطلاق ومنها ما لا يختلف في فسادها كما قد بينا وتارة نجد من عمومهم  
تارة عن سماعه وتارة عن طهره بن رافع واذا كانت اخبار رافع هكذا وجب اقرارها واستعمال الاخبار الواردة  
في شأن خيبر الجارية مجرى التواتر لا اختلاف فيها وقد عمل بها الخلفاء الراشدون وغيرهم فلا معنى لتركها

حديث

قدم



بمثل هذه الاحاديث الواهية الجواب الرابع لو قدر صحة خبر رافع وامتنع تأويله وتعد الجمع وجب حمل على انه منسوخ  
كلايه لا بد من نسخ احد الخبرين ويسجل القول بنسخ خبر خبير كونه معولا به من جهة النبي صلى الله عليه وسلم الى حين موته  
ثم من بعد الى عصره التابعين فمما كان نسخا واماحد خبر جابر في النبي عن الجاهلية فيجب حمل على احد الوجوه التي حمل  
عليها خبر رافع فانه قد روي حديث خبير ايضا فيجب الجمع بين حديثيهما امكن ثم لو حمل على المزارعة لكان منسوخا بقصة خبير  
لاستحالة نسخها كما ذكرنا وكذلك القول في حديث زيد بن ثابت فان قاله اصحاب الشافعي حمل احاديثهم على الارض التي بين  
الخيول واحاديث النبي على الارض البيضاء جميعا بينهما قلنا هذا بعيد لوجوه خمسة احدها انه لا يكون بطلان خبره بطلان  
منها اربعون الف وعقب ليس فيها ارض بيضاء ويبعد ان يكون قد عاينها على بعض الارض دون بعض فتقبل الرواية كقول القصة  
على الجموع من غير تفصيل مع الحاجة اليه الثاني ان ما ذكره من التاويل لا دليل عليه وما ذكرناه ذلك عليه بعض الروايات  
وضعه روي عما ذكرناه وليس معهم سوى الجمع بين الاحاديث والجمع بينهما محل بعض ما نشره رافع وبراهن من الحكم  
بما لا دليل عليه الثالث ان قولهم يقضي ان تقييد كل واحد من الحديثين وما ذكرناه حمل لاحدهما على بعض محتملة لا غير  
الرابع ان فيما ذكرناه موافقة عمل الخلفاء الراشدين واهلهم وقهاء الصحابة وهم اعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم و  
سنته ومعانيها فكان اول من قول من قالهم الخامس ان ما ذهبنا اليه يجمع عليه بما رواه ابو جعفر محمد بن اسحاق عليه وما  
روي في مخالفتهم فقد ثبتا فسادا فيكون هذا اجماعا من الصحابة رضي الله عنهم فلا يسوغ لاحد خلافا والقياس يقتضي  
فاة الارض عين تبنى بالعمل فجازت المعاملة عليها بغض عما فيها كالمال في المضاربة والتخل في المساقاة ولا ترض  
فجازت المزارعة عليها كالارض بين الخيل ولا ترض الحاجة داعية الى المزارعة لانه اصحاب الارض قد لا يقدرون على زرعها  
والعمل عليها والذكر في جوازها الى الزرع وكما ارض لهم فاقضت الحكمة جواز المزارعة كما قلنا في المضاربة والمساقاة  
بل هي اكد لان الحاجة الى الزرع اكد منها الى غيره لكونه قوتيا ولان الارض لا تنفع بها الا بالعمل فيها بخلاف المال والارض اعلم  
**مسئلة** فان كان في الارض شجر فزارع الارض وساقاه على الشجر سواء قل بيضاء الارض او كثر نصيبه عليه احد وقال  
قد دفع النبي صلى الله عليه وسلم خبير على هذا وهذا قال كل من اجاز المزارعة في الارض المفردة فاذا قال ساقيتك على الشجر  
وزارعتك على الارض بالنصف وكذلك ان قال عاملك على الارض والشجر على النصف لان المعاملة تشملهما وان قال زارعتك  
الارض بالنصف وساقيتك على الشجر بالربع جاز كما يجوز ان يساق على انواع من الشجر ويجعل له في كل نوع قدره وان قال  
ساقيتك على الارض والشجر بالنصف جاز لان المزارعة مساقاة من حيث انها تحتاج الى المسقي وقال اصحاب الشافعي لا يصح  
لان المساقاة لا تستأول الارض فصح في التخل وحده وقيل ينبغي على تفرق الصفقة ولنا انه غير عن عقد بلفظ عقد يسلم  
في المعنى المشهور في المساقاة فصح كما لو عقد بلفظ البيع في السلم وهكذا ان قال في الارض البيضاء ساقيتك على هذه  
الارض بنصف ما يزرع فيها فان قال ساقيتك على الشجر بالنصف ولم يذكر الارض لم يدخل في العقد وليس للعامل ان يزرع  
وبه قال الشافعي وقال مالك وابو يوسف للداخل زرع البياض فان تشارطان ذلك بينهما جاز وان اشترط صاحب  
الارض ان يزرع البياض لم يصح لان الداخل يسقي لرب الارض فتلك زيادة ازرارها عليه ولنا ان هذا لم يتناول  
العقد فلم يدخل فيه كما لو كانت ارضا مفردة **فصل** وان زارعا ارضا فيها شجر ليس له ان يقطع الشجر ان لم يتطوّل  
شجرها وبه قال الشافعي وبه المنذر واجازه مالك اذا كان الشجر بقدر الثلث او اقل لانه ليس له ان يقطع شجره قبل  
ان تسترط الثمرة كلها فلم يجر كما لو كان الشجر اكثر من الثلث **فصل** وان اجره بياض الارض وساقا في  
على الشجر الذي فيها جاز كما انها عقدا يجوز افراد كل واحد منهما جاز الجمع بينهما كالمساقاة والاجارة وقيل لا يجوز  
على الوجه الذي لا يجوز الجمع بينهما في الاصل والاول اولي الا ان يفعل ذلك حيلة عارية الثمرة قبل وجودها او قبل  
بدو صلاحها فلا يجوز سواء اجمعا بين العقدين او عقدا حدهما بعد الاخر كما ذكرنا في ابطال الجبل **مسئلة** ولا  
يشترط كون البذر من رب الارض وقطرها المذهب اشتراطه اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في هذه المسئلة  
فروي اشتراط كون البذر من رب الارض نص عليه في رواية جماعة وهو اختيار الحنفية وعامة اصحاب وهو  
قول ابن سيرين والشافعية واسحق لانه بعد يترك رب المال والعامل في غائره فوجب ان يكون راس المال كالمعنى عند

احدها

احدها كالمساقاة والمضاربة وروي عنه ما يدل على ان البذر يجوز ان يكون من العام فانه قال في رواية مضاني الرجل يكون البذر من  
فيما تخل وشجر يدفعها الى قوم يزرعون الارض ويقومون على الشجر على ان النصف ولهم النصف فلا بأس بذلك قد دفع النبي صلى الله عليه وسلم  
خبير على هذا فجاز دفع الارض لزرعها من غير ذكر البذر فعلى هذا المذهب اخرج البذر جاز روي ذكره عن عمر بن الخطاب وهو قول  
ابن سيرين وطائفة من اهل الحديث وهو اصح ما رواه تعالى وروي عن سعد بن مسعود ومن عن ابن عمر بن الخطاب والعلامة اذوا به  
يجوز ان يكون من العام فيكون كقول عمر ولا يكون قولنا قالنا والاولى على ذلك قول ابن عمر دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم البذر الى خبير  
تخل خبير وارضها على ان يعملوها من اموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شرط غيرها وفي لفظ علي ان يعملوها من رعيها وطم  
سقط ما خرج منها فجعل عملها من اموالهم وزارعا عليها ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان البذر من اهل خبير والاصل للمعول  
عليه في المزارعة قصة خبير ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان البذر من المسلمين فلو كان شرطه اخل بذكره ولو فعل النبي  
صلى الله عليه وسلم واصحابه لنقل ولم يجر تركه نقله ولان عمر رضي الله عنه فعل الامر من جميع اقرباء بني النضير عن اهل النضير  
على انه اذ جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وان جاء ابا البذر فلم يملكه اذ اظهر هذا ان ذلك اشهر فلم يذكر فكان اجماعا فان  
قيل فهذا بمنزلة بيعتين في بيعه فليكن بفعله عمر رضي الله عنه قلنا لم نقل ان ذلك لا يجرى في اي العقد من شأنا في  
اختار عقدا عقده معه معينا كما لو قال في البيع ان شيئا بعتهك بعشرة صحاح وان شئت باحدة عشرة مكسرة فاختار  
احدهما فعقد البيع عليه معينا ويجوز ان يكون مجبة بالبذر واشترط في العمل بغيره مع اقرار عمر على ذلك وعلم به جري  
جري العقد ولهذا روي عن احمد صحة الاجارة فيما اذا قال ان خطبة روميا فلك درهم وان خطبة فارسي فلك نصف  
درهم وما ذكره اصحابنا من القياس يخالف ظاهر النص والاجماع الذي ذكرناه فانك تعلم ان خطبة فارسية فلك نصف  
اشترط ما لا بد من صاحب احدهما **فصل** فان زرع بينهما على ما شرط وان كانت فاسدة فلك واحدتهما  
سواء قلنا بصحة المزارعة او فسادها لانه ان كانت صحيحة وان قلنا ان شرط صحة ما يكون البذر من رب الارض فصح  
بقدر بذره ولكن ان حكمنا بصحة المزارعة ولو لم يزرع على الارض نصف اجره فليقتضا صان بقدر الاقل منهما ويرجع احدهما على  
فاسدة فعلى العامل نصف اجر الارض وله على رب الارض نصف اجره فليقتضا صان بقدر الاقل منهما ويرجع احدهما على  
صاحب الفضل وان شرط التفاضل في الزرع وقلنا بصحة ما شرط بينهما على ما شرطاه ولا يرجع وان قلنا بفسادها  
فالزرع بينهما على قدر البذر وبشر اجماع كما ذكرنا وكذلك ان تفاضلا في البذر وشرط التفاضل في الزرع او شرط  
لا احدهما اكثر من قدر بذره او اقل **فصل** فان قال صاحب الارض اجر ثلث نصف البذر ونصف  
منفعتك ومنفعة بقرتك والثلث واخر المزارع البذر كله لم يصح لان المنفعة غير معلومة وكذلك لو جعل الاجرة لارض  
اخرى او دار لم يجر والزرع كله للمزارع وعليه اجر مثل الارض فان امكن على المنفعة غير معلومة وكذلك لو جعل الاجرة لارض  
جاز وكان الزرع بينهما ويجعل ان لا يصح لان البذر عوض في الاجارة فيشترط قبضه كما لو كان مبيعا ومحصل فيه قبض  
وان قال اجر ثلث نصف ربي بنصف منفعتك ومنفعة بقرتك والثلث واخر البذر ربي كالمثل الا ان الزرع يكون  
بينهما على كل حال **مسئلة** فان شرط ان يخذ رب الارض مثل بذره ويقسمان الباقي لم يصح لانه كانت اشتراط المفسر  
قفرنا معلومة وهو شرط فاسد نفسه به المزارعة لان الارض ربحا لا خراج الا بملك الفقيران فخص رب المال بها  
وربما لا يخرج به وموضع المزارعة على اشتراكهما في الزرع **مسئلة** وكذلك لو شرط للاحدهما درهم معلومة او  
زرع ناحية معينة او بشرط للاحدهما ما على الجدولة اما مفردة او مع نصيبه فهو فاسد باجماع العلم لان الخير  
صحح في النبي عنه غير معارض ولا منسوخ ولا من عاين لاهلها دون الاخر فنفرد احدهما بالاحقة  
دون صاحبه **مسئلة** ومنه فسدت فالزرع لصاحب البذر لانه عين ماله يتقلب من حال الى حال وبني فهو كصغار  
الشجر اذا غرس فطال وعليه اجرة صاحبه فان كان البذر من العامل فعليه اجرة الارض لانه ربحا انما يملكه بعض  
لم يسلم له فرجع الى عوض منافعهما الفاتية نزرعها على الزارع وان فسدت والبذر من رب الارض فالزرع له لما  
ذكرنا وعليه اجر مثل العامل كذلك وان كان منهما فالزرع بينهما على قدر البذر وبشر اجماعا بما يفضل للاحدهما  
على ما ذكرنا من الجواز والزم وانما لا يجوز الاجرة للعامل من الزرع وما يلزم للعامل ورب الارض وغير ذلك



من احكامها لانها معاملتها على الارض ببعضها **مسئلة** والمحصاة على العامل تصح عليه وكذلك الجواز وعنه ان  
الجواز عليها الجواز والمحصاة واللقاط على العامل تصح عليه احسن في المحصاد وهو مذهب الشافعي كانه من العمل كان  
على العامل كالتشخيص وروى عن احمد في الجواز انه اذا شتر على العامل فجاز لان العمل عليه وان لم يشترطه فعلى ربي  
المال المحصاة ما يصير اليه وعلى العامل حصته ما يصير اليه فعمل الجواز عليه ما اجاز اشتراطه على العامل وهو قول  
بعض المشافعية وقال محمد بن الحسن نفسه المساقاة بشرط على العامل لانه شرط ينافي مقتضى العقد واجتبه من جعله  
عليها ما ينفذ بعد تكامل الثمرة وانقضا المعاملة فاشبه نقله الى منزله ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم دفع خيبر الى يهود  
على ان يعملوها من اموالهم وكان هذا من العمل اشبه التشخيص ويبيطل ما ذكره وفارق النقل الى المنزل فان يكون بعد  
القسمة وزوال العقد فاشبه المجنون **فصل** وروى عن رجل يذره الى صاحب الارض ليرعى فيه ارضه ويكون ما  
يخرج بينهما فهو فاسد لان البذر ليس من رب الارض ولا من العامل ويكون الزرع ملك البذر وهما احراز الارض  
والعمل ويخرج ان تنبني حجة على احد الروايتين كالمسئلة التي بعدها **مسئلة** وان قال انا ازرع الارض بيد زري  
وعواملي وتنسبها انت عيالك والزرع بينهما فحقها روايتان احدهما لا تصح اختارها القاضي لان موضوع المزارعة  
على ان يكون من احدهما الارض ومن الآخر العمل وصاحب المسئلة ليس مشروط ولا عمل ولا بذر ولا ان لا يبيع ولا يشتر  
فكيف يصح المزارعة بدول الثانية تصح اختارها ابو بكر ونقلها عن احمد يعقوب بن جحان وحرب لان الما اعدا لمحتاج اليه  
في الزرع فجاز ان يكون من احدهما الارض والعمل والاولة اصح لان هذا ليس بمنصوص عليه ولا هو في معنى المنصوص  
**فصل** وان اشتركت ثلاثة من ارضهم الارض ومن الآخر البذر ومن الآخر البقر والعمل على ان مارزق اسيرين فعملوا  
فقد اعقد فاسد نص عليه احمد في رواية ابي داود ومنا والحد من القسم وذكر حديث مجاهد في اربعة اشتركو في  
زرع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهم على الفدان وقال الآخر قبلي الارض وقال الاخر قبلي البذر وقال  
الاخر قبلي العمل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الزرع لصاحب البذر والعمل لصاحب الارض وجعل لصاحب العمل كل يوم  
درهما ولصاحب الفدان شيئا معلوما فقال احمد لا يصح والعمل على غيره وذكر هذا الحديث سعيد بن منصور عن ابي  
بن مسلم عن الاوزاعي عن واصل بن ابي حنبل عن مجاهد وقال في اخره حدثت به مكحول فقال ما ليس في هذا  
الحديث اوصيفا وحكم هذه المسئلة حكم المسئلة التي ذكرنا في اول الفصل وهما فاسدان لان موضوع المزارعة  
على ان البذر من رب الارض او من العامل وليس هو من واحد منهما وليست شركة لانه الشركة تكون بالاثمان  
وان كانت بالعروض اعتبر كونها معلومة ولم يوجد شيء من ذلك ههنا ولا هي اجارة لانه الاجارة تقف على مدة  
معلومة وعوض معلوم وبهذا قال مالك والشافعي واصحاب الرأي فعلى هذا يكون الزرع لصاحب البذر لانه  
تماما له ولصاحبه عليه اجر مثلها لانهما دخلا على ان يسلم لها المسمى فاذا لم يسلم عاد الى يد له وبهذا قال الشافعي و  
ابو ثور وقال اصحاب الرأي يتصدق بالفضل والصحيح ان الما لصاحب البذر لا تلزم الصدقة به كسائر ما **فصل**  
فان كانت الارض لثلاثة فاشتركو على ان يزرعوها بينهم ودوابهم واعوانهم على ان ما اخرج اسيرين على قدر  
مالهم جاز وبه قال مالك والشافعي ومن المندرس ولا نعلم فيه خلا فان احدهم لا يفضل صاحبه **فصل**  
فان زرع رجلا ارضه فزرعها وسقط من الحب شيء فبنت في تلك الارض عام اخر فهو لصاحب الارض  
نص عليه احمد في رواية ابي داود ومحمد بن الحارث وقال الشافعي هو لصاحب الحب لانه عين ماله فهو كالبذر  
قصدا ولنا ان صاحب الحب اسقط حقه منه بحكم العرف وزال ملكه عنه لانه العادة ترك ذلك لمن ياحذه ولقد ايج  
التقاطه ويحسم ولا نعلم خلا في ابا حنبل ما اختلف المحصاة دون من سنبل وحب وغيرهما فجاز ذلك مجرى بند على  
سبيل الترك لم يصار كالمشي الثاق كالثمرة والمقدرة ونحوها والنوى لو التقطه انسان فخرسه كان له دون  
من سقط منه كذا هذا **مسئلة** وان زرع شريك في نصيبه صلا جعل له في الزرع اكثر من نصيبه مثل ان  
يكون الارض بينهما نصيفين فجعل للعامل الثلثين صح وكان السدس حصته من المزارعة فصار كانه قال

زارعتك على نصيب بالثلث فصح كما لو زرع اجنبيا وفيه وجه اخر ان لا يصح لان النصف المزارع ولا يصح ان يزرع الا <sup>نيسان</sup>  
لنفسه فاذا فسد في نصيبه فسد في البيع كالموجع في البيع بين ما يصح وبين ما لا يصح والاولة اصح ان شاء الله تعالى وقد  
ذكرنا في المساقاة نحو هذا **فصل** في اجارة الارض يجوز اجارتها بالذهب والفضة وسائر العروض غير  
المطعوم في قول عامة اهل العلم قال احمد قل ما اختلفوا في الذهب والورق وقال ابن المنذر راجع عوام اهل العلم  
على ان اكثر الارض وقتا معلوما جائز بالذهب والفضة روي هذا القول عن سعد بن واخيه بن خديج ومن عروى  
عباس بن وبه قال سعيد بن المسيب وعروة والقاسم ومالك والليث والشافعي واسحق وابو ثور واصحاب الرأي وروي  
عن طاووس والحسن كراهة ذلك لما روي رافع بن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كرى المزارع متفق عليه ولنا ان رافعا  
قال اما بالذهب والورق فلم يثبتنا يعني النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه وسلم اما بسنن يوم معلوم مضمون فلا  
باس وعنه حنظلة بن قيس انه سئل رافع بن خديج عن كرى الارض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كرى الارض  
فقلت بالذهب والفضة فقال انما نهى عنها ببعض ما يخرج منها اما بالذهب والفضة فلا بأس متفق عليه وعن  
سعد قال كنا نكرى الارض بما على السواقي وما ساعدنا بما منها فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وامرنا ان  
نكرى بها بذهب او فضة رواه ابو داود ولا نهى عن كرى استنبطها المتفقه المباحة منها مع بقائها فجازت اجارتها  
بالاثمان ونحوها كالدور والحكم في العروض كالحكم في الاثمان واما احاديثهم فقد فسره الراوي بما ذكرنا عنه فلا  
يجوز الاحتجاج به على غيره وحد ثبنا مفسر حديثهم فان راويها واحد وقد رواه عامما وخاصة في العلم العام على  
الخاص مع موافقة الخاص لسائر الاحاديث والقياس وقول اكثر اهل العلم فاما اجارة ما يطعم فتنقسم ثلاثة  
اقسام احدها ان يوجرها بطعام معلوم غير الخارج منها فيجوز نص عليه احمد في رواية الحسن بن ثواب وهو قول اكثر  
اهل العلم منهم سعيد بن جبير وعكرمة والنخعي والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي ومنع منه مالك حتى منع اجارها  
بالدين والعسل وقد روي عن احمد انه قال ربما يهيمه قال القاضي هذا من احمد على سبيل الودع ومنه هبة الجواز واجتبه  
مالك بما روي رافع بن خديج عن بعض عوامته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له ارض فلا يكرها بطعام  
مسمى رواه ابو داود ومن ما حيزه وروي طهر بن رافع قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما تنصعون فقال  
قلت نؤجرها على الدرع او على الاوسق من التمر والشعير قال لا تفعلوا ازرعوها واسكوها متفق عليه وروي  
ابو سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمحاقلة استئجار الارض بالحنطة ولنا في رافع فاما  
شيء معلوم مضمون فلا بأس به ولا نهى عوض معلوم مضمون لا يتخذ وسيلة الى الربح فجازت اجارتها بالاثمان  
وحديث رافع وطهر بن رافع قد سبق الكلام عليه في المزارعة كما انه يحمل النهي عن اجارتها بذلك اذا كان خارجا عنها  
ويحمل النهي عنها اذا جرها بالدرع والاوسق وحديث ابي سعيد يحمل المنع من كراهها بالحنطة اذا اكرها بالزرع  
الحنطة القسم الثاني اجارتها بطعام معلوم من جنس ما يزرع فيها كاجارتها بقمح ان حنطة فقال ابو الخطاب  
فيها روايتان احدهما المنع وهي التي ذكرها القاضي مذهبنا وهي قول مالك لما ذكرنا من الاحاديث ولنا في المزارعة  
عليها شيء معلوم من الخارج منها لانها يجعل مكان قول زارعتك فقتصر من ارضه بلفظ الاجارة والذريع معينة  
والثانية جواز ذلك اختارها ابو الخطاب وهو قول ابي حنيفة والشافعي لما ذكرنا في القسم الاول ولنا ما جازت  
اجارتها بغير الطعام جازت به كالدور والقسم الثالث اجارتها بخبز مشاع مما يخرج من كنفه وثلث فالتصور  
عن احمد جوازه وهو قول اكثر اصحابنا واختار ابو الخطاب انها لا تصح وهو قول ابي حنيفة والشافعي وهو  
الصحيح ان شاء الله لما تقدم من الاحاديث في النهي عن غير معارض لعلها لا يجاز بعوض مما هو كاجا  
رتهما بثلث ما يخرج من ارض اخرى فاما نص احمد على الجواز فيعتين جملة على المزارعة بلفظ الاجارة فيكون  
حكمها حكم المزارعة فيما ذكرنا من احكامها وقد ذكرنا ذلك في المساقاة **كتاب الاجارة**



الاصل في جوازها الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى فان اردعتمهم فاعلموا انهم جاورهون وقال تعالى قالت  
احدهما يا ابت استاجرني لثمن نور ويدين من اجرة في سنة عن عتبة بن النضر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقرا طس حتى بلغ قصه موسى قال ان موسى عليه السلام اجر نفسه ثمان مائة وعشرين على عترة فخرج وطعام بطنه  
وقال الله تعالى لو شئت لا اتخذت عليه اجرا وهذا يدل على جواز الاجرة على اقامة الجوار وما السنة فثبت ان النبي  
صلى الله عليه وسلم استاجر رجلا من بني النضير هادي بن خزيمة وروي البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال قال الله عز وجل ثلاثة انا خصمهم يوم القيمة رجل اعطى ثمنه رجل باع حرا فاكل ثمنه ورجل استاجر  
اجرا فاستوف منه ولم يوفه اجره واجمع اهل العلم على جواز الاجرة الا ما يحل عن عبد الرحمن بن الاصل قال  
لا يجوز ذلك لانه غير ربيعي انه يعتقد على ما نفع لم يتخلو وهذا غلط لا يمنع انعقاد الاجماع الذي سبق في الاظهار  
وساير الامصار والعبرة ايضا بالمرعية فان الحاجة الى المنافع كالحاجة الى الاعيان فلما جاز العقد على الاعيان وجب  
ان يجوز الاجارة على المنافع وكما تخفى حاجة الانسان الى ذلك فانه ليس لكل احد دار على كذا ولا يقدر كل مسافر على بعير  
او دابة يملكها ولا يلزم صاحب الاملاك اسكانهم وحملهم تطوعا وكذلك اصحاب المصانع يعملون باجر ولا يمكن لكل احد ان  
ذلك ولا يجد متطوعا به فلا بد من الاجارة لذلك بل ذلك مما جعل الله تعالى طريقا الى الرزق حتى ان اكثر المكاسب  
بالمصانع وما ذكره من الغرر لا يلقف اليه مع ما ذكرنا من الحاجة فان العقد على المنافع لا يملك بعد وجودها لانها  
تتلف بمضي الاوقات فاحتجج الى العقد عليها قبل وجودها كالسليم في الاعيان واستنطاق الاجارة من الاجر وهو  
العوض قال الله تعالى لو شئت لا اتخذت عليه اجرا ومنه سمي النوب اجرا لان الله تعالى يعوض العبد على طاعته وصبره  
على مصيبتة **مسئلة** وهي عقد على المنافع تنعقد بلفظ الاجارة والكرا وما في معناها وفي لفظ البيع وجه الاجارة  
عقد على المنافع قول اكثر العلماء منهم ابو حنيفة ومالك واكثر الشافعية وذكر بعضهم ان المعقود عليه العين لا يملكها  
الموجودة والعقد ايضا في العين قول اكثر دارى ولنا ان المعقود عليه هو المستوف بالعقد وذلك هو المنافع دون  
الاعيان ولان الاجرة مقابل للثمن وهذا تضمن دون العين وما كان العوض في مقابلته فهو المعقود عليه وانما اضيف العقد  
الى العين لانها محل المنفعة ومنشأها كما يضاف عقد المساقاة الى البستان والمعقود عليه الثمرة ولو قال اجر ثمر منقعة  
دارى جاز **فصل** وهي نوع من البيع لانه يملك من كل واحد منهما لصاحبه فربما يبيع المنافع والمنافع كالاعيان لانها  
يصح تملكها في الحياة وبعد الموت وتضمن باليد والاذن والاف ويكون عوضا عينا ودنيا وانما اختلفت باسم كالمصرف والسليم  
كونه يباع على هذا العقد بلفظ الاجارة والكرا لانها موضوعان لها وكذلك كل شيء ذي معناها الحصول المقصود به  
ينعقد بلفظ البيع فيه وجهان احدهما ان العقد لا ينافي في ان يعقد بلفظ كالمصرف والثاني لان العقد سر لان فيه معنى  
خاصا فتنقبت الى لفظ يدل على ذلك المعنى ولان الاجارة تنضاف الى العين التي يضاف اليها البيع اضافة واحدة فاحتج  
الى لفظ يعرف ويفرق بينهما كالعقود المتباينة ولانه عقد يخالف البيع في الحكم والاسم شبه النكاح **فصل** ولا يصح  
الامن جان المتصرف لانه عقد يملك في الحياة اشبه البيع **مسئلة** ولا يصح الا بشروط ثلاثة احدها معرفة المنفعة اما  
بالعرف كسكنى الدار شهرا او خدمة العبد سنة او ما بالوصف كحل زيرة حديد وزنها كذا الى موضع معين او بنا حائط  
بكذا طول وعرض وسكة والتمه ذلك انه لا بد من معرفة المنفعة في الاجارة لانها المعقود عليها فاشتراط العلم  
بها كالمبيع فان معرفته شرط في صحة البيع فكذلك معرفة المنفعة في الاجارة فان بيع المجهول لا يصح اجماعا فان كان  
لها عرف كسكنى دار شهرا لم يحتج الى ذكرها لانها لا تكثر الا لذلك فاستغنى عن ذكرها كالمبيع بشئ مطلق في موضع  
فيه نقد معروف وخدمة العبد سنة كسكنى الدار لانها معلومة بالعرف فاما ان اكثر كحل زيرة حديد الى موضع  
معين فلا بد من ذكر الوزن ههنا والمكان الذي يحل اليه لان المنفعة انما تعرف بذلك **مسئلة** او بنا حائط بكذا  
طول وعرض وسكة والتمه اجارة ارض معينة كغرس كذا وزرع او بنا معلوم وحل ذلك لا يجوز الاستيجار  
للبنا ويقدر بالزمان والعمل فان قدر بالعمل فلا بد من معرفة موضع العمل فيختلف بقرب الما وسهولة التراب ولا بد

من ذكر

من ذكر طول وعرض وسكة والتمه ايضا من طين او لبن او آجر او حجارة وسعد وغير ذلك قال بن ابي موسى واذا استاجر  
للبنا الف لبن في جدار او استاجر به يبنى له فيه ما يوافق ما استوجر عليه ثم سقط الحائط فلما جره لانه وفي العمل قلنا قال  
ارفع لي هذا الحائط عشرة اذرع فرفع بعضه فسقط فعليه اعادة ما سقط واتمام ما وقعت عليه الاجارة من الذرع وهذا  
اذا لم يكن سقوطه الاول لانه جهة العامل فاما ان قرط او يناله محولا او نحو ذلك فسقط فعليه اعادة ما سقطه وغيره ما  
تلف منه **فصل** ويجوز الاستيجار لتظليل السطوح والحيطان وتخصيبها ولا يجوز على معين لان الطين يفسد  
في الرقة والعلف والارض يختلف منها العالي والمنزل وكذلك الحيطان فذلك لم يجز الا على هذه **فصل**  
واذا استاجر دارا لاجاز اطلاق العقد ولم يحتج الى ذكر السكنى ولا وقتها لما ذكرنا وهذا مذهب الشافعي واصحاب الرمي  
قال ابو ثور لا يجوز حتى يقول اميت تحتها انا وعيالي لان السكنى تختلف ولو اكرها المسكنها فترج امره لم يكن  
له ان يسكنها معه ولنا ان الدار لا تكثر الا للسكنى فاستغنى عن ذكره كاطلاق الثمن فيه بل فيه نقد معروف والتقاوت  
في السكنى ليس في بيعه فاحتج الى ضبطه لما ذكرنا وما ذكره لا يصح فان الضرر لا يكاد يختلف بكثرته من يسكن وقلة من ولا  
يمكن ضبط ذلك فاحتج الى فيه بالعرف كما في دخول الحمام وشبهه ولو اشترط ما ذكره لوجب ان يذكر عدد السكان وان لا  
يسكن عنده ضيف وكذا غيره من ذكره ولما كان ينبغي ان يعلم صفة الساكن كما يعلم ذلك فيما اذا اكره للركوب ولا خلاف بين  
اهل العلم في باحترام اجارة العقار قال بن المنذر راجع كل من يحفظ عنه من اهل العلم ان استيجار المنازل والدواب  
جائز **فصل** قد ذكرنا ان يجوز الاستيجار للخدمة كل شهر سمي معلوم وسواء كان الاجر حلا او امرأة حرا  
او عبدا وهذا قال الشافعي وابو حنيفة وابو ثور لانه يجوز النيابة فيه ولا يختص فاعلم بكونه من اهل القرية قال احمد  
اجر المساهرة يشهد الاعباد والجمعة وان لم يشترط ذلك قبل فيتطوع بالركعتين قال مالك بضر بصاحبه وانما الاجر له  
ذلك لان اوقات الصلوات مستثناة من الخدمة ولهذا وقعت مستثناة في حق المعتكف يترك معتكفا لها وقال بن الجار  
لاباس ان يصلي الاجر ركعتين وقال ابو ثور بن المنذر ليس له منعه منها قال احمد يجوز ان يستاجر الامم والخدمة للخدمة  
ولكن يصرف وجهه عن النظر لميت الامم مثل الحرية ولا يخلو معا في بيت ولا ينظر اليها متجدة ولا الى شعرها انما  
قال ذلك لان حكم النظر بعد الاجارة حكم قبلها وفي بين الحرية والامم لانها تختلف في الاجارة فكذلك  
اذا استاجر ارضا احتاج الى ذكر ما يملكه من غراس او شيا وزرع لانها تكثر في ذلك كله وضربه يختلف فوجب بيان  
وفي اجارة الارض للزراعة اختلافا ذكرناه في باب المساقاة **فصل** ويجوز الاستيجار لضرب الدابة لما ذكرنا ويؤتى  
على مده او على قدره بالعمل احتج الى تعيين عدده وذكر قالبه وموضع الضرب لان الارض تختلف باختلاف كون  
التراب في بعض الاماكن اسهل والماء اقرب فان كان هناك قالب معروف لا يختلف جاز كما اذا كان المكيلا المعروف وان  
قدره بالطول والعرض والسكة جاز ولا يكتفى بمشاهدة قالب الضرب اذ لم يكن معلوما فان فيه غررا وقد يتلف  
القالب فلا يصح كالمواضع في مكيال بعينه **مسئلة** وان استاجر للركوب ذكر الركوب فربما او بعير او خوه لان من  
تختلف وشترط معرفته برؤية او وصفه لانه يصح بيعه بها وذكر المهرل والقطوف لانه سهرها يختلف ومعرفة ما  
يركب من سهر او غيره لانه يختلف بالركوب والراكب ولا يحتاج الى ذكر الركوب والافونية لان التفات بينهما  
يسير وقال القاضي يفتقر لتفاوتها ولا بد من معرفة الركاب برؤية او وصفه ذكره الخزي وقال الشافعي لا يجزى في  
الرؤية لان الصفة لا تأتي عليه ولا بد من معرفة المحامل والاطنية والاعطية والمعاينة كالفدر والسطح ونحوها  
اما برؤية او وصفه او وزن **مسئلة** وان كان المحمل لا يجزى الى ذكره لعدم الغرض في معرفته وان اتفق وجود غرض  
في المحمل مثل ان يكون المحمل شيئا يفره كثر الحركة كالفكة والزجاجة او كونه الطريق مما يعسر على بعض المادون  
بعض فيبغى ان يذكره في الاجارة ذكره شيئا ويشترط معرفة المتاع برؤية او وصفه ويذكر جنس من حديد او قطن

فصل

فصل

مسئلة



او نحوه لان ضرره يختلف وقدره بالوزن ان كان موزنا او بالكيل ان كان مكهلا لان البيع يصح بكل الامرين ويحصل بالمشا  
لا منها من اعلا طرق العلم وبالصفتة اذ ذكر القدر والجنس وذكر ان عقيل ان اذا قال اجر ثوبا لم يحل عليها الا ثمانية رطل  
ثم سئل جاز ومك ذلك لكت لا يحل حمل ايضاً بل الحيوان فلما وجد احد يد اوزيقي ينبغي ان يفرض على ظهر الحيوان  
فلا يجتمع في موضع واحد من ظهره ولا يحط في وعاء يمتلئ فيه فيك البهيمة ويتبعها وان اكرى ظهر الحمل موصوفا  
بجنس فاراد حمل غير ذلك الجنس وكان الطالب لذلك المستاجر لم يقبل منه لانه لا يملك المطالبة بما لم يعقد عليه  
وان طلبه الموجه وكان يفوت به غرض المستاجر مثل ان يكون غرضه الاستعمال في السير او لا يقطع عن القوافل  
فيعين الخيل او البغال او يكون غرضه السلوك لكون الحمل مما يضره الهز او قوتها وصبرها الطول والحرارة وتقل  
الحمل فيعين الابل لم يجر العود ولعنه لانه يفوت غرض المستاجر فلم يجر ذلك كما في المركب وان لم يفوت غرضه جاز  
كما يجوز لمن اكرى على حمل شئ حمل مثله فان اكرى بهيمة لم يحل ما شاء لم يطعم لانه يدخل فيه ما يقبل البهيمة وكذلك ان شرط  
طافرها لانه لا ضابط له **فصل** قال رضي الله عنه الثاني معرفة الاجرة بما يحصل به معرفة الثمن قياسا عليه  
نعلم ذلك خلافاً وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من استاجر اجيراً فليعلم اجره ويعتبر العلم بالرواية او  
بالصفة كما بيع فانه كان العوض معلوماً بالمشاهدة دون القدر كالميرة جاز في احد الوجهين كما ثبت في الصحيح  
والثاني للجواز لانه قد ينفسخ العقد بعد تلف البهيمة فلا بد من بيعه بوجه فاشترط معرفة قدره كعوض المسلم  
والاول اولى لما ذكرنا وما قاسوا عليه ممنوع ثم الفرق بينهما ان المنفعة هي اجرة جري الاعيان لانها متعلقة بعين  
حاضرة والسلم يتعلق بمعدوم فافترقا وكشافي نحو ما ذكرنا في هذا الفصل **فصل** في جاز ان يكون  
ثمن في البيع جاز عوضاً في الاجارة لانه عقد معاوضة اشبه البيع **مسئلة** الا ان الجواز يستاجر الاجير بطعامه  
وكسوته وكذلك الظاهر اختلفت الرواية عن احمد فمن استاجر بطعامه وكسوته وجعل له اجراً وشرط طعامه  
وكسوته روي عنه جواز ذلك وهو مذهب مالك واسحق وروي عن ابي بكر وعمر وابي موسى رضي الله عنهم انهم استاجروا  
الاجرا بطعامهم وكسوتهم وروى عنه ان ذلك جائز في الظاهر دون غيرها اختاره القاضى وهو مذهب ابي حنيفة  
لانه ذلك مجهول وانما جاز في الظاهر لقول الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف اوجب لهن النفقة و  
الكسوة على الرضاخ ولم يفرق بين المطلقة وغيرها بل في الآية في بئر ندى على طلاقها لان الزوجية تجب نفقتها وكسوتها  
بالزوجية وان لم ترضع ولان الله تعالى قال وعلى الوارث مثل ذلك والوارث ليس بزوجه ولان المنفعة في الحضانة و  
الرضاع غير معلوم فجاز ان يكون عوضها ذلك وروي عنه رواية ثالثة ان ذلك لا يجوز نحل في الظاهر ولا في غيرها  
وبه قال المشافعي وابو يوسف ومحمد وابو ثور وابن المنذر لان ذلك يختلف اختلافاً كبيراً امتنا فيكون جواز الاجر  
من شرطه ان يكون معلوماً ولنا ما روي عن ماجة عن عتبة بن المنذر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقررنا طس  
حتى اذا بلغ قصه موسى قال ان موسى اجر نفسه ثمانين سنين او عشرة اعاشرة فخرج وطعام بطنه وشرعنا في قبلنا  
سبح لئلا نالم بكنيت لسبح وعن ابي هريرة انه قال كنت اجير الابرار غزوات بطعام بطني وعقبته رجلي احط لهم  
اذا نزلوا واحد فاهم اذا ركبوا راءه الا ثم ومن ماجة ولانه فعل من ذكرنا من الصحابة فلم ينكر فكان اجماعاً ولانه  
قد ثبت في الظاهر في الآية ثبتت في غيرها بالقياس عليها ولانه عوض منفعة فقام العرف في مقام التسمية  
كنفقة الزوجية وليس لكسوة عرفاً وهي كسوة الزوجات ولا طعام عرفاً وهو الاطعام في الكفارات فان  
اطلاقه نقد البلد ويخص ابا حنيفة بان ما جاز عوضاً في الرضاخ جاز في الخمر كما لا يمان اذا كنت هذا وشا  
في مقدار الطعام والكسوة رجعت في القوت الى الاطعام في الكفارة وفي الكسوة الى اقل الملبوس مثله لان  
الاطلاق يجوز فيه اقل ما ينهوا ولم يلفظ كالوصية ويجوز ان يحل على الملبوس في الكفارة كما لمطعم قال  
احمد اذا تشا حاج الطعام حكم به بعد كل يوم ذهب به الى ظاهرهما المراد تعالى من اطعام المساكين ففسر ذلك

المسنة بانه مد لكل مسكين ولان الاطعام مطلق في الموضوعين فافسر بما حدهما بفسر بالآخر وليس للاطعام الاجر الا  
ما يوافق من الاخذية لانه عليه ضرر ولا يملكه استيفاء الواجب له منه **فصل** فان شرط الاجير كسوة ونفقة معلومة  
موصوفة كصفتها في السلم جاز عند الجميع وان لم يشترط طعاماً ولا كسوة فنفته وكسوته على نفسه وكذلك الظاهر قال  
ابن المنذر لما علم عن احد خلافاً فافهم ذلك وان شرط للاجير طعام غيره وكسوته موصوفاً لانه معلوم فهو  
كالموشرط وراهم معلومة ويكون ذلك للاجير ان شاء اطعمه وان شاء تركه وان لم يكن موصوفاً لم يجر لانه ذلك مجهول  
احتمل فيما اذا شرطه للاجير الحاجة اليه وجرى العادة به فلا يلزم احتمالها مع عدم ذلك ولو استاجر وادب بعلمها  
او باجر مسعى وعلمها لم يجر لانه مجهول ولا يعرف له يرجع اليه ولا يعلم احد قال الجوزي ان شرطه موصوفاً فيجوز  
وقال القاضى ابو علي ايضاً روي عن احمد جواز استئجار الدابة بعلمها بانص عليه الامام احمد في رواية الخلال ايضاً فقال  
في الرجل يكرى في نفسه بعلمه فهو جاز **فصل** فان استغنى الاجير عن طعام المستاجر بطعام نفسه او غيره  
عن الاكل لم يرض او غيره لم تستقط نفقته وكان له المطالبة بها لانها عوض فلا يسقط بالغير عنه كالدراهم وان احتاج  
الى دوام الرضا لم يلزم المستاجر لانه لم يشترط له الاطعام الا ان يملكه بل يلزمه بقدر طعام الصحيح لان ما زاد على ذلك لم  
يقع العقد عليه فلم يلزم كذا في القدر **فصل** فان قبض الاجير طعامه فاجب ان يستفضل بعضه لنفسه وكان  
الموشرط دفع اليه اكثر من الواجب له لما كل منه قدر حاجته ويستفضل الباقي او كان في تركه لأكلة كل طر على الموشرط بان  
يضعف عن العمل ويقل لبن الظئر منع منه لانه في الصورة الاولى لم يملك اياه وانما اياه قدر حاجته وفي الثانية  
على الموشرط رتبته بعض منفعة عليه فمعه منه كالحال اذا اشبع من علف الحمار وان دفع اليه قدر الواجب  
فقط او اكثر منه وملكه اياه ولم يكن في تفضيله لبعض ضرر بالموشرط لانه حق له الاضرار به على الموشرط **فصل** في  
فصل فان قدم اليه طعاماً فذهب او تلف قبل اكله وكان على ما يده لا يخصه فيها بطعامه فهو من ضمان المستاجر لكونه  
لم يسلمه اليه وان خصه بذلك او سلمه اليه فهو من مال الاجير لانه سلم عوضه على وجه التملك اشبه البيع **فصل** قال  
احمد في رواية موهنا لا يباس ان يحمى الزرع ويصير النخل يسديس ما يخرج منه وهو اجابى من المقاطعة انما جازها  
لانه معلوم بالمشاهدة وهو اعلا طرق العلم ومن علم شيئاً علم جريه المشاع فيكون اجراً معلوماً واختاره على المقاطعة مع  
جوازها لانه ربحاً من الزرع مثل الذي قاطع عليه وهما هاهنا اقل منه بقبينا **فصل** في جواز استئجار الظئر بطعامها  
وكسوتها وفيه خلاف ذكرناه وقد اجمع اهل العلم على استئجار الظئر وهي الموضوعة لقوله تعالى فان ارضعنكم فائوهن  
اجورهن واسترضع النبي صلى الله عليه وسلم لولده ابراهيم وكان الحاجرة تدعو اليه اكثر من الحاجة اليه غيره فان الطفل في  
العادة انما يعيش بالرضاع وقد يتعدى رضاعه من امه فجاء ذلك كالاجارة في سائر المنافع فان استاجر هذا للرضاع  
ودون الحضانة او للحضانة دون الرضاخ او لهما جاز وان اطلق العقد على الرضاخ دخلت فيه الحضانة في احد الوجهين  
وهو قول اصحاب الرأي لان العرف جاز بان الموضوعة تحضن الصبي في الاطلاق عليه والثاني لا يدخل وهو قول  
ابي ثور وابن المنذر لان العقد ما تناولهما ولا صحاب الشافعي كنه من الوجهين والحضانة تربية الصبي وحفظه  
وجعله في سبيله وربطه ودهنه فكله وتنظيفه وغسل خرقه واسباغ ذكرك واستنقا من الحضن وهو ما تحت  
الابطوط وما عليه وسميت التي تربية حضانه تجوز من حضانه الظئر فيضه وراخر لانه يجعلها تحت جناحه  
فسميت تربية الصبي بذلك اخذاً من فعل الظائر **فصل** وهذا العقد اربعة شروط اولها العلم بجهة الرضاخ  
لان لا يمكن تقديره الا بها لان السقي والعمل فيها يختلف الثاني معرفة الصبي بالمشاهدة لان الرضاخ يختلف بغير  
الصبي وصغيره ونفتمه وقد اعته وقال القاضى يعقوب بالصفة كالكاتب الثالث موضع الرضاخ لانه يختلف  
فيشق عليها في بيته ويسهل في بيته الرابع معرفة العوض لما ذكرنا **فصل** والمعقود عليه في الرضاخ



خدمة الصبي وحله ووضع الثدي في فيه واللبن تبع كما تصنع في اجازة المصباح وماه الير في الدار لان اللبن من حي الاعيان  
فلا يعقد عليه في الاجارة كلبن غير الادمي وقيل هو اللبن قال القاضي وهو شبه كانه المقصود دون الخدمة و  
لهذا لو ارضعته ولم تخدمه استحققت الاجرة ولو خدمته ولم ترضع لم تستحق شيئا ولان الله تعالى قال فان ارضعتم لكم  
فانوهن اجورهن فجعل الاجر مرتبا على الارضاع فيدل على انه المقصود عليه ولان العقد لو كان على الخدم من غير  
سقمه لبيها وانما جاز العقد عليه مع كونه عينا رخصة لان غيره كالمقوم مقامه والضرة تدعو الى استيفائه  
وانما جاز في الادميين دون سائر الحيوان للضرورة والحاجة الى ابقائه **فصل** وعلى الموضعة ان  
تاكل وتشرب ما يدبر لبنها ويصلي به وللمكترى مطالبة ما يدبر لك كانه من تمام التمكين من الرضاع وفي تركه اضرار بالصبي  
فان لم ترضع سقته لبن الغنم او اطعمته فلا اجر لها لانها لم توف المقصود وعليها شبه ما لو استاجرها لحيطة كواب فلم يخر  
ولم دفعته الى خادمها فارضته فذلك وبه قال ابو ثور وقال اصحاب الرأي لها اجرها لان رضاعا حصل بفعلها  
ولنا انها لم ترضعها شيئا ما لو سقته لبن الغنم وان قالت ارضعته فانكر المسترضع فالقول قولها لانها مؤتمنة  
**مسئلة** ويستحب ان تعطى عند الفطام عيدا او ولدة اذا كان المسترضع موسرا لما روي ابو داود وباسناده عن هشام  
بن عروة عن ابيه عن حماد بن عمار عن الاسدي عن ابيه قال قلت لابي بصير ما يدبر عني من الرضاع قال الغرة  
العبد او الامنز قال الترمذي حديث حسن صحيح المذمة بكسر الهمزة من الذمام ويقعها من الذم قال ابن عقيل انما  
خص الرقبة بالمجازاة دون غيرها لان فعلها من الرضاغة والحضانة سبب حياة الولد وقائه وحفظ رقبته  
فاستحب جعل الجزاء هيئتها رقبته لتناسب ما يفي النعمة والشكر ولهذا جعل الله تعالى الموضعة امثالا لكان  
ولم ياتكم الا في ارضعتم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج من ولدك الا ان يجده مملوكا فيعتقه وان كانت الموضعة  
مملوكة استحب اعانها لانها تحصل احص الرقاب بها لها وتخلص به المجازاة فليجعلها النبي صلى الله عليه وسلم مجازاة  
للولد من النسب **فصل** يجوز للرجل ان يوجده امته ومديره وام ولده والمعلق عتقا بصفته والمأذون له في  
التجارة للارضاع لانه عقد على منفعتها السبب لاجارتهما للخدمة وليس لواحدة منهما اجارة لنفسها لانه منفعتها  
لستبها فان كان لها ولد لم تجز اجارتهما للارضاع لان يكون فيها فضل عن ربه لان الحق لولدها ليس لسيدها الا  
الفاضل عنه فان كانت من زوجته لم تجز اجارتهما لان ذلك الاباذن الزوج لانه ينفوت حقها لاشتغالها عنه بالرضاع والحضنة  
وان اجرها للرضاع ثم زوجها صحيح النكاح ولا تنفس الاجارة وللزوج الاستمتاع بها وقت فراغها من الرضاع وقال  
مالك ليس لزوجها وطهرها الا برضا المصاحبة لانه ينقص اللبن وقد يظفره ولذا ان وطئ الزوج مستحق فلا يسقط  
كلامه مشكوك فيه وليس للسيد اجارة مكاتبته لان منافعها لا يملك تزويجها ولا وطئها ولا اجارتهما لغير الرضا  
ولها ان توجر نفسها لانه من المكاتب **مسئلة** وان دفع ثوبه الى قصار او خياط ليصنعه له ولها عادة باجره في ذلك  
ذلك وان لم يعقد عقد اجارة ولا دخل الحرام والركوب في سفينة الملاح اذا دفع ثوبه الى خياط ليصنعه له او قصار  
ليقصمه من غير عقد ولا شرط ولا يرضى باجره مثل ان يقول خذ هذا فاعلمه وانا اعلم انك تفعل باجره وكان القصار  
والخياط منتصبين لذلك ففعله ذلك فلما اجر وقال اصحاب الشافعي لا اجر لها لانها فعلت ذلك من غير عوض  
جعل لها شبه ما لو تبرع بعلمه ولذا ان العرف الجاري بذلك يقوم مقام القول قصار كنفذ البليد وكل لو دخل  
حمايكا وجلس في سفينة ملاح ولان شاهد الحال تقتضيه قصار كما لتعريض فاما ان لم يكونا منتصبين  
لذلك فلما اجر وقال اصحاب الشافعي لا اجر لها من غير عوض جعل لها شبه ما لو تبرع بعلمه والعرف الجاري  
بذلك يقوم مقام القول قصار كنفذ البليد فلو لم يستحقها اجر لانه عقد او شرط العوض او تعريض ببلان لم يجز  
عرف يقوم مقام العقد فهو كما لو تبرع به او علمه بغيره ان ملكه وتلك لو دفع ثوبه الى رجل لبيعه وكان منتصبا  
بيعه للناس باجره مثله فهو كالقصار والخياط فيما ذكرنا لا اجر نص عليه احمد وان لم يكن كذلك فلا شيء له لما تقدم

ومع دفع

ومن دفع ثوبه الى احد هؤلاء لم يقاطعه على اجره فله اجر المثل لان الثياب تختلف اجزها ولم يعين شيئا في حرمه العجالة  
الفاصلة فانه تلف الثوب من حرزه او تغير فعله فلا ضمان عليه لانه لا يضمن في العقد الصحيح لا يضمن في الفاسد  
**فصل** اذا استاجر رجلا ليعمل له كتابا الى مكة او غيرها الى انسان فعمله فوجد المحول اليه غائبا فمضى استحق الاجر فله  
في الذهاب والرد لانه عمله في الذهاب باذن صاحبه صريحا وفي الرد تضمنه لان تقدير كلامه وان لم يحدد صاحبه فمضى  
اذ ليس سوى رده الا نصيبه وقد علم انه لا يرضى نصيبه فتعين رده **مسئلة** ويجوز اجارة دار يسكن دار  
خدمة عبد وتزوج امرأة وجملة ذلك ان كل ما جاز ان يكون ثمنه في البيع جاز عوضا في الاجارة لانه عقد معاوضة  
استبى البيع فعلى هذا يجوز ان يكون العوض عينا ومنفعة اخرى سواء كان الجنس واحدا لمنفعة دار منفعة اخرى او مختلفة  
كمنفعة دار منفعة عبد قال احمد لا بأس ان يكترى بطعام موصوف معاوم وبه قال الشافعي قال الله تعالى اجازت  
شعيب انه قال اني اريد ان انكح ابنتي هاشم بن علي ان تاجر في ثيابي ففعل النكاح عوضا لاجارة وقال ابو حنيفة  
فيما كفي عن الاجارة دار يسكن اخرى ولا يجوز الا ان تختلف جنس المنفعة كسكنى دار منفعة لحيطة لانه الجنس الواحد  
عنده محرم للنساء فيه وكذا التوري الاجارة بطعام موصوف والصبي جوازه وهو قول اصحاب الرأي وفيما  
قوله الشافعي لانه عوض يجوز في البيع فجاز في الاجارة كالمذهب والفضة وما قاله ابو حنيفة لا يصح لانه المتافع  
في الاجارة ليست في تقدير المنفعة ولو كانت نسيئة ما جاز في جنسين لانه يكون بيع دين بدين هسئل عن رجل  
اجارة لحيطة باجرة من جنسه وقيل لا يصح تجوز اجارة لحيطة للجنس والعارية نص عليه احمد في رواية ابنه عبد الله وبه قال  
التوري والشافعي واسحق وابو ثور واصحاب الرأي وروي عن احمد انه قال في اجارة لحيطة ما روي ما هو قال القاضي هذا  
محول على اجارته باجرة من جنسه فاما من غير جنسه فلا بأس لم يصح لاجارة جوازه وقال مالك في اجارة لحيطة الثياب  
هو من المشتبها ولو علمه يذهب الى ان المقصود بذلك الزينة وليس ذلك من المقاصد الاصلية ومنع ذلك ما جاز  
من جنسه اجماعا بها تحتك بالاستعمال فيذهب منها جزا وان كانت يسيرة فيحصل الاجر في مقابلتها ومقابلته  
الاستفاعة بها فيفضي الى بيع ذهب بذهب وشي اخر ولنا انها عين تنفع بها منفعة مباحة مقصودة مع ثمنها وعينها  
فاسميت سائر ما يجوز اجارته والذنية من المقاصد الاصلية فان الله تعالى امتن بها علينا بقوله ليركوهوا زينة  
وقوله قل من حرم زينة الله الى اخرج لعباده واباح الله تعالى من الخلق واللباس للثياب ما حرم على الرجال فاجازت  
الى التزين للزينة واسقط الزكاة عن حليته معونة لهن على اقتنائها وما ذكره من نقصها بالاحتكاك لا يصح  
لان ذلك ليس ليقابل بعوض ولا يكا فيظهر في وزنها ووطئها فالاجر في مقابلته الاستفاعة لاني مقابل الاجرة لان  
الاجر في الاجارة انما هو عوض المنفعة كما في سائر المواضع ولو كان في مقابلته المذهب لذهب ما جاز اجارة  
احد النقدين بالآخر لا فضايلة الى المنفعة في معاوضة احدهما بالآخر قبل القبض **فصل** وان استاجر  
من يسلخ له بهيمة بجلدها لم يجز لانه لا يعلم هل يخرج من الجلد سليما او لا وهل هو ثخين او رقيق ولانه لا يجوز ان  
يكون عوضا في البيع فلا يجوز ان يكون عوضا في الاجارة كسائر المجهولات فانه سله بذلك فلا اجر مثله وان  
استاجر له لطرحة مبيتة بجلدها فهو باطل في الفساد لان جلد الميته نجس لا يجوز بيعه وقد خرج بموته عن كونه  
ملكاً ولا اجر مثله ان فعل **فصل** ولو استاجر رجلا لغنم بثلاث ذررها وصوتها وشعرها ونسلها او  
نصفه او جميعه لم يجز نص عليه احمد في رواية سعيد بن محمد النسي لان الاجر غير معلوم ولا يصح عوضا في البيع  
قال اسمعيل بن سعيد سئل احمد عن الرجل يدفع البقرة الى الرجل على ان يعملها ويحفظها او ولد هاشم ما قال  
اكره ذلك وبه قال ابو الوفاء وابو حنيفة وكذا علم فيه مخالفا لان العوض مجهول معدوم لا يدرى اوجيد ام  
والاصل عدمه ولا يصح ان يكون ثمنه فان قيل فقد جوزتم دفع الدابة الى من يعمل عليها ينصف مغلها قلنا انما



جاءت تشيها بالمضاربتة لانها عين تسمى بالعمل فجاز اشتراط جزئ من النما كالمضاربة والمساواة وفي مسئلتنا لا يكون ذلك  
لان النما الحاصل في الغنم لا يقف حصوله على علم فيها فلم يكن الحاقه بذلك وذكر صاحب المحرر رواية اخرى انه يجوز بنا على  
ما اذا دفع دابته او عبده بخروج من كسبه والاول ظاهر المذهب لما ذكرنا من الفرق وعلى قياس ذلك اذا وقع غنم الى  
من يقوم عليه بخروج من عسليه وشبهه بخروج على الروايتين فان اكثره على رعيه مده معلومة بخروج معلوم منها  
لان العمل والمدة والاجر معلوم فصح كالحرجل الاجر وانهم ويكون النما الحاصل بينهما حكم الملك لانه ملك الجوز المحل  
له منها في الحال فكان له غنم او دابة كما لو اشتراه **مسئله** وان قال ان خطت هذا الثوب اليوم فلك درهم وان  
خطته غدا فلك نصف درهم فهل يصح على روايتين احدهما لا يصح وله اجر المثل نقلها ابو الحسن عن احمد وهو  
مذهب مالك والثوري والشافعي واسحق والي توري لانه عقد واحد خلت فيه العوض بالتقديم والمناخيره فليصح  
كما لو قال بعثك بدرهم نقد وبدرهم نسيئة والثاني يصح وهو قول الحارث العجلي والي يوسف ومحمد كونه  
لكل عمل عوضا معلوما فصح كالحرجل كل دلو بتمرة وقال ابو حنيفة ان خاطبه اليوم فله درهم وان خاطبه غدا لم يرد  
عليه درهم ولا ينقص عن نصف درهم لان الموحرجل جعل له نصف درهم فلا ينقص منه وقد رضي في اكثر العمل بدرهم  
ولا يرد عليه وهذا كما يصح لانه في العقد ظم المسمى وان قصد فوجوده كعدمه فيجب اجر المثل كسائر العقود  
الفاسدة **مسئله** فان قال ان خطت روميا فلك درهم وان خطت فارسيا فلك نصف درهم فهل يصح على وجهين  
بنا على التخييل والخلاف فيها كليهما لان ايا حنيفة واخوه صاحب في الصحه هما ولنا انه عقد معاوضة  
لم يتعين فيه العوض ولا المعوض فلم يصح كالحرجل بعثك هذا بدرهم او هذا بدرهمين وفارق هذا كل دلو بتمرة من  
وجهين احدهما ان العمل الكافي ينضم الى العمل الاول ولكل واحد منهما عوض مقدر فاشبه ما لو قال بعثك هذه الصبرة  
كل قفيز بدرهم وهما الخياطة واحدة شرط فيها عوضا وان وجدت على صفة وعوضا اخران وجدت على اخرى اشبه  
ما لو باع بعشرة صحاح واحد عشر مكسرة والثاني انه وقف الاجارة على شرط بقوله ان خطت كذا فلك كذا وان  
خطت كذا فكذلك الخلاف قوله كل دلو بتمرة **فصل** نقل منها عن احمد بن اسحاق بن حماد الى مصر باريه  
دينارا فان نزل دمسق فكرهه فلا توف فان نزل الرقة فكرهه عسرون فقال اذا اكثر الى الرقة بعشرين واكثر  
الى دمسق بعشرة والمصر بعشرة جاز ولم يكن للحال ان يرجع فظاهر هذا انه لم يحكم بحجة العقد الاول لانه في معنى  
بيعتين في بيعه لكونه خيوة بين ثلاثة عقود ويخرج فيه ان يصح بناء على المسئلة قبل هذا ونقل عن احمد بن حنبل  
استاجر جلالا ليل له كتابا الى الكوفة وقال ان اوصلت الكتاب يوم كذا وكذا فلك عسرون وان تأخرت بعد ذلك يوم  
فلك عشرة فالاجارة فاسدة وله اجر مثله وهذه امثلة الذي قبله **مسئله** وان اكرهه دابة وقال ان رددتها اليوم  
فكرها خمسة وان رددتها غدا فكرها عشرة فقال احمد لا بأس به ونقل عبد الله بن كثير دابة وقال ان رددتها  
غدا فكرها عشرة وان رددتها اليوم فكرها خمسة فلا بأس وهذه الرواية تدل على صحة الاجارة والمظاهر عن  
احمد برواية الجماعة فيما ذكرنا فساد العقد على قياس بيعتين في بيعته وقال القاضي يصح في اليوم الاول ودون الثاني  
وقياس حديث علي والانصاري صحته فاما عليا اجر نفسه ليهودي يستقي له كل دلو بتمرة وكذلك الانصاري وسند  
ذلك **مسئله** وان اكرهه دابة عشرة ايام بعشرة دراهم فما زاد فلم بكل يوم درهم فقال احمد في رواية ابي الحارث  
جائز ونقل بن منصور عنه فبين اكثر دابة من ملكه الى جده بكذا فان ذهب الى عرفات بكذا فلا بأس ونقل  
عبد الله عنه لو قال اكرهها بعشرة فما حسبتها فعليه كل يوم عشرة انه يجوز وهذه الروايات تدل على ان  
مذهبهم انه متى قدر لكل عمل معلوم اجرا معلوما صح وتناول القاضي هذا كله على انه يصح في الاول ونفسه في  
الثاني لان مده غير معلومة فلم يصح العقد فيه كما لو قال استاجر منك ثوبا في هذه الصبرة وهي عشرة اقفه درهم  
وما زاد فبحساب ذلك قال شيخنا والمظاهر احد خلاف هذا فان قوله فهو جائز عاد الى جميع ما ذكر قبله  
وكذلك قوله لا بأس ولان لكل عمل عوضا معلوما فصح كالحرجل كل دلو بتمرة وقد ثبت الاصل بالحج

الوارثين على ما ذكره ومسائل الصبرة لانها عين تسمى بالعمل فجاز اشتراط جزئ من النما كالمضاربة والمساواة وفي مسئلتنا لا يكون ذلك  
التي شرط عليها غير معلومة بتعيين ولا صفة وهي مختلفة فلم يصح العقد لجهالة ثمنها بخلاف الايام فانها معلومة  
**مسئله** ونص احمد على انه لا يجوز ان يكثر مدة غنمته وهذا اخول اكثر اهل العلم منهم الا وافي والشافعي واصحاب الرق وقال  
مالك قد عرف وجرد ذلك وارجو ان يكون خفيفا ولنا ان المدة مجهولة والعمل مجهول فلم يجوز لو اكرهه المدة سفره  
في تجارتها لان مدة الغنم تطول وتقصر ولا حد لها تعرف به والعمل فيها يتقل ويكثر ونهاية سفرهم يقرب ويبعد  
فلم يجوز التقدير بها كغيرها من الاسفار المجهولة فان فعل ذلك فله اجر المثل كاجارات الفاسدة **مسئله** وان  
سمى لكل يوم شيئا معلوما فجائز وقال الشافعي لا يصح لان مدة الاجارة مجهولة ولنا ان عليا رضي الله عنه اجر نفسه كل  
دلو بتمرة وكذلك الانصاري فلم يكثر النبي صلى الله عليه وسلم ولان كل يوم معلوم مده واجر فصح كالحرجل مدها كل  
يوم بدرهم واستاجر لنقل صبرة معلومة كل قفيز بدرهم اذا ثبت هذا فلا يبين تعيين ما يستاجر من ركوب او حمل  
معلوم ويستحق الاجر المسمى كل يوم سواء اقامت او سارت لان المنافع ذهبت في مدها لاسب ما لو اكره دارا وغلفها  
ولم يسكنها **مسئله** وان اكرهه كل شهر بدرهم وكل دلو بتمرة فالتصريح عن احمد يصح وكلما دخل شهر لم يملك الاجارة  
ولكل واحد منهما الفسخ عند تقضي كل شهر وقال ابو بكر بن حامد لا يصح اختلاف اصحابنا في ذلك فقال القاضي يصح  
عليه احمد في رواية بن منصور وهو اختيار الحارثي لان الشهر الاول تلزم الاجارة فيه باطلاق العقد لانه معلوم يملك  
العقد واجر معلوم وما بعده من الشهر يملك العقد فيه بالتسليم به وهو السكنى في الدار ان اجره دارا لانه مجهول  
حال العقد فاذا تلبس به تعيين بالدخول فيه فصح بالعقد الاول وان لم يتلبس به فسخ العقد عند تقضا الاول الفسخ  
وكذلك كل شهر ياتي وهذا مذهب ابي ثور واصحاب الرأي وحكم عن مالك نحو هذا لان الاجارة لا تكون لازمة عنده  
لانه المنافع مقدرة بتقدير الاجر فلا يحتاج الى ذكر المدة الا في المزمع واختار ابو بكر عبد العزيز وابو عبد الله  
بن حامد ومن عقيل ان العقد لا يصح وهو قول الثوري والشافعي من قول الشافعي لان كل اسم للعقد فاذا لم يقدر  
كان منه ما يجوز ولا فيكون فاسدا كقول اجرتك اشهدا وحمل ابو بكر بن حامد كلام احمد على انه وقع على شهر معينة  
وجبه الاول ان عليا رضي الله عنه استق رجل من اليهود كل دلو بتمرة وجاء به الى النبي صلى الله عليه وسلم فكل منه قال  
علي كنت ادلو دلو بتمرة واسترطها جلد وعمر رجل من الانصار انه قال ليهودي استقي نخلك كل دلو بتمرة واسترط  
الا نصاري ان لا يأخذ حدره ولا يارزة ولا حشفة ولا يأخذ الا جلد فاستقي نخو من صاعين فجاءه الى النبي صلى  
الله عليه وسلم رواه ابن ماجه في سننه وهو نظير مسئلة اجارة الدار ونص في المسئلة الاخرى ولكن سمر وعمر في كل شهر  
مع ما تقدم من الاتفاق على تقدير اجرة الرضا ببدل به جرى مجرى ابتداء العقد عليه وصار كالبيع بالمعاطاة اذا وجد  
من المساومة ما يبدل على التراضي بها فعلى هذا متى ترك التلبس به في شهر لم تلزم الاجارة فيه لعدم العقد وكذلك الفسخ  
وليس بفسخ في الحقيقة لان العقد الكافي ما يت والقاس يقضي عدم الصحة لان العقد تناول جميع الاشهر  
ذلك مجهول ثم لا وجه لاعتبار الشرع في الشهر الذي يلي الاول مع كون الشهر وكلها داخل في اللفظ فاما حنيفة  
فذهب الى انها مع تلبس بالشهر الثاني فقد اتصل القبض بالعقد الفاسد قال شيخنا ولا يصح هذا العقد لان  
العقد في الاعيان لا يلزم بالقبض ولا يضمن بالمسعى ثم لم يحصل القبض ههنا الا فيما استوفاه وقوله لا يصح  
لان الاجارة من العقود اللازمة فلا يجوز ان تكون جائزة **فصل** اذا قال اجرتك داري عشرة اشهر  
كل شهر بدرهم جاز غير خلاف تعلمه لانه لمدة معلومة والاجر معلوم وليس لواحد منهما فسخ بحال لانها  
مدة واحدة فاشبه ما لو قال اجرتك عشرة اشهر بدرهم فان قال اجرتك اشهر بدرهم وما زاد فبحساب  
ذلك صح في الشهر الاول لانه اخره في العقد وبطل في الزائد لانه مجهول ويحتمل ان يصح في كل شهر تلبس به فالحل  
قال اجرتك كل شهر بدرهم لان معناها واحد ولو قال اجرتك هذا الشهر بدرهم وكل شهر بعد ذلك بدرهم







احد الوجهين لا صحاب الشافعي والوجه الاخر لا يجوز اجارته لان هذه المنفعة ليست المقصود منها وان كان منفعته  
بعضها فاستبقت الشفعة ولنا انها عين امكن الانتفاع بها مع بقا عينها منفعة مباحة فاستبقت الشفعة فانه  
لا ينتفع به الا بما يثلف عنه **مسئلة** فان اطلق الاجارة صحته وينتفع بها في ذلك وهذا اختيار ابي الخطاب لان  
منفعة ما في الاجارة متعينة في التحلي والوزن وهما متقاربان فوجب ان يحل الاجارة عند الاطلاق عليهما كما استبحر الدار  
مطلقا فان تناول السكنى ووضع المتاع فيها فعلى هذا ينتفع بها فيما شاء منها وقال القاضي لان انتفاع الاجارة وتكون  
قرضا وهذا مذهب ابي حنيفة لان الاجارة تقتضي الانتفاع والانتفاع المعتاد بالدين والدين انما هو باعيا  
فاذا اطلق الانتفاع حمل على الانتفاع المعتاد وقال اصحاب الشافعي لان انتفاع الاجارة ولا تكون قرضا لان التحلي ينقصها  
والوزن لا ينقصها وقد اختلفت جهة الانتفاع فلم يحز اطلاقها ولا يجوز ان يعتبر بها عن القرض لان القرض يملك  
للعين والاجارة يملك للمنفعة تقتضي الانتفاع مع بقا العين فلم يحز التعبير باحدهما عن الاخر ولان التسمية لا تنافي  
تؤخذ نقلا ولم يهدى للسان التعبير بالاجارة عن القرض قال شيخنا وقل لي الخطاب اصح ان شاء الله تعالى لان العقد  
مضى امكن حمله على الصحة كان اولى من اخساده وقد امكن حمله على اجارته لانه لا يجوز اجارته فيها وتقول القاضي  
لا يصح لما ذكرنا وما ذكره اصحاب الشافعي من نقص العين بالاستعمال في التحلي فيعيد فان ذلك ليس بالاثم لانه  
كعدمه **فصل** ويجوز ان يستاجر خولا لا يجفف عليها الثياب او يستعملها في غسلها ولا يصح ان يستاجر  
في ذلك وجهان لما ذكره في الامان ولنا انها لو كانت مقطوعة لجاز استيجارها ذلك فكذلك الثابت وذلك لان  
الانتفاع يحصل بهما على السواء في الحالين فاجازته احداهما يجوز في الاخرى ولا ينافي في اجازتها لانه  
كالمقطوعة ولا فيها منفعة مقصودة يمكن استيفاءها مع بقاء العين فجاز العقد عليها كما لو كانت مقطوعة **فصل**  
ويجوز استيجار ما يبقى من الطيب والمصنعة وقطع الكافور والتبند لتشتت الرطوبة وغيره مدة ثم يرددها لانه منفعة  
مباحة استبقت الوزن والتحلي مع انه لا ينفك من اخلاقه وبلي **فصل** ويجوز استيجار دار يتخذها مسكنا  
فهو بقال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز لان فعل الصلاة لا يجوز استيفاءه بعقد الاجارة بحال فلا  
يجوز الاجارة لذلك ولنا ان هذه منفعة مباحة يمكن استيفاءها من العين مع بقاها فجاز استيجار العين لها  
كما سكنى وبفارق الصلاة فانها لا تدخل الثبابة فيلحق بالاجارة في المسجد **مسئلة** ويجوز استيجار ولد له حصة وامرته  
لرضاع ولده وحضنته ويجوز استيجار ولد له حصة من كالا جني واستيجار ام واخته وابنته لرضاع ولده وكذلك  
سائر اقارب بغير خلاق كالا جانب فاما استيجار امراته لرضاع ولده منها فيجوز في الصحيحين من المذهب قال الحنفي  
ان ارادت الام ان ترضع ولدها باجرة مثلها فهي حق به من غيرها سواء كانت في حبال الزوج او مطلقة وقال القائل  
لا يجوز وتاويل كلام الحنفي على انه لا يحال زوج اخر وهو قول اصحاب الرمي وحكي عن الشافعي انه لا يباح حياضها  
والاستمتاع بها يعوض فلا يجوز ان يلزمه عوض اخر ذلك ولنا ان كل عقد يصح ان يعقده مع غير الزوج يصح ان يعقده  
معها كالبيع ولان منها فعمل في الرضاع والحضانة غير مستحق للزوج بل لانه لا يملك اجارها كزوج ويجوز ان  
ياخذ عليها العوض من غير خاذاها اخذه من كمن مالها وقولهم انها استحققت عوض الجنس والاستمتاع قلنا هذا  
غير الحضانة واستحقاق منفعة من وجه لا يمنع استحقاق منفعة سواها يعوض اخر كما لو استاجرها من زوجها  
وتاويل القاضي كلام الحنفي في خالف الظاهر من وجهين احدهما ان الف واللام في الزوج للمعهود وهو ابو الطفل  
الثاني انها اذا كانت في حبال زوج اخر لا يكون الحق به بل يسقط حقها من الحضانة ثم ليس لها ان ترضع الا  
باذن زوجها ففسد التاويل **مسئلة** قال رضي الله عنه ولا تصح الاجارة الا لشخص واحد وان يعقد  
على نفع العين دون اجزائها لان الاجارة هي بيع المنافع فاما الاجرة فلا تدخل في الاجارة فلا تصح اجارة  
الطعام للاكل ولا الشفعة ليس على هذا لا ينتفع به الا بالابا فلا يصح ان يجر كما لو استاجر دابة ليقطع فان  
استاجر شجرة ليس جها وبرد قيمتها او من مذهب واجر الباقية فهو فاسد لانه يشتمل بيعا واجارة وما وقع عليه  
البيع مجهول واذا جمل البيع جمل المستاجر ايضا فيفسد العقدان **مسئلة** ولا يجوز استيجار حيوان

ليأخذ به

ليأخذ به كاستيجار الابل والبقر والغنم ليأخذ لبنها او ليعصرها لغيرها ونحوه ولا يباح اخذ صوفها وشعرها  
ولا استيجار شجرة ليأخذ ثمرتها او كسبها من عينها لما ذكرنا **مسئلة** الا في الظرف ونفع البعير يدخل تبعاما الظرف فقد  
سبق ذكرها واما نفع البعير فقال ابو عبيد بن جحر استيجار البعير لم يمتنع منه اياها مما عاونته او لا معلومة لان هو  
البعير وعمقها فيه نوع انتفاع بمروا لدونيه فاما الماء فيؤخذ على الاصل **فصل** ولا يجوز استيجار الفحل  
للمضارب وهو ظاهر مذهب الشافعي واصحاب الرأي وخبر ابو الخطاب وجهان في جوازته بناء على اجارة الظرف للمضارب  
لان الحاجة تدعو اليه وهو قول الحسن بن سعيد ولنا ان البعير مملوك للمضارب من غير ان يملكه المضارب ولا يملك المضارب  
الماء الذي يخلق به الولد فيكون عقد الاجارة لاستيفاء عينه فلم يحز اجارة الغنم لاخذ لبنها ولا الماء محرم ولا قيمته  
لم يجر اخذ العوض عنه كالميتة فاما من اجازته فينبغي ان يوقع العقد على العمل ويقدر بمدة او مرتين وقيل بقدر  
بالمدى وهو بعيد فان من اراد اطاره فسر مرة فقد ربه مرة ثم يدعى على قدر الفعل لم يمكن استيجارها وربما يحصل الفعل  
في المدة ويتعذر ضبط مقدار الفعل فيستعين بالمقدار لان لا يكرى في الاطلاق ما يشترطه كسنة كسنة كسنة  
عنه فانه انما يكرى به مدة معلومة والمذهب انه لا يجوز اجارته لما ذكرنا فان احتاج الى ذلك ولم يجد من يطرق اجازته  
ان ينفذ ذلك وليس للطرف اخذ ذلك بذل حال لا يحصل منفعة مباحة لله عوالمها كسنة كسنة كسنة  
وريشوة الظالم ليدفع ظلمه فان طرقت انسان فحل بغير اجارة ولا شرط فاهد به كسنة او كسنة كسنة فلا بأس به  
لانه فعل معروف فاجازته مجازاته عليه كما لو اهدى به بغير اجارة فيجوز عليه والسرا على **مسئلة** الثاني معرفة العين بوثنية  
او صفته في احد الوجهين ويصح في الاخرين وفيه وجهان في معرفة العين المشاهدة بالمشاهدة  
ان كانت لا تشبه بالصفات او بالصفته ان كانت تشبه بصفات البيع وفيه وجهان في معرفة العين المشاهدة  
خيار الرؤية وهو قول اصحاب الرأي والخلق ههنا مبني على الخلاف في البيع وقد ذكرناه والمشهور الاول فحل هذا  
اذا كانت مما لا تشبه بالصفة كالدر والحام فلا بد من رؤيتها كالبيع لان الغرض يختلف بصورها وكبرها  
ومراقبتها ومشاهدة قدر الحام فتمت اخل بهذا او بعضه لم يصح للجهاز بما يختلف به الغرض وقد ذكره احمد كرى الحرام  
لانه يدخل من كسنة عورته فله قال بن حامد هذا على طريق كراهة التزنية دون المحرم فاما العقد فيصح في قول  
اكثر اهل العلم قال بن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم ان كرى الحام جائز اذا جده وذكر جميع التزنية سواها  
وهذا قول مالك والشافعي وابي ثور واصحاب الرأي لان المكسرة انما هي حذر الاجرة عوضا عن دخول الحام والاحتساب  
بما به واحوال المسلمين موحدة على السلامة وان وقع من بعضهم فعل ما لا يجوز لم يجرم الاجر لما خذ منه كما لو كسرت دارا  
ليسكنها ففسد فيها خراجا **مسئلة** الثالث القدرة على التسليم فلا تصح اجارة الا بقبول ولا الشار ودون المصنوع من غير  
غاصب اذا لم يقدر على اخذه منه لانه لا يمكن تسليم المصنوع عليه فلم تصح اجارته كبيع **مسئلة** ولا يجوز اجارة المشاع  
مفردا لغير شريكه وعنه ما يدل على الجواز قال اصحابنا لا يجوز اجارة المشاع لغير الشريك الا ان يجر الشريك مع  
وهذا قول ابي حنيفة وزفر لانه لا يقدر على تسليمه فلا تصح اجارته كالمصنوع فيقول ذلك لا يقدر على تسليمه الا  
بتسليم نصيب الشريك ولا ولاية له على مال شريكه واخبار ابي حنيفة العكس جوازته وقد اوى اليه احمد وهو قول  
مالك والشافعي وابي يوسف ومحمد لانه معلوم يجوز بيعه فجازت اجارته كالمفرد ولانه عقد في ملكه يجوز بيع  
شريكه فجاز مع غيره كالبيع ومن نصر الاول فرق بين محل النزاع وبين ما اذا اجره الشريك ان اجره لشريكه  
فانه يمكن التسليم الى المستاجر فاشبه اجارة المصنوع من غاصبه دون غيره وان كانت لواحد فاجر نصيبها  
صح لانه يمكن تسليمه ثم ان اجر نصيب الاخر للمشاكر الاول صح لا مكان تسليمه اليه وان اجره لغيره فغيره وجهان  
كما سئلته التي قبلها لانه لا يمكن تسليم ما آجره اليه وان اجره لغيره فغيره وجهان  
تسليم نصيب كل واحد اليه **فصل** ولا يجوز اجارة المسلم للمسلم الذي لم يخدمه نص عليه احمد في رواية الاثرم







Ein

عنه حامدان اصحابنا اختلفوا في مدة الاجارة فمنهم من قال لا يجوز اكثر من سنة واخرون منهم من قال الى ثلاث سنين  
لأن الغالب ان الاعيان لا تبقى اكثر منها وتتغير للاسعار ولا جرم لنا قوله تعالى اخبار عن شعيب عليه السلام انه قال  
على ان تاجر في ثمانين حج وسرع من قبلنا سرع لنا ما لم يبق على نسجه دليل ولان ما جاز العقد عليه سنة جاز اكثر منها كما  
لمساواة على مئتي غرسه وبعل عليه حتى يثمر والتقدير بسنة وثلاثين تحكما لا دليل عليه وليس هو ما ولي من التقدير بزيادة  
عليه ونقصان منه **فصل** واذا استأجره سنين لم يحج الى تقسيط الاجر على كل سنة في ظاهر كلام احمد كما لو استأجره  
سنة لم يحج الى تقسيط اجر كل شهر بالاتفاق وكذلك لا يفتقر الى تقسيط اجر كل يوم اذا استأجره شهر ولان المنفعة  
كالاعيان في البيع ولو اشتملت الصفقة على اعيان لم يلزم تقدير ثمن كل عين كذلكها ما وقال الشافعي في احد  
قوليه يفتقر الى تقسيط اجر كل سنة لان المنافع تختلف باختلاف السنين فلا يمتنع ان يفسخ العقد فلا يعلم ثم  
يرجع وهذا يبطل بالشهور فانه لا يفتقر الى تقسيط الاجر على كل شهر مع الاحتمال الذي ذكره **مسئلة** ولا  
يشترط ان يملك العقد فلو اجره سنة فخص في اربع صحسولا كانت العين مشغولة وقت العقد ولم تكن وكذلك ان  
اخره شهر رجب في المحرم وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يصح الا ان يستأجرها من هي في اجارته فغيره قولان  
لانه عقد على ما لا يمكن تسليمه في الحال فاشبه اجارة العين المخصوصة قال ولا يجوز ان يملكه يعبر بعينه الا عند  
خروجه لذلك ولنا انها مدة يجوز العقد عليها مع غيرها فجاز العقد عليها مفردة مع عموم الناس كاليه في العقد فاما  
تشتط العقد على التسليم عند وجوبه كالمسلم فانه لا يشترط وجود التقدير عليه حال العقد ولا فرق بين كونها  
مشغولة او غير مشغولة لما ذكرنا وما ذكره يبطل بما ذكره احرها من المكثري فان يصح مع ما ذكره اذا ثبت هذا فالى الاجازة  
ان كانت على مدة تلي العقد لم يحج الى ذكر ابتدائها من حين العقد وان كانت لا تلي فلا يمتنع ذكره لانها احد طرفي العقد  
فاحتج الى معرفته كالانتها واذ اطلق فقال اخرتك سنة او شهرا صح وكان ابتدائها من حين العقد وهذا قول ابى  
حنيفة وما لك وقال الشافعي وبعض اصحابنا لا يصح حتى يسمى الشهر ويذكر في اي سنة فهو قال احد في رواية اسعيل  
بن سعيد اذا استأجر اجرا شهرا فلا يجوز حتى يسمى الشهر لانه مطلق فاقتصر الى المعينين كالوندر صوم شهر وثان قوله  
تعالى حكايه عند شعيب عليه السلام على ان تاجر في ثمانين حج لم يذكر ابتدائها ولان تقديره ليس فيها قرينة فاذا  
اطلقها وجب ان تلي السبب مدة السلم والا يلا ويقار فالنذر في القرينة **فصل** اذا تمت الاجارة وكانت على ملك  
المستأجر ملك المنافع المعقود عليها الى المدة وتحت على ملكه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة تحت على ملك المورج  
ولا يملكها المستأجر بالعقد لانه معدومة فلا تكون مملوكة كالولد والتمرة ولنا ان الملك عبارة عن حكم يحصل به تصرف  
مخصوص وقد ثبت ان المنفعة المستقبلية كان ملك العين يتصرف فيها كغيره في العين فلما احرها صار للمستأجر  
مالكا للتصرف فيها كما كان ملك المورج فثبت انها كانت مملوكة لملك العين ثم انتقلت الى المستأجر بخلاف الولد  
والتمرة فان المستأجر لا يملك التصرف فيها حتى يتم ان المنافع معدومة فلنا هي مقدرة الوجود لانها جعلت عمودا  
والعقد لا يرد الا على موجود **مسئلة** وان اجره في اثناء شهر سنة استوفى شهر بالعدد وسائر اهابه الهلة  
لانه تقدير اتمامه بالهلال فتمتته بالعدد وامكن استيفاء ما عداه بالهلال فوجب ذلك لانه الاصل وعند يسوق في  
الجميع بالعدد ولا نهامدة يستوفى بعضها بالعدد فوجب استيفاء جميعه بالعدد ولو كانت المدة شهرا واحدا وكان  
الشهر الاول ينبغي ان يكمل من الشهر الذي يليه فيحصل ابتداء الشهر الثاني في اثنائه وكذلك كل شهر ياتي بعده والى  
حنيفة والشافعي كالمرايين وكذلك الحكم في كل ما تعتبر فيه الاشهر كعدة الوفاة وشهر صيام الفقرة **فصل**  
ومن اكثر في اية العشا فآخر المدة عزوب المتضمن وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ولو نذر اخرها زال الشمس  
لان العشا آخر النهار آخر النصف الاخر من الزوال ولذلك جاء في حديث ذي الدين عن ابي هريرة قال صلى بنا



رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي العشاء يعني الظهر والعصر هكذا تفسيره ولما قلنا ان بعد صلاة العشاء يعني  
العتمة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لو كان اشق على الخلق العشاء لكانت العشاء في الليل وانما يتعلق الحكم بغروب الشمس لان  
هذه الصلوة تسمى العشاء الاخرى قد علم ان الاولى المغرب وهو في العرف كذا كذا فوجب ان يتعلق الحكم به لان المدة اذا  
حولت الى وقت تعلقت باولها كما لو جعلنا في الليل وما ذكره لا يصح لان لفظ العشاء من لفظ العشاء فلا يجوز  
الاحتجاج باحدهما على الاخر حتى يقوم دليل على ان معنى المقتضين واحد ثم لو ثبت ان معناه واحد غير ان اهل  
العرف لا يعرفون غير ما ذكرنا فان اكثر اهل الليل يقولون اوله وكذا ان اكثر اهل النهار يقولون اوله ويخرجون ان  
يدخل الليل في المدة الاولى والنهار في الثانية لما ذكرنا في مدة الخيارات وان اكثر اهل النهار يقولون غروب الشمس وان  
اكثر اهل الليل يقولون طلوع الفجر في قول الجميع لان الله تعالى قال في ليلة القدر سلام هي حتى مطلع الفجر وقال احكام  
ليلة الصيام الرقت الى نسائك ثم قال فان كان باسرها وهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط  
الابيض من الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل **فصل** وان اكثر في فسطاط الى مكة ولم يزل في اخره  
فالذي فاسد فيه قال ابو كور وهو قياس قول المشافعي وقال اصحاب الرأي يجوز استنجاسنا بخلاف القياس  
ولنا انها مدة غير معلومة الا بتدليل غير كما لو قال اجرتك اري من حين يخرج الحاج الى راس السنة وقد عثروا  
مخالفة للدليل وما ادعوه دليل لا يمنع كونه دليلا للقسم الثاني اجارته العمل معلوم كما جازاه الدابة للركوب الى موضع  
معين او بقر لحث مكان او دياس زرع واستيجار عبيد ليدل على طريق او رحلتين فقرر ان معلومة فستط معرفة  
العمل وضبطه بما لا يختلف لان الاجارة عقد معاوضة فوجب ان يكون العوض فيها معلوما لئلا يفرض في الاخلاق  
والتنازع كقولنا في البيع والعلم بعقد ارا لمنفعة اما ان يحصل بتقدير المدة كما ذكرنا في اجارة الدار وخدمة العبد مثلا  
معلومة ولما ان يكون بتقدير العمل وصف ما يعمل وضبطه بما لا يختلف فيه كالمبيعات **فصل** يجوز ان يكثر  
بقر لحث مكان لان البقر خلقت للحث ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم بينما رجل يسوق بقرة اراد ان يركبها فقال اني  
اني لم اخلق لهذا انما خلقت للحث متفق عليه ويجوز ان يكون في معرفة الارض وتقدر العمل فاما الارض فلا تعرف الا بالاشارة  
فانها تختلف فتكون صلبة تتعب البقر والحارث ويكون فيها حجارة تتعلق فيها السكة وتكون رخوة يسهل حراثتها  
ولا تنضب بالصفحة فتحتاج الى الرطوبة واما تقدير العمل فيجوز باحد شيئين اما بالمدة كيوم واما بمعرفة الارض  
كهنه القطعة او من ههنا الى ههنا او بالمساحة كحريث او جريبين او كذا ذراعا كذا كل ذلك جائز لحصول العلم  
فان قدره بالمدة فلا بد من معرفة البقر التي يعمل عليها لان الغرض في مختلف باختلافها في القوة والضعف ويجوز ان يشارك  
البقر مقودة ليتولى رب الارض الحث بها ويجوز ان يستاجرها مع صاحبها ويجوز استيجارها بالثمن او بالثمن ويكون  
الام من عند صاحب الارض ويجوز استيجار البقر وغيره ههنا دياس الزرع لانها منفعة مباشرة اشبهت الحث ويجوز  
على مدة او زرع معين او موصوف تمام ذكرنا في الحث ومتى كان على مدة احتيج الى معرفة الحيوان لان الغرض يختلف  
به فانه ما روثه طاهر ومنه نجس ولا يحتاج الى معرفة عين الحيوان ويجوز ان يستاجر بالثمن وغيره مع صاحب  
ومقدرا كما ذكرنا في الحث **فصل** ويجوز استيجار غنم لتدريس لطفها وزرعها ولا يصح الاستيفاء في جرائد  
لا يجوز لانها منفعة غير مقصودة من هذا الحيوان ولنا انها منفعة مباشرة يمكن استيفائها واستيفائها سائر المنافع  
المباحة وكما قلنا قبل **فصل** فان اكثر حيوانا العمل لم يخلق له كمن استاجر البقر للركوب او العمل والابل والمهر  
للحث جاز لانها منفعة مقصودة امكن استيفائها من الحيوان لم ير في الشرع يتجر بها في الحث كالتجارتين ولا كان  
مقتضى الملك جواز التصرف بكل ما تصلح له العين المملوكة ويمكن تحصيلها منها ولا يمنع ذلك الاستيفاء راجح او ما ورد  
بجرميه نص او قياس صحيح او رجحان مضر على منفعة ولم يوجد واحد منها وكثير من الناس يحملون على البقر فيكون  
وفي بعض البلاد يجرى على الابل والبغال والحمار فيكون معن خلقها للحث ان شاء الله تعالى انه معظم نفعها ولا يمنع  
ذلك الانتفاع بها في شيء اخر كما ان الخيل خلقت للركوب والذئبة وبياع اكلها والتولود خلق للحملنة ويجوز استعمال

في الادوية

في الادوية وغيرها **فصل** ويجوز استيجار بهيمة لادارة الرعي ويقدر للمسيكين معرفة الحجر بالمشاهدة او بالصفة  
لان علم البهيمه يختلف فيه ثقله وخفته فيحتاج صاحبها الى معرفة الثاني تقدير العمل بالزمان كيوم او يومين او اطعام  
فيقول قفيز او قفيزي وذكر جنس المصطوف ان كان يختلف لان من يسهل طحنه ومنه ما يسحق وان اكثرها لادارة  
دواب فلا بد من مشاهدته ومشاهدته دلالة لا اختلافها وتقدير ذلك بالزمان او بعد الغروب او قبل بركة ولا يجوز  
تقديره بذكر بسقي ارضه لان ذلك يختلف فقد تكون الارض شديدة العطش لا يروى بها القليل وتكون قريبة العهد  
بالماء فيكفيها اليسير وان قدره بسقي مائتيه احتمل ان لا يجوز ذلك ويحتمل الجواز لان من يسهل طحنه في الغالب  
ويجوز استيجار دابة ليسقي عليها ما ولا بد من معرفة الثاني يسقي فيها من روثه او قرب او حراش اما بالروثه واما  
بالصفة ويقدر العمل بالزمان او بالعدد او بعمل يسقي معناه فان قدره بعد المدة احتاج الى معرفة المكان الذي يسقي منه  
والذي يذهب اليه لان ذلك يختلف بالقرب والبعد والسهولة والحرج وانه قد يسهل على شيء معين احتاج الى معرفته  
ومعرفة ما يسقي منه ويجوز ان يكثر البهيمه بالثمن او يد ونها مع صاحبها او صدها فان اكثرها ليل تراب معروف  
جاز لان من يعلم يعرف وكل موضع وقع العقد على مدة فلا بد من معرفة الظهر الذي يعمل عليه لانه الغرض يختلف  
باختلافها في القوة والضعف وانه وقع على عمل معين لم يجهز الى ذلك لانه لا يختلف ويحتمل ان يحتاج الى ذلك استيفاء  
الماء عليه لان من روثه وجسم طاهر كالخيل والبق ومنه ما روثه نجس وفي جسمه اختلاف كالغزال فرجها  
نجس يد المستقي او دلوه فيتنجس الماء به فيختلف الغرض به كذا فاحتيج الى معرفته **فصل** يجوز استيجار رجل ليدل  
على طريق لان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر استاجرا عبد الله بن الاربعين هادي اخر يتاوه وهو الماهر بالهداية ليدل على  
الطريق الى المدينة **فصل** ويجوز استيجار رعي لطحن قفران معلومة ويحتاج الى معرفة جنس المصطوف بالروثه او  
او ذرة او غيره لان ذلك يختلف فانه ما يسهل طحنه ومنه ما يسحق فاحتيج الى معرفته لثمنه والجواز **فصل** يجوز  
استيجار وكيل ووزان لعل معلوم او في مدة معلومة وبه قال مالك والثوري والشافعي واصحاب الرأي لا يفرقون خلا  
وقد روي في حديث سويد بن قيس ان انا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمر متاجر لرجل من رجلين باجر فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم زنه وارح روله ابو داود **فصل** ويجوز استيجار رجل ليدل على طريق معلومة  
وقد روي عن احمد انه كره ذلك وقال غيره هذا العجب الي وانما كرهه لانه يولد الى الخصومة وفيه تضيق على المسلم ولا يمان ان  
يكون ظالم فاساعده على ظلمه وروي عنه انه قال لا يمان به لانه الظاهر انه محق فان الحاكم في الظاهر لا يحكم الا بحق  
قد اجزنا للموكل فعله **فصل** ويجوز الاستيجار لحفر الابار والانهار والقني لانها منفعة معلومة ويجوز ان يطوع  
بها الرجل على غيره فجاز الاستيجار عليها كخدمة ولا بد من تقدير العمل بمدة او عمل معين فان قدره بمدة فانه يستاجر  
شهر الحفر ليرى ان يجرى الى معرفة القدر وعليه الحفر في ذلك الشهر قليلا حفر وكثيرا قال شيخنا وناظرنا الى  
معرفة الارض التي يحفر فيها وقال بعض اصحابنا لا يحتاج الى ذلك لان الغرض لا يختلف بذلك والاول اولى ان شاء  
الله تعالى لان الارض الصلبة يسحق حفرها واللينه يسهل وان قدره بالعمل فلا بد من معرفة الموضع بالمشاهدة  
لكنها تختلف بالسهولة والصلابة وذلك لا ينضب بالصفة ويعرف دور البئر وعمقها وطول النهر وعرضه  
وعمقه لان العمل يختلف بذلك واذ حفر بئر فاعلمه شيل التراب لانه لا يمكن الحفر الا بذلك فقد تضمنه العقد  
فانه تقرر تراب من جانبيه او سقطت فيه بهيمة او نحو ذلك لم يلزم سبيله وكان على صاحب البئر لانه سقط  
فيها من ملكه ولا يضمن عقد الاجارة رقعته وان وصل الى حجرة او حاد يمتد الحفر لم يلزم حفره لان ذلك مخالف

في الادوية



لما شاهد من الارض وانما اعتبرت مشاهدة الارض لانها تختلف فاذا ظهر فيها ما يخالف للمشاهدة كان له الخيار في  
الفسخ فان فسخ كان له من الاجر بحصة ما عمل فيقسط الاجر على ما بقي وما عمل فيقال كم اجر ما عمل كم اجر ما بقي فيقسط الاجر  
المسعى عليه ما ويجوز بقسطه على عدد الاذرع لان على البير تسهيل نقل الثراب منه واسفله يشق ذلك فيه وان بيع  
منه ما منع من الحفر فهو كالصخرة عظاما ذكرا **فصل** ويجوز استيجار ما يشق له كتياما من الفقير والمحدث  
والمتعسر المباح او سيجلات نصر عليه في رواية مثنى بن جامع وسئل عن كناية لحدث بالاجر فلم يرد به بالاساء ولا بد  
من التقدير بالمدة او العمل فان قدره بالعمل ذكر عدد الورق وقدره وعدد السطور في كل ورقة وقد اختلفوا  
ودقة القلم وغلظه فان عرف الخط بالمشاهدة جاز وان امكنه بالمصفة ضبطه والا فلا بد من المشاهدة لان الاجر  
يختلف باختلافه ويجوز تقدير الاجر باجزاء الفرع وباجزاء الاصل وان قاطعه على نسخ الاصل باجر واحد جاز  
فان اخطا بالسعي اليسير عفي عنه لانه لا يمكن التحرز منه وان كان كثيرا بحيث يخرج عن العادة فهو عيب يرد به  
قال ابن عقيل ليس له محادثة غيره حال النسخ ولا المتناغل بمليشغل ستره ويوجب غلظه ولا غيره تحريكه وشغله  
وكذلك الاعمال التي تختل بشغل السر والقلب كالتصايرة والنساجة ونحوها ويجوز ان يستاجر على نسخ مصحف  
في قول اكثر اهل العلم منهم جابر بن زيد ومالك بن دينار وبه قال ابو حنيفة والشافعي وابو ثور وابن المنذر وقال بن  
سبرين لا بأس ان يستاجر الرجل شبرا ويستكتبه مصحفا وكره عليه كتابة المصحف بالاجر ولعله يرد ذكر مما  
يخص كون فاعله من اهل القرية فكره الاجر عليه كالمصايرة ولنا انه فعل مباح يجوز ان ينوب فيه الغير عن الغير فجاز  
اخذ الاجر عليه ككتابة الحديث وقد جاء في الخبر حق ما اخذتم عليه اجرا كتاب **فصل** يجوز ان يستاجر  
لحصار زرعه لانه علم فيه خلافا وكان ابراهيم بن ادهم يوجب نفسه لحصار الزرع ويجوز تقديره بمدة ويعمل مثل ان يقاطع  
على حصاد زرعه معين ويجوز ان يستاجر رجلا ليجتنب له لانه عمل مباح تدخله النيابة اسببه حصاد الزرع قال  
احمد في رجل استاجر ابا جبر الى ان يجتنب على حماره كل يوم وكان الرجل ينقل عليه ما وعلى حماره رجل اخر ويأخذ  
منه الاجرة وان كان يدخل عليه ضرر يرجع عليه بالقيمة فظاهر هذا ان المستاجر يرجع على الاجير بقيمة ما  
استضرر باشتغال عنه عمله لقوله ان كان يدخل عليه ضرر يرجع بالقيمة فاعتبر الضرر وظاهر هذا ان اذا لم يستضر  
للرجع بسعي لانه اكثر اهلا لعمل فوفاه على التمام فلم يلزمه شيء كما لو استاجره لعمل فكان يقر المهران في حال عمله فان  
ضر المستاجر رجوع عليه بقيمة ما فوت عليه ويجوز ان اراد ان يرجع عليه بقيمة ما عمل لغيره لانه صرف متافعه  
المعقود عليها الى عمل غير المستاجر فكان عليه قيمتها كما لو عمل لنفسه وقال القاضي معناه انه يرجع عليه بالاجر الذي  
اخذ من الاخر لان متافعه في هذه المدة ملحوظة لغيره فما حصل في مقابلته يكون للمدعي استاجره **فصل**  
يجوز الاستيجار لاستيفاء القصاص في النفس وما دونها وبه قال مالك والشافعي وابو ثور وقال ابو حنيفة  
لا يجوز في النفس لان عدد المضربات يختلف وموضع الضربات غير متعين اذ يمكن ان يضرب على الرأس وما  
يلي الكتف فكان مجهولا ولنا انه حق يجوز التعديل في استيفاءه كما يخص فاعله بكونه من اهل القرية فجاز  
الاستيجار عليه كالتصاير في الطرف وقوله ان عدد المضربات يختلف وهو مجهول يبطل بخيانة الثوب  
فان عدد الغزات مجهول وقوله ان محله غير متعين قلنا هو متقارب فلا يمنع ذلك صحة كونه موضع الخياطة من  
حاشية الثوب **فصل** ويجوز ان يستاجر له سميلا ليشترى له ثيابا ويرخص فيه بن سبرين وعطاء الخفي  
وكرهه الثوري وحادولنا انها منفعة مباحة تجوز النيابة فيها فجاز الاستيجار عليها كالنفاق  
يجوز على مدة معلومة مثل ان يستاجره عشرة ايام يشترى له فيها لان المدة معلومة والعمل معلوم فاشبه

الخياط

الخياط والقصار وان عين العمل دون الزمان فجعل له من كل الف درهم شيئا معلوما صح ايضا وان قال كلما استرته ثوبا  
فذلك درهم اجرو كانت الثياب معلومة بصفة او مقدرة بثمان جاز وان لم يكن كذلك فظاهر كلام احمد انه لا يجوز لان الثياب  
تختلف باختلاف اثمانها والاجر يختلف باختلافها فانه اشترى ثوبا فاجره مثله وهذا قول ابى ثور وابن المنذر لانه  
عمل جلا بعوض لم يسلم له مكان له اجر المثل كسائر الاجارات الفاسدة **فصل** وان استاجر له ثيابا  
بعينه باص وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يصح لان ذلك يتعذر عليه فاشبه ضرب الفحل وحمل الحجر الكبير ولنا انه  
عمل مباح معلوم يجوز النيابة فيه فجاز الاستيجار عليه كسائر الثياب ولا يجوز الاستيجار عليه مقدار ابر من فجاز  
مقدرا العمل كالخياطة وقوله ان يتعذر منوع فان الثياب لا تنفك عنه راغب فيها ولان كسحت المضاربة ولا  
يكون الا بالبيع والشري بخلاف ما قالوا عليه فانه يتعذر وان استاجر له ثيابا على شري ثياب معينة من رجل معين او  
على بيعها من رجل معين احتمل ان لا يصح لانه قد يتعذر كالمستأجر صليح من البيع فيتعذر حصول العمل بحكم الظاهر  
بخلاف البيع ويحتمل ان يصح لانه ممكن في الجملة فان حصل على استيجار الاجر والاكابطلت الاجارة كالمو لم يبيع البيع  
ولا المشتري **فصل** قال الشيخ رحمه الله الضرب الثاني عقد على منفعة في الذمة مضبوطة بصفات كالسلم  
كخياطة ثوب وبناء دار وحمل الى موضع معين ولا يجوز الاجير فيها الا ادبيا جاز التصرف ويسمى الاجير المشتري ويجوز  
للادعي ان يوجر نفسه بغير خلاف وقد اجر موسى عليه السلام نفسه لرعاية الغنم واستاجر النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر  
رضي الله عنهما رجلا ليدلهم على الطريق لانه يجوز الانتفاع به مع بقائه عليه الدوام ثم ان اجازته تقع عليه بعينه  
وعمل بعينه كاجارة موسى عليه السلام نفسه للرعي وتقع على عمل موصوف في الذمة كالمسلم ومنع كانت على عمل موصوف  
في الذمة لم يكن الاجير فيها الا ادبيا جاز التصرف لان الذمة لا تكون لغير الادمي ولا تثبت للمعاوضة بل في الذمة  
لغير جاز التصرف ولا بد ان يكون العمل الذي يتعلق بالذمة مضبوطا بصفات السلم يحصل العلم به وقد ذكرنا ذلك  
ويسمى الاجير فيها الاجير المشترك مثل الخياط الذي يتقبل الخياطة لجماعة وكذلك القصار ومن في معناه قلنا متفق  
مشتركة بينهم **مسئلة** ولا يجوز الجمع بين تقدير المدة والعمل كقوله استاجر منك الخياط لي هذا الثوب في يوم وعنه يجوز  
لا يجوز الجمع بين تقدير المدة والعمل كقوله استاجر منك الخياط لي هذا الثوب في يوم او شئ من هذه الدار في شهر وهو  
قول ابى حنيفة والشافعي لا في الجمع بينهما من يد الاجارة غررا لا حاجة اليه لانه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء المدة  
فان استعمل في بقية المدة فقد زاد على ما وقع عليه العقد وان لم يعمل كان تارك العمل في بعض المدة فجاز خروجه من  
الحرز منه ولم يوجد مثله في محل الوفاق فلم يخرج العقد معه وروي عن احمد بن حنبل ان يرد على ان يدخله في  
ثلث دخله في ست قال قد اضرب فقبل يرجع عليه بالقيمة قال لا يصالح وهذا يدل على جواز تقديرها معا  
وهو قول ابى يوسف ومحمد لان الاجارة معقودة على العمل والمدة انما ذكر للتسهيل فلا يمنع ذلك فعلم هذا اذا  
تم العمل قبل انقضاء المدة لم يلزمه العمل في بقية المدة لانه وقاما عليه قبل مدته فلم يلزمه شيء اخر كما لو قضى الدين قبل الجلاء  
وان مضت المدة قبل العمل فلم يستاجر فسخ الاجارة لان الاجير لم ينفذ شرطه فان رضي بالبقاء عليه لم يملك الاجير  
الفسخ لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون ذلك وسيلة له الى الفسخ كما لو تعذر المسلم فيه وقتنه لم يملك المسلم اليه  
الفسخ وملك المسلم فان اختار امضاء العقد طلبة بالعمل لا غير كالمسلم اذا صبر عند تعذر المسلم فيه الى حين وجوده  
لم يكن له اكثر من المسلم فيه وان فسخ العقد قبل العمل سقط الاجر والعمل وان كان بعد عمل بعضه فلا اجر له لان العقد  
قد انفسخ فسقط المسمى ورجع الى اجر المثل **مسئلة** ولا يجوز الاجارة على عمل يخص فاعله ان يكون من اهل القرية  
كالخياط والاذان ونحوها وعنه يصح معنى قوله يخص فاعله ان يكون من اهل القرية انه يكون مسلما وقد اختلفت  
الرواية عن احمد رحمه الله في الاستيجار على ما يخص فاعله ان يكون مسلما كالامامة والحج والاذان وتعليم القرآن



فروى عنه انها لا تصح وبه قال عطاء والضحك بن قيس وابو حنيفة والزهري وكره اسحق تعليم القرآن باحوال عبد الله بن شريك  
هذه الرغفان التي ياخذها المعلمون من السمك وكره احرار المعلم مع الشتر الحسن وبن سيرين وطاوس والشعبي والنخعي وعن  
احمد بن حنبل اخرى انه يجوز حكاها ابو الخطاب ونقل ابو طالب عن احمد بن حنبل قال لا يعلم احب الي من ان يتوكل كل يوم على الله  
ومن ان يتوكل لرجل من عامة الناس في ضيعة ومن ان يستدين ويتجر لعله لا يتقدر على الوفاء فليكن اسما مائة الناس  
التعليم احب الي وهذا يدل على ان منعه منه في موضع منعه للكرهية لا للتحريم ومن اجاز ذلك مالك والشافعي وخص  
في اجور المعلمين ابو قلابه وابو ثور بن المنذر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج رجلا بعامه من القران متفق  
عليه فاذا اجاز تعليم القرآن عوضا في النكاح وقام مقام المهر جاز اخذ الاخر عليه في الاجارة وقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم احق ما اخذتم عليه اجر كتاب الله حديث صحيح رواه  
الكتاب على جعل قبرا واخذ اصحابه الجعل فانوا بنو النبي صلى الله عليه وسلم فاحذروه وسألوه فقال لهم يمين اكل برقية باطل  
لقد اكلت برقية حق كذا واوصوا الي معكم بسمهم حديث صحيح واذا اجاز اخذ الجعل جاز اخذ الاجر لانه في معناه ولا ي  
يجوز اخذ الرزق عليه من بيت المال فجاز اخذ الاجر عليه كمال المساجد ولان الحاجة تدعو الى الاستئناس في الحج عن  
وجب عليه من غير فعله ولا يكاد يوجد متبرع به ذلك فيحتاج الى بديل الاجر فيه ووجه الرواية الاولى ما روى  
عنه ابن الجراح قال ان اخر ما عهد الي النبي صلى الله عليه وسلم ان اخذ مؤذنا لا يخذل على اذنه اجر قال لا اثم  
هذا حديث حسن وعن عباد بن الصامت قال علمت ناسا من اهل المصنعة القرآن والكتابة فاهدوا الي رجل  
منهم قوسا قال قلت قوس وليست بمال انقلدها في سبيل الله فذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقص عليه القصص قال ان  
سرك ان يقلبك الله قوسا من نار فاقبلها وعنا اي بن كعب انه علم رجلا سورة من القرآن فاهد له خمسة  
او ثوبان فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل انك لو لبستها او اخذتها لساكنها مكانها ثوبا من النار وعن اي  
قال كنت اختلف الى رجل مسن قد اصابت علة قد احتسب في بيته اقرم القرآن فكان عند فراغه مما اقرمه  
يقول لجارية له هاتي طعاما فينيؤني بطعام لا اكل مثله بايديته في اكله في نفسه منه شيء فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم  
فقال ان كان ناك الطعام طعامه وطعام اهل فكل منه وان كان يجعل به فلا تأكل وعن عبد الرحمن بن سبل الانصاري  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اقرؤ القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا  
به روي هذه الاحاديث كلها الاثر في سننه ولان من شرط صحة هذه الافعال كونها قربة الى الله تعالى فمجرد اخذ الاجر  
عليها كما لو اشترى قوما يملكون خلفه للجمعة او التراويح فاما اخذ على الرقبة فان احدا اختار جواره وقال لباس  
وذكر حديث ابى سعيد والفرق بينهما وبينه وبينها اختلاف في ان الرقبة نوع مداوة والمأخوذ عليها جعل والمداداة  
يباح اخذ الاجر عليها والجعالة اوسع من الاجارة ولهذا يجوز مع جهالة العمل والمداة وقوله عليه السلام احق ما اخذتم  
عليه اجر كتابه الله يعني به الجعل ايضا في الرقبة لانه ذكر ذلك في سياق خبر الرقبة واما جعل تعليم القرآن صداقا  
اكرامه كما زوج اباطحة ام سليم على اسلامه ونقل عنه جواره والفرق بين المهر والاجران المهر ليس بعوض  
وانما وجب بجله ووصله ولهذا جاز خلوه العقد عن تسميته وصح مع فساد بخلاف الاجر في غيره  
فاما الرزق من بيت المال فيجوز على ما تعدى نفقه من هذه الامور لان بيت المال من مصالح المسلمين فاذا كان بديل  
لمن يتعدى نفقه الى المسلمين مجتاجا اليه كان من المصالح وكان لا خذله لانه من اهل وجوب مجرى الوقف على من يقوم  
بهذه المصالح بخلاف الاجر **فصل** فان اعطى المعلم شيئا من غير شرط جاز في ظاهر كلام احمد فانه قال في رواية  
يعقوب بن ساقري لا يطلب ولا يشارط فاه اعطى شيئا اخذته وقال في رواية احمد بن سعيد اكره المعلم ان يشارط  
وقال اذا كان المعلم لا يشارط ولا يطلب من احد شيئا ان اياه شيء قبله كما نراه اهوون وكرهه طائفة من اهل  
العلم لما تقدم من حديث القوس والخصيص التي اعطيتها الي وعبادة من غير شرط ولان ذلك قربة فلم يجز اخذ العوض

عنه بشرط

عنه بشرط ولا يغيره كالتصلاة والصيام ووجه الاول قول النبي صلى الله عليه وسلم ما انا انك من هذا المال من غير مسئلة ولا اسراف  
نفس فخذته وتموله فانه رزق ساقط اليك وقد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي في اكل الطعام الذي كان يعلم  
اذا كان طعامه وطعام اهل ولا يذبحه اذ كان يغير بشرط كان هبة فجزاها لو يعطى شيئا فاما حديث القوس والخصيص  
فقد ثبت ان في عين فيتحمل ان النبي صلى الله عليه وسلم علم انهما فعلا ذكر خالصا فذكر اخذ العوض عنه من غير ان يتوكل  
غير ذلك فاما ان اعطى المعلم اجرا على تعليم الخط وحفظه جاز نص عليه احمد فقال ان كان المعلم يبيع يبيع بغير حفظ  
الصبي وتعليمه فارجوا اذا كان كذا ولان هذا مما يجوز اخذ الاجر عليه مفردا في بيع غيره كسائر ما يجوز الاستجار  
عليه وهكذا لو كان يعلم المسجد فيما يكتسبه ويسير في قنابله ويغلق بابيه ويفتحها واذا جاز اخذ الاجر عليه في النكاح  
يخدم المستنيب له في طريق الحج ويشد له ويحج عنه قربة قد وقع الاجر له من جاز ذلك شاء الله تعالى **فصل**  
فاما ما لا يخص فاعلم ان يكون من اهل القرية كتعليم الخط والحساب والشعر المباح وشبهه وبنو المساجد وانما  
يجوز اخذ الاجر عليه لانه يقع ثابته قربة وقارة غير قربة فلو منع من الاستجارة لفعلة كفر من الاشجار وبنو البهائم وكذا تعليم  
الفقه والحديث وذكره مسلم في ذكر القاضية في الخلافاتهما من القسم الاول والاولى شاء الله تعالى وشيئا لكونه فاعلم الاجر  
ان يكون من اهل القرية والله اعلم واما ما لا يتعدى نفقه فاعلم من العبادات المحض كالصيام وصلاة الانسان لنفسه وحج  
عن نفسه وادراكه لنفسه فلا يجوز اخذ الاجر عليه بغير خلاف لان الاجر عوض الانشغال ولم يحصل لغيره ههنا انشغال  
اجارة الاعيان التي لا تنفع فيها **مسئلة** وان استاجر من يحج ويكره للحج اجره ويطلبه الرقيق واليهام وقال القاضي  
لا يصح استجار حجاما للحج واجره مباح واختاره ابو الخطاب وهو قول بن عباس فانه انا اكله وبه قاله عندهم وللقام  
ومحمد بن علي بن الحسين وربيعة والحج لا نصاري وما لك والشافعي واصحاب الرأي وقال القاضي لا يجوز وذكره احمد بن حنبل  
قال وان اعطى شيئا من غير عقد ولا شرط فلا خذله ويصرف في علف دابة وطعام عبده ومؤنة صناعته ولا يحل اكله وذكره  
كسب الحجام عثمان وابو هريرة والحسن والنخعي لانه النبي صلى الله عليه وسلم قال كسب الحجام خبيث متفق عليه وقال طبري  
ورقيقك ولنا ما روي بن عباس قال اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم ان اعطى الحجام اجره ولو علم حراما لم يعطه متفق عليه وفي لغة  
ولو علمه خبيثا لم يعطه ولا فائدة منفعته مباحة للخص فاعلم ان يكون من اهل القرية فجاز الاستجارة عليه كالحجنان ولان  
بالناس حاجة اليها ولا يجد كل احد متبرعا بها فجاز الاستجارة عليه كالرضاع ولان قول النبي صلى الله عليه وسلم لم يمسك الحجام  
اطهر رقيقك دليل على اباحته ان يجره ان يطعمه رقيقه ويحرم اكله فان الرقيق اذ يحرم عليه اكل ما حرم على الحر والخص  
ذلك بما اعطيه من غير استجارة يحرم كالدليل عليه فاعلم ان هذا تسمية كسبه خبيثا لا يلزم منه التحريم فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم  
الثوم والبصل خبيثين مع اباحتهما وانما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر الحرام في ذلك لانه من صناعاتهم وليس عن احد نص  
في تحريم كسب الحجام وكذا استجاره عليه وانما قال نحن نعطيكم كما اعطى النبي صلى الله عليه وسلم ونقول له كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لما سئل عن اكله فاه وقال اعلفه الناضح والرقيق هذا مع كلامه في جميع الروايات وليس هذا صريحا في تحريمه بل دليل  
على اباحته كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم على ما بيننا فان اعطاه الحجام دليل على اباحته لا يعطيه ما يحرم عليه وهو عليه  
السلام يعلم الناس وينهاهم عن المحرمات فكيف يعطيهم اياها فاعلم ان هذا يكون فيه عليه السلام عن اكثر من كراهة  
لانهم يحرمون وكذلك قول الامام احمد فانه لم يخرج عن قول النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعل بل قصد اتباعه وذكره سائر  
من كرهه من الائمة يتعين حمل قوله على الكراهة فلا يكون في المسئلة قابل بالتحريم اذ ثبت هذا فانه يكره للحج اكل  
الحجام ويكره تعلم صناعات الحجام واجارة نفسه لهما ذكرنا من الاخبار ولان فيها دناءة فكل من دخل فيها كالكسبي  
وفيما ذكرناه ان شاء الله جمع بين الاخبار وتوفيق بين الادلة الدالة عليها فاعلم ان هذا يطهر الرقيق واليهام كالحجواني  
الاخبار الصحيحة والله اعلم **فصل** فاما استجار الحجام لغير الحجام امه كالفصد وحلق الشعر وقصه والختان  
وقطع شيء من الجسد للمحاجة فجاز لان قول النبي صلى الله عليه وسلم لم يمسك الحجام خبيث يريد بالحجامة كجانه عن مبر



المبيع في البعارة وكذلك لو كسب بصناعة أخرى لم يكن خبيثا بخلاف هذا الذي يخالف للقياس فيختص بالمحل الذي ورع فيه  
ولأن هذه الأمور تدعو الحاجة إليها ولا يحرم فيها فحازت الاجارة فيها كسائر المنافع لمباحة **فصل** ويجوز ان يستاجر  
كحالة لكل عينه لانه على جازر ويمكن تسليمه وتقدر ذلك بالمدّة لانه العمل غير مضبوط ويحتاج الى بيان عدد ما يحل في كل  
يوم مرة او مرتين فان قدرها بالكثر فقال القاضي لا يجوز لانه غير معلوم وقال ابن ابي موسى لا بأس بمشارطة الطبيب  
على البرّ لانه ابا سعيد حين رفق الرجل شارطه على البرّ قال الشيخ والصحيح ان شاء الله جواز ذلك لكن يكون جعالة لا  
اجارة فان الاجارة لابد فيها من مدة معلومة او عمل معلوم والجعالة تتغير على عمل محمول كد اللقطة والابق وحديث  
ابي سعيد في الرقبة انما يكون جعالة فيجوز ههنا مثله اذا ثبت هذا فان الكمال ان كان من العمل جاز لانه آلات العمل تكون  
من المستاجر كالمكين في البناء والطين والاجر ونحوها وان شرطه على الكمال جاز وقال القاضي يحتمل ان لا يجوز لانه الاعيان  
لا تملك بعقد الاجارة فلا يصح اشتراطه على العامل ككين الحايط ولنا ان العادة جارية به وليس في العمل تحصيل  
وقد يعجز عنه الطبيب فجاز ذلك كالصبيغ من الصباغ والحبر والاقلام من الوراق وما ذكره ينتقض بهذين الاصلين  
وفارق بين الحايط لانه العادة تحصيل المستاجر اياه ولا يشق ذلك بخلاف مستأثنا وقال اصحاب مالك يجوز ان يستاجر  
من يبيّن له حدا والاجر من عنده لانه اشترى ما يتم به الصنعة التي عقد عليها فاذا كان معروفا جاز كما لو استأجره ليصبغ  
له ثوبا والصبيغ من عنده ولنا ان عقد الاجارة عقد على المنفعة فاذا شرط بيع العين صار بيعا في بيعه ويفارق  
الصبيغ من حيث ان الحاجر داعية اليه لان تحصيل الصبيغ يشق على صاحب الثوب وقد يكون الصبيغ لا يحصل الا في حسب يحتاج  
الى مؤنة كسره للحاجات اليها في صبيغ هذا الثوب فجاز لميسر الحاجة اليه بخلاف مستأثنا **فصل** فان استأجره  
مدة فحله فيها فلم يبرع فيه استحق الاجر به قال الجاعدي وحكي عن مالك انه لا يستحق اجرا حتى يبرع فيه ولم يحكم في ذلك  
وهو فاسد لانه المستاجر قد وفا العمل الذي وقع العقد عليه فوجب له الاجر وان لم يحصل الغرض كما لو استأجره لبناء حائط  
بوما او لحياطة قميص فلم يتم فيه فان يبرع فيه في اثناء المدة انفسى الاجارة فيما بقي من المدة لتعذر العمل فهو كما  
حج عنه امر غالب وكذلك لو مات فان امتنع من الاكمال مع بقاء المهرض استحق الكمال الاخر بمضي المدة كما لو استأجره يوما  
للبنا فلم يستعمل فيه فاما ان شارطه على اكثر من جعالة لا يستحق شيئا حتى يوجه البرّ سواء وجد قريبا او بعيدا فان يبرع  
بغير كماله او تعذر الكمال لموته او غير ذلك من الموانع التي من جهة المستاجر فله اجر مثله كالمعمل العامل في الجعالة ثم تسع  
العقد وان امتنع الامر من جهة الكمال او غير المستاجر فلا شيء له وان فسخ الجعالة بعد عمل الكمال فله اجر مثله وان  
فسخ الكمال فلا شيء له على ما ذكر في باب الجعالة ان شاء الله تعالى **فصل** ويصح ان يستاجر طبيب المداواة والكلام  
فيه كالكلام في الكمال سواء الا انه لا يجوز اشتراط الدواعي والطبيب لانه انما جاز في الكمال على خلاف الاصل للمحاجة اليه وجري  
العادة به ولم يوجد ذلك المعنى ههنا فيثبت الحكم فيه على وفق الاصل **فصل** ويجوز ان يستاجر من يقلع ضرره  
لانها منفعة مباحة مقصودة فجاز ذلك عليها كاختان فانه اذا قلعه من غير ما امر بقلعه ضربه لانه من جنائنه وان برّ الضر  
قبل قلعه انفسى الاجارة لانه قلعه لا يجوز وان لم يبرك لكن امتنع المستاجر من قلعه لم يجبر عليه لان اطلاق جزء الاذي  
محرم في الاصل وانما البيع اذا صار بقاءه ضررا وذلك مفوض الى كل انسان في نفسه اذا كان اهلا لذلك وصاحب الضرر من علم بضره  
ونفعه وقدر الله **فصل** قال رضي الله عنه والمستاجر استيفاء المنفعة بنفسه وبثله ولا يجوز من هو اكثر ضرره  
ولا ينفذ ضرره ضرره كل من استاجر عينها فله ان يستوفي المنفعة بنفسه وبثله فاذا اكثرى دار المسكن فله ان يسكنها  
مثله لانه لم يرد على استيفاء حقّه ولانه حق فجاز ان يستوفيه بنفسه وبثله اذا كان مثله في الضرر او دونه كقبض المبيع  
استيفاء الدين ويضع فيه ما جرت عادة المسكن به من الرجل والطعام وغيره فيها الكباب وغيرها كما لا يضر بها ولا يسكنها  
يضر بها كالتصاريخ والحدادين ولا يجعل فيها الدواب لانه يفسد ها ولا يجعل فيها السموم والارحاض  
ولا ما يضر بها ولا شيئا ثقيلا فوق سقف لانه ثقله وقد يكسر خشبه فان شرط ذلك جاز وفيه قال الشافعي واصحاب  
الراي ولا يعلم فيه مخالفا ولا يملك فعل ما يضر بها لانه فوق الميعود عليه فلم يكن له فعله كما لو اشترى شيئا لم يملك اخذ اكثر

اكثر منه فان جعل الدار محظرا للمطعم فقال اصحابنا يجوز ذلك لانه يجوز ان يجعلها محظرا للغيره ويحتمل ان لا يجوز  
لانه يقتضي الى تحريق الدار وضربها وحيطانها وذلك ضرر لا يرضاه صاحب الدار **فصل** ولا اكثر من ثلث البنية  
فله ان يركب مثله ومن هو اخف منه ولا يركب من هو اقل منه لانه العقد يقتضي استيفاء منفعة مقدرة لذلك لا بال  
فكان له ان يستوفي ذلك بنفسه وبثله ولا استيفاء اقل منه لانه بعض حقه وليس له استيفاء اكثر منه لانه اكثر مما  
عقد عليه ولا يشترط التساوي في الطول والقصر ولا المعرفة بالركوب وقال القاضي يشترط ان يكون مثله في هذه  
الاوصاف كلها لان قلة المعرفة بالركوب تنقل على الركوب وتضر به قال الشافعي لم يركب الخيل الا بعد ما كبروا  
فهم ثقال على اكلها عنت ولنا ان التفاوت في هذه الامور مع التساوي في الثقل ليسير فغني عنه ولهذا لا يشترط  
ذكره في الاجارة ولو اعتبر ذلك لا شترطت معرفته في الاجارة كالنقل والخفة **فصل** فان شرط ان لا يستوفى  
بثله ولا بمن دونه فقياس قول اصحابنا صحة العقد وبطلان الشرط فانه قالوا فيمن شرط ان يزرع في الارض حطة ولا  
يزرع غيرها يبطل الشرط ويصح العقد ويحتمل ان يصح الشرط وهو واحد الوجهين للمشافعي لانه المستاجر يملك المنافع من  
جهة الموجه فلا يملك ما لم يرض به ولا يملك ان يكون له عرض في تخصيصه باستيفاء هذه المنفعة وقالوا في الوجه الاخر يبطل  
الشرط لانه يتناهي في موجب العقد اذ وجبه ملك المنفعة والتسليم على استيفاء بما بنفسه وبثله واستيفاء بعضها  
بنفسه وبعضها بغيره والشرط يتناهي في ذلك فكان باطلا ولا يبطل به العقد في وجه الوجهين لانه لا يؤثر في حق الموجه فجاز  
ولا ضرا قال في بقي العقد على مقتضاه والاجر يبطل لانه يتناهي في مقتضاه اسير ما لو شرط ان لا يستوفي المنافع **مسئلة**  
ولم استيفاء المنفعة وما دونها في الضرر من جنسها قالوا احمد اذا استأجر دابة ليحل عليها ثمن اخل عليها حطة او جوانا لا يملك  
به يباس اذا كان الوزن واحدا وان كانت المنفعة التي يستوفيها اكثر ضررا او مخالفة للمعقود عليها في الضرر لم يجر لانه  
يستوفي اكثر من حقه او غير ما يستحقه **مسئلة** فاذا استأجر ارضاً لزرع الحنطة فله زرع الشعير ونحوه وليس له  
زرع الدخن ونحوه ولا يملك الغرس وكذا البناء وان اكثرها لاحدها لم يملك الاخر وان اكثرها للغرس ملك الزرع وحمله  
ذلك ان اجارة الارض صحيحة وقد ذكرنا ذلك ولا يقع حتى يري الارض لان المنفعة تختلف باختلافها ولا تعرف الا بالروية  
لكونها لا تنضب بالمصنف ولا يصح حتى يتكروا ما تكريه من زرع او غرس او بنا لان الارض تصل لذلك كله وتاثير في الارض  
يختلف فوجب بيانها فان قال آجرتموها لغرسها او لزرعها لم يصح لانه لم يبين احدهما اسير ما لو قال بعثت احد هذين  
العبدين فان قال لزرعها ما سئيت وتغرسها ما سئيت صح وهذا منصوص الشافعي وخالفه اصحابه فقالوا لا يجوز  
لانه لا يرد على زرع وغرس وقال بعضهم يصح ويزرع نصفها ويغرس نصفها ولنا ان العقد يقتضي اباحة هذين العبدين  
فصح كالموقوف لزرعها ما سئيت وكان اختلافا في الحسنين كما ختلاف النوعين وقوله لزرعها ما سئيت اذن في نوعين  
وانواع وقد صح كذلك في الحسنين وله ان يغرسها كلها وان يزرعها كلها كما لو اذن له في النوعين كان له زرعها  
نوعا واحدا وزرعها جميعا من نوعين كذلك ههنا **فصل** فانه اكثرها للزرع وحده فغيره اربع مسائل  
احدها اكثرها للزرع مطلقا وقال للزرع ما سئيت فصح ولم يزرع ما شاء وهذا المذهب المشافعي وحكي عن  
شريح انه لا يصح حتى يبين الزرع لان ضرره يختلف فلم يصح بدون البيان كما لو لم يذكر ما يزرع به من زرع او غرس  
او بنا ولنا انه يجوز استيجارها لاكثر الزرع ضررا ويتاح له جميع الانواع لانها دونه فافهم واطلق شاولا لاكثر وكذا  
لم مادونه ويخالف الاجناس المختلفة فانه لا يدخل بعضها بعض فان قيل فلو اكثرى دابة للركوب وجب تعيين  
الراكب فلنا لان اجارة الركوب لاكثر الركاب ضررا لا يجوز بخلاف المزرع ولا الحيوان حرمة في نفسه فلم يطل اطلاق  
ذلك فيه بخلاف الارض فان قيل فلو استأجر دار المسكن مطلقا لم يجز ان يسكنها من يضر بها كالتصاريخ والحدادين  
فلم قلتم انه يجوز ان يزرعها ما يضر بها قلنا المسكن لا يقتضي ضررا قلنا كمنع من اسكان من يضر بها لانه العقد  
لم يقتضه والزرع يقتضي الضرر فاذا اطلق كان راضيا باكثره فلهذا جاز وليس له ان يغرس ولا يبنّي في الارض



لأن ضرره أكثر من المنفعة عليه المستلثة الثانية أكثرها لزج حنطة أو نفع بعينه فإن لم يزرع ما عينه وما ضره كضرره  
أو دونه ولا يتعين ما عينه في قول عامة أهل العلم إلا أهل الظاهر فإنهم قالوا ليس له زرع غير ما عينه ولو وصف الحنطة بأنها  
سهم لم يجز أن يزرع بغيرها لأنه عينه بالمعقد فلم يجز العود عنه كما لو عين المالك المالك في المثل والمثل في المثل والمثل في المثل  
عليه منفعة الأرض دون الفتح ولهذا يستقر عليه الأجر بعض المدة إذا سلم الأرض ولم يزرعها وإنما ذكر الفتح ليقتدر به المنفعة  
فلم يتعين كما لو استأجر دارا ليسكنها فلان يسكنها غيره وفارق المالك والمالك في المثل والمثل في المثل والمثل في المثل  
عليه ههنا منفعة مقدرة وقد تعينت أيضا ولم يتعين ما قدرته بركا لا يتعين المالك والمالك في المثل والمثل في المثل والمثل في المثل  
يجوز له زرع القمح والشعير والباقلان لأنه أقل ضررا وليس له زرع الدخن والذرة والقطن لأنه ما ان يكون أكثر ضررا  
فياخذ فوق حقه ويكون ضرره محال للضرر الفتح فياخذ ما لم يتناوله العقد ولا شيئا من جنس المستلثة الثالثة  
قال أن يزرعها حنطة وما ضره كضررها أو دونه فله ذلك قبلها إلا أن لا يزرع فيها لأنه شرط ما اقتضاه الإطلاق وبين  
ذلك بصرح نصه في أنه لا يشك أن المستلثة الرابعة قال أن يزرعها حنطة ولا يزرع غيرها فذكر القاضي أن الشرط باطل فافق  
مقتضى العقد لأنه يقتضي استيفاء المنفعة كيف شاء فليس شرطه على استيفاء المبيع بنفسه والعقد صحيح لأنه لا  
ضرر فيه ولا غرض لأحد المتعاقدين لأن ما ضره مأكلا لا يختلف في غرض المورع فلم يثر ثبوت العقد فاسم شرطه استيفاء  
المبيع أو الأمن بنفسه وقد ذكرنا فيما إذا اشترط مكره الدار أن لا يسكنها غيره وجهان صحة الشرط وجهان فساد المعقد  
فجرح ههنا مثله **فصل** فإن أكثرها للغراس ففيه ما ذكرنا من المسائل إلا أن يزرعها بالان ضرر الزرع أقل من  
ضرر الغراس وهو من جنسها لأن كل واحد منهما يضر بباطن الأرض وليس له البناء لأن ضرره محال للضرر فانه يضر بظاهر الأرض  
وأن أكثرها لبنان لم يكن له الغراس ولا الزرع لأن ضرره محال للضرر فانه يضر بظاهر الأرض وليس له البناء لأن ضرره محال للضرر  
لها ما ودعها من يضر لم يجز العادة بقطعها أو بقطع الأمد لم تؤثر في الزرع أو من عين تتبع أو بركا من مياه الأمطار  
يجمع فيها الماء يسقي بها ومن يجر يقوم بكفائتها أو ما يشرب بعروقها لتندفع الأرض وقرب الماء الذي تحت الأرض فهذا كله  
دائم ويصح استيجارها للغراس والزرع وكذلك الأرض الذي تشرب من مياه الأمطار وليكتفي بالمعتد ومنه لذة ذلك  
بحكم العادة لا يقطع إلا نادرا من كسائر الصور المذكورة والثاني أن لا يكون لها ماء دائم وهي نوعان أحدهما ما يشرب  
من زيادة معتادة تأتي وقت الحاجة كارض مصر الزايد من زيادة النيل وما يشرب من زيادة الفرات وأشيا ههنا  
البصرة الشامية من الماء والحزر وارض دمشق الشامية من زيادة بردا وما يشرب من الأودية الجارية من ماء المطر فصح  
أجارتها قبل وجود الماء الذي يسقي به ويعد وحكي في الصياغ ذلك مذهب الشافعي وقاله الأصحاب إن أكثرها بصل الزيادة  
صح ولا يصح قبلها لأنها معدومة لا يعلم هل يقدر عليها أو لا ولنا أن هذا معتاد الظاهر وجوده فجازت إجارة الأرض  
الشامية كالشامية من مياه الأمطار ولأن ظن القدرة على التسليم في وقت يكفي في صحة العقد كما سلم في الفاكهة إلا إذا  
النوع الثاني أن يكون مجيء الماء نادرا أو غير ظاهر كالأرض التي لا يكتفي بها الأمطار المسد يد الكثير الذي يندر وجوده أو  
شربها من فيض ماء وجوده نادرا ومن زيادة نادرة في نهر أو غير غالبية فلهذا أن أجرتها بعد وجود ما يسقيها صح  
لأنه يمكن الانتفاع بها وزرعها فجازت إجارتها كذا في الماء الدائم وإن أجرتها قبل الزرع لم يصح لأنه يتعدى الزرع فابا  
أو يتعدى لمعقود عليه في الظاهر فلم يصح إيجارتها كالأبق والمقصوب وإن أكثرها على أنه كالأعاء لها جاز لأنه يمكن  
الانتفاع بها بالتزول فيها ووضع رحله وجمع الحطب فيها ولم أن يزرعها رجاء الماء وإن حصل له ماء قبل زرعها فلهذا  
لأن ذلك من منافعها الممكن استيفائها وليس لها يبي ولا يغرس لأن ذلك يرد للتأييد وتقدر الإجارة مدة تقتضي  
تغيرها عند انقضاءها فإن قيل فلو استأجرها للغراس والبناء مع تقدير المدة قلنا التصريح بالبناء والغراس صريح في التغير  
عن مقتضاه بظاهرة في المنفعة يزرع عند انقضاء المدة إلا أن يشترط قلع ذلك عند انقضاء المدة فيصرف الغراس والبناء

عما يرد له

عما يرد له بظاهرة بخلاف مستأثنا وان أطلق إجارة هذه الأرض مع العلم بالبناء وعدم ما فيها من شأنها من شأنها في العقد على  
أنها لا تأمل لها فاسم ما لو شرطه وأن لم يعلم عدم ما فيها أو ظن المكثري أنه يمكن تحصيل ما فيها أو جرح من الوجوه لم يصح العقد لأنه  
رغم داخل في العقد ينال على أن المالك يحصل لها ماء وأن يكثر بها للزراعة مع تعذرها وقيل لا يصح العقد مع الإطلاق وإن علم  
حالها لأن الإطلاق كره الأرض يقتضي الزراعة والأولى صحة لأن العلم بالحال يقوم مقام الاستراط كالعلم بالعيب يقوم مقام شرطه  
ومتى كان لها ماء غير دائم أو الظاهر أنقطاعه قبل الزرع أو لا يملك الزرع فيمكن كالتقاضي لها ما ومنه ههنا الشافعي في هذا كله كما ذكرنا  
**فصل** فإن أكثرى أرضا غارقة بالماء لا يمكن زرعها قبل إفسادها عنها وقد ينحسر ولا ينحسر فالعقد باطل لأن الإ  
تنفعا بها في الحال غير ممكن ولا نزول المانع غالباً وإن كان ينحسر عنها وقت الحاجة إلى الزراعة كارض مصر في وقت مد  
النيل صح العقد لأن المقصود بتحقيق حكم العادة المستمرة وإن كانت الزراعة فيها ممكنة وبخلاف غيرها العادة  
عزها لم تجز إجارته لأنها في حكم الغارقة بحكم العادة **فصل** متى زرع فخرق الزرع أو هلك بخرق أو جرح  
أو بر أو غيره فلا ضمان على المورع ولا حيا للمكثري نص عليه أحمد ولا تعلم فيه خلافا وهو مذهب الشافعي لأنه التالف  
غير المعقود عليه وإنما تلف مال المكثري فيه فاشبه من أكثرى دكانا فاحترق متاعه فيه ثم أن أمكن المكثري الانتفاع  
بالأرض بغير الزرع أو بالزرع في بقية المدة فله ذلك وإن تعذر ذلك لزمه الأجر لأن تعذر لفوات وقت الزراعة  
بسبب غير مضمون على المورع لا معنى في العين وإن تعذر الزرع بسبب غرق الأرض أو انقطاع ما فيها فلم يشأ جرحها  
لمعنى في العين وإن تلف الزرع بذلك فليس على المورع ضمانه لأنه لم يتلف بجأرة ولا بسبب واقف المالك بحيث لا يملك  
الزرع فلم الفسخ لأنه عيب فإن كان ذلك بعد الزرع فله الفسخ أيضا ويبقى الزرع في الأرض إلى أن يستجد وعليه من المصلحة  
إلى حين الفسخ وأجر المثل لما بقي من المدة لأرض لها مثل ذلك الماء وكذلك أن انقطع الماء بالكلية وجرحه بعيب من غرق  
بها كسب بعض الزرع أو شئ مما حالته به **مسئلة** وإن أكثرى دابة المركوب أو الجمل لم يملك الآخر وإن أكثرها الجمل لم يملك  
القطن لم يملك حمل الآخر إذا أكثرى دابة المركوب لم يملك الحمل عليها لأن الركب يعني الظهر فخرق شئ من أكثرها الحمل عليها  
فليس له ركوبها لأن الركب يقع في موضع واحد فيشند على الظهر والمتاع يتفرق عما جنبها وإن أكثرها له ركوبها  
لم يجز أن يركب بسرج لأنه يحمل عليه أكثر مما عقد عليه وإن أكثرها له ركوبها بسرج فليس له ركوبها غير السرج  
لجى به الظهر فربما عقرها وإن أكثرها التركيب بسرج لم يجز أن يركب بأثقل منه فإن أكثرى حمارا بسرج لم يجز أن يركبه  
بسرج الكروية إن كان أثقل من سرجه وإن أكثرى دابة بسرج فركبها بأثقل منه فخرق وإن كان أخف أو أقل  
ضرر فلا بأس وإن أكثرى دابة ليحمل عليها أحد يملك حمل قطن لأنه يتجافا ويحب فيه الرخ فيشعب الظهر وإن أكثرها  
حمل القطن فليس له حمل الحريد لأنه يجتمع في موضع واحد فيشقل عليه والقطن يتفرق فكثير ضرره ومتى فعل ما ليس له  
فعله كان ضامنا وعليه أجر المثل وهذا كله مذهب الشافعي والجمهور **فصل** وإن أكثرى دابة ليركبها في مسافة  
معينة معلومة أو يحمل عليها فإنما فارد العود إليها إلى ناحية أخرى مثلاً في القدر وهي أرض منها أو في الفرض ههنا  
بأن يكون أحدهما خوف والآخر أخشن لم يجز وإن كان مثلاً في السهولة والخزونة والأمن أو التي بعد إليها أقل ضررا  
فذكر القاضي أنه يجوز وهو قول الأصحاب الشافعي لأن المسافة عنت ليستوفي بها المنفعة ويعلم قدرها فلم  
يتعين كنوع المحمول والركب قال شيخنا ويقوى عنده أنه متى كان للمكثري غرض في تلك الجهة المعينة لم يجز  
العود إلى غيرها مثل من يركب حماره إلى مكة ليحج معها فلا يجوز له أن يذهب بها إلى غيرها ولو أكرها إلى بغداد  
لكون أهلها أو ببلد العراق فليس له الذهاب بها إلى مصر ولو أكرى حماره جملته إلى بلد لم يجز التقديري بينهما  
بالسفر ببعضها إلى جهة وبباقيا إلى غيرها وذلك لأنه من المسافة لغرض في ذاته ضرره فلم يجز تقويته كما في حق  
المكثري كما في لو أكرى حماره إلى غير المكان الذي أكثرى إليه لم يجز وكذا لو عين طريقا سهلا أو مائلا فلا بد من سلوكها  
فما لم يلف في ذلك **فصل** إذا أكثرى فحيتها ليلبس حمارا لأن الانتفاع به يمكن مع بقاء عيده ويجوز بيعه

عما يرد له



استبرأ العقار ولا بد من تقدير المنفعة بالمدة فان كانت العادة في بلد نزع ثيابهم عند نوم الليل فعليه نزع لاني الاصل  
يجعل على العادة وله البصر فيها سوى ذلك ولا يلزم نزع اذا قام نهارا لانه العرف وليس القيص على ما جرت العادة  
العادة وير وليس لاني يترتب عليه فليس لا يعتمد ويجوز الارادة لانه اخف من البصر  
ومن ملك شيئا ملك ما هو اخف منه وقيل لا يجوز لانه استعماله فيما لا يخفى العادة به في القيص اسم الاثر لا العلم  
**مسئلة** وان فعل ما ليس له فعله اجر المثل لانه استوفى منفعة غيره فله عقد عليها لا يجوز له استيفاء غيرها  
اجر المثل كالعقاب **مسئلة** وان اكثرها لحولة شيء فزاد عليه الى موضع تجاوزه فعليه لاجرة المذكورة واجرة المثل  
للاثر المذكور في الخبر وقال ابو بكر عليه اجرة المثل للجميع وجملة ذلك ان من اكثرى دابة لحولة شيء فزاد عليه من اكثرى  
لحمل قفيزين فحل ثلاثة اولى موضع تجاوزه مثل ان يكثر بهما من دمشق الى القدس فركبها الى مصر وجعل عليه اجر  
المسي واجر المثل لما زاد وضما بها ان تلفت وهذا مذهب الشافعي ونص عليه احمد فيها اذا استاجرها الى موضع  
فجاوزه واليه ذهب ابن شبرمة والحكم وهو الظاهر من قول الفقهاء السبعة وقال الثوري وابو حنيفة لا اجر  
عليه لما زاد لان منافع الغصب غير مضمونة عندها وحكي عن مالك انه اذا تجاوز بها الى مسافة بعيدة خیر صاحبها  
بين اجر المثل وبين المطالبة بقيمتها يوم التعدي لانه متعديا مساكها فكان لصاحبها تضمينها اياه ولنا ان العين باقية  
بالحال يمكن اخذها فلم يجب قيمتها كما لو كانت المسافة قريبة وما ذكره تحكيم لا دليل عليه ولا نظير له فلا يجوز البصر  
اليه وسياق الكلام مع الي حنيفه في باب الغصب ان شاء الله تعالى وحكي القاضي ان قول الجديك فيما اذا اكثرى لحولة  
شيء فزاد عليه وجوب اجر المثل في الجميع اخذ من قوله من استاجر ارضا فزرع اخرى فبيع القاضي بين مسئلة الخرفي  
ومسئلة ابي بكر وقال ينقل قول كل واحد من احدي المسئلتين الى الاخرى لتساويهما في الزيادة لا يتميز فيكون في  
المسئلتين وجهان وليس الامر كذلك فان بين المسئلتين فرقا ظاهرا فان الذي حصل التعدي فيه في الحمل متميز عن  
المعقود عليه وهو القفيز الزائد بخلاف الزرع ولا ينفك في مسئلة الحمل استوفى المنفعة المعقود عليها وزاد وفي  
الزرع لم يزرع ما وقع العقد عليه ولهذا علم ابو بكر عن المعقود اليه ولا يصح هذا القول في مسئلة الحمل فانه قد  
حمل المعقود عليه وزاد عليه له الحاق هذه المسئلة بما اذا اكثرى الى مسافة فزاد عليها اشد ونسبها اليه اشد لانه  
مسئلة الحمل متعديا بالزيادة وحدها وفي مسئلة الزرع متعدي بالزرع كله فاشبه الغاصب **فصل**  
الزرع فيما اذا اكثرى لزرع الشعير فزرع حنطة فقد نص احمد في رواية عبد الله فقال ينظر ما يدخل على الارض من النقص  
بما بين الحنطة والشعير فيعطي رب الارض فجعل هذه المسئلة مسئلة الخرفي في الجلب المسمى واجر المثل للزائد وجهه انه  
لما عين الشعير لم يتعين ولم يتعلق العقد بعينه كما سبق ذكره ولهذا قلنا لزرع مثله وما هو دونه في الضرر فاذ زرع  
حنطة فقد استوفى حقه وزيادة اسبب ما لو اكثرها الى موضع فجاوزه وقد ذكرنا قول ابي بكر ان له اجر المثل لانه عدل  
عن المعقود عليه فانه الحنطة ليست بشعير وزيادة وان قلنا انه قد استوفى المعقود عليه وزيادة غير ان الزيادة  
ليست متميزة عن المعقود عليه بخلاف مسئلة الخرفي وقاله الشافعي اكثرى محجر بين اكثرى وما نقصت الا  
عن ما ينقصها الشعير وبيننا اخذ اكثرى مثلاً للجميع لان هذه المسئلة اخذت بهما من اصلين احدهما اذا ركب دابة  
فجاء بها المسافة المستقطبة لكونه استوفى المعقود عليه وزيادة والثاني اذا استاجر ارضا فزرع غيرها لانه زرع  
متعديا فلهذا خیر بينهما ولانه وجد سبب يقتضي كل واحد من الحكيم وتعذر الجمع بينهما فكان له او فها هو فرض  
اختياره الى المستحق كقتل العمد والاولى ان شاء الله قول ابي بكر فان هذا متعدي بالزرع كله فكان عليه اجر المثل كالعقاب  
ولهذا ملك رب الارض منفعة من زرع غيره ويملك اخذ منفعة اذ زرع غيره ويقارن من زاد على حقه زيادة متميزة في نوبته  
لم يتعد بالجميع انما تعد بالزيادة فقط ولهذا لا يملك اكثرى منع من الجميع ونظيرها بين المسئلتين من اكثرى غرة

ليجعل فيها

ليجعل فيها اقنعة حنطة فجعل اكثر منها ومن اكثرها يجعل فيها قنطار قطن فجعل فيها قنطار حديد في  
الاولى له المسمى واجر الزيادة وفي الثانية يخرج فيها من الخلاف كقولنا في مسئلة الزرع وحكم المستاجر الذي  
يزرع ارضا اكثرى له حكم الغاصب لرب الارض منع في الابتداء لما يلحقه من الضرر فان زرع قنطار الارض  
محجر بين ترك الزرع بالاجر وبين اخذه ودفع النفقة وان لم يعلم حتى اخذ المستاجر زرع غيره فله الاجر على ما  
نذكر في الغصب **فصل** وان اكثرى دابة الى مسافة فسلك اسق منها في مسئلة الزرع يخرج فيها  
وجهان وقياس منصوص احمد ان لا اجر للمسي وزيادة لكون المسافة لا تشعير على قول اصحابنا وقياس  
قول ابي بكر ان له اجر المثل لان الزيادة غير متميزة ولا منع بل جميع بدليل ان لرب الدابة منع من سلوكه  
بتلك الطريق كلها بخلاف من سلك تلك الطريق وجازها فانما منع الزيادة لا غير وان اكثرى لحولة قطن  
فحل بوزنه حديد او بالعكس فعليه اجر المثل لان ضرر احدهما يخالف لضرر الاخر فلم يتحقق كون المثل مشتملا  
على المستحق بعقد الاجارة وزيادة عليه بخلاف ما قبلها من المسابيل وسائر مسايل العودان تقاس على  
ما ذكرنا من المسابيل ما كان متميزا او ما لم يكن متميزا لمحقق كل مسئلة بنظرها **فصل** فان اكثرى لحولة  
قفيزين فحلها فوجدتها ثلاثة فان كان المكثرى يولي الكليل ولم يعلم المكثرى بذلك فهو كمن اكثرى لحولة شيء  
فزاد عليه وان كان المكثرى يولي كليله ونعسه ولم يعلم المكثرى فهو غاصب لا اجر له في حمل الزائد وان تلفت دابته  
فلا ضمان له اذ انها تلفت بعروان صاحبها وحكمه في ضمان الطعام حكم من غصب طعام غيره وان تولى ذلك اجنبى  
ولم يعلم فهو متعدي عليها لصاحبه الدابة لاجر ويتعلق به ضمانها وعليه لصاحب الطعام ضمان طعامه سواء كان له  
احدهما ونصفه الاخر على ظهر الدابة او كان الذي كاله وعياه وضعه على ظهرها وقال اصحاب الشافعي في احد الوجهين  
اذا كاله المكثرى ووضع المكثرى على ظهر الدابة لاضران على المكثرى لان المكثرى معطوف في حمله ولنا ان اليد ليس للمكثرى  
اذا اخبره بكيلها بخلاف ما هو فله من الضمان كما لو امر اجنبيا بتحميلها فاما ان كاله المكثرى ووضعها المكثرى على  
الدابة علميا بكيلها لم يضمن المكثرى الدابة اذا تلفت لانه فعل ذلك من غير تدليس ولا تعدي وللاجر القفيز الزائد احد  
الوجهين لانها اتفقا على حمله على سبيل الاجارة فخرى المعاطاة في البيع ودخول الحمام من غير تقدير اجر والثاني  
لا اجر له لان المكثرى لم يجعل له عدا ذلك اجرا وان كاله المكثرى وحمله المكثرى على الدابة علميا بكونه يامر به فله فعله  
اجر القفيز الزائد وان امره بحمله ففي وجوب الاجر وجهان كما لو حمل المكثرى عليها لانه اذا امر به كان ذلك كفعله  
وان كاله احدهما وحمله اجنبى بامرهم فهو كما لو حمل الذي كاله وان كان بامر الاخر فهو كما لو حمل الاخر وان حمله  
بغير امرهم فهو كما لو كاله ثم حمله **مسئلة** وان تلفت ضمنها الا ان تكون في يد صاحبها فيضمن نصف قيمتها  
في احد الوجهين اذا تلفت الدابة التي تعد فيها العايز زيادة على الحمل او زرع المسافة ضمنها بقيمتها سواء  
تلفت في الزيادة او بعد رجوعها الى المسافة سواء كان صاحبها مع المكثرى او لم يكن هذا ظاهر كلام الخرفي والفقهاء  
السبعة اذا تلفت حال التعدي وقال القاضي ان كان المكثرى نزل عنها وسلمها الى صاحبها لم يسقط ما اوجبها  
قتلت فلا ضمان على المكثرى وان هلك المكثرى يدك عليها او حملها عليها ضمنها وقال ابو الخطاب بانه كانت  
يد صاحبها عليها احتمل ان يلزم المكثرى جميع قيمتها واحتمل ان يلزم المثل نصف وقال اصحاب الشافعي ان لم يكن صاحبها  
معها يلزم المكثرى جميع القيمة وان كان معها قتلته في يد صاحبها لم يضمن المكثرى لانها تلفت في يد  
صاحبها اسبب ما لو تلفت بعد مدة التعدي وان تلفت تحت الدابك فقهه قولنا ان احدهما يلزمه نصف القيمة

ليجعل فيها



لا تها تلفت بفعل مضون وغير مضون اسببه ما لو تلفت بجراحة وجراحة ما كمالها والثاني تقسط القيمة على  
المساقطين فما قابل مسافة الاجارة سقط ووجب الباقي ونحو هذا قوله اي حنيفه فانه قال فيمن اكثرى حمله  
لحمل تسعة فحمل عشرة تلفت فعلى المكترى عشرة قيمته قال شيخنا وموضع الخلاف في لزوم كمال القيمة اذا كان  
صاحبها مع ركبها او تلفت في يد صاحبها فاما ان تلفت حال التعدد ولم يكن صاحبها مع ركبها او تلفت في  
يد صاحبها فلا خلاف في ضمانها بكمال قيمتها لانها تلفت في يد عادية فوجب ضمانها كالمقصود وكذلك اذا  
تلفت تحت الركاب او تحت حمله وصاحبها معها لان اليد للركاب وصاحب الحمل بدليل ما لو تنازع دايرة  
احدهما ركبها او حمله وحمل والاخر اخذ بزمامها ان كانت لصاحب الحمل والركاب متعد بالزيادة وسكوت  
صاحبها لا يسقط الضمان من خرق ثياب انسان وهو ساكت ولا يها ان تلفت بسبب تعبهما فالضمان على  
المعدن يمكن الذي جرح في سقينة موقرة فخرها فاما ان تلفت في يد صاحبها بعد نزول الركاب عنها وكان تلفها  
بسبب تعبهما بالحمل والسير فهو كلفها تحت الحمل والركاب وان كان بسبب اخر من اقتراس سبع او سقوط في هوة فلا  
ضمان فيها الا ان تلف في يد عادية ولا يسبب عدوانه وتلف بفعل مضون غير مضون اسببه ما لو تلفت في  
يد بطل بما اذا قطع السارق ثم قطع آخر يده عدوانا فاما في مالوق المخرج نفسه وجرحه غير لان الفعليين عدوانا  
فقسم الضمان عليهما **فصل** ولا يسقط الضمان بتردها الى المسافر وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعي قال  
محمد يسقط كما لو تعدا في الودعة ثم ردها ولنا انها لم تصار ضمانا فلا يترك الضمان عنها الا باذن جديس ولم يوجد  
والاصل ممنوع الا ان يرد لها مالكها او يحدد له اذنا **فصل** قال الشيخ رحمه الله ويلزم المخرج كمالا يمكن به  
من النفع كزمام الحمل ورجله وخرامه والشد عليه وسدا لاجمال والمحمل والرقع والخط ولزوم البعير لينزل  
لصلاة الفرض ومفاتيح الدار وعاريتها وكما جرت عادته يلزم المكترى كلما جرت العادة ان يوطى به للركوب من الحاجة  
للحمل والقبض وما يمكن به الركاب من النفع كزمام الحمل والبرق على شئ ان كان كانت العادة جارية بها والسرور والحمام للفرس  
والبرذعة والا كافي للبغل والحمار على ما يقتضيه العرف يحمل الاطلاق عليه وما زاد على ذلك من الحمل والحجارة والحمل  
الذي يشد به بين الحملين على المكترى لانه من مصلحة الحمل وكذلك الوطى الذي يشد فوق الحاجة تحت الحمل على المكترى  
رفع الحمل وحظه وسده على الحمل ورفع الاحمال وسدها وحطها لان هذا هو العرف وبه يتمكن من الركوب ويلزم  
القائد والسائق هذا اذا كان المكترى على ان يذهب مع المكترى فان كان على ان يتسلم الركاب اليه يمتد بركبها لنفسه  
ذلك عليه وقد سلمها فاما الدليل فهو على المكترى لان ذلك خارج عن البهيمية المكترى والتمها فاسببه الزاد وقيل  
ان كان اكثرى منه بصية بعينه فاجرة الدليل على المكترى لان الذي عليه تسليم الظهر قد سلم وان كانت الاجارة  
على حمله الى مكان معين في الزمة فهو على المكترى لانه من مؤنة اصيله لا يمتد فيه فان كان الركاب من لا  
يقدر على الركوب والبعير قائم كالمراة والشيخ والضعيف والسمين فعلى الجمال ان يترك الحمل للركوب ونزوله لانه لا  
يتمكن منهما الا به وان كان ممن يمكنه الركوب والنزول مع قيام البعير لم يلزم الجمال ان يترك الحمل للركوب لان استيفاء  
المعقود عليه بدون فان كان قويا حال العقد فتجدد للضعيف او بالعكس فلا اعتبار بحال الركوب لان العقد  
اقتضى ركوبه بحسب العادة ويلزم الجمال ان يقف البعير لينزل لصلاة الفرض وقضا حاجة الانسان والطول  
ويذبح البعير ولا فلاحه في فعل ذلك لانه لا يمكنه فعل شئ من هذا على ظهر البعير وما يمكنه فعله عليه من الاكل والشرب  
وصلاته النافعة لا يلزم من ان يقفه له من اجله فان اراد المكترى اتمام الصلاة وطالب الجمال بقصره لم يلزم ذلك بل

تكون

**فصل**

يكون خفيفة في تمام اذا اكثرى ظهره في الطريق العادة فيه النزول والمشي عند اقتراب المنزل  
والركاب امرأة او ضعيف لم يلزم ذلك لانه اكثرى جميع الطريق ولم يجز له عادة بالمشي فلم يحم له في جميع الطريق  
كالمتاع وان كان جلد قويا احتمل ان لا يلزمه ايضا لانه عقد على جميع الطريق اسببه للضعيف وتحمل ان لا  
يلزمه لانه متعارف والمتعارف في كل مشروط **فصل** فان كان المكترى دار او حمارا فعلى المكترى ما يمكنه  
من الانتفاع كسليم مفاتيح الدار والحمام لان عليه التمكن من الانتفاع وتسليم مفاتيحها تمكن من الانتفاع  
فان ضاعت او تلفت بغير تفريط المستاجر فعلى المخرج ان يكونها امانة في يد المستاجر فاسببه حيطان  
الدار وابوابها وان سقط حائط او خسبة او نكسر ايداعها وبنا الحائط وعليه تسليم الحمام وعلى  
الابواب والترك ومجرى الماء لان ذلك يحصل الانتفاع ويتمكن منه وما كان لاستيفاء المنافع كالحمل والدار  
والبكرة فعلى المكترى فاما المحسين والتزويق فلا يلزم واحدهما لان الانتفاع يمكن به وبه **فصل**  
فاما تفريط البالوعة والكفيف فيلزم المستاجر اذا تسلمها فارغة ان احيى الى تفريط البالوعة والكفيف عند  
الكري فعلى المكترى لانه مما يتمكن به من الانتفاع وان امثلت بفعل المستاجر فتفريطها عليه وهذا قول  
الشافعي وقال ابو ثور هو على رب الدار لان به يتمكن من الانتفاع اسببه ما لو اكثرى اها وهي ملاه وقال ابو حنيفة القياس  
انه على المكترى والاستحسان انه على رب الدار لان ذلك عادة الناس ولنا ان ذلك حصل بفعل المكترى فكان عليه  
تنظيفه كما لو طر في ذاتها تشا والقبول في تفريطه جنة الحمام التي هي مصرف مائة كالفول في بالوعة الدار وان  
انقضت الاجارة وفي الدار رطل او قماره من فعل الساكن فعليه نقله وهذا قول الشافعي وابو ثور واصحاب  
الرأي **فصل** فان شرط على مكترى الحمام او غيره ان مدة تعطيله عليه لم يصح لانه لا يجوز ان يوجبه لانه لا يمكن  
الانتفاع ببعضها ولا يجوز ان يشترط ان يستوفي بقدرها بعد نقضاء مدته لانه يؤدي الى ان تكون انتهت  
مدة الاجارة مجبولة فان اطلق وتعطل فهو عيب حادث والمكترى يبرئ بالخيار بين الامساك بكل الاجرة وبين  
الفسخ ويخرج ان لما رشح العيب كالمبيع المبيع فان لم يعلم بالعيب حتى انقضت مدة الاجارة فعليه جميع الاجرة لانه  
استوفى المعقود عليه فاسببه ما لو علم العيب بعد العقد فرضه ويخرج ان لما رشح العيب كما لو اشترى معصبا  
فلم يعلم عيبه حتى تلف في يده او اكله **فصل** وان شرط على المكترى النفقة الواجبة على المكترى كعارة الحمام والشرط  
فاسد لان العين ملك للمخرج ففقتهما عليه فان انفق ببناء هذا الشرط احتسب به على المكترى لانه انفق على ملكه بشرط  
العوض فان اختلفا في قدرها انفق ولا يثبت فالقول قول المكترى لانه منكر فان لم يشترط لكان اذ له في الانتفاع  
ليحتسب له به من الاجر فعلى من اختلفا فالقول قول المكترى ايضا وان انفق من غير ان شرط يرجع بشئ لانه انفق على ماله  
بغير ان نفقة غير واجبة على المالك اسببه ما لو عجل دار اخرى **فصل** والاختلاف بين اهل العلم في جواز كرى  
وغيرها قال الله تعالى والحيل والبغال والحمير لتركبوها ولم يفرق بين المملوكة والمستأجرة وروي عن عباس  
عن قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم ان تبتغوا فضلا من ربكم ان تبتغوا فضلا من ربكم ان تبتغوا فضلا من ربكم  
فرض الله تعالى الحج على الناس وليس لكل احد يهيمه على كل ولا يحسن القيام بها والسد عليها قد عت الحاجة الى  
استيجارها فجاز ذلك دفعا للحاجة اذا ثبت هذا فمن شرط صحة العقد معرفة المتعاقدين المعقود عليه لانه  
عقد معاوضة سببه المبيع فاما الجمال فيحتاج الى معرفة الراكبين بالروية او بالصفة لان المعرفة بالصفة تقوم  
مقام الروية اذا وصفها بالطول والقصر والمهال والسمين والضعيف والمكترى المذكور في الروية والروية وقال الشافعي  
ابو جعفر وابو الخطاب لا يكفي في ذلك الصفة لانه يختلف بخصته وثقله وسكوته وحركته ولا ينضبط بالوصف









ذلك لم قد لزم الكري قلت فانه مرض المستكرى بالمدينة فلم يجعل له فسخ العقد للزم من الطرفين فلم يملك احد  
المتعاقدين فسخه وان فسخه لم يسقط العوض الواجب كالبيع **فصل** قد ذكرنا ان المشتاجر يملك المنافع بالعقد  
كما يملك المشتري المبيع بالبيع وينزل ملكه المورج عنها كما ينزل ملك البائع عن البيع فلا يجوز له التصرف فيها الا انها صارت  
مملوكة لغيره فان تصرف فيها وكان ذلك في حال يد المشتاجر قبل تقضي المدة مثل ان يكرى دارا سنة فيسكنها شهرا في  
يتركها فيسكنها المالك بغيره المستر او يورجها لغيره احتمل ان يفسخ العقد فيما استوفاه المالك لانه تصرف فيه قبل قبض  
المكترى له اسبه ما لو تلف المكيل قبل تسليمه وسلم ياقبه فان تصرف في بعض المدة دون بعض الفسخ العقد في قدر  
ما تصرف فيه خاصة وعلى المشتاجر ما بقي فان سكن المشتاجر شهرا وتركها شهرا وسكن المالك عشرة اشهر لنم  
المشتاجر اجر شهرين وان سكنه اشهر وسكن المالك شهرين ثم تركها فعلى المشتاجر اجر عشرة اشهر واحتمل ان يلزم  
المشتاجر اجر جميع المدة وله على المالك اجر المثل لما سكن او تصرف فيه يسقط ذلك كما على المشتاجر من الاجر ويلزم  
الباقى لانه تصرف فيها ملكه المشتاجر عليه بغيره ان شبه ما لو تصرف في المبيع بعد قبض المشتري اياه وقبض الدار ههنا  
قام مقام قبض المنافع بدليل ان يملك التصرف في المنافع بالسكن والاجارة وغيرها فعلى هذا لو كان اجر المثل الواجب  
على المالك بقدر الاجر المسمى في العقد لم يجب على المشتاجر شيء وان فصلت منه فضله لزم المالك ادائها الى المشتاجر  
والاول هو ظاهر مذهب المتأخري وان تصرف المالك قبل تسليمه فأنفسه العقد كما لو باعه طعما ما فأنفسه قبل  
تسليمه وان سلمها اليه في أثناء المدة انفسه فيما مضى ويجب اجر الباقي بالخصه كالبيع اذا سلم بعضه وتلف بعضا  
مسئلة وان حوله المالك قبل تقضيه فليس له اجرة لما سكن نص عليه ويحتمل ان لزم الاجرة بقسطه اذا اشترى  
عقارا مدة فسكنه بعض المدة ثم اخرجه المالك ومنعه تمام السكنى فلا شيء له من الاجر نص عليه احمد وذكره الحر في ويحتمل ان لم  
من الاجر بقسطه وهو قول اكثر الفقهاء لانه استوفى ملكه غيره على وجه المعاوضة فلم يرضه عوضه كالبيع اذا استوفى بعض  
ومنعه المالك بقبضه ولنا انه لم يسلم اليه عقد الاجارة فلم يستحق شيئا كما لو اشترى حمارا لم يملكه بعض الطريق  
او يحفر له عشر من ذراعا تحفر له عشر او يمنع من حفر الباقي وقياس الاجارة على الاجارة او من قياها على البيع و  
الحكم فيمن اكثرى دابة فامتنع المكترى من تسليمها في بعض المدة او اجر نفسه او عبده للمدة مدة وامتنع منها تماما  
او اجر نفسه لينا حائط او خطا او حفيرا او حمل شي الى مكان وامتنع من اتمام العمل مع المقدرة عليه كالحكم في العقد  
يمتنع من تسليمه وانه لا يستحق شيئا لما ذكرنا **مسئلة** وان هرب الاجر حرة انقضت المدة انفسه الاجارة  
وان كانت على عمل خير المشتاجر بين الفسخ والصبر وحيلة ذلك انه اذا هرب الاجر وسردت الدابة او اخذ المورج العين  
وهرب بها او منعه استيفاء المنفعة من غير هرب لم تنفسخ الاجارة لكن يثبت للمشتاجر خيار الفسخ فان فسخ فلا كلام  
وان لم يفسخ وكانت الاجارة عامدة انفسه قضى المدة بما فيوما فان عاد العين في أثناء المدة استوفى ما بقي منها  
وان انقضت المدة انفسه الاجارة لفوات المعقود عليه وان كانت الاجارة على موصوف في الذمة كحياطة ثوب او بنا  
حائط او حمل الى موضع معين استوفى ما لم يعمل كما لو اسلم اليه في شيء فحرب ابتيع من مالرقان تعذر ففسخ  
الفسخ فان لم يفسخ وصبر الى ان يقدر عليه فلم مطالبته بالعمل لان ما فيه الذمة لا يفتوت بهوي وكل موضع امتنع الاجر  
من العمل فيه وامتنع من المشتاجر من الانتفاع او كان بعد عمل البعض فلا اجر له فيه عما سبق الا ان ترد العين قبل  
انقضاء المدة او تم العمل لم يكن على مدة قبل فسخ المشتاجر فيكون له اجر ما عمل فاما ان سرده الدابة او تعذر استيفاء المنفعة  
بغير فعل المورج فلم ين الاجر بقدر ما استوفى بكل حال **مسئلة** وان هرب الجاهل او ما ترك الجاهل انفق على  
الحاكم من مال الجاهل او اذا المشتاجر في الاتفاق فاذا قدم باعها ووفى المنفق وحفظ باقي ثمنها لصاحبها اذا هرب  
الجاهل في بعض الطريق او قبل الدخول فيها لم يخل من حاله احد هان هرب بجاهل كان لم يجد المشتاجر حاكما او

وجد حاكما لم يكن اثبات الحال عنده او امكن ولم يحصل له ما يكرى به بما يستوفي به حق من المشتاجر الفسخ لانه  
تعد عليه قبض المعقود عليه وكانت الاجارة على عمل في الذمة فلم يملك المشتاجر على الحال طالما لم يبر وان كان العقد  
على مدة انقضت في هرب من انفسه الاجارة وقد ذكرناه وان امكن اثبات الحال عند الحاكم وكان العقد على موصوف  
غير معين لم يفسخ العقد وببرفع المورج الحاكم ونسبت عنده حاله فان وجد الحاكم للجاهل ما لا اكثرى به وان لم  
يجد له ما لا وامكنه ان يقترض عليه ما يكرى له به فعلى فان دفع الحاكم المالك الى المكترى ليكرى به لنفسه جازي  
ظاهرا كلام احمد وان كان القرض من المكترى بجازي وصار وينا في ذمة الجاهل وان كان العقد على معين لم يجر  
ابداله ولا اكثرى غيره لانه العقد يتعلق بعينه فيجوز المكترى بين الفسخ والصبر الى ان يقدر عليه فخطا ليرى العمل  
الحال الثاني اذا هرب وترك حاله فان المكترى برفع الامر الحاكم فان وجد للجاهل ما لا استاجر به من يقوم مقامه  
في الاتفاق على الحال والسد عليه وفعل ما يلزم الجاهل فان لم يجد له غير الجاهل وكان فيها فضله عن الكري باع بقدر  
ذلك وان لم يكن فيها فضل او لم يكن بيعه فترضى عليه الحاكم كما ذكرنا وان اذن من المكترى وانفق جازي وان اذن  
للمكترى في الاتفاق من مال المورج فيكون فينا على الحال جازي لانه موضع جازي فاذا رجع واختلفا فيها انفق  
وكان الحاكم قد انفق قبل قول المكترى في ذلك دون ما زاد وان لم يقدر له قبل قوله في قدر المنفعة بالمعروف  
لانه امن فاسم الوصي اذا ادعى النفقة على الايتام بالمعروف وما زاد اخرج به لانه منقطع به وان اهل المكترى  
رفع الامر الحاكم فيفعل ما يرى الحاضر من بيع الجاهل فيوفي عن الجاهل ما لم يرضه من الدين للمكترى او لغيره ويحفظ  
باقي الثمن له وان اشترى ببيع بعضه وحفظ باقيها والاتفاق على الباقي من ثمن مباح جازي وان لم يجد حاكما رجع عن  
استدائه قلنا ان ينفق عليها ويقوم مقام الجاهل فيها يلزمه ولا يرجع بذلك ان فعله متبرعا وان نوى الرجوع واسترد  
على ذلك رجع به لانه حال ضرورة وهذا احد الوجهين لا صحاب الشافعي وان لم يبرده ونوى الرجوع في الرجوع  
وجهان احدهما يرجع به لان تركه الجاهل مع العلم بان لا بد لها من نفقة فنفقة الاتفاق والناس لا يرجعون به لانه ثبت نفسه  
حقا على غيره وكذا كان لم يجد من يبرده وانفق محسبا بالرجوع قال ينفقنا وقياس المذهب ان الرجوع يكون  
يرجع بما انفق على الابق وعلى عيال الغائب وزوجاته والدابة للهونة فان قدر على استدائه الحاكم فانفق من غير  
استدائه واسترد على ذلك ففي رجوعه وجهان ايضا وحكم مؤثر الحال حكم هرب وقال ابو بكر مذهب احمد ان الموت  
لا يفسخ الاجارة ولم ان يتركها ولا يسرف في علفها ولا يقصر ويرجع بذلك في ماله المتوفى فان لم يكن في يد المشتاجر  
ما ينفق لم يجز ان يبيع منها شيئا لان البيع اعلى الجوز من المالك او ناسه او ممن له ولا يبره عليه **مسئلة** وتنفسخ الاجارة  
بموت العين المعقود عليها وحيلة ذلك ان من استاجر عينه مدة ففقد الانتفاع بها فان كان يتلف العين بغير  
نقصت وعبد مات فهو على ثلاثة اقسام احدها ان تلف قبل قبضه فتنفسخ الاجارة بغير خلاف فعلى لان  
المعقود عليه تلف قبل القبض اسبه تلف الطعام المبيع قبل قبضه القسم الثاني ان تلف عقيب قبضه فتنفسخ  
الاجارة ايضا ويسقط الاجر عند عامة الفقهاء وحكي عن ابي ثور ان الاجر يستقر لان المعقود عليه تلف بعد  
اسم البيع ولا يصح ذلك لان المعقود عليه المنافع وقبضه باستيفائها وان امكن منه ولم يحصل له ما يكرى به  
قبل قبض العين المالك ان تلف بعد قبض بعض المدة فتنفسخ الاجارة فيما بقي من المدة خاصة وكذا على المشتاجر  
من الاجر بعد ما استوفى من المنفعة قلنا احمد في رواية ابراهيم بن الحارث ان اكثرى بعيل بعينه فنفق البعير بغير  
بحساب ما ركب وذلك لما ذكرنا من ان المعقود عليه المنافع وقد تلف بعضه قبل قبضه ففعل العقد في تلفه دون  
ما قبضه كما لو اشترى صبي ريتين فقبض احداهما وتلفت الاخرى قبل قبضها ثم تلفت فان كان اجر المدة متساويا



فعليه بقدر ما مضى ان كان النصف فعليه نصف الاجرة فان كان اكثر اقل فبحسب ذلك كما يقسم الثمن على المبيع المشاء  
وان اختلف كذا اجرها في الشئ اكثر من النصف وارضها في النصف اكثر من الشئ او دارها موصو كدور وكذا  
في تقويمه الى اهل الخبرة فيقسم الاجر المسمى على قدر حصة المنفعة لكسبة الثمن على الاعيان المختلفة في المبيع وكذلك  
لو كان الاجر على قطع مسافة كبيع اسودجر على حمل شئ الى مكان معين فكانت متساوية الاجر او مختلفة وهذا  
مذهب الشافعي **مسئلة** وتنفس بموت الصبي المرتفع لانه تعذر استيفاء المعقود عليه لكن يكون عنده لا  
يقوم مقامه لا اختلاف في الرضاع وكذلك وجب تعيينه ولان المالكين يختلف باختلافهم وقد تدبر على احد الولدين  
دونه الاخر وهذا منصوص الشافعي فان مات الصبي عقيب العقد بطلت الاجارة من اصلها ورجع المشاء بالاجر  
كلم وان كان في اثناء المدة وجب بحصة ما بقي كما ذكرناه **فصل** وتنفس الاجارة بموت المراضعة لقول المنفق  
بهلاك محلها وحكي عن ابي بكر انها لا تنفس ويجب في مالها اجر من رصعة تمام الوقت لانه كالدين ولنا انه هلك  
المعقود عليه هلاك البهيمة المشاعة **مسئلة** وتنفس بموت الركب اذ لم يكن لمن يقوم مقامه في استيفاء المنفعة  
اذا مات المالك ولم يكن له وارث يقوم مقامه في استيفاء المنفعة او كان الوارث غائبا لم يمتد له طريقه منه فيتركه  
الذي اكتره وليس له عليه شئ يحمله فظاهر كلام احمد ان الاجارة تنفس فيما بقي من المدة لانه قد جاء امر غالب يمنع المشاء  
منفعة العين فاستبعت ما لو غصب ولا يبقا العقد ضرر في حق المالك لان المالك لا يجب عليه الكرى من غير  
يقع والمالك لا يمنع عليه التصرف في حاله مع ظهور امتناع الكرى عليه وقد نقل عن احمد في رجل اكثر يبيع ارضا للملك  
في بعض الطريق فان رجع البعير خاليا فعليه بقدر ما وجب له وان كان عليه نقله ووطاه فلم الكرى الى الموضع فظاهر  
هذا انه حكم بفسخ العقد فيما بقي من المدة اذا مات المشاء ولم يبق له ان يقر به انتفاع لانه تعذر استيفاء المنفعة بامر الله  
نعم في ما شبه ما لو اكتر من يقلع له ضرره فبرأ او انقلع قبل قلعه او اكترى كذا لا ليكمل عينه فبرأ او ذهبت وجب  
ان يقدر ان لم يكن ثم من ورثته من يقوم مقامه في الانتفاع لانه الوارث يقوم مقام الموروث وبأولها القاضي على  
ان المالك قبض البعير ومنع الورثة الانتفاع ولو لا ذلك لما انفسخ العقد لانه لا تنفس بعد في المشاء مع سلامة  
المعقود عليه كما لو حبس مشاء الدار ومنع سكانها ولا يصح هذا لانه لو منع الوارث الانتفاع لما استحق شئ  
من الاجر ويشارك هذا ما لو حبس المشاء لانه المعقود عليه انتفاعه وهذا لم يونس منه الحبس لانه يمكن  
خروجه في كل وقت من الحبس وانتفاعه ويمكن ان يستيب من يستوفي المنفعة له ما ياجرة او غير خلاف الميثاق  
قد فات انتفاعه بنفسه وبناشره ما ذكرنا من الصور **مسئلة** وانقلع الضرر الذي استكرى لقلعه او بوزر  
كذلك ان اكترى كذا لا ليكمل عينه فبرأ او ذهبت انفسخ العقد لانه تعذر استيفاء المعقود عليه اسب ما لو تعذر  
بالموت **مسئلة** وان اكترى دارا فهدمت او ارضها للزرع فانقطع ماها انفسخت الاجارة فيما بقي من المدة في احد الوجهين  
وفي الاخر يثبت للمستأجر خيار الفسخ وجملة ذلك انه اذا حدث في العين لكثرة ما يمنع نفعها كدرا لهدمت او ارض غرت  
او انقطع ماؤها فهذه ينظر فيها فان لم يبق فيها نفع اصلا في كلتا فدرسا وان بقي فيها نفع غير ما استأجرها المثل  
ان يمكن الانتفاع بعرضه الدار والارض لوضع حطب فيها ووضع خيمه في الارض الذي استأجرها للزرع او صيد  
السكن من الارض التي غرت انفسخت الاجارة ايضا لان المنفعة التي وقع العقد عليها تلفت فانفسخت الاجارة  
كما لو استأجر دابة ليركبها فرسيت بحيث لا تصل الى الدار والارض وقال القاضي في الارض التي ينقطع ماؤها  
لا تنفس الاجارة فيها وهو منصوص الشافعي لان المنفعة لم تبطل جملة لانه يمكن الانتفاع بعرضه الارض نصب  
خيمه او جمع حطب فيها فاستبعت ما لو نقص نفعها مع بقاء نفعها في هذا الجذر المستأجر بين الفسخ والامضاء فان  
فسخ فحكم حكم العبد اذ مات وان اختار امضاء العقد فعليه جميع الاجر لان ذلك عيب فاذا رضى به سقط حكمه

فان لم يجز

فان لم يجز الفسخ ولا الامضاء المجهل بان الفسخ او الفسخ بك فله الفسخ بعد ذلك والاولى لان بقا غير المعقود عليه لا  
يمنع انفساخ العقد بلف المعقود عليه كالايمان في المبيع ولو كان النفع الباقي في العين مما لا يباع استيفاء  
بالعقد كدابة استأجرها للركوب فصادت لا تنفس الا لئلا يوبى لعكس انفسخ العقد وجه واحد لان المنفعة  
الباقية لا يمكن استيفاءها مع سلامتها فلا يمكن بيعها فاما ان يمكن الانتفاع بالعين فيها اكثر اها  
له على لعب من القصور مثل ان يمكن زرع الارض بغير ماء او كان اما منسحر اعن الارض التي غرت على وجه  
يمنع بعض الزراعة او لسوا الزرع او كان يمكن سكنى ساحة الدار ما في خيمه او غيرها لم تنفس الاجارة لان المنفعة  
عليها لم تنزل بالكلمه فاستبعت ما لو تعبت والمستأجر خيار الفسخ على ما ذكرنا الا في الدار اذا هدمت فيها وجب له  
لا تنفس الاجارة والثاني تنفس لانه زال اسمها كهدمها وذهبت المنفعة التي تقصد منها ولذا ذكر احمد عند دار  
ليسكنها فاما ان كان الحادث في العين لا يضرها كغرق الارض بماء ينحسر عن قريب بحيث لا يمنع الزرع ولا يضره ولا يقطع  
الماء عنها اذا ساق المورث اليها ما ثم مكان آخر او كان انقطاعه من زمن لا يحلح اليه فيه فليس للمستأجر الفسخ لان هذا  
ليس بعيب وان حدث الغرق المضر او انقطع الماء او الهدم ببعض العين المشاعة فقد كذا البعض حكم بفسخ الفسخ  
او بوثق الخياط والمكترى الخيار في بقية العين لان الصفة تبعضت عليه فان اختار الامساك امسك بالحصه  
من الاجر كما اذا تلف احد الفقير من الطعام في يد البائع **مسئلة** ولا تنفس بموت المكترى او المكترى وهذا قول  
قول مالك والشافعي والسمعي والبيهقي وابو ثور وربي المنذر وقال المورث واصحاب الرأي والشيخ تنفس الاجارة بموت  
احدهما لان استيفاء المنفعة تعذر بالموت لانه استحق بالعقد استيفاءها على ملك المورث اذ مات زال ملكه عن العين  
فانسلت الى ورثته فالتامع تحدث على ملك الوارث فله يستحق المشاء استيفاءها لانه ما عقد مع الوارث واذا  
مات المشاء جزم يمكن ايجاب الاخرى في تركته ولنا انه عقد لازم فلم تنفس بموت العاقد مع سلامة المعقود عليه كالمورث  
امته ثم مات وما ذكره لا يصح لانا قد بينا ان المشاء جزم ملك المنافع وان الاجرة قد ملكت عليه كالمالك في وقت العقد  
على ما ذكره ويلزمهم ما لو زوج امته ثم مات ولو زوج ما ذكره ولكن وجوب الاجر هل يناسب من المشاء في تركته  
بعد موته كما لو جاز بئرا فوقع فيها شئ بعد موته ضمنه في ماله لان سبب ذلك كان منه في حياته كذا ههنا **مسئلة**  
ولا تنفس بعد ركا حدها مثل ان يكترى للبحر فتضيع نفقته او دكانا فيحترق متاعه وهذا قال مالك والشافعي وابو  
ثور وقال ابو حنيفة واصحابه يجوز للمكترى فسخها عند رفق نفسه مثل ان يكترى جملا لبحر عليه فمضى فلا يمكن من  
الخروج او تضيع نفقته او يكترى دكانا للبحر في مرق متاعه وما اسبه هذا لانه هذا العذر يجوز معه استيفاء المنفعة  
المعقود عليها فذلك به الفسخ كما لو استأجر عبدا فابق ولنا انه عقد لا يجوز فسخه لغير عذر فلم يجز كعذر في المعقود  
عليه كالباع ولا يجوز فسخه عند المكترى لاجاز له المكترى تسوية بين المتعاقدين ودفع الضرر على كل واحد  
منهما ولم يجز ثم فلا يجوز ههنا ويفارق الباقي فانه عذر في المعقود عليه **مسئلة** وان غصب العين خير المشاء  
بين الفسخ والامضاء ومطالبة الغاصب باجرة المثل اذا غصب العين المشاعة فلم يستأجر الفسخ لان فيه تاخير  
حقه فان فسخ فالحكم فيه كما لو انفسخ العقد بلف العين ولم يفسخ حتى انقضت مدة الاجارة فلم يجز بين الفسخ و  
الرجوع بالمسمى وبين البقاء العقد ومطالبة الغاصب باجر المثل لان المعقود عليه لم ينفذ مطلقا بل الى بدل  
وهو القيمة فاسب ما لو تلف الثمرة المبيعة آدمي قبل قطعها ونزع انفساخ العقد بكل حال على رواية نقول  
ان متافع الغصب لا تضمن وهو قول اصحاب الرأي ولا صحاب الشافعي في ذلك اختلاف فان ردت العين فاستأن المدة  
ولم يكن صانع استوفى ما بقي منها ويكون فيما مضى من المدة مخبر كما ذكرنا وان كانت الاجارة على كفاية كسب كسب رجل  
شئ لموضع معين فغصب جملته لم يجز عليه وعبدته الذي يخطط لم يفسخ العقد والمستأجر مطالبه الاجر

جر



بعض المقتضوب واقامة من يعمل العمل لان العقد على ما في الذمة كما لو وجد بالمسلم في عيبا فرده فان تعذر الرد ثبت  
للمستاجر الخيار بين الفسخ والصبر لانه قد رغب في العين المقتضوب فيستوفي منها **فصل** فان حدث خوف عام  
يمنع من سكنى المكان الذي فيه العين المستأجرة او حصصه البلد فتنتج خروجه المستاجر الى الارض المستأجرة للزرع ونحو  
ذلك ان ثبت للمستاجر خيار الفسخ لانه امر غالب منع المستاجر استيفاء المنفعة فثبت الخيار وكعب العين ولو اكرى دابة  
لم يركبها او يحل عليها الى موضع معين فانقطعت الطريق اليها خوفا من حادث او اكرى الى مكة فلم يحج الناس ذلك العام  
من تلك الطريق ملك كل واحد منها فسخ الاجارة وان اختار ابقاها الى حين امكان استيفاء المنفعة جاز لان الحق لها فاما  
ان كان الخوف خاصا بالمستاجر كمن خاف وحده لقرب اعدائه من الموضع المستاجر او حلولهم في طريقه لم يملك الفسخ لانه  
عذر يخص به لا يمنع استيفاء المنفعة بالكلية اكسير مرضه وكذلك لو حبس او مرض لانه ترك استيفاء المنفعة لمعنى  
من جهته فلم يمنع ذلك وجوب اجرة عليه كما لو تركها اختيارا قال الحزقي فان جاء امر غالب بفسخ المستاجر من  
منفعة ما وقع عليه العقد لزمن من الاجارة بقدر مده انتفاعه وقد سرحناه **مسئلة** ومن استوجر لعل في موضع  
اقام مقامه من عمله والاجارة عليه لا خلاف بين اهل العلم فجواز استيجار الادوي وقد اجر موسى عليه السلام نفسه لرعي  
الغنم واستاجر النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر رجلا ليدلها على الطريق ولا يجرى الا انتفاع يرمع بقا عينه فجازت  
اجارته كالدور ثم اجارته تنقسم قسمين احدهما استيجار مده بعينه العمل معين كاجارة موسى عليه السلام فخر  
ثاني حج لري الغنم والثاني استيجار رعي على معين في الذمة كاستيجار النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر رجلا ليدلها  
على الطريق واستيجار رجل لحياطة قميص او بنا حائط ويتوقع ذلك نوعين احدهما ان تقع الاجارة على عين كاجارة  
عبد لرعاية غنم او ولد له لعل بعينه والثاني ان يقع على عمل في الذمة كحياطة قميص او بنا حائط فتى كانت على عمل في  
ذمة فرض وجب عليه ان يقيم مقامه من عمله لانه حق وجب في ذمته فوجب عليه ان يهاؤه كالمسلم فيه ولا يلزم المستاجر ان يظا  
لان العقد باطلا لانه يقتضي التعجيل وفي التأخير اضرب ما ان كانت الاجارة على عين في مده او غيرها فرض لم يغير  
مقامه لان الاجارة وقعت على عمله بعينه لا على شيء في ذمته وعمل غيره ليس بمعتود عليه فاشبهه بالواشترى مبيع  
لم يجر ان يدفع اليه غيره ولا يبدله بخلاف ما لو وقع في الذمة فانه يجوز ابدال المبيع ولا يفسخ العقد بتلف ما تسلم  
والمبيع المعين بخلافه فكذلك الاجارة فان كانت الاجارة على عمل في الذمة لم يكن لا يقوم غير الاجير مقامه كالمستأجر  
فيختلف القصد فيه بخلاف الخطوط لم يكلف اقامته غيره مقامه ولا يلزم المستاجر قبول ذلك ان بدله الاجير لان  
الغرض لا يحصل من غير التامح لخصوصه منه فاشبهه بالواشترى المبيع نوع قسم اليه غيره فكذلك يختلف باختلاف  
الاعيان **مسئلة** وان وجد العين معيبة فله الفسخ كما لو وجد المبيع معيبا وقد ذكرناه وان حدث بها عيب في الفسخ  
وعليه اجر ما مضى لان المنافع لا يحصل قبضها الا بالاستيفاء وفي كماله يتعيب قبل قبضه فانه يرد للمكرى الى ازالة  
العيب من غير ضرر بلحق المستاجر كذا رغبنا فاصحها فلا خيار للمستاجر لعدم الضرر والافه الفسخ وان سكنها مع  
عيبا فعليه الاجرة علم اوله علم لانه استوفى جميع المعتود عليه معيبا فلم يرد له كالمبيع المعيب اذ رضى به  
يجوز بيع العين المستأجرة نص عليه ولا يفسخ الاجارة الا ان يشترى المستاجر فيفسخ في أحد الروايتين يبيع  
العين المستأجرة نص عليه احد سواء يبيعها للمستاجر او لغيره وهو احد قول الشافعي وقال في الاخران يبيعها لغير المستاجر  
لم يبيع لان يد المستاجر تمنع التسليم الى المشتري فتنتج الفسخ كما يبيع المقتضوب ولذا ان الاجارة عقد على المنافع فلم يبيع  
الصحة كبيع الامه اذ زوجها وقولهم يد المستاجر تمنع التسليم لا يبيع لان يد المستاجر تمنعها على المنافع والمبيع على الرتبة  
فلا يمنع ثبوت اليد على احدهما تسليم الاخر كما لو باع الامه المروجة وانه منعت التسليم في الحال فلا يمنع في الوقت  
الذي يجب التسليم فيه وهو عند انقضاء الاجارة وتلفوا القدرة على التسليم حينئذ كالمسلم فيه وقال ابن حنبل  
البيع موقوف على اجارة المستاجر فان اجازته جاز وبطلت الاجارة وان رده بطل ولذا ان البيع على غير

المعتود عليه في الاجارة فلم تعتبر اجارة كبيع الامه المروجة اذ انشئت هناك ان المشتري يملك المبيع مسلوب المنفعة الى  
حين انقضاء الاجارة ولا يستحق تسليم العين الا حينئذ لان تسليم العين انما يرد لاستيفاء ثمنها وانما يستحق ثمنها  
اذ انقضت الاجارة فهو كمن اشترى عينا في مكان بعيد لا يستحق تسليمها الا بعد مضي مدة يمكن احضارها فيها وكالمسلم  
الى وقت لا يستحق تسليم المسلم فيه الا في وقت فانه لم يعلم المشتري بالاجارة فله الخيار بين الفسخ والمضي ببيع بكل  
التمن لان ذلك عيب ونقص **فصل** ويبيع بيعها بالمستاجر لانه اذا بيع بيعها لغيره فله ان يرد العين في يده  
وهل تبطل الاجارة فيه وجهان احدهما لا تبطل لانه ملك المنفعة ثم ملك الرقبة المسلمونة بعقد اخر فلم يتناها كما علك  
الثمة بعقد ثم علك لاصل بعقد اخر ولو اجر الموصى له بالمنفعة ما كان الرقبة صحت الاجارة فدل على ان ملك المنفعة لا ينافي  
العقد على الرقبة وكذلك لو اشترى مالك العين المستأجرة من مستاجرها جاز فاعلى هذا يكون الاجر باقيا على المشتري ولو  
التمن ويحتمل ان للمبايع كما لو كان المشتري غيره والثاني تبطل الاجارة فيها بقي من المدة لانه عقد على منفعة العين فبطل  
ملك العاقد الرقبة كما لو تزوج امته ثم اشترىها بطل نكاحه وكذا ملك الرقبة يمنع ابتداء الاجارة فتع استدامها كالنكاح  
فعلى هذا يسقط عن المشتري الاجر فيما بقي من مدة الاجارة كما لو بطلت الاجارة بثلث العين وان كان المورث قد قبض  
الاجر كله حسبه عليه من الثمن ان كان من جنس الثمن **فصل** وان ورث المستاجر العين المستأجرة فالحكم  
فيه كما لو اشترىها في بطلان الاجارة وبقي ثمنها فلو اشترى انسانا من ابية وارث مات الاب وخلف ابنتان احدهما المستاجر  
فالابن بينهما نصفين والمستاجر احق بنصفه لان النصف الذي لا خيرة الاجارة باقية فيه والنصف الذي ورثه بنته  
اما يحكم الملك او يحكم الاجارة وما عليه من الاجرة بينهما نصفين فانه كان ابوه قد قبض الميراث لم يرجع على اخيه شيء منه  
ولا على ثمة ابية ويكون ما خلف ابوه بينهما نصفين لانه لو رجع بشيء افضى الى ان يكون قد ورث النصف بمنفعة ورث  
اخوه نصفه مسلوب المنفعة واسم سيجانه قد سوي بينهما في الميراث ولا يرد لورث بنصفه من النصف الذي انتفع  
الاجارة فيه لوجب ان يرجع اخوه بنصف المنفعة اليه بطلت الاجارة فيها اذ لا يمكن ان يرجع له بين المنفعة واخذها  
من غير **فصل** فان اشترى المستاجر العين فوجد بها عيبا فردها فان قلنا لا يفسخ الاجارة بالبيع فيها ببقية  
بعد رد العين كما كانت قبل البيع وان قلنا قد انقضت فالحكم فيها كما لو انقضت بثلث العين فان كان المشتري اجنبيا  
فرد المستاجر الاجارة لعيب فيبغى ان تعود المنفعة الى البايع لانه يستحق عوضها على المستاجر وذا سقط العوض عاد اليه  
المعوض ولان المشتري ملك العين مسلوقة بالمنفعة مدة الاجارة فلا يرجع اليه مالم يملكه وقال بعض اصحاب المشافعي  
يرجع الى المشتري لان المنفعة تابعة للرقبة وانما استحققت بعقد الاجارة فاذا زالت عادة اليه كما لو اشترى امته  
مروجة فطلتها الزوج قال شيخنا ولا يصح هذا لقياس لان منفعة البضع قد استقر عوضها للمبايع فيرد حقه  
الزوج بها ولا ينقسم العوض على المدة ولهذا لا يرجع الزوج بشيء من المصدق فيها اذ الفسخ النكاح او وقع الطلاق فلا  
الاجر في الاجارة فان المورث يستحق الاجر في مقابلة المنفعة مقدسوما على مدتها فاذا كان له عوض المنفعة المستقبلية  
فزال بالفسخ رجع اليه بعوضها وهو المنفعة ولان منفعة البضع لا يجوز ان تنكح بغير ملك الرقبة والنكاح فلو رجع  
الى البايع ملكت بغيرها ولا تهاجم الاجور للزوج نقلها لغيره ولا معاوضة عنها ومنفعة البذل بخلافها **فصل**  
واذا وقعت الاجارة على عين يمكن استاجر عبد المخدم او المربي فتلف الفسخ العقد وقد ذكرناه ان خرجت العين  
مستحقة تبين ان العقد باطل لانه وجد بها عيبا فردها انفسخ العقد ايضا ولم يملك ابد المالك لان العقد على عين  
هذه الاحكام كما لو اشترى عينا وانا وقعت على عين موصوفة في الذمة انعكست هذه الاحكام فتسليم المبيع عليه  
فتلف او خرجت مقصوبة او وجد بها عيبا فردها لم تنفسخ الاجارة ولم يرد المورث ابد المالك لان المعتود عليه عهده







لمباشرة القطع فاذا قطع مع هذا كان فعلا محرم فيضمن سرية كقطع ابتدا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من تطيب بغير  
علم وضامن رواه ابو داود والثاني ان لا يخفى ايديهم فيجوز ما يتبع ان يقطع فاذا وجد هذا الشرطان لم يضمنوا الا انهم  
تطوعوا قطعاً ما دون فيه فلم يضمنوا سرية كقطع الامام يد السارق فاما ان كان حاداً وقادراً وجنت يده مثل ان يحاذي قطع  
الختان الى الحشفة او الى بعض ما او يقطع في غير محل القطع او يقطع سلعاً من انسان فيجوز فيها موضع القطع او يقطع  
باله كاله كاله او في وقت لا يصلح القطع فيه واشباه هذا ضمن فيه كاله لان اطلاق لا يختلف ضمانه بالعمد والخطا  
فاشبهه بالمال والماله ولا يفرق بين فعل محرم فيضمن سرية كقطع ابتداء وكذلك الحكم في النزاع والقاطع في  
القصاص وقاطع يد السارق وهذا مذهب الشافعي واصحاب الرأي ولا يعلم فيه مخالفاً **فصل** وان خشي صيا  
بغير اذن وليه او قطع سلعاً من انسان بغير اذن او من صبي بغير اذن وليه فسرّاً جناية ضمن لان قطع غيرها ذنبه  
وان فعل ذلك الحاكم او وليه او فعله من اذنه لم يضمن لانه ما ذنبه فيه شرعاً **مسئلة** ولا ضمان على الراعي اذا لم يتعد  
يصح استئجار الراعي بغير خلاص علمناه وقد اجر موسى عليه السلام نفسه لرعاية الغنم اذا كنت ذلك فانه لا يضمن ما تلف  
من الماشية اذا لم يتعد ونهرط في حفظها لا تعلم فيه خلافاً الاماري عن الشعبي انه كان يضمن الراعي ولنا انه مؤتمن على  
حفظها فلم يضمن من غير تعد ولا تقربط كالودع ولا يضمن في العيش بحكم الاجارة فلم يضمن ما من غير تعد كالعين  
المستأجرة فاما ما تلف بتعدي فيضمنه بغير خلاص مثل ان ينام عن الماشية او يغفل عنها او يتركها تتباع عنده  
فيعيب عن نظره وحفظه وليس في ضريبها او يضر بها في غير موضع الضرب او من غير حاجة اليه او يسلك بها موضعاً  
يتعدون فيه للتلف واشباه هذا مما يبعد تقربطاً وتعدياً فتتلف به فيضمنها لانها تلفت بعد وانتهى فضمنها كالودع اذا  
تعد فان اختلف في التعدي وعدمه فالقول قول الراعي لانه امين وان فعل فعلاً اختلف فيه كونه تعدياً يرجع الى اهل  
الخبرة ولو جاز بجلد شاة وقال ماتت قبل قوله ولم يضمن وعن احمد انه لا يقبل ويضمن والصحيح الاول لان الامانة  
لا تقبل قولهم كالودع ولا يضمنه عليه اقامة البينة في الغالب اشبه بالودع وكذلك اذا ادعى موتها ولم يأت بجلدها  
ولا يصح العقد في الرعي الا على مدة معلومة لان العمل لا ينحصر ويجوز العقد على رعي ماشية معينة على  
وعلى جنس في الذمة فانه عقد على معينة كما يشاء فذكر اصحابنا انه يتعلق باعيانها لانها ليست بالمعقود عليها انما استوفى  
المنفعة بها فاشبه ما لو استأجر ظهراً ليركب فله ان يركب غيره ولو استأجر داراً ليمسكنها جاز ان يسكنها مثله وانما  
المعقود عليه منفعة الرعي ولهذا يجب له الاجرة اذا سلم نفسه وان لم يسرع ويفارق الثوب في الحياطة لان الثوب يبيع بمظنة  
الاختلاف في سهولة خياطتها ومشقة خياطتها في الرعي فلهذا لم يبدلها بمثلها وان تلف بعضها لم ينفسخ العقد فيه  
وكان له ابداله **فصل** فان وقع العقد على موصوف في الذمة فلا بد من ذكر جنس الحيوان ونوعه بلا وصف او غير  
وضاناً او معاً وان اطلق ذكر البقرة والابل لم يتناول الجواميس والخيالي لان اطلاق الاسم لا يتناولها عرفاً الا ان يقع  
في مكان يتناولها اطلاق الاسم فيجوز ان يذكر نوع ما يربها منها كالفحم لان كل نوع له اثر في العباب الدارج ويترك الكلب  
والصغر فيقول كبارا او صفاراً او عجائلاً او فصلاً لان الان يكون ثم قرينه او عرف صار في البعض فيكتفي بذلك  
وفيه عقد على عدة موصوف كما لا يمتدح في زيادة علمها من سخيها ولا من غيرها وان اطلق ولم يذكر عدد  
لم يجز وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال القاضى يبيع وحمل على ما جرت به العادة كما لا يمتدح في الغنم وحفظها  
قول بعض اصحاب الشافعي والاول اصح لان العادة في ذلك تختلف وتباين كثيراً والعلم يختلف باختلاف  
**مسئلة** واذا حبس الصانع الثوب على اجرة تلف ضمنه لانه لم يدره عنده ولا اذنه في امساكه فلهذا ضمانه كالقفا  
**مسئلة** وان تلف الثوب بعد علمه خسر المالك بين تضمنه اياه غير محمول لولا اجرة له وبين تضمنه اياه محمول  
ويُدفع اليه لاجره وكذلك لو وجب عليه ضمان المئاع المحمول فصاحبه مختار بين تضمنه قيمته في الموضع الذي سلمه

اليه ولا

سلمه اليه ولا اجر له وبين تضمنه اياه في الموضع الذي افسده فلهذا لم يملك في ذلك الموضع على تلك الصفة فذلك المطالبة  
بعوضه حيث شئت وان احب تضمنه قبل ذلك فلا ان الجهر العمل بالدين من قبل تسليمه وما سلم اليه فلا يلزمه **فصل** اذا اخطأ  
القصاص فدفع الثوب الى غير المالك فعليه ضمانه لانه قوته على ما كلفه قال احمد يعزم القصاص ولا يبيع المدفوع اليه لئلا يعلم  
انه ليس بثوب ويردّه الى القصاص ويطلب اليه بثوبه فان لم يعلم القابض حتى قطعه وليس ثم علم رده مقطوعاً وضمن  
ارش القطع وله مطالبة بثوبه ان كان موجهاً وان هلك عند القصاص ضمنه في احدى الروايتين لانه امسكه بغير  
اذن صاحبه بعد طلبه فضمنه كالودع والثانية لا يضمن لانه لم يملكه رده فاشبهه بالودع عن دفعه لرض **فصل** والعين  
المستأجرة امانة في يد المستأجر ان تلفت بغير تقربط يضمنها قال الاثرم سئل ابا عبد الله يسئل عن الذين يلقون  
الحية الى مكة فيذهب من المكثر فيسرق هل يضمن قال ارجو ان لا يضمن وكيف يضمن اذا ذهب لا يضمن ولا يعلم في  
هذا خلافاً لانه قبض العين للاستيفاء منفعة يستحقها منها فكانت امانة كما لو قبض العبد الموصى له بخدمة كسنة  
او قبض الزوج امرأته لامة ويخالف العارية فانه لا يستحق منفعتها واذا انقضت المدة فعليه دفعه بغير علمه عليه  
الرد او في اليد في رواية بن منصور قيل لما ذاك الكريء اذ استعار واستودع فليس عليه ان يحلها فقال احمد من استعاض  
شيئاً فعليه رده من حيث اخذه فوجب الرد في العارية ولم يوجب في الاجارة والودعة وجب رد ذلك ان عقد لا يقتضي  
الضمان فلا يضمن رده ومؤتمنه كالودع بخلاف العارية فان ضمانها يجب فكذلك ردها وعلى هذا من انقضت  
المدة كانت العين في يده امانة كالودع ان تلفت من غير تقربط فلا ضمان عليه وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم  
يضمن لانه بعد انقضاء الاجارة غير مأذون له في امساكه اشبه العارية الموقته بعد وقتها ولنا انها امانة اشبه الودعة  
ولا نرى لو وجب ضمانها لوجب ردها اما العارية فانها مضمونة بكل حال بخلاف مستأجرة ولا يوجب ردها  
ومن طلبها صاحبها وجب تسليمها اليه فان امتنع من ذلك لم يضمن رصارت مضمونة كالمضاربة **فصل** وان  
سرق المجر على المستأجر ضمان العين فالشرط فاسد لاننا في مقتضى العقد ونفسه الاجارة في احد الوجهين بناء  
على الشرط فالفاسد في البيع قال احمد فيما اذا سرق ضمان المالك والضمان مكره وروى الاثرم باسناده عن ابن  
عمر قال لا يصح الكريء بالضمان وعن فقهاء المدينة انهم كانوا يقولون لا يكرى بضمان الا ان شرط على كرى ان لا يزل  
بمقاعد بطن واد ولا يسير به ليلا مع اشباه هذه الشرط فتعدي ذلك قلف شيء مما جعل في ذلك التعدي يضمن  
فاما غير ذلك فلا يصح شرط الضمان فيه وان شرطه لم يصح لان ما لا يجب ضمانه لا يصير مضموناً بالشرط وعن احمد ان  
عن ذلك فقال المسلمون على شرط وطهم وهذا يدل على وجوب الضمان بشرطه وسند كذا في العارية فاما ان كراه  
عينا وشرط ان لا يسير بها في الليل او وقت القليلة او لا يتأخر بها عن القافلة او لا يجعل سيره في اخرها واشباه  
هذا اجماله فيه غرض في الف ضمن لانه متعدد بشرط كرية ضمن ما تلف به كما لو شرط عليه النحل الاقفر فحمل قفيرة بن  
وحكم الاجارة الفاسدة حكم الصحيحة في انه لا يضمن اذا تلف العين بغير تقربط ولا تعد لانه عقد لا يقتضي الضمان  
صحيح فلا يضمنه فاسد كالوكالة وحكم كل عقد فاسد في وجوب الضمان وعدمه حكم صحيح فوجب الضمان في صحيح  
وجبه في فاسده وما لا فلا **مسئلة** واذا ضرب المستأجر الدابة بقدر العادة او كسرها او كثر بض الدابة لم يضمن وحملته  
ذلك ان المستأجر ضرب الدابة بما جرت به العادة ويكفيها بالجامع للاستصلاح ويحتمل على السير ليحقق القافل فقه  
صح ان النبي صلى الله عليه وسلم خنس بغير جابر وضربه وكان ابو بكر رضي الله عنه يحرس بعيره فيجرحه وللضرب ضرب الدابة  
للتأديب وترييب المشي والهدوء **مسئلة** وكذلك المعلم اذا ضرب الصبي للتأديب قال الاثرم سئل احمد  
عن ضرب المعلم الصبيان قال على قدر ذنوبهم ويتوقى بحمده الضرب واذا كان صغيراً لم يعقل فلا يضرب ومن  
ضرب من هو اكملهم الضرب المأذون فيه لم يضمن ما تلف وبهذا في الدابة قال مالك والشافعي واسحق وابو ثور

فصل

فصل



وابو يوسف ومحمد وقال النوري وابو حنيفة يضمن لانه تلف بجنائنه فضمن كغير المستاجر وكذلك قال الشافعي  
في المعلم يضرب الصبي لانه يمكنه تاديبه بغير الضرب ولنا ان تلف من فعل مستحق فلم يضمن كما لو تلف تحت الحجر ولا ان  
الضرب معنى تضمن عقدا كاجارة فاذا تلف منه لم يضمن كالركوب وفارق غير المستاجر لانه متعدد وقول الشافعي  
يمكن التاديب بغير الضرب لا يصح فان العادة خلافه ولو امكن التاديب بغير الضرب لما جاز الضرب اذ فيه ضرب ولنا ان  
لا حاجة اليه فان اسرف في هذا كله وزاد على ما يحصل الغنى به او ضرب ما لا عقل له من الصبيان فعليه الضمان لانه متعدي  
حصول التلف بعد وانه وحكم ضرب الرجل امره في التشويز على ما ذكرنا قياسا على الصبي **مسئلة** وان قال اذنت  
في تفصيله قباله بل قيسا بالقول قول الخياط نص عليه اذا اختلف المور والمستاجر فقال اذنت بل في قطع قيسا  
قال بل اذنت في قطع قيسا رجل او قال اذنت في قطع قيسا قال بل قبال وقال الصباغ امرتني بصيغ احمر قال بل  
اسود فالقول قول الخياط والصباغ نص عليه احمر في رواية بن منصور وهذا قول بن ليلى وقال مالك وابو حنيفة  
وابو ثور والقول قول صاحب الثوب واختلف اصحاب الشافعي فمنهم من قال له قولن كما مذهبي ومنهم من قال له قول  
تالت انهما يتجانسان كما لميتا يعين مختلفان في التيمم ومنهم من قال الصبي ان القول قول رب الثوب لانهما مختلفان في  
اذنه والقول قول في اصل الاذن فكنه في صفة ولنا ان الاصل عدم الاذن المختلف في لزوم الغرم لو الاصل عدمه فعليه  
انقضاء على الاذن واختلفا في صفة فكان القول قول المأذون له كالمضارب اذا قال اذنت لي في البيع نساقا فله ولا يها  
انقضاء على ملك الخياط والصبغ والظاهر ان فعل ما ملكه واختلفا في لزوم الغرم لو الاصل عدمه فعليه  
يخلف الخياط والصبغ لقد اذنت لي في قطع قيسا وصيغ احمر ويسقط عنه لزوم الغرم وليس مستحق اجر المثل لانه ثبت وجوب  
فعله المأذون فيه بعوض ولا يستحق المسمى لان المسمى ثبت بقوله ودعواه فلا يجب بمحمية وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لو بعطي الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال واموالهم ولكن اليه على المدعي عليه اجره مسلم فاما المسمى في  
العقد فاما يعرف برب الثوب بتسميته اجر القطع قيسا او صبغ احمر ويسقط عنه المسمى ولا يجب للخياط والصباغ احد لانها فعلا غير ما اذن  
باله ما اذنت في قطع قيسا ولا صبغ احمر ويسقط عنه المسمى ولا يجب للخياط والصباغ احد لانها فعلا غير ما اذن  
فيه وذكر ابن ابي موسى عن احمد رواية اخرى ان صاحب الثوب اذا لم يكن ممن يلبس الاقبية والسواد فالقول قول ربه على الصباغ  
غرم ما نقص بالقطع وضمان ما افسد ولا اجر له لان قريته حال رب الثوب تدل على صدقه فتخرج دعواه بهما كما لو  
اختلف الزوجان في متاع البيت تحت دعوى كل واحد منهما فيما يصح له ولو اختلفا صانعا في الالة التي خدكا  
منهما رجحا قول كل واحد منهما في الة صانعة فعليه هذا الجلف رب الثوب ما اذنت له في قطع قيسا وكفي هذا الالة  
ينفي به الاذن فيصير قاطعا لغير ما اذن فيه فان كان القيا محيوطا بملك المالك لم يملك الخياط قفقه وكان المالك اخذ منه  
بلاعوض لانه عمل في ملك غيره عملا محورا عن غير محموله فلم يكن لزالته كما لو نقل ملك غيره من موضع الى موضع لم يكن له  
اذا رضى صاحبه بتركه فيه وان كانت الخيوط للحياط فله نزعها لانه عين ماله ولا يلزم اخذ قيمته لانه ملكه ولا يتلف  
ياخذها بالحرمة فان اتفقا على بعوضه عنها جاز لان الحق لها وان قال رب الثوب انا اشد في كل خط خطا في  
سلمه عاد خيط رب الثوب في مكانه لم يلزم الخياط الاجابة بذلك لانه انتفاع بملكه وحكم الصباغ في قلع الصباغ ان  
وفي غير ذلك من احكام صيغ الغاصب على ما ياتي في باب شحنا والذي يقوى عنده ان القول قول رب  
الثوب لما ذكرنا في دليلهم وما قاسوا عليه فيما اذا قال المضارب اذنت لي في البيع نساقا فله ولا يها ان المال ان القول قول  
المضارب ممنوع **فصل** اذا دفع الخياط ثوبا فقال ان كان يقطع قيسا فاقطعه فقال هو يقطع  
واقطعه فلم يكف ضمنه وقال انظر هذا يكفيني قيسا قال نعم قال اقطع ققطعه فلم يكف لم يضمن ويرى قال الشافعي  
واصحاب الدراي وقال ابو ثور لا ضمان عليه في المستطمين لانه لو كان غره في الاولى لكان قد غره في الثانية ولنا اننا  
اذن له في الاول بشرط كفايته فقطعه بدو شرطه وفي الثانية اذن له من غير شرط فافترقا ولم يجز عليه الضمان  
في الاولى لتغيره بل لعدم الاذن في قطعه لانه مقيّد بشرط كفايته فلا يكون اذنا في غير ما وجد فيه الشرط بخلاف

الثانية فصل

الثانية **فصل** فانه امره ان يقطع الثوب قميص رجل فقطعه قميص امرأة فعليه غرم ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا لان هذا  
قطع غير مأذون فيه فاشبه ما لو قطع من غير اذن وقيل يغرم ما بين قيمته رجل وقميص امرأة لانه مأذون في قيمته في الحلة و  
الاولى لان المأذون فيه قميص موصوف بصفة فاذا قطع قميصا غرم لم يكن فاعلا لما اذن فيه فكان متعديا بان يقطع  
ولذلك لا يستحق على القطع اجرا ولو فعل ما امر به لاستحق اجره **فصل** اذا دفع الخياط ثوبا فقال انني لم يقطع  
اذع في عرض ذراع فسيح زائدا على ما قدر له في الطول والعرض فلا اجر له في الزيادة لانه غير ما امر به وعليه ضمان  
نقص الغزل المنسوج فيها فاما ما عدا الزائد فينظر فيه فان كان جازبا في الطول وحده ولم ينقص الاصل بالزيادة  
فلم يمسى له من الاجر كما لو استاجر على بنا حائط عرض ذراع فيناه عرض ذراعين والثاني للمسمى لانه زاد على ما امر به  
فاشبهت ياد الطول ومن قال بالوجه الاول ففرق بين الطول والعرض بان يمكن قطع الزائد في الطول ويبقى الثوب على  
ما اراد ولا يمكن ذلك في العرض فاما ان جازبا في العرض فاقصا في الطول والعرض او في احدهما فغيره ايضا وجان احدهما لاجر له  
وعليه ضمان نقص الغزل لانه مخالف لما امر به فاشبه ما لو استاجر على بنا حائط عرض ذراع فيناه عرض نصف ذراع والثاني  
له بخصة من المسمى لما ذكرنا من الفرق بين الطول والعرض وان جاء بزيادة في احدهما ناقصا في الاخر فلا اجر له في الزائد  
وهو في الناقص على ما ذكرنا من التفصيل فيه وقال محمد بن الحسن في الموضوعين يتخير صاحب الثوب بين دفع الثوب الى الشا  
وبي مطالبته بغير غزله وبين ان يأخذه ويبيع اليه المسمى في الزائد ويجوز له المشوج في الناقص لان غرضه لم يسلم له  
لانه ينتفع بالطويل ما لا ينتفع بالقصير وينتفع بالقصير لا ينتفع بالطويل فكان تلف عليه غزله ولنا انه وجد  
عين ماله فلم يكن له المطالبة بعوضه كما لو جاء بزيادة في الطول وحده فاما ان اقرت الزيادة والنقص في الاصل مثل  
ان يامره بنسج عشرة اذع ليكون الثوب صفيقا فينسج خمسة عشر فصا خفيفا او بالعكس فلا اجر له في حال  
وعليه ضمان نقص الغزل لانه لم يات بسج كما امر به **فصل** اذا اختلف المتكاريان في قدر المأجرة فقال اجر ثوبها  
سنتين يد فقال بل يد بنارين تحالفا ويبدل بينهما الاخر نص عليه احمد وهو قول الشافعي لانه الاجارة نوع من البيع  
فاذا اتى القابل مضيق شي من المدة فسخ العقد ورجع كل واحد منهما في ماله وان رضى احداهما بحلف عليه الاخر القدر  
وان فسخ العقد بعد المدة او شي منها سقط المسمى ووجب اجر المثل كما لو اختلفا في البيع بعد تلفه وهذا قول  
الشافعي ويرى قال ابو حنيفة ان لم يكن عمل العمل وان كان غله فالقول قول المستاجر فيما بينه وبين اجر مثله وقال ابو  
ثور والقول قول المستاجر لانه منكر للزيادة في الاخر والقول قول المتكاريه ولنا ان الاجارة نوع من البيع فيجوز لهما ان  
عند اختلافهما في غرضهما كما يبيع وكما قيل ان يعمل العمل عند أبي حنيفة وقال ابن ابي موسى والقول قول المالك لقوله  
البيعي صل الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان في القول ما قال البياع وهذا محتمل اذا تناولا ما اذا اختلفا في المدة واما  
اذا اختلفا في العوض فالصحيح انهما يتجانسان فيما ذكرناه **فصل** اذا اختلفا في المدة فقال اجر ثوبها سنتين يد  
فقال بل سنتين يد بنارين فالقول قول المالك لانه منكر للزيادة فكان القول قول ربه فيما انكره كما لو قال بعثك هذا  
العبد بما يشاء قال بل هاذن العبد بين يميني وان قال اجر ثوبها سنتين يد بنارين فقال الساكن بل اسأجر ثوبه على حفظها بدنياد  
في قدر العوض مع اتفاق المدة وان قال المالك اجر ثوبها سنتين يد بنارين فقال الساكن بل اسأجر ثوبه على حفظها بدنياد  
فقال احد القول قول رب الدار لان يكون الساكن بيته وذلك لان ساكن الدار قد وجد من الساكن واستيفاه منفعته  
وهي ملك صاحبه والقول قول ربه ملكه والاصل عدم استيجار الساكن في الحفظ فكان القول قول من ينفه ويجوز الساكن  
اجر المثل **فصل** وان اختلفا في التعدي في العين المستأجرة فالقول قول المستاجر لانه ما بين فاشبه المودع وان  
الاصل عدم التعدي وان والراءة من الضمان وان ادعى ان العبد يوق من يده وان الدابة سرقة او نقت فأنكر المورج قالوا  
قول المستاجر لما ذكرنا ولا اجر عليه اذا حلف انه ما انتفع بها لان الاصل عدم الانتفاع وعنده القول قول المورج لان  
الاصل السلامة فاما ان ادعى ان العبد مرض في يده فان جازبها فالقول قول المالك سواء وافقه العبد وخالفه  
نص عليه احمد وان جاء بورضنا فالقول قول المستاجر وهذا قول أبي حنيفة لانه اذا جاء بصحيح فقد ادعى ما

الثانية فصل



بالحلف لا اصل وليس معه دليل عليه وان جلوبه مريض فقد وجد ما يخالف الاصل بيقينا فكان القول قوله في مدة المرض لان العمل  
لكونه في يده وكذلك لو ادعى ابا قري في حال ابا قري ونقل الحق بن متصور عن احمد انه يقول قوله في ابا قري العبد ووفى مرضه و  
قال الثوري واستحق قال ابو بكر وبالاول قول لانها سوا في نفوسه منعت فكانا سوا في دعوى ذلك وان هلك العين  
فاختلفا في وقت هلاكها وايضا للعبد او مرض واختلغا في وقت ذلك فالقول قوله المستاجر لان الاصل عدم العمل وان ذلك حصل  
في يده وهو اعلم به **فصل** قال المصنف رحمه الله تعالى في عقد البيع والبيع المسمى بالبيع والبيع المسمى بالبيع والبيع المسمى بالبيع  
الاجارة ملك المورج الاجرة بنفس العقد كما يملك البائع الثمن بالبيع ولهذا اقال المشافعي وقال ابو حنيفة وما لا يملكها  
ولا يستحق المطالبة بها للثمن يوم الا ان يشترط تعجيلها قال ابو حنيفة الا ان تكون معينة كالنوب والدار والعبد لان  
السر تعالى فان ارضعن كره فاقوهن اجورهن امر بانيتها بعد الرضاع وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ثم انما خصه يوم  
القيمة رجل استاجر اجيرا فاستوفاه منه ولم يوفه اجرة فتوعد على الامتناع من دفع الاجرة العمل دل على انها حالة الوجوب  
وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اعطوا الاجرة قبل ان يجف عرق رطله من مائة ولا نزع عوض لم يملك معوضه فلم يجب  
تسليمه كالعوض في العقد الفاسد فانه المنافع معصومته لم يملك ولو ملكته فلم يسلمها لانه يسلمها شيئا قسريا فلا يجب عليه  
العوض مع ثبوت التسليم في العقد ولنا انه عوض اطلق ذكره في عقد معاوضة فيستحق بمطلق العقد كما لزم والصلح  
او نقول عوض في عقد تعجيل بالمشترط كالمسح فوجب ان يتعجل بمطلق العقد كالذي ذكرنا فاما الآية فيحمل ان اراد الاتيان عند  
المشروع في الارض او تسليم نفسها كقولنا فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا قرأت القرآنة  
ولان هذا غسك يد ليل الخطاب ولا يقولون به وكذلك الحديث بحقه ان الامر بالاتيافي وقت لا يمنع وجوبه قبله كقولنا فما  
استمتعتم به منهن فاقوهن اجورهن والمصدق فيجب قبل الاستمتاع وهذا هو الجواب عن الحديث ويبدل عليه انما تواعد على  
تركه الا يبعد الفراغ من العمل وقد قلتم يجب الاجرة شيئا قسريا ويحتمل ان تواعد على تركه الوفا في الوقت الذي تنوي المطالبة  
فيه عادة جواب اخر ان الآية والاخبار وانما وردت فيمن استوجر على عمل فاما ما وقعت الاجارة فيه على مدة فلا تعرض لها  
**مسئلة** ولا يجب تسليم اجرة العمل في الذمة حتى يسلمها اذا استوجر على عمل فانه الاجر ملك بالمعقد ايضا لكن لا يستحق تسليمه الا  
عند تسليم العمل وقال ابن ابي موسى من استوجر ليعمل معلوم استحق الاجر عند ايفاء العمل وان استوجر في كل يوم باجر معلوم  
اجر كل يوم عند تمامه وقال ابو الخطاب الاجر ملك بالمعقد ويستحق التسليم ويستقر بمضي المدة وانما توقف استحقاق تسليمه  
على العمل لانه عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم المعوض كالصداق والثمن في البيع وفارق الاجارة على الاعيان لان تسليمها  
اجري جري تسليم نفقها ومن كانت على منفعة في الذمة لم يحصل تسليم المنفعة ولا ما يقوم مقامها فوقف استحقاق تسليم  
الاجر على تسليم العمل وقوله لا تملك المنافع قد سبق الجواب عنه فان قيل فان المورج اذا قبض الاجر انتفع به كله بخلاف  
المستاجر فانه لا يحصل له استيفاء المنفعة كلها قلنا لا يمنع هذا كما لو شرط التعجيل وكانت الاجرة عينيا فاما ان شرط  
التأجيل في الاجر فهو على ما شرط وان شرط مني او ما يوما او شهرا او شهرا فهو على ما شرطه لان اجارة العين كبيعها وبمضي  
يصح بمن حال وموجب كذا اجارته وفيه وجه اخر ان الاجارة على المنفعة في الذمة لا يجوز تأجيل عوضها كالسليم  
**مسئلة** اذا استوفى المستاجر المنافع استقر الاجر لانه قبض المعقود وعليه فاستقر عليه البذل كما لو قبض المبيع وان تسلم  
العين المستأجرة ومضت المدة ولا مانع لمن الانتفاع استقر الاجرة ايضا وان لم ينتفع لان المعقود عليه تلفت  
يده وهي حقه فاستقر عليه بدله كمن المبيع اذا تلف في يد البائع فان كانت الاجارة على عمل فتمت المعقود عليه  
مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها مثل ان يكثر يد اية لربكها الى حصص فيقبضها ومضت مدة يمكن ركبها فيها فقال الصحابي  
يستقر عليه الاجر وهو مذهب الشافعي لان المنافع تلفت تحت يده باختياره فاستقر الضمان عليه كما لو تلفت العين  
في يد المشتري وكما لو كانت الاجارة على مدة فمضت وقال ابو حنيفة لا يستقر الاجر على من يستوفي المنفعة لانه عقد  
على منفعة غير موقوفة بزمان فلم يستقر بدله قبل استيفائها كالاجر في الاجرة المشتركة وان بذله تسليم العين في الاجارة  
المستأجرة حتى انقضت المدة استقر الاجر عليه لان المنافع تلفت باختياره في مدة الاجارة واستقر عليه الاجر كما لو كانت في  
يده وان بذله وكانت الاجارة على عمل فقال الصحابي اذا مضت مدة يمكن استيفاء فيها استقر عليه الاجر وهذا

الشافعي لان المنافع تلفت باختياره وقال ابو حنيفة لا اجر عليه قال شيخنا وهو اصح عندي لانه عقد على ما في الذمة فلم يستقر  
بيد المشتري كالمسلم فيه ولانه عقد على منفعة غير موقوفة بزمان فلم يستقر عوضها بالبدل كما لو كان العقد فاذ بذلت تسليمها  
وامتنع الزوج من اخذها **مسئلة** واذا انقضت الاجارة وفي الارض غراس او بنات لم يشترط قلعها عند انقضاء الاجل  
قلنا لا خذها بالقيمة وتركها بالاجرة او قلعها وضمان نقصه وان اشترط القلع لزمه ذلك ولا يلزمه تسليمها لارضه الا بشرط  
اذا استاجر ارضا للغراس او لبنات لا يمكنه تسليم منفعتها المباحة المقصودة فاشترط سائر المنافع وسواء شرط قلع  
الغراس والبنات عند انقضاء المدة او اطلق ولم يرغس قبل انقضاء المدة فاذا انقضت لم يكن لدار الغراس ولا لبنات  
لزوم قلعها فاذا انقضت السنة وكان قد شرط القلع عند انقضاءها لزمه ذلك وقا لا يجب بشرطه وليس صاحبها  
الارض غرامة نقصه ولا على المستاجر تسوية الحفر واصلاح الارض لانه ما دخل على هذا الرضاها بالقلع واشترطها  
عليه وان اتفقا على ابقاءه او غيره اجاز فان شرط المدة معلومة وكذا لو اكرت الارض سنة بعد سنة كلما  
انقضى عقد جدد آخر وان اطلق العقد فليتم في القلع لانه ملكه فله اخذه كطعامه في الدار التي باعها واذا قلع  
وعليه تسوية الحفر لانه نقص دخل على ملك غيره بغيره وهكذا ان قلع قبل انقضاء المدة هي ما وفي التي قبلها  
لان القلع قبل الوقت لم ياذن فيه المالك ولانه تصرف في الارض تصرفا نقصها لم يقتضه عقد الاجارة وان ابا القلع لم  
يجبر عليه الا ان يضم له المالك النقص فيغير حنيفة وهذا قال المشافعي وقال ابو حنيفة وما لا يملك عليه القلع من  
غير ضمان النقص لان تقدير المدة في الاجارة يقتضي الترخيع عند انقضاءها كما لو استاجرها للزراعة ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم  
ليس امرنا بالحق مفهوم ان غير انطلم لحق وهذا غير ظالم ولا غرس ياذن المالك ولم يشترط قلعها في غير على  
القلع من غير ضمان النقص كما لو استأجر من ارضا للغراس مدة فرجع قبل انقضاءها وبخالف الزرع فانه لا يقتضي  
التأجيل فان قيل فان كان اطلاق العقد في الغراس يقتضي التأجيل فبشرط القلع ينافي مقتضى العقد فيمنع  
ان يقسم قلنا انما انقضى التأجيل من حيث ان العادة في الغراس التيقية فاذا اطلقت حمل على العادة واذا شرط  
خلافا جاز كما اذا باع بغير نقد البلد او شرط في الاجارة سيرا على العادة اذا كتبت هذا فان ربا الارض غير بين  
ثلاثة اشياء احدها ان يدفع قيمة الغراس والبنات فيملكه مع ارضه لان الضرر يزول عنها به السيد الشافعي في غراس  
المشتري الثاني ان يطلع الغراس والبنات ويضمنه ان ينقصه لانه الثالث ان يقر الغراس والبنات باخذ منه اجر  
المثل وهذا قال الشافعي لان الضرر يزول عنها بذلك وقال مالك يتخير بين دفع قيمته فيملكه وبين مطالبة المثل  
من غير ضمان وبين تركه فيكونا في شركين والاول اصح فان اتفقا على بيع الغراس والبنات للمالك جاز وان باعها اصل  
حدها لغير مالك الارض جاز ومشتريا بما يقوم مقام البائع فيها وقال الصحابي الشافعي في احد الوجهين ليس بيعها  
لغير مالك الارض لانه ملكه ضعيف بدليل ان لصاحب الارض ملكه عليه بالقيمة بغير رضاه ولنا انه ملكه لا يجوز بيعه  
لمالك الارض فجاز لغيره كالشقص المشفوع وهذا يبطل ما ذكره فان الشافعي يملك الشقص بغير رضا المشتري  
ويجوز بيعه لغيره **فصل** فان شرط في العقد ببقية الغراس فذكر القاضي انه صحيح وحكمه حكم ما لو اطلق العقد  
سوا وهو قول الصحابي الشافعي ويحتمل ان يبطل العقد لانه شرط ما ينافي مقتضى العقد فلم يصح كما لو شرط ذلك في الزرع  
الذي لا يملك قبل انقضاء المدة ولان الشرط باطل بدليل انه لا يجب الوفا به وهو مؤثر فبطله كشرط ببقية الزرع بوجه  
الاجارة **مسئلة** وان كان فيها زرع بقاؤه يتفرط المستاجر فلما امكن اخذها بالقيمة وتركها بالاجرة وان كان بغير  
تفرط لزم تركها بالاجرة هذا اذا استأجر ارضا للزراعة مدة فانقضت وجزا زرع لم يبلغ حصاذه لم يخل من حاله  
احدها ان يكون لتفرط المستاجر مثل ان يزرع في عالم بخر العادة بكماله قبل انقضاء المدة فحكمه حكم زرع القاص  
يخير المالك بعد المدة بين اخذها بالقيمة وتركها بالاجرة لما زاد على المدة لانه ابقى زرعها في ارض غيره بعدوانه وان

المشافعي







نفسا لا على ان مع كل واحد منهما ثلاثة غير معينين لم يخرج لئلا **مسئلة** ولا يشترط تعيين الركبين ولا القوسين لا  
يشترط تعيين القوس ولا السهام في المناضلة ولو عيّن لم تتعين لان المقصد معرفة الحدق وهو لا يختلف الا  
بالرعي دون السهام والقوس ونحو الرهان يشترط تعيين الحيوان الذي يسابق به لما ذكرنا ولا يعتبر تعيين  
الراكب لان المقصود معرفة عدو القوس لا حدق الركب وكلما يتعين لا يجوز ان يدركا المتعين في البيع وما لا يتعين  
يجوز ان يدركا لعدو وغيره فعلى هذا ان شرط ان لا يرمي غير هذا القوس ولا يغير هذا السهم ولا يركب غير هذا الركب  
فهي شروط فاسدة لانها تنافي مقتضى العقد فهو كالمشترط اصابه باصابتين **فصل** ويجوز عقد المضال  
على اثنين وعلى جماعة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع على اصحابه ان يتضادوا فقالوا لرواوا انا مع بني الاورع فاهلك  
الاخرون وقالوا كيف نرعى وانت مع بني الاورع قال ارموا وانا معكم كلهم رواه البخاري ولا نراه اذا جاز ان يكون  
اثنين جاز ان يكونا جماعة لان المقصود معرفة الحدق وهو يحصل في الجماعة عشرين وكذا في سباق الخيل قد ثبت  
ان النبي صلى الله عليه وسلم سبق بين الخيل المضمة وبين الخيل التي لم تضمر **مسئلة** الثاني ان يكون المراكبان والقوسان  
من نوع واحد فلا يجوز بين عربي ونحوي ولا بين قوس عربي وقوس فارسية ويجوز ان كانا من جنسين كالفرس  
والبحير لم يخرج لان البعير لا يركب ويسبق الفرس فلا يحصل الغرض من هذه المسابقة فان كانا من نوعين كالعربي والنحوي  
والنحوي والعربي فغير وجهان احدهما لا يصح ذكره او الخطاب لان التقاطع بينهما في الجري معلوم بحكم العادة فاشبه  
الجنسين والثاني يصح ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي لانهما من جنس واحد وقد سبق كل واحد منهما الاخر والاضابط  
لجنس وقد وجد ويكفي في المظنة احتمال الحكمة ولو على تعدد وكذلك الحكم لو تناضلا على ان يرمي احدهما بقوس غير  
والاخر بالفارسية هل يصح فيه الوجهان يصح عند القاضي وهو مذهب الشافعي ولا يصح عند ابي الخطاب لما ذكرنا **فصل**  
لا بأس بالرمي بالقوس الفارسية في ظاهر كلام احد وقد نص على جواز المسابقة بها وقال ابو بكر بن محمد لان قد روي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه رأى مع رجل قوسا فارسية فقال الفها فانها ملعونة ولكن عليكم بالمسابقة العربية وبرماح القنن  
فيها يؤيد السراطين وبها يمكن اسدكم في الارض رواه الاثر ولنا انقطاع الاجماع بالرمي بها او اياها حتى حملها فان ذلك  
جاء في اكثر العصار وهي التي يحصل الجهاد بها في عصرنا ما لم يخرج فحمل ان لهنا لان حملها في ذلك العصر العجم ولم يكونوا  
اسلما بعد ومنع العرب من حملها لعدم معرفتهم بها ولهذا امر برماح القنن ولو حمل انسانا رماحها لم يكن مذموم  
وكل احد ان قوما استدلوا على القسي الفارسية بقوله تعالى واعذوا لهم ما استطعتم من قوة لانه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
**مسئلة** الثالث تحديد المسافة والغاية ومدى الرمي بما جرت به العادة يشترط في المسابقة بالحيوان تحديد المسافة  
وان يكون لا يتعد عدوها واخره غاية لا تختلفان فيها لان الغرض معرفة سبقهما ولا يعلم ذلك الا بتساويهما في الغاية  
لان احدهما قد يكون مقصرا في اول عدوه سرعته انتهت وبالعكس فيختلفان في غاية تجمع حالتيه ومن الخلل ما  
هو اصبر والقاص اصبر من غيره وروي بن عمران النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وفضل القوس في الغاية رواه  
ابوداود فان استبقا بغية غاية لينظر ايها يقف اوله لا يجوز لانه يؤدي الى ان لا يقف احدهما حتى تنقطع قوسه ويتعذر  
الاستمرار على المسابقة فيه وكذلك يشترط معرفة مدى الرمي اما بالمشاهدة او اما بالذراع او بمائة ذراع او بمائة  
ذراع لان الاصابة تختلف بالقرب والبعد ويجوز ما يتفقان عليه الا ان يجعلا مسافة بعيدة تتعدى الاصابة في مثلها  
غالا وهو ما زاد على ثلاث مائة ذراع فلا يصح لان الغرض يقو بتدبيره وقد قيل انه ما رمى في اربع مائة ذراع الا عقبته  
ابن عامر الجعفي رضي الله عنه **مسئلة** الرابع كون العوض معلوما لانه مال في عقد فوجب العلم به كسائر العقود اما  
بالمشاهدة او بالقدرة او بالصفة على ما تقدم في غير موضع ويجوز ان يكون حاكوا مؤجلا وبعضه حال وبعضه مؤجلا  
فلو قال ان فضلتني فلان دينار حال وفضلتني بعد شهر جاز وكان ما جاز ان يكون حاكوا مؤجلا جاز ان يكون  
بعضه حال وبعضه مؤجلا كالباع غير انه يحتاج الى صفة الخططة بما تعلم به كالمسلم **فصل** الشرط الخامس  
عن سبيل القمار بان لا يخرج جميعهم من سبق اثنين والجعل بينهما فاخرج كل واحد منهما لم يخرج وكان قمارا لان كل

منها ما

منها لا يخلو امن ان يغتم او يغرم وهذا **مسئلة** فان كان الجعل من الامام او احد غيرهما او احد من سبيل اخذه  
حاز به وحله ذلك ان المسابقة اذا كانت من اثنين او حزينين لم يخل امان يكون منها او من غيرهما فان كان من غيرهما  
وكان من الامام جاز سواء كان من ماله او من بيت المال لانه في ذلك مصلحة وحشا على تعلم الجهاد ونفع المسلمين وان كان  
غير الامام فله بذل العوض من ماله وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك لا يجوز لان هذا يحتاج الى الجهاد في نفسه  
به الامام كسائر الوكالات واما من الاموال فلان ماله لا يملكه ماله في نفسه وقوله في جاز ان لا يشتري به خيلا او سلا حافا مان كان  
منها اشترط كون الجعل من احدهما فيقول ان سبقني فلان عشرة وان سبقتك فلان شيء عليك فهو جائز وحكي  
عن مالك انه لا يجوز لانه قمار ولنا ان احدهما يخص بالسبق فجاز كما لو اخرجه الامام ولا يصح ما ذكره لان القمار لا  
يخلو كل واحد منهما امن ان يغتم او يغرم وهو هنا لا خطر على احدهما فلا يكون قمارا **مسئلة** فان جاء معا فلا شيء  
لهما لانه لا سابق فيه وان سبق المحرجه اخر سبقه ولا شيء له على صاحبه لانه لو اخذ منه شيئا كان قمارا وان سبق الاخر  
اخر سبق المحرجه فله وكان كسائر ماله لانه عوض في الجماعة فيملك فيها كما لعوض المحرجه في رد المضال فان كان  
العوض في الذمة فهو دين يقضي به عليه ويجوز على تسليمه ان كان مؤسرا وان اقلس ضربه مع القمار **مسئلة** وان  
اخر جاز ما لم يخرج الا ان يدخل بينهما محلا لتكا في فرس قوسيهما او بعيريهما او مبريهما فان سبقها اخر سبقها  
وان سبقها اخر سبقها ولم يخذلها من شيئا وان سبق احدهما اخر سبقه وان سبق معه المحل فسبق الاخر سبيلهما  
السبق بفتح اليا الجعل الذي يسابق عليه ويسمى الحظر والندب والفزع والرهق ويقال سبق اذا اخذوا العصى وهو  
من الاضداد ومن سبق اثنين فاخرج كل واحد منهما لم يخرج وكان في الاضداد كل واحد منهما لا يخلو امن ان يغتم او يغرم  
سواء كان ما اخرجه متساويا او متفاوتا مثل ان اخرج احدهما عشرة والاخر خمسة ولو قال ان سبقني فلان عشرة  
وان سبقتك فلان غير خمسة او قال ان سبقني فلان عشرة ولي عليك غير خمسة لم يخرج لما ذكرناه فان اخذ  
بينهما محلا وهو ثالث لم يخرج شيئا جاز وبهذا قال سعيد بن المسيب والزهري والاذاعي والشافعي وصحاب الراي  
وحكي اسر به عن مالك انه قال في المحلل لا احتبة وعمر جابر بن زيد بنه قيل له ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كانوا لا يرون  
بالدخيل باساقا قال هم عاف بذلك ولنا ما روي ابو هرويرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادخل فرسا بين فرسين وهو لا  
يأمن ان يسبق فليس قمارا ومن ادخل فرسا بين فرسين وقد امن ان يسبق فهو قمار رواه ابو داود ونحوه قمارا اذا  
امن ان يسبق لانه لا يخلو كل واحد منهما امن ان يغتم او يغرم واذ لم يؤمن ان يسبق لم يكن قمارا لان كل واحد منهما  
يجوز ان يخلو امن ذلك ويشترط ان يكون فرس المحلل مكا في الفرسيهما او بعيريهما او مبريهما فان لم يكن  
مكا فيا مثل ان يكون فرساها اجود من فرس فيكونا جوادين وهو بطي فهو قمار الجوز ولا يخلو امن في نفسه  
كعدمه وان كان مكا فيا جاز فان جاء الغاية دفعة واحدة اخرج كل واحد منهما سبق نفسه ولا شيء للآخر  
فيهم وكذلك ان سبقا المحلل وان سبق المحلل اخرج السبقين بالاتفاق وان سبق احدهما سبق نفسه وان سبق  
واخذ سبق صاحبه ولم يخذل من المحلل شيئا وان سبق احدهما سبق نفسه والمحل اخرج السابق ماله لنفسه ويكون سبق  
المسبق بين السابق والمحل نصفين وسواء كان المسبق قوسه اثنين او اكثر حتى لو كانوا مائة وسبقهم محلل لا سبق  
منه جاز وكذلك لو كان المحلل جماعة جاز لانه لا فرق بين الاثنين والجماعة وهذا كله من مذهب الشافعي **مسئلة** وان  
وان قال المحرجه من سبق فلان عشرة ومن صلى فلان ذلك لم يخرج اذا كانا اثنين وان قال ومن صلى فلان خمسة جاز وحله  
ذلك انه اذا كان المحرجه غير المتسابقين فقال لهما او لجماعة اكره سبق فلان عشرة جاز لان كل واحد منهما يطلب ان  
يكون سابقا فاهم سبق استحق العشرة وان جاءا جميعا فلا شيء لهما لانه لا سابق فيهم وان قال لاثنتين  
ايك سبق فلان عشرة وايك صلى فلان ذلك لم يصح لانه لا فائدة في طلب السابق فلا يجوز عليه وان قال ومن صلى فلان خمسة

منها ما







كما نت الذي يتحول اليها فما حصلت المسابقة بها في جميع الخلبه ومن شرط السباق ذلك ولان هذا متى احتاج الى التحول شغل  
به فربما سبق باستغاله لايسرعة غيره وكان المقصود معرفة عدد الفرس في الخلبه كلما فني كان انما يركب في آخر الخلبه  
فما حصل المقصود واما الجلب فهو ان يتبع الرجل فرسه يركض خلفه ويحلب عليه ويصيح وراه يستحثه بذلك على العدو  
وهكذا فسر ما لك وقال قتاده الجلب ولجلب في الرهان وعن لي عبيد كقول مالك وحكي عنه ان الجلب ان يجتهد المساعي  
اهل اما شيبه ليصدقهم قال فلا يفعل لياتهم على ما همهم فيه صدقهم والتفسير الاول اصح لما روي عن ابن حصين ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال من احلب على الخيل يوم الرهان فليس مثاه

### فصل

قال الشيخ رحمه الله وفي المناضلة وهي المسابقة في الرمي بالسهم والمناضلة مصدر ناضلته نضالاً ومناضلة وتسمى الرمي  
نضالاً لان السهم الثامن يسمى نضالاً فالرمي به على النضال خشي نضالاً ومناضلة مثل جادلته وجادلته ويشتد لها شرط  
اربعة احدها ان يكون على من يجس الرمي فان كان في احد الحزبين من الحسن الرمي بطل العقد فانه اذا كان كل حزب جماعة واخرج  
من الحزب الاخر من جعل با زايه لان كل واحد من الزعمين يختار واحداً ويختار الاخر في مقابلته اخر كما لو بطل العقد في بعض السبع  
بطل في ثمنه وهل يبطل في الباقيتين على وجهين بناء على تفريق الصفة فان قلنا لا يبطل فكل حزب يختار من الخيل للتعويض  
الصفة في حقهم فان كان الحسن الرمي لكنه قليل الاصابة فقال حظه طناه كثير الاصابة ولم يعلم حاله وان كان كثير الاصابة  
فقال الحزب الاخر طناه قليل الاصابة لم يسمع ذلك منهم لان شرط دخولهم في العقد ان يكون من اهل الصنعة ودون الحدق كما لو  
اشترى عبد اعلى ان كاتب فيان حاز قاي او اقصا فاهم يثر التل في معرفة عدد الرشق وعدد الاصابة الرشق بكسر الراء  
عدد الرمي واهل العربية يقولون هو عبارة عما بين العشرتين والتلاتين والرشق يقع الرمي مصدر رشقت رشقتا  
وانما اشتراط علمه لانه لو كان مجهولاً افض الى الاختلاف في احدى اوجهه قدر به القطع والاخر الزيادة ولا بد من معرفة عدد  
الاصابع فيقولون ان الرشق عشرون والاصابة خمسة وسبعة او ما يتفقان علمه لانه لا يصح اشتراط اصابعه بتدرك اصابعه  
جميع الرشق او تسعة من عشره ونحو هذا لان الظاهر لا يوجد خفوت الغرض وانما اشتراط العلم بعد الاصابة  
ليبين حذقهما **فصل** ويشترط استواءهما في عدد الرشق والاصابة وصفتهما وسائر احوال الرمي فان جعل  
رشق احدهما عشره والاخر عشرون او شرط ان يصيب احدهما خمسة والاخر ثلثه او شرط اصابته احدهما خاشق و  
الاخر خواصل او شرط ان يحط احدهما من اصابته سهمين من اصابته احدهما او شرط ان يرمي احدهما من  
تعد والاخر من قرب او ان يرمي احدهما وبين اصابته سهم والاخر بين اصابته سهمين او ان يرمي احدهما على راسه  
والاخر على راسه او ان يرمي احدهما بين اصابته سهم والاخر بين اصابته سهمين او ان يرمي احدهما على راسه  
على المساواة والغرض معرفة الحدق وزيادته احدهما على الاخر فهو مع التفاضل لا يحصل فانه ربما اصاب احدهما اكثر منه  
لا تحذقه فاعتبرت المساواة كما لمسا بقة بالحيوان **فصل** ويشترط ان تكون المسابقة على الاصابة لاعلى البعد  
فان قال السبق لاي بعدنا ربما لم يجز لان الغرض من الرمي الاصابة لا تعد المسابقة فان المقصود من الرمي ما قبل الحدق  
او جرحه او الصبي او نحو ذلك وكل هذا انما يحصل من الاصابة لانه لا بعد **فصل** ان عقد النضال ولم يترك  
قوسا صفي في ظاهر كلام القاضي واستوى في القوس اما العربية او الفارسية وقال غيره لا يصح حتى يترك القوس

الذي يرمي ان عليه في الا بتد لان اطلاقه ربما افض الى الاختلاف وقد امكن التفرع عنه بالتحديد النوع فيخرج ذلك وان  
اتفقا على انهما يرميان بالنشاب في الابتداء وتنصرف الى القوس الاعجمية لان سهامها هو المسمى بالنشاب وسهام العربية  
يسمى بنبلان فان عينه في عالم الجرح العدة وله عنها الى غيرها لان احدهما قد يكون احذق بالرمي باحد النوعين ودون الاخر  
الثالث معرفة الرمي هو مناضلة او مبادرة المناضلة على كذا ما اضر به احدهما يسمى المبادرة وهو ان يقول كل من سبق  
الى خمس اصابات من عشرين رمية فهو السابق فانهما سبق اليها مع تساويهما في الرمي فقد سبق فاذا رما عشرة عشرة  
فاصاب احدهما خمسا ولم يصيب الاخر خمسا فالمتصيب خمسا هو السابق لانه قد سبق الى خمس واول الاخر اربعة او ما  
دونها ولم يصيب شيئا ولا حاجة الى اتمام الرمي لان السابق قد حصل بسبقه الى ما شرطه السابق اليه فان اصاب كل واحد منهما  
من العشر خمسا فلا سابق فيهما ولا يكمل ان الرشق كذا جميع الاصابة عشرة عشرة قد حصلت واستوى فيها فان رما احدهما  
عشر فاصاب خمسا ورما الاخر تسعا فاصاب اربعة لم يكمل الرشق ولا يعود من رما العاشر فان اصاب به فلا سابق  
فيهما وان اخطاه فقد سبق الاول فان لم يكن اصاب من التسعة الا كذا تافد سبق ولا يحتاج الى رما العاشر لان اكثر ما  
يحتاج الى يصيب به ولا يخرج عن كونه مسبوqa الثاني في المناضلة وهي ان يقول انا افضل صاحب اصابة او اصابة او اصابة  
من عشر رمية فقد سبق ويسمى محاطه لان ما تساوى فيه من الاصابة محطوط غير معتد به ويلزم اكمال الرشق  
لذا كان فيه فائدة فاذا قال انا افضل صاحب بلاء فهو سابق فربما اثنى عشر سهما فاصاب بها احدهما واخطاها الاخر  
كلما لم يلزم اتمام الرشق لان اكثر ما يمكن ان يصيب الاخر انما فيه الباقية ويحطها الاول ولا يخرج الاول به عن كونه سابقا  
وان كان الاول انما اصاب من الاثنى عشر عشر الرمي ان يرمي الاثنى عشر فان اصابها او اخطاها او اصابها الاول وحده  
فقد سبق ولا يحتاج الى اتمام الرشق وان اصابها الاخر ودون الاول فعليه ان يرمي الاربعة عشر والحكم فيها وفيها بعد  
كل حكم في الثالثة عشره فانه متى اصاب او اخطا او اصابها الاول فقد سبق ولا يلزم ان يرمي الاربعة عشر والحكم فيها وفيها بعد  
ربما ما بعد ها وكذا كل موضع يكون في اتمام الرشق فائدة لاحدهما يلزم اتمامه وان يتسوى في الباقي لم يلزم اتمامه فاذا  
بقي من العدد ما يمكن ان يسبق احدهما به صاحب او يستقر به سبق صاحب لزم الاتمام والا فلا فاذا كان السابق يحصل ثلث  
اصابات من عشرين فربما ثلثا في عشره فاحطها او اصابها او تساوى في الاصابة لم يلزم الاتمام لان اكثر ما يمكن ان  
يصيب احدهما هاتين الرمييتين ويحطهما الاخر ولا يحصل السابق بذلك وكذلك ان فضل احدهما الاخر خمس اصابات  
فاذا لم يلزم الاتمام لانه اصابة الاخر السهمين الباقيتين لا يخرج الاخر عن كونها فضلا بثلث اصابات وان لم يفضله الا بربع  
ربما السهم الاخر فاني اصابه المفضول وحده فعليه ان يرمي الاخر فان اصابه المفضول ايضا سقط سبق الاول وان  
اخطا في احد السهمين او اصاب الاول في احدهما فهو سابق الثالث ان يقول انا اصاب خمسا من عشرين فهو سابق فاني  
اصاب احدهما خمسا من العشرين ولم يصيبه الاخر الاول سابق وان اصاب كل واحد منهما خمسا ولم يصيب واحد منهما  
فلا سابق فيهما وهذه في معنى المحاطه في ان يلزم اتمام الرمي ما كان فيه فائدة ولا يلزم اذا خلعن الفائدة ومقتضاها كل واحد  
منهما خمسا لم يلزم اتمامه ولم يكن فيهما سابق وان رما ستة عشرة رمية فلم يصيب واحد منهما شيئا لم يلزم اتمامه ولا سابق  
فيهما لان اكثر ما يمكن ان يصيب احدهما وحده ولا يحصل السابق بذلك واختلف اصحابنا في ان يكون الخطاب لايدي  
معرفة الرمي هل هو مبادرة ومحاطة او مفاضلة لان غرض الرماة يختلف فمنهم من تكثر اصابته في ابتداءه ومنهم  
ومنهم بالعكس فوجب بيان ذلك ليعلم ما دخل فيه وهذا الذي ذكره شيخنا في الكتاب المشروح وظاهر كلام القاضي انه  
لا يحتاج الى اشتراط ذلك لان مقتضى النضال المبادرة وان من يار الى الاصابة فهو السابق فانه اذا شرط السابق لايدي  
خمس من عشرين فسبق اليها واحدا فقد وجد الشرط ولا حاجة الى اصابة الاخر ففعل ثم فضل احدهما الاخر عباس طاه  
موضع من الهدف على ان يسقط ما قرب من اصابته احدهما ما بعد من اصابته الاخر ففعل ثم فضل احدهما الاخر عباس طاه  
كان سابقا ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي لانه نوع من المحاطه فاذا اصاب احدهما موضعين وبين الغرض  
شبه اصاب الاخر موضعين وبين الغرض اقل من شبر سقط الاول وان اصاب الاول الغرض سقط الثاني وان اصاب



الدائرة التي في الغرض لم يسقط الاول لان الغرض كله موضع الاصابة فلا يفضل احد صاحبها اذا اصابته الاصابة الثانية فلا تملك  
وان شرط ان يحسب كل واحد منهما خاسرة باصايبين جاز لان لهما احدى اصابة واحدة فلا يفضل صاحب سهمي فقد استويا **فصل**  
فان عقد التفاضل جماعة ليتفاضلوا حزينين ذكر القاضي انه يجوز وهو مذهب الشافعي ويحتمل ان لا يجوز لان التعيين  
شرط وقيل التفاضل لم يتعين من في كل واحد من الحزبين فقل هذا اذا تفاضلوا بعقد التفاضل بعدد وعلى قول القاضي  
يجوز العقد قبل التفاضل ولا يجوز ان يقتسموا بالقرعة لانها قد تقع على الخراف في احد الحزبين وعلى الكوادر في الآخر  
فيبطل مقصود التفاضل بل يكون لكل حزب زعيم فيختار احدهما واحدا ثم يختار الآخر واحدا كذلك يتفاضلوا جميعا  
ولا يجوز ان يجعل الخيار الى احدهما في الجميع ولا ان يختار حزب اوله لانه يختار الخراف في حزب ولا يجوز ان يجعل ربح الحزبين  
واحد لانه يعمل الى حزب من فتلحقه المهمة ولا يجوز ان يختار كل واحد من الرئيسين اكثر من واحد واحد لانه بعد من  
المساوي واذا اختلف في المبدأ بالخيار اقرع بينهما ولو قال احدهما انا اختار او كذا اخرج السبق او اخرج صاحبي  
لم يجز لان السبق انما يستحق بالسبق لا في مقابلة تفصل احدهما بشئ **فصل** اذا اخرج احدا لزمه السبق  
من عنده سبق حزين لم يكن على حزب بشئ لانه جعل على نفسه ومنه وان شرط عليه هو عليه بالسوية ويقسم على الحرب  
الاخر بالسوية من اصاب ومن اخطأ في احد الوجهين كما انه على الحرب الاخر بالسوية وفي الوجه الاخر فيقسم بينهم على قدر  
الاصابة ولا شيء لمن لم يصيب لان استحقاقه بالاصابة فكان على قدرها واختص بمن وجدت فيه بخلاف المسبوقين فانه  
وجب عليهم للتراتبية وقد استويا في ذلك **فصل** ومن كان الفضل بين حزبين اشترط كون الرشق يمكن قسمه بينهم  
لغير كسر ويتساووا فيه فان كانوا اكثر من وجب ان يكون له ثلث وكذا ما زاد لانه اذا لم يكن كذلك ففي سهم او اكثر بينهم  
يمكن الجماعة الاستمارة فيه **فصل** ولا يجوز ان يقولوا اقرع من خرجت قرعة من السابق وللان من خرجت قرعة  
فالسبق عليه ولا ان يقولوا اني فائت اصاب فاسبق على الآخر لانه عوض في عقد فلا يستحق بالقرعة وكذا بالاصابة  
وان شرط ان يكون فلان مقدم حزب وفلان مقدم الاخر فله ان ياتي من الحزب الاول وفلان ثانيا من الحزب الثاني  
كله فاسد لان تقدم كل واحد من الحزبين الى زمعه وليس للحزب الاخر مساومة في ذلك فاذا اشترطوه كان فاسدا  
**فصل** اذا تفاضل اثنان واخرج احدهما السبق فقال اجنبي اناسم عليك في الغرم والغرم ان فضلك خضف المسبق  
على وان فضلك خضف لم يجز وكذا لو كانا المتفاضلين كلاهما محال فقال رابع المستفيين اناسم بك في الغرم  
والغرم كان باطلا لان الغرم والغرم انما يكون من المتفاضل فاما من لا يرمي فلا يكون له غرم ولا عليه غرم ولو شرط في التفاضل ان  
اذا جلس المسبق كان عليه السبق لم يجز لانه السبق على التفاضل وهذا الشرط يخالف مقصود التفاضل فكان فاسدا **فصل**  
ولو فضل احد المتفاضلين صاحبه فقال المفضلون اخرج فضلك واعطيك دينارا لم يجز لانه المقصود معرفة الخراف في  
هذا يقع منه وان ضحك العقد وعقد اخر جاز وان لم يفسخه ولكن رميا تمام الرشق فتب الاصابة لرمي ما اسقطه استحق  
السبق ورد الدينار ان كان اخذه **مسئلة** وان اطلق الاصابة ثنائيا على اصابة لانه اصابة واحدة وذكر شيخنا صفة الاصابة  
شرطا لصحة المناضلة في كتاب المغني **مسئلة** فانه قال لا حواصل كان تأكيد لها لانه اسم لها كيف ما كانت قال الارزوقي  
يقال حصلت مناضل حصلة وحصلت ويسمى ذلك القرع والقرطس يقال قرطس اذا اصاب **مسئلة** فان قالوا خوسو هو  
خرق الغرض وكبت فيه او خوارق وهو ما خرقه وقع بين يديه او موارق وهو ما نفذ الغرض ووقع من ورائه او خوارم  
وهو ما خرم جانب الغرض او خوارق وهو ما وقع بين يدي الغرض ثم وثب اليه ومنه يقال حبي او خوارم ما كان في احد  
جانب الغرض ومنه قيل الخاصة لانها بجانب الجانب المتناضلة بكذا ولان للرجوع في المسايرة الى شرطها  
فتقيد بما شرطها ههنا وان شرط الخواسق والحوالي معاصي **مسئلة** وان شرط اصابة موضع من الغرض كالدائرة  
فيه تقيد به لما ذكرناه الرابع معرفة قدر الغرض طوله وعرضه وسكبه وارتفاعه من الارض الغرض ما تقصد اصابته  
من قرطاس او جلد او خشب او قرع او غيره سمي غرضا لانه يقصد ويسمى شارة وشنا قال الارزوقي ما نصب في الهدف  
فهو القرطاس وما نصب في الهوى فهو الغرض ويجب ان يكون قد روي معلوما بالمشاهدة او بتقديره بشرا ووجه  
الشرط فان الاصابة تختلف باختلاف صغره وكبره وعظمه ودقته فوجب اعتبار ذلك **مسئلة** وان تشا احاط  
المتبدي منها اقرع بينهما وقيل يقدم من له مزيد باخراج سبق لانه يميز بذلك وخلة ذلك انه لا بد في المناضلة من ان

يتبدى

يتبدى احد هاتين التين لانهما لورميا معا فاض الى الاختلاف ولم يعرف المصيب منهما فان كان الحزبان اجنبيا قدم من يختاره  
منهما فان لم يختار وتشتا احدهما لانهما متساويان في استحقاق هذا فصار الى القرعة كما لو تنازع المتقاسمان في استحقاق  
سهم معين وفي المتبدى بالاختلاف كانا احق بالتقديم فبدر الاخر فرمى لم يعتد له بسهمه اصاب ام اخطأ **مسئلة**  
واذا بدا احدهما في وجهه بالآخر في الثاني تعدى بينهما فانه شرط البداية لاحدهما في كل الوجه لم يصح لان موضوع التفاضل اصابة  
وهذا تفاضل فان فعلا ذلك من غير شرط برضاها جاز لان البداية لا تتركها في الاصابة ولا في جودة الرمي وان شرط  
ان يبدأ كل واحد منهما من وجهين متواليين جاز ليشاؤهما ويحتمل ان يكونا استمررا لهما في كل موضع ذكرنا في الرمي والشرط  
في العقد لانه لا اثر له في تجويد الرمي ولا كثرة اصابته وكثرة الرماة يختار الاخر على البداية فيكون وجود هذا الشرط كعدمه  
واتدعى الباقي بسهم رجه الثاني بسهم كذلك حتى يقتضيان ميهما لان اطلاق المناضلة تقتضي المساوية ولا تفرق الى  
المساوية والخرم للرعي لان احدهما يصطد فوسمه ويعدله سهم حتى يرمي الاخر وان رميا سهمين سهمين في شرط  
ان يرمي احدهما رشفة ثم يرمي الاخر او يرمي احدهما عدرا ثم يرمي الاخر فكلما جاز لان لا يؤثر في مقصود المناضلة  
وان خالف مقصود الاطلاق كما يجوز ان يشترط في البيع ما لا يقتضيه الاطلاق من النقود والخيال والاجل لما كان  
غير مانع من المقصود **مسئلة** والسنة ان يكون لهما غرضان يرميان احدهما ثم يرميان اليه فاختار السهام يرميان  
الاخر لان هذا كان فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما بين الغرضين رمية  
من رايض الجنة وقال ابراهيم النخعي رمية حذيفة يشهد بيني وبينك يقول انا يا بني فيمنع وعنه عن عمر بن الخطاب  
ما نصب الغرض عليه اما ثواب مجموع او حائط وبرهان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يشهدون بين الاغراض  
يضك بعضهم الى بعض فاذا جاء الليل كانوا رهبانا فان جعلوا غرضا واحدا جاز لانه المقصود يحصل به وهو  
عادة اهل عصرنا **فصل** واذا تشا احاط في الوقوف فان كان الموضوع الذي طلب احدهما اولي مثالا يكون في احد  
الموقفين يستقبل الشمس او يرمي اوديه استقبالا لها ولخود ذلك والاخر يستدبرها فقدم قول من طلب استدبارها لانه  
العرف الان يكون في شرطها استقبال ذلك فالشرط اولى كما لو اتفقا على الرمي ليلا وان كان الموقفان سواء كان ذلك  
لا الذي يبدأ في تبعه الاخر فاذا كان في الوجه الثاني وقف الثاني حيث تشا ويتبعه الاول **فصل** فانه اذا اخرج  
الطويل والتشاغل عن الرمي بما لا حاز اليه من مسح القوس والوتر ونحو ذلك اذا لم يتطوّل على صاحبه يعلم بشي  
العقد الذي اصاب به او يغيره من ذلك وطول الرمي ولا يرمي بالاستحالة بالكلية بحيث يمنع من رمي الاصابة  
ومنع كل واحد منهما من الكلام الذي يعيق به صاحبه مثل ان يرمي بخرق ويحجب بالاصابة ويعنف صاحبه ويظهر  
انه يعلم وهكذا الحاضر معها مثل الامين والشاهد من يكره لهم مدح المصيب وتعنيف الخاطئ وجره لان فيه كسر قلب  
احدهما ويعيظه **مسئلة** واذا طارت الرمح الغرض في وقع السهم موضعه فان كان شرطها حواصل احتسب لغير علمنا  
ان لو كان الغرض في موضع اصابه **مسئلة** وان كان شرطها حواصل لم يحسب له ولا عليه وهذا قول ابي الخطاب  
لانه لا بد من هل يكتفي في الغرض لو كان موجودا او لا وقال القاضي بغير فان كانت صلابته للهدف كصلابة الغرض  
فكت في الهدف احتسب له لانه لو بقي مكانه لست فيه كسوة في الهدف وان لم يثبت فيه مع التساوي لم يحسب وان كان  
الهدف اصل لم يثبت فيه او كان دخول الحبيب السهم له ولا عليه لانه لا تعلم هل كان يثبت في الغرض لو بقي مكانه  
اولا وهذا مذهب الشافعي فان وقع السهم في غير موضع الغرض احتسب له على الرمية لانه اخطأ ولو وقع في الغرض في  
الموضع الذي طار اليه حسب عليه ايضا لان بقاء اتفاقا على رمية في الموضع الذي طار اليه وكذا في القات  
الرمح الغرض على وجهه **فصل** اذا كان شرطها حواصل فاصاب بنصل السهم حسب لم كيف كان فانه اصاب  
بغيره او يعوقه بخلاف ان ينقلب السهم بين يدي الغرض فيصيب فوقه الغرض لم يعتد به لانه هذا من سبي الخطا فان قطع  
السهم قطعته فاصابت القطعة الاخرى لم يعتد به فان كان الغرض جليلا خط عليه ستر كستر الخناجر جعله غرضا  
وخيوطا تغلق به في العري فاصاب السنبر والعري نظرت في شرطها فان شرطها اصابة للغرض اعتد له لان ذلك من

يتبدى



الغرض فاما المتعاليق وهي الخيوط فلا يغند لها بصاير على كل الشراطين لانها ليست من الجلد ولان الغرض فيها كالمهرف  
فان كان شرطها خواسق وهو ما نقب الغرض ويثبت فيه فحق اصاب الغرض بنصل ويثبت فيه احتسابه وان خدشه ولم ينقب لم يحتسب له  
وحسب عليه وان مرق منه احتسابه لم يبدل ذلك من قوة رمية فهو باطل من الخاسق وان خرق وقوع بين يديه احتسابه لم يبدل  
الوجهين لان نقب نقبا يصلح للحسق وانما يثبت السهم لسبب اخر من تشقق النقب وغيره والثاني لا يحتسب له وهو اوله لان الخاسق  
ما ثبت وهذا لم يثبت ويثبت يكون لحذف الراعي وقصد رمية ما اتفقا عليه لان يكون امتناع السهم من النبوت لوجود ما يمنع  
النبوت من حصاة او حجر او عظم او ارض غليظة فيه الوجهان ايضا لان انما لا يحتسب له لم يحتسب عليه لكونه العارض من النبوت  
اكثر ما لو منع عارض من الاصابة فان اختلفا في وجود العارض فان عرق موضع النقب باثباتهما او بينه نظر في الموضع  
فان لم يكن فيه ما يمنع فالقول قول المتكدر وان كان فيه ما يمنع فالقول قول المدعي بغيره لان الحال يشهد بصدق ما ادعاه  
وان لم يعلم موضع النقب لانها اتفقا على ان خرق الغرض ولم يكن وراءه شيء يمنع فالقول قول المتكدر بغيره ايضا لانه لا  
ما منع وان كان وراءه ما يمنع وادعى المصاب عليه انه لم يكن السهم في موضع وراءه ما يمنع فالقول قول المدعي مع غيره لان الاصل عدم  
الاصابة مع احتمال ما يقوله المصيب وان انكر ان يكون خرقا فالقول قول المدعي مع غيره لما ذكرناه **فصل** اذا شرط  
خاسقا فوقع السهم في ثقب في الغرض او موضع ما له ثقبه وثبت في المهرف معلقا في الغرض فان كان المهرف صلبا كصلبة  
الغرض حسب له لانه علم لو كان الغرض صلبا ثبت فيه وان كان المهرف ترابا اهيل لم يحتسب له ولا عليه لان الغرض لم يكن ثابتا  
في الغرض لو اصاب موضع ما من ترابا ولا وان صادف السهم في ثقب في الغرض قد ثبت في المهرف مع قطوع من الغرض قال  
الراعي خسفت وهذه الجلبة قطعا سمي لشدة الرمية فانكر الاخر وقال بل كانت مقطوعة فان علم ان الغرض كان  
صحيحا فالقول قول الراعي وان اختلفا فذكر القاضي انها كانت قبل ما ان كان المهرف رخو لم يعتد به وان كان قويا صلبا اعتد  
وان وقع سهم في سهم ثابت في الغرض اعتد به ان كان شرطها حواصل وان كان خواسق لم يحتسب له ولا عليه لان الغرض لم يكن  
ان لولاه فوق السهم الثابت فحق وان اصاب السهم ثم سيج عن تحقيق احتسابه لم يرد عليه **مسئلة** وان عرض عارض من  
كسر قوس او قطع وتر او ربح شديد لم يحتسب عليه بالسهم اذا اخطا العارض مما ذكرناه او حيوانا عرض بين يديه او ربح شديد  
ترد السهم عرضا لم يحتسب عليه بذلك السهم لان خطاه للعارض رمية قال القاضي ولو اصاب لم يحتسب له لانه اذا لم يحتسب  
عليه لم يحتسب له لان الرمي الشديد كما يجوز ان تصرف الرمي الشديد فيخطي يجوز ان يصرف السهم الخطي عن خطا غير شيق  
مصعبا فتكون اصابته بالرمح لا يخذل رمية فاما ان وقع السهم في حائل بينه وبين الغرض حسب له لان اصابته لمسد اذ  
رميه وموقع لقوته فهو اولى من غيره وان كانت الرمية لا تترد السهم عادة لم يمنع لان الجواز لا يخلو من ربح وان الرمي  
اللين لا يؤثر الا في الرمي الرخو الذي لا ينفع به **فصل** اذا قال رجل اخر ارم هذا السهم فادى اصابته فذلك درهم  
صح وكان جعله لانه بدل ما لا يفعل فيه غرض صحيح ولم يكن تضالا لان التضال يكون بين اثنين او جماعة على ان يروى جميعا  
ويكون الجعل لبعضهم اذا كان سابقا وان قال اء اصبته فذلك درهم وان اخطا فذلك درهم لانهم يصح لانه قاروان قال ارم  
عشرة اسهم فان كان صوابا اكثر من خطأ يك فذلك درهم وان قال فذلك درهم فان اصابته معلومة فان اكثر عشرة  
اقل من ستة وليس ذلك مجهولا لانه بالاقول يستحق الجعل وان قال صوابا اكثر فذلك درهم اصابته درهم صح وكذلك ان  
قال ارم عشرة وكب كل سهم اصبته به من ادمهم وقال فذلك درهم اصابته درهم لان الجعل معلوم  
يتقدم بالاصابة فاسبه ما لو قال استحق لي من هذا البير وكب كل ولو عشرة او قال من روعي من عبيدي فلم يكب عبيد درهم  
وان قال ان كان خطا وكب اكثر فعليك درهم او نحو هذا المجرى لانه قاروان قال ارم عشرة فان اخطا فذلك درهم او نحو  
هذا لم يجز لان الجعل يكون في مقابلته على ولم يرد من القابل على فيستحق به شيئا وكذلك لو قال الراعي لاجنبي ان اخطا  
فذلك درهم لم يجز لان ذلك **فصل** وان شرط ان يرمي ارباشا كثيرة لانه اذا جاز على القليل جاز على الكثير ولا بد ان تكون  
معلومة فان شرط ان يرمي منها كل يوم قد اتفقا عليه جاز لان الغرض في ذلك صح فانما واحدها قد يضعف عن  
الرمي كله مع حذفه وان اطلق العقد لجاز وجل على التبعيل والحلوله كسائر العقود فيريان من اول النهار الى اخره الا ان

ان كانه م

يعرض

يعرض عند ربيع من مرض او غدا ولم يرحل يشوس المسهام او الحاجة الى طعام او شراب او صلاة او قضاء حاجته لان هذه مستثناة  
بالعرف واذا جاء الليل تركه لان العادة ترك الرمي بالليل فحل العقد عليه مع الاطلاق الا ان يشترطه ليل فليتركه فان  
كانت مقومة من غير الكسبي بذلك والارميا في هذه شعبة او مشعل **مسئلة** وان عرض مطرا وظلة جاز تاخير الرمي لان  
المطر يربح الرمي وينفسد الرمي وان عرض ظلة كسبي الليل ترك الرمي الى الغد لان العادة الرمي نهارا الا ان يشترط  
الرمي ليليا فياخذ احدهما بذلك صاحبه وقد ذكرناه في الفصل قبله **مسئلة** ويكره للامان والشهو مدح احد هاور  
هرهه اذا اصاب وعيبه اذا اخطا لما فيه من كسر قلب صاحبه وقد ذكرناه **كتاب العلوية**  
وهي مستقلة اذا عار الشئ اذا ذهب وجا ومنه قيل للبطال عيار لتزده في بطالة والعرب تقول لعارة وعارة مثل عارة  
وطاع وهي ايا حرة الانتفاع يعني من ليعان المال والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فيقول له تعالى ويمنع  
الماعوة روي عن ابن عباس ومن مسعود قال الهواري وفسر هان مسعود قال الهواري والميزان والذلة واما السنة  
فروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في خطبة في حجة الوداع العارية مؤداة والمخة مردودة والدين مقضى والزعم  
غارم قال الترمذي حديث حسن غريب روي صفوان بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم استعار من ادرعا ثوبا حين قال  
لغصبا محمدا قال بل عارية مضمومة رواه ابو داود وجميع المصنفين على جواز العارية واستحبوا بها ولا جازت هبة العارية  
جازت هبة المنافع وكذا كسبها الوصية بالاعيان والمنافع جميعا وهي مندوب اليها في وجبة في قول اكثر اهل العلم وقيل في  
واجبة للامان وما روي ابو هريرة انه النبي صلى الله عليه وسلم قال ليمان صاحب ابل لا تؤذي حقها الحديث قيل يا رسول الله وما حقها  
قال احارة ولوها واصل اقل فحلها ومنه لينا يوم ورودها فقدم الله تعالى مانع العارية ونوعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكر  
في خبره ولما نقل النبي صلى الله عليه وسلم اذا ادبت زكاة ما لك فقد قضيت ما عليك رواه ابن المنذر وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال ليس في المال حق سواه الزكاة وهي حديث الاعرابي الذي سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما ذاق من الصدقة وقال  
الزكاة قال هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع شيئا او قال والماله فخرها من عمر والحسن بالزكاة وكذا زيد بن اسلم وقال  
عكرمة اذا جمع ثلثتها فله الويل اذ اسهم عن الصلوة وراى ومنع المانع **فصل** ولا يجوز للامن جاز ان تصرف لانه  
تصرف في المال اسسه البيع وتنفذ بكل لفظا وفعل يدل عليها كقوله اعزتك هذا او تدفع اليه شيئا وتقول الجعل لا انتفاع به  
اوخذ هذا فانفع به او تقول اعزني هذا واعطنيه اربعة او حمل عليه فيسلم اليه واشباه هذا لان باحة التصرف صح بالقول  
والفعل الدال عليه كباحة الطعام بقوله وتقدم على الضيف **مسئلة** وهي هبة منفعة تجوز في كل المنافع الا منافع البضع  
تجوز اعادة كل عين ينتفع بها منفعة مباحة مع بقائها على الدوام كالدور والعبيد والجوارى والذواب والحيات والحيات  
والفحل للضارب والكلب للمصيد وغير ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم استعار ادرعا وذكرا عارة ولوها فحلها وذكرا يسوع  
عارية المقدس والمهران فثبت الحكم في هذه الاشياء وما عداها يماس عليها اذا كان في معناها ولا مانع من الجعل استيفاءه  
من المنافع ملك ايا حصة اذ لم يمنع منه مانع كالتب وتجوز استعارة الدراهم والذنانير للوزن فان استعارها لينفقها  
فهو فرض وهذا قول اصحاب الراي وقيل لا يجوز ذلك ولا تكون العارية في الذنانير وليس لان يشترى بها شيئا ولان  
هذا معنى الغرض فان تعذر الغرض به كالمصير به فاما منافع البضع فلا تشترى بالبدل ولا بالايحة اجملا وانما تشترى  
بأحد شيئين الزوجية وملك اليمن قال الله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا يتزوجوا وكان منافع البضع لو اشترى  
بالبدل والعارية لم يجرم الزنا لان الزانية تبذل نفسها له والراي في ملكها **مسئلة** ولا يجوز اعادة العارية كالفلان  
لا يجوز ملكه من استخرا به فلم يخره عارته لذلك ولا يجوز اعادة الصبي لانه لا يجوز له امساكه **مسئلة** ويكره  
اعارة الامة الشابة لرجل غير محرمها ان كان غلوها او ينظر اليها لانه لا يؤمن عليها فان كانت شوهها او كبره فلا  
باس لانه لا يشترى مثلها ولا يجوز اعارتها لامرأة ولذي محرمها لعدم ذلك ولا يجوز اعادة العارية لغير محرم كاعارة الدار  
لغيره فيها الخراج ويبيعها او يعرضها تعالى فيها ولا اعارة عبد للزمر او لنفسه الخراج ويجوز اعارتها لغيره او يعرضها  
ذلك لانه اعارة على المحرم **مسئلة** واستعارة والدية للخدمة يكره لان خدمته لا تتركه استخراهما



فكره اعارتها لذلك **مسئلة** والمعير الرجوع فيها ما شاء المأذون له في شغل بني يستنصر المستعير برجوعه بجواز العارية  
مطلقة وموقنة لانها اباحة فاشتهت اباحة الطعام والمعير الرجوع فيها ما شاء المأذون له كانت مطلقة او موقنة وهذا  
قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك ان كانت موقنة فليس له الرجوع قبل الوقت وان لم يوقت له مدة تركه مدة ينقطع  
بها في مثلها لان المعير قد ملك المنفعة مدة قصاوت العين في يده بعقد مباح فلم يملك الرجوع فيها بغير رضا المالك  
كالعبد الموصى بخدمة والمستاجر ولما ان المنافع المستقبل لم تحصل في يده فلم يملك ابا العارة كما لو لم يحصل العرف في يده  
ولان المنافع انما تستوفى شيئا فشيئا فكما استوفى منفعة فقد قبضها والذي لم يستوفى لم يقبض فجاز الرجوع في كل قبضة  
قبل القبض واما العبد الموصى بخدمة فالموصى الرجوع ولم يملك اورش الرجوع لان التبرع من غيرهم واما المستاجر  
فهو ملوك بعقد معاوضة فيلزم بخلافه انما ويجوز للمستعير الرجوع متى شاء بغير خلاف فله ان يبايعه فبان  
لمن ابيع له تركه كباحة الطعام **مسئلة** فانه اذن له في شغل بني يستنصر المستعير برجوعه فيه لم يجز له الرجوع لما  
فيه من الاضرار بالمستعير مثل ان يعمره سفينة تجل مثلها ولو جاز رجوع به سفينة ففرقها بوجه في البحر لم يجز له الرجوع  
ما دامت في لجة البحر لملك ولله الرجوع قبل دخولها في البحر وبعد الخروج منه لعدم الضرر **مسئلة** وان اعاره  
ارضا للمدفن لم يرجع حتى يبلى الميت ولم الرجوع فيها قبل المدفن وليس له الرجوع بعد المدفن حتى يصير الميت  
رجما قال ابن البنا **مسئلة** وان اعاره حائط يضع عليه اطار خشب لم يرجع ما دام عليه اطاره حائط يضع  
عليه اطار خشب جاز كما يجوز اعاره الارض للغراس والبنا وله الرجوع قبل الوضع وبعد ما لم يبين عليه لانه لا  
ضرر عليه فيه فان بنا عليه لم يجز الرجوع عليه ذلك من هدم البنا وان قال انا ادفع اليك ما ينقص بالقلع لم يلزم المستعير  
ذلك لانه اذا قلعه انقلع ما في ملك المستعير منه ولا يجب على المستعير قلع شيء من ملكه بضمان القيمة **مسئلة** وان  
سقط عنه هدم او غيره لم يملك رده سواء بني الحائط بالثوب او بغيرها لان العارية كالتزم وانما اشترط الرجوع قبل اهدام  
لما فيه من الضرر بالمستعير بازالة المأذون به وضعه وقد زال ذلك بان هدمه وسواء زال الخشب عنه بذلك او زال المستعير  
باختياره وكذلك لو زال الخشب والحائط بحاله **مسئلة** وان اعاره ارضا للزرع لم يرجع الى الحصاد الا ان يكون مما يحصد  
فصيلا فيحصده اذا اعاره ارضا للزرع فله الرجوع ما لم يزرع فاذا زرع لم يملك الرجوع فيها الى ان ينهي الزرع فان بذل  
المعير له قيمة الزرع لم يملك لم يكن له ذلك نص عليه احمد لانه وقتا ينهي اليه فان كان مما يحصد فصلا فله الرجوع في وقت  
امكان احصائه لعدم الضرر فيه **مسئلة** وان لم يشترط القلع لم يلزم الا ان يضمن له المعير النقص اذا لم يشترط المعير  
لم يلزم المستعير القلع عما فيه من الضرر عليه فان ضمن له النقص لزمه لانه رجوع في العارية من غير ضرر فان قلعه  
شوية الارض وكذلك ان اختار اخذ بنا او غراسه فانه يملك ذلك لان القلع باختياره ولو امتنع منه لم يجز عليه  
قلعه لاستحلاله ملكه من ملك غيره فله منة التسوية كما لم يشفع اذا اخذ غراسه وقال القاضي لا يلزم من ذلك لانه للمعير  
بذلك حيث اعاره مع علمه بان له قلع غراسه الذي لا يمكن الا بالحفر **مسئلة** فانه ابا القلع في الحال التي لا يجبر عليه فيها  
فيذل للمعير قيمة الغراس والبنا لملكه احب المستعير عليه كالشفع مع المشتري والموجر مع المستاجر وان قال  
المستعير انا ادفع قيمة الارض لتصير لي لم يلزم المعير لانه الغراس والبنا تابع والارض اصل ولذلك يتبعها الغراس  
والبنا في البيع ولا يتبعهما وهذا كقول الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك يبطل المستعير بالقلع من غير ضمان  
ان يكون اعاره مدة معلومة فرجع قبل انقضاءها لان المعير لم يغيره فكان عليه القلع كما لو بشرطه عليه ولما ان بنا  
بازن المعير من غير شرط القلع فلم يلزمه القلع من غير ضمان كما لو طأه قبل انقضاء الوقت وقوله لم يغيره ممنوع فان  
الغراس والبنا يرد للتبعية وتقدير المدة تنصرف الى ابتداء كانه قال لا يغير من بعد هذه المدة **مسئلة** فان اشترط  
المعير دفع القيمة والارض النقص وامتنع المستعير من القلع ودفع الاجر لم يملك لان العارية تقتضي الانتفاع  
بغير ضمان الا اذن في البني على الدوام ومضى الزمان بلا ريب ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالما حق  
مفهوم ان العرق الذي ليس بظالم له حق **مسئلة** فانه اذا بذل ما يملكه من ثمنه فله ان يتفقا على البيع مع الارض  
غراسها وشاؤها ودفع الى كل واحد منهما قدر حصه فيقال كم قيمة الارض بلا غراس ولا بنا فاذا قيل عشرة  
قلنا وتم تساوي مغروسة مبنية قالوا خمسة عشر فيكون للمعير ثلثا الثمن وللمستعير ثلثه **مسئلة** وان

ابا البيع ترك بحاله وقلنا لهما نصرا فلا حكم لهما عندنا **مسئلة** والمعير المتصرف في ارضه على وجه التبعية بالبيع  
ان المعير المتصرف في ارضه ودخولها الانتفاع بها كيف شاء بالمعير بالغراس والبنا ولا ينتفع بها والمستعير الرجوع  
للمستعير والاصلاح واخذ الثمرة وليس له الدخول لغير حاجته من التفرغ ونحوه لانه قد رجع في الاذن له لانه الاذن في  
الغراس اذن فيما يعود بصلاحه ولكل واحد منهما ما يبيع ما يختص به مع المالك ومنفردا فيقوم المشتري مقام البائع  
وقال بعض الشافعية ليس للمستعير البيع لان ملكه في الشجر والبنا غير مستقر لان المعير اخذ منه بغيره من شاء  
قلنا عدم استقراره لا يمنع بيعه بل الشقص المشفوع والصدق قبل الدخول **مسئلة** ولم يذكر اصحابنا عليه  
اجرة من حين الرجوع وذكر عليه اجرة في الزرع وهذا مثله فيخرج فيها وفي سائر المسائل وجهان وحملناهما  
لم يذكر عليه في شيء من هذه المسائل الا فيما اذا استعار ارضا فزرعها ورجع المعير فيها قبل ان يزرع فله اجرة  
مثلهما من حين الرجوع لان الاصل جواز الرجوع وانما منع من القلع لما فيه من الضرر ففي دفع الاجر جمع بين الحقتين  
فخرج في سائر المسائل مثل هذا وفيه وجه اخر انه لا يجب الاجر في شيء من المواضع لان حكم العارية باق فيه لكونها  
صارت لازمة للضرر اللاحق بنفسها والاعارة تقتضي الانتفاع بغير عوض **مسئلة** وان غرس ارضي بغير الرجوع  
او بعد الوقت فهو غاصب ياتي حكمه العارية تنقسم قسمين مطلقة وموقنة والمطلقة تقتضي اباحة الانتفاع  
ما لم يرجع والموقنة تبطل الانتفاع ما لم ينقضي الوقت لانه استباح ذلك بالاذن فيه اذ اذن له على الاذن يبق على اصل  
المنع فان كانت المعارة رضالم يكن لان يغرس ولا يبني ولا يزرع بعد الوقت او الرجوع فان فعل شيئا من ذلك  
فهو غاصب ياتي حكمه في باب الغصب **فصل** يجوز ان يستعير دابة ليركبها الى موضع معلوم لان ايجارها  
جائزة والاعارة اوسع لجوازها فيما لا يجوز ايجارها كالكلب للصيد فان استعارها الى موضع فجاز له فخره فقد  
وعليه اجر المثل للزاد خاصة وان اختلفا فقال المالك اعيرتك الى فرسخ وقال المستعير الى فرسخين فالقول قول المالك  
وبه قال الشافعي واصحاب الرأي وقال مالك ان كان له ما قال المستعير فالقول قوله وعليه الضمان ولان المالك مدعي عليه  
فكان القول قوله البني على امر عليه ولم يكن الدعي عليه مشفوع عليه **مسئلة** وان حمل السيل بذي الارض  
فثبت فيها فهو لصاحبها ولا يجبر على قلعها وقال اصحاب الشافعي يجبر عليه في احد الوجهين اذا طأه الرب الارض لان  
ملكه حصل في ملك غيره بغير اذنه فاشترى اغصان شجرة في هوامك جارة ولما ان قلعه اطلق المالك على  
مالك ولم يجره من غير شرط ولا يدوم ضرره فلا يجبر على ذلك كما لو حصلت دابة في داره على وجه لا يمكن خروجها  
الا بقلع الباب او قتلها فانه لا يجبر على قتلها ويقارق اغصان الشجرة فانه يدوم ضرره ولا يعرف قدر ما يشغل من الهواء  
فهو ذي اجرة اذ ائتم هذا فانه يفرغ الارض الى حين حصاده باجر مثله وقال القاضي لا اجر عليه لانه حصل في  
ارض غيره بغير تقريره اشبه ما اذا قامت دابة في ارض انسان بغير تقريره والاول اولى لان الزامه بتقريره ما  
اذن فيه في ارضه بغير اجر ولا انتفاع اضراره وشغل المالك بغير عوض فلم يجز كما لو اذنا البهيمة  
في داره علم او يفرق سبها لانه لا يجبر المالك عليه ولا يمنع من اخراجها فاذا انزلها اختار ان يرضى بها بخلاف  
مسائلنا يكون الزرع على المالك البذر لانه عين ماله ويحتل ان لصاحب الارض اخذ بغيره كزرع الغاصب على ما  
فذكره والاول اولى لانه بغير عدوان وقد امكن جرحه ما لم يرض الارض بدفع الاجر اليه وان احب ماله قلعه فله ذلك  
وعليه تسوية الحفر وما نقصت لانه ادخل النقص على ملك غيره لا ينصلاح ملكه **مسئلة** فان حمل السيل غرس  
رجل او نوى فثبت شجره في ارض غيره كالزيتون ونحوه فهو ملك النوى والغرس لانه من غاملكه فهو كالزرع  
ويجبر على قلعه ههنا لان ضرره يدوم فهو كاعصان الشجرة المنتشرة في هوامك غيره وهل يكون لغرس الشفع  
او لغرس الغاصب على وجهين احدهما ان يكون لغرس الغاصب لانه حصل في ملك غيره بغير اذنه والثاني لغرس الشفع



او كغير الغاصب على وجهين احدهما لو كان كغير الغاصب لانه حصل في ملك غيره غير اذنه والثاني كغير المستفيضة لانه حصل في ملك غيره بغير تفریط منه ولا عدوان **فصل** وان حمل السبل ارضا بغيرها فبقيت في ارضه كما كانت فهي لما لم يجبر على ازالته لما ذكرنا وفي كل ذلك اذا ترك صاحب الارض المتشقة او الشجر او الزرع ذلك لصاحب الارض الذي انتقل اليها لم يضر نقله ولا اجرة ولا غير ذلك لانه حصل بغير تفریطه ولا عدوانه وكانت الخيرة الى صاحب الارض المشغولة بمران شاء اخذها لنفسه وان شاء قلعه **فصل** قال رضي الله عنه وحكم المستعير في استيفاء المنفعة حكم المستاجر لانه ملك النصف يقول المالك واذنه فاشترى المستاجر لانه ملك ما يقتضيه الاذنه كما يستاجر هذا ان اعاد الغراس او لغيره المالك وان لم يرد ما اشاء وان استعارها للزرع لم يجرس ولم يبي وان استعارها للغراس او لبنا ملك المادون له فيه من ماديون الاخر لانه ضررها مختلف وكذلك استعارها للزرع الخطة فله زرع الشجر وقد ذكرنا ذلك مفصلا في الاجارة وكذلك ان اذن له في زرع مرة لم يكن له ان يزرع اكثر منها وان اذنه في غرس شجرة فانقلعت لم يملك غرس اخرى لانه اذن ان يخصص شجرة لم يجره **فصل** ومن استعار شيئا فلم يستفها منفعة بنفسه وبوكيله لانه وكيله بابه عنه ويدركه وليس له ان يجره الا ان ياذن فيه لانه لم يملك المنافع فلم يكن له ان يملكها ولا يعلم في هذا خلافا ولا خلاف بينهم ان المستعير يملك العين وجميعها على ان المستعير استعار المعار فيما اذنه له فيه **فصل** وليس له ان يجره بغير اذن ماله ولم يذكر ذلك بانه بشرط ذكرناها في باب الرهن مفصلة وذكرنا الاختلاف في ذلك ولا يصير المعير ضامنا للدين وقال الشافعي يصير ضامنا في ربه عنه في احد قوليه لان العارية ما يستحق به منفعة العين والمنفعة هي للمالك فدل على انه ضامن ولنا ان العارية ليقضى منه حصة فله ان يجره ضامنا كسائر العوارض وانما يستحق بالعارية النفع المادون فيه وما عداه من النفع فهو ملك العين واسم **مسئلة** والعارية مضمونة بقيتها يوم التلف وان شرط في ضمانها سوى تعدي المستعير فيها ولم يتعد ربه وذكرنا في عيارس والي هريق وهو قول الشافعي والشافعي والحنفي والشافعي وعمر بن عبد العزيز والثوري والشافعي ومالك والاوزاعي وسائرهم هي امانة لا يجب ضمانها الا بالاعتداء كما روينا عن ابن عمر عن ابي عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المستعير غير الضمان ولا كفيلها باذنه ما لم يملكها فكانت امانة كالوديعة قالوا وقول النبي صلى الله عليه وسلم العارية مؤداة فدل على انها امانة لقول الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامان الى اهلهما ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم حديث صفوان بن ابي عارية مضمونة وروى الحسن بن سمرق عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال على اليد ما اخذت حتى تؤد ويرواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن غريب ولا يثبت اخذ ملك غيره لنفع نفسه منفردا بنفعه من غير استحقاق ولا اذنه في الاخذ فكان مضمونا كالمنقوض والمأخوذ عاوجه السوم وحديثهم بغيره عن عبد الجبار عن عبيد بن حنسان عن عمرو بن شعيب وعمر بن عبد العزيز ضيفان قاله الدارقطني ويحمل انه اذا ضمان المنافع والاجر وقياسهم منقوض بالمقوض عاوجه السوم **فصل** وان شرط في الضمان لم يسقط وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اعلى يسقط قال ابو الخطاب ومجابه احد وبه قال قتادة والعباس لانه لو اذن في ائتمارها لم يجب ضمانها فكذلك اذا اسقط عنه ضمانها وقبل له من ذهب ثبادة والعباسي انها لا تضمن الا ان يشترط ضمانها فيجب لقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يصفون بل عارية مضمونة ولنا ان كل عقد تضمن الضمان لم يغيره الشرط كالمنقوض بعقد صحيح او فاسد وما اقتضى الامانة وكذا الوديعة والشرط والمضاربة والذي كان من النبي صلى الله عليه وسلم ولم اخبار بصيغة العارية وحكمها وفارق ما اذا اذن في الاتلاف فان الاتلاف في فعل يصح فيه الاذن ويسقط حكمه اذا لم ينعقد موجب الضمان مع الاذن فيه واستقام الضمان هل ينافي الحكم مع وجود سببه وليس ذلك للمالك ولا يملك الاذن فيه **فصل** وتضمن بقيتها يوم التلف الا على الوجه الذي يجب فيه ضمان الاجر التالف بالتلف بالانتفاع المادون فيه فانه يضمنها بقيتها يوم تلف اجرائها ان كانت قيمتها اكثر وان كانت اقل قيمتها بقيتها يوم تلفها على الوجهين جميعا ويضمنها مثلها ان كانت مثلية **مسئلة** وكلما كان امانة لا يصير مضمونا بشرطه لان مقتضى العقد كونه امانة فاذا شرط ضمانه فقد التزم ضمانا لم يوجد سبب ضمانه فلم يلزم كما لو شرط ضمان الوديعة او ضمان مال في يد مالك وما كان مضمونا لا ينتفي ضمانه بشرطه لان مقتضى العقد الضمان فاذا شرط في ضمانه لا ينتفي مع وجود سببه كما لو اشترط في ضمانه ما يتعدى فيه وعن احمد انه ذكر ذلك فقال المؤمنون على شرطهم وهذا يدل على ان الضمان يسقط

والاول ظاهر المذهب لما ذكرنا **مسئلة** وان تلفت اجزاؤها بالاستعمال كحل المسفة فبها وجهين وجه اوله ان المستعير اذا انتفع بالعارية ثم ردها عاصفتها فلا شيء عليه لان المنافع ما دون في ائتمارها فلا يجب عوضها وان تلفت في اجزاؤها التي تذهب بالاستعمال ضمنه لان ما تضمن جملته تضمن اجزاؤه كما لمقصوب فاما اجزاؤها التي تذهب بالاستعمال كحل المسفة والقطيفة ففيه وجهان احدهما يجب ضمانها لانه اجزاؤها من مضمونة فوجب ضمانها كما لمقصوب ولا يجر اجزاؤها يجب ضمانها لتلف العين قبل استعمالها فضمن اذا تلفت وحدها كالاجز التي لا تلف بالا استعمال والثاني لا يضمنها وبه قال الشافعي لان الاذن في الاستعمال يضمنه فلا يجب ضمانها كالمنافع وكما لو اذن في ائتمارها وفارق ما اذا تلفت العين قبل استعمالها لانه لا يمكن بيعها من العين ولا اذنه في ائتمارها على وجه الانتفاع فاذا تلفت قبل ذلك فقد فانت على غير الوجه الذي اذن فيه فضمنها كالمواجر العين المستعارة فانه يضمن منها فها ان قلنا لا يضمن الاجز فان تلفت العين بعد ردها بها بالاستعمال قومت حال التلف الثالثة تلفت غير مضمونة لكونها ما دون في ائتمارها فلا يجوز ثبوتها عليه وان قلنا يضمن الاجز اقومت العين قبل تلف اجزائها فان تلفت الاجز بالاستعمال غير ماديون فيه فيكون استعارتها له ليسه فحل فيه ثوبا فانه يضمن نقصه ومنا فعه لانه تلف يتعدى فان تلفت بغير تعد منه ولا استعمال كخلفها بجره والزمان الطويل عليها ووقع ما فيها ضمن ما تلف بالنار ونحوها لانه تلف لم يضمنه الاستعمال المادون فيه فهو كلفه بفعله لم ياذن فيه وما تلف بطول الزمان كالذي تلف بالاستعمال لانه تلف بالاستعمال المادون فيه ولا يجب ضمانه ولنا العارية في احد الوجهين لانه لم يدخل في الاعارة فلم يدخل في الضمان ولا فائدة للمستعير فيه اشارة الوديعة ويضمن في الاخر لانه تولد عن مضمونة اشبه ولد المضمونة والاول اصح فان ولد المضمونة لا يضمن اذ لم يكن مضمونا وكذلك ولد العارية اذ لم يوجد مع امته وانما يضمن ولد المضمونة اذا كان مضمونا ولا ان يكون ولنا **مسئلة** وليس للمستعير ان يجره وهذا احد الوجهين لا يحاب الشافعي وفي الاخر لم يذكر وهو قول ابى حنيفة لانه عليه على حسب ما ملكه فجاز ان الاجارة في المستاجر وحكمه صاحب الحر قال احمد قال ابو داود اذا استعار ثوبا ليلبس هو فاعطاه غيره فلبسه فهو ضامن وان لم يلبس من يلبسه فلا ضمان عليه ويحتمل ان يكون منهيا لاحد يتلف العارية على كونه اذا اعارة ارضه سنة ليعين فيها لم يخل الرجوع قبل السنة لانه قد ملك المنفعة فجازت اعارةها للمستاجر بعقد لازم وقال مالك اذ لم يعمل بها الا الذي كان يعمل الذي اعمرها فلا ضمان عليه ولنا ان العارية اياها المنفعة فلم يجز ان يبيعها غيره كاجرة الطعام وفارق الاجارة فانه ملك الانتفاع على وجهه فملك ان يملكها وفي العارية لم يملكها انما ملك استيفاءها على وجهها اذنه فيه فاسبغ من اكل الطعام فعلى هذا ان اعارة فلان الرجوع باجر المثل ولنا ان يطالب من شاء منها لان الاول سلط غير على اخذ مال غيره بغير اذنه والثاني اسوقه بغير اذنه فان ضمن الاول رجح على الثاني لان الاستيفاء حصل منه فاستقر الضمان عليه وان ضمن الثاني لم يرجح على الاول لان يكون الثاني لم يعلم بحقيقة الحال فيجوز ان يستقر الضمان على الاول لان من عن الثاني ودفع اليه العين على انه يستوفي منافعها بغير عوض **مسئلة** وان تلف عند الثاني قلنا لك تضمن انهما شاملا ذكرنا و يستقر الضمان على الثاني بكل حال لانه قبضها على انها مضمونة عليه فان ضمن الاول رجح على الثاني ولا يرجع الثاني ان ضمنه على احد **مسئلة** وعلى المستعير مؤنة رد العارية لقول النبي صلى الله عليه وسلم العارية مؤداة وقوله الجيد ما اخذت حتى تؤد به قال الترمذي هذا حديث حسن ويجب ردها الى المعير وكيفية في ضمانها الى الموضع الذي اخذها منه الا ان يتفق عا ردها الى غيره كالمنقوض ويراد بذكر ضمانها **مسئلة** فان رد الدابة الى اصطلح المالك اصطلا لم يبرأ من الضمان واذا ردها الى المكان الذي اخذها منه او الى ملك صاحبه لم يبرأ من ضمانها وهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة يبرأ لانها صارت كالمنقوضة فانه رد العارية في العادة يكون الى املاكه اربابها فيكون مأنونا

كله

غير











فائدة فيه ويصلحان على ذلك اما ان يشتريه مستر الدار وغير ذلك **فصل** وان غصب جوهرة فاستلحقها  
بهيئة فقال اصحابنا حكمها حكم الخيط الذي خاط به جرحا على ما ذكره قال شيخنا رحمه الله ويحتمل ان الجوهرة  
من كانت اكثر قيمة من الحيوان ذبح الحيوان وردت الى مالكها وضمان الحيوان على الغاصب الا ان يكون الحيوان اديما  
وبفارق الخيط فانه في الغالب اقل قيمة من الحيوان والجوهرة اكثر قيمة فذبح الحيوان رعايته حق المالك برده  
بالم اليه ورعايته حق الغاصب بتقليل الضمان عليه وان استلقت شاة رجل جوهرة اخرى معصوبة ولم يمكن  
اخراجها الا بذبح الشاة ذبحت اذ كان ضرر في حقها اقل وضمان نقصها على صاحب الجوهرة لان المقرب من غلة فكان  
الضرر على المقرب **فصل** وان ادخلت راسها في قنطرة ولم يكن اخراجها الا بتجريحها او كسر القنطرة وكان ضرر في حقها اقل  
ذبحت وان كان ضرر كسر القنطرة اقل كسر وان كان المقرب من صاحب الشاة فالضمان عليه وان كان من صاحب القنطرة  
بان وضعه في الطريق فالتصان عليه وان لم يكن متعديا فالتصان على صاحب القنطرة لانه لتخليص ماله فان كان  
عليه الضمان منها انا اتلف مالي ولا اغيره الاخر شيئا فله ذلك لان اتلاف ماله الاخر انما كانا كسرة وسلامة ماله وتخليصه فادركه  
بتلفه لم يجر اتلاف غيره وان قال لا اتلف مالي ولا اغيره شيئا فله ذلك لان اتلاف ماله الاخر انما كانا كسرة وسلامة ماله وتخليصه فادركه  
لا حرمته فلا يجبر صاحبه على تخليصه ولما صاحب الشاة فلا يحل له تركها لما فيه من تعذيب الحيوان فيقال لئلا  
ان يذبح الشاة لترجها من العذاب واما ان تغرم القنطرة لصاحبها اذ كان كسره اقل ضررا وتخليصها الا ان ذلك من  
ضرر ابقائها وتخليصها من العذاب فله ذلك كلعنها فان كان الحيوان غير مأكول احتمل ان يكون حكمه حكم المأكول  
فيما ذكرنا واحتمل ان يكسر القنطرة وهو قول اصحابنا لانه لا نفع في ذبحه وهو مشرعي وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
ذبح الحيوان لغير ما كله ويحتمل ان يكون كالمأكول في امره متى كان قتله اقل ضررا وكانت الجناية من صاحبه قيل ان  
حرمته معارضة حرمته ماله الا الذي يتلف والنهي عن ذبحه معارض بالنهي عن اضاعته المأل وفي كسر القنطرة مع  
كثرة قيمته اضاعته المأل والاسد اعلى **فصل** وان غصب دينار فوقع في حجره او اخذ دينار غيره منه فوقع  
في حجره كسر ورد الدينار كما ينقص البند الدخيلة وكذلك ان كان درهما او اقل وان وقع من غير فعله كسر ورد  
الدينار ان حب صاحبه والضمان عليه لانه لتخليص ماله وان غصب دينار فوقع في حجره او اخذ دينار غيره منه فوقع  
فعله كسر ورد الدينار وعلى الغاصب ضمان الحجر لانه السبب في كسرها وان كان كسرها ان ضررها تنقص الواقع فيها من  
الغاصب ولم تكسر وان كان انسان دينار في حجره غير عد وانما في صاحب الحجر كسرها لم يجبر عليه لان صاحبه قد  
برصه فيها فلم يجبر صاحبها على اتلاف ماله الا لانه ضرر عد ولا على نفسه وعلى الغاصب نقص الحجر بوقوع الدينار فيه  
ويحتمل ان يجبر على كسرها لانه ماله الغاصب ويضمن الغاصب قيمتها كما لو غرس في ارض غيره ملكا خفلا لارض  
بغير اذن المالك لاخذ غرسه ويضمن نقصها بالحفر وعلى الوجهين لو كسرها الغاصب فله ان يلزمه اكثر من قيمتها  
**مسئلة** وان زرع الارض وردها بعد اخذ الزرع فعليه اجرته ان اذ غصب ارضا فزرعها وردها بعد حصاد  
الزرع فهو للغاصب ولا يعلم فيه خلاف لانه غناء ماله وعليه اجر المثل الى وقت التسليم وضمان النقص ولو لم يزرع  
فقتضت له كسرها الزاوية كما روي البصرة او نفقت لغيره ذلك ضمن نقصها لما ذكره فيما اذا غرسها او بغيرها  
وان ادركها والزرع قائم خير بين تركه الى الحصاد بلجرة مثله وبين اخذه بعوض وهل ذلك قيمته او نفقته على  
روايتين قوله ادركها والزرع قائم يعني استرجعها من الغاصب وقد روي اخذها منه متى ادركها ربحها والزرع  
قائم لم يملك اجبار الغاصب على قلع الزرع وخير المالك بين تركه في الارض الى الحصاد وبأخذ من الغاصب  
اجرة الارض وارضن نقصها وبين ان يدفع اليه نفقته ويكون الزرع له وهذا قول ابي عبيد وقال اكثر الفقهاء على  
اجار الغاصب لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم الحق ولا لزرع في ارض غير ظالم اشبه الغرس ولا  
ما روي رافع بن خديج رضي الله عنه قال اقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزرع في ارض قوم بغير اذنهم فليس  
لهم الزرع شي ولم نفقه رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح فيه دليل على ان الغاصب لا يجبر  
على القلع لانه ملك المغصوب منه ولا يمكن رد المغصوب الى مالكه من غير اتلاف ماله الغاصب على قريب من الزمان

فلم يجز

فلم يجز ان يلازمه لو غصب سفينة فحمل فيها ماله وادخلها البحر او لو حفر قعر سفينة فانه لا يجبر على  
رد المغصوب في الحفرة وينظر حتى ترتب صيانته المأل عن التلف كذا هذا وفارق الشيخ لان مدته تطاول ولا  
يعلم متى يقلع من الارض فاستلحقه يودي الى ترك رد الاصل بالكلية وحديثهم ورد في الغرس وحديثهم في  
الزرع فجمع بين الحديثين ويعمل بكل واحد منهما في موضع وهو اولى من ابطال احدهما اذ ثبت هذا حتى  
رضي المالك بترك الزرع للغاصب وبأخذ من الارض فله ذلك لانه شغل المغصوب بماله فله ان يصاحبه اخذ  
اجره كما لو ترك في الدار طعاما يحتاج في نقله الى مدة وان اجب اخذ الزرع فله ذلك كما يستحق الشفعة اخذ  
شجر المشتري بقيمته وفيما يرد على الغاصب روايتان احدهما قيمة الزرع لانه بدل عن الزرع فيقدر بقيمة  
كما لو اتلفه ولان الزرع للغاصب الى حين انزعاه منه بدليل انه لو اخذه قبل ان يزرع المالك كان ملكا له ولو  
لزم لم يكن ملكا له لانه باخذه فيكون اخذ المالك له ملكا له لان بعوضه فيجب ان يكون بقيمة كما لو اخذ الشفعة  
المشفعة فعلى هذا يجب على الغاصب اجر الارض الى حين تسليم الزرع لانه الزرع كان ملكا له فله ان يشغل به ارض  
غيره واخر رواية الثانية يرد على الغاصب ما انفق من البذر ومؤنة الزرع في الحرق والسقي وغيره وهذا الذي ذكره  
القاضي وهو ظاهر كالمخرقي وظاهر الحديث لقوله عليه السلام ولم نفقهه وقيمة الشيء لا يسحقه نفقته والحديث  
مبني على هذه المسئلة فان احدهما رحمه الله انما ذهب الى هذا الحكم استحسانا على خلاف القياس فان القياس ان  
الزرع لصاحب البذر لانه غناء ماله فاشبهه بالغصب فخصت ببيضاء لانه كان الغناء له وقد صرح به احمد فقال  
هذا شيء لا يوافق القياس استحسانا ان يدفع اليه نفقته للآثر ولذا جعلنا للغاصب اذا اخذ منه ارضا بعد  
اخذ الزرع فاذا كان العمل بالحد يثبت فيجب ان يتبع مدلوله ويحتمل ان يكون الزرع للغاصب وعليه الاجرة كما  
اذا رجع المستعير **فصل** فان كان الزرع مما يتبع اصوله في الارض ويجز مرة بعد اخرى كالرطبة احتمل  
ان يكون حكمه حكم ما ذكرنا لدخوله في عموم الزرع لانه ليس له فرع قوي اسببه الحنطة والشعير واحتمل ان يكون حكم  
حكم الغرس لبقاء اصله وتكرار اخذه ولان القياس يقتضي ان يثبت لكل زرع مثل حكم الغرس وانما ترك فيما  
تعلق مدته للآثر ففيما عداه يبقى على فضة القياس **فصل** فان غصب ارضا فغرسها فثمرت فادركها  
ربها بعد اخذ الغاصب ثمرتها فهي له وان ادركها والمثمرة فيها فله ذلك لانها ثمرة شجرة فكانت له كالوكانت  
في ارضه ولانها غناء اصل محكوم به للغاصب فكان له كاعصانها وورقها ولبن الشاة ونسبها وقال القاضي في ملكه  
الارض قال القاضي وعليه من النفقة ما انفقه الغارس من مؤنة المثمرة لان المثمرة في مفع الزرع فكان لصاحب  
اذا ادركها قائما فيها كالزرع قال شيخنا والاول اصح لانه احمد قد صرح بان اخذت ارضا زرع شيئا لا يوافق القياس  
وانما صار اليه للآثر فيختص الحكم به ولا يعود الى غيره ولان المثمرة تقارق الزرع في وجهين احدهما ان الزرع  
غناء الارض فكان له صاحبها والمثمرة غناء الشجر فكان لصاحب الشجر فان ادركها مثل البذر الذي  
نبث منه الزرع مع ما انفق عليه ولا يثبت له في المثمرة **فصل** وان غصب شجرة فاشترى ثمرها لصاحب الشجر  
بغير خلاف فعلى لانه غناء ملكه لان الشجر عين ملكه غناء زاد فاشبهه بالوطالت اعصانه وبذر الثمر ان كان باقيا وبذر  
ان تلف وان كان رطبا فصارت ثمر او غصبا فصار ربيبا فعليه رده وارض نقصان نقصه والشيء لم يعلم فيه ولا  
اجرة عليه للشجر لان اجره الا يجوز في العقود فله ذلك للغصب ولان نفع الشجر يثبت له التمر واخرجه وقد عادت هذه المسئلة  
الى المالك ولو كانت ماثية فعليه ضمان ولدها وان ولدته عنه وضمان لثمنها فله ذلك لان من ذوات الامثال وضمان وبارها  
واشجارها يملكه كالقطن وفي ضمان زواجر الغصب للنقص اختلافا في ذلك فيما ياتي ان شاء الله تعالى **مسئلة** وان  
غرس اوبى اخذ بقلع غراسه وبنائه وتسوية الارض وارضن نقصها واجرته ان غرس في ارض غيره بغير اذنه  
او بين فيها وطلب صاحب الارض قلع غراسه وبنائه لزم الغاصب ذلك ولا تعلم فيه خلافا لما روي سعيد بن زيد



بن عمرو بن قنبل رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق رواه الترمذي وقال حديث حسن وروى  
ابوداود وابن عبيد في الحديث انه قال فلقد اخبرني هذا الحديث ان رجلا غرس في ارض رجل الانصاري  
من بني بياض فاختصم الي النبي صلى الله عليه وسلم فقص الرجل بارضه وقضى للاخر ان يخرج نخله قال فلقد رايتها  
تضرب في اصولها بالفوس وانما النخل عزم ولا تضر شغل ملك غيره بملك الذي لا حرمته له في نفسه بغير اذنه فلزم تفرقه  
كما لو جعل فيه قاشا واذا قلعه لم يضره تسوية الحفر ورد الارض الى ما كانت عليه لانه صرح حصل في ملك غيره  
بفعله فلزم منه ان لا يضره **فصل** وان اراد صاحب الارض اخذ الشجر والبناء بغير عوض لم يكن له ذلك لانه عين مال  
الغاصب فلم يملك صاحب الارض اخذه كما لو وضع اثنا عشر حيوانا وان طلب اخذه بقيتمته ولي ما ملكه الا لا يقطع  
فله ذلك لانه ملكه فملكه ونقله ولا يجر على اخذ القيمة لانها معاوضه فلم يجر عليه وان اتفقا على تعويضه جاز  
لان الحق لها جازما اتفقا عليه وان وهب الغاصب الغراس والبناء لما كان الارض ليتخلص من قلعه فقلعه جاز وان  
اي قبوله وكان في قلعه غرض صحيح لم يجر على قبوله ولذا لم يكن فيه غرض صحيح احتمل ان يجر على قبوله لان فيه رفع  
لخضومه من غير عوض يفتوت ويحتمل ان يجر لان فيه اجبارا على عقد يعتبر الرضى فيه وان غصب ارضا ونحوها  
من رجل واحد فغصب فيها مال الملك الارض فان طالبه المالك بقلعه ولم يقره غرض اجبر على قلعه لانه فوت عليه غرضه  
بالارض فاخذ باعادتها الى ما كانت وعليه تسوية الارض ونقصها ونقص الغراس لانه نقص حصل في يد الغاصب اشبه  
لو غصب طعاما قتلته بعضه وان لم يكن في قلعه غرض صحيح لم يجر على قلعه لانه سفسه فلا يجر عليه وقيل يجر  
المالك محكم في ملكه والغاصب غير محكم فان اراد الغاصب قلعه ومنعه المالك لم يملك قلعه لان الجميع ملك للمعصوب  
منه فلم يملك غير المتصرف فيه بغير اذنه **فصل** والحكم فيما اذا بنى في الارض حكمه فيما اذا غرس فيها في هذه  
التفصيل جميعه الا ان يخرج انما اذا بنى في ملك الارض القيمة لصاحب البناء اجبر على قبولها اذ لم يكن في المنقص  
غرض صحيح لان النقص سفسه والاول اصح لما روي للحلال باسناده عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها  
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى في ريع قوم باذنه فله القيمة ومن بنى بغير اذنه فله النقص ولان ذلك  
معاوضة فلا يجر عليه واذا كانت الاثر من تراب الارض واجارها فليست للغاصب النقص على ما ذكره في بعض  
**فصل** واذا غصب ارضا وكشط ترابها لم يضره وفرضه على ما كان ان طالبه المالك وكان فيه غرض وان لم يكن فيه غرض  
فهل يجر على فرضه على وجهين وان منع المالك فرضه او رد وهو طلب الغاصب ذلك وكافي رد غرض من ارضه ضرر  
اوضا نافله فرضه وروى عليه اجر مثلها مدفع شغلها واجر نقصها وان اخذ تراب ارضه فغصب به لبنا رده ولا شيء له الا ان  
يجعل فيه شيئا فله ان يجره ويأخذ قيمته فان كان لا يحصل منه شيء فغير وجهه ان يجره على كسطله او يوزن له من  
قيمة وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى وان طالبه المالك لم يجره لانه لم يضره وان لم يكن فيه غرض فعلي  
وجهين وان جعله اجرا او فخارا لم يضره ولا اجر له لعله وليس له كسره ولا للمالك اجبارا عليه لانه سفسه وان كان  
للمال واضاعة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال **فصل** وعليه ضمان نقص الارض ان نقصت  
بالغرس والبناء وهكذا كل عين معصوبة على الغاصب ضمان نقصها اذا كان نقصا مستقرا اكانا تكسرا او طعاما  
سوسا او تلف بعضه او ثوب تحرق لانه نقص حصل في يد الغاصب فوجب ضمانه كسلف بعض الطعام ودفعه من  
الكوب وبنه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا سرق رجل ثوبا سقا قلدا اخذ ريشه وان شرف صاحبها بلخيا  
تسليمه واخذ قيمته وبنه اسكنه مع الارض وروى عن احمد بن حنبل كلامه يحتمل هذا فانه قال في رواية موسى بن  
سعيد ان شاة شق الثوب وان شاء مثله بغيره والله اعلم ان شاء اخذ ريش الشاة ووجهه ان الجارية ان تلفت  
نفعه فكانت له المطالبة بقيمتها لو قتل شاة له وحكي اصحاب مالك عند اخذ عيني علي عني فالتف غرض صاحبها  
فيها كان المحمي عليه بالخيار ان شاء رجع بما نقصت وان شاء سلمها واخذ قيمتها ولعل ما حكى عن من قطع  
حمار القاضى بنى على ذلك لانه تلف غرضه فانه لا يبرك في العادة وحجته ان تلف المنفعة المقصودة من  
السلعة فلزم منه قيمتها كما لو اتلفها ولنا انها جناية على مال ارشها دون قيمته فلم يملك المطالبة بجميع قيمتها كما لو  
كان الشاة يسيرا وكانها جناية تنقص بها القيمة اشبه ما لو لم يتلف غرض صاحبها وفي الشاة تلف جميعها

لان الاعتبار في الاتفاق بالمحني لا بغيره صا حبه لان ان لم يصح لصاحب صلب لغبره وعليه اجر الارض منذ غصبها  
الى وقت وهكذا اكل مال اجر فعلى الغاصب اجر مثل سوا استوفى استوفى المنافع او تلفت تحت يده لانها تلفت  
في يد العاقبة فكان عليه عوضها كالاعيان وفيه اختلاف نذكره فيما يلي ان شاء الله تعالى وان غصب ارضا  
قبتها دارا فان كانت الاث بناها من مال الغاصب فعليه اجر الارض دون بناها لانه انما غصب الارض والبناء  
له فلم يلزمه اجر ماله وان بناها بتراب منها والاث المقصوب منه فعليه اجرها مبنية لان الدار كلها ملك للمعصوب منه وانما  
للاصايب فيها اثر الفعل فلا يكون في مقابلته اجر لانه وقع عدوانا **فصل** وان غصب دارا فغصبها ولم يبنها فعليه  
دارها حين نقصها واجر هله وممن من حين نقصها الى حين ردها لان البناء اقدم وتلف فلم يجبا جرمه تلفه وان  
نقصها بترابها بركة من عنده فالحكم كذلك وان بناها بالتراب او بالتراب من ترابها او ملك المعصوب منه فعليه اجرها حصة  
منه نقصها الى ان بناها واجرها دارا فيما قبل ذلك وبعده لان البناء المالك وحكمها في نقص بناها الذي بناه الغاصب  
حكم ما لو غصبها عرصه فبناها وان كان الغاصب باعها فبناها المشتري او نقصها بترابها لم يخلو الحكم والمالك المطالب  
من شاة ومنها والرجوع عليه فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على المشتري بغيره مما تلف من الاعيان لان المشتري  
دخل على امره مضمون عليه بالعوض فاستلزم الضمان عليه وان رجع المالك على المشتري رجع المشتري على الغاصب بنقص  
التلف ولم يرجع بغيره مما تلف وهل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالاجر على روايةين وليس له مطالبة المشتري  
من الاجر الا بجره مقامه في يده لان يده انما ثبتت عليها حينئذ **مسئلة** وان غصب لوحا فرقع بسفينة لم يقطع حتى  
توسى هذا غصب لوحا فرقع بسفينة وكانت على الساحل رده وان كانت في لجة البحر والوح في اعلاها بحيث لا تغرق  
بقلعه لم يقطع وان خيف غرقها بذكر لم يقطع حتى يخرج الى الساحل ولصاحب اللوح طلب قيمته فاذا امكن رد اللوح  
استرجعه ورد القيمة كما لو غصب عبد فابق وقال ابو الخطاب ان كان فيه حيوان لحرمة امواله لغير الغاصب لم يقطع  
كالخيط وان كان فيها مال للغاصب او لاهله فيها فذكر في احد الوجهين والثاني يقطع في الحال لانه امكن رد المعصوب  
فلم يضره وان افضى الى تلف مال الغاصب كرد الساجدة للمبي عليها ولا يصح الشافعي وجهه ان يجره ولنا ان امكن رد المعصوب  
من غير تلف كما لو كان فيها مال غيره وفارق الساجدة في البناء لانه يمكن ردها من غير تلف **مسئلة** وان غصب خطا  
فخا طبر جرح حيوان وخيف عليه من قلعه فعليه قيمته الا ان يكون الحيوان مأكولا للغاصب فله رده وبيع الحيوان  
على وجهين هذه المسئلة لا تخلو من ثلاثة اقسام احدها ان يخطب جرح حيوانا كالمرد والخنزير والكلب  
العقور فيجب رده لانه لا يتغير تفويت ذي حرمة الشبه ما لو خاطبه ثوبا الثاني ان يخطب جرح حيوانا مأكولا  
كان ملكا لغير الغاصب وخيف تلفه بقلعه لم يقطع الجمل كله كالادي فان خيف من نزعها الى اكلها او ابطاها او غيرها  
يجب لان الحيوان كذا حرمة من عين المال ولهذا جاز له اخذ مال غيره لحفظ حياته وتلاف المال لشقيقته وهو ما ياكله  
وكذلك الدواب التي لا ياكل لحمها كالبعوض والحمار الالهى الثالث ان يخطب جرح حيوانا مأكولا كان ملكا لغير الغاصب  
وخيف تلفه بقلعه لم يقطع لان فيه اضار لصاحبه ولا يبرأ الضرر بالضرر ولا يجب اتلاف ما لم يجر صيانة لمال الاخر وان  
كان للغاصب فقال القاضي بجبره لانه يمكن دفع الحيوان والاستفاد به وذلك جائز وان حصل فيه نقص على الغاصب  
فليس ذلك بمنع من وجوب رد المعصوب كنقص البناء وقال ابو الخطاب في وجهه ان احدها هذا والثاني لا يجب  
قلعه لان الحيوان حرمة في نفسه وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان لغير مأكله ولا يصح الشافعي وجهه ان يجره  
قال شيخنا ويحتمل ان يفرق بين ما بعد الاكل من الحيوان بهيمة الانعام والذجاج وبين ما لا يعد له كالحمل وما قصد  
من الطير فيجب دفع الاول اذا توقف رد الخيط عليه ولا يجب دفع الثاني لانه اتلاف له جرحي جرحي ماله ولو كلفه جرح  
امكن رد الخيط من غير تلف الحيوان وبعض اعضاءه او ضرر كبير وجب رده مسئلة وان مات الحيوان لم يجره لان  
يكون ادميا معصوما لا غير الادمي لا حرمة لم بعد الموت وحرمة الادمي باقية ولهذا قال عليه السلام كسر عظم الميت

تسليمها











النقص فيضمن العبد بغيره ونقص الزيت والنفقة يمثلها مع رد الباقي منها لان الناقص من العين لم يد له مقدار ما يقدر به كمال الذهب الكلي الثاني ان لا يكون مقدرا للجزء الذي لا ينقص قيمته وقد ذكرناه ان يكون النقص مقدرا  
المبدل لكن الذهب من اجزائه غير مقصودة كعصير عذراء قد هبت ما شئت وانفقدت اجزائه فنقصت عينه دون قيمته  
فلا شيء في غير واحد الوجهين سوى رده لانه النار انما اذهبت ما شئت الى بقية اذهابها ولهذا تزداد حلاوته وتكثر قيمته  
فهو كسمن العبد الذي لا ينقص به قيمته اذ هبت والثاني يجب ضمانه لانه مقدرا للعبد لا شبه الزيت اذ اغلته وان  
نقصت العين والقيمة جميعا وجب في الزيت وشبه ضمان النقصين جميعا لان كل واحد منهما مضمون منفردا فكذلك اذا  
اجتمعا وذلك مثل رطل زيت قيمته درهم فاغلاه فنقص ثلثه وصار قيمته الباقي نصف درهم فعليه ثلث رطل وثلث  
درهم وان كان قيمة الباقي تلي درهم فليس عليه اكثر من ثلث رطل لان قيمة الباقي لم تنقص وان خصص العبد فنقصت  
قيمته فليس عليه اكثر من ضمان خصيصه لان ذلك بمنزلة ما لو فقهه **فصل** وان نقص المعضوب نقصا غير  
مستقرا كخطة انبتت وعفنت وحسني فسارها فعليه ضمانه فنقصه وقال القاضي عليه بدله لا يعلم قدر نقصه وهذا  
منصوص المشافعي وله قول اخر انه يضمن نقصه وكما نقص شيئا منه لانه يستند الى السبب الموجود في يد الغاصب فكان  
الموجود في يده وقال ابو الخطاب يتخير صاحبه بين اخذ بدله وبين تركه حتى يستقر فسادا ويأخذه وارثه فنقصه وهو الذي  
ذكره شيخنا في الكتاب المشروح قال ابو حنيفة يتخير بين اخذه ولا شيء له او تسليمه الى الغاصب ويأخذ قيمته لانه لو ضمن  
النقص مع اخذه لحصل له مثل كبله وزنه وانه لا يجوز كالمبيع فخير احياء بقدر ربه ودرهم ولان عين ماله باقية  
وانما حدث فيه نقص فوجب فيه ما نقص كما لو كان عبدا فمضى وقد وافق بعض اصحاب الشافعي عا هذا في العين وقال يضمن  
ما نقص قول واحد ولا يضمن ما تولد فيه لانه ليس من فعله وهذه الفرق لا يصح لان المثل قد يكون من غير فعله ايضا وقد  
يكون العين بسبب من ردها وجد في يد الغاصب فهو مضمون عليه لوجوده في يده فلا فرق وقوله اني حنيفة لا يصح  
لان هذا الطعام عين ماله وليس بدله عند قال شيخنا وقوله في الخطاب لا يمس به **مسئلة** وان جنى المعضوب  
ارثا جناية سواء جنى على سيده او غيره اذا جنى العبد المعضوب جناية مضمونة على الغاصب لانه نقص في العبد الجاني  
لكون الجناية تتعلق برقبته فكان مضمونا على الغاصب كسائر نقصه وسواء في ذلك ما وجب القصاص او المال ولا يلزم  
اكثر من النقص الذي لحق العبد وكذلك ان جنى على سيده لانه من جملة جنايات فكان مضمونا على الغاصب كما لو نقص  
وسواء في ذلك ما وجب القصاص او المال ولا يلزم اكثر من النقص الذي لحق العبد وكذلك جنى على سيده كالجناية على  
الاجنبي **فصل** وان جنى العبد المعضوب جناية وجب القصاص فاقص منه ضمان الغاصب بغيره لانه التلف في يده  
فان عني عنه على مال يتعلق برقبته وضمانه على الغاصب لانه نقص حدث في يده فلم يمس الضمان ويضمنه باقل الامن من قيمة  
او ارث جناية كما يهدم سيده وان جنى على ما دون النفس مثل ان قطع يدا فقطعت يده قصاصا فعلى الغاصب ما نقص  
العبد بذلك دون ارثه اليد ذهبت بسبب غير مضمون فاسببه ما لو سقطت وان عني عنه على مال يتعلق ارثا سيده ونقص  
الغاصب اقل الامن من قيمته ارثه اليد فان زاد جناية العبد على قيمته ثم مات فعلى الغاصب قيمته يد فعملها الى سيده فاذا  
اخذها تتعلق ارثا جناية بها لانها كانت متعلقة بالعبد فتعلقت بيد له كما ان الرهن اذا تلفت متلف وجبت قيمته  
الرهن بها فاذا اخذ وفي الجناية القيمة من المالك وجع المالك على الغاصب بغيره اخرى لان القيمة التي اخذها استحققت  
بسبب كان في يد الغاصب فكانت من ضمانه ولو كان العبد ودعيه جنى جناية استغرقت قيمته ثم ان الموضع قتل بعد  
فعلية قيمته وتعلق بها ارث الجناية فاذا اخذها وفي الجناية لم يرجع على الموضع لانه جنى وهو غير مضمون عليه ولو  
جنى العبد في سيده جناية يستغرق قيمته ثم غصب جنى في يد الغاصب جناية تستغرق قيمته يسع في الجاني ومنه  
ثمنه بينهما ورجع صاحب العبد على الغاصب بما اخذه الثاني منها لان الجناية كانت في يده وكان المجني عليه ولان ما اخذه  
لان الذي ياخذ المالك من الغاصب هو عوض ما اخذه المجني عليه ثانيا فلا يتعلق برقبته ويتعلق به حق الاول لانه  
عن حقه الجاني لان ارم فيه وانما هذا السيد في يد الغاصب فعليه قيمته لغيره من ماله وجع المالك على الغاصب بنصف القيمة

لان ضمان

لان ضمان الجناية الثانية ويكون للمجني عليه ولان ما اخذه لما ذكرنا مسئلة وجناية على الغاصب وعلى المار به  
لان اذ اجنى على اجنبي وجب ارضه على الغاصب فلو وجب له شيء لوجب على نفسه فكان هذا مسئلة ويضمن زوائد  
الغصب كالولد والمثاق اذا تلفت او نقصت كالاصل سواء تلف منفردا او مع اصله مثل ثوب المشي وولد الحيوان وهذا  
قال الشافعي وقال ابو حنيفة وما لك لا يجب ضمان زوائد الغصب الا ان يطالب بها فيمنع منها اذ انما لا يباع بمغشوبة  
فلا يجب ضمانها كالوديعة ودليل عدم الغصب انه فعل محرم وثبوت يده عا هذه الزوائد ليس من فعله لان المجني على  
وجود الزوائد في يده ووجودها ليس بفعل محرم من ولنا انه ماله المعضوب منه حصل في يده فيضمنه بالملك كالاصل  
فولم ان اثبات يده ليس من فعله كالاصل لانه يمسك الام سبب الى اثبات يده على هذه الزوائد واثبات يده على الام  
محظور **فصل** قال الشيخ رحمه الله وان خلط المعضوب بماله عا وجهه لا يضمن من مثله ان خلط حنطرة او شيئا عليه  
لزمه مثله منه في احد الوجهين وفي الاخر ملزمه مثله من حيث شاء اذا خلط المعضوب بماله بحيث لا يميز منه كزيت  
لبن او دقيق بمثل او درهم او دنانير بمثلها فقال بن حاتم يلزمه مثل المعضوب منه وهو ظاهر كلام احمد لان نقص  
على ان يكون شريكا اذا خلطه بغير جنسه فيكون تبيها على ما اذا خلطه بجنسه وهو قول الشافعي في الجاهل الذي يصدق  
فانه يجب قيمته لانه عندهم ليس بمثل وقال القاضي قياس المذهب انه يلزمه مثله من حيث شاء الغاصب لانه يصدق عليه  
رد عين ماله بالخلط اسبه ما لو تلف لانه لا يميز له شيء من ماله ولنا انه قد رجع على دفع بعض ماله ليرجع رطل الباقي  
فلم ينقل الى المثل في الجميع كما لو غصب صاعا عاقتف بعضه وذلك لانه اذا دفع اليه منه فقد رجع اليه بعض ماله وبدل  
الباقي فكان اولي من دفعه من غيره **مسئلة** وان خلطه بدونه او غيره منه او بغير جنسه فله مثله في قياس التي قبلها  
وظاهر كلام احمد انها يشتركان بقدر ملكه ما ان قال في رواية للحارث بن رطل رطل زيت واخر رطل شرح تحتها  
يلع الدهن كله ويعطى كل واحد منهما قدر حصته وذكرنا اننا اذا فعلنا ذلك اوصلنا الى كل واحد منهما بدل عين ماله وان  
نقص المعضوب عن قيمته منفردا فعلى الغاصب ضمان النقص لانه حصل بفعله وقال القاضي قياس المذهب ان  
يلزم الغاصب مثله لانه صار بالخلط مستملا كما ذكرنا لو اشترى زيتا فخلطه بغيره ثم افلس صار الباقي كغيره  
لانه يصدق عليه الوصول الى عين ماله فكان له بدله كما لو كان بالافا ويحتمل ان يحل كلام احمد رحمه الله على ما اذا خلط  
من غير غصب فقد وجد من الغاصب ما ينع المالك اخذ حقه من المتطلبات متميزا فله مثله كما لو تلف **فصل** الا اذا  
خلطه بغيره وبدل لصاحبه مثل حقه لزمه قوله لانه وصل اليه بعض حقه بغيره وتيسر بالزيادة في مثل الباقي  
وان خلطه باو من غيره المالك باخذ قدر حقه منه لزم الغاصب بدله لانه امكنه رد بعض المعضوب ورد مثل الباقي  
من غيره منه وقيل لا يلزم الغاصب ذلك لان حقه انتقل الى الذمة فلم يجبر على عين ماله وان بدله للمعضوب منه فانه  
لم يجبر على قبوله لانه دون حقه وان تراضا بذلك جاز وكان المالك مبرا عما تركه بعض حقه وان اتفقا على ان ياخذ  
اكثر من حقه من الردي او دون حقه من الجيد لانه ربما يكون يلحقه الزيادة في القدر عوضا عن الحودة وان كان بالعكس  
فرضي باخذ دون حقه من الردي او من الغاصب يدفع اكثر من حقه من الجيد جاز لانه لا مقابل للزيادة وانما هي تبع  
مجرد وان خلطه بغير جنسه فتراضا على ان ياخذ اكثر من قدر حقه او اقل جاز لان بدله من غير جنسه فلا تحرم الزيادة  
بينهما **فصل** وان خلطه بماله لا قيمة له كزيت خلطه بماء او له سابه بما وان امكن تخلطه خلطه رده ورجع نفسه  
وان لم يمكن تخلطه او كان ذلك يفسده لزمه مثله لانه صار كالمالك وان لم يفسد رده ورد نقصه وان احتج به بخلطه  
الى غرامة لزم الغاصب ذلك لانه بسببه ولا يحل المشافعي في هذه المصنوع نحو ما ذكرنا مسئلة وان غصب  
ثوبا فصغر او سويقا فلتترتبه وكان الصغ والريت من ماله الغاصب فان نقصت قيمتهما او قيمة احدهما ضمن  
الغاصب النقص لانه يتعد به لان النقص لتغير الاسعار فلا يضمن لما ذكرنا من قبل مسئلة وان لم ينقص  
يزد مثل ان كانت قيمة كل واحد منهما خمسة فصارت قيمتهما عشرة فما شرب كان لانه الصغ والريت عين ماله قيمة

بعضه







كل واحد منهما يلزمه ردّها اذا كانت في يده لا يده عليها بغير حق وقد قال عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى تؤدبه  
ويلزم المشتري كلها يلزم الغاصب من النقص والمهر وغيره لا يرد غاصب وقد ذكرنا دليله في المسئلة قبلها الا ان المالك ان  
ضمن الغاصب رجوع على المشتري والمهر والمهر ولا يرجع المشتري الاخر على الغاصب بما ضمنه لان المهر المثلث فاستقر الضمان  
عليه **مسئلة** وان لم يعلم بالغصب ضمنه رجوعا على الغاصب ٥ اذا باع الغاصب الجارية فبيعه فاسد لما ذكرنا وفيه  
رواية اخرى انه يصح ويقف على اجازة المالك وقد ذكرناه في البيع وفيه رواية ثالثة ان البيع يقع ما ذكرناه ان شاء الله تعالى  
والتقوى على الرواية الاولى والحكم في وطى المشتري كالحكم في وطى الغاصب الا ان المشتري اذا ادعى الجارية قبل من  
بخلاف الغاصب فلا يرد له لا يقبل منه الا بالشرط الذي ذكرناه ويجب رد الجارية الى سيدها ولما ملك مطالبة ايتها  
شأ وبردها لان الغاصب اخذها بغير حق والمشتري اخذها لغيره يخرج حق ايضا فيدخل في عموم قوله عليه السلام  
على اليد ما أخذت حتى تؤدبه وهذا لا خلاف فيه فخذ الله تعالى ويلزم المشتري المهر لانه وطى جارية غيره بغير نكاح و  
عليه ارش البكارة ونقص الولادة كالمهر والمهر من المهر فلهذا لا خلاف في المهر بغير نكاح والمهر من المهر  
مسئلة وان ولدته من فالولد حر لانه اعتقد ان يطأ حلو كونه فخرج ذلك الى آفة الولد ٥ فبقا ويحكمه النفس وعليه  
قد اودع لانه قوت رقيم على السيد باعتقاده حل الوطى هذا الصحيح من المذهب وعليه الاصحاب وقد نقل ابن منصور  
عن احمد بن حنبل ان المشتري لا يلزمه رد اولاده وليس للسيد بدلهم لانهم كانوا في حال اللغو احرار اولم يكن لهم فيه  
حينئذ قال الخلال احسبه قول الابي عبد الله اول والذي اذهب اليه انه يفديهم وقد نقله ابن منصور ايضا وجعله  
ابن محمد وهو قول ابي حنيفة والشافعي وفيه يوم الوضع وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجب يوم  
المطالبة لان ولد المغصوب لا يضمنه عند الاب لم ينجس من منع فلم يجب وقد ذكرناه فيما مضى انه  
يجد ثا من موقوفه وقوم يوم وضعه لانه اول حاله امنه تقوى **مسئلة** وفيه يوم بئله في صفاته تقربا  
هذا ظاهر كلام الخرافي لانهم احرار ولا يضمن بقتله وقال ابو بكر يفديهم بمثلهم في القيمة وعن احمد بن حنبل رواية  
ثالثة انه يفديهم بقتلهم حكاهما ابو الخطاب وهو قول ابي حنيفة والشافعي وهي اصح ان شاء الله تعالى لان  
الحوان ليس بمثل فيضمن بقتله كسائر الموقوفات ولا يرد له لو تلف ضمنه بقتله كذا **مسئلة** ويرجع  
بذلك على الغاصب يعني بالمهر وما فدي به الاولاد لان المشتري دخل على ان يسلم له الاولاد ولا يرد له من الوطى بغير عوض  
فاذا لم يسلم له ذلك فقد غرر البائع فيرجع به عليه وان كانت الجارية باقية ودها الى سيدها ولا يرجع به الى البائع  
ملك المغصوب منه رجعت عليه لكن يرجع على الغاصب بالثمن الذي اخذه منه لقوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما  
اخذت حتى تؤدبه **مسئلة** وان تلفت فعليه قيمتها ما ملكها كما يلزمه نقصها ولا يرجع بها على الغاصب ان كان مشتريا  
لان المشتري دخل مع الغاصب على ان يكون ضامنا لذك بالثمن فاذا ضمنه القيمة لم يرجع بها لكنه يرجع بالثمن لان البيع  
باطل فلا بد من الثمن في ملك الغاصب كالمهر والعين باقية فاخذها المالك فانه يرجع بالثمن فاما المهر فيرجع  
بالقيمة على الغاصب لانه دخل مع الغاصب على ان يسلم له العين فبيعه ان يرجع بما غرم من قيمتها على الغاصب كقيمة الاولاد  
**مسئلة** وعنه ان ما حصلت له من منفعة كالاجرة والمهر وارش البكارة لا يرجع به ٥ وحجة ذلك ان المالك اذا رجع على  
المشتري فارد المشتري الرجوع على الغاصب فهو على ثلاثة اضراب ضرب لا يرجع به وهو قيمتها ان تلفت في يده وارش  
بكاريتها وفيه رواية اخرى انه يرجع به كالمهر وبطل جزء من اجزائها لانه دخل مع الغاصب على ان يكون ضامنا لذك  
بالثمن فاذا ضمنه لم يرجع به وضرب يرجع به وهو يد الولد اذا ولدت منه لانه دخل مع الغاصب على ان يكون الولد  
مضمونا عليه ولم يحصل من جهته اتلاف وانما المهر اتلفه بحكم بيع الغاصب منه وكذا يك يضمن اولاده وضرب  
اختلف فيه وهو مثله واجر نفقها وفيه رواية ان احداهما يرجع به وهو قول الخرافي لانه دخل في العقد على ان يتلف بغير عوض  
فاذا غرمه يرجع به كبذل الولد ونقص الولادة ولثانته لا يرجع به وهو اختيار ابي بكر وقول ابي حنيفة لانه غرم ما  
استوفى به لانه فلا يرجع لقيمة الجارية وبطل اجزائها والشافعي قولان كالروايتين **مسئلة** فان ضمن الغاصب  
رجوع على المشتري بما لا يرجع به عليه كما لو رجع به المشتري رجع به المشتري على الغاصب اذا غرمه الغاصب لم يرجع

به على

به على المشتري لانه الضمان استقر على الغاصب فان ردّها حاملة فانت من الوضع فهي مضمونة على الوطى لانه التلّف  
بسبب من جهة **مسئلة** وان ولدت من زوج فمات الولد ضمنه بقتله اذا اشترى الجارية للمغصوبة من لا يعلم بذلك  
قرونها لغير عالم بالغصب فولدت من الزوج فهو حلو كذا لانه من زواياها وما فيها يكون مضمونا على من هو في يده  
بقيته اذا تلف لانه مال وليس بمثل وهل يرجع بها على الغاصب على روايتين على ما ذكرنا فيما مضى ان المشتري ما حصل  
له به يقع ووجه الروايتين على ما سبق **فصل** واذا وهب المغصوب لعالم بالغصب استقر الضمان عليه ولا  
يرجع به على احد لانه غاصب ولم يغره احد وان لم يعلم فلصاحبه تضمن ايما شاء ويرجع المهر على الوهاب بقتله  
العين والاجرة لانه غره وقال ابو حنيفة ايما ضمن لم يرجع على الاخر ولنا ان المهر دخل على تسليمه العين فيجب ان  
يرجع بما غرم من قيمتها كقيمة الاولاد فانه وافقنا على الرجوع بها فاما الاجرة والمهر وارش البكارة فغير وجهان  
مبتنيان على الروايتين في المشتري **مسئلة** واذا عارضا قتلته عند المستعير استقر ضمان قيمتها عليه وضمان  
الاجرة على الغاصب ٥ اذا عارضا المغصوبة قتلته عند المستعير فلما ملك تضمن ايما شاء وجرها وقيمتها فان  
ضمن المستعير مع علم بالغصب لم يرجع على احد وان ضمن الغاصب رجع على المستعير وان لم يكن علم بالغصب ضمنه لم  
يرجع بقتله العين لانه قبضها على انها مضمونة عليه وفي الرجوع بالاجرة وجهان احدهما يرجع لانه دخل على  
ان المنافع له غير مضمونة عليه والثاني لا يرجع لانه انتفع بها فقد استوفى بدل ما غرم وكذا الحكم فيما تلف من  
الاجرة بالاستعمال اذا كانت العين وقت القبض اكثر قيمته من يوم التلف ضمن اكثر فبيعه ان يرجع بما بين  
القيمتين لانه دخل على ان لا يضمنه ولم يستوفى بدله فان ردّها المستعير على الغاصب لم يسقط عنه الضمان لانه  
قوت الملك على ماله تسليمه الى غير مستحق ويستقر الضمان على الغاصب ان حصل التلف في يده وكذا الحكم  
في المودع **مسئلة** وان اشترى ارضا فغرسها او بناها فخرجه مستحق وقطع غرسه وبناؤه رجع المشتري  
على البائع بما غرمه ذكره القاضي في القسمة لانه يبيعها باها غره واوهم انها ملكه وكان ذلك سببا في بناءه وغرسه  
فرجع عليه بما غرمه عليه كرجوعه بما اعطاه من ثمنها **مسئلة** وان اطعم المغصوب لعالم بالغصب استقر الضمان  
عليه كونه تلف مال غيره بغير اذنه وقبضه من يد ضامنه بغير اذن ماله فان ضمن الغاصب رجع على الاكل وان  
ضمن الاكل لم يرجع على احد **مسئلة** وان لم يعلم وقال له الغاصب كل فانه طعم اعطاه استقر الضمان على الغاصب  
بان الضمان باق عليه وان لم يلزم الاكل شيء ولا غرر الاكل **مسئلة** وان لم يعلم في ايما استقر الضمان على الغاصب  
٥ احدهما يستقر الضمان على الاكل وهو قول ابي حنيفة والشافعي في الجديد لانه ضمن ما تلف فلم يرجع به على  
احد والثاني يستقر على الغاصب لانه غرر الاكل واطعمه على انه لا يضمن وهذا ظاهر كلام الخرافي واما استقر الضمان  
عليه فغرم لم يرجع على احد وان غرم صاحبه رجع عليه **مسئلة** وان اطعم ماله ولم يعلم به بغير علمه ٥ اذا  
اطعم المغصوب ماله على ان يطعمه ماله من يد الغاصب وان لم يعلم وقال له كل فانه طعم اعطاه استقر الضمان على الغاصب  
لما ذكرنا وان كانت له بيتة بانه طعام المغصوب منه وان لم يعلم فكل قد مر له وقال كل فظاهر كلام احمد بن حنبل  
لا يرد لانه قال في رواية الاثرم في رجل له قبل رجل بيعة فواصلها اليه على سبيل صدقة او هبة ولم يعلم فقال كيف هذا  
هذا يري انه هدية يقول له هذا لك عندي وهذا يدل على انه لا يري انها فكل ماله طعامه بطريق الاولى لانه مر  
ردّه اليه وسلطانه وهما بالقديم اليه لم يجد اليد والسلطة فانه لا يمكن من التصرف في غير كل ما يري من اخذه ويبيع  
والصدق به فلم يري به الغاصب كما لو علفه له وانه يتخرج ان يربا بناء على ما اذا اطعمه لاجنبي فانه يستقر الضمان  
على الاكل في احد الروايتين فذلك هو هنا وهذا مذهب ابي حنيفة **فصل** وان وهب المغصوب لملك وله





البري في الصحيح لانه سلم اليه تسليمًا تامًا وزالت يد الغاصب وكلام احمد في رواية الاثم محمول على ما اذا اعطاه  
عوض حقه على سبيل الهبة فاخذه المالك على هذا الوجه لا على سبيل العوض فلم تثبت المعاوضة ومسلكتنا  
فيما اذا رد اليه عين ماله واعاد به الخبز لها وان باعها له وسلم اليه برى من الضمان لانه قبضه بالابتعا وهو  
للضمان وكذا ان اقضه اياه لما ذكرنا فمسئلة وان رهنه عند مالك واودعه اياه او اخره واستاجر حقه على قصاصه  
او خياطته ولم يعلم برب من الضمان لانه لم يعده اليه سلطانا فاقبضه على انما منتهى وقوله بعض اصحابنا يرد  
اليه وسلطان وهذا احد الوجهين لاصحاب الشافعي والاولى فانه لو باع حقه فاكله لم يبرأ فلهذا اولى  
مسئلة وان اعاد اياه برى علم او لم يعلم لان العارية توجب الضمان على المستعير ولو وجب الضمان على الغاصب  
برى على المستعير ولا فائدة في وجوب شيء عليه يرجع برى من وجبه له مسئلة وان اشترى عبد فاعتقه فادعى رجل ان  
البائع غصبه فصدقه احداهما لم يقبل على الاخر وان صدقاه مع العبد لم يبطل العتق ويستقر الضمان على المشتري و  
يحتل ان يبطل العتق اذا صدق قوله اقام المدعي بينة بما ادعاه بطل البيع والعتق ويرجع المشتري على  
البائع بالثمن وان صدق البائع او المشتري لم يقبل قوله احداهما على الاخر لانه لا يقبل اقراره في حق غيره وان صدقاه  
جميعا يبطل العتق وكان العبد حر لانه قد تعلق به حق لغيرهما فان وقعها العبد فقال القاضى لا يقبل ايضا لان  
الحرية قد تعلق بها حق الله تعالى ولهذا لو شهد شاهدان بالعتق مع اتفاق السيد والعبد على الرق قبلت شهادتهما  
وقال رجل انا حر ثم اقر بالرق لم يقبل اقراره وهذا مذهب الشافعي ويحتل ان يبطل العتق اذا اتفقوا عليه ولم يعود  
العبد الى المدعي لانه محمول بالنسبة اقر بالرق لمن يدينه فصح كما لو لم يعتقه المشتري ومن حكمنا بالحرية فلما لم يقض  
ايتها شاء قيمته يوم اعتقه فان صدق البائع رجع على المشتري لانه املف وان ضمن المشتري لم يرجع على البائع الا بالثمن  
لان الثمن حصل منه فاستقر الضمان عليه وان مات العبد وخلف ما لا يؤول المدعي لا تقايمه عانته ولو اقام برى العبد  
لعتاق حقه الحرية به الا ان يحلف وارثا فاحذره وليس له عليه ولا لانا احد الا بدعيه وان صدق المشتري البائع  
وحده رجع عليه بقيمته ولم يرجع المشتري بالثمن وبقيته الاقسام على ما ذكر في الفصل بعد **فصل** وان  
كان المشتري لم يعتقه وطاق المدعي بينة بما ادعاه انتقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن وكذا ان اقر بذلك  
وان اقر احداهما لم يقبل على الاخر فان كان المقر البائع لم يمتد القيمة للمدعي لانه حال بينه وبين ملكه ويقر العبد بغيره  
لانه ملكه في الظاهر وللبائع اخلاصه ان كان البائع لم يقبض الثمن فليس له مطالبته المشتري لانه لا بدعيه ويحتل ان يملك  
مطالبته باقل الامر من الثمن او قيمة العبد لانه يدعي القيمة على المشتري والمشتري يقول بالثمن فقد انتقض استحقاقه  
اقل الامر من فوجبه ولا يضر اخلاصهما في السبب بعد اتفاقهما على حكمه كما لو قال لي عليك الف من ثمن مبيع قال بل الف  
من فوض وان كان قد قبض الثمن فليس للمشتري استرجاعه لانه لا بدعيه ومدة عاد العبد الى البائع بفسخ او غيره  
لزمه رده الى مدعيه وله استرجاع ما اخذ منه وان كان اقر البائع في مدة الخيار انتسخ البيع لانه يملك ففسخه  
اقراره بما يفسخه وان كان المقر المشتري وحده لزمه رده العبد ولم يقبل اقراره على البائع ولا يملك الرجوع عليه بالثمن ان  
كان قبضه وعليه دفعه اليه لم يكن قبضه فان اقام المشتري بينة بما اقر به قبلت وله الرجوع بالثمن وان كان البائع  
فاقام بينة فان كان في حال البيع قال بعتك عبيد هذا او ملكي لم يقبل بينته لانه يملك بها وان لم يكن قال ذلك قبلت لانه  
يتبع ملكه وغيره وان اقام المدعي البينة سمعت ولا تقبل شهادته البائع لانه لا يجوز بها الى نفسه فعاوان انك جميعا فله  
اخلاصهما قال احمد رحمه الله في رجل يجد سرقة عند انسان بعينها قال هو ملكه باخذه اذهب الى حديث سمره رضي الله  
عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجد متاعا عند رجل فهو لائق به وينبع المبتاع من باعه وطه هيثم عن موسى بن السائب عن

قناده عن الحسن عن سمره وموسى بن السائب ثقتان **فصل** قال رضي الله عنه وان تلف المصنوع  
ضمنه بمثل ان كان ملكا او موزونا متى تلف المصنوع في يد الغاصب لزمه رده بغير لقوله تعالى فاعند  
عليكم فاعند واعلم بمثل ما اعتد عليكم ولانه لما تعد مرة العين لزمه رده ما يقوم مقامها فان كان المتلف  
مثلا كالمكيل والموزون وجب المثل قال ابن عبد البر كل مطلعوم من مأكول او مشروب فيجب على الغاصب على  
مستملكه مثله لا قيمته ولان المثل اقرب اليه من القيمة فهو مماثل لمن طريق الصورة والمشاهدة والمعنى والقيمة  
مماثلة من طريق الظن والاجتهاد فقدم ما كان طريقه المشاهدة كالنصر لما كان طريقه الادراك بالسمع كان  
اولى من القياس لان طريقه الظن والاجتهاد **مسئلة** وان اعوز المثل فقيمة مثله يوم اعوز وقال القاضى  
يجب قيمته يوم قبض البديل لان الواجب المثل الى حين قبض البديل لانه لو وجد المثل بعد اعوز له كان الواجب  
هودن القيمة وقال ابو حنيفة ومالك واكثر اصحاب الشافعي يجب قيمته يوم المحاكمة لان القيمة لم تنقل الى ذمة  
اللاحق حكم بها الحاكم ولنا ان القيمة وجبت في الذمة حين انقطاع المثل فاعتبرت القيمة حينئذ كتلف  
المنتقوم ودليل وجوبها حينئذ انه يستحق طلبها ويجب على الغاصب اداؤها ولا يفي بوجوب المثل لانه يجوز عنه  
والتكليف يستند في الموضع ولانه لا يستحق طلب المثل ولا استيفاءه ولا يجب على الاخر اداؤه فلم يكن واجبا  
لرعاية المحاكمة واما اذا قدر على المثل بعد فقد فانه يعود وجوبه لان الاصل قدر عليه قبل اداؤه البديل  
فاشبه القدرة على الماء بعد التيمم ولهذا الوقت قدر عليه بعد المحاكمة وقبل الاستيفاء استحق المالك طلبه وحده  
وعنده بلزمه قيمته يوم تلفه لان القيمة انما تثبت في الذمة حين التلف لان قبل التلف يجب رده فاذا تلف  
جبت قيمته في الذمة حينئذ وكان الواجب قيمته يوم تثبت في الذمة لانه مضمون بالقيمة فوجبت قيمته  
تلفه كغير المثلي **مسئلة** وان لم يكن مثليا ضمنه بقيمته يوم تلفه في يده من نقده في قول الجماعة وحكي عن  
العنبري يجب في كل شيء مثله لما روت جسر بنت دجاجة عن عائشة رضي الله عنها قالت ما رأت صناعا  
مثل حفصة صنعت طعاما فبعثت به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختار في الاكل فكسرت الاناق فقلت يا رسول الله  
ما كفارة ما صنعت فقال انا مثل لانا وطعام مثل الطعام رواه ابو داود وعن النسب ان احدا من بني حنيفة  
كسر قصعة الاخرى فدفع النبي صلى الله عليه وسلم قصعة الكاسر الى رسول صاحبة المكسورة وحبس المكسورة  
في بيته وراه الترمذي بغوته وقال حسن صحيح ولنا حديث عبد الله بن عمر في العتق وما ذكرنا من المعنى والحدث محمول على  
انه جوز ذلك بالشراف وعلم انهما رضي به لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من عتق  
وشركا له في عبد قوم عليه قيمة العبد متفق عليه فامر بالقوم في حصص الشريك لانهما متلفا بالعتق ولم يامر بالمثل  
ولان هذه الاشياء لا تتساوى اجزائها وتختلف صفاتها فالقيمة فيها العدل واقر اليها فكانت اولى ويكون ذلك  
يوم تلفه لما ذكرنا ويكون في يده من نقده لانه موضع الضمان يعني يضمنه في البلد الذي يعصمه فيه من نقده ويخرج  
ان يضمنه بقيمته يوم غصبه وهو قول ابو حنيفة ومالك وروى عن احمد لانه قدر عليه بغصبه فكان عليه قيمة  
ما هو عليه حين فوضه وقدر روى عن احمد في رجل اخذ من رجل رطلا من كذا او كذا اعطاه على السعر يوم اخذه لا  
يوم محاسبته وكذا روى عنه في حوارج الميراث عليه القيمة يوم الاحد وهذا يدل على ان القيمة تعتبر يوم الغصب  
والاول اولى قال شيخنا ومكي المقرئ بين هذا وبين الغصب من قبل ان ما اخذه هو ناباذا ما ملكه وحل له المصنوع  
فيه فثبت قيمته يوم ملكه ولم تتغير ما ثبت في ذمته بتغير قيمة ما اخذه لانه ملكه والمصنوع ملكه المصنوع منه  
والواجب رده لاقيمته وانما تثبت قيمته في الذمة يوم تلفه وانقطاع المثل فاعتبرت القيمة حينئذ وتغيرت بتغيره



ه بتغيره قبل ذلك فاما ان كان المعصوب باقيا وتغير رده فواجب ان يرد قيمته فانه بطالبه بها يوم قبضها لان القيمة  
لم تثبت في الذمة قبل ذلك ولهذا يتغير بين اخذها والمطالب بها وبين الصبر الى وقت امكان الرد ومطالبتها  
ه بالسعي في رده وانما ياخذ القيمة لاجل الحيلولة بينه وبينه فيعتبر ما يقوم مقامه لان ملكه لم يزل عن خلاف  
غيره **فصل** وقد ذكرنا انما تتماثل اجزائه وتفاوت كالاتان والحياوان والادهان يضمن مثله وهذا هو الخلاف  
فيه فاما سائر المكيل والموزون فظاهر كلام احمد انه يضمن مثله ايضا فانه فلا في رواية حري ما كان من الدراهم والدينار  
وما كمال ويوزن فعليه مثله وظاهره وجوب المثل في كل مكيل وموزون الا ان يكون في حقه صناعة مباحة كعمل الحديد  
والنحاس والرصاص والصوف والشعر المغزول فانه يضمن بقيته لان الصناعة تؤثر في قيمته وهي مختلفة والقيمة  
فيه احصى فاشبهه غير المكيل والموزون وذكر القاضي ان النقرة والسبيكة من الاتان والمعين والوطب والكمثرى انما يضمن  
بقيته وظاهر كلام احمد رحمه الله ما قلنا وانما يخرج منه ما فيه الصناعة لما ذكرنا فيحتمل ان يضمن النقرة بقيته  
لغيره وجود مثله الا بكسر النقود والمضروبة وسبكها وفيه خلاف **فصل** وقد قال الخري فيمن عصب جارية  
حاملة فولدت في يده ثم ماتت الولد اخذها سيدها وقيمة ولدها اكثر مما كانت قيمته قال في المثل القاضي قول الخري في ما  
اختلفت القيمة لتغير الاسعار وهو مذهب الشافعي فعلى هذا ان تلف المعصوب يلزم الغاصب قيمته اكثر مما كانت من يوم  
العصبة الى يوم التلف لان اكثر القيمتين فيه للمعصوب منه فاذا تعدى ردها ضمنه كقيمة يوم التلف وانما سقطت  
القيمة مع رد العين والمذهب ان زيادة القيمة لتغير الاسعار مضمونة على الغاصب وقد ذكرنا ذلك على هذا الكلام  
الخري في حمل ما اذا اختلفت القيمة لمعنى في المعصوب من كبر وصغر وسمن وهزال ونسيان ونحو ذلك فالواجب فيه  
اكثر مما كانت لانها معصوبة في الحال التي زادت فيها والزيادة المالك مضمونة على الغاصب على ما قرناه بدليل الزيادة والعين  
ناقصة لزمه ان نقصها وهو يدل الزيادة فاذا ضمن لزيادة مع ردها ضمنه عند تلفها بخلاف زيادة القيمة لتغير الاسعار  
فانها لا تضمن مع ردها فكذا كد مع تلفها او قولهم انها انما تسقطت مع رد العين لا يصح لانها لو وجبت تسقطت بالزيادة  
كزيادة السمن قال القاضي ولم اجد عن احمد رحمه الله رواية بانها تضمن باكثر القيمتين لتغير الاسعار فعلى هذا تضمن  
بقيته يوم التلف وقد روي عن احمد انها تضمن بقيته يوم المعصوب الا ان الخلاف قال احمد رحمه الله  
الى القول الاول وقد ذكرناه مسئلة وان كان مصوغا او تبرأ تحت الف قيمته وزنه قوم بغير جسيمه مع كان المصاغ  
تزيد قيمته على وزنه او ينقص والصياغة فيه مباحة كعمل النسا وجب ضمانه بقيته لكن يقوم بغير جسيمه فيقوم  
الذهب بالفضة والفضة بالذهب لئلا يفضي ذلك الى الربا وقال القاضي يجوز تقويمه بخمس لان ذلك قيمة و  
الصيغة لها قيمة بدليل ان لو استاجر له عملها جاز ولو كسر الحلي وجب عليه ارش قيمته ذلك ويجوز ان يبيع لان  
الصنعة لا يقابلها العوض في العقود ويقابلها في الاتلاف الا ترى انها لا تنفرد بالعقد وتنفرد ايضا في الاتلاف  
وقال بعض اصحاب الشافعي هذا مذهب الشافعي وذكر بعضهم مثل القول الاول وهو الذي ذكره الخطا لان الغير  
ما حوزة على سبيل العوض فالزيادة ربا كالبيع وكما انقص قال احمد في رواية بن منصور ان كسر الحلي يضمن على  
قال القاضي هذا محمول على انها تراعى بذكره لا على طريق الوجوب فان كانت الصناعة محرمة كالادوية وحلي الرجال  
الحرم لم يجب ضمانه باكثر من وزنه وجها واحدا لان الصناعة لا قيمة لها شرعا **مسئلة** وان كان حلي بالفضة  
معاقومه بما شاء منها الحاجة الى تقويمها باحد هاتين احدى باولى من الاخرى فكانت الحرة اليه في تقويمه الا باحد هاتين  
قيم الاموال فدرعت الحاجة الى تقويمها باحد هاتين احدى باولى من الاخرى فكانت الحرة اليه في تقويمه الا باحد هاتين  
الدليل على انه لا يمكن تقويمه الا باحد النقيدين انه لا يمكن تقويمه بكل واحد من النقيدين منفردا لعدم معرفة ما فيه منه ولا  
قيمة الحلي قد تنقص بالتحليل بها وقد تزيد ولا يمكن ارضاها بالبيع ولا بغيره من التصرفات وانما يقسم الحلي كما قسم

بان يقال

بان يقال كم قيمة هذا ولو بيع ما كان الثمن الا عوضا له لان الحلي صارت صفة له وزنه فيه فكانت القيمة فيه موضوعا  
بهذه الصفة كقيمتها في بيعه واسم على مسئلة وان تلف بعض المعصوب فنقصت قيمة باقية كزوجه خفي تلفها  
فعليه رد الباقي وقيمة التالف وارش النقص وقيل لا يلزم ارش النقص اذا عصب شيئين ينقصهما التفرق  
كزوجه خفي ومصرعي باب قلف احد هاتين الباقي وقيمة التالف وارش نقصهما فاذا كانت قيمتهما سنة ودرهم فصارت  
قيمة الباقي بعد التالف درهمين رده واربعه دراهم وفيه وجه اخر ان لا يلزم رد القيمة التالف مع رد الباقي وهو احد الوجهين  
لاصحاب الشافعي لانه لم يتلف غيره لان نقص الباقي نقص قيمته فلا يضمن كالنقص لتغير الاسعار ولنا ان نقص  
حاصل بجنايته فلزمه ضمانه كما لو عصب ثوبا فشقته ثم تلف احد الشقين فانه يلزم رد الباقي وقيمة التالف وارش  
النقص ان نقص بخلاف تقصير السحر فانه لم يذهب من المعصوب عين ولا معنى وهما نفوت مع وهو امكان  
الانقاع به وهذا هو الوجه لنقص قيمته وهو حاصل من جهة الغاصب فينبغي ان يضمنه ولو فوت سبعة ابرص  
او عقله او فك تركيب باب ونحوه **فصل** وان عصب ثوبا فلبسه فابلا فنقص نصف قيمته ثم غلبت الثياب فغلبت  
قيمتها كما كانت مثل ان عصب ثوبا قيمته عشرة فلبسه فقصر لبسه حتى صارت قيمته خمسة ثم زادت قيمته فصارت  
عشرة رده وارش نقصه لان ما تلف قبل غلب الثوب ثبتت قيمته في الذمة فلا يتغير ذلك بغلب الثوب ولا رخصه وكذلك  
لو رخصت الثياب فصارت قيمته ثلاثا ثم يلزم الغاصب الا خمسة مع رد الثوب ولو تلف الثوب كله وقيمة عشرة ثم غلبت  
الثياب فصارت قيمة الثوب عشرة لم يضمن الا خمسة لانها ثبتت في الذمة عشرة فلا يزداد بغلب الثياب ولا ينقص  
برخصها **فصل** وان عصب ثوبا او زلوا فذهب بعض اجزائه كحل المشقة فعليه ارش نقصه وان اقام عنده  
مدة لمثلها اجرة لزمه اجرة سواء استعمل او تركه ولو اجتمعت امثلة ان اقام عنده مدة وذهب بعض اجزائه فعليه ضمانها  
مع الاجرة وارش النقص سواء كان في اجزائه بالاستعمال او بغيره وقال بعض اصحاب الشافعي ان نقص غير استعمال  
كثوب ينقصه النشر نقص ينشئه ويقي عنه مدة ضمن الاجرة والنقص ان كان النقص بالاستعمال ككثوب ليسه فالبطلان  
يضمنه معاني احد الوجهين والثاني يجب اكثر الامرين من الاجرة وارش النقص لان ما نقص من الاجرة في مقابلة الاجرة وكذلك  
لا يضمن المستاجر تلك الاجرة ويخرج لتماثل ذلك ولنا ان كل واحد منهما ينفرد بالاجرة فلو اجتمعوا وجبا  
كلوا اقام في يده مدة ثم تلف والاجرة يجب في مقابلة ما نفوت من المنافع لافي مقابلة الاجرة وكذلك يجب وان تلفت  
الاجرة وان لم يكن للمعصوب اجر كتوب غير محيطة فليس على الغاصب الا ضمان نقصه **فصل** وان نقص المعصوب  
عند الغاصب ثم باعه فتلّف عند المشتري فله تضمين من شاء منها اذ لم يكن النقص لتغير الاسعار وقد ذكرناه فان ضمن  
الغاصب ضمنه قيمته اكثر مما كانت من حين المعصوب الى حين التلف لانه في ضمانه من حين غصبه الى يوم تلفه انما قبل القبض  
لم يبدل في ضمانه وان كان الاجرة فله الرجوع على الغاصب بجميعها وعلى المشتري اجر مقامه بينه والباقي على الغاصب التام  
في رجوع كل واحد منهما على صاحبه قد ذكرناه فيما مضى **مسئلة** وان عصب عبد فابق او فرسا فشد او شيئا فعد  
رده مع بقائه ضمن قيمته فان قدر عليه بعد رده واخذ القيمة وحمله ذلك ان من عصب شيئا فخرج عن رده مع بقائه بعد  
ابق للمعصوب من المطالبة بمبدله فاذا اخذه ملكه ولم يملك الغاصب العين المعصوبة بل رده عليه لزمه رده وسبب ردها  
الذي اذنه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك بن نيار ما ملك بين الصبر الى امكان ردها فيستردّها وبه يضمن  
قنر له ملكه عنها وتضمن ملكا للغاصب لا يلزم ردها الا ان يكون دفعه دون قيمتها فهو يرجع بغيره لان المالك ملك المبدل  
فلا يبقى ملكه على المبدل كالبيع ولانه تضمين فيما ينقل الملك فيه فنقله كالوخلطان به بنسبه ولنا ان المعصوب لا يبيع  
ملكه بالبيع ههنا فلا يبيع بالتضمن كالتلف ولانه ضمن ما تعدى عليه رده بخروج رده فلا يملكه بذلك كما لو كان  
المعصوب اليد والقيمة عليه ولا يشبه الزيت لانه يجوز بيعه ولان حق صاحبه ان يقطع عنه ليعذر رده اذ ثبت ذلك فانه



إذا قدر على المصوب رده وغاؤه المفصل والمتصل واجرم مثله لا حين دفع بدله وجب على المالك رد ما أخذه بدله لا على  
الغاصب لأنه أخذه بالحيولة وقد زالت فيجب رد ما أخذه من أجلها أن كان باقيا بعينه وزيادته المضافة إليها تسبغ في  
الفسوخ وهذا في حق ولا يلزم رد زيادته المفصلة لأنها وجدت في ملكه ولا تسبغ في الفسوخ فاستبشرت زيادة البيع المردود  
يجب وإن كان المبدل تالفا فعليه مثله وقيمه إن لم يكن من ذوات الأمتثال **مسئلة** وإن غصب عسرا فخره فغلبه مثله  
لأنه تلف في يده فإن صار خلا وجب رده وما نقص من قيمة العصب ونسبته ما أداه من بدله وقال بعض أصحاب الشافعي  
يؤد للخل ولا يسترجع البديل لأن العصب تلفت بخيبره فوجب ضمانه وإن عاد خلا كان كما لو هزلت الجارية السقيمة ثم عاد  
سمنها فإنه يرد لها وأريق نقضها وكذا إن الخل عيب العصب تغيرت صفته وقد رده فكان لاسترجاع ما أداه بدله لا عند  
كما لو غصبه فغصب منه غاصب ثم رده عليه وكما لو غصب حلا فصا كسبا وأما السهم الأول فلنا فيه منع وإن سلبناه فالنكاح  
غير الأول بخلاف مسائلتنا **فصل** إذا غصب أمتان فطالب المالك بالهما في بلد آخر وجب ردها إليه لأن الأمان في قيم الأموال  
فلا يضر اختلاف قيمتهما وإن كان المصوب من المتقومات لم يدفع قيمته في بلد الغصب وإن كان من المثليات وقيمتها في  
البلدين واحدة وهي أقل في البلد الذي له فيه فله مطالبة بمثله لأنه لا ضرر على الغاصب فيه وإن كانت أكثر فليس له المطالبة لأن  
لا تكلف النقل إلى غير البلد الذي غصب فيه بل المطالبة بقيمته في بلد الغصب وفي جميع ذلك متى قدر على المصوب أو لم  
في بلد الغصب رده وأخذ القيمة كما لو غصب عبد فائق **فصل** قال رضي الله عنه وإن كانت للمصوب جارية فعلى  
الغاصب أجره مثل مدة مقامه في يد غيره سواء استوفى المنافع وتركها تذهب هذا المذهب نص عليه أحمد في رواية  
وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يضمن المنافع وهو الذي نصه أصحاب مالك وقد روي محمد بن الحكم عن أحمد في غصب  
دار فسلكتها عشر سنين لا جازي إن أقول عليه أجر ما سكن وهذا يدل على بوقعه عن الجواب الإجماعي لأن المالك قال هذا قولنا  
لأن محمد بن الحكم مات قبل أبي عبد الله بعشرين سنة وأخرج من لم يوجب الأجر يقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج بالضمان  
ضمانا على الغاصب ولا تداستوفى منفعة غيره عقد بالاتلاف في العقد الفاسد جاز أن يضمنه بغيره لا تلاف كالاعيان  
ولأنه تلف متقوم ما وجب ضمانه كالاعيان أو يقول مال متقوم موصوب فوجب ضمانه كالاعيان وأما الجير فوار  
في البيع ولا يدخل فيه الغاصب لأنه لا يجوز له الانتفاع بالمصوب بالاجماع ولا يسبب الزنا لأنها رخصت بالتلاف منافع  
بغير عوض ولا عقد يقتضي العوض فكان بمنزلة من أعاره داره ولو أكرهها عليه لزمه مهرها والخلاف فيما لم ينفذ  
تعتبا بعقد الإجارة كالعقار والحيوان والدواب ونحوها فاما الغنم والشيء والطير ونحوها فلا شيء فيها لأنه لا  
منافع فيها يستحق بها عوض ولو غصب جارية ولم يطلها ومضى عليها زمن يمكن الوطى فيه لم يضمن مهرها لأن منافع  
البيع لا تنلف إلا بالاستيفاء بخلاف غيرها لأنها لا تقدر بزمن فنلتها مضى الزمان بخلاف المنفعة ولو أطرق الفجر  
لم يضمن منفعة لأنه لا عوض له لكن عليه ضمان نفسه **مسئلة** وإن تلف المصوب فعليه أجرته إلى وقت تلفه  
بعد التلف لم يبق له منفعة فلم يجب ضمانها كما لو تلفت من غير غصب **مسئلة** وإن غصب شيئا فخره عن رده  
فأدى قيمته فعليه أجرته إلى وقت أداء القيمة لأن منافعها إلى وقت أداء القيمة مما لو كره لصاحبها فخره ضمانها وهل يلزم  
أجرة من حين دفع بدله إلى رده فيه وجهان أصحهما لا يلزم لأنه استحق الانتفاع بدله الذي أقيم مقامه فلم يستحق  
الانتفاع به وبما قام مقامه والثاني لأن الأجر لا العين باقية على ملكه والمنفعة له **فصل** قال الشيخ رضي الله عنه  
وتصرفات الغاصب الحكمية كاللحج وسائر العبادات والعقود كالبيع والتكاح ونحوها باطلة في إحدى الروايتين وفي  
الأخرى صحيحة تصرفات الغاصب كمصرفات الفضولي وفيها روايتان أظهرهما بطلانها والثانية صحتها ووقوفها على  
إجازة المالك وقد ذكر شيخنا في الكتاب المشرح أنها تقع صحيحة وذكر أبو الخطاب وسواؤه ذلك العبادات كالطهارة  
والصلاة والزكاة والحج والعقود كالبيع والإجارة والتكاح وهذا ينبغي أن يتقيد في العقود بما لم يبطله المالك فاما  
ما اختار المالك إبطاله فآخذ المعقود عليه ولا تعلم فيه خلافا وأما ما لم يذكر المالك فوجب التقييد فيه أن الغاصب  
مدته وتكثرت فاقه في القضاء بطلانها ضرر كبير وربما أعاد الضرر على المالك فانه الحكم بصحتها يقتضي كون البيع

والعوض

والعوض بنائه وزيادته له والحكم ببطلانها يمنع ذلك **مسئلة** وإن التجر بالدرهم فالدرج لما كانا ٥ إذا غصب  
أمتان فآخرا بها أو عروضا فآخرا بها أو تجر بينهما فقال أصحابنا الرج للمالك والسلع المشتراة له وقال الشافعي أبو حنيفة  
وأبو الخطاب إن كان الشريك بعين المال فالرج للمالك لأنه غاصب ماله الشريك وعن أحمد رحمه الله إن يصدق به  
لوقوع الخلاف فيه **مسئلة** وإن اشترى في ذمته ثم نقدها فذلك إذا اشترى في ذمته فاحتمل أن يكون الرج للغاصب  
وكذلك ذكر أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الشافعي لأنه اشترى لنفسه في ذمته فكان الشريك له والرج له  
وعليه بدل المصوب وهذا قياس قول الحنفية وروي ذلك عن أحمد واحتمل أن يكون للمالك لأنه غاصب ماله الشريك  
بعين المال وهذا هو المشهور في المذهب قال صاحب المحرر إذا اشترى في ذمته ثم نقدها فذلك إذا اشترى  
المصوب مال الغير والتجارة به وإن خسر فهو على الغاصب لأنه نقص حصل في المصوب وإن دفع المال لمن يقارب  
به فالحكم في الرج على ما ذكرنا وليس على المالك من أجر العامل شيء لأنه لم يأن له في العمل في ماله وإن كان عالميا بالغصب  
فلا أجر له لأنه متعبد بالعمل ولم يجره أحد وإن لم يعلم فعلى الغاصب أجر مثله لأنه استعمله على لا يعرض له فله من  
أجره كالعقد الفاسد **فصل** وإن أجر الغاصب المصوب فالأجرة باطلة في إحدى الروايات كالبيع والمالك  
تضمن أيهما شاء أجر المشتري فان ضمن المشتري لم يرجع بذلك لأنه دخل في العقد على أنه يضمن المنفعة ويستقطعه متى  
في العقد وإن كان دفعه إلى الغاصب وإن تلفت العين في يد المشتري فله أن يضمن من شاء منه ما قيمته فإن ضمن المشتري  
رجع بذلك على الغاصب لأنه دخل معه على أنه لا يضمن العين ولم يحصل له بدل في مقابلته ما غرر وإن كان عالميا بالغصب  
لم يرجع على الغاصب لأنه دخل على بصيرة وحصل التلف في يده فاستقر الضمان عليه فإن ضمن الغاصب الأجر والقيمة رجع  
بالأجر على المشتري ولم يعلم ويرجع بالقيمة إن كان المشتري يعلم بالغصب وهذا قول الشافعي ومحمد بن الحسن وهذا  
الفصل وحكي عن أبي حنيفة لأن الأجر للغاصب دون صاحب الدار وهو فاسد لأن الأجر عوض المنافع لرب الدار  
فلم يملكها الغاصب كعوض الأجر **مسئلة** وإن اختلفا في قيمة المصوب أو قدره أو صنعه فيه فالقول قول  
الغاصب في إذا اختلف المالك والغاصب في قيمة المصوب ولا يثبتة فالقول قول الغاصب لأن الأصل براءة ذمته  
فلا يلزمه ما لم يقر عليه حجة كما لو ادعى عليه دين فاقب بغيره وكذلك ان اختلفا في قدره فقال غصبتني مائة  
قال بل خمسين لما ذكرنا وكذلك ان قال المالك كان كاتباً أو لصانعاً فأنكر الغاصب فالقول قول المالك وإن  
شهدت البينة بالصفة ثبتت **مسئلة** وإن اختلفا في رده أو غيب فيه فالقول قول المالك إذا اختلفا في  
رد المصوب فالقول قول المالك لأن الأصل عدم الرد وبقائه في يد الغاصب وإن قال الغاصب كانت فيه سلعة  
أو صنعة زائداً أو عيباً فأنكر المالك فالقول قوله لأن الأصل عدم ذلك وإن اختلفا بعد زيادة المصوب في وقت  
الزيادة فقال للمالك زادت قبل تلفه وقال الغاصب بعد تلفه فالقول قول الغاصب لأن الأصل براءة ذمته وإن  
شاهدت البينة معيباً فقال الغاصب كان معيباً قبل غصبه وقال المالك تعيب عندك فالقول قول الغاصب لأن عدم  
ولأن الظاهر صفة العيب لم يتغير ويخرج أن القول قول المالك إذا اختلف البائع والمشتري في العيب هل كان  
عند البائع أو حدث عند المشتري فإن فيه روايتان القول قول البائع كذلك هذا وإن غصب خيراً فقال للمالك خل  
عندك وأنكر الغاصب فالقول قوله لأن الأصل عدم تغيره وبرائة ذمته الغاصب وإن اختلفا في تلفه فالقول  
الغاصب إذا ادعى التلف لأنه علم بذلك وتعد راقامة البينة عليه فإذا حلف فله المطالبة بدله لأنه لا تعد  
رد العين فله رد بدله كما لو غصب عبد فائق وقيل ليس له المطالبة به لأنه لا يدعيه وإن قال غصبت حديثاً  
قال بل عتيقاً فالقول قول الغاصب لأن الأصل عدم وجوب الحديث والمالك مطالب بالعتيق لأنه دون حقه  
وإن اختلفا في الثياب التي على العبد فهي للغاصب لأنها في يده فكان القول قوله فيها ولم يثبت أنها كانت للمالك العبد

والعوض



مسئلة وان بقيت في يد غصوب لا يعرف اربابها قصدت بها عنهم بشرط الضمان كاللقطة فالانه عاجز عن رد  
الى اصحابها فاذا قصدت بها عنهم كان ثوابها لاربابها فيسقط ذلك اسم غصوب ولا قضاء الحقوق في الاخر  
بلحسنا وحمل الشيات فاذا اطلب منه عوض الغصب احالهم بثواب الصدقة وعند في اللقطة لا يجوز الصدقة  
بها فيخرج منها مثله فعلى هذا دفعه الى نائب الامام كالضوال **فصل** قال رضي الله عنه ومن ائلف مالا  
محمي ترما لغيره ضمنه كالوعصبة اذا كان يغير اذنه لا يعلم في ذلك خلافا لانه فوته عليه فوجب ضمانه كالوعصبة عند  
مسئلة وان فتح قفصا عن طائر فطار او حل قيد عبدة او ارباط فرسه اذا حل باط دابة فهربت او فتح قفصا عن طائر  
فطار ضمنه او بيم قال مالك وقال ابو حنيفة والشافعي والضمان عليه الا ان يكون اهلهما حرة ذهبوا وقال اصحاب الشافعي  
او قفا بعد الحل والفتح ثم ذهبوا لم يضمنهما وان ذهب عقيب ذلك فغيره وان احتج بان له اختيارا وقد وجد منها  
المباشرة ومن الفاح سبب غير ملجى فاذا اجتمع عالم يتعلق الضمان بالسبب كالوجع بثر الخاء عبد الانسان فخرج  
فيها ولنا انه ذهب بسبب فعله فلزم الضمان كما لو تفرقه او ذهب عقيب فتح وحله والمباشرة انما حصلت ممن لا يمكن  
احالة الحكم عليه فيسقط كما لو نفر الطائر واهاج الدابة واشتلاكلها على صبي فقتله او اعلق نار في متاع انسان فان  
لنار فعلا لكن لما لم يكن احالة الحكم عليها كان وجوده كعدمه ولان الطائر وسائر الصيد من طبعه النفور وانما يبقى  
بالمنايع فاذا ازيل المنايع ذهب بطبعه فكان الضمان على من ازال المنايع كمن قطع علاقه قنديل فوقه فانكسر وهكذا  
لو حل قيد عبد فذهب او اسير فاقطعت لانه تلف بسبب فعله فاما ان فتح القفص وحل الفرس فبقيا واقفين فجاء  
انسان فنفرهما فذهبهما فالضمان على منفرهما لان سببه اخص فاخص الضمان به كالمدافع مع الخاف وان وقع طائر  
انسان على جدار فنفره انسان فطار لم يضمنه لان تنفيره لم يكن سببا لقوته فان كان محتجعا قبل ذلك وان رماه فقتله  
ضمنه وان كان في داره لانه كان يمكن تنفيره بغير قتله وكذلك لو مر طائر في هواء داره فرماه فقتله ضمنه لانه لا يمكن  
الطائر من هواء الدار فهو كالورماه في هواء رعيه **مسئلة** وان حل وكاء رزق مايع او جامد فاذا تيسر الشمس  
او بقي بعد حله قاعلا فالقنديل الرج فاندفع ضمنه اذا حل وكاء رزق مايع فاندفع او كان جامدا فذا يمشي او يسقط  
يرج او ينزل ضمنه سواء خرج في الحال او قليلا قليلا او خرج من شيء بل اسفله فسقط او ثقل احد جانبيه فلم ينزل  
يعيل قليلا قليلا حتى سقط لانه تلف بسبب فعله وقال القاضي لا يضمن اذا سقط برج او زلزلة الارض ويضمن  
سوى ذلك وبيع قال اصحاب الشافعي ولم يضمنوا اذا اذاب بالشمس وجهان قالوا لان فعله غير ملجى والمعنى الحاد ما يشر  
فلم يتعلق الضمان بفعله كما لو دفعه انسان ولنا ان فعله سبب تلفه ولم يتخلل بينهما ما يمكن احالة الحكم عليه فوجب عليه  
الضمان كما لو خرج عقيب فعله او ماله قليلا قليلا وكما لو خرج انسانا فاصابه الحر او البر فحرق الجناية فانه يضمن واما ان  
دفعه انسان فان المتخلل بينهما مباحرة من يمكن احالة الحكم عليه بخلاف مسائلنا **مسئلة** وان ربط دابة في الطريق  
فاتلفت شيئا او اقتنى كلبا عقورا فعقروا وخرق ثوبا ضمنه اذا وقف الدابة في طريق ضيق ضمن ما جئت بيدها وحل اذا  
لانه متعدد توقفا فيه وان كان الطريق واسعا ضمن في احد الروايتين وهو مذهب الشافعي لان انتفاعه بالطريق  
مشروط بالسلامة وكذلك لو ترك في الطريق طينا فزلق به انسان ضمنه والثانية لا يضمن لانه غير متعدد توقفا  
في الطريق الواسع فلم يضمن كما لو وقفها في موات وفارق الطين لانه متعدد بتركه في الطريق واما الكلب فيلزم  
ضمان ما ائلف لانه تعدد بالدخول فقد نسب الى اتلاف نفسه بجنايته وان دخل باذنا مالك فعلمه ضمانه لانه تعدد  
بغير اذنه لانه متعدد بالدخول فقد نسب الى اتلاف نفسه بجنايته وان دخل باذنا مالك فعلمه ضمانه لانه تعدد  
لا اتلاف فان ائلف الكلب بغير العقور مثل ان ولغ في انا انسان او بال يضمنه لان هذا يخص الكلب العقور قال  
القاضي وان اقتنسا ستورا ياكل فراخ الناس ضمن ما ائلفه كالكلب العقور ولا فرق بين الليل والنهار فان لم يملك

لعادة بذلك لم يضمن صاحبه جناية كالكلب الذي ليس بعقور ولو ان الكلب العقور والمستور حصل عند انسان  
من غير اقتنائه ولا اختياره فاقصد لم يضمنه لانه لم يحصل الا اتلاف بتسبيبه فانه اقتنى حراما او غير من الطير  
فارسله نهارا فلقط حيا لم يضمنه لان العادة ارساله **مسئلة** وقيل في الكلب العقور ولو اقتنى في الجمله احد اهله ضمن  
سواء كان في منزله صاحبه او خارجا عنه وسواء دخل باذن صاحب المنزل او بغيره فانه اقتنائه الكلب العقور سبب  
للعقور واذا في الناس ضمن صاحبه كالوربط دابة في طريق ضيق والثانية لا يضمن لقوله عليه الصلوة والسلام العجا  
جبار ولا تئلف من غير ان تكون يد صاحبه عليه اشبه سائر الدواب **مسئلة** وان اتج نار في ملكه او سقى ارضه  
فتعدى الى ملك غيره فالتلف ضمن اذا كان قد اسرف او قوط ولا فلاه وجملة ان اذا فعل ذلك لم يضمن اذا كان ما  
جرت به العادة من غير تفريط لانه غير متعدي ولا يملك اسرية فعل مباح فلم يضمن كسرية العقود وفارق من حل وكاء  
رزق فاندفع لانه متعدي بجملة ولان الغالب خروج المانع من الرزق المفتوح بخلاف هذا فان كان يتفريط منه او  
اسراف بان اتج نار لسري في العادة لكثرة نفعها وفي ربح شديد تحملها او فتح ماء في ارضه  
غيره او اوقد في دار غيره ضمن ما ائلف به وان سري في الدار التي اوقد فيها والارض التي فتح الماء فيها الا ان سري  
عدوانا اشبه سائر الدواب الذي تعدا فيه وكذلك ان يبست النار غصان شجرة غيره يضمن لان ذلك لا يكون الا عن كبره  
الا ان تكون الا غصان في هوائه فلا يضمن لان دخولها اليه غير مستحق فلا يمنع من التصرف في داره لحرمة ما يذهب  
المشاق في كذا في هذا الفصل وان ائلف الدابة في داره فوجب عليه ان يحفظه لانه ماله من حيث هو  
اشبه باللقطة فان لم يعرف صاحبه فهو لقطة تثبت فيها احكامها وان عرف صاحبه لم يملكه فان لم يفعل ضمن  
لانه امسك مال غيره بغير اذنه من غير تعريف فهو كالغاصب وان سقط طائر في داره لم يملكه حفظ ولا اعلام  
صاحبه ولا يملكه محفوف بنفسه الا ان يكون غير متعدي فهو كالغاصب وان سقط طائر في داره لم يملكه حفظ ولا اعلام  
ضمنه لانه امسك مال غيره بغير اذنه من غير تعريف فهو كالغاصب وان سقط طائر في داره لم يملكه حفظ ولا اعلام  
تتلفه ضمنا لنفسه الذي لم يتعد فيه **مسئلة** وان حفر في فناء بيتا لنفسه ضمن ما تلف به الفناء ما كان خارج الدار  
قربا منها اذا حفر في الطريق بيتا لنفسه ضمن ما تلف به سواء حفرها باذن الامام او بغيره وسواء كان فيها  
ضررا ولا وقال اصحاب الشافعي ان حفرها باذن الامام لم يضمن لان الامام ان ياذن في الانتفاع بالارض فليس يملكه  
يجوز ان ياذن في القعود فيه ويقطعه لمن يتوقع فيه ولنا انه تلف بحفره في مكانة مشرك بغير اذن اهله لغير  
مصلحتهم فيضمن كما لو لم ياذن فيه الامام ولا نسلم ان الامام الاذن في هذا وانما جاز الاذن في القعود لانه لا يملك  
يمكن ان يذير في الحال اشبه القعود في المسجد ولان القعود جائز من غير اذن الامام بخلاف الحفرة **مسئلة** وان  
حفرها لسايلة لنفع المسلمين لم يضمن في احد الروايتين مثل ان يحفرها ليزل فيها ماء المطر او لنشر بذر المارة  
ونحو هذا فلا يضمن لانه محسن بفعله غير متعدي اشبه باسط العصير في المسجد وقال بعض اصحابنا لا يضمن  
كان ياذن الامام وان كان بغير اذنه لم يضمن في احد الروايتين فان احمد قال في رواية اسحق بن ابراهيم اذا حفر بيتا  
الماء المطر فيه نفع للمسلمين ارجوان لا يضمن والثانية يضمن او يبرأ احد الامام لان الامام لم يملك القاصي  
سوى هذه الرواية والصحيح الاول لان هذا مما تدعو اليه الحاجة وينسب لستادة الامام فوقع البلوى به في  
وجوب الاستئذان تفويت هذه المصلحة العامة لانه لا يمكن ان يوجب من يحمل كلفة الاستئذان والحفر معا فتنضم  
هذه المصلحة فوجب سقوط الاستئذان كما في سائر المصلحة العامة من بسط حصر المسجد ووضع سراج او رم  
شعث واشباه ذلك حكم البناء في الطريق حكم الحفرة فكذا ما ذكرنا من الفصل والخلاف وهو انه متى بني بيتا يضر



لكونه في طريق ضيق او في واسع الا انه ينظر بالمائة او بنى لنفسه فحين ما تلف به وسقط في ذلك كله اذن الامام وعلم  
قال شيخنا ويحتمل ان يعتبر اذن الامام في البناء لنفع المسلمين دون الخلف لان الخلف قد عول الحاجه اليه لنفع الطريق و  
اصلاحها وازالة الطين والكمه منها بخلاف البناء في حفرة هجرية بقبتها وحفره فيها وقلع حجر بغير ايامه  
ووضع الحصى في حفرة فيها لملأها ويساها بالزلاطين ونحوه منها وتسقيف ساقية فيها ووضع حجر في طريق فيها  
ليطأ الناس عليه فهذا كله مباح لا يضمن ما تلف به لان العلم فيه خلافا وكذا كسبي ان يكون في بناء القنطرة ويحتمل  
ان يعتبر اذن الامام فيها لان مصلحة النعم بخلاف غيره قال بعض اصحابنا في حفر البير ينبغي ان يتقيد سقوط  
الضمان اذا حفرها في مكان ما بل عن القارعة وجعل عليه حاجزا يعلم به ليتوق **فصل** وان حفر العبد  
بيتر في ملك انسان بغير اذنه او في طريق بغير اذنه ثم عتق ثم تلف بها شيء ضمنه العبد وبه قال الشافعي وقال ابو  
حنيفة الضمان على السيد لان الجناية للحفر في حال الرق فكأن ضمان جنائبه حبيته على سيده ولا يرد ذلك بعينه كما  
لو جرح في حال رقه ثم سرق جرحه بعد عتقه ولنا الضمان وجد بعد العتق عليه كما لو اشترى سيفا  
حالة رقه ثم قتل به بعد عتقه وفارق ما بعد عتقه وكذا القول في نصب **فصل** يجب بالضم  
منسكته وان يسط حصيرا او علق فيه قندلا او سقفا ونصب عليه بابا او جعل فيه رفا ليستفيع به الناس فتلط به  
شيء فلا ضمان فيه وقال اصحاب الشافعي ان فعل شيئا من ذلك بغير اذن الامام ضمن في احد الوجهين وقال ابو حنيفة  
اذ لم يكن اذن فيه الجيران ولنا ان هذا فعل احسن به ولم يتعد فيه فلم يضمن ما تلف به كما لو اذن فيه الامام والجيران ولا  
فعل ما يتفيع المسلمون غالبا فلم يضمن كمن حفر الطريق ولان هذا ما فيه عرفا لان المعادة جارية بالتبرع من  
غير استئذان فلم يضمن فاعله كما اذا دون فيه نقطا مسكنة وان جلس في مسجد او طريق واسع **مسئلة** ان  
حيوانا قلف لم يضمن في احد الوجهين ولا في مجلس في مكان له الجاوس فيه من غير تعدي على احد وفي الآخر يضمن  
لان الطريق انما جعلت للمرور فيها لا للجاوس والمسجد للصلاة وذكر الله تعالى والاول اولى لانه فعل معلوم مباح  
وفولهم ان الطريق انما جعلت للمرور وفيها ممنوع فان الطريق الواسع يجلس فيه عادة وكذا المسجد جعل للصلاة و  
انظار الصلاة والاعتكاف فيه في جميع الاوقات وبعضها لا يتباح الصلاة فيه ولا انظار الصلاة والاعتكاف فيه  
فلم يتعلق به الضمان كالصلاة واسألنا **مسئلة** وان اخرج جثما حيا او ميتا الى الطريق فسقط على شيء اختلف  
ضمنه قال احمد وجعله ذلك اذ اخرج الى الطريق النافذ جثما حيا او ميتا باطلا فسقط او شيء من شيء فالتلف ضمن  
وقال اصحاب الشافعي ان وقعت خشبة لمسه مركبة على حاجب **فصل** في قسم الضمان عليه ما تلف به ما اخرج الى الطريق  
لانه تلف بما وضع على فاقام خشبة في ملكه ما يلا الى الطريق او كما لو لم تكن الخشبة الساقطة موضوعة على الحاجب  
ما يلا الى الطريق فالتلف اقام خشبة في ملكه ما يلا الى الطريق او كما لو لم تكن الخشبة الساقطة موضوعة على الحاجب  
ولان اخراج يضمن به البعض فضمن به الكل كما ذكرنا ولانه تلف بعد وانه ضمنه كما لو وضع البناء على ارض الطريق و  
الدليل على عدوانه وجوب ضمان البعض لانه لو كان مباحا لم يضمن به كسائر المباني ولان هذه الخشبة لو سقطت  
سقط الخارج منها فان تلف شيئا ضمنه فيجب ان يضمن ما تلف جميعه كسائر المواضع التي يجب الضمان فيها  
ولانا لان العلم موضع يجب الضمان كله ببعض الخشبة ونصفه بجميعها وان كان اخرج الجناح الى درب غير نافذ بغير اذن  
اهله ضمن ما تلف به وان كان بادنه فلا ضمان عليه لانه غير متعدي **فصل** وان اخرج ميتا الى الطريق  
النافذ فسقط على انسان او شيء فالتلف ضمن وهذا قال ابو حنيفة وحكي عنه ما لا اختلف فيه من ان يلف ما اختلف فيه  
غير متعدي باخراجه فلم يضمن ما تلف به كما لو اخرج جمل ملكه وقال الشافعي ان سقط كله فعليه نصف الضمان  
لانه تلف بما وضعه على ملكه وملك غيره فان انقص الميزاب فسقط منه الخارج حسب ضمن الجميع لانه

غير ملكه

غير ملكه ولنا ما سبق في الجناح وان اخرج مباح بل هو محرم لانه اخرج الى هو ملك غيره شيئا بغير اذنه ما اخرج  
الى ملكه اذ يضمن بغير اذنه فاما ان اخرج الى ملكه اذ يضمن بغير اذنه فهو متعدي ويضمن ما تلف به ولا يعلم  
فيه خلافا **مسئلة** وان مال الحايطة فلم يضمنه حتى تلف شيئا لم يضمنه نص عليه احمد واوجب في موضع اذ ان  
تقدم اليه بنقصه واشهد عليه فلم يفعل ضمنه اذ كان في ملكه حايطة مستوا وبناه كذا فسقط من غير استئذان  
ولا ميل فلا ضمان على صاحبه فيما تلف به لانه لم يتعد ببناء ولا حصل منه تفریطا ببقائه وان مال قبل وقوعه  
الى ملكه ولم يتجاوز فلا ضمان عليه ايضا لانه لم يتعد ببناء ما يلا في ملكه وان مال قبل وقوعه الى هو الطريق او  
الى ملك انسان او ملك مشترك بينه وبين غيره وكان بحيث لا يمكنه تقصير فلا ضمان عليه لانه لم يتعد ببناء  
ولا فرط في تركه نقصه لغيره عند استئذان مال وسقط من غير ميل فان امكنه تقصير فلم ينقصه ولم يطالب بذلك المضمن  
في المنصوص عن احمد وهو الظاهر عن الشافعي ونحوه قول الحسن والخجج والثوري واصحاب الرأي لانه بناء في  
ملكه والميل حادث بغير فعله استئذان او وقع قبل ميله وذكر بعض اصحابنا فيه وجبا اخراجه على الضمان وهو قول ابن  
ابي ليلى والجبثور **مسئلة** لانه متعدي بتركه ما يلا فضمن ما تلف به كما لو بناه ما يلا الى ذلك ابتدا ولا لو طوب  
بنقصه فلم يفعل ضمن ما تلف به ولو لم يكن موجبا للضمان لم يضمن بالمطالبة كما لو لم يكن ما يلا او كان ما يلا الى  
ملكه واما ان طوب بنقصه فلم يفعل فقد توقف احمد رحمه الله عن الجواب فيها وقال اصحابنا يضمن وقد اوجب البير  
احمد وهو مذهب مالك ونحوه قال الحسن والخجج والثوري وقال ابو حنيفة الاستئذان ان يضمن لان حق  
الجوار المسلمين وميل الحايطة يمنعهم ذلك فكان لهم المطالبة بالبناء فاذا لم يزل ضمن كما لو وضع شيئا على حايطة فسقط  
في ملك غيره فطوب برفعها فلم يفعل ضمنه انسان وفيه وجه الا ضمان عليه وقال ابو حنيفة وهو القياس لانه بناء  
في ملكه فلم يسقط بفعله فاشبه ما لو لم يطالب بنقصه او سقط قبل ميله ولم يمكنه تقصير ولا لو وجب الضمان لم يشترط  
المطالبة به كما لو بناه ما يلا الى ملكه غيره فان قلنا عليه الضمان اذا طوب فان المطالبة من كل مسلم او ذي حجب الضمان  
اذا كان عليه الطريق لان لكل واحد منهم حق المرور فكانت له المطالبة كما لو مال الحايطة الى ملك جماعة كان لكل واحد  
منهم المطالبة واذا طالب واحد فاستأجره صاحب الحايطة واستأجره الامام لم يسقط عنه الضمان لان الحق لجميع المسلمين  
فلا يملك واحد منهم اسقاطه وان كانت المطالبة مستأجرة الدار ومقتضاها واستغفرها واستغفرها واستغفرها واستغفرها  
لانه لا يكون التقصير وليس للحايطة ملكا كما لو طوب الحايطة في هذه الحالة فلم يمكنه استرجاع الدار ونقص الحايطة  
فلا ضمان عليه لعدم تفریطه وان امكنه استرجاعها كما لمعير والمودع والراهن اذا امكنه فكذلك الرهن فلم يفعل ضمن  
لانه امكنه التقصير وان كان المالك محجورا عليه لسفاه وصغره وجنون فطوب هو بل يضمن الضمان لانه ليس اهلا  
للمطالبة وان طوب وليه او وصيه فلم ينقصه فالضمان على المالك لان سببه الضمان ماله فكان الضمان عليه دون المتصرف  
كالوكيل مع الموكل وان كان المالك مشترك بين جماعة فطوب احدهم ينقص احتمل وجهين احدهما ان لا يضمن لانه لا  
يمكنه تقصير بدون اذنه فهو كالحاجز والثاني يلزم من محصته ولا يمكن من التقصير بمطالبة شركائه والراهن التقصير  
فصار ذلك مقروفا فان كان ميل الحايطة الى ملك اذ يضمن معين اما واحد او جماعة فالتلف على ما ذكرنا الا ان المطالبة تكون  
للمالك او ساكن المالك الذي مال البير دون غيره وان كان جماعة فالتلف واجب التقصير بمطالبة كل واحد او واحد  
بنقص المالك الى الطريق الا انه متى طوب ثم حله صاحب المالك او براه منه او فعل ذلك ساكن الدار التي مال اليها  
جاز لان القول به وهو على اسقاطه وان مال الى درب غير نافذ فالحق لاهل الدرب والمطالبة للمالك لا للمالك لم يترحم  
التقصير بمطالبة احدهم ولا يبرأ بالبرائة وثنا جملته الا ان يرضى بذلك جميعهم لان الحق للجميع **فصل** وان لم يعمل  
الحايطة لكن تشقق فان لم يخش سقوطه لكونه سقوطا بطوله لم يجب تقصيره وحكمه حكم الصحيح قياسا عليه



وان خيف وقوعه لكونه مشقوقا بالعرض فحكم الحاكم بالليل لانه يخاف منه التلف استنبه المايل فصل ولو بناه  
حايطا ما يلا الى الطريق اولى ملك غيره او هو مشترك ولا يضره للوقوع على غيره في غير ملكه لم يشبه ما لو نصب  
منجلا يصيب به وهذا منهيب المشافعي ولا يعلم فيه مخالفا **فصل** اذا تقدم صاحب الحايط المايل بنقصه فباعه  
فسقط على شيء قلنا به فلا ضمان على بائعه لانه ليس بملكه ولا على المشتري لانه لم يطل بالبيع بنقصه فباعه  
قلنا بل زوم البهية زال الضمان عند بخر العقد واذا وجب الضمان فكان التالف براءد ميا فالدفع على عاقلته فان التالف  
العاقلة كوف الحايط لصاحبه لم يلزمه الا ان ثبت ذلك بينه لان الاصل عدم الوجوب عليهم فلا يجب بالتلف  
اعترف صاحب الحايط بالضمان عليهم دونهم لان العاقلة لا تحمل الاعتراف وكذلك ان التالف ببراءة بنقصه فباعه  
ما ذكرنا وان كان الحايط في يد صاحبه وهو ساكن في الدار لم يثبت به كمال الوجوب عليهم لانه لا دلالة ذلك على الملك من جهة  
الظاهر والظاهر لا يثبت به الحقوق وانما خرج براءد عوى هسكته وما تلفت البهية فلا ضمان على صاحبه الا ان  
يكون في يد انسان كالسائق والراكب والقايد فيضمن ما جنت يدها او فمها دون ما جنت برجلها اذا تلفت البهية  
شيئا فلا ضمان على صاحبه اذ لم تكن يده احد عليها كالراكب والسائق والقايد فانه يضمن وهذا قول شريح والي حنيفة  
والشافعي وقال مالك كذا ضمان عليه لما ذكرنا من الحديث ولا نرجحنا فيه بهيمة فلم يضمنها كالحولم تكن يده عليه ولنا قول  
البيهقي صلى الله عليه وسلم والرجل جبار رواه سعيد باسناده عن الهذيل بن سرجيل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ونخصص الرجل بكونها جبارا دليل على وجوب الضمان في جنايته غيرها ولا نعلم خلافه  
من الجناية اذ كان ركبها او يده عليها بخلاف من لا يده عليها وحده شريح والشافعي لا يده عليها في جنايته  
برجلها وبير قال ابو حنيفة وعن احمد رواية اخرى لانه يضمنها وهو قول شريح والشافعي لا يده عليها في جنايته  
فضمنها بجنايته يدها ولنا قول البيهقي صلى الله عليه وسلم والرجل جبار ولا نعلم خلافه من الجناية فلم يضمنها  
لولا تكن يده عليها فاما ان كانت جنايتها بفعله مثل ان يجرها او يضربها في وجهها ونحو ذلك فانه يضمن لجنايته  
لان السبب في جنايتها فكان عليه ضمانها ولو كان السبب غيره مثل ان تخسرها او تفترها فالضمان على من فعل ذلك  
دفع ركبها وسائقها وقايدها لانه السبب في جنايتها **فصل** فان كان على الدابة ركبان فالضمان  
على الاول منهما لانه المتصرف فيها القادر على كفاها الا ان يكون الاول منهما صغيرا او مريضا او نحوهما ويكون الثاني  
هو المتولي لتدبيرها فيكون الضمان عليه فان كان مع الدابة قايد وسائق فالضمان عليهما لان كل واحد منهما  
ضمن فاذا اجتماعهما وان كان معهما او مع احدهما ركب فالضمان عليهم جميعا في احد الوجهين لذلك والثاني  
الضمان على الراكب لانه اقوى يد وتصرف ويحتمل ان يكون على القايد لانه لا حكم للراكب مع  
والجمل المقطوع على الجمل الذي عليه الجمل الذي عليه ركب يضمن جنايته لانه في حكم القايد فاما الجمل المقطوع على الجمل  
الثاني فينبغي ان لا يضمن جنايته الا ان يكون له سائق لان الراكب الاول لا يمكن حفظه عن الجناية ولو كان مع الدابة  
ولده لم يضمن جنايته لانه لا يمكن حفظه وذكر ابن ابي موسى في الارشاد انه يضمن قال لانه يمكن ضبطه بالشد **مسئلة**  
ويضمن ما افسدت من الزرع والشجر ليل ولا يضمن ما افسدت من ذلك نهارا في بيعه اذ لم يداخه عليها وهذا قول  
مالك والشافعي واكثر فقهاء الحجاز وقال الليث يضمن مالهما ما افسدت ليله ونهارا باقل الامر من قيمته او فدية  
ما ا تلفته كالعبد اذا جنى وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه بحال لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم العجمي اجرهما جبارا  
هدرا ولا يضمنها ولا يضمن يدها فلم يضمن كالتجار وكما لو تلفت غير الزرع ولنا ما روينا من ان مالك عن ابي  
عمر حزام بن سعد بن يحيى ان ناقة للبراء دخلت حايطا قوم فافسدت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على اهل  
الاموال حفظها بالليل وهو مضمون عليهم قال ابن عبيد اليراني كان هذا مرسلا في يوم مشهور

به الاية الثقة وثقاه فقهاء الحجاز بالقول ولان العادة من اهل المواسي ارسالها بالليل والبرعي وحفظها بالليل  
وعادة اهل الحوايط حفظها نهارا دون الليل فاذا ذهب ليل كان النقر يطمن اهلها بتركهم حفظها في وقت عادة  
الحفظ وان ا تلفت نهارا كان النقر يطمن من اهل الزرع فكان عليهم وقد فرق البيهقي صلى الله عليه وسلم بينهما في  
على كل انسان بالحفظ في وقت عادته **فصل** قال بعض اصحابنا انما يضمن مالهما ما ا تلفته ليل ولا ا فتر  
باريسا ليل او نهارا ولم يضمنها بالليل او ضمها بحيث يمكنها الخروج اما اذا ضمها فاخرجهما غير ا فتر او فتر  
عليها يا بها فالضمان على عجزهما او فتر يا بها لانه المتلف قال القاضي هذه المسئلة عنده في محله على موضع  
فيه مزادع ومراعي اما القرى العامرة التي لا مرعى فيها الا بين قرى كسافة او طريقا او طرف زرع فليس لصاحبها  
ارسالها بغير حافض عن الزرع فان فعل فعليه الضمان بالنقر بيطه وهذا قول بعض اصحاب الشافعي **فصل** فان  
ا تلفت البهية غير الزرع والشجر لم يضمن مالهما ما ا تلفته ليل او نهارا ما لم تكن يده عليها وحكي عن شريح انه  
في شاة وقعت في غزل حايك ليل بالضمان على صاحبها وقرى اذ نفتت فيه غنم القوم قال والنفس لا يكون بالليل  
وعن الثوري يضمن وان كان نهارا بالنقر بيطه باريسا ليل او نهارا بالنقر بيطه باريسا ليل او نهارا بالنقر بيطه  
عليه اي هدر واما الاية فان النفس هو الرعي في الليل فكان هذا في الحرث الذي تفسده اليها ثم طبعها بالليل وتبعها  
الى اكله بخلاف غيره فلا يصح قياس غيره عليه **فصل** اذا استعار بهيمة فالتفت شيئا وهي في يد المستعير فضا  
عليه وسواء كان المتلف مالها او لغيره لان ضمانه يجب باليد واليد للمستعير وان كانت البهية في يد الراعي فالتفت  
زرعا او شجرة فالضمان على الراعي دون المالك كالمستعير وان كان الزرع للمالك وكان ليل الاضامن ايضا لان ضمان اليد اقوى  
بديل ان يضمن بالليل والنهار جميعا **مسئلة** ومن صال عليه ادمي او غيره فقتله دفعا عن نفسه لم يضمنه اذا  
صال عليه ادمي مكلف فقتله دفعا عن نفسه لم يضمنه لان قتله بالدفع الجائر فلم يجب ضمانه وان كان الصائل بهيمة  
فلم يمكن دفعها الا بقتلها اجاز له قتلها اجماعا ولا يضمنها اذا كانت لغيره وهذا قول مالك والشافعي واسحق وقال  
ابو حنيفة يضمنها لانه تلف مال غيره لا حيا نفس فضمنه كالمضطر اذا اكل طعام غيره وكذلك الخلاق في غير المكلف  
من الادميين كالصبي والمجنون يجوز قتله ويضمنه لانه لا يملك ايا حة نفسه وكذلك لو ارتد لم يقتل ولنا انه قتل بالدفع  
الجائر فلم يضمنه كالعبد ولا نرجح ان جاز تلافه فلم يضمنه كالادمي المكلف ولانه قتلته لدفع شره فاشبه العبد وذكر انه  
اذا قتلته لدفع شره كان الصائل هو القاتل لنفسه فاشبه ما لو نصب جرتة في طريقه فقد قتل نفسه عليه فان ا بها وفارق  
المضطر فان الطعام لم يلج الى ا فتر ولم يصدر عن ماله بل عن ماله فقتله بالحرم صيدا لصياله عليه لم يضمنه ولو قتل  
لاضطراره اليه ضمنه ولو قتل المكلف لصياله لم يضمنه ولو قتل لئلا كله في المحضنة وجب عليه الضمان وغير المكلف كالمكلف في هذا  
وقولهم لا يملك ايا حة نفسه قلنا والمكلف لا يملك ايا حة نفسه ولو قال لحت دمي لم يبع مع انه اذا صال فقدا يبع دمه بفعله  
فلم يضمنه كالمكلف **مسئلة** وان اصدت سفينتان فغرقتا ضمن كل واحد منهما سفينة الاخر وما فيها اذا اصدت  
سفينتان متساويتان كالسنتين في بحر او ماء واقف فانه كان القيما مفرطين ضمن كل واحد منهما سفينة الاخر وما  
فيها من نفس وماله كالقارسين اذا تصادما وان لم يكونا مفرطين فلا ضمان عليهما وقال الشافعي يضمن في احد القولين  
لانهم لم يبيها فضمنهما كما لو اصطدم قارسان لغلبة الفرسين لهما ولنا ان الملاحين لا يضمنون السفينتين بفعلهما  
ولا يمكنهما ضبطهما في الغالب ولا الاحتراز من ذلك فاشبه الصاعقة اذا نزلت فاحترقت سفينة ويخالف الفرسين  
يمكن ضبطهما والاحتراز من طردهما وان كان احدهما مفرطا وحده ضمن وحده وان اختلفا في تفرط القوم ولا  
يضمنه قال قول قوله مع يمينه لان الاصل عدمه وهو امين اشبه المودع وعند الشافعي انما اذا كانا مفرطين فكل واحد



من القيمة ضمان نصف سفينة ونصف سفينة الاخر وقال مثل ذلك في الفارسين المصطد من وسند كره ان شاء الله  
تعالى والتفريط ان يكون قادرا على ضبطها الورقة هاهنا الاخرى فلم يفعل او امكنه ان يعيد لها الى ناحية اخرى فلم يفعل او  
لم يكمل انهما من الرجال والحبال وغيرها **مسئلة** وان كانت احدهما مخدرة ففجأ صاحبها ضمان المصعدة  
الا ان يكون عليه ربح فلم يقدر على ضبطها متى كان قيم المخدرة مفرطاً فعليه ضمان المصعدة لانها تخطط على  
فيكون سبباً لغرقها فتتزل المخدرة منزلة السائر والمصعدة بمنزلة الواقف اذا اصطد ما وان غرقا جميعا فلا  
شيء على المصعدة وعلى المخدرة قيمة المصعدة او ارض ما نقصت ان تلف كلها الا ان يكون التفريط من المصعد بان  
مكنه العدة ولا بسفينته والمخدر غير قادر وكما مفرط فيكون الضمان على المصعد وان لم يكن من واحد منهما تفريط لكن  
هاجت ربح او كفا الماشد به البحرية فلم يكن ضبطها فلا ضمان عليه لانه لا يدخل في وسعه ولا يكلفه انفسا الا  
وسعي ما فان كانت احد السفينتين واقفة والاخرى سائرة فلا شيء على الواقفة وعلى السائرة ضمان الواقفة ان كان القيمة  
مفرطاً ولا ضمان عليه اذ لم يفرط على ما ذكرنا **فصل** فان خيف على السفينة الغرق فالتفريط لبعض الركبان مشاعراً  
وتسلم من الغرق لم يضمن احد لان تلف متاع نفسه باختياره لمصلحة وصلاح غيره وان التمتع غير بغيره ضمان  
وحده وان قال لغرة الق مثلاً فقبل منه لم يضمن لان لم يلزم ضمانه وان قال الق وانما ضام له او على غيره ضمان  
لانما تلف ما لم يعرض لمصلحة فوجب له العوض على من التزمه كما لو قال اعتق عبدك وعلي ثمنه وان قال الق وعلي  
على ركبان السفينة ثمنه فالفقه فقير وجهان احدهما يلزم ضمانه وحده ذكره ابو بكر وهو نص الشافعي لانه لم يلزم ضمان  
جميعه فلزم ما التزمه وقال القاضى ان كان ضمان مشتركاً بخوان يقول نحن نضمن لك او قال على كل واحد ضمان  
قسطاً وربع مثلاً عك لم يلزمه الا ما يخصه من الضمان وهو قول بعض اصحاب الشافعي لانه لم يضمن الا حصته وانما  
اخر عن الباقيين الضمان فسكتوا وسكوتهم ليس بضمن وان التزم ضمان الجميع واخر على كل واحد منهم بمثل ذلك لزم ضمان  
الكل وان قال الق على ان اضمن لك ان اركبنا السفينة فقلنا لا نلزم في ذلك فالتزم الا في ضمان الجميع وان قال الق مثلاً  
وتضمنه قال نعم ضمانه وان قال الق مثلاً عك على ضمان نصفه وعك افي ضمان ما بقي فالفقه فعليه ضمان النصف وحده والاشي  
على الاخر لان لم يضمن والله تعالى اعلم **فصل** اذا خرق سفينة فغرقت بما فيها وكان عمداً وهو ما يغيرها عما بالبلد لم يكن  
فيها لكونه في العدة او لعدم معرفتهم بالسباحة فعليه القصاص ان قتل من يجب القصاص بقتله وعليه ضمان السفينة بما  
فيها من مال ونفس وان كان خطأ فعليه ضمان العبيد ودية الاحرار على عاقلة وان كان عمداً خطاً مثل ان اخذ السفينة ليصل  
موضعا فقلع لوحاً او يقطع سماً او يفتق موضعاً فوقع الخطا ذكره القاضى وهو من ذهب الشافعي والصحيح ان هذا  
خطأ محض لانه قصد فعلاً مباحاً فاقضى الى التلف لما لم يرد فيه فاشبه بالورع صيد افا صاب آدمياً فقتله ولكن قصد  
قلع اللوح في موضع الغالب ان لا يتلف ما فاقطعها فوقع الخطا فيه ما فيه **مسئلة** وان كسر من راد او طغور او هلك  
لم يضمنه وقال الشافعي ان كان ذلك اذا فصل يصل لفتح مباح واذا كسر لم يصل لزم من يدين قيمته مفصلاً وكسور الانه اتلف  
بالكسر ما له قيمة وان كان لا يصلح لمنفعة مباحة لم يضمن وقال ابو حنيفة يضمن ولو لم يضره لا يحمل بيعه فلم يضمنه كالميتة والذئب  
على ان لا يحمل بيعه قول النبي صلى الله عليه وسلم ان اسد حرم بيع الميتة والخمر والخنزير والاصنام متفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام  
بعثت بحق القينات والمعازف **مسئلة** وان كسر آنية ذهب او فضة بغيرها وحكى ابو الخطاب رواية اخرى عن احمد بن حنبل  
فان من نقل عنه فبين هشام بن عمار ابريق قصير عليه قيمة يصوغه كما كان فيقول له ليس قد نسي النبي صلى الله عليه وسلم  
لتخاذه فاسكت والصحيح ان لا يضمن نص عليه رواية المروزي فيمن كسر ابريق قصير لا ضمان عليه لانه تلف ما ليس  
فلم يضمنه كالميتة ورواية مهنا بن عمار ان رجلاً عن قوله لكونه سكت حين ذكر السائل النبي صلى الله عليه وسلم وكان في رواية مهنا بن عمار  
ولا تحمل صياغته فكيف يجب وان كسر انا خمر لم يضمن في اصح الروايتين لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال امرني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان آتية بديته وهي الشقة فانيته بها فارسل فارفعت فلعطانيها وقال اغد على بها ففعلت  
فخرج يا صاحبه الى اسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد جليت من الشام فاخذ المديته مني فشق ما كان من تلك

الزقاق بخضر كلها وامر اصحابه الذين كانوا معه ان يمضوا معي ويعادوني وامرني ان لي الاسواق كلها فلا جد  
فيها زقاق خمر الا شققته رواه الامام احمد وروي عن انس رضي الله عنه قال كنت اسقي ابا طلحة وابي ابن كعب  
وايا عبدة شرايا من فضة فانا اتنا فقال ان الخمر قد حرمت فقال ابو طلحة قم يا انس الى هذه الدنانير فاكسرها  
وهذا يد ل على سقوط حرمتها واياها اتنا فلما لم يضمنها كسائر المباحات والثانية يضمنها اذا كان يتوقع لها  
في غيره لانها مال يمكن الانتفاع بها ولا يحمل بيعه فيضمنها كما لو لم يكن فيها خمر ولان جعل الخمر فيها لا يقتضي سقوط  
كالميت الذي جعل مخزناً للخمر **فصل** اذا غصب ارضاً فحملكها في جوار دخول غيره اليها حكمها قبل الغصب  
فان كانت محبوبة كالدار والبستان المحبوس عليه لم يجز دخولها لغير مالكها الا باذنه لان ملك مالكها لم يزل عليها فلم  
يجز دخولها بغير اذنه كما لو كانت في يد احد في الضيعة نصير غيطه فيها سرك لا يصيد فيها احد الا باذنه  
وان كانت صحرا جاز الدخول فيها وروي حنيفة قال لاجل لابس برعي الكلاب في الارض المحبوبة وذلك لان  
الحلال لا يملك ملك الارض ويتخرج في كل واحدة من الصورتين مثل حكم الاخرى قياساً لها عليه ونقل عن المروزي  
في دار طوايقها غصب لا يدخل على والدبر فيها لان دخولها عليها مقصر في الطوايق المعصومة ونقل عن الفضل  
ابن عبد الصمد في رجل له اخوة في ارض غصب يزورهم ويرادهم على الخروج فان اجابوه والام يقيم معهم ولا يصح  
زيارتهم يعني يزورهم في باب دارهم ويتعرف احوالهم ويسلم عليهم ويكلمهم ولا يدخل الميم ونقل المروزي عن ابي  
المشني على العبارة التي يجري عليها الماء وذلك ان العبارة وضعت لعبور الماء لا للمشني عليها وربما اضر بها المشني عليها قال  
احمد رضي الله عنه لا بد من في الارض المقصوبة لما في ذلك من التصرف في ارضهم بغير اذنه وقال احمد فيمن ابتاع طعاما  
من موضع غصب ثم علم رجوعه الى الموضع الذي اخذه منه فرده وروي عنه انه قال يطرحه يعني على من ابتاعه وذلك لان  
قعوده فيه حرام منه عند فكل ان البيع فيه محرماً ولان الشراء من يقدح في الموضع المحرم يحل على القعود فيه والبيع و  
ترك الشراء منهم بمنعهم من القعود فيه قال لا يبتاع من الخانات التي في الطرق الا ان لا يجد غيره كما تميزه الخضر  
وقال في السلطان اذ ابني دار او جمع الناس اليها اكره الشراء منها قال شيخنا هذا سبيل الورع ان شاء الله تعالى  
لما فيه من الاعانة على الفعل المحرم والظاهر صحة البيع لانه اذا صححت الصلاة في الدار المقصوبة في رواية وهي عبادة  
وما ليس بعبادة اولى وقال فيمن غصب ضيعة وغصب من الغاصب واراد الثاني ردها جمع بينهما يعني مالكها والفا  
الاول وان مات بعضهم جمع ورثته اذ قال هذا احتياطاً خوفاً للثبوت من الغاصب الاول لانه راد عما طلب بها فادعها ملكا  
باليد والا فالواجب ردها على مالكها وقد صرح بهذا في رواية عبد الله بن رجل استودع رجلاً الف الف درهم  
المستودع فقال ان فلانا غصبني الف الذي استودعته وصح ذلك عند المستودع فان لم يخف الثبوت وهو ان رجلاً  
به عليه دفعه اليه **باب الشفعة** وهي استحقاق الانسان انتزاع حصته شريكه  
من يد مشتركيها وهي ثمانية اشعة والاشعة والاشعة ما روي جابر رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالشفعة في كل مال يفسد ربه او حايط للجل لانه يبيع حتى يسأذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فان باع  
ولم يسأذن ربه فهو باطل وللنجاري انما جعل رسول الله الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق  
فلا شفعة واما الاجماع فقال ابن المنذر اجمع اهل العلم على اثبات الشفعة للشريك الذي لم يقسم فيما بيع من ارض  
او دار او حايط والمعنى في ذلك ان احد الشريكين اذا اراد ان يبيع نصيبه ويكن من يبعه لشريكه ويخلصه  
بصدده من يوقع الخلاء والاستيلاء والذي يقتضيه حسن العشرة ان يبيعه منه ليعمل الى غير من يبيع نصيبه  
وتخلصه من يتركه من الضرر فاذ لم يفعل ذلك وباعه لاجنبي سلط الشراء على كسره في ذلك الى نفسه  
شيخنا ولا تعلم احداً خالف هذا الا صم فانه قال لا تثبت الشفعة فان في ذلك ضرراً باب الاملاك فان



المشتري اذا علم انه يؤخذ منه اذا اشتراه لم يبيع وتيقاعد الشريك عن الشراء فيستضر الخالك وهذا الذي ذكره ليس في  
للمالقة الصبي والاجماع المنعقد قبله والجواب عما ذكره من وجهين احدهما اننا نشاهد المشتري كما يبيعون ولا يعرفون  
من يشتري منهم غير شراكم ولم يمنعهم استحقاق الشفعة من الشراء الثاني انه يمكن ان الحقة بذلك مشقة ان يقاسم  
فتسقط الشفعة واستحقاقها من الشفع وهو الزوج فان الشفع كان نصيبه منفردا في ملكه فبالشفعة يصير المبيع  
الى ملكه فيشفعه به وقيل اشتقاقها من الزيادة لانا الشفع بين يدي المبيع في ملكه **مسئلة** ولا يحل الاحتياك  
على اسقاطها فان فعل لم تسقط نصيبه عليه احد في رواية اسمعيل بن سعيد وقد سئل عن الحيلة في ابطال الشفعة فقال  
لا يجوز شيء من الحيل في ذلك ولا في ابطال حق مسلم وهذا قال ابو ايوب وابو خزيمة وابو حنيفة وابو اسحق الجوزجاني  
وقال عبد الله بن عمر بن الخطاب اسجد عمر ومعه الحيلة ان يظهر وان يبيع شيئا لا يوحى بالشفعة معه ويتواطون  
في الباطن على خلافه مثل ان يشتري شيئا يساوي عشرة دنانير بالف درهم ثم يقضيها عشرة دنانير او يشترى به  
بما يشاء دينار ويقضيها مائة درهم او يشتري اليافع من المشتري عبد قيمته مائة بالف في ذمته ثم يبيع الشقص  
بالالف او يشتري شقصا بالف ثم يبيع اليافع من تسعة اشر او يشتري جزءا من الشقص بمائة ثم يبيع له الباقي باقية  
او يبيع الشقص للمشتري ويبيع له المشتري الثمن او يعقد البيع بثمن مجهول المقدار كحقة فراض او هو هرة معينة  
او سلعة معينة غير موصوفة او بمائة درهم ولو لولة واشباه هذا فان وقع ذلك من غير حيل سقطت الشفعة وان حيلة  
به على اسقاط الشفعة لم تسقط ويأخذ الشفع الشقص في الصورة الاولى بعشرة دنانير او قيمتها من الدرهم وفي  
الثانية بمائة درهم او قيمتها ذهبا وفي الثانية بقيمة العبد المبيع وفي الرابعة بالباقي بعد الابراء وفي الخامسة باخذ الجزء  
المبيع من الشقص لنفسه من الثمن ويحتمل ان يأخذ الشقص كله بجميع الثمن لانه انما هو بغير الشقص عوضا عن  
التمتع الذي اشترى به جزءا من الشقص وفي السادسة باخذ الثمن الموهوب وفي سائر الصور المجهول عنها باخذ ثلث الثمن  
او بقيمة ان لم يكن ثلثا اذا كان الثمن موجودا وان لم يوجد دفع اليه قيمة الشقص لان الاغلب وقوع العقد على الاشياء  
بقيمتها وقال اصحاب الرأي والشافعي يجوز ذلك كله وتسقط به الشفعة لانه لا يأخذ بما وقع به البيع فلم يخرج كالمولم يكن  
حيلة ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم من ادخل فرسي بين فرسين ولا يامن ان يسبق فليس بقار وان امن ان يسبق فهو  
قار رواه ابو داود وغيره فجعل ادخال الفرس الحائل قمارا في الموضع الذي يقصده باخر اخرج كل واحد من المتسابقين  
جعل له عدم مع الحائل فيه وهو كونه بحال لا يحتمل ان يأخذ سبقهما وهذا يدل على ابطال كل حيلة لم يقصد بها الا  
اباحة المحرم مع عدم المعنى فيها واستدل اصحابنا بما روي ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تبيعوا ما ارتكبت  
اليهود فقتلوا محارم الله بادي الحيل وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود ان الله حرم عليهم شيئا مما حرم الله  
واكلوا منه متفق عليه ولان الله تعالى ذم المتجادعين لم يقوله بخاء وعونا لله والذين امنوا وما يجد عونا الا انفسهم وما  
يشعرون والحيل مخادعة وقد مسخ الله تعالى الذين اعندوا في السبت فرده بحيلهم فانهم روي عنهم انهم كانوا يصنعون شاة  
يوم الجمعة فاذا جاءت الجيتان يوم السبت وقعت في الشباك والحباب فيدعوها الى ليلة الاحد فيأخذونها ويقولون ما  
اصطدنا يوم السبت شيئا فنسحق الله تعالى بحيلهم وقال تعالى فجعلناهم اعداء لالايمان يديها وما خلفنا او موعظة للمتقين فل  
يعني بامه محمد صلى الله عليه وسلم اني لتعظ بذكاءه محمد صلى الله عليه وسلم فيجيبوا مثل ما فعل المعتدين ولان الحيلة خدعة وقد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل الخدعة لمسلم ولان الشفعة وضعت لدفع الضرر فلم تسقط بالحيل الحق الضرر فلم يسقط  
كما لو اسقطها المشتري عنه بالتوقف والبيع وفلوق ما لم يقصد به التحيل لانه لا خداع فيه ولا قصد به ابطال الحق  
الاعمال بالنيات فان اختلفا هل وقع شيء من هذا حيلة او لا فقول قول المشتري مع بينه لانه اعلم بشيئ وحاله  
اذا ثبت هذا فان الغرض في الصورتين الاولى على المشتري لشراهما يساوي عشرة دنانير وما يساوي مائة درهم

بما يشاء

بما يشاء دينار واشهد على نفسه ان عليه الفاقري بما طالب به بما اظهره في ظاهر الحكم وفي الثالثة الغرض على البائع لانه سئد  
عبد يساوي مائة بالف وفي الرابعة الغرض على المشتري لانه اشترى شقصا قيمته مائة بالف وكذا في الخامسة  
لانه اشترى بعض الشقص بثمن جميعه وفي السادسة على البادي منه بالهبة لانه قد لا يهب للآخر شيئا فان حالف  
احدهما تواطيا عليه فطالب صاحبهما اظهره لزمه في ظاهر الحكم لانه عقد البيع مع صاحب به لا محتمل واذا ما  
ما بينه وبين الله تعالى فلا يحل لمن غير صاحبه الاخذ بخلاف ما تواطيا عليه لان صاحبه انما رضي بالعقد للثبوت  
فمن فواته لا يتحقق الرضى به **مسئلة** ولا تثبت الا بغير ط خمسة احدها ان يكون مبيعا ولا شفعة فيما انتقل  
بغير عوض بحال كالهبة لغير ثواب والصدقة والوصية والارث ولا شفعة فيه في قول الاكثرين منهم مالك و  
الشافعي واصحاب الرأي الا انه حكى عن مالك رواية اخرى ان الشفعة تجب في المنقول بجهة او صدقة وبأخذ  
الشفيع بقيمة وحكي عن ابن ابي ليلى لانه الشفعة تثبت لازالة الضرر المشتركة وهو موجود في الشراكة كيف ما كان  
ولان الضرر الملاحق بالملكية دون ضرر المشتري لان اقدام المشتري على شري الشقص وبذله دليل حاجته اليه  
فانزاعه منه اعظم ضررا من اخذه ممن لم يوجد منه دليل الحاجة اليه ولنا انه انتقل بغير عوض اسبه الميراث ولان  
محل الوفاق هو البيع والخير ورد فيه وليس غير في معناه لان الشفع ياخذ من المشتري بثلث السبب الذي  
انتقل اليه به ولا يمكن هذا في غيره ولان الشفع ياخذ الشقص بثمنه لا بقيمة وفي غيره ياخذ بقيمة فافترقا  
**مسئلة** ولا يجب فيما عوضه غير المال كالبيع كالصدق وعوض الخلع والصلح عن دم العمد في احد الوجهين المنتقل  
بعوض على ضرر بين احدهما ما عوضه المال كالبيع فهذا فيه الشفعة بغير خلاف وكذا كل ما جاز حرا كالصلح بعوض  
البيع والصلح عن الجنابة الموجبة للمال والهبة المشروطة فيها ثواب معلوم لان ذلك بيع ثبتت فيه احكام البيع وهذا  
منها وبه يقول مالك والشافعي واصحاب الرأي الا ان ابا حنيفة واصحابه قالوا لا تثبت الشفعة بالهبة المشروطة  
فيها ثواب جرمي ولا حتى يتقايضا لان الهبة لا تثبت الا بالقبض فاشتهت البيع بشرط الخيار ولنا انه يمكنها بعوض هو  
فلم يفتقر الى القبض في استحقاق الشفعة كالبيع ولا يصح ما قالوه من اعتبار لفظ الهبة لانه عوض صرف اللفظ  
عن مقتضاه وجعله عبارة عن البيع خاصة عندهم فانه يعقد بها النكاح الذي لا تنص الهبة فيه بالاتفاق والضرر  
الثاني ما انتقل بعوض غير المال نحو ان يجعل الشقص محمدا او عوضا في الخلع او في الصلح او عن دم العمد فلا شفعة  
فيه في ظاهر كلام الخري لانهم يتعرض في جميع مسايله لغير البيع اختاره ابو بكر وبه قال الحسن والشعبي وابو ثور  
 واصحاب الرأي حكاه عنهم بن المنذر واختاره وقال بن حامد يجب فيه الشفعة وبه قال بن شبرمة والحارث العجلي ومالك  
وابن ابي ليلى والشافعي لانه عقار مملوك يعقد معاوضة فاشبه البيع ووجه الاول انه مملوك بغير مال اشبه الموهوب  
الموروث ولا يمتنع اخذه بمهر المثل لان المثل لا يملكه الا بغيره والبيع على الاجابة والضرر بالشفع لان مهر المثل  
يتفاوت مع المسمى لتساع الناس في المعادة وينتفع اخذه بقيمة لانها ليست عوض الشقص ولا يجوز الاخذ بها كالموروث  
فتعذر اخذه وفارق البيع فانه يمكن الاخذ بعوضه فان قلنا لو خذ بالشفعة فطاق الزوج قبل الدخول بعد  
الشفيع رجع بنصف ما اصدقها لانه موجود في يدها بنصفه وان طلقها بعد اخذ الشفع رجع بنصف قيمته لان  
ملكها زال عنه فهو كالمو باعته وان طلق قبل علم الشفع ثم علم فغيره جازا لانه اقيم حق الشفع لانه ثبت بالنكاح  
السابق على الطلاق فهو اسبق والثاني حق الزوج مقدم لانه ثبت بالنكاح والاجماع والشفعة هي الاذن فيها والاجماع  
فاما ان على الشفع ثم طلق الزوج رجع في نصف الشقص لم يستحق الشفع الاخذ منه لانه عاد الى المالك لزوال العقد  
فلم يستحق به الشفع كالرد بالعيوب وكذا كل من رجع به الشقص الى العاقد كرهه بعيوب او مقايضة او اختلاف

بما يشاء



المبتاعين اوردوه لغرض وقد ذكرنا في الاقالة رواية اخرى انها بيع فتثبت فيها الشفعة وهو قول ابي حنيفة فعلى هذا الوهم  
الشفعة حتى تقا لا فله ان يأخذ منها ما شاء وان عفان الشفعة في البيع ثم قال لا فله الاخذ بها **فصل** واذا لجن جنونا  
عدا وخطا فصل الحزم منها على شق في نصف الشقص دون باقيه وبه قال ابو يوسف ومحمد وهذا الرواية لا تقبل  
فيها ان موجب العقد القصاص عينا وان قلنا موجب احد شيئين وجبت الشفعة في الجميع وقال ابو حنيفة لا شفعة في الجميع  
لان في الاخذ بها تبعض الصفقة على المشتري ولنا انما قابل الخطا عوض عن ما فوجبت فيه الشفعة كما لو انقروا لان الصفقة  
جفت ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب فوجب فيها جوت دون الاخر كما لو اشترى شقصا وسيفا وهذا الاصل ما ذكره قال شيخنا  
قول ابي حنيفة اقتبس لان في الشفعة تبعض الشقص على المشتري وربما لا يبقى منه الا النصف فيه فاشبه ما لو اراد اخذ بعض  
مع عفو صاحبه بخلاف مسئلة الشقص والسيف واما اذا قلنا ان الواجب احد شيئين فباختياره الصلح سقط القصاص فثبتت  
الدية فكان الجميع عوضا عن المال مسئلة الثاني ان يكون شقصا متناعا من عقار ينقسم فاما المقسوم المحدود فلا شفعة  
لجاره فيه وبه قال عمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وسليمان بن يسار والزهري ومحمد بن النضر والشافعي  
وربيعة ومالك والافاعي والشافعي واسحق وابو ثور وابن النضر وقال ابن بكير ومروان بن الحارث والشافعي واصحاب الرأي  
الشفعة بالشركة ثم بالشركة في الطريق ثم بلجوار قال ابو حنيفة تقدم الشريك فانما يملك وكان الطريق يمشى كما ذكره لا ينفذ  
ثبتت الشفعة بجميع اهل الدرب الاقرب فالاقرب فان لم يأخذ وتثبت للملاحق من درب اخر خاصة وقال العيني وسوان  
بالشركة في الملك والشركة في الطريق واحتجوا بما روى ابو رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز احق بصغيره رواه  
الحارث بن ابي اسود ورواه الحسن بن سمره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال جاز الدار احق بالدار رواه الترمذي وقال حديث  
حسن صحيح وروى الترمذي في حديث جابر الجار احق بشفعة بداره ينظر بداره اذا كان غائبا اذا كان طريقا واحدا وقال  
حديث حسن صحيح ولا اتصال ملك يدوم ويتأبد فثبتت الشفعة بالشركة ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شفعة  
فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصفت الطرق فلا شفعة رواه البخاري وروى ابن جريج عن الزهري عن سعيد بن  
المسيب او عن ابي سلمة او عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قسمت الارض وحدت فلا شفعة فيها رواه ابو طرد  
ولان الشفعة ثبتت في موضع الوفاق على خلاف الاصل لمعنى معدوم في محل النزاع فلا يثبت فيه ويان انقضاء المعنى هو ان  
الشريك ربما دخل عليه شرك فتنادى به قد عود الحاحنا لمقاسمة او يطلب الدخول لمقاسمة فيدخل الضرع على الشريك  
ينقص قيمة ملكه وما يحتاج الى احد من المراق وهذا لا يوجد في المقسوم فاما حديث ابي رافع فليس بصريح في الشفعة  
فان الصنف يقال بالسين والصاد قال الشاعر كوفية نازح محلة ما لا اتم دارها ولا صقبه فيجمل انذار  
باحسان جاره وصلته وعيادته ونحو ذلك وخبرنا صحيح صحيح فيقدم وبقيمة الاحاديث في اسانيد هامقال محمد بن سمره  
بروي عنه الحسن ولم يسمع منه الاحاديث العقيقة قال اصحاب الحديث قال ابن المنذر والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حديث جابر الذي رويناه وما عده من الاحاديث في مقال على انه يثبت انذار الجار الشريك فانه جار ايضا وتسمى  
جارين لاشتراكهما في الزوج قال جمل بما كنت بين جارتين فضربت احدهما بسطح فقتلتها وجنيتها وهذا  
في ما قبل حديث ابي رافع ايضا اذ ثبت هذا فلا فرق بين كون الطريق مفردة او مشتركة قال احمد في رواية ابن القيس  
في رجل لدارين تشرب هي وارض غيره من امر واحد فلا شفعة لمن اجل الشرب اذا وقعت الحدود ولا شفعة وقال  
في رواية ابي طالب وعبد الله ومثني فيمن لا يرى الشفعة بالجوار وقدم الى الحاكم فانك لم تجلف انما هو اختيار وقد  
اختلف الناس فيه قال القاضي انما قال هذا لان بين المنكرهما على القطع والبث ومسائل الاجتهاد مقلوبة  
فلا يقطع ببطان مذهب الخالف ويمكن ان يحمل كلام احمد ههنا على الوريح لا على التحريم لان تحريم بطلان منه

ويجوز للمشتري الامتناع به من تسليم البيع فيما سمي وبين الله تعالى **مسئلة** ولا تثبت الشفعة فيها لا تجب  
فسمته كالحام الصغير والبير والطرق الضيقة والرحا الصغيرة والعصاة والعراض الضيقة في احد الروايتين  
عن احمد وبه قال محمد بن النضر وسعيد وربيعة والشافعي والثاني في الشفعة وهو قول ابي حنيفة والثوري  
وابن شريح وعن مالك والروايتين لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقسم فيما لا تقسم وسائر النصوص العامة ولان  
الشفعة تثبت لاذلة ضرر المشاركة والضرر في هذا النوع اكثر لانه يتأبد ضرره والاول ظاهر المذهب  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا شفعة في فناء ولا طريق ولا منقبة والمنقبة الطريق المضيق رواه ابو الخطاب في  
روا من المسائل وروي عن عثمان انه قال لا شفعة في بئر ولا نخل ولان اثبات الشفعة في هذا يصح بالبيع لان  
يمكن ان يخلص من اثبات الشفعة في نصيبه بالمسئلة وقد يمنع المشتري لاجل الشفعة فينصر البائع وقد  
يمنع البيع فتسقط الشفعة فيؤدى اثباتها الى فيها ويمكن ان يقال ان الشفعة انما تثبت لرفع الضرر الذي  
يلحقه بالمقاسمة لما يحتاج اليه من احداث المرافق الخاصة ولا يوجد ههنا لانه لا يقسم قولهم ان الضرر ههنا اكثر  
لثابت قلنا لان الضرر في محل الوفاق من غير جنس هذا الضرر وهو ضرر الحاجة الى احداث المرافق الخاصة  
فلا يمكن التعديل وفي الشفعة ههنا ضرر غير موجود في محل الوفاق وهو ما ذكرناه فتعذر الاحتاق  
فاما ما امكن فسمته بما ذكرنا كالحام الكبير الواسع بحيث اذا قسم لا يستضر بالمسئلة وامكن الاستماع به حاما  
فان الشفعة تجب فيه وكذلك البير والدور والعصاة مع امكن ان يحصل من ذلك شيئا كالبرسيم يبرق  
يرتقى المائمه وجبت الشفعة وهكذا ان كان مع البير بياض ارض بحيث يحصل البير في احد النصبين وجبت  
الشفعة ايضا لان يمكن اقسمة وهكذا الرعي ان كان لها حصن يمكن قسمته بحيث يحصل الجران في احد القسمين او  
كان فيها اربعة اجمار دائرية يمكن ان يفر كل واحد منها بمحجر وجبت الشفعة وان لم يكن الا ان يحصل لكل واحد  
مالا يمكن به من ابقائها رجالم تجب الشفعة فاما الطريق فان الدار ابيعته ولها طريق في شارع او در غير  
ولها طريق للدار سوى تلك الطريق فلا شفعة ايضا لان اجابة ذلك بضرر بالمشتري لان الدار تبنى بلا طريق وان كان  
لدار باب اخر يستطرق منه او كان لها موضع يفتح منه باب لها الى الطريق النافذ نظرنا في الطريق المبيع مع الدار  
فان كان حرم الا يمكن قسمته فلا شفعة فيه وان كان يمكن قسمته وجبت الشفعة فيه لانه ارض مشتركة تحتل القيمة  
فوجب فيها الشفعة كغير الطريق ويحتمل ان لا تجب الشفعة بحال لان الضرر يلحق المشتري بمقتضى الطريق الى ما  
اخر مع ما في الاخذ بالشفعة من تفريق صفته واخذ بعض المبيع من العقار دون بعض فلم يجز كالمكان الشريك في الطريق  
شريكا في الدار فاذا اخذ الطريق وحدها والقول في دهل الجار ومحمه كالقوله في الطريق املوك وان كان نصيب  
من الطريق اكثر من حاجته فذكر القاضي ان الشفعة تجب في الزايد بكل حال لوجود المقصود وعدم المنافع والبيع  
انه لا شفعة فيه لان في ثبوتها تبعض صفقة المشتري ولا يخلو من الضرر **مسئلة** ولا تجب الشفعة فيما ليس  
بعقار كالشجر والحيوان والبناء المفرد في احد الروايتين الا ان الغراس والنباتات لا تملك ولا تؤخذ الثمرة  
والزروع تبعا في احد الوجهين وحجة ذلك من شرط وجوب الشفعة ان يكون المبيع رعا لان الثمرة تبقى على الدوام  
وبدون ضررها وغيره انقسم قسمين احدهما تثبت فيه الشفعة تبعا للارض وهو البناء والغراس يباع مع الارض فانه  
يؤخذ بالشفعة تبعا لغيره بخلاف في المذهب ولا تعرف فيه بين من اثبت الشفعة خلافا وقد دل على ان الشجر  
وقضاؤه بالشفعة في كل شريك لم يقسم ربعا وحايط وهذا يدخل في البناء والاشجار القسم الثاني ما لا تثبت فيه  
الشفعة تبعا ولا مفردا وهو الزرع والثمرة الظاهرة تباع مع الارض ولا تؤخذ بالشفعة مع الاصل وهو قول  
الشافعي وقال ابو حنيفة وما لك يؤخذ بالشفعة مع اصوله وقد ذكرنا ما وجبنا مثل قولنا ان الشفعة لا تثبت











من اجل الحديث قال الجمهور ان المذنب قد اختلف عن احد فقال مرة بتطل شفعة وقال مرة لا تبطل واجتو اقول للمذنب  
صل الله عليه وسلم من كان له شركة في ارض ربعة او حايطة فلا يجعل له ان يبيع حتى يستاذن شركه فان شاء اخذ ذلك ارضه وترك  
وحياله ان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وان شاء ترك فلا يكون له تركه معناه ان مفعول قوله فان باع ولم يذنه فهو ارضه وان  
اذ باعه باذنه لا حق له ولا شفعة ثبت في موضع الاتفاق على خلاف الاصل لكونه باخذ ملكا للمشتري بغير رضاه وحياله  
على المعاوضة لم يخلو مع البايع في العقد الذي اسام فيه باذنه اذ اخل بالضرر على شركه وتركه الاحسان اليه في عرضه عليه  
وهذا المعنى بعد ذلك فانما قد عرض عليه وامتناعه من اخذ دليل على عدم الضرر في حقه ببيعه وان كان فيه ضرر فهو  
ادخل على نفسه ولا يستحق الشفعة كما لو اخذ المطالبة بعد البيع ووجه الاول انه اسقاط حق قبل وجوبه فلم يصح كالمو  
اياه مما يجب له او لو اسقطت المرافعة صدقها قبل التزويج واما ما اخبر فيتمثل ان اراد العرض عليه ليشترى ذلك ان اراد فحق  
عليه المونة ويكتفي اخذ المشتري الشفعة لا اسقاط حقه من شفعة **مسئلة** وان تركه الوصي شفعة للوصي فيه لم يخلو  
تسقط ولم لا اخذ بها اذ اكبر وان تركها لعدم الحظ فيها سقطت وذكر ابن حامد وقال القاضي يحتمل ان لا تسقط اذ ابيع في شركة  
الصغير شفعة ثبتت له الشفعة في قوله عامة الفقهاء منهم الحسن وعطاء ومالك والاوزاعي والشافعي وسوار والزهري و  
اصحاب الرواية وقالوا ان لا يملك الشفعة له وروي ذلك عن النبي وللرث العكلي لان الوصي لا يملك الاخذ ولا يمكن انتظامه حتى يبلغ  
ما فيه من الاضرار بالمشتري وليس للوصي الاخذ لان من لا يملك العفو لا يملك الاخذ كما لصي ولنا عموم الاحاديث ولا خيار  
جعل لان لا الضرر عن المال ثبت في حق الوصي كخيار الرد بالعيب وقوله لا يمكن الاخذ ممنوع فان الوصي باخذ بها كما يرد  
بالعيب قوطم يملك العفو بسقطت الوصي فيها وبالرد بالعيب فان وكل الوصي لا يملك العفو ويملك الرد ولا في الاخذ  
تحصيله للملك للوصي ونظره في بيع العفو تضييع وتقريبه في حقه ولا يلزم من ملك ما فيه الحظ ملك ما فيه تضييع  
العفو اسقاط لحقه والاخذ استيفاء ولا يلزم من ملك الوصي استيفاء حق الوصي عليه ملك اسقاطه بل ليس سائر حقوقه وروى  
وان لم يخلو الوصي انتظر بلوغ الوصي كما ينتظر قدوم الغائب ويرى بطل ما ذكره من الضرر في الانتظار اذ ثبت هذا فان الصغير  
ذاكر لم لا اخذ بهما في ظاهر قول الخري سواء عفا عنها الوصي او لم يعف وسواء كان الحظ في الاخذ بهما او في تركها وهو ظاهر  
كلام احمد في رواية منصوصة وهو قول الاوزاعي وزفر وغيره من الحسن وحكاها بعض اصحاب الشافعي عنه لان المشتري للشفعة  
ملك الاخذ بها سواء كان له الحظ فيها او لم يكن فلم يترك عن كالعاب اذ تركه وكيفية الاخذ بها وقال ابو عبد الله بن حامد  
ان تركها الوصي لحظ الوصي ولا يملك الوصي ما يباخذ بها بسقطت وهو ظاهر من ذهب الشافعي لان الوصي فعل ما له  
فعل فلم يجر للوصي نقضه كالرد بالعيب ولا يملك الوصي في الحظ فصح كالاخذ مع الحظ فان تركها الخري فحكمه تسقط  
وقال ابو حنيفة تسقط بعفو الوصي عنها في الحال لانه من ملك الاخذ بها ملك العفو عنها كما ملك وخالفه صاحبنا  
لانه اسقط حقا للوصي عليه ولا حظ له في اسقاطه فلم يصح كالاخذ بخيار الرد بالعيب ولا يصح قياس الوصي على المالك لان  
للمالك التبرع والابراء وما لا حظ له فيه بخلاف الوصي **فصل** فاما الوصي فان كان له الحظ في الاخذ بها لم  
ان يكون الشري رخيصا او يمتن المثل وللوصي مال يشترى به العقار لزم ولم لا اخذ بالشفعة لان عليه الاحتياط لم  
والاخذ بما فيه الحظ واذا اخذ بها ثبت الملك للوصي ولم يملك نقضه بعد البلوغ في قول مالك والشافعي واصحاب الرواية  
قال الاوزاعي ليس للوصي الاخذ بها لانه لا يملك العفو عنها فلا يملك الاخذ بها كما لا يجزي وانما يباخذ بها الوصي اذا  
كبر وهذا لا يصح لانه خيار جعل لان لا الضرر عن المال فملك الوصي كالرد بالعيب وقد ذكرنا قياسا قياسا فيها من قبل  
تركها الوصي مع الحظ للوصي فلا يصح الاخذ بها اذ اكبر ولا يلزم الوصي عدم ذلك لانه لم يفتقر شيئا من ماله وانما ترك  
تحصيل ماله الحظ فيه فاستنبر ما لو ترك شري العقار له مع الحظ في شراؤه وان كان الحظ في تركها مثل ان يكون الشري  
قد عين او كان في الاخذ بها محتاج الى ان يستقرض ويرهن ماله الوصي فليس له الاخذ لانه لا يملك فعل ما لا حظ  
للوصي فيه فان اخذ لم يصح في احد الروايتين ويكون باقيا على ملك المشتري لانه استنبره ماله لا يملك شراؤه فلم يصح كالاخذ  
استرى بزيادة كغيره على المثل واسترى معيبا يعلم عيبه ولا يملك الوصي المبيع لان الشفعة تؤخذ بحق الشري ولا يملك  
للووي وكذلك لو اراد الاخذ لنفسه لم يصح فاشبهه ما لو تزوج بغيره بغيره فانه يقع باطلا ولا يصح لو احدى منها كالاخذ

وهذا

وهذا مذهب الشافعي والثانية بيع الاخذ للوصي لانه استنبره لم يندفع عنه الضرر بغيره فصح كالمو استرى معيبا  
لا يعلم عيبه والحظ مختلف ويحتمل فقد يكون له الحظ في الاخذ باكثر من ثمن المثل لزيادة قيمته ملكه والشفقة الذي يشترى  
بروالة الشري وان الضرر الذي يندفع باخذه كثير فلا يمكن اعتبار الحظ بنفسه بخلافه ولا بكثرة الثمن لما ذكرناه من سقوط  
اعتباره وصح البيع **فصل** واذا باع وصي الايتام لاحد ثم نصيبا في شركة الاخر فلا اخذ للاخر بالشفعة لانه  
كالشري حاله وان كان الوصي شريكا لمن باع عليه فليس له الاخذ للثمن في البيع ولان بمنزلة من يشترى لنفسه ماله بيمينه  
ولو باع الوصي نصيبه كان له الاخذ لليمين بالشفعة مع الحظ لليمين لان الثمن منتفية فانه لا يندفع على الزيادة في ثمنه  
لكون المشتري لا يوافق ولا الثمن حاصل لمن المشتري لحصوله من اليمين بخلاف بيعه ماله بيمينه فانه يمكن تقليل الثمن  
لما اخذ الشفعة به فان دفع الامر الى الحاكم فباع عليه فلو وصي الاخذ حينئذ لعدم الثمن فان كان مكان الوصي بائع فصح  
ولده فله الاخذ بالشفعة لان له ان يشترى من نفسه ماله ولعدم الثمن وان يبيع شقص في شركة حمل لم يكن لوليه  
الاخذ له بالشفعة لانه كما يملك ثمنه بيمينه الوصية فاذا ولد الحمل ثم كبر فله الاخذ بالشفعة كالوصي اذا كبر **فصل**  
واذا عفي عن الوصي عن شفعة التي له فيها حفظ ثم اراد الاخذ بها فله ذلك في قياس المذهب لانه لم يسقط اسقاطا طر  
وكذلك ملك الوصي الاخذ بها اذ اكبر ولو سقطت لم يملك الاخذ بها ويحتمل ان لا يملك الاخذ بها لان ذلك يؤدي  
الى بؤس حق الشفعة على الشراعي وذلك على خلاف الخبر والمعنى ويخالف اخذ الوصي بها اذ اكبر لان الحق يتجدد  
عند كبره فلا يملك تأخير حينئذ وكذلك اخذ الغائب بها اذا قدم فاما ان تركها لعدم الحظ فيها ثم اراد الاخذ بها  
والامر بحال لم يملك ذلك كالم ملكه ابتداء وان صار فيها حظ او كان معسر اعطى المبيع فاليس بعد ذلك ان يبيع شقصا  
بذلك وان قلنا لا تسقط الوصي الاخذ بها اذ اكبر فحكمها حكم ما في الحظ وان قلنا تسقط فليس له الاخذ بها  
بحال لانه قد سقطت مطلقا فهو كالمو عفي الكثير عن شفعة **فصل** والحكم في المجهول المطبق كالحكم في الوصي سواء  
مجهور عليه لحظه وكذلك السفيه كذا لانه المفق عليه فحكمه حكم الغائب لانه لا يبر عليه وكذلك المجهول من فعل هذا  
تسقط اقا قتره واما المفلس فله الاخذ بالشفعة والعفو عنها وليس له ايجارها على الاخذ بها لانه اسقاط حق فلا يجبر عليه وسواء  
معاوضة فلا يجبر عليها كسائر المعاوضات وليس له ايجارها على الاخذ بها لانه اسقاط حق فلا يجبر عليه وسواء  
له حظ في الاخذ بها او لم يكن لانه يباخذ في ذمته وليس له مجبور عليه في ذمته لكن لم يمتنع من دفع ماله في ثمنه المتعلق  
حقوقهم بماله فاشبه ما لو اشترى في ذمته شقصا غير هذا ومنع ملكه الشقص المأخوذ بالشفعة تعلقت حقوق الغراء  
به سواء اخذه برضاهم او بغيره لانه ماله فاشبه ما لو اكتسبه واما المكاتب فله الاخذ والترك وليس للسيد الاعتراض  
عليه لان الضرر يقع لردون سيده وكذلك المأذون له في التجارة من العبيد له الاخذ بالشفعة لانه مملوك وله في الشري  
وان عفا عنها لم ينفذ عفو له لان الملك للسيد ولم ياذن له في ابطال حقوقه فان اسقطها السيد سقطت ولم  
يكن للعبد ان يباخذ لان للسيد الحجر عليه ولان الحق قد اسقطه مستحقه فيسقط باسقاطه **فصل** قال الشيخ  
رضي الله عنه الشرط الرابع ان يباخذ جميع المبيع فان طلب اخذ البعض سقطت شفعة ويرى قال محمد بن الحسن وبعض  
اصحاب الشافعي وقال ابو يوسف لا تسقط لان طلب البعض اطلب الجميع لكونها لا تتبعض ولا يجرى الاخذ بعضها  
ولان ان تارك اطلب بعضها فيسقط ويسقط باقيا لانها لا تتبعض ولا يصح ما ذكره فان طلب البعض ليس بطلب  
لجميعها وما لا يتبعض لا يثبت حتى يثبت السبب كالنكاح بخلاف السقوط فان الجميع يسقط بوجود السبب في بعض  
كالطلاق **فصل** وان اخذ الشقص بمن مغبوب فبغير وجهان احدهما لا تسقط شفعة لانه لا يملك الشقص  
بمثل ثمنه في الذمة اشبه ما لو اخذ الثمن وكما لو استرى شيئا اخر ونقد فيه ثمنه مغبوب بالثاني فيسقط لان اخذه  
للشفقة بما لا يصح اخذه به تركه له واعراض عنه فسقطت الشفعة كما لو ترك الطلب بها **مسئلة** وان كانا شقيقين



فالسفعة بينهما على قدر ملكها وعنه على عدد الرؤوس في ظاهر المذهب ان الشقص المشفوع اذا اخذه الشفوعا قسم  
بينهم على قدر املكهم اختاره ابو بكر وروي ذلك عن الحسن بن سهر بن وعطابيه قال مالك وسوار العنبري واسحق  
وابو عبيد وهو احد قول الشافعي وعن احمد رواية ثانية انه يقسم بينهم على عدد الرؤوس اختارها ابن عقيل وروي ذلك  
عن النخعي والشافعي وهو قول ابن ابي ليلى وابن سبرة والثوري واصحاب الرأي لان كل واحد منهم لو انفرد لا يستحق الجميع  
فاذا اجتمعوا لتساووا في الميراث وكما ينعقد في سائر العتق ولنا انه حق فيستفاد بسبب الملك فكان على قدر  
الاملاك كالغلة ودليم يتقضى بالان والاب والجد والفرسان والرجال في الغنمة واصحاب الديوت والوصايا اذا  
نقص مال عن دين احدهم او الثلث من وصيته احدهم فاما الاعناق فلنا فيه منع وان سلم فلاننا اتلفا ولا تلاف  
يستوي فيه القليل كالجاسية ملقى في مائغ واما البنون فانهم تساوون في السبب وهو البتة فتساووا في الارث لها  
فمنظرة في مثلها لتساوي الشفوعا في سهامهم فاذا كانت دار بين كل واحد منهم النصف وللآخر الثلث وللآخر السدس  
فباع احدهم نصيبه فانك تظفر بخرج سهام الشراكا كلهم فتأخذ منها سهام الشفوعا فاذا علمت عدتها قسمت السهم  
المشفوع عليها وتبصر العقارب بين الشفوعا على تلك العدة كما يفعل في مسائل الرد في هذه المسئلة يخرج سهم الشراكا  
ستة فاذا باع صاحب النصف فسهام الشفوعا ثلاثة وللآخر الثلث سهمان وللآخر سهم فالشفعة بينهم على ثلاثة  
وتبصر العقارب بينهم اربعة فالصاحب الثلث ثلاثة وللآخر ثلثه وان باع صاحب الثلث كانت بين الآخرين اربعة ارباعا  
النصف ثلاثة ارباعا وللآخر ربعا وان باع صاحب السدس كانت بين الآخرين اربعة ارباعا وللآخر ربعا  
وللآخر خمسة هذا على ظاهر المذهب وعلى الرواية الثانية يقسم الشقص المشفوع بين الآخرين نصفين فاذا باع صاحب  
النصف قسم النصف بين الآخرين لكل واحد ربع فيبيع ربعا لصاحب الثلث وربع وللآخر ربع وسدس وان باع صاحب  
الثلث صار لصاحب النصف الثلثان وللآخر الثلث وان باع صاحب السدس فلصاحب النصف الثلث وربع ولصاحب الثلث  
ربع وسدس **مسئلة** فان ترك احد الشفوع لم يكن للآخر الا ان يأخذ الكل او يتركه في وجهه ذلك ان تركه اذ كان  
بين شفوعا فترك بعضهم فليس للباقي الا اخذ الجميع او ترك الجميع قال في المندرج كل من احتفظ بعنه من اهل العلم  
هذا وهو قول مالك والشافعي واصحاب الرأي لان في اخذ البعض اضر بالمستري ببعض الصفقة عليه ولا يزال  
الضرر بالضرر وكان الشفعة انما اشيت على خلاف الاصل دفعا للضرر الشريك الداخل خوفا من سوء المشاركة ومونة  
القسم فاذا اخذ بعض الشقص لم يندفع عنه الضرر فلم يتحقق المعنى المجوز في المنة الاصل فلا يكتف وان وهب بعض  
الشراكا نصيبهم من السفعة لبعض الشراكا او لعنه لم يصح لان ذلك عفو وليس بهيبة فلم يصح لعنه هو عليه كالعفو عن  
القصاص **فصل** فان كان الشفوعا غائبين لم يسقط الشفعة لموضع العذر فاذا قدم احدهم فليس الا ان يأخذ  
الكل او يتركه لانا لان العلم اليوم مطالب اسواه وكان في اخذه البعض تبعص لصفقة المستري فلم يجوز ذلك كما لو لم يكن  
مع غيره ولا يجوز تأخير حقه الى ان يقدم شركاؤه لان في التأخير اضر بالمستري فاذا اخذ الجميع ثم حضر اخرها سهران  
سواء عفا فبقى الاول لان المطالب انما وجد منهم فان قاسمهم حضر الثالث فاسمها ان اجابا وعفي فبقى الاولين  
في الشقص في يد الاول فاما من فصل لم يشرك فيه واحد منهما لانه ان فصل في ملكه اشبه ما لو انفصل في يد المستري  
قبل الاخذ بالشفعة وكذلك اذا اخذ الثاني فبقا في يده فاما من فصل لم يشرك الثالث فيه فان خرج الشقص مستحقا  
فالعمدة على المستري يرجع الثلاثة عليهم ولا يرجع احد منهم على الآخر فان كان من الاول فهو بمنزلة النائب عن  
المستري في دفع اليها والنائب عنه ملحق بدفع المثل عليه لان الشفعة مستحقه عليه ولم وهذا ظاهر مذهب الشافعي وان  
امتنع الاول من المطالبة حتى يحضر صاحبها او قال اخذ قد حقي فغير وجهان احدهما يبطل حقه لانه قد راعى على اخذ  
الكل وتركه فاشبه المنفرد والثاني لا يبطل لانه تركه لغيره وهو حقيق في الغائب فيتركه منه والمركب لغيره لا يفسد  
الشفعة بدليل مالوا نظر المستري بمنزلة فتركه لانه كان خلافه وان تركه الاول شفعة توفرت الشفعة

فاذا قدم

فاذا قدم الاول منها قلنا اخذ الجميع على ما ذكرنا في الاول فان اخذ الاول بها ثم رما اخذ بغيره كذلك ولقد قال الشافعي  
وحكي عن محمد بن الحسن انها لا تنفرد عليه ما وليس لها اخذ نصيب الاول لانه لم يعف وانما رخص نصيبه بالحب فاشبه بالوجه  
الى المستري ببيع او هبة ولنا ان الشفيع ملكه ويرجع الى المستري بالسبب الاول فكان لشريكه اخذ ملكا لو عفا وفارق  
عوده بسبب اخر لانه عاد غير الملك الاول الذي تعلقت به الشفعة **فصل** واذا حضر بعد اخذ الاول واحد نصف  
الشقص منه واقسمنا ثم قدم الثاني فيطالب بالشفعة واخذ بها بطك القسم لان هذا الثالث اذا اخذ بالشفعة تركه  
مشارك حال القسم لتبوء حقه وهذا الوباغ المستري ثم قدم الشفيع كان له ابطال البيع فان قيل وكيف يصح القسم  
قبل البيع او قبل علمه او يكون النشركان رفعاً ذلك الى الحاكم فطالباه بالقسمه عن الغائب فقا سهر ما وبقي الغائب  
على شفيعته فان قيل وكيف يصح مقاسمتها الشقص وحق الثالث ثابت فيه فلنا يثبت حق الشفعة لا يمنع لصرف  
لانه يصح بيعه وهبته وغيرهما ويملك الشفيع ابطاله كذا هبنا اذا ثبت هذا فان الثالث اذا قدم فوجد احد شركيه  
غائبا اخذ من الحاضر ثلث ما في يده لانه قد رما يستحقه ان حكم له القاضي على الغائب اخذ ثلث ما في يده ايضا  
وان لم يقض انظر الغائب حتى يقدم لانه موضع عذر **فصل** اذا اخذ الاول الشقص كله بالشفعة فقدم  
الثاني فقال لا اخذ منك نصف بل اقصر على قدر نصيبى وهو الثلث فله ذلك لانه اقصر على بعض حقه وليس فيه  
تبعيض الصفقة على المستري فجاز تركه الكل فاذا قدم الثالث فله ان يأخذ من الثاني ثلث ما في يده فيضيقه الى  
ما في يده الاول ويقسمها من نصيفتين فتصير قسمه الشقص من ثمانية عشر سهرما لان الثالث اخذ من الثاني ثلث الثلث و  
مخرج ثمانية عشر نصيفته الى الثلثين وهي ستة صارت سبعة ثم قسمها السبعة نصيفتين لا تقسم فاضرب اثنين في تسعة فيكون  
ثمانية عشر للثاني اربعة وكل واحد من شركيه سبعة وانما كان كذلك لان الثاني ترك سدا كان له اخذه وحقه منه  
ثلثا وهو التسع فتوفد كل على شركيه في السفعة فللأول والثالث ان يقول نحن سواء في الاستحقاق ولم يترك لهما  
مناسبا من حقه فخرج ما معنا فقسمه فيكون على ما ذكرنا وان قال الثاني انا اخذ الربع فله ذلك لما ذكرنا في قوله اذا  
قدم الثالث اخذ من نصف سدس وهو ثلث ما في يده فضمه الى ثلثه الارباع وهي تسعة نصيفات فقسماها  
لكل واحد منها خمسة وللثاني سهمان وتصبح اثنين عشر **مسئلة** وان كان المستري شركيا فالشفعة بينه وبين  
الآخر وللآخر الاخذ بقدر نصيبه وبه قال ابو حنيفة والشافعي وحكي عن الحسن والشافعي والبيهقي لا سقف للاخر  
لانها ثبتت لدفع ضرر الشريك الداخل وهذا شركته متقدمة فلا ضرر له شره وحكي ان الصباغ عن ان الشفيع  
كلها لغير المستري ولا شيء للمستري فيها لانه اشترى عليه فلا يستحق لها لنفسه فلنا انهما تساووا في الشفعة فتساوا  
في الشفعة كما لو اشترى اجنبي بل المستري اول لانه قد ملك الشقص المشفوع وما ذكرناه للقول لا يصح لان الضرر  
يحصل بشري هذا الشقص المشفوع من غير نظر الى المستري وقد حصل شره والثاني كذا يصح ايضا لاننا نقول انما اخذ  
من نفسه بالشفعة وانما منع الشريك ان يأخذ قدر حقه بالشفعة فيبقى على ملكه ثم لا يمنع ان يستحق الانسان على  
نفسه لاجل تعاق الغريب الا ترى ان العبد الموهوب اذا جنى على عبده خسر سدا للعبد على عبده ارس الجنابة  
لاجل تعاق حق المرتبة به ولو لم يكن رهنا متعلق به اذا ثبت هذا فان الشريك المستري اخذ قدر نصيبه لغيره  
او العفو **مسئلة** فان ترك المستري شفعة لوجوب الكل على شركيه لم يملكه ذلك اذا قال المستري قد سقطت شفتي  
فخذ الكل او تركه لم يلزمه ذلك ولم يصح اسقاط المستري لانه ملكه استقر على قدر حقه فخرج حقه الشفيعين اذا  
اخذ بالشفعة ثم عفا احدهما عن حقه وكذلك لو حضر احد الشفيعين فاخذ جميع الشقص بالشفعة ثم  
حضر الآخر فله اخذ النصف من ذلك فان قال الاول اخذ الكل ودفع فافي قد سقطت شفيعتي لم يكن له ذلك



فان قيل هذا تبعية على المشتري قلنا هذا التبعية اقتضاه دخول في العقد فصلا كالمضامير كما قلنا في  
الشفيع الحاضر اذا اخذ جميع الشقص وكما لو اشترى شقصا وسيفا **مسئلة** واذا كانت دارين اثنين فباع  
احدهما نصيبه لاجنبي صنفين ثم علم الشريك فله ان يأخذ بالبيعين ولان يأخذ باحدهما فان اخذ بالثاني شارك  
المشتري في شفيعته في احد الوجهين وان اخذ بالاول لم يشاركه وان اخذ بهما جميعا لم يشاركه في شفيعته الاول  
وهل يشاركه في شفيعته الثاني على وجهين وحيلة ذلك ان الشريك اذا باع بعض الشقص لاجنبي ثم باع باقيه في  
صفقة اخرى ثم علم الشفيع فله اخذ المبيع الاول والثاني ولم اخذ احدهما فان اخذ الاول لم يشاركه في شفيعته احد  
وان اخذ الثاني فهل يشاركه المشتري في شفيعته بنصيب الاول فيه فلا ثم اوجر احدهما يشاركه فيها وهو مذهب  
ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي لانه شرك في وقت البيع الثاني بملكه الذي اشتراه او لا والثاني لا يشارك لان  
ملكه على الاول لم يستقر لكون الشفيع مملكا اخذ والثالث ان عفا الشفيع عن الاول شاركه في الثاني وان اخذ بهما  
لم يشارك وهذا مذهب الشافعي لانه اذا عفا عنه استقر ملكه بخلاف ما اذا اخذ فان قلنا يشاركه في الشفيعه ففي قدر ما  
يستحق وجهان احدهما الثلث والثاني نصفه بنسبة على الروايتين في قسم الشفيعه على قدر الاملاك او على عدد الرؤس فاذا قلنا  
يسأركه فعلى من الاول صار له الثلث العاقر في احد الوجهين وفي الآخر ثلاثة اثمانا وباقية لشريكه وان لم يعرف عن الاول  
فلم نصف سدس في احد الوجهين وفي الآخر ثلثه والثاني لشريكه وان باع الشريك الشقص ثلث صفتان متساويتين  
حكم ما لو باع لثلاثة انفس على ما ذكره ويستحق ما يستحقون وللشفيع هو المالك مع الثلاثة واسم على **فصل** واذا  
كانت دارين ثلاثة فباع كل واحد منهم شريكه في بيع نصيبه مع نصيبه فباع كل واحد فليس لهما الشفيعه فيها وهل  
لأخذ احدهما نصيب دون الآخر فيه وجهان احدهما ذلك لان المالك اثنان منها ساعان فكان لراخذ نصيب احدهما كالتواليا العقد  
والثاني ليس له ذلك لان الصفقة واحدة وفي اخذ احدهما تبعية الصفقة على المشتري فلم يجر كما لو كان لرجل واحد وان وكل  
رجلا في شري نصف نصيب احدهما فاشترى الشقص كله لنفسه ولو كله فليس يشاركه اخذ نصيب احدهما لانها مشتركة بينهما  
ولما العقد والفرق بين هذه الصورة والى قبلها ان اخذ احد النصيبين لا يفيض الى تبعية الصفقة على المشتري ولا يفرق  
شريكه احد المشتريين دون الآخر بخلاف التي قبلها فان المشتري واحد **مسئلة** وان اشترى اثنان حق واحد فاشترى لرجل واحد  
احدهما وبطل مال الشافعي وابو حنيفة في احد الروايتين عن وقال في الاخرى يجوز له ذلك بعد القبض والجور فلي  
لان قبل القبض تبعية صفقة البائع ولنا انها مشتركة في الشفيع اخذ نصيب احدهما كما بعد القبض وما ذكره مجموع  
على ان المشتري الاخر اخذ نصيبه فلا يكون تبعية فان باع اثنان من اثنين في اربعة عقود وللشفيع اخذ الكل او ما شاء منهما  
**فصل** واذا باع شقصا لثلاثة دفعه واحدة فليس يشاركه ان يأخذ من الثلاثة ولم ان يأخذ من احدهم ولم ان يأخذ من اثنين دون  
الثالث لان كل عقد منها مفرد فلا يتوقف الاخذ على الاخذ بما في العقد الاخر كما لو كانت متفرقة فاذا اخذ نصيب احدهم لم يكن  
للاخرين مشاركة في الشفيعه لان ملكها لم يسبق ملك من اخذ نصيبه ولا يستحق الشفيعه الا بملك سابق فاما ان باع نصيب لثلاثة  
في ثلاثة عقود متفرقة ثم علم الشفيع فله ايضا ان يأخذ الثلاثة ولم ان يأخذ منها ما شاء فان اخذ نصيب الاول لم يكن للاخرين  
مشاركة في شفيعته كلها لم يكن لهما ملك حين بيعه وان اخذ نصيب الثاني وحده لم يملك الثالث مشاركة له ذلك ويشترك  
الاول في شفيعته لان ملكه سابق لملك الثاني فهو شرك في استحقاقها حال ثلثه ويحتمل ان لا يشارك لانه ملك حال شري الثاني  
يستحق اخذه بالشفيعه فلا يكون سببا وان اخذ من الثالث وعفا عن الاولين في مشاركتهم الم وجهان وان اخذ من الثلاثة نصيب  
وجهان احدهما لا يشارك احد منهم لان المالك قد استحقها بالشفيعه فلا يستحق عليها شفيعه والثاني يشارك الثاني في شفيعه  
الثالث وهو قول ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي لانه كان مالكا مملكا صحيحا حال شري الثالث ولذلك استحق مشاركتها  
عفا عن شفيعته كذلك اذا لم يعرف لانه انما استحق الشفيعه بالملك الذي صار به شركا بالقبض وعنه وكذا قلنا في الشفيع  
اذا لم يعلم بالشفيعه حتى باع نصيبه ان لا اخذ نصيب المشتري الاول والمشتري الاول اخذ نصيب المشتري الثاني وعلى هذا

يشارك

يشارك الاول في شفيعته الثاني والثالث جميعا فعلى هذا اذا كانت دارين اثنين تصفين فباع احدهما نصيب لثلاثة  
في ثلاثة عقود في كل عقد سدسا للشفيع السدس الاول وثلاثة ارباع الثاني وثلاثة ارباع الثالث ففصل المسلم من  
مائة وعشرين سهما للشفيع الاول ما به وسبقه اسهم وللثاني تسعة وللثالث اربعة وثلاثون فلنا ان للشفيعه على عدد الرؤس  
فلمشتري الاول نصف السدس الثاني وثلث الثالث وثلث الثالث وهو نصف السبع فصح من ستة وثلاثين  
للشفيع تسعة وعشرون وللثاني خمسة وللثالث سهما **فصل** دارين اثنين فباع كل واحد منهما نصيبا لثلاثة ففصل  
متفرقة ولم يعلم شريكهم ولا بعضهم ببعض فلدي لم يبيع الشفيعه في الجميع وهل يستحق البائع الثاني والثالث  
الشفيعه فيما باع لبايع الاول على وجهين وكذلك هل يستحق الثالث الشفيعه فيما باع لاول الثاني على وجهين وهل  
يستحق مشتري الرابع الاول الشفيعه فيما باع الثاني والثالث او هل يستحق الثاني الشفيعه الثالث على ثلاثة اوجه احدها  
يستحقان لانهما مالكان حال البيع والثاني للاحق لهما لان ملكهما يستحق اخذه بالشفيعه فلا يثبت به والثالث ان عفا عنها  
اخذوا فلا فاقا قلنا لا يشارك الجميع فلذلك لم يبيع كل ربيع لان لشريكه ان يشاركه في فصار له الربع مضمونا الى ملكه فكل  
له النصف والمبايع الثلث والمشتري الماويل الثلث لكل واحد منهما سدس لانه شرك في شفيعه مبينين والمبايع الثاني  
والمشتري الثاني السدس لكل واحد منهما نصف لانه شرك في شفيعه بيع واحد ونصيب من اثنى عشر **مسئلة** وان  
اشترى واحد حق اثنين واشترى شقصين من دارين صفقة واحدة فاشترى نصيب احدهما على الوجهين هـ اذا اشترى  
رجل من رجلين شقصا صفقة واحدة فاشترى نصيب احدهما دون الآخر وبطل مال الشافعي وحكي هذا القاضي لا يملك  
ذلك وهو قول ابي حنيفة ومالك لثلاثة تبعية صفقة المشتري ولنا ان عقد الاثنين مع واحد عقدان لانه مشتري من  
كل واحد منهما مملك يضمن مفرد فكان للشفيع اخذه كما لو افرد في عقد واحد انتقل عما ذكره واما اذا باع شقصين  
من ارضين صفقة واحدة لرجل واحد وكان الشريك في احدهما غير الشريك في الاخر فلما ان اخذوا ونفسا للثمن  
على قدرهما لقيمتين وان اخذ احدهما دون الآخر جاز ولا اخذ الشقص الذي في شريكه حصص من الثمن ويخرج ان  
لا شفيعه له لان فيه تبعية الصفقة على المشتري وذلك ضرر به وليس له اخذها معا لان احدهما لا يشاركه فيه فلا  
هو تابع لما فيه الشفيعه فخرى يجرى الشقص والسيف على ما ذكره وان كان الشريك فيها واحد فلا اخذها وتركتها  
لانه شرك فيهما ولم اخذ احدهما دون الآخر وهو منصوص الشافعي وفيه وجه آخر انه لا يملك ذلك وهو اختياره  
سقطت الشفيعه فيها لانه امكنه اخذ المبيع كله فلم يملك اخذ بعضه كما لو كان شقصا واحدا ذكره ابو الخطاب  
بعض الشافعيين ولنا انه يستحق كل واحد منهما بسبب غير الاخر فخرى يجرى الشريك ولا لانه لوجرى مجرى الشفيعه  
لوجب اذا كانا شريكين فترك احدهما شفيعته ان يكون للاخر اخذ الكل والامر بخلافه **مسئلة** وان باع شقصا  
وسيفا للشفيع اخذ الشقص حصصه من الثمن ويحتمل ان لا يجوز له اذا باع شقصا مشفوعا ومعه بالشفيعه فيه  
كالسيف والثوب في عقد واحد يثبت الشفيعه في الشقص حصصه من الثمن دون ما يعرف يقوم كل واحد ويقسم  
الثمن على قدر قيمتهما فالحصص الشقص ياخذ به الشفيعه وبطل مال ابو حنيفة والشافعي ويحتمل ان لا يثبت الشفيعه لثلاثة  
تبعية صفقة المشتري وفي ذلك اضرار بما شرب ما لو اخذ بعض الشقص وقال مالك يثبت الشفيعه فيها لانه  
ان السيف لا شفيعه فيه ولا هو تابع لما فيه الشفيعه فلم يوجب بالشفيعه كما لو افرد والضرر باللاحق للمشتري هو الحق  
بنفسه يجمع في العقد بين ما يثبت فيه الشفيعه وما لا يثبت ولان في الاخذ بالكل ضرر بالمشتري ايضا لانه ربما كان  
في ابقاء السيف لم يقدح في اخذه من ضرر من غير سبب يقتضيه **مسئلة** وان تلف بعض المبيع فلم اخذ الباقي بخصه من  
الثمن وقال ابن حامد ان كان تلف بفعل اسرقه فليس له اخذه الا بجمع الثمن هـ اذا تلف الشقص وبعضه في يد المشتري  
فهو من ضمانه لانه ملكه تلف في يده فان اراد الشفيع اخذ اذا تلف بعضه اخذ الموجود بخصه من الثمن سوا كان التلف  
بفعل اسرقه او بفعل ادمي وسواء تلف باختيار المشتري كمنهض البتة او غير اختياره مثل ان اهدم ثم كانت  
موجودة اخذها مع العرصه بالخصه وان كانت معدومة اخذ العرصه وما بقي من البناء هذا ظاهر كلام احمد





في رواية ابن القاسم وهو قول الثوري والمهيري ولي يوسف وقول الشافعي وقال ابو عبد الله بن حامد ان كان الفلح يفعل ادعي  
كان كما ذكرنا وان كان يفعل السر تعالى كما فعله التنا بنفسه احرى بقوله فليس للشفيع اخذ المبلغ الا بكل التنا او يترك وهو  
قول الى حيفته وقول للشافعي لانه متى كان التقص بفعل ادعي رجوع به الى المشتري فلا ينصرف متى كان غير ذلك  
لم يرجع اليه متى فيكون الاخذ منه اضار به والمضر لا يزال بالضرر ولذا انه تعذر على الشفيع اخذ الجميع وقد عارض  
البعض فكان له بالحصة كالوكل يفعل ادعي سواء وكما لو كان له شفيع اخر او يقول اخذ بعض ما دخل معه في العقد  
فاخذه بالحصة كما لو كان معه سيف فاما الضرر فاما حصل باللفظ ولا يصنع للشفيع فيه والذي ياخذ الشفيع يرد  
عنه فلا ينصرف المشتري ياخذها وانما قلنا ياخذها لانها كانت منفصلة لان استحقاقه حال عقد البيع وفي تلك  
الحال كان متصلا اتصالا ليس ماله الى الانفصال وانفصاله بعد ذلك لا يسقط حق الشفيع وبه اقر المشرع وغير  
المؤثرة اذا برت فان ماله الى الانفصال والظهور فاذا ظهرت فقد انفصلت فلم تدخل في الشفعة وان نقصت القدر مع نقلة  
صوره بالبيع مثله انشق الحائط فاستهدم البناء وشعث الشجر وبارت الارض فليس له الا ان ياخذ بجميع الثمن او يترك  
لان هذه المعاني لا يملكها الا بالثمن بخلاف الاعيان ولهذا لو اشترى المشتري اعطاه الشفيع قيمته بناء ولو زاد البيع زيادة  
مقتضاه دخلت في الشفعة **فصل** في الشفعة رضي الله عنه المشرط الحامس ان يكون للشفيع ملك سابق لانه الشفيع  
انما ثبت للشريك لدفع الضرر عنه والملك لم يملك سابق فلا ضرر عليه فلا ثبت له الشفعة **مسئلة** وان اشترى  
اثنان دارا صفقة واحدة فلا شفعة لاحدهما على صاحبه لانه لا مزية لاحدهما على الآخر لساويهما **مسئلة** وان ادعى  
كل واحد منهما السبق فقاما لتعارضت بينهما فلا شفعة لهما اذا كانت دار بين رجلين وادعى كل واحد منهما على صاحبه  
انه يستحق ما في يده بالشفعة سبلا مع ملكتهما فان قال ملكناهما دفعة واحدة فلا شفعة لاحدهما على الآخر لان الشفعة  
ثبتت بملك سابق وملك محدد بعد وان قال كل واحد منهما ملكي سابق ولا حد هما بينة بما ادعاه قضى لروان كان لكل  
واحد منهما بينة قدم اسبقهما تاريخا فان شهدت بينة كل واحد منهما بسبق ملكه وتجرده ملك صاحبه تعارضتا ولم  
يكن لواحد منهما بينة سبعا دعوى السابق وسأنا خصمه فان انكر فالقول قول من مع يمينه وان حلف سقطت دعوى  
الاول ثم يسمع دعوى الثاني على الاول وان انكر وحلف سقطت دعواهما جميعا وان ادعى الاول فنكل الثاني عن البيعة  
عليه ولم تنسح دعواه لان خصمه قد استحق ملكه وان حلف الثاني ونكل الاول قضينا عليه **فصل** في الشفعة  
بشركة الوقف في احد الوجهين ذكر القاضيان ابن ابي موسى وابو يعلى وهو ظاهر مذهبه الشافعي لانه لا يوجب للشفيع  
فلا يجب به كالحيا وور وما لا ينقسم ولاننا قلنا هو غير مملوك فالوقوف عليه غير ماله وان قلنا هو مملوك فملكه غير عام  
لان لا يبيع اباخره التصرف في الرقبة فلا يملك به ملكا تاما وقال ابو الخطاب ان قلنا هو مملوك وجبت به الشفعة لانه  
مملوك يبيع في شركته شقص فوجب به الشفعة كالمطلق ولان الضرر ينشأ عنه بالشفعة فوجب فيه كوجوبها في الطوق  
وانما لم يستحق بالشفعة لان الاخذ بها بيع وهو مما لا يجوز بيعه **فصل** قال الشيخ رضي الله عنه وان تصرف المشتري  
في المبيع قبل الطلب بوقف او هبة سقطت الشفعة نص عليه في رواية علي بن سعيد وبكر بن محمد وحكي ذلك عن الماسر حرم  
في الوقف لان الشفعة انما تثبت في المملوك وقد خرجت عن هذا كونه مملوكا قال ابن ابي موسى من اشترى دارا فباعها مسجدا  
فقد استهلكها ولا شفعة فيها لان في الشفعة ههنا اضار بالموهوب له والموقوف عليه كان ملكه بوزل عنه بغير عوض ولا يزال  
الضرر بالضرر بخلاف البيع فانه اذا اشترى البيع الثاني رجوع المشتري الثاني بالثمن الذي اخذه منه فلا يلحق ضرر ولان  
ثبوت الشفعة ههنا توجب رد العوض الى غير المالك وسلبه عن المالك وفي ذلك ضرر فيكون مستفيا وقال ابو بكر للشفيع  
فسخ ذلك واخذه بالثمن الذي وقع البيع به وهذا قول مالك والشافعي واصحاب الرأي لان المشتري يملك فسخ البيع الثاني  
والثالث مع امكان الاخذ بهما فلان يملك فسخ عقد لا يمكن الاخذ به اولى لان حق الشفيع اسبق وجبته اولى فملك  
المشتري تصرفا يبطل حقه ولا يمنع ان يبطل الوقف لاجل حق الغير كما لو وقف الموصي ماله وعلمه دين فانه  
اذا مات رد الوقف الى الغراء والورثه فيما زاد على ثلثه بل لهم بطلان العتق فالوقف اولى فاذا قلنا بثبوت الشفعة

اخذ الشفيع الشقص فمن هو في يده وينسخ عقده ويدفع الثمن الى المشتري وحكي عن مالك انه يكون الموهوب له لانه اخذ  
ملكه ولان الشفيع يبطل الهبة ياخذ الشقص بحكم العقد الاول ولم يكن وهبه كان الثمن لم يملك بعد الهبة لم يفسخ  
**مسئلة** وان باع فله الاخذ باقية البيعة شاء فان اخذ بالاول رجوع الثاني على الاول اذا تصرف المشتري في المبيع  
قبل اخذ الشفيع او قبل علمه صح تصرفه لانه ملكه وصح قبضه له ولم يبق الا ان الشفيع ملك ان يملكه عليه وذلك لا يمنع  
من تصرفه كما لو كان احد العوضين في البيع معبلا يمنع التصرف في الاخر والموهوب له يجوز له التصرف في الهبة  
وان كان الواهب ممن لا يرجع فيه فمضى تصرفه فخره فوجب به الشفعة كما يبيع للشفيع الخاوان شاء فسخ البيع  
الثاني واخذه بالبيع الاول بيمينه لان الشفعة وجبت قبل تصرف المشتري وان شاء امضى تصرفه واخذ بالشفعة  
من المشتري الثاني لانه شفيع في العقدين وكان له الاخذ بهما شاء وان تباع ذلك ملكه فلان ياخذ بالبيع الاول  
وينسخ العقد الاخران وله ان ياخذ بالثاني وينسخ الثالث وحده ولان ياخذ الثالث ولا يفسخ فيمن العقود  
فاذا اخذه من الثالث دفع اليه الثمن الذي اشترى به ولم يرجع على احد لانه وصل اليه الثمن الذي اشترى به وان اخذ من  
الثاني دفع اليه الثمن الذي اشترى به ورجع الثالث بما اعطاه لانه قد انسخ عقده واخذ الشقص منه فرجع بيمينه  
على الثاني لانه اخذ منه وان اخذ بالبيع الاول دفع الى المشتري الاول الذي اشترى به وفسخ العقد الاخرين ورجع  
الثالث على الثاني بما اعطاه فان كان الاول اشترى بعشرة ثم اشترى الثاني بعشرة ثم اشترى الثالث بثلاثة فافترس بالبيع  
دفع الى الاول عشرة واخذ الثاني من الاول عشرة واخذ الثالث من الثاني ثلاثة لان الشقص انما يؤخذ من الثالث لكونه  
يده وقد انسخ عقده فرجع بيمينه الذي وزنه ولا يعلم هذا خلافا ويه يقول مالك والشافعي والمهيري والجمهور  
في معنى البيع مما يجب فيه الشفعة فهو كما يبيع على ما ذكرنا وان كان له ما لا يجب فيه الشفعة فهو كالهبة والوقف على ما ذكرنا  
من الخلاف فيه والله اعلم **مسئلة** وان فسخ العيب بعيب او قاله او حالف فللشفيع اخذها وباعده في التحالف  
بما حلف عليه البائع اذا ارد المشتري الشقص بعيب او قاله البائع فللشفيع فسخ الاقالة والرد والاخذ بالشفعة لان  
حقه سابق عليها ولا يمكن الاخذ معها وان تحالف على الثمن وفسخ البيع فللشفيع ان ياخذ الشقص بما حلف عليه البائع  
لان البائع مقر بالبيع بالثمن الذي حلف عليه ومقر للشفيع باستحقاق الشفعة بذلك فاذا بطل حق المشتري بانكاه  
لم يبطل حق الشفيع بذلك ولان يبطل فسخه ما ياخذ لان حقه اسبق **فصل** وان اشترى شقصا بعد ثم وجد  
بائع الشقص بالعبد عيبا فله رد العبد واسترجاع الشقص ويقدم على حق الشفيع لانه في تقديم حق الشفيع اضار  
بالبايع باسقاط حقه الذي استحقه بالشفعة ثبت لانه لا يلحق الضرر ولا ثبت على جرحه بل يلحق الضرر فان الضرر  
لا يزال بالضرر وقال اصحاب الشافعي يقدم حق الشفيع في احد الوجهين لانه حقه اسبق فوجب تقديمه كما لو وجد  
المشتري بالشقص عيبا فرده ولان في الشفعة ابطال حق البائع وحقه اسبق لانه اسد الوجود العيب وهو موجود  
حال البيع والشفعة ثبتت بالبيع فكل حق البائع سابقا وفي الشفعة ابطاله ويقارن ما اذا كان الشقص معبلا فان  
حق المشتري انما هو استرجاع الثمن وقد حصل له من الشفيع فلا فائدة في رد في مستثنى الحق البائع في استرجاع  
الشقص ولا يحصل ذلك مع الاخذ بالشفعة ما فترقا فان لم يرد البائع العبد المعيب حقه اخذ الشفيع كان لرد العبد  
ولم يملك استرجاع المبيع لان الشفيع ملكه بالاخذ فلم يملك البائع ابطال ملكه كما لو باع للمشتري لاجنه فابا الشفيع  
بيع في الحقيقة ولكن يرجع بقيمة الشقص لانه بخلاف التحالف والمشتري قد اخذ من الشفيع قيمة العبد فله ان  
فيه وجهان احدهما لا يترجع ان لان الشفيع اخذ بالثمن الذي وقع عليه قيمة العقد وهو قيمة العبد صح لا  
عيب فيه بل ان البائع اذا اعطى العيب ملكه رده صح فله ان ياخذ بقيمة العبد لانه انما اعطى عيبا فله ان ياخذ  
قيمة غير ما اعطى والثاني يترجع ان لان الشفيع انما ياخذ بالثمن الذي استقر عليه العقد والذي استقر عليه العقد  
قيمة الشقص فاذا قلنا يترجع ان فاما كان ما دفعه اترجع بالفضل على صاحبه فان لم يرد البائع العبد ولكن اخذ



اريد ان يرجع المشتري على الشفيع بشئ لانه انما دفع اليه قيمة العبد غير معيب وان ادى قيمته معيبا رجع المشتري عليها  
اوى من ارشده وان عفا عنه ولم ياخذ ارشدا لم يرجع الشفيع عليه بشئ لان البيع لازم من جهة المشتري لا يملك صغيره فاشبه  
ما لو حط عنه بعض الثمن بعد لزوم العقد وان عاد الشفيع الى المشتري ببيع او هبة او ارشاد او غيره فليس للشفيع اخذه  
بالبيع الاول لان ملك المشتري زال عنه وانقطع حقه منه وان شغل حقه الى القيمة فاذا اخذها لم يبق له حق بخلاف ما لو  
غصب شيئا لم يقد ر على رده فادى قيمته ثم قدر عليه فانه يرد له الى ملك المخصوص منه لم يرد له عنه **فصل** ولو كان غن  
الشفيع مكيلا او موزونا فكلف قبل قبضه بطل البيع وبطلت الشفعة لانه بعد التسليم قد غدر امضاء العقد فثبتت  
الشفعة كما لو وضع البيع في مدة الخيار بخلاف الاقالة والرد بالعيب وان كان الشفيع قد اخذ الشقص فهو كما لو اخذه  
في المسئلة التي قبلها لان المشتري الشقص النقص فيه قبل قبضه فاشبه ما لو اشتراه منه اجنبي **فصل** فان اشترى  
شفعا بعبد او من معين فخرج مستحقا بالبيع باطل ولا شفعة فيه لانه انما ثبت في عقد نقل الملك الى المشتري وهو  
العقد الصحيح فاما الباطل فوجوده كعدمه فان كان الشفيع قد اخذ بالشفعة لم يرد وما اخذ على البائع ولا يثبت ذلك  
الا بينة او اقرار من الشفيع والمبايعين فان اقر المبايعان وانكر الشفيع لم يقبل قوله عليه ولم اخذ بالشفعة ويرد  
العبد الى صاحبه ويرجع البايع على المشتري بقيمة الشقص وان اقر الشفيع والمشتري دون البايع لم يثبت الشفعة ويجب  
على المشتري قيمة العبد على صاحبه ويبقى الشقص معه بزعامة البايع ويكره ويبيع عليه وجوب رد العبد والمشتري  
ينكره فيشترى الشقص منه وساربان وان اقر الشفيع والبايع وانكر المشتري وجب على البايع رد العبد على صاحبه لم  
ثبت الشفعة ولم يملك البايع مطالبته المشتري بشئ لان البيع صحيح في الظاهر وقد ادى غنم الذي هو ملكه في الظاهر وان  
اقر الشفيع وحده لم يثبت الشفعة ولا يثبت شيء من احكام البطلان في حق المبايعين فاما ان اشترى الشقص بكن في الذمة  
ثم نقد الثمن فبان مستحقا كانت الشفعة واجبة لان البيع صحيح فان تعذر قبض الثمن من المشتري فلا عسار او غيره فليبايع  
فمن البيع ويقدم حق الشفيع لان الاخذ بها يحصل للمشتري ما يود به عما تؤول عسره ويحصل للرجوع بين الطرفين وكان قد  
**فصل** واذا وجبت الشفعة وقضا القاض بها والشقص في يد البايع ودفع الثمن الى المشتري فقال البايع للشفيع اقلني  
فاقال لم تصح الاقالة لانها تصح بين المبايعين وليس بيع الشفيع والبايع بيع وانما هو مشتري من المشتري فان باعه اياه  
صح لان العقار يجوز التصرف فيه قبل قبضه **مسئلة** وان اجره المشتري اخذه الشفيع ولم الاجرة من يوم اخذه فله  
صار ملكه باخذ مسئلة وان اشغله المشتري فالعلة له لانه غا ملكه مسئلة وان اخذه الشفيع وفيه زرع او غرة فله  
خبره للمشتري مبقاة الى الحصاد والجذاد **مسئلة** واذا زرع المشتري الارض فللشفيع الاخذ بالشفعة ويبقى زرع  
المشتري الى ان الحصاد لان ضره لا يتنافى ولا اجرة عليه لانه زرع في ملكه ولان الشفيع اشترى الارض وفيها زرع للبايع  
فكان له مبقى الى الحصاد بلا اجرة كغير المشفوع وان كان في الشجر ثم ظاهرا ثم في ملك المشتري فهو له مبقى الى الحصاد كما لو زرع  
**فصل** واذا نوى المبيع في يد المشتري لم يخل من حاله ان يكون نوا مصلحا كالشجر او غرة او غيره فظاهره فان  
الشفيع يخله بزيادته غير مقيمة فتبطل الاصل كما لو رد بعبه او خيارا او قاله فان قيل فلما رجع الزوج  
في نصفه زائدا اذ اطلق قبل الدخول قلنا لان الزوج بقدره على الرجوع بالقيمة اذا فاته الرجوع في العتق وفي مسئلة  
اذا لم يرجع في الشقص سقط حقه من الشفعة فلم يسقط حقه من الاصل للرجوع واذا اخذ الاصل  
تبعه بما فيه المتصل كما ذكرنا في الفسوخ كمال الحال الثاني ان تكون الزيادة منفصلة كالعلة والاجرة والطلع والوبر  
والثمرة الظاهرة فهي للمشتري لانها حثت في ملكه وتكون مبقاة في ركن التخل الى الجذاد لان اخذ الشفيع من المشتري  
شترى ثانيا فيكون حكمه حكم ما لو اشترى برضاه وان اشتراه وفيه طلع غير مؤخر فاديه ثم اخذ الشفيع اخذ الاصل دون الغرة  
وباحذ الارض والتخل بحصتها من الثمن كما لو كان المبيع شقصا وسيفا **مسئلة** وان قاسم المشتري وكيله الشفيع  
او قاسم الشفيع كونه اظهر له زيادة في الثمن او نحوه او غرس او بنا فللشفيع ان يدفع اليه قيمة الغراس والبناء عليه او

يقبله ويضمن النقص **مسئلة** فان اختار الشفيع اخذه فارد المشتري قلعه فله ذلك اذ لم يكن فيه ضرر  
وجله ذلك انه يصور بناء المشتري وغرسه في الشقص المشفوع على وجه مباح في مسا كل منها ان يظهر  
المشتري انه اشتراه يكثر من ثمنه وان وهب له او غيره ذلك مما يمنع الشفيع من الاخذ بها فيتركها او يبايعه  
ثم يبيع المشتري ويغرس فيه ومنها ان يكون غايبا قاسمه وكيله او صغيره او قاسمه وليه ونحو ذلك ثم يقدم  
الغائب او يبلغ الصبي فياخذ بالشفعة وكذلك ان كان غايبا او صغيرا وطلب المشتري الحكم بالقسمة ثم قدم  
الغائب وبلغ الصبي فاخذه بالشفعة بعد غرس المشتري وبناء فان المشتري قلعه غرسه وبناء ثانيا اختار  
ذلك لانه ملكه فاذا قلعه فليس عليه تسوية الحفر ولا نقص الارض ذكره القاضي وهو قول الشافعي لانه غرس  
وبنى في ملكه وما حدث من النقص انما حدث في ملكه وذلك كما لا يتقابل ثمن وظاهر كلام الحنفية ان عليه ضمان  
النقص الحاصل بالقلع لانه اشترط في قلعه الغرس والبناء عدم الضرر وذلك لانه نقص دخل على ملكه لا على  
تخليص ملكه فله ضمانه كما لو كسر حجره في غيرة لا خراج دينار من ثمنه فله ان النقص حصل في ملكه ليس كذلك  
لان النقص الحاصل بالقلع انما حصل في ملك الشفيع فاما نقص الارض الحاصل بالغرس والبناء فلا يضمنه لما  
ذكره فان لم يخرجه المشتري القلع فللشفيع الخيار بين ثلاثة اشياء ترك الشفعة وبيع قيمة الغراس والبناء  
في ملكه مع الارض وبيع قلعه الغراس والبناء ويضمن له ما نقص بالقلع وهذا قال الشعبي والاوزاعي وابن ابي ليلى  
وما لك والمالك والشافعي والحنفي وسوار واسحق وقال حماد بن ابي سليمان والنوري والاصحاب الذي كلف المشتري القلع  
ولا شيء له لانه يبي فيها اسحق عليه اخذه فاشبه الغاصب ولانه يبي في حق غيره بغير اذنه فاشبه ما لو كان مستحقا  
ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار ولا نزول الضرر عنها الا بذكره ولا يبي في ملكه ملك يبيع فله  
يكلف قلعه مع الاضرار وكما لو لم يكن مشفوعا وفارق ما قاسوا عليه فانه يبايع ملكه غيره ولا يبي في ظالم وليس له  
ظالم حق اذ ثبت هذا فانه لا يمكن له ان يبايع مستحقا للمبايع الا برضه لانه لا يستحق ذلك ولا قيمته مقلوعا لانه  
لو وجبت قيمته مقلوعا لوجب قلعه ولم يضمن شيئا ولانه قد يكون ثما لا قيمة له اذ قلعه ولم يذكر اصحابنا كقيمة  
وجوب القيمة فالظاهر ان الارض تقوم بمفرده مستقيمة ثم تقوم خالصة منها ما يكون ما يبيها قيمة الغراس والبناء  
في دفعه الشفيع الى المشتري ان احب او ما نقص منه ان اختار القلع لان ذلك هو الذي زاد بالغراس والبناء  
ويجوز ان يقوم الغرس والبناء مستحقا للثمن كبا لاجرة او الاخذ بالقيمة اذا امتنع ما قلعه فان كان للغرس وقت  
يقبله فيه فيكون له قيمته وان قلعه قبله لم يكن له قيمته ان يكون قيمته قليلة فاختر الشفيع قلعه قبل وقته فله ذلك  
لانه يضمن النقص فيحوز به ضرر المشتري سواء كثر النقص او قل ويعود كقيمة النقص على الشفيع وقد رضى  
بتجمله وان غرس او بنا مع الشفيع او وكيله في المشاع ثم اخذه الشفيع فالحكم في اخذ نصيبه من ذلك الحكم في  
اخذ جميعه بعد المقاسمة **مسئلة** وان باع الشفيع ملكه قبل العلم بسقوط شفعته في احد الوجهين والمشتري  
الشفعة فيما باعه الشفيع في احد الوجهين وجله ذلك ان الشفيع اذا باع على المالك الى اسقطت شفعته لانه لم يبق  
له ملك يستحق به ولان الشفعة ثبتت لازالة الضرر الحاصل بالمسكة عنه وقد زال ذلك ببيع وان باع بعض  
قيمة وجهان احدهما تسقط ايضا لانه استحققت بجميعه واذا باع بعض سقط ما يتعلق بذلك من الشفعة  
فسقط باقية الا انها لا تسقط جميعا يسقط بعضها كالرق والنكاح وكما لو عفا عن بعضها والثاني  
لا تسقط لانه قد بقي من نصيبه ما يستحق به الشفعة في جميع المبيع لو انقضى فذلك اذا بقي والمشتري الاول  
الشفعة على المشتري الثاني في المسئلة الاولى وفي الثانية اذا قلنا بسقوط شفعة البايع الاول لانه شريك



في الجميع وان قلنا لا تسقط سقعة البائع فلا اخذ الشقص من المشتري الاول وهل المشتري الاول سقعة على المشتري الثاني  
فزوجها ان احدها لا سقعة لانه كبريك فان الملك ثابت لم يملك المتصرف فيه جميع التصرفات ويستحق غاؤه وخوابه  
واستحقاق الشفعة من غير ائنه والثاني لا سقعة له لان ملكه بحدتها فلا تخذ الشفعة منه ولان ملكه من قبله لا يصفى  
فلا يستحق الشفعة براضعه قال شيخنا والاول اقيس لان استحقاق اخذه منه لا يمنع ان يستحق براضعه كالمالك  
قبل الدخول والشفقة الموهوب للموعد فعلى هذا المشتري الاول لا سقعة على المشتري الثاني سواء اخذ منه المبيع  
بالشفقة او لم يوجده والمبايع الثاني اذا باع بعض الشقص الاخذ من المشتري الاول في احد الوجهين فاما ان باع  
الشفقة ملكه قبل علمه بالمبيع الاول فقال القاضي تسقط سقعة ايضا لانه كبريك وهو مذهب المشافعي ولا تزل السبب  
الذي يستحق به الشفعة وهو الملك الذي يخاف الضرر بسببه فصارت كمن اشترى مبيعاً لم يعلم عيبه حتى زال العيب فاعلى  
هذا حكمه المانع مع علمه سواء فيما اذا باع بعضه او جميعه وقال ابو الخطاب لا تسقط سقعة لانه ثابت لم يوجده  
منه رضا بتركها ولا ما يدل على اسقاطها والاصل بقاؤها بخلاف ما اذا علم فان بيعه دليل على رضاه بتركها فعلى  
هذا للمبايع الثاني اخذ الشقص من المشتري الثاني وان اخذ منه فكل للمشتري الاخذ من الثاني على وجهين  
اولهما ان لم يلاخذ لان ملكه كان ثابتاً حال البيع ولم يوجد منه ما يمنع ذلك **مسئلة** وان مات بطلت سقعة  
الاخذ من غيره بعد طلبه فان كان لوارثه وجب له الشفعة اذا مات قبل الاخذ بالسقعة فان كان قبل الطلب  
بها سقطت ولا تنقل الى الورثة قال احمد الموت يبطل بطل ثلاثة اشياء السقعة والحد اذا مات المقتدر وفي الخيار  
اذا مات الذي اشترط الخيار لم يكن للورثة هذه الثلاثة اشياء وانما هي بالطلب فاذا لم يطلب فليس يجب الا ان  
يشهد اني على حق من كذا وكذا وانى قد طلبت فان مات بعد كان لوارثه الطلب بمرور سقعة الشفعة بالموت  
عن الحسن وابن سيرين والشافعي والخفي وبه قال النووي واسحق واصحاب الرأي وقال مالك والشافعي والحنفي ثورث  
قال ابو الخطاب ويخرج لنا ملك ذلك لانه خيار ثابت لدفع الضرر عن المال فورث كخيار الرد بالعيب ولنا ان حق فميت  
لا لغوات جزاء فورث كالرجوع في الهبة ولانه نوع خيار جعل للمالك اسبه خيار القبول واما خيار الرد بالعيب فانه  
لا شريك جزاء من المبيع **فصل** فان مات بعد طلب الشفعة انتقل حق المطالبة بالشفقة الى الورثة  
قولوا واحداً ذكره ابو الخطاب وقد ذكرنا نص احمد عليه لان الحق يتقرر بالطلب ولذلك لا تسقط بتأخير الاخذ به  
وقبل تسقط وقال القاضي يصير الشقص ملكا للشفقة بنفس المطالبة والاول اصح فانه لو صار ملكا للشفقة لم يصح  
العفو عن الشفعة بعد طلبها كما لا يصح العفو عنها بعد الاخذ بها فاذا ثبت هذا فان الحق ينتقل الى جميع الورثة على  
قدر ادرتهم لانه حق مالي موروث فينتقل الى الجميع كسائر الحقوق المالية وسواء قلنا الشفعة على قدر الاملاك  
او على عدد الرؤس لان هذا ينتقل اليهم من موروثهم فان ترك بعض الورثة حقهم توفروا على باقي الورثة ولم يكن  
لهم الا ان ياخذوا الكل او يتركوا الشفعة اذا عفا بعضهم عن سقعة لانا لوجوزنا اخذ بعض الشقص بالمبيع  
الشفقة على المشتري وهذا ضرر في حق **فصل** وان اشهد الشفيع على المطالبة للعد من مات لم يطل والورثة المطالبة  
بها نص عليه احمد لانه الشهادة على الطلب عند العجز عنه يقوم مقامه فلم تسقط الشفعة بالموت بعده بنفس الطلب **فصل**  
واذا بيع شقص لم يشفع ان دفعه عنها احدها وطالب بها الاخر ثم مات المطالب ثورث العافي فلم اخذ الشقص به لانه  
ورث لشفيع مطالب بالشفقة فملك الاخذ بها كما لا يخفى وكذلك لو دفن رجل امها وهي ميتة فحقها احد المطالبين  
الاخر ثم مات المطالب ثورث العافي ثبت استيفاءه بالنسبة عن اخيه الميت اذا قلنا بوجوب الحد بقدر ما حصل  
ولو ماتت هلس ولم شقص فباع شركه كان لورثة الشفعة وهذا مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة لا  
لم لان الحق انتقل الى الغرماء ولنا انه بيع في شركة ما خلفه موروثه شقصة فكان له المطالبة بالشفقة كغيره  
ولا نسلم ان الشركة انتقلت الى الغرماء بل هي الى الورثة يدل اننا لو دفن رجل امها على حسب العرف لم يلق قضا

ديونهم وانما تعلق حقهم به فلم يمنع ذلك من الشفعة كما لو كان لرجل شقص من هون فباع شركته فانه يستحق الشفعة به ولو  
كانت الميت دار فبيع بعضها في قضا دينه لم يكن للورثة سقعة لان البيع نفع لم فلا يستحقون الشفعة على انفسهم ولو كان  
الوارث شركا للموروث فبيع نصيب الموروث فله سقعة ايضا لان نصيب الموروث انتقل عونه الى الورثة فاذا بيع  
فقد بيع ملكه فلا يستحق الشفعة على نفسه **فصل** ولو اشترى شقصة اشتقوا عا ووصيه به مات فللشفيع اخذه  
بالشفقة لانه حقه اسبق من حق الوصي له فاذا اخذه دفع الثمن الى الورثة وبطلت الوصية لان الوصي يذهب فبطلت  
الوصية به كما لو تلف ولا يستحق الوصي له بدله لانه لم يوص له الا بالشفقة وقد فاك باخذ ولو وصى رجل لانساة بشقص  
ثم مات فبيع في شركته سقصة قبل قبول الوصي له فالشفقة للورثة في الصحيح لان الوصي به لا يصير الوصي له الا  
القبول ولم يوجد فكان باقيا على ملك الورثة ويحمل ان يكون الوصي اذا قلنا ان الملك ينتقل الى المورث فاذا قبل  
الوصية استحق المطالبة لانا بيننا ان الملك كان له فكان المبيع في شركته ولا يستحق المطالبة قبل القبول لانا انما  
ان الملك لم قبل القبول وانما تبين ذلك بقوله فان قبل تبين انه كان له وان رد تبين انه كان للورثة ولا يستحق الورثة  
المطالبة ايضا لذلك ويحمل ان لم المطالبة لان الاصل عدم القبول منه ويقا الحق لم ينفك الوصي لمن وجهين  
احدهما ان الاصل عدم القبول منه والثاني انه يمكن ان يقبل ثم يطالب في لاق الوارث فانه لا سبيل الى فعل ما يعلم به  
ثبوت الملك له لغيره فاذا طالبوا ثم قبل الوصي الوصية كانت الشفعة له ويقف على لان الطلب الاول تبين انه من  
غير المستحق وان قلنا بالرواية الاولى فطالب الورثة بالشفقة فلم يلاخذ بها واذا قبل الوصي اخذ الشقص الموصى به  
دون الشقص المشفوع لان الشقص المشفوع الموصى به انما انتقل اليه بعد الاخذ بشفقة فاشترى ما لو اخذها  
الموصى به حياته وان لم يطالبوا بالشفقة حتى قبل الوصي له فله سقعة له لان البيع وقع قبل ثبوت الملك له وحصول  
شركته وفي ثبوتها للورثة وجهان بناء على ما لو باع الشفيع نصيبه قبل علمه ببيع شركه **فصل** ولو اشترى  
رجل سقصة ثم ارتد فقتل او مات فللشفيع اخذه بالشفقة لانه وجبت بالشرى وانما العالم الى المسلمين بقوله وموت  
لا يمنع الشفعة كما لو مات على الاسلام فورثة ورثة او صار ماله لبيت المال لعدم ورثته والمطالب بالشفقة وكيل  
بيت المال **فصل** واذا اشترى المرثد شقصة اقتصر موقوف فان قتل عا ورثه او مات عليها تبين ان شره  
باطل ولا سقعة فيه وان اسلم تبين انه شقعة منه وقال ابو بكر تضرع في صحيح في الحالين لان ملكه  
يزول برده فاذا اسلم عاد اليه عملياً مستانفا وقال الشافعي وابو يوسف تضرع في صحيح في الحالين ويجوز الشفيع  
فيه ومبني بها هنا على صحة تضرع المرثد وتذكر في غير هذا الموضع وان بيع شقص في شركته المرثد فكان  
المشتري كما فراه اخذه بالشفقة انتهى على ذلك ايضا لان اخذه بالشفقة سري للشفقة من المشتري فاشترى  
شره لغيره وان ارتد الشفيع المسلم وقتل بالردة او مات عليها انتقل ماله الى المسلمين فان كان طالب بالشفقة  
انتقلت ايضا الى المسلمين تضرع فيها الامام او نائبه وان قتل او مات قبل طلبها بطلت سقعة كما لو مات على  
اسلامه ولو مات الشفيع المسلم ولم يخلف وارثا سوى بيت المال انتقل نصيبه الى المسلمين ان مات بعد  
والافلا **فصل** قال رحمه الله وياخذ الشفيع بالثمن الذي وقع عليه العقد فان عجز عن بعض سقطت  
سقعة ه وجلة ذكر ان الشفيع ياخذ الشقص من المشتري بالثمن الذي استقر عليه العقد لا بد في حديث جابر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو حق بالثمن رواه الجوزجاني في كتابه ولان الشفيع انما استحق الشقص بالمبيع  
مستحقا له بالثمن كالمشتري فان قيل ان الشفيع استحق اخذه بغير رضا المالك فبمبني ان ياخذ بغيره كالمضطر  
ياخذ طعام غيره قلنا المضطر استحق اخذه بسبب حاجة خاصة فكان الرجوع في بدله الى قيمته والشفيع  
استحق المبيع ولهذا وانتقلت بهمة او ميرات لم يستحق الشفعة واذا استحق ذلك بالمبيع وجب ان يكون



المعوض الثابت بالبيع اذا ثبت هذا فانما تنظر في الثمن فان كان دراهم او دنانير اعطاه الشفيع **فصل** لا يأخذ  
الشفيع من لا يقدر على الثمن لان في اخذه بدون دفع الثمن اضرار بالمشتري ولا ينال الضرر بالضرر فان احضر هذا  
او ضمنه لم يلزم المشتري قوله لانه عليه ضرر اخذ آخر الثمن فلم يلزم المشتري ذلك كما لو اذنا خريعت حال وان بدعوضا  
عن الثمن لم يلزم قوله لانها معاوضة فلم يجبر عليها واذا اخذ بالشفيع لم يلزم المشتري تسليم الشفيع حتى يقبض الثمن  
فان كان موجودا سلم وان تعذر في الحال فقال احمد في رواية حرب ينظر الشفيع يوما او يومين بقدر ما يرى الحاكم فان  
كان اكثر فلا وهذا قول مالك وقال ابن شبرمة واصحاب الشافعي ينظر ثلاثا لانها اخر حدة القلة فان احضر الثمن والا فخر  
عليه وقال ابو حنيفة واصحابه لا يأخذ بالشفيع ولا يقضي القاضي بها حتى يحضر الثمن لان الشفيع يأخذ الشفيع بغير  
اختيار المشتري فلا يستحق ذلك الا باحضار عوضه تسليم المبيع ولئلا يملك المبيع بعوض فلا يقف على احضار  
العوض كالمبيع واما التسليم في البيع فالتسليم في الشفعة مثله وكون الاخذ بغير اختيار المشتري يد على قوله  
ولا يمنع من اعتباره في الصحة ومن اجلنا مدة واحضر الثمن فيها والافسخ الحاكم الاخذ ورده الى المشتري وكذا الوهب  
الشفيع بعد الاخذ قال شيخنا طائفة ان المشتري الفسخ من غير حاكم لانه فاق شرط الاخذ ولان تعذر على البائع  
الوصول الى الثمن فملك الفسخ كغيره من اخذت الشفعة منه وكما لو افلس الشفيع والشفعة لا تقف على حكم الحاكم فلا  
يقف فسخ الاخذ بها على الحاكم كفسخ غيرها من البيع وكالرد بالعيب وكان وقف ذلك على الحاكم يقضي الى الضرر بالمشتري  
لانه قد يتعذر عليه اثبات ما يدعيه وقد يصعب عليه حضور مجلس الحاكم لبعده او غير ذلك فلا يفسخ فيها ما يقضي له  
الضرر ولا يلو وقف الامر على الحاكم لم يملك الاخذ الا بعد احضار الثمن لئلا يقضي الى هذا الضرر وان افلس الشفيع خسر  
المشتري بين الفسخ وبين ان يقرب مع الغرماء بالثمن كما لا يباح اذا افلس المشتري **مسئلة** وما زاد في الثمن او لحظ منه  
في مدة الخيار لم يحق به وما كان بعد ذلك لا يحق به قد ذكرنا ان الشفيع انما يستحق الشفيع بالثمن الذي استقر عليه العقد  
ولو تبايعا بعد ثم غيرا في زمن الخيار زيادة ولو نقصت ذلك التغير في حق الشفيع لان حق الشفيع انما ثبت ذات العقد  
وانما يستحق بالثمن الذي هو ثابت حال استحقاقه ولان زمن الخيار بمنزلة حال العقد والتغير يحق بالعقد فيه لانه على  
اختيارها فيه كما لو كان في حاله فاما ما اذا انقضى الخيار واثير العقد فادان فاقض المالحق بالعقد لانه الزيادة بعد  
يعتبر لها شرط الصحة والنقص ابراء متبدا ولا يثبت ذلك في حق الشفيع وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يثبت النقص  
في حق الشفيع دون الزيادة وان كانا عند المحققين بالعقد لان الزيادة تصرف بالشفيع فلم يملكها بخلاف النقص  
ما كان ان بقي ما يكون منها اخذ به وان حط الاكثر اخذه بجميع الثمن الاول ولئلا يترك ذلك يعتبر بعد استقرار العقد ثبت  
في حق الشفيع كالمزيدة ولان الشفيع استحق الاخذ بالثمن الاول قبل التغير فلم يؤثر التغير بعد ذلك فيه كما زاده  
وما ذكره لا يصح لان ذلك لو حق العقد ولزم الشفيع وان اضر به كان زيادة في مدة الخيار ولانه حط بعد لزوم العقد فادان  
حط الجميع والاكثر عند مالك **مسئلة** وان كان مؤجلا اخذه الشفيع بالاجل ان كان مليا والا فاقام كفيلا واخذ به وهذا  
قال مالك وعبد الملك واستحق وقال النووي لا يأخذها الا بالنقد حاله وقال ابو حنيفة لا يأخذ الا بئنه حاله وينظر بئنه  
الاجل ثم يأخذ وعن الشافعي كذا هيئا ومنه ذهب الى حنيفة لانه لا يمكن اخذه بالموحل لانه يقضي الى ان يلزم المشتري قوله  
ذمة الشفيع والذمم لا تثبت الا بالثمن او بالثمن او بالقيمة والسلعة ليست واحدا منهما فلم يبق الا التخيير ولئلا ان الشفيع  
يؤمن الثمن الى الاجل لانه انما يأخذ بثمن الثمن او القيمة والسلعة ليست واحدا منهما فلم يبق الا التخيير ولئلا ان الشفيع  
تابع للمشتري في قدر الثمن وصفته والتاخير من صفاته ولان في الحلول زيادة على التاخير فلم يلزم الشفيع زيادة  
القدر وما ذكره من اختلاف الذمم فانما لا فوجها حتى توجد الملاءة في الشفيع او الضامن بحيث يحفظ اموال فلا  
يضر اختلافها فيها واد ذلك كما لو اشترى الشفيع بسلعة وجبته قيمتها ولا يضر اختلافها فيها ومنه اخذه الشفيع  
بالاجل فحلت الشفيع او المشتري وقتنا محل الدين بالموت محل الدين على الميت منها دون صاحبه لانه سبب حلوله

الموت فا

الموت فاخص بمى وجد في حقه **مسئلة** وان كان الثمن عرضا اعطاه مثله ان كان ذملا ولا اعطاه قيمته اما اذا كان من  
المكليات كالحبوب والادوية فهو كالايمان قياسا عليها فيعطيه الشفيع مثلهما هكذا ذكره اصحابنا وهو قول احمد والراجح  
واصحاب الشافعي لان هذا من طريق الصورة والقيمة فكان اول من اتما في احداهما لان الواجب بدل الدين فكان  
مثله كبدل القرض والمثل وان كان مما لا يمثل كالبسات والحياوان فان الشفيع يستحق الشفيع بغير المعوض وهذا  
قول اكثر اهل العلم وبه يقول اصحاب الرأى والشافعي وحكي عن الحسن وسوار ان الشفعة لا تجب ههنا لانها يجب بمثل  
التمن وهذا المثل لم يتعذر الاخذ فلم يجب كما لو جهل الثمن ولذا اذا احدث في الثمن فجاز ان تثبت به الشفعة في  
المبيع كما لمثل وما ذكره لا يصح لان المثل يكون من طريق الصورة او من طريق القيمة كبدل المثل **فصل**  
واذا كان الثمن مما يجب قيمته فانها تعتبر وقت البيع لانه وقت الاستحقاق ولا اعتبار بعد ذلك بالزيادة والنقص  
في القيمة وان كان فيه خيار اعتبر وقت القيمة حين انقضاء الخيار واستقرار العقد لانه حين استحقاق الشفعة وبه  
قال الشافعي وحكي عن مالك انه باخذه بقيمة يوم الحاكمة وليس يصح ان يبيع في وقت الاستحقاق وقت العقد وما  
زاد بعد ذلك حصل في ملك البائع فلا يكون للمشتري وما نقص من مال البائع فلا ينقص به عن المشتري  
**مسئلة** وان اختلف في قدر الثمن فالقول قول المشتري الا ان يكون للشفيع بينة اذا اختلف الشفيع والمشتري  
في الثمن فقال المشتري اشترى به بمائة فقال الشفيع بل خمسين فالقول قول المشتري لانه العاقد هو اعراف  
بالثمن ولان الشفيع ملكه فلا ينعز بالدعوى بغير بينة وبهذا قال الشافعي فان قيل فلهذا قلتم القول قول  
الشفيع لانه غادر ومنكر للزيادة فهو كالعاصب والمثل والضامن نصيب شريكه اذا اعتق قلنا الشفيع ليس بغارم لانه  
لا شيء عليه واذا لم يرد يملك الشفيع بغير خلاف الغاصب والمثل والمحقق قاما ان كان للشفيع بينة حكم به كما ذكرنا  
وكذا كان ان كان للمشتري بينة حكم له بها واستغنى عن بينة ذلك بشاهدين او بشهادة رجل وامرأتين ولا تقبل شهادة  
البائع الا اذا شهد للشفيع كان متما لان بطلب تقليل الثمن خوفا من الدرك عليه فان اقام كل واحد منهما بينة لحمل الثمن  
لانها يتنازعان فيها وقع عليه العقد فيصير له ثلث البينة لها وذكر الشافعي ان بينة الشفيع تقدم لانها خارجة ويقضي قوله  
الحزق للثبينة الخارج عنه تقدم على بينة الداخل والشفيع خارج وهو قول ابو حنيفة وقال اصحابه تقدم بينة المشتري  
لانها ترجح بقوله المشتري فانه مقدم على قوله الشفيع وبخلاف الخارج والداخل لان بينة الداخل يجوز ان تكون  
مستندة الى يده وفي مسئلتنا البينة تشرى على نفس العقد كزيادة بينة الشفيع ولئلا يمتنعان تعاضلا فقد ثبت  
بينته من لا يقبل قوله عند عددها كالدخل والخارج ويحتمل ان يفرع بينهما لانها يتنازعان في العقد ولا يدعى على عددها  
كالمنازعين عننا في يد غيرهما **فصل** فانه قال المشتري لا اعلم قدر الثمن فالقول قوله لانه ما يدعيه ممكن لجواز ان يكون  
اشتراه جزا او ثمن شي قدره ويحلف فاذا حلف سقطت الشفعة حلف على نفي ذلك **فصل** فان اشترى شفعها بعوض واختلفا  
في قيمته فان كان موجودا عرضا على المقومين وان تعذر احضارها فالقول قول المشتري كما اختلفا في قدره فان ادعى  
جهل قيمته فهو على ما ذكرنا فيما اذا ادعى جهل ثمنه وان اختلفا في الغراس والبناني الشفيع فقال المشتري انا اخذت فلان  
الشفيع فالقول قول المشتري لانه ملكه والشفيع يريد ثمنه عليه فكان القول قول مالك **مسئلة** وان قال المشتري اشترى  
بالف واقام البائع بينة انه باع بالفين فللشفيع اخذه بالف فان قال المشتري غلط فله ان يقول مع بينة على جهل  
ه وحجة ذلك ان للشفيع ان يأخذ بما قاله المشتري لان المشتري مقول باستحقاقه بالف ويدين ان البائع غلط وهذا  
قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان حكم الحاكم عليه باعوه اخذه الشفيع به لان الحاكم اذا حكم عليه بالبينة بطل قوله وت  
ما حكم به الحاكم ولذا ان المشتري يقر بان هذه البينة كاذبة وان غلط بالف فلم يحكم له بها وانما حكم بها للبائع لانه لا يملك بها وان

الموت فا



قال المشتري صدقة البيعة وكنت انا كاذبا او ناسيا فنيته وجهان احدهما ان يقبل رجوعه لانه رجوع عن اقراره بغير حق او  
غيره فاسم ما لو اقر له بدين والثاني يقبل قوله قال القاضي هو قياس المذهب عندنا في المراجعة بغير حق قال غلطت  
والثاني اكثر قبل قوله مع يمينه بل هي الاولى لانه قد قامت البيعة بكذبه وحكم الحاكم بخلاف قوله قبل رجوعه عن الكذب بوجه  
البائع بيعة ففتح القاضي الشفع اخذ بما حلف عليه وان اراد اخذه بحلف عليه المشتري ولا يملك ذلك فان رضى المشتري بآخذه بما  
قال البائع وملك الشفع اخذ به باليمين الذي حلف عليه المشتري لان حق البائع من الشفع قد زال فان عاد المشتري فصدقه البائع  
وقال الممن القاه وكنت غا لطا قبل للشفع اخذ به باليمين الذي حلف عليه فيه وجهان كما لو قامت بيعة بينه **فصل** ولو اشترى  
شققا لم شفعه ان قاضي على احد الشفعين ان عفا عن الشفعة وشهد له بذلك الشفع الاخر قبل عفو عن شفعه عن شفعه لم يقبل  
شهادته لانه يجرى لنفسه نفعا وهو توفيق الشفعة عليه فاذا ردت شهادته عفا عنه الشفعة ثم اعاد تلك الشهادة لم يقبل  
لانها ردت لنفسه فلم يقبل بعد ردها كشهادة الفاسق اذا ردت ثم تاب واعادها لم تقبل ولو لم تشهد حتى عفا قبلت  
شهادته لعدم التهمة وحلف المشتري مع شهادته وان لم يكن بيعة فالقول قول المنكر مع يمينه وان كانت الدعوى على الشفعين  
مع خالفنا ثبتت الشفعة وان حلف احدهما وبطل الاخر نظرا في الحالف فان صدق شركه في الشفعة في انتم يقبل  
يحتج اليه ان كانت الشفعة بينهما لان الحق فان الشفعة تنقضي عليه اذا سقطت شفعة شركه وان ادعى انه عفا فكل  
قضى له بالشفعة كلها وسواء وثا الشفعة وكانا شركاء في شهادته اجنبى بعفو واحد الشفعين واحتج اليه من قبل  
عفو الاخر حلف واخذ الكل بالشفعة وان كان بعد حلف المشتري وسقطت الشفعة وان كانا شركاء في شفعة فدفعتا  
منه على الثالث بالعفو بعد عفو احدهما قبلت وان شهد بعد عفو واحد او قبل عفو الاخر ردت شهادته غير العا  
وقبلت شهادته العا في وان شهد البائع بعفو الشفع عن شفعته بعد قبض الثمن قبلت شهادته وان كان قبل قبض الثمن في احد الوجهين  
لانها سواء عنده والثاني لا تقبل لان يجرى له كونه قصدا ذلك ليسهل استيفاء الثمن لان المشتري ياخذ الشقص من الشفع  
عليه فاقا او يتعذر على المشتري الوفاء فليسحق استرجاع المبيع وان شهد مكانه بعفو شفعته او شهد بشرا كاشي كاشيه  
ففيه شفعة لم يقبل لان المكاتب عبده فلا تقبل شهادته كدبره وكان ما يحصل للمكاتب يتبع به السيد لانه ان عجز صار له  
وان لم يعجز سبل عليه وفاء وان شهد على مكانه بشي من ذلك قبلت شهادته لان غير متمم فاسم الشهادة على ولد هسله  
وان ادعى انك اشترى بثلث الف قال له اقبضه او ردت قوله مع يمينه فان نكل او قامت الشفعة بيعة فلم اخذه ويقال للمشتري  
اما ان تقبل الثمن واما ان تبني منه وجهه ذلك ان ادعى الشفع على بعض الشرك انك اشترى نصيبك في اخذه بالشفعة فاسرجه الى  
خبره وعواه فيجوز للمكان الذي فيه الشقص ويذكر قدر الشقص والثمن ويبقى الشفعة فيه فاذا ادعى شغل المدعي عليه فان اقره  
وان انكره قال الما التهمة او ردت فلا شفعة لك فيه فالقول قوله من يمينه كما لو ادعى عليه نصيب من غير شفعة فان حلف برده ان  
نكل قضى عليه وان قال لا يستحق على شفعة فالقول قوله مع يمينه وتكون يمينه على حسب كونه في الانكار واذا نكل قضى عليه بالشفعة  
عرض عليه الثمن فان اخذه دفع اليه وان قال لا يستحق فغيره لا ثم اوجرها فخرج يد الشفع الى ان يدعيه المشتري فغيره  
اليه كما لو اقر له بدين فانكره هو الثاني ياخذ الحاكم في حفظ لصاحبه الى ان يدعيه ومضى ادعاه للمشتري دفع اليه والثالث يقال  
لم اما ان تقبضه واما ان تبني منه كسب المكاتب اذا جاءه المكاتب بالكتابة قاضي انه حر لم اخذ القاضى وهذا انما يارق  
المكاتب لانه سيد يطالبه بالوفاء من غير هذا الذي اتاه به فلا يلزمه ذلك بحج دعوى سيد تحريم اتاه به وهذا لا يطالب  
الشفع بشي فلا ينبغي ان يكلف الابراحم الا يدعيه وللوجه الاول اولى ان شاء الله تعالى **فصل** وان قال اشترى ثلث لفلان  
فان كان حاضرا استدعاه الحاكم وسلمه وان صدق كان الشري لم والشفعة عليه فان قال هذا ملكي ولم اشتره انتقلت الحق  
اليه وان كذبه حكم بالشري على الشفعة وان كان المقل غائبا اخذ الحاكم ودفع الى الشفع وكان الغائب  
على حجة اذا قدم لاننا لو وقفنا الامر في الشفعة الى حضور المقل لكانت في ذلك اسقاط الشفعة لان كل شفعة يدين  
ان الغائب وان قال اشترى ثلث لابي الطفل ولله الطفل ولم عليه ولا يثبت الشفعة في احد الوجهين لان الملك ثبت  
للطفل ولا يثبت الشفعة باقرار الوالي عليه لانه ايجاب حق في مال صغير باقرار واليه والثاني ثبت لان ملك الشري لم دفع اقراره

بطلان فيه

فيه كما يصح اقراره بعيب في مبيع فاما ان ادعى عليه شفعة في شقص فقال هذا لفلان الغائب او لفلان الطفل ثم اقر  
بشرا له لم يثبت فيه الشفعة الا ان ثبت فيه بيعة او قدم الغائب وبلغ الطفل فطالهما بها لانه الملك ثبت لهما اقراره  
بشرا فقراره بالشري بعد ذلك اقرار في ملك غيره فلا يقبل بخلاف ما اذا اقر بالشري ابتداء لانه الملك ثبت لهما بذلك  
الاقرار المثبت للشفعة فثبتا جميعا وان لم يذكر سبب الملك لم يسأل الحاكم عنه ولم يطالب بيمينه لانه لو صرح بالشري  
لم يثبت به الشفعة فلا فائدة في المكشف عنه ومنه ذهب الشافعي في هذا الفصل كله كذا هنا **فصل** وان كان  
دار بين حاضر وغائب قاضي الحاضر على من في يده نصيب الغائب ان اشتراه منه وان شفعه بالشفعة لان من في يده  
العين يصدق فيما في يده وبهذا قال ابو حنيفة واصحابه وصاحب الشافعي في ذلك وجهان احدهما المص لم اخذه  
لان هذا اقرار على غيره ولذا ان اقر بما في يده قبل اقراره على الوافي لملكه وكذا لو ادعى عليه انك بعيت نصيب الغائب  
بآذنه واقر له الوكيل كان كاتر البائع فاذا قدم الغائب فانكر البيع او الاذن في البيع فالقول قوله مع يمينه وفيترع  
الشقص ويطلب باجرته من شاد منها ويستقر الضمان على الشفع لان المنافع تلفت تحت يده فان طالب الوكيل  
رجع على الشفع وان طالب الشفع لم يرجع على احد وان ادعى على الوكيل انك اشترى نصيب الشقص الذي في يده فانكر  
وقال انما انا وكيل فيه ومستودع فالقول قوله مع يمينه وان كان المدعي بيعة حكم بها وبهذا قال ابو حنيفة والشافعي  
مع ان ابا حنيفة لا يرى القضا على الغائب لان القضا هو على الحاضر بوجوب الشفعة عليه واستحقاقه ان تراعى  
الشقص من يده فحصل القضا على الغائب ضمنا فان لم تكن بيعة وطلب الشفع يمينه ونكل عنها احتمل ان يقضى  
عليه لانه لو اقر لقصي عليه فكن نكل اذا نكل واحتمل ان لا يقضى عليه لانه قضى على الغائب بغير بيعة ولا اقرار من  
الشقص في يده **فصل** وان ادعى على رجل شفعة في شقص اشتراه فقال ليس له ملك في شري ففعل  
الشفع اقامة البيعة بالشري كرهه قال ابو حنيفة ومحمد والشافعي وقال ابو يوسف اذا كان في يده استحق الشفعة به  
لان انظاره من اليد الملك ولنا ان الملك لا يثبت بحج الديد واذا ائتمت الملك الذي يستحق به الشفعة لم يثبت بحج الظاهر  
لا يكفي كما لو ادعى ولد امة في يده فان ادعى الى المدعي يعلم ان شركه في الشفعة يمينه ان لا يعلم ذلك لا يمين على نفي فعل  
الغير فكانت على العلم كاليمين على نفي دين الميت فاذا حلف سقطت دعواه وان نكل قضى عليه **فصل** اذا ادعى  
على شركه انك اشترى نصيبك من عمر فلي شفعته فصدقه وعروا انكر الشريك وقال بل ورثة من الي فاقام المدعي  
بيعة انه كان ملك عمر ولم يثبت الشفعة بذلك وقال محمد ثبت ويقال له اما ان تدفعه واخذ الثمن واما ان ترده الى  
البائع فباخذه الشفع منه لانهما شركه ايا الملك لعرو فكانت شهادتهما باجمع ولنا انها لم يشهدا بالبائع واقراره على  
المنكر بالبائع لا يقبل لانه اقرار على غيره فلا يقبل في حقه ولا يقبل شهادته عليه وليست الشفعة من حقوق العقد  
فيقبل فيها قول البائع قصار بمنزلة ما لو حلف الي ما اشترى الدار فقال من كانت الدار ملكة اتابعه اياها لم يقبل  
عليه في الحث ولم يلزم عليه اذا اقر بالبائع بالبيع والشقص في يده وانكر المشتري الشري لان الذي في يده الدار فبها  
للشفعة ولا منازعة له فيها سواء وهما من الدار في يده يدعيها لنفسه فالمقر بالبائع لا شئ في يده ولا يقدر على  
تسليم الشقص فاقر **مسئلة** وان كان عوضا في الخلع والصداق والصلح عن دم العبد وقتلنا بوجوب  
الشفعة فيه فقال القاضي ياخذ بيمينه قال وهو قياس قول ابن حامد وهو قول مالك ومنه وان ابي ليلى  
لانه ملك الشقص القابل للشفعة ببطل ليس له مثل فوجب الرجوع الى قيمته في الاخذ بالشفعة كما لو باع مبيع  
لا مثل ولا تناو وجبنا ممر المثل لا فاض الى تقويم البضع على الاجاب واضرنا بالشفعة لان المهر متفاوت مع المسمى  
لما سأل الناس فيه في العادة بخلاف البيع وقلة غير القاضى ياخذ به ابدى وممر المثل وحكام الشري ابو جعفر

بطلان فيه



عن بن حامد وهو قول العجلي والشافعي لأنه ملك المشقة ببدل ليس له مثل فيجب الرجوع إلى قيمة البذل إذا لم يكن قال  
وعوض المشقة هو البضع وقيمة البضع هو المثل **فصل** قال الشيخ رضي الله عنه ولا شفعة في بيع الخيار  
قبل انقضاءه ويحتمل أن يجب له لأن الشفعة في بيع الخيار قبل انقضاءه سواء كان الخيار لها أو لأحد من واحدتهما كان  
وقال أبو الخطاب يخرج أن ثبتت الشفعة لأن الملك انتقل فثبتت الشفعة في مدة الخيار كما بعد انقضائه وقال أبو  
حنيفة إن كان الخيار للبائع وللمالك ثبتت الشفعة حتى تنقضي لأن في الأخذ بها إسقاط حق البائع من الفسخ والزام  
المبيع في حق غيره رضاه ولأن الشفعين إنما يأخذون من المشتري ولم ينتقل الملك إليه وإن كان الخيار للمشتري فقد انتقل  
الملك إليه ولا حق لغيره فيه والكفيع يملك أخذه بعد لزوم البيع واستقرار الملك فلا يملك ذلك قبل لزوم البيع أو في غير  
ما يقدر بكون الخيار له وذلك لا يمنع الأخذ بالشفعة كما لو وجد به عيبا والشافعي قولان كما لمذهبين ولذا لم يبيع  
في الخيار فلم يثبت فيه الشفعة كما لو كان للبائع وذلك لأن الأخذ بالشفعة يلزم المشتري بالعقد بغير رضاه وموجب  
العهد عليه ونفوت حق الرجوع في عين المثل فلم يجز كما لو كان الخيار للبائع فإنه إنما منعنا من الشفعة لما فيه من  
إبطال خيار البائع وتفويت حق الرجوع في عين ماله وهما في نظر الشارع على التساو وفارق الرد بالعيب فإنه ثبت  
لأسند ذلك الظلامة وذلك نزول بأخذ الشفعين فأن باع حصته في مدة الخيار علما ببيع الأول سقطت شفته وقد  
ذكرنا ذلك فيما مضى **فصل** وبيع المريض ببيع الصحيح في الصحة وشبوت الشفعة وسائر الأحكام إذا باع بغير  
المثل سواء كان لوارث أو غيره وورث وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يبيع بيع المريض مرض الموت  
لوارثه لأنه محجور عليه في حقه فلم يبيع ببيع صحيح كالصبي ولذا أنه إنما جرح عليه ببيع في حقه فلم يمنع الصحة فيما سواه  
كالأجنبي إذا لم يرد على التبرع بالثلث وذلك لأن الحجر في شيء لا يمنع صحته غيره كما أن الحجر على الموهن في الرهن ولا يمنع  
النصر في غيره والحجر على المقلس في ماله لا يمنع النصف في ذمته وأما بيعه بالحياة فلا يخلو أمانا لكون لوارث أو  
لغيره فإن كان لوارث بطلت الحياة لأنها في المرض بمنزلة الوصية والوصية لوارث لا تجوز وتبطل البيع في قدر الحياة  
من البيع وهل يبيع فيما عداه فيه ثلاثة أوجه أحدها لا يبيع لأن المشتري بدله المثل في كل المبيع فلم يبيع في بعضه كما لو قال  
بعثك هذا النوب بعشرة فقال قبلت البيع في نصفه وقال قبلت خمسة أو قبلت نصفه خمسة ولا يملك نصيب البيع  
على الوجه الذي توجب عليه فلم يبيع كغير بقى الصنف الثاني أن تبطل البيع في قدر الحياة ويصح فيما يقابل المثل  
المسمى والمشتري الخيار بين الأخذ والفسخ لأن الصنف تفرقت عليه والشفيع أخذ ما صح فيه البيع وإنما قلنا  
بالصحة لأن البطلان إنما جاء من المحايات فاختص بما قابلها الثالث أن يبيع في الجميع ويتحقق على إجازة الورث  
لأن الوصية صحيحة في أصح الروايتين وتقف على إجازة الورث فكذلك المحاياة لم فإن إجازة المحاياة صح البيع في البيع  
ولأخبار المشتري وملك الشفعين الأخذ به لأنه يأخذ بالمثل وإن رد وبطل البيع في قدر الحياة وصح فيما بقي ولا يملك  
الشفيع الأخذ قبل إجازة الورث وردهم لأن حقهم متعلق بالمبيع فلم يملك إبطاله ولم أخذ ما صح البيع فيه وإن  
اختار المشتري الرد في هذه الصورة في البيع قبلها واختار الشفعين الأخذ بالشفعة قدم الشفعين لأن لا ضرر على  
المشتري وجرح العيب إذا رضى الشفعين بغيره **فصل** إذا كان المشتري أجنبيا والشفيع أجنبيا فإنه لا يملك  
الحياة صح البيع والشفيع الأخذ بذلك المثل لأن البيع حصل به فلا يمنع من ماله كون المبيع فان زادت على الثلث  
فالحكم فيه حكم أصل المحاياة في حق الوارث فإن كان الشفعين وارثا ففيه وجهان أحدهما الأخذ بالشفعة لأن المحاياة  
وقعت لغيره فلم يمنع من ماله كون الوارث من أخذها كما لو وهب غير مورثه مالا فأخذه الوارث والثاني يبيع البيع ولا

ولا يجب الشفعة وهو قول أصحاب أبي حنيفة لأننا ثبتنا أنها جعلنا للمورث سبيلا إلى ثبات حق لوارثه في الحياة  
وبفارق للميت لغيره الوارث لأن استحقاق الوارث لا يأخذ به ينزل من جهة الميت وهذا استحقاق بالبيع لا حصل  
من مورثه فافتقرت ولا صحاب الشافعي في هذا خمسة أوجه وجهان كنهين والثالث باطل من أصله لأفضائه  
إلى انقضاء المحاياة إلى الوارث وهذا فاسد لأن الشفعة فرع للبيع ولا يبطل الأصل فرع وعلى الوجه الأول ما  
حصلت للوارث المحاياة إنما حصلت لغيره ووصلت إليه بجهة الأخذ من المشتري فاشبهه بغيره ثم الوارث  
الوجه الرابع أن للشفيع أن يأخذ بقدر ما عدا المحاياة لجميع المثل بمنزلة هبة المقابل للمحاياة لأن المحاياة  
بالتنصف مثلاً هبة للنصف وهذا لا يبيع لأنه لو كان بمنزلة هبة النصف ما كان للشفيع الأجنبي أخذ الكل  
لأن الموهوب لا شفعة فيه الخامس أن البيع يبطل في قدر المحاياة وهو فاسد لأنها محاياة لأجنبي  
بما دون الثلث فلا يبطل كما لو لم يكن الشقص مشفوعا **فصل** وملك الشفعين الشقص وأخذ وكل  
لفظ يدل على أخذه بأن يقول قد أخذته بالمثل أو تملكته بالمثل ونحو ذلك إذا كان المثل والشفيع معلومين  
ولا يفتقر إلى حكم حاكم وبهذا قاله الشافعي وقال القاضي وأبو الخطاب يملك بالبيع السابق سبب فإذا  
انضمت إليه المطالبة كان كالإيجاب في البيع إذا انضم إليه القول وقال أبو حنيفة لا يحصل إلا حكم الحاكم  
لأنه نقل الملك عن مالكه إلى غيره فهذا افتقر إلى حكم الحاكم كأخذ دينه ولنا أنه حق ثبت بالنص والاجماع فلم  
يفتقر إلى حكم حاكم كالرد بالعيب وبهذا انتقص ما ذكره وبأخذ الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول  
ولأنه ماله يملكه فلهما بالأخذ كالغنياء والمباحات وملك باللفظ الدال على الأخذ لأنه يبيع في الحقيقة لكن الشفعين  
يستقل به فاستقل باللفظ الدال عليه وتوهم يملك بالمطالبة بمجرد الأخذ لأنه لا يبيع إلا ما سقطت الشفعة  
بالعفو بعد المطالبة ولو جب إذا كان لم يشفيعان يطلب الشفعة ثم ترك أحدهما أن يكون للآخر أخذ قدر نصيبه ولا  
يملك أخذ نصيب صاحبه إذا ثبت هذا فإنه إذا قال قد أخذت الشقص بالمثل الذي تم عليه العقد وهو عالم بقدره  
وبالبيع صح الأخذ وملك الشقصين لأخباره ولا المشتري لأن الشقصين يؤخذ قهرا والمقرور لأخباره والأخذ قهرا  
لأخباره أيضا كاستدراج المبيع لعب في غمده أو المثل لعب في المبيع وإن كان المثل مجهولا أو الشقص لم يملك بذلك  
لأنه يبيع في الحقيقة فيعتبر العلم بالعوض كسائر البيوع ولم المطالبة بالشفعة ثم يتعرف مقدار المثل للمشتري  
أو من غيره والمبيع فيها أخذه بمنزلة وحتمل أن لا الأخذ مع جهات الشقص بناء على بيع الغائب **مسألة** وإن أخت  
البائع بالبيع وانكر المشتري قبل تجب الشفعة على وجهين أحدهما تجب الشفعة وهو قول أبي حنيفة والمزني و  
الثاني لا تجب ونصرة الشريف أبو جعفر في مسأله وهو قول مالك وابن شريح لأن الشفعة فرع للبيع ولم  
يثبت فلا يثبت فرع ولا الشفعين إنما يأخذ الشقص من المشتري وإذا انكر المبيع لم يملك الأخذ منه ووجه الأول أن البائع  
أقر بحق المشتري وحق الشفعين فإذا سقط حق المشتري بانكاره ثبت حق الشفعين كما لو أقر بالبيع لرجلين فانكر  
أحدهما ولأنه أقر للشفيع أنه مستحق لأخذ هذه الدار والشفيع يدعي ذلك فوجب قبوله كما لو أقر أحدهما على هذا  
يقبض الشفعين من البائع ويسلم إليه المثل ويكون ذلك الشفعين على البائع لأن القبض منه ولم يثبت الشكر في حق المشتري  
وليس للشفيع ولا للبائع شيء مما كان للمشتري لثبت البيع في حقه ويكون العدة عليه لأن مقصود البائع المثل وقد  
حصل من الشفعين ومقصود الشفعين أخذ الشقص وضمان العدة وقد حصل من البائع فلا فائدة في المحاياة فإن قيل  
ليس لو ادعى على رجل ديناً فقال آخر أنا دفع إليك الدين الذي يدعيه ولا يخاص به ولا يملك من قبله فلا فائدة في المحاياة  
كذلك قلنا في الدين عليه مئة في قبوله من غير غيره وهما يتخلفا فلا بد للبائع يدعي أن المثل الذي يدعيه



الشفيع حق للمشتري عوضا عن هذا المبيع فصار كالنائب عن المشتري في دفع الثمن والبايع كالنائب عنه  
في دفع الشقص بخلاف الدين فان كان البايع مقرا بقبض الثمن من المشتري بقي الثمن الذي على الشفيع لا يغير  
احد لان البايع يقول هو المشتري والمشتري يقول هو البايع ولا يستحق فغير ثلاثة او جراحا احدها ان يقال  
للمشتري اما ان يقبضه واما ان يبري منه والثاني ياخذ الحاكم عنده والثالث يفتي في ذمة الشفيع وفي جميع ذلك  
منه اعاده البايع او المشتري دفع اليه لانه لا احد منهما وان تداعيا جميعا فاقرا المشتري بالبيع وانكر البايع ان قبض  
شيئا فهو المشتري لان البايع قد اقر له به ولان البايع اذا فكر القبض لم يكن مدعي هذا الثمن لان البايع لا يستحق  
على الشفيع ثمنا اذ استحق على المشتري وقد اقر بالقبض منه فاما المشتري فانه يدعيه وقد اقر له بالبيع باستحقاقه  
فوجب دفعه اليه **مسئلة** وعهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البايع اذا اخذ الشفيع الشقص فظهر  
مستحقا رجوعه بالثمن على المشتري ويبيع المشتري على البايع وان وجده معيبا فله رده على المشتري واخذ ارش  
منه والمشتري يرد على البايع او ياخذ الارش منه سواء قبض الشفيع من المشتري او من البايع وبتر قال الشافعي وقال  
ابن ابي ليلى والبيهقي عهدة الشفيع على البايع لان الحق ثبت له باليجاب البايع فكان رجوعه عليه كالمشتري وقال ابو حنيفة  
ان اخذه من المشتري والعهدة عليه وان اخذه من البايع فالعبرة عليه لان الشفيع اذا اخذه من البايع بعد قبض المشتري  
فيقبض البيع بين البايع والمشتري فكان الشفيع اخذه من البايع مالكا من جهة فكل عهدة عليه ولما ان الشفيع  
بعد السري وحصوله الملك للمشتري ثم نزل الملك الى الشفيع بالثمن فكان العهدة عليه كما لو اخذه منه ببيع ولان ملك  
من جهة المشتري بالثمن فله رده عليه بالعيب كالمشتري في البيع الاول وقياسه على المشتري في جعل عهدة على البايع  
يصح لان المشتري ملك من البايع بخلاف الشفيع واما اذا اخذه من البايع فالبايع نائب عن المشتري في التسليم المستحق  
عليه ولو انقضى العقد بين المشتري والبايع بطلت الشفعة لانها استحققت به **فصل** وحكم الشفيع في الرد  
بالعيب حكم المشتري من البايع فان علم المشتري بالعيب ولم يعلم الشفيع فللشفيع رده على المشتري واخذ ارش  
وليس للمشتري شيء ويحتمل ان لا يملك الشفيع اخذ الارش لان الشفيع ياخذ بالثمن الذي استقر عليه العقد فاذا  
اخذ الارش فما اخذه بالثمن الذي استقر على المشتري وان علم الشفيع وحده فليس لواحد منهما رد ولا ارش لان الشفيع  
اخذه علما بعيبه فلم يثبت له رد ولا ارش كالمشتري اذا علم بالعيب والمشتري قد اسس ظاهرا منه ورجع اليه جميع الثمن  
فاسبب ما ورد على البايع ويحتمل ان يملك اخذ الارش لان رد البايع عن الجزاء الفاتية من المبيع فلم يسقط بزوال ملكه عن  
المبيع كالمشتري فغير من قتلها واحدا لاخر فعلى هذا ما اخذه من الارش يسقط عن الشفيع من الثمن بقوله  
لان الشقص يجب عليه بالثمن الذي استقر عليه العقد فاسبب ما لو اخذ الارش قبل اخذ الشفيع منه فان علم جميعا  
فليس لواحد منهما رد ولا ارش لان كل واحد منهما دخل على بصيرة ورضي بيده الثمن فيه فهذه الصفة وان لم  
يعلم فللشفيع رده على المشتري والمشتري رده على البايع وان لم يردده الشفيع فلا رد للمشتري لما ذكرنا ولو ان  
اخذ الشفيع ارش من المشتري فالمشتري اخذه من البايع وان لم ياخذ منه شيئا فلا شيء للمشتري ويحتمل ان يملك  
اخذ على الوجه الذي ذكرناه فاذا اخذه فان كان الشفيع لم يسقط عنه المشتري يسقط عنه من الثمن بقوله  
التمن الذي استقر عليه البيع وسكوته لا يسقط حقه وان اسقطه عن المشتري فوفر عليه كما لو اذنه على الثمن  
فاما ان اشتراه بالبرادة من كل عيب فالصحيح من المذهب انه لا يبرأ وحكمه حكم المالك بشرط وفيرة وان اقر ان يبرأ  
الا ان يكون البايع علم العيب فدلسه واشترط البراة فهاهذه الرواية ان علم الشفيع باشتراط البراة فحكمه  
حكم المشتري لانه دخل على شرا فصار كمشتري فان اشترط البراة وان لم يعلم ذلك فحكمه كالمشتري دون الشفيع

**مسئلة** وان لم يكن المشتري قبض المبيع اجبره الحاكم عليه ثم ياخذ الشفيع من ثمنه القاضى وليس له اخذه من البايع وهذا  
احد الوجهين للشافعي لان الشفيع يشتري ياخذ الشقص من المشتري فلا ياخذ من غيره وينبذ ذلك على ان المبيع  
لا يتم الا بالقبض فاذا فات القبض بطل العقد وسقطت الشفعة وقال ابو الخطاب قياس المذهب ان ياخذ  
الشفيع من يد البايع ويكون كاخذه من المشتري وهو قول ابو حنيفة لان العقد يلزم في بيع العقار قبل قبض  
ويدخل المبيع في ملك المشتري وضمانه ويجوز له الصرف فيه بنفس العقد فصار كما لو قبضه المشتري والله اعلم  
**مسئلة** ولو ورث اثنان شقصا عن ابيهما فباع احدهما نصيبه فالشفعة بينهما وبين اخيه وشريكه ايسر وبه قال ابو  
حنيفة والشافعي في الجديد وقال ابو حنيفة القديم الا ان حق بالشفعة وبه قال مالك لان اخاه اخص بشركته من شريكه ايسر لا  
بشركته اهما في سبب الملك ولما انهما شركا في ثبوت الشفعة فكانت بينهما كما لو ملكوا كلهم بسبب واحد ولا الشفعة  
ثبت لدفع ضرر الشريك الداخل على شركا بسبب شركته وهو موجود في حق الكل وما ذكره لا اصل له ولم يثبت اعتبار  
الشرح له في موضع ولا اعتبار بالشركة لا يبيعها وكذا لو اشترى رجل نصف دار ثم اشترى اثنان نصفها الاخر او زناها والقبض  
او وصل اليهما بسبب من اسباب الملك فباع احدهما نصيبه او ورث ثلاثة دار فباع احدهم نصيبه من اثنين ثم باع احد  
نصيبه فالشفعة بين جميع الشركاء وكذا لو مات رجل دخل ابنته واخيه فباعا عتادا لابنته نصيبا واحدا  
الاختين فالشفعة بين جميع الشركاء ولو مات رجل وخلف ثلاثة بنين وارضا فان احدهم عن ابنتين فباع احد  
نصيبه فالشفعة بين اخيه وابني اخيه ولو خلف ابنته وابوي بثلاثة لابنتين فباع احد الوصيين او احد الابنتين فالشفعة  
بين من تركه كله ولم ينفذ في هذه المسائل اختلاف بطول ذكره **مسئلة** ولا شفعة لكافر على مسلم ولا يرد ذلك عن  
الحسن والشفيعي وقال الثوري ومالك واصحاب الرأي وجماعة من اهل العلم يجب له الشفعة للعموم قوله عليه السلام لا يحل  
ان يبيع حتى يشتاذن شركه وان بلغه فلم يرد فله حقه ولا يرد خيارا ثبت لدفع الضرر بالمسرى فاستوى فيه المسلم والكافر  
كارد بالعيب ولما ما روى الدارقطني في كتاب العتق باسنا ده عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شفعة لغيري وهذا  
يخص عموم ما احتجوا به ولا يرد معنى يحقش العقار فاشبه الاستعلاء في البنيان يحققه ان الشفعة انما ثبت للمسلم دفع الضرر  
عن ملكه فقدم دفع ضرره على دفع ضرر المشتري ولا يلزم من تقديم دفع ضرر المسلم على المسلم تقديم دفع ضرر الذي فان  
حق المسلم الرجوع وعليه لولي ولان ثبوت الشفعة في محل الاجماع على خلاف الاصل رعاية حق الشريك المسلم وليس الذي في  
المسلم فيبقى فيه على مقتضى الاصل وثبتت الشفعة للمسلم على الذي يعموم لادله ولا ينفذ اذا ثبت للمسلم على المسلم مع عظم  
حرمة فلا يثبت على الذي مع ذل ولا يولى **فصل** وثبت للمذمي على الذي يعموم الاخبار ولما في الدين ثبتت  
لاحدهما على الاخر كالمسلمين ولا ينفذ في هذا خلافا فان ثبايعوا الجرح او خزر واخذ الشفيع بذلك لم ينقض ما فعلوا وان جرحا  
التقاضي بين المتبايعين دون الشفيع وترافعو البنيان حكمه بالشفعة وبه قال الشافعي وقال ابو الخطاب ان ثبايعوا الجرح  
وقلنا هي مال حكمنا له بالشفعة وقال ابو حنيفة ثبت الشفعة اذا كان الثمن جرحا لانها مال الجرح فاسبب ما لو ثبايعوا بذرهم  
لكن ان كان الشفيع ذميا اخذه بثمن وان كان مسلما اخذه بغيره ولما ثبت بيع عقد الجرح فثبت فيه الشفعة كما لو كان بين  
مسلمين ولا يرد عقد بمن محرم اسبه البيع بالجرح وبالمسئ ولا ينفذ ان الجرح مال الجرح فانه حرمه كما حرم الجرح واعتقادهم  
جرحه لا يحل له مالا كالجرح بغيره وانما ينقض عقدهم اذا تقاضوا الا لا لا تعرض لما فعلوه كما يعتقدون في دينهم مالا يتكلموا  
قبل تمامه ولو تخالفا لكانا قبل التقاضي ففسخناه واما اهل البديع فثبتت الشفعة لمن حكم باسلامه منهم كالفاسق لانها  
لعموم الادلة التي ذكرناها وروى حارب عن ابي حنيفة عن ابي البديع عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
لرافضة شفعة قضى كذا وقال اراوان يخرجهم من الاسلام فطاهر هذا ان ثبت له الشفعة وهذا العمل على غير الغلاة  
قلنا الغلاة كالمعتقد ان جرحا غلط في الرسالة فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وانما ارسل الى علي رضي الله عنه وخوفه



ومن حكم بكفره من الدعاة الى القول بخلاف القرآن فلا شفعة له لان الشفعة اذ ثبتت للمدعي الذي يقرب على كفره فغيره اولى  
**فصل** وثبتت الشفعة للبدوي والقروي والعلم وقال الشعبي واليهي لا شفعة لهم  
يسكن المصروعوم الادلة واستدلوا في المعنى المقصود لوجوب الشفعة بدلي على بئوتها **فصل** قال احمد بن حنبل  
لان في ارض السواد شفعة لان عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين فلا يجوز بيعها والشفعة انما تكون في البيع وكذا في  
في سائر الارض التي وقفها عمر رضي الله عنه هي التي تحت عنوة في زمنه ولم يقسمها كارض الشام ومصر وكذا في ارض  
فحت عنوة ولم تقسم بين الغائبين الا ان يحكم ببيعها حاكم او يفعله الامام او نائبه فان فعل ذلك ثبتت فيه الشفعة لان فصل  
مختلف فيه ومتى حكم الحاكم في المختلف فيه بشئ نفذ حكمه **مسئلة** وهل تجب الشفعة للمضارب على رب المال او لا  
على المضارب فيما يشتره للمضاربة على وجهين اذ ابيع شقص في شركة مال المضارب فاعلم الاخذ بها اذ كان الخط  
فيها فانه تركها فلو لم يملك الاخذ لان مال المضاربة ملكه ولا ينفذ عقول العامل لان الملك لغيره فلم ينفذ عقول كمالا ومن لم  
فان اشترى المضارب بمال المضاربة شقصا في شركة رب المال فهل لرب المال فيه شفعة على وجهين مبنيين على شركي رب المال  
من مال المضاربة وقد ذكرناهما وان كان المضارب شفيعا ولا يملك في المال فله الاخذ بها لان الملك لغيره وان كان فيه ربح وقلنا  
لا يملك بالظهور فكذلك وان قلنا يملك بالظهور فحين وجهان كرب المال ومنه ذهب الشافعي في هذا الحكم على ما ذكرنا فان باع  
المضارب شقصا في شركة لم يكن له الاخذ بالشفعة لانه متم فاشبهه شراءه من نفسه **فصل** اذا كانت دار بين ثلاثة  
فقارض واحد منهم احد شركي بالشفعة فاشترى بها نصف نصيب الثالث لم يثبت فيه شفعة في احد الوجهين لان احد الشركيين  
رب المال والاخر العامل فيما كاشركي في المتاع فلا يستحق احدهما على الآخر شفعة وان باع الثالث باقية نصيب لاجنبي  
كانت الشفعة مستحقة بينهم اذ اشترى رب المال خمسها والعامل ثلثه ومال المضارب خمسها لست الذي لم يملك مال المضارب  
كشريك اخر لان حكمه متم من مال كل واحد منهما **فصل** فان كان الدارين ثلاثة اشترى كل واحد منهم شقصا في شركة لاجنبي  
نصيب احدهم قطا لم احد الشركيين بالشفعة فقال انما اشترى به لشركي لم تؤثر هذه الدعوى في قدر ما يستحق من الشفعة  
فان الشفعة بين الشركيين نصيبين سواء اشترى لاجنبي لنفسه او لشركي لآخر فان ترك المطالبة بالشفعة حقه منها  
بناء على هذا القول ثم تبين كذبه لم تسقط شفعة وان اخذ نصف المبيع لذكر لم تبين كذب المشتري وعنى الشريك عن شفعة  
فلم اخذ نصيب من الشفعة لان اقتضاه على اخذ النصف بنى على خبر المشتري فلم يثبت في اسقاط الشفعة واستحق اخذ  
الباقى بعفو شركي عنه وان امتنع من اخذ الباقي سقطت شفعة كل الا لا يملك بتعويض شفعة المشتري ويجوز له ان لا يسقط  
حقه من النصف الذي اخذه ولا يبطل اخذه لان المشتري اقر بما تضمن استحقاقه لذكر ولا يبطل برجوعه عن اقراره وان  
انكر الشريك كون المشتري له وعنى عن شفعة واحد المشتري على اقرار الشريك به فالتشريع اخذ الكل لانه لا مانع له في  
استحقاقه وله الاقتصار على النصف لاقرار المشتري له باستحقاق ذلك **فصل** وان قال احد الشركيين للمشتري  
شراؤك باطل وقال لآخر هو صحيح فالشفعة كلها للمعترف بالصحيح وكذلك ان قال ما اشترى به انما الحقيقة وصدة  
الاخر ان اشترى بالشفعة للمصدق بالشري لان شركي مسقط لحقه باعترافه بالبيع والبيع صحيح ولو احتال المشتري  
بجيلة على اسقاط الشفعة لا يسقطها فقال احد الشفيعين قد سقطت الشفعة توفرت على الاخر لا اعتراض صاحب  
بسقوطها ولو توكل احد الشفيعين في البيع والشري او ضمن هذه المبيع او عقا عن الشفعة قبل البيع وقال لا شفعة لي  
لذلك توفرت على الاخر وان اعتقد ان له شفعة وطالب بها فارتفع الى حاكم فحكم بانه لا شفعة له توفرت على الاخر لانها  
سقطت بحكم الحاكم فاشبهه ما لو سقطت باسقاط المستحق **فصل** اذا ادعى رجل على اخر ثلث دار فأنكره  
صالح عن دعواه بملك دار اخرى صح وجبت الشفعة في الثلث المصالح به لان المدعي يزعم انه محق في دعواه وان ما  
اخذه عوض عن الثلث الذي ادعاه فله من حكم دعواه وجبت الشفعة ولا شفعة على المنكر في الثلث المصالح عنه لان يزعم  
انه على ملكه لم يزل وانما دفع ثلث داره الى المدعي اكتفاء لشتره ودفع الضرر لخصومه واليمين عن نفسه فلم يلزمه فيه

شفعة وان قال المنكر للمدعي خذ الثلث الذي تدعي بملك دارك ففعل فلا شفعة على المدعي فيها اخذه وعلى المنكر  
الشفعة بالملك الذي اخذه لانه يزعم انه اخذه عوضا عن ملكه الثابت له وقال اصحاب الشافعي تجب الشفعة في الثلث  
الذي اخذه المدعي ايضا لانها معاوضة عن الجائدين بشقصين فوجب الشفعة فيها كما لو كانت بين موقوفين ولنا ان  
المدعي يزعم انما اخذه كان ملكا لم قبل الصلح ولم يجز له عليه ملك وانما اسفده بصلح فلم تجب فيه شفعة كما لو اقر به  
**فصل** اذا كانت دار بين ثلاثة اشترى احد منهم شقصا في شركة لم يثبت فيه شفعة لاجنبي ثم علم شركي فله ان ياخذ  
بالعقد ويأخذ الاخذ باحدهما لانه شركي فيها فان اخذ بالعقد الثاني اخذ جميع ما في يده مشتركة لانه شركي في  
شفعة وان اخذ بالعقد الاول ولم ياخذ بالثاني اخذ نصف المبيع وهو السدس لان المشتري شركي في شفعة  
وياخذ نصف من المشتري الاول ونصف من المشتري الثاني لان شركي لما اشترى الثلث كان بينهما نصيبين لكل واحد منهما  
السدس فاذا باع الثلث من جميع ما في يده وفي يده ثلثان ففد باع نصف ما في يده والشفعة تستحق ربع ما في يده وهو  
السدس فصار منقسم بينهما نصيبين فياخذ من كل واحد منهما نصف وهو نصف السدس ويدفع ثلثه الى الاول ويرجع  
المشتري الثاني على الاول بربع الثمن الذي اشتراه ويكون المشتري من اثنى عشر ثم يرجع الى اربعة للشفيع نصف الدار  
ولكل واحد من الاخرين الربع وان اخذ بالعقدين اخذ جميع ما في يده الثاني وربع ما في يده الاول فصار له ثلثا وارباع  
الدار ولشركي الربع ويدفع الى الاول نصف الثمن الاول ويدفع الى الثاني ثلثا وارباع الثمن الثاني ويرجع الثاني على  
الاول بربع الثمن الثاني لانه ياخذ نصف ما اشتراه الاول وهو السدس فيدفع اليه نصف الثمن لذلك وقد صار نصف  
هذا النصف في يده الثاني وهو ربع ما في يده فياخذه منه ويرجع الثاني على الاول بثمنه وبقي المأخوذ من الثاني ثلثا وارباع  
ما اشتراه فاحذها منه ودفع اليه ثلثا وارباع الثمن وان كان المشتري الثاني هو البايع الاول فالحكم على ما ذكرنا لا يختلف  
وان كانت الدارين ثلاثة اشترى اربعة احدهم نصفها والاخرين نصفها فاشترى صاحب النصف من احد شركي ربع  
ثم باع ربعا في يده لاجنبي ثم علم شركي فاحذ بالبيع الثاني اخذ جميع ما في يده المشتري ثلثه وان اخذ بالبيع الاول  
وحده اخذ ثلث المبيع وهو نصف سدس لانه المبيع كله ربع ثلثه نصف سدس ياخذ ثلثه من المشتري الاول وثلثه من  
الثاني ومخرجه ذلك من ستة وثلثي النصف ثمانية عشر ولكل واحد منهما تسعة فلما اشترى صاحب النصف تسعة  
كانت شفعتها بينه وبين شركي الذي لم يبيع اثنان لاشركي كذا ثلثا فلما باع صاحب النصف ثلث ما في يده  
حصل من المبيع من الثلثة ثلثها وهو سهم يبق في يده البايع منها سهمان فيرد الثلثة الى الشريك يصير في يده اثنى عشر  
وهي الثلث ويبقى في يده المشتري ثمانية وهي تسعة وفي يده صاحب النصف ستة عشر وهي اربعة اشباع ويدفع الشريك  
الثمن الى المشتري الاول ويرجع المشتري الثاني على علم بتسعة الثمن الذي اشتراه لانه قد اخذ منه تسعة مبعة واخذ بالعقدين  
اخذ من الثاني جميع ما في يده واخذ من الاول نصف التسعة وهو سهمان من ستة وثلاثة فيصير في يده عشرة وسهما  
وهي خمسة اشباع ويبقى في يده الاول ستة عشر سهما وهي اربعة اشباع ويدفع اليه ثلث الثمن الاول ويدفع الى الثاني  
ثمانية اشباع الثمن الثاني ويرجع الثاني على الاول بتسعة الثمن الثاني **فصل** واذا كانت دار بين ثلاثة اشترى  
نصفها ولغيره ثلثها وبكر من زيد ملك الدار ثم باع عمر اسدها ولم يعلم ببيعها وبشره الثلث ثم علم  
فلم المطالبة بحقه من شفعة الثلث وهو ثلثها وهو تسعة الدار فياخذ من بكر ثلثي ذلك وقد حصل ثلثه الباقي في يده  
بشره للسدس فينصفه بغيره ويأخذه بشفعة البيع الاول ويبقى من بغيره خمسة اشباع لزيد ثلث شفعة فيقسم بينهما  
انحالا وتصح المسئلة الاولى من مائة واثنين وستين سهما الثلث المبيع اربعة وحسون لغيره ثلثها بشفعة ستة  
وكلاون سهما ياخذ بثلثها من بكر وهي اربعة وعشرون سهما وثلثها في يده اثنى عشر سهما والسدس الذي اشتره بشفعة





سبعة وعشرون سهما قد اخذنا منها اثني عشر بالشفعة بقي منها خمسة عشر ثلثاها عشرة وباخذ منها زيدا خمسة فحصل  
لزيد اثنان وثلاثون سهما وليكن ثلثاها سهما ولعمرو ما سهمهم وذلك نصف الدار وتسعها ونصف تسع تسعها  
وبقي فاعلم ان ثلثها الثلث في البيع الاول وعلى زيد خمسة اشباع الثلث الثاني بينهما اثنان فان عفا عن شفعة  
الملك شفعة السدس الذي اشتراه بينه وبين زيد اثنان وحصل لعمرو اربعة اشباع الدار وزيد تسعها وليكن ثلثها  
ونصف من تسعة وان باع يكر السدس لاجبي فهو كبيع اياه لعمرو والان لعمرو العفو عن شفته في السدس بخلاف ما اذا كان  
هو المشتري فانه لا يصح عفو عن نصيب منها وان باع يكر الثلث لاجبي فله ثلثا شفعة البيع الاول وهو المشعان  
ياخذ ثلثها من بكر وثلثها من المشتري الثاني وذلك تسع وثلث تسع يبقى في يد الثاني سدس وسدس تسع وهو  
من اربعة وخمسين بين عمرو وزيد اثنان ونصف ايضا من مائة واثنين وستين ويبقى لعمرو البكر الثلث من تسع وعشرين  
هو زيد لا المشتري الثاني عن خمسة اشباع مبيع وان لم يعلم عمرو حتى باع فله يدير سدس ثلثا شفته في اربعة اشباع  
ولوان ياخذ بها كل واحد لم يبيع شيئا والثاني يتصل شفته كلها والثالث يتصل في قدر ما باع ويبقى في مال بيع وقد  
ذكرنا توجيه هذه الوجوه فاما شفعة ما باع فحقها ثلاثة اوجه احدها انما بين المشتري الثاني وزيد وبكر اربعة اشباع  
للمشتري نصيبا ولكل واحد منهما ربعا على قدر املاكهم حين بيعه والثاني انما بين زيد وبكر على اربعة اشباع سهما  
لزيد تسعة وبكر خمسة لان لزيد السدس وبكر سدس يستحق منه اربعة اشباع بالشفعة فيبقى معه خمسة اشباع  
السدس ملكه مستقر عليه فاذا ضفناه الى سدس زيد وقسمنا الشفعة على ذلك ولم نعط المشتري الثاني ولا بكر السهما  
لمستقر بالشفعة شيئا لان الملك عليها غير مستقر والثالث ان عفا لعمرو عن الشفعة استحقوا بها وان اخذت بالشفعة شيئا  
لان الملك عليها غير مستقر والثالث ان عفا لعمرو عن الشفعة استحقوا بها وان اخذت بالشفعة لم يستحقوا بها شيئا وان  
عفا عن بعضهم دون بعض استحق المعفو عنه سهما غير المعفو عنه وما بطلت الشفعة فيه بيع عمرو فهو بمنزلة  
المعفو عنه فخرج في قدره وجهان ولو استقصينا فروغ هذه المسئلة على سبيل البسط لطال وخرج في الاملاك **فصل**  
واذا كانت دار بين اربعة ارباع فاشترى اثنان منهم نصيبا احدهم استحق الرابع الشفعة عليها واستحق كل واحد من المشتري  
الشفعة على صاحبها فان طالب كل واحد منهم بشفعة قسم المبيع بينهم اثلاثا وصارت الدار بينهم كذلك وان عفا الرابع  
وحده قسم المبيع بين المشتريين نصيبين وكذلك ان عفا الجميع عن شفعتهم فيصير لها ثلاثة ارباع الدار والرابع كالماله وان  
طالب الرابع وحده اخذ منها نصف المبيع لان كل واحد منهما لم يملك مثل المثلث اياها فشفعتهم مبيع بينه وبين شفعين  
نصيبين فيحصل للرابع ثلثة اثمان الدار وباقيا بينهما نصيبين وتصح من ستة عشر وان طالب الرابع وحده اربعة اشباع  
تاسعة لثمن نصيبين فيحصل للمعفو عنه ثلاثة اثمان والباقي بين الرابع وللآخر نصيبين وتصح من ستة عشر وان عفا احد  
المشتريين ولم يعف الآخر ولا الرابع قسم المبيع المعفو عنه بينهم وبين الرابع نصيبين ومبيع الاخر بينهم اثلاثا فيحصل  
للمعفو عنه ربع وثلاث ثمن وذلك سدس وثمن والباقي بين الاخرين نصيبين وتصح من ثمانية واربعين وان عفا  
الرابع عن احدهما ولم يعف احدهما عن صاحبه من لم يعف عنه ثلث الثمن والباقي بينهما نصيبين ويكون الرابع كالعالي  
في التي قبلها وتصح ايضا من ثمانية واربعين وان عفا الرابع وحده عن الاخر ولم يعف الاخر فلغير العافي ربع وسدس  
والباقي بين العاقلين نصيبين لكل واحد منهما سدس ومنع وتصح من اربعة وعشرين وما تقر من المسائل في بيع  
مساق ما ذكرناه واسأل الله **باب الوديعة** والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله  
تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وقوله تعالى فان امن بعضهم بعضا فليؤدوا الذي اتهمتم امانته واما السنة  
فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تؤدوا الامانات الى من ائتمنك ولا تخن من كائنك رواه ابو داود والترمذي وقال

حديثا

حديث حسن ورواه عنه عليه الصلاة والسلام انه كانت عند ودائع فلما اراد الحجرة اودعها عند ائمن وامر عليا ان  
يردها على اهلها واما الاجماع فاجمع علماء كل عصر على جواز الابداع والاستبداد والعبرة بتقضي الحاجة للناس اليها  
فانه يتعدى على جميعهم حفظ اموالهم بانفسهم ويحتاجون الى من يحفظها لهم والوديعة فعيادة من ودع الشيء اذا  
توكل اي هي متروكة عند المودع واستبقا فها من السكون يقال ودع يدع فكلما ساكنة عند المودع مستقرة  
وقيل هي مستقرة من الحفظ والديعة فكلما في دعة عند المودع وقيل لها مستقر لمن يعلم من نفسه الامانة لان فيه  
قضا حاجة اخيه المؤمن ومعاونة وهي عقد جائز من الطرفين متى اراد المودع اخذ وديعته لزم المستودع ردها  
للامانة وان ردها المستودع على صاحبها لزم القبول لان المستودع متبرع بما سألها فلا يلزمه الرجوع في المستقبل  
**مسئلة** وهي امانة لا ضمانا عليه فيها الا ان يتعدى وان تلفت من بين ماله لم يضمن في اصح الروايتين وجملة ذلك  
ان الوديعة امانة اذا تلفت من غير تعد ولا تقربط من المودع فليس عليه ضمان سواء ذهب معها شيء من مال المودع  
اولم يذهب هذا قول اكثر اهل العلم وفيه ذلك عن ابى بكر وعلي بن مسعود رضي الله عنهما وبكر بن ابي شريح والشيخ ومالك ابو  
الزناد والنوري والشافعي واصحاب الراي وعن احمد واثرة اخرى ان ذهب الوديعة من بين ماله ضمانا للماروي عن عمار بن  
الخطاب رضي الله عنه انه ضمن انسان مائة وديعة ذهبت من بين ماله قال القاضي والاول اصح لان الله تعالى استأمنها  
امانة والضمان ينافي بالامانة ورواه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المودع ضمان رده  
الدار قطعي ولان المستودع مؤتمن فلم يضمن ما تلف من غير تعدية ولا تقربط كما لو ذهبت مع ماله ولان المستودع انما  
يحفظها لصاحبها متبرعا من غير نفع يرجع اليه فلو لزم الضمان لامتنع الناس من الاستيداع وذلك مضر بالمعاشة من جهة  
اليها وماروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المودع ضمان ردها  
ضمنها بغير خلاف علمنا ولا نكف ما لا يضمنه كالماله من غير استيداع **فصل** فان شرط المودع على المستودع  
ضمانا الوديعة فقبله او قال انا ضامن لها لم يضمنه قال احمد في المودع اذا قال انا ضامن فشرقت فلا شيء عليه وكذلك كل  
اصل لا امانة كالمضاربة ومال الشريك والرهن والوكالة وبكر بن ابي شريح والشيخ والترمذي ذلك لانه شرط ضمان ماله من غير  
سبب ضمانه فلم يلزمه كما لو شرط ضمانا ما يملكه يد ماله **مسئلة** ويلزمه حفظها في حرز مثلها كالحفظ ماله وحوز  
مثلها يذكري باب القطع في السرقة فان لم يحفظها في حرز مثلها ضمنها لانه لو شرط في حوزها في حرز ثم نقلها عنه الى  
حرز مثلها لم يضمنه لسو لقلها الى مثل الاول او دونه لان صاحبها ردها في حوزها وان لم يدر في حرزها ما فيها  
وهذا لو تركها في الثاني او لا لم يضمنها فكذلك اذا نقلها اليه ولو كانت العين في بيت صاحبها فقال الرجل احفظها في حوزها  
فقلها عنه من غير خوف ضمنها لانه ليس بمودع انما هو وكيل في حفظها وليس له اخراجها من ملك صاحبها ولكن  
موضع استجاره لها الا ان يخاف عليها فعليه اخراجها لانه مأمور بحفظها وقد تعين حفظها في اخراجها ويعلم  
ان صاحبها لو حضر في هذه اخرجها ولا مأمور بحفظها على صفة فاذا تعذر الصفة لزمه حفظها وروى مالك المستودع  
اذا خاف عليها **مسئلة** وان عتق صاحبها حرزا فحفظها في دونه ضمن وجملة ذلك ان المودع اذا امر المستودع  
بحفظها في مكان عينه فحفظها فيه ولم يخش عليها فله ضمان عليه بغير خلاف لانه محسب غير مفتر وان اخرجها في  
دونه ضمن لانه مخالف ولان صاحبها لم يرضه **مسئلة** وان اخرجها في مكانه او فرقه لم يضمن وكذلك ان نقلها الى  
مثل ذلك الحرز بغير حاجة هذا قول القاضي وهو مذهب الشافعي لان تقيد به هذا الحرز يقتضي ما هو ماله كونه  
ارضا لزوع الخطية لم يرضه وزرع مثلها في الضرر ولان من رضى حرزا رضى مثلما او فرقه وقيل يضمن ويجعل كلام  
الحرز لان الامر بشي يقتضي تعيينه فلا يبعد الا بدليل وان نقلها الى حرز منه فهو كما لو نقلها الى مكانه وان فعله لم يضمن

حديثا



لم يضمن لما ذكره **مسألة** وان نفاها المالك عن اخرجها فخرجها بالغائب من النوى لم يضمن وان تركها فقلت ضمن  
وان اخرجها بغير خوف ضمن هـ اذ نفاها المالك عن اخرجها من ذلك المكان فالحكم في حكم ما لو لم يضمن على ما ذكرنا من الخلاف فيه  
فان اخرجها الشيء الغائب من النوى مثل ان خاف عليها او هلكا لم يضمن لان حفظها لان حفظها بغيرها  
تضييع لها وان نقلها في هذه الحال الى دون الخزانة لم يضمن لانها في مثلها وعلى من ضمنها بغيره وان لم يضمن لان  
اخراجها في ذلك احفظ لها وليس في وسع سواه وان تركها فقلت ضمن سواء تلفت بالامر المحفوظ او بغيره لان مفقود  
في حفظها لان حفظها في نقلها وتركها تضييع وفيه وجب اخرجها لانها في مثل الخزانة او دونها لانها خالف نص صاحبها في قوله  
وان خفت عليها فان اخرجها بغير خوف ضمن سواء اخرجها الى مثل الخزانة او دونها لانها خالف نص صاحبها في قوله  
وهذا ظاهر كلام الشافعي وفيه قول اخر انه لا يضمن كما لو لم يضمن له حرط وقد ذكرناه وهو قول القاضي وقال ابو  
حنيفة ان نفاها عن نقلها من بيت فنقلها الى بيت اخر من الدار لم يضمن لان البيت من دار الى دار اخرى ضمن ولنا انه خالف امر صاحبها  
احدها طريق الاخر فاسم ما لو نقلها من زاوية الى زاوية وان نقلها من دار الى دار اخرى ضمن ولنا انه خالف امر صاحبها  
بما لا مصلحة فيه ضمنها كما لو نقلها من دار الى دار ولا يصح هذا الفرق لان بيعت الدار تختلف فمما هو اقرب الى  
الطريق او الى الكاهن او الى موضع الوقود او اسهل فتحا او اعظم حايطا او اسهل نقيا او لكون المالك يسكن به او غيره وانما  
هذا مما يترتب في الحفظ او في عدمه فلا يجوز عرض رب الوديعة من تعيينه من غير ضرورة **مسألة** وان قال للخروج  
وان خفت فخرجها عند الخوف او تركها لم يضمن هـ اذ اخرجها في هذه الحال من غير خوف ضمنها لانها خالف نص صاحبها في قوله  
وان اخرجها عند خوف عليها او تركها لم يضمن اذ تلفت لان نص في خوف المالك ضمنه ونص في خوفه ما ذكرناه في تركها في تلك الحال  
فلم يضمنها لانها متساوية لمرصاحبها المالك وان لم يضمن في تلك الحال لانها خالف نص صاحبها في قوله  
فلم يفعل حتى تلفت **فصل** في اخرجها الوديعة المتبرع عنها اخرجها فقلت او ادعى اخرجها الغائب نارا وسيل او امر ظاهر  
وانكر صاحبها وجوده فعلى المستودع البينة ان كان في ذلك الموضوع ما ادعاه لانه لا يتعد راقامة البينة عليه نظيره فاذا  
ثبت ذلك كان القول قوله في التلف مع بينة ولا يحتاج الى بينة لانه يتعد راقامة البينة فلم يطلب بها كما لو ادعى نقلها با  
خفي وهذا قول الشافعي والحكم في اخرجها من الخبطة والصندوق حكم اخرجها من البيت على ما ذكرنا من التفصيل **فصل**  
ولو امره ان يجعلها في منزله فتركها في ثيابه وخزنها بها ضمنها لانه في البيت اخرجها وان جده بها في السوق فقلل احفظها في منزله  
تقام بها في الحال فقلت لم يضمن وان تركها في مكانه واساه ولم يحمله الى بيته مع امكانه فقلت ضمنها لان بيتها حرزها  
هذا قال اصحابنا قال شيخنا في قوله ان يتركها عند الوكيل مضى الى منزله فيستعمل معه لم يضمن لان الموضوع عالم بهذا  
راض بها ولو لم يرض بها لم يرض عليها خلافا لمرصاحبها وان يقبلها بهذا الشرط او يرددها **مسألة** وان ادعى بنية  
فلم يعلمها حتى ماتت ضمنها الا ان ينهها المالك عن علفها اذ ادعى بنية ولم يامر به بعلها لزمه ذلك وبه قال الشافعي  
محتمل ان لا يلزمه وبه قال ابو حنيفة لانه استخفها اياها ولم يامر به بعلها والعلق على مالها فاذا لم يعلمها كان هو المفقود  
ولنا انه لا يجوز اتلافها ولا التفريط فيها فاذا امره بحفظها تضمن ذلك علفها وسقيها فان ترك علفها حتى تلفت ضمن  
لان مفقود فيها فان امره صاحبها بسقيها لزمه ذلك حرمة صاحبها لانه اخذها منه على ذلك ولحرمة البهيمه فان الحيوان  
يجب احياءه بالعلق والسقي ويحتمل ان لا يلزمه علفها الا ان يقبل ذلك لان هذا اتي به فلا يلزمه بغيره وامر صاحبها  
بغير الوديعة والا لاوله اولى ثم ينظر فان قدر المستودع على صاحبها او وكيله طابها لانفاقا عليها او يرددها عليه لولا ذلك  
في الانفاق عليها فان عجز عن صاحبها او وكيله رفع الامر الى الحاكم فان وجد لصاحبها مالا انفق عليه امنه وان لم يجد مالا  
فعل ما يرى لصاحبها الحظ فيه من بيعها او بيع بعضها وانفاقا عليها او اجارها او اكاسه ائتمن على صاحبها ويدفع الى  
المودع لينفق عليها او الى غيره لينفق عليها ان رآى ذلك ويجوز ان ياذن للمودع ان ينفق عليها من ماله ويكون قايضا  
من نفسه لنفسه ويكمل ذلك الى اجتهاده في قدرها لينفق ويرجع به على صاحبها فان اختلفا في قدر النفق قبل قول المودع  
اذا ادعى النفق بالمعروف وان ادعى زيادة لم يقبل فان اختلفا في قدر المدة فالقول قول صاحبها لان الاصل عدم ذلك

وان لم

وان لم يقدر على الحكم فانفق عليها محتسبا بالرجوع على صاحبها واشتد على الرجوع رجع بالنفق لانه ما دون قيم عرفا  
ولا تغير بط منه اذ لم يجد حاكما وان فعل ذلك مع امكانه استينان من غير اذنه فقهر وان كان نص على ما فيها اذ انفق على  
البهيمه الموهومة من غير اذنه الرهن احدها رجع لانه ما دون قيم عرفا والثانية لان رجع لانه فقير بترك استينان الحاكم  
وان انفق من غير اشتداد مع العجز عن استينان الحاكم ومع امكانه في الرجوع ايضا وجهان وجهها ما ذكرناه ومن علف  
البهيمه وسقاها في داره او غيرها بنفسه او امر غلامه او صاحب ففعل ذلك كما يفعل في بهيمه على اجرة بعادة فلا  
ضمن فيه لان هذا ما دون قيم عرفا لجره بان العادة برفقته المصير به **فصل** فان نفاها المالك عن علفها وسقيها  
لم يجز له ترك علفها لان الحيوان حرمة في نفسه يجب احياءه بحق السقي فان علفها وسقاها فهو كالولم يضمن وان تركها  
حتى تلفت لم يضمنها وهو قول اكثر اصحاب الشافعي وقال بعضهم يضمن لانه نص في ترك علفها اشبه ما ذكرناه وهو  
قول ابن المنذر لانه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اضافة المال فيه امر ماله وسكوته سولو ولنا انه متمثل في اوصاف  
فلم يضمنها كما لو امره بتقلها وكما قال لا يخرج الوديعة وان خفت عليها في اخرجها او امره بتقلها او  
بالتفريط في نارا وبهذا يتقضى ما ذكرناه ومنع ابن المنذر الحكم فيما ذكرناه فانها لا تملكها ولا يصح لانه نائب صاحبها  
فلم يغرم كما لو استناب به مباح والحق امره في بقا رضى الله تعالى وهو الاثم اما حق الادب فلا يبيح مع اذنه في تفريط  
ولا نهي لم تلفت بفعله وانما تلفت بترك العلف المأذون فيه اشبه ما ذكرناه عن اخرجها مع الخوف فلم يخرجها  
**مسألة** وان قال اترك الوديعة في جيبك فتركها في مكانه ضمن لانها ربحا نسي فسط الشيء من كرهه وان تركها في  
لان الجيب حرز على ما ذكرناه وان قال اتركها في جيبك فتركها في يده اضمن لانها ربحا نسي فسط الشيء من كرهه وان تركها في  
اليده مع النسيان اكثر من سقوطه من الكرم والثاني لا يضمن لان اليد لا تسلط عليها الطارر بالبط بخلاف الكرم ولا كل  
واحد منهما احرز من وجهه فقسا وبابن نصر الاول ان يقول متى كان كل واحد منهما احرز من وجهه وجب ان يضمن لانه في  
الحرج المأمور بالحفظ به واني بما لم يؤمر به ضمن لخالقه وعلى هذا الوامر بتركها في يده فجعل في مكانه ضمنها لان  
وقال القاضي اليد احرز عند المغالبة والكرم احرز عند عدم المغالبة فعلى هذا ان امره بتركها في يده فشدتها في مكانه  
حال المغالبة فلا ضمان عليه وان فعل ذلك عند المغالبة ضمن وان امره بحفظها مطلقا فتركها في جيبه او شدتها في مكانه  
لم يضمن وان تركها في مكانه غير مشدودة وكانت خفيفة لا يشتر بها اذا سقطت ضمنها لانه مفقود وان كانت ثقيلة يشتر بها  
لم يضمن لان هذه عادة الناس في حفظ المولود وان شدتها على عاصده لم يضمن لان ذلك احفظ لها وقال القاضي ان شدتها  
من جانب الجيب لم يضمن وان شدتها من الجانب الاخر ضمن لان الطارر يقدر على بطها ولا يضمن وليس مكان حرزها بحفظ الحوزين  
وهذا يبطل بما اذا تركها في جيبه او ربطها في مكانه فان الطارر يقدر على بطها ولا يضمن وليس مكان حرزها بحفظ الحوزين  
ما نفع من احرزها بمادونه اذا كان حرزها مثلها وشدتها على العاصد حرزها كيف ما كان لان الناس يحزنون بامرهم  
فاسبه شدتها في الكرم وتركها في الجيب لكن لو امره بشدتها على الجيب لم يضمن لانه متمثل امر ماله كما يحزنون بامرهم  
مطلقا او امره بحفظها معه فشدتها من اي الجانبين كان لم يضمن لانه متمثل امر ماله كما يحزنون بامرهم  
على وسطه فهو احرز لها وكذا تركها في بيتها في حرزها **فصل** وان امره ان يجعلها في صندوق وقال لا تغفل  
عليها ولا تنم فوقها في الف او قال لا تغفل عليها الا قليلا واحدا فجعل عليها قليلا ولا ضمان عليه ذكره القاضي وهو  
ظاهر من ذهب الشافعي وحكي عن مالك انه يضمن لانه خالف ربه في شيء لم فيه عرض يتعلق بحفظها اشبه ما لو نفاها  
عن اخرجها عن منزله فخرجها لغير حاجة وذلك لان النعم عليها وبذلك قلنا وزيادة الاحتياط ينسب النص عليها  
ويجوز على الجحد في سرقتها والاحتياط لاخذها ولنا ان ذلك احرز لها فلم يضمن بفعله كما لو امره بتركها في صندوق الدار



فتتركها في البيت ويجهد ان يتقضى ما ذكره **فصل** وان قال اجعلها في هذا البيت ولا تدخل احد فادخل اليه فوما  
فسر قها احد من ضمني لانها ذهبت بتعديده ومخالفتهم وسولاسر قها حال ادخالهم او بعده لانهم ربما شاهدوا في دخول  
البيت وعلم موضعها وطريق الوصول اليها وان سر قها من لم يدخل البيت فقال القاضي لا يضمن لان فعله لم يكن سببا  
لا تملكها ويحتمل ان يضمن لان الدخول ربما دل عليها من لم يدخل ولا انها مخالفة توجب الضمان اذا كانت سببا لانها  
قاصية وان لم يكن سببا كما لو نهاه عن اخرجها فخرجها لغير حاجة وان قال وضع هذا الخاتم في الخنصر فوضع في  
الخنصر لم يضمن لانها اغلظ واحفظ لان لا يدخل فيها فيضعه في اغلظها العليا او ينكسر بها لغلظها عليه فضمنه في الخنصر  
لان مخالفة سبب لتلفه **مسئلة** وان دفع الوديعة الى من لم يرض به صاحبها فضمنه كما لو دفعها الى اجنبي ولتأخر حفظها  
قول اليه حنيفه وقال الشافعي يضمن لان سلم الوديعة الى من لم يرض به صاحبها فضمنه كما لو دفعها الى اجنبي وهو  
يما يحفظ به ماله اسببه ما اذا حفظها بنفسه وكما لو دفع الماسية الى الراعي او البهية الى غلام ليس فيها او بفارق الاجنبي فان دفعها  
اليه لا بعد حفظها منه **مسئلة** وان دفعها الى اجنبي او حاكم ضمن وليس للمالك مطالبة الاجنبي وقال القاضي لم يذكر  
اذا دفع الوديعة الى غيره لغير عذر فعليه الضمان بغير خلاف في المذهب الا ان يدفعها لمن جرت عادتة بحفظ ماله وتبذرها  
في المسئلة قبلها وذكرنا في الخلاف فيه وقال سريح ومالك والشافعي وابو حنيفة واصحابه واستحق متدفعها منه دفعها الى اجنبي  
او حاكم ضمن وقال ابن ابي ليلى لا ضمان عليه لان عليه حفظها واخراجها وقدر حرزها عند غيره وحفظها به ولا يحفظ ماله باليد  
او دعما فقد حفظها بما يحفظ به ماله فلم يضمنها كما لو حفظها في حرزه ولنا انه خالف الموضع فضمنها كما لو نهاه عن ايداعها فان  
امره بحفظها بنفسه فلم يرض لها غيره فان فعلت عند الثاني مع علمه بالحال فلم يضمن اياها ما شاء ولا بما منعته ان  
يستقر ضمانها على الثاني لان التلف حصل عنده وقد دخل على ان يضمن وان لم يعلم الحاله فلم يضمن الاول وليس الرجوع على  
الثاني لان دخل مع في العقد على انه امين لم الاضمان عليه وان احب المالك تضمين الثاني فليس له تضمين في ظاهر كلام  
احد رحله قال القاضي لا احد ذكر الضمان على الاول فقط وهذا مذهب ابي حنيفة لانه قبض قبض ما وجب الاضمان  
على الاول فلم يوجب ضمانا آخر وبفارق القبض من الغاصب فان لم يوجب الضمان على الغاصب انما لم يضمن الاضمان بالغصب  
قال شيخنا رحمه الله ويحتمل ان لا يضمن الثاني ايضا وهو قول القاضي ومذهب الشافعي لانه قبض ماله غيره على وجه لم  
يكن له قبض ولم ياذن له ماله فيضمنه كالتأريض من الغاصب وذكر احد الضمان على الاول لان في الضمان عن الثاني كما ان  
الضمان يلزم الغاصب ولا يفي وجوبه على القابض منه فعلى هذا يستقر الضمان على الاول فان ضمنه لم يرجع على احد وان  
ضمن الثاني رجع على الاول وهذا القول اقرب الى الصواب وما ذكرنا للقول الاول لا اصل له ثم هو مستقضى بما اذا دفع الوديعة  
الى انسان عاير او هبة **مسئلة** وان اراد سفر او خاف عليها عنده ردها على مالكها او وكيله في قبضها ان قدر على ذلك لم يجز  
لم دفعها الى الحاكم ولا الى غيره لانه ليس للحاكم ولا لغيره على الحاضر فانه فعل ضمنها لانه دفعها الى غير مالكها بغير اذنه من غير عذر فضمنها  
كالصورة الاولى **مسئلة** فان لم يجد حبلها معه ان كان احفظ لها اذ اراد السفر بها وقد نهاه صاحبها عنها لمخالفتها وان لم  
ينسب لكن الطريق مخوف او البلد الذي سافر اليه مخوف ضمنها لانه فرط في حفظها وان لم يكن كذلك ظم السفر بها انص عليه  
احد سؤل كان به ضرورة الى السفر ولم يكن وهذا قال ابو حنيفة وقال الشافعي ان سافر بها مع القدر على صاحبها او  
وكيله او الحاكم او امين ضمنها لانه سافر بها من غير ضرورة اسببه ما لو كان السفر مخوفا ولنا انه نقلها الى موضع ما من  
فلم يضمنها كما لو نقلها في البلد ولا نه سافر بها سافر غير مخوف اسببه ما لو لم يجد احدا يدعها عنده قال شيخنا ويؤيد  
انه مع سافر بها مع القدر على مالكها او وكيله فيها بغير اذنه فهو مفرط عليه الضمان لانه مفوت على صاحبها ما كان مستورا  
ويحاط بها فان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسافر وما لم على قلت الاما في اسببها على هلاك ولا يلزم من الاذن في امساكها على  
وجه لا يضمن هذا الخطر ولا يهوت امكان ردها على صاحبها الاذن فيما يضمن ذلك فاما مع غيبة المالك او وكيله فله السفر

لها اذا

بها اذا كان احفظ لها لانه موضع حاجة فمختار ما فيه الخطر وهذا الذي ذكره شيخنا في الكتاب المشهور **مسئلة** فان لم  
يجد صاحبها ولا وكيله فلم دفعها الى الحاكم سؤل كان به ضرورة الى السفر ولم يكن لانه متضرع باسببها فلا يلزم استدانة  
والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته وان اودعها مع قدرته على الحكم ضمنها لان غير الحاكم لا ولا لانه لم يحتمل ان يجوز له  
ايداعها لانه قد يكون احفظ لها واجبه الى صاحبها وان لم يقدر على الحكم فادعها ثمة لم يضمنها لانه موضع حاجة  
وذكر القاضي ان ظاهر كلام احمد رحمه الله انه يضمنها ثم تأول كلامه عن ان اودعها من غير حاجة او مع قدرته على الحكم  
**مسئلة** فان تعدد رذك او دعها ثمة او دفعها واعلم بها ثمة يسكن تلك الدار فان لم يعلم بها احد لعلم بها من لا  
يسكن الدار ضمنها اذ اودعها في موضع واعلم بها ثمة يسكن تلك الدار فان لم يعلم بها احد لعلم بها من لا  
وان لم يعلم بها احد ضمنها لانه فرط في حفظها فان لا يضمن ان يموت في سفره فلا تنقل الى صاحبها ويرى ان يضمنها  
اصحابها اقم من هدم او حرق او غرق فيضيع وان اعلم بها غير ثمة ضمنها لانه ربما اخذها وكذا ان اعلم بها ثمة  
لا يد على المكان لانه لم يودعها اياه ولا يقدر على الاحتفاظ بها **فصل** وان حضر الموت فحكم السفر على ما مضى من  
احكامه الا في اخذها معه لان كل واحد منها سبب لخرجهما عن يده **مسئلة** وان تعدد في تركب الدابة لغيرها  
وليس التوب او اخذ الوديعة لتسجلها او ليخون فيها ثم ردها الى الموضع بائنة الامانة ضمنه بالتقديس ولم يزل عثر الضمان  
بردها وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة يبرأ لانه محسك لها باذن ملكها فاشبه ما قبل التبعيد ولنا انه ضمنه بالتقديس  
فقط للاسئمان كما لو جدها ثم اقر بها وهذا يبطل ما ذكره **مسئلة** وان جدها ثم اقر بها فقلقت ضمنها لانه لم يحجز  
خروج عن الاسئمان عليها فلم يزل عن الضمان بالاقرار بها لان يد صار تبدي عذر وان كسرت كيسها  
او كانت مشدودة فخل الشئ ضمن سوا اخرج منها شيئا ولم يخرج لانه هتك الحرز بفعل تعدد به فان حرق الكيس ففرق  
الشئ فعليه ضمان ما حرق خاصة لانه ما هتك الحرز ولا ابو حنيفة اذ كسرت الكيس لم يلزم ضمان الوديعة لانه لم يتعد  
في غير الختم **مسئلة** وان خلطها بما لا يميز منه ضمنها اذا خلط الوديعة بما لا يميز من ماله او مال غيره ضمنها سؤل خلطها  
بمثلا او دونها واجود من جنسها او من غير جنسها مائلا ان خلط الدرهم بالدرهم او ذهبا بذهن كالتب بالزيت  
او السمن او بغيره وهذا قال الشافعي واصحاب الراي وقال بن القاسم ان خلط درهم بدرهم او بغيره لم يضمن ويحكي عن  
مالك لا يضمن الا ان يكون دونهما لانه لا يميز ردها الا ناقص ولنا انه خلطها بما لا يميز فوجه ان يضمنها كما لو  
خلطها بدونهما ولنا انه اذا خلطها بما لا يميز فقد خوت على نفسه امكان ردها فلزم ضمانها كما لو القاها في البحر فخرق ثوبه  
صاحبها بخلطها بما لا يميز او بغيره فعلى ذلك فلا ضمان عليه لانه فعل ما امره فكان ياشي عن المالك فيه وقد نقل مهنا عن احمد  
رحمه الله في رجل استودع عشرة دراهم واستودع اخر عشرة دراهم وامره ان يخلطها فخلطها فضاغت الدراهم ولا شيء  
عليه فان امره احدى خلط دراهم ولم يامر الاخر فعليه ضمان دراهم من لم يامر به دون الاخر وان اختلطت هي بغير ترتيب منه  
فلا ضمان عليه كما لو تلفت بغير ترتيب وان خلطها غيره فالضمان على من خلطها لانه العدد وان سببه ماله او ثوبا  
وان خلطها بتميز او ركب الدابة ليس فيها لم يضمن اذ اخلطها بما يميز منه مثل ان خلط درهم بدينار لم يضمن لانه يميز بينهما  
وكذا يجز بتميز ردها فلم يضمنها كما لو ركبها في صندوق فيه اثناس لم يضمن هذا قال الشافعي ومالك ولا تعلم في خلافا  
وكذا تك الحكم اذا خلط بيضا بسود وقد حكى عن احمد بن حنبل خلط درهم بدينار لم يضمنها ولا يعلم في المالك  
منها سؤل اذا يغير لونها فتقتصص قمتها فان لم يكن فيه ضرر فلا ضمان عليه وان ركب الدابة ليس فيها او يعلمها لم يضمن لان  
ركوبها ذلك ما دون فيه عرفا وسرها لانه ما دون لم يميز سببها اذ لم يميز عليها والعادة ان من يسفر يركبها فلا ذن  
في السقي اذ في الركوب المعتاد ولهذا قال لو كلب اسقى الدابة فانه يميز من ركبها **مسئلة** وان اخذ درهما فوضعه  
الكل ضمنه وحده اختاره لغيره وعنه يضمن الجميع ههنا ذلك ان من اودع شيئا فاختار بعضه لزم ضمان ما اخذ تقديس  
فان رده او سلم لم يزل الضمان عنه وبهذا قال الشافعي وقال مالك لا ضمان عليه اذ رده او سلم وقال الصحاب الراي ان لم ينفق







ما اذ انقلها **مسئلة** وان ما المودع فادعي وارثه التسليم لم يقبل الابينة لان صاحبها لم ياتمه عليها فلم يقبل قوله عليه السلام  
المودع فانه ايتمه فقبل قوله بغير بينه **مسئلة** فانه تلفت عنده قبل المكان ردها لم يضمنها لانه لا تفرط منه ولا تؤخره  
كانه تعد الا مكان تلفت ففيه وجها واحدا يضمنها لآخر ردها مع مكانه والاخر لا يضمنها لانه غير متعدي في اقباط يده عليها  
انما حصلت في يده بغير فعله **فصل** اذ امات المودع وعنده ودية معلومة بعينه ما فعله وارثه فكل صاحبها من  
اخذها فان لم يفعل ضمن كالمودع فان لم يعلم صاحبها يموت المودع فعلى الورثة اعلاؤه وليس لهم مسأله قبل ان يعلم بها  
ربها لان لم ياتمه عليها وانما حصل مال غيرهم باليديهم بمنزلة من اطارت الدرع الى داره ثوبا وعلم به فعله اعلام صاحبها  
فان اخذ ذلك مع الامكان ضمن كذا ههنا **فصل** ولا يثبت الوديعة الا باقرار من الميت او ورثته او بينة وان وجب له  
عليها ودية لم يكن حجة عليهم لجواز ان يكون الوعا كانت فيه ودية قبل هذه او كان ودية لمورثه عند غيره او كانت  
ودية فابتاعها وكن لك لو وجد في زرعها بغير ان لقان عندي ودية كذا لم يلزمه بذلك لجواز ان يكون قد ردها  
ونسى الضرب عما كتب او غير ذلك وهذا قول اصحاب الشافعي وحكي القاضي ابو الحسن ان المذهب وجوب الدفع الى من هو  
مكتوب باسمه او ماله احد كما لو وجد في زرعها بغير اسم دينا على غيره بخط ابيه كان له ان يعمل على خطه ويخلف على استحقاقه  
بالخط فاذا وجد دينا عليه كان اول واجوب **مسئلة** وان ادعى الوديعة اثنا فارق بها لاحدها فيم لم مع بينة لان دليل  
ملكه بدليل انه لو ادعاه لنفسه كان القول قوله فكذلك اذا اقر بها لغيره ويلزمه ان يخلف للاخر لانه منكر حقه فان جلف  
بره وان نكل لم يضره ان يغرم لم قيمتها لان قوتها عليه وكذا لو اقر بها بعد ان اقر بها الاول فانها تسلم للاول وبغير  
قيمتها للمثاني نص عليه **مسئلة** وان اقر بها لهما جميعا في بينهما ويلزم من الميثم لكل واحد منهما في تصفها فان قال  
لا اقرق صاحبها فاعترف بالجهل بعين المستحق لها فلا يمين عليه وان ادعى معرفته لزمت يمين واحدة انه لا يعلم ذلك وقال  
ابو حنيفة يخلف يمينين كما لو انكرها ولنا ان الذي يدعي عليه امر واحد وهو العلم بعين المالك فكفاه يمين واحدة  
كما لو ادعاه فارق بها لاحدها ويفارق ما اذا انكرها لان كل واحد منهما يدعي عليه انها له فاما دعوتان فان حلفا قوع  
بينهما وسلمت الى من تقع له القرعة وقال الشافعي يتحالفان ويوقف الشيء بينهما حتى يصطلي وهو قول يابى ليلي لانه  
لا يعلم المالك منهما والشافعي قول اخر انها تقسم بينهما كما لو اقر بها لهما وهذا الذي حكاه بن المنذر عن يابى ليلي وهو  
قول ابي حنيفة صاحبها فيما حكم عنهم قالوا ويضمن المودع نصفها لكل واحد منهما لانه قوت ما استودع بجهل ولنا انها  
تساوي في الحق فيما ليس باليديهما فوجب ان يقرع بينهما كما لعبد من اذا اعتقهما في مرض فلم يخرج من الثلث الا احدها  
او كما لو اراد السفر باحدهما وشاى وقوله ابي حنيفة لا يصح فان العيني لم تلفت ولو تلفت بغير تفرط منه فلا ضمان عليه  
وليس في جهل تفرط اذ ليس في وسعه ان لا ينسى ولا يجهل **مسئلة** وان اودعه اثنا ميكلا او مورزا فطلب احدهما نصيب  
تسليم اليه لان قسمته ممكنة بغير عين ولا ضرب اخاره ابو الخطاب وفيه وجها اخر انه لا يجوز في غيبة المثلث الا ان يحلف  
به حاكم قال القاضي **مسئلة** وان غصبت الوديعة قبل المودع المطالبة بها على وجهين احدهما المطالبة بها لانه  
ما من يحفظها وذلك من حفظها والمثاني ليس كذلك لانه لم يورثه ولا ضمان على المودع سواء اخذت من يده قبل او اكره  
على تسليمه فسلمى بنفسه لانه الاكراه عند ربه يسج وقبها فلم يضمنها كما لو اخذت من يده فهدا طاسرا علم **باب احياء**  
**الموات** وهي الارض الدائرة التي لا يعلم انها ملكة الموات الارض الدائرة التي لا يعلم انها ملكة الموات الارض الدائرة التي لا يعلم انها ملكة  
بضم الميم وسكون الواو والموت الذريع ورجل مواتان القلب بفتح الميم وسكون الواو ويعني عي القلب لا يتهم والاصل في  
احيا الموات ما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له قال الترمذي  
هذا حديث حسن صحيح وروى سعيد بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من احيا ارضا ميتة فهي له هذا حديث حسن

وروى مالك في موطاه وابوداود في سننه عن عائشة رضي الله عنها ما ملكه قال بن عبد البر وهو مسند صحيح متلفي  
بالقبول عند فقهاء المدينة وغيرهم وروى ابو عبيد في الاموال عن عائشة رضي الله عنها مثل ما قال بن عبد البر وهو  
مسند صحيح متلفي بالقبول عند فقهاء المدينة وغيرهم وروى ابو عبيد في الاموال عن عائشة قالت قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة لا حد فهو لحيها قال عروة وقضى بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في  
خلافة وعامة فقهاء الامصار على ان الموات ملك بالاحياء وان اختلفوا في شرفه **مسئلة** فان كان فيها  
آثار الملك ولا يعلم لها مالك فغيره روايان ٥ وجلة ذلك ان الموات قسمان احدهما مال البحر عليه ملك لاجد ولم  
يوجد فيه اثر حجارة فهذا ملك بالاحياء بغير خلاف بيني القائلين بالاحياء لانه لا اجزاء له ولا رتبة متناهية له  
القسم الثاني ما حرم عليه ملك وهو بلائ انواع احدها مال ملك معين وهو ضربان احدهما مال ملك بشري او  
عطية فهذا لا يملك بالاحياء بغير خلاف قال بن عبد البر جميع العلماء وان ما عرف بملك ملك غير متقطع ان الجوز  
احياؤه كاحد غير ربا به الثاني ما ملك بالاحياء ثم ترك حتى دثر وعادوا فافهوا كالميت قبله سواء قال ملكه ملك  
لعموم قوله من احيا ارضا ميتة فهي له ولان الاصل هذه الارض مباح فاذا تركت حتى تصير مواتا عادت الى الاباحة  
كن اخذ ما دثر في رده فيه ولنا ان هذه الارض يعرف مالها فلم يملك بالاحياء كالميت ملكه بشري او عطية والخبر  
مقيد بغير الملوكة بقوله في الرواية الاخرى من احيا ارضا ميتة ليست لاحد وقوله في غير حق مسلم وهذا  
يوجب تقييد مطابق حديثه وقال هشام بن عروة في تفسير قوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق العرق الظالم  
ان ياتي الرجل الارض للميت لغيرها فيخرج فيها رايه سعيد بن منصور في سننه ثم الحديث مخصوص بما  
ملك بشري او عطية فينفس عليه محل النزاع وكان سائر الاموال كالبزول الملك عنها بالترك بدليل سائر الامثلة  
اذا تركت حتى تشعبت وما ذكره يبطل بالموات اذا احياها انسان ثم باع فتركه للميت حتى عاد مواتا  
اذا ملكها ثم ضاعت منه وبخالف ما ذكره فانه استهلك النوع الثاني ما يوجد فيه آثار الملك فم جاهلي كالفار  
الروم ومسكن ثمود ونحوهم فهذا ملك بالاحياء في اظهر الروايتين لما ذكرنا من الاحاديث ولان ذلك الملك  
لاحرمته لم يوارثه طائوس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عادي الارض لله ولرسوله ثم هي لكم بعد رايه سعيد في سننه  
وابو عبيد في الاموال وقال عادي الارض التي بها ساكن في اباد الدهر فانقرضوا ولم يبق منهم انفس وانما نسبهم  
الى عاد لانهم كانوا مع تقدمهم ذوي قوة وبطش وانما تركوه ففسب كل اشرقيهم الهم والرواية الثانية انها لا تملك  
اما مسلم او ذي اوبيت المال اشبه بالوديعة ملكه قال شيخنا ويحتمل ان كل ما فيه اثر الملك ولم يعلم زواله قبل  
الاسلام انه لا يملك لانه يحتمل ان المسلمي اخذوه عامرا فاستحقوه فصار موقفا بوقف عمر رضي الله عنه لم  
فلم يملك كما لو علم ملكه النوع الثالث ما جرى عليه الملك في الاسلام مسلم او ذي غير معين فظاهر كلام الحنفي  
انه لا يملك بالاحياء وهو احدى الروايتين عن احمد نقلها عنه ابوداود وابو الحارث لما روى كير بن عبد الله بن  
عوف عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من احيا ارضا مواتا في غير حق مسلم فهي له  
فقيد به يكون في غير حق مسلم ولان هذه الارض لها مالك فلم يجر احياؤها كما لو كان معينا فان ملكها ان كان  
له ورثته فهي لهم وان لم يكن له ورثته ورثتها المسلمون والثانية انها تملك بالاحياء نقلها صالح وغيره وهي مذهب ابي  
حنيفة وما لك لعموم الاخبار ولا تها ارض موات لاحق فيما تقوم باعيانهم اشتبهت بالبحر عليه ملك ماكن  
ولانها ان كانت في دار الاسلام فهي كقطعة دار الاسلام وان كانت في دار الكفر فهي كدار الكفر **مسئلة** من  
احيا ارضا ميتة فهي للاخبار التي رويها مسلم كان او كافرا في دار الاسلام وغيرها لعموم الاخبار



ولان عامود الحرب انما يحكم بالقهر والغلبة كسائر اموالهم فاما ما عرف انه كان مملوكا في دار الحرب ولم يعلم له مالك معين فهو  
على الروايتين فان قيل هذا ملك كافر غير محترم فاسيد ويارعاد وقد دل قوله عليه السلام على ان الارض وارسولهم في  
لكم بعد ولان الركاز من اموالهم عليكم واجده فهذا اول قلنا قوله عادي الارض معنى ما تقدم ملكه ومضت عليه الامارة  
وما كان كذلك فلا حكم لما لكم فاما ما قرب ملكه فيجوز ان لم يملكها باقيا وان لم يتبع قلنا لا يملك على احدى الروايتين  
اما الركاز فانه ينقل ويحول وهذا يخالف الارض بيد ليل ان لقطه دار الاسلام عليكم بعد التعريف بخلاف الارض  
**فصل** ولا فرق بين المسلم والذي في الاحياء نفس عليه احمد ورواه قال ابو حنيفة وقال مالك لا يملك الذي بالاحياء دار  
الاسلام قال القاضي وهو مذهب جماعة من اصحابنا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يملك الارض من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
منى فخرج الموتان ثم جعل للمسلمين ولان موتان الارض من حقوقها والدار للمسلمين فكان موتها لهم كحق الموتى  
عموم قوله عليه السلام من احياء ارضنا ميتة فهي له ولان هذه جهة من جهات التمليك فاشتركت فيها المسلم والذي كسائر  
جهاتها وحدهم ثم لا تعرف انما تعرف قوله عادي الارض من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يملك الارض من قبل ربه فانه ملك  
رواه سعيد ابن منصور وهو مرسى روجه طائفة من اصحابنا لا يمنع ان يريد بقوله في كل اهل دار الاسلام  
والذي من اهل الدار يحري عليه احكام ما دونهم انما من حقوق دار الاسلام قلنا وهو من اهل الدار فيملكها كما يملكها بالشر  
ولان ملك مباحاتها من الخيش والخطب والصيود والركاز والمعدن والقطعة وهي من مرفق دار الاسلام فكذلك الموتى  
**مسئلة** ويملك باذن الامام وغيره ذلك انا احياء الموتى لا يفتقر الى اذن الامام وبهذا قال الشافعي وابو يوسف  
ومحمد وقال ابو حنيفة يفتقر الى اذن الامام لان الامام مدخل في النظر في ذلك بيد ليل من محرمات فانه يملكها  
بالاحياء او التركة فافتقر الى اذن كمال بيت المال ولنا عدم قوله عليه السلام من احياء ارضنا ميتة فهي له وكان هذه عين  
مباحة فلا يفتقر الى اذن الامام كخذ الخيش والخطب ونظر الامام في ذلك لا يدل على اعتبار اذنه الاثر في اذنه  
وقد تمسك طائفة الامام ان يأخذ حاجته وينصرف ولم يفتقر ذلك الى اذنه واما مال بيت المال فمملوك للمسلمين وللإمام  
تعين مصارفه وترتيبها فافتقر الى اذنه بخلاف مسائلنا فان هذا مباح فمن سبق اليه كان الحق الناس به كسائر المباحات  
**مسئلة** الاما احياء مسلم من ارض الكفار التي صولوا عليها وجهان ذلك ان جميع البلاد فيما ذكرنا سوا المفتوحة عنوة كان  
المسلم والعراق وما سلم اهل عليه كالمدينة وما صول اهل على ان الارض للمسلمين كارض خيبر الا الذي صول اهل على ان  
الارض لهم ولنا الخراج عنها فان اصبنا قلنا لو دخل اليها مسلم فاحيا فيها موتا لم يملك لانهم صولوا في بلادهم فليجوز لغيرهم  
لكن منها عامر كان او موتا لانه الموت تابع للبلد فاذ لم يملك عليهم البلد لم يملك موتاه وبه اقر دار الحرب حيث يملك موتاهما  
لان دار الحرب على اصل الاباحة وهذه صلحناهم على تركها لهم ويحتمل ان يملكها من احياءها لعموم الخبر ولا ينافي ما جاز  
دارهم في اذن ان يملكها من وجدته سبب تملكها كالحشيش والخطب وقد روي عن احمد انه ليس في السواد موتات بعض السواد  
العراق قال القاضي هو محمول على العامر ويحتمل ان يكون ذلك فيكون السواد كان معروفا في زمن عمر ابن الخطاب رضي  
الله عنه حتى اخذه المسلمون من الكفار حتى بلغوا ان رجلا منهم سئل ان يعطى خربة فلم يجد والخريرة فقال انما اردت  
ان اعلمكم كيف اخذتموها متاخر اذ لم يكن فيها موتات حتى ملكها المسلمون لم يصرف فيها موتات بعده لان ما دون من امتلك  
المسلمين لم يصرف موتات اهل احدى الروايتين **مسئلة** وما قرب من العامر ونعلق بمصالحه لا يملك بالاحياء فان لم يتعلق بمصالح  
فعل الروايتين كما يتعلق بمصالح العامر من طرفه ومسيل ما به ومطرح قمامته وملق ترابه والانه لا يجوز احياءه بغير  
خلاف في المذهب وكذلك ما يتعلق بمصالح القرية كقنائنها ومرعى ما شربها ومحيطها وطرقها ومسيل مباحها لا يملك  
بالاحياء ولا نعلم في هذا ايضا خلافا بين اهل العلم وكذلك حرمة البيوت والازهار والعين وكل مملوك لا يجوز احياء

ما يتعلق بمصالحه لقوله عليه الصلاة والسلام من احياء ارضنا ميتة فهي له غير حق مسلم في له فهو ومهر ان ما يتعلق بحق مسلم  
لا يملك بالاحياء ولا نعلم في ذلك ما يملك بالملوك ولو جوزنا احياءه ليطل الملك العامر على اهلها ويكره القاضي ان هذا للرافق  
لا يملكها المحيي بالاحياء لكن هو احق بها من غيره لان الاحياء سبب للملك لم يوجد فيها وقال الشافعي يملك بذلك  
وهو ظاهر قوله الخرافي في حرمة البيوت لانه مكان استحق بالاحياء فملكه كالحيا ولان معنى الملك وجوده فيه لانه  
يدخل مع الدار في البيع ويختص به صاحبها فاما ما قرب من العامر ولم يتعلق بمصالحه فيجوز احياءه في ارض  
الروايتين قال احمد في رواية ابي الصقر في رجلين احصا قطعيتين من موتات وبقيت بينهما رقعة فجاء رجل يحيا  
فليس له ما منعه وقال في جيلته بين قريتين احياءا فهي له وهذا مذهب الشافعي لعموم قوله عليه السلام من احياء  
من احياء ارضنا ميتة فهي له ولان النبي صلى الله عليه وسلم قطع بلال بن الحارث العتيق وهو يعلم من غارة المدينة  
ولانه موت لم يتعلق بمصالح العامر فجاء احياءه كالبعيد والثانية لا يجوز احياءه وبه قال ابو حنيفة  
والملك لانه مظنة تعلق المصلحة فانه يحتمل ان يحتل الى فتح باب في حائطه الى فتاة ويجعله طريقا لغيره  
حائطه فيجعل آلات السبا في فتاته وغيرها فكلم يحزن نفوس ذلك عليه بخلاف البعيد اذا ثبت هذا فاما  
يرجع في القرب والبعيد الى العرف وقال الميت حده عله وهو خمس خمس الفرض وقال ابو حنيفة حده  
البعيد هو الذي اذا وقف الرجل في ارضه فصاح باعلا صوته لم يسمع اذ في اهل المصايب ولنا ان النبي لم يرد لا يعرف  
الا بالثوقه ولا يعرف بالبري والتحكم ولم يرد من السرع تحريمه فوجب ان يرجع في ذلك الى العرف كالقبض  
والا حراز وقوله من حده بهذا تحريمه دليل وليس ذلك ياد في من تحريمه بغيره كسبيل ونصف ميل وهذا الخبر  
الذي ذكره ولا يعلم يخص بما قرب من المصايب والقرية ولا يجوز ان يكون هذا لكل ما قرب من عامر لانه يفضي الى ان  
من احياء ارضنا ميتة حرمت احياءه من ذلك الموت على غيره مالم يخرج عن ذلك **مسئلة** ولا تملك المعادن  
الظاهرة كالحلج والقار والكحل والخص والنقط بالاحياء وليس للامام اقطاعه وحده لانه المعادن الظاهرة  
وهي التي توصل الى ما فيها من غير مؤنة يقسمونها الناس ويستفدون بها كالحلج والماء والكبريت والقيروا والموميا  
والنقط والكحل والبرام والياقوت ومقاطع الطير واشباه ذلك لا تملك بالاحياء ولا يجوز اقطاعها لاحد من الناس  
ولا احتجارة دون المسلمين لان فيه ضررا بالمسلمين ونقصا عليهم ولما روي عن ابو عبيد وابو داود والترمذي باسنادهم  
عن ابي بصير بن حماد انه استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يملك من ارضه في ارضه ما اقطعوا  
لم انما اقطعته لما اقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يملك من ارضه في ارضه ما اقطعوا  
ورواه سعيد قال حدثني اسما عجل بن عياش عن عمرو بن قيس المزني عن ابيه عن ابي بصير بن حماد المزني قال استقطع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ما لم يملك من ارضه في ارضه ما اقطعوا  
اسم صلى الله عليه وسلم ولا اذن ولان هذا يتعلق بمصالح المسلمين العامة فلم يجوز احياءه ولا اقطاعه كشارع الا وطرق  
المسلمين قال في عقيل هذا من مواد اسر الكرم وفيض جوده الذي لا غنا عنه فلو ملكه احدا بالاحتجار ملك منه فضلك  
على الناس فان اخذ العوض عنه اغلا فيخرج عن الوضع الذي وضعه الله به من نعمه ومن غير كلفه وهذا  
من هبة الشافعي ولا نعلم فيه مخالفا **فصل** فاما المعادن الباطنة وهي التي لا تملك بالاحياء ولا يجوز احياءها ولا تملك  
الذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والبلور والغير ورجح فان كانت ظاهرة لم تملك ايضا بالاحياء ولا تملك  
في القبل وان لم تكن ظاهرة فخبرها انسان فظهر هالم يملكها بذكره ظاهرة المذهب وظاهر مذهب الشافعي يحتمل  
ان يملكها بذلك وهو قول الشافعي لانه موت لا يستفد به الا بالخل والموت في ذلك بالاحياء كالارض ولا تملك بالاحياء



تهدم للانتفاع به من غير حاجة الى تكرار ذكر العمل فاسم الارض اذا احياها بما او حاطها ودفعه الاول ان الاحياء التي  
به هو العجالة التي يتهدم بها المحي للانتفاع من غير تكرار عمل وهذا حفر وتخرير يحتاج الى تكرار عند كل انتفاع  
فان قيل فلو احتفر بئر ملكها وملك حريمها قلنا ليس تنهات للانتفاع بها من غير تجديد حفر ولا عمارة وهذه المعادن  
تحتاج عند كل انتفاع الى عمارة فافترقا قال اصحابنا وليس للامام اقطاعها لانها لا تملك بالاحياء والصحيح جواز ذلك  
لان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث معادن القبلية جليسا وعورهار واهابوداد وغيره **مسئلة** فان  
كان يقرب الساحل موضع اذا حصل فيه الماء صار ملكا ملك بالاحياء وللا مام اقطاعه لانه لا يضيئ على المسلمين باحد  
بل بحيث نفعه بفعله فلم يمنع منه بكيفية الموات واحياء هذا ينهيه لما يصلح لمن حفر ثوبا به ونهيه وفتح قناة اليه يصيب الماء  
فيه لانه يتهدم بهذا الانتفاع به **مسئلة** واذا ملك المحيا ملك ما فيه من المعادن الباطنة كالحديد والذهب والفضة اذا  
ملك الارض بالاحياء فظهر فيها معدن جامد ملكه ظاهر او باطنا لانه ملك الارض بجميع اجزائها وطبقاتها وهذا من  
ونهار الكثر فانه مودع فيها وليس من اجزائها ونهار ما اذا كان ظاهرا قبل احياها لانه لا يقطع عن المسلمين نفعها كان  
واصلها اليهم ومنعهم انتفاعا كان لهم وهما لم يقطع عنهم شيئا لانه انما ظهر باظهاره ولو تخرى الارض او قطعت  
فظهر فيها المعدن قبل احياها كان له احياها وتملكها بما فيها لانه صار حقا بتجديده واقطاعه فلم يمنع من اتمام  
حقه **مسئلة** وان ظهر فيها عين ماء او معدن جار او كلا او شجر فهو حقا به لانه في ملكه وملكه في احد الطرفين  
لانه خارج من ارضه اسبب المعادن الجامدة والزرع والثانية لا يملك وهي اصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم الناس شركاء  
في ثلاث الماء والكلا والنار رواه البخاري ولا يملك من اجزاء الارض فلم يملكها ملك الارض كاللكن **مسئلة** ويلزم  
بذلك ما فضل من مائه لهما ثم غيره لما رواه ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء لم يمنع فضل  
الكلام منع الله فضل رحمة وهما يلزمه بزم لزوع غيره على وليه احداها لا يلزمه لان الزرع لاحرته لم ينفك عنه  
يلزمه لما رواه اياس بن عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء منع فضل النبل والحق  
الذي لا يملك منع قال الامام رواه ابو داود **فصل** ولو شتر انسان في حفر معدن ولم يصل الى النبل صار حقا به كغيره  
السارخ في الاحياء فاذا وصل الى النبل صار حقا بالاحياء من اذ أخذ منه ما دام مقبلا على الاخذ منه وهو ملكه بذلك فيه ما قد ذكرنا  
من قبل فان حفر اخر من ناحية اخرى لم يكن له منع اذا وصل الى ذلك العرق لم يكن له منع سولو قلنا ان المعدن ملك  
لحفره او لم نقل لانه ملكه فاما ملك المكان الذي حفره واما العرق الذي في الارض فلا يملكه بذلك ومن وصل اليه من  
جهة اخرى فلو احده ولو ظهر في ملكه معدن بحيث يخرج النبل عن ارضه فحفر انسان من خارج ارضه كان له ان ياخذ ما  
خرج عن ارضه منه لانه لم يملك انما ملك ارضه وليس لاحد ان ياخذ ما كان داخل في ارضه من اجزاء الارض  
الباطنة كما لا يملك اخذ اجزائها الظاهرة ولو حفر كاف في دار الحرب معدن فوصل الى النبل ثم فتحها المسلمون عنوة لم يملك  
عنهم وكان وجوده وعدمه واحدا لان عامره لم يملكه بذلك ولو ملكه فان الارض كلها نصير وقف للمسلمين وهذا  
ينصرف الى مصلحة من مصالحهم فتعين لها كما لو ظهر بفعل الله تعالى **فصل** ومن ملك معدن فاحفر فيه غيره بغير اذنه  
فاحصل منه فهو ملكه ولا اجر للقاصب على علمه لانه علم في ملك غيره بغير اذنه فهو كالحصد زرع غيره وان قال مالك عليه  
ولكن ما يخرج منه فلم ذلك وليس لصاحب المعدن فيه شيء لانه ايا حرم من ملكه فلا وما اخذه كما لو ابا حه الاخذ من بستان  
وان قال عمل فيه على ان ما رزق الله من نبل كان بيننا نصفين ففعل فيه وجها من احدهما يجوز وما اخذه بغيره بينهما  
كما لو قال احصد هذا الزرع بنصفه او ثلثه ولا نهى عن نهي بالعمل عليها ففعل فيها بغيره كالمضاربة في الامانة  
والثاني لا يصح لان ما حصل منه مجهول ولا لا يصح ان يكون اجارة لان العوض مجهول والعمل مجهول ولا جعله لان العوض

مجهول ولا مضاربة لان المضاربة انما تصح بالامانة على ان يدرس المال ويكون له حصته من الزرع وليس ذلك ههنا وفارق  
حصلا الزرع بنصفه او جزء منه لانه الزرع معلوم بالمشاهدة وما علم جميعه علم خروجه بخلاف هذا وان قال العمل فيه كذا وكذا  
ما يحصل منه بشرط ان تعطيني الفاشيا معلوما لم يصح لانه بيع مجهول ولا يصح ان يكون معلوما كالمضاربة لما ذكرنا  
المضاربة تكون بغير من النما لادراهم معلومة قال احمد اذا اخذ معدن من قوم على ان يهره ويعمل فيه ويعطيه الف من  
او الف من صفر فذلك مكره ولم يرض فيه **فصل** اذا استاجر رجلا ليحفر عشرة اذرع في دار كذا بدينار يصح  
لانها اجارة معلومة وان ظهر عرق ذهب فقال استاجرته ليخرجه بدينار يصح لان العمل مجهول وان قال استاجرته  
فذلك دينار صحيح ويكون جعالة لان الجعالة تصح على عمل مجهول اذا كان العوض معلوما **فصل** وما نصب  
عنه الماء من الجزا لم يملك بالاحياء قال احمد في رواية العباس بن موسى اذا نصب الماء عن جريه الى قنار جمل لم يبين  
فيها لانه فيه ضرر وهو ان الماء يرجع يعني انه يرجع الى ذلك المكان فاذا وجد مينا يرجع الى الجانب الاخر فاضر  
باهل ولان الجزا من بيت الكلا والخطب في جري المعادن الظاهرة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا حرج في الاراك  
قال احمد في رواية حرب يروي عن عمار بن ابي ابيح مائت في الجزا من النيات وقال اذا نصب القنار عن  
شيء ثم بنت فيه نيات فجاء رجل يمنع الناس منه فليس له ذلك فاما ان غلب الماء على ملك انسان ثم عاد فنصب غيره فخره  
ولا يلزمه ملكه بخلية الماء عليه فان كان ما نصب عنه الماء لا ينتفع به احد فخره رجل مارة لا ترد الماء مثل ان يجره من رعة  
فهو حقا به من غير لانه من ماله ليس مسلم فيه حق فاحبه التجر في الموات **فصل** قال رحمه الله واحياء الارض ان  
يجوزها جائط او يجري لها ما ظاهره كانه مدهنا ان تحوي الارض احياء لها سواء ارادها البناء والزرع وحظيرة  
للغنم والخشب وهو ظاهر كلام الخ في نص عليه احمد في رواية علي بن سعيد فقال الاحياء ان يحوط عليها جائط او حفر  
فيها بئر او فخر ولا يعبر في ذلك تسقيف وذلك لما روينا الحسن عن سمرقان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من احاط  
جائط على ارض فهي له رواه ابو داود والامام احمد في مسنده ورواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم كانه لما احاط جابر  
منيع فكان احياء ما سببه ما وجعلها حظيرة للغنم وبين هذا ان القصد لا اعتبار به بدليل ما لو ارادها حظيرة للغنم  
فناها بجنبه واجر وقسمه بيوتات فانه يملكها وهذا لا يصنع للغنم كونه ولا يدان يكون الجائط منيع ما رواه ويكون  
ما جرت العادة بمثل ويختلف باختلاف البلدان فان كانت من حرات عادتهم بالبناء بالحجر وحده كاهل حوران والواطين  
كاهل القوطة بدمشق او بالخشب والقصب كاهل الغور كان ذلك احياء وان شاء باق في مما جرت به عادتهم كان اولى  
وقال القاضي في صفة الاحياء روايتا في احدهما ما ذكرنا والثانية الاحياء ما تعارفه الناس احياء لانه الشرع ورد شغل  
الملك عليه ولم يبينه ولا ذكر كيفية فيجب الرجوع فيه الى ما كان احياء في العرف كما ان ما ورد باعتبار القنن في الحرة  
ولم يبين كيفية كان الرجوع فيه الى العرف ولان الشارع لو علق الحكم على معنى باسم لعلق بسمه عند اهل اللسان فذلك  
يتعلق الحكم بالمسمى احياء عند اهل العرف وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلق الحكم على ما ليس له معرفة طريقه لم يبينه تقين  
العرف طريقا لمعرفة اذ ليس له طريق سواء اذ ائبت هذا فان الارض تحيا دار للسكن وحظيرة ومنزعة فاحياء كل  
واحدة من ذلك لما يتهدم به الانتفاع الذي اريدت له فاما الدار فبان بين حيطانها بما جرت به العادة ويسبقها لانها لا  
تصل للسكنى الا بذلك والحظيرة فاحياء بها جارت به العادة لمثلها وليس من شرطها التسقيف لانه العادة لم تجز  
وسواء ارادها حظيرة للماشية والخشب والحب او حوضا كان فان جعل عليها حنط لم يكن احياء لانه ليس بجائط  
ولا عمارة انما هو حفر وتخرير وكذلك ان احاط بها بشوك وسببه لا يكون احياء وكان حجر الان المسافر قد ينزل  
ويحوط على رحله بنحو من ذلك ولو نزل منزلا فنصب فيه بيتا شعرا وخيمته لم يكن احياء وان ارادها للزرع فخرها



يصيرها لا مكان الزرع فيها فان كانت لا تزرع الا بالماء فان يسوق اليها ماء من غير ان يترى وان كان المانع من زرعها  
كثرة الاجار كارض المجاه فاحياؤها يقطع اجارها ويسقيها حتى تصلح للزرع وان كانت غياضا واشجارا كارض  
المنشع فبان تقطع اشجارها وينزل عروقها المانعة من الزرع وان كانت من لا يمكن زرعها الا بحبس الماء فحياها كارض  
البطائح فاحياؤها يستلزم عنها وجعلها بحال يمكن زرعها لان بذلك يمكن الانتفاع بها فيما ارادها من غير حاجز الى  
مكرار ذلك في كل عام فكان احياؤها يسوق الماء اليها ولا يعتبر في احياها الارض حرثها ولا زرعها لان ذلك مما  
يكره كمال اراد الانتفاع بها لم يعتبر في احياها بسقيها وكالسكنى في البيوت ولا يحصل الاحياء بذلك اذا فعلت بحجده  
لما ذكرنا ولا يعتبر في احياها الارض السكنى نصب الابواب على البيوت وبه قال المشافعي فيما ذكرنا في الرواية الثانية  
الا ان لم وجها في ان حرثها وزرعها احياؤها وان ذلك يعتبر في احياها لا يتم بدونه وكذلك نصب الابواب على البيوت لانه  
تجاوزت العادة به اسبب السقف ولا يصح هذا لما ذكرنا ولان السكنى يمكن بدونه نصب الابواب فاسبب نظير سطوحها  
وسببها **مسئلة** وان حفر بئر عادية ملك حرثها خمسين ذراعا وان لم تكن عادية فحرثها خمسة وعشرون ذراعا  
البئر العادية به تسديد الماء القديم منسوبه الى العاد ولم يرد عادية غير ان ملك حرثها خمسين ذراعا وان لم تكن عادية فحرثها خمسة وعشرون ذراعا  
انما في الارض نسب اليها كل قديم فكل من سبق الى بئر عادية كان احق بها لقوله النبي صلى الله عليه وسلم من سبق الى ماء  
ليسبق اليه مسلم فهو له وله حرثها خمسون ذراعا من كل جانب وان حفر بئر في موات للملك فله حرثها خمسة وعشرون  
ذراعا من كل جانب نص احمد على هذا في رواية حرب وعبد الله واختاره اكثر اصحابنا وقال القاضي ابو الوفاء  
ليس هذا على طريق التحديد بل حرثها على الحقيقة ما يحتاج اليه في ترقية ما بها فان كان يد ولاب فقد رمدار النور  
او غيره وان كان يسانية فقد رطوبه البئر ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما حفر بئر في موات للملك فله حرثها خمسة وعشرون ذراعا  
ولانه المكان الذي تشي اليه البئر وان كان يسقى منها بيده فبقدر ما يحتاج اليه الواقف عندها وان كان المستخرج  
عينا فحرثها القدر الذي يحتاج اليه صاحبها للانتفاع بها ولا يستخرج منه ولو كان الف ذراع وحرثه البئر من  
جانبه ما يحتاج اليه لغيره كذا في حكم العرف وذلك ان هذا انما يستلزم الحاجة فينبغي ان تراعى فيه الحاجة دون غيرها  
وقال ابو حنيفة حرث البئر بعون ذراعا وحرث العين خمسين ذراعا وكان ابا هريرة روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
حرث البئر بعون ذراعا لا عطاء الا لابل والغنم وعن الشعبي مكره رواه ابو عبيد ولنا ما روي الدارقطني والحوالي  
سنادهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حرث البئر البئر خمس وعشرون ذراعا وحرث البئر العادية خمسون ذراعا وهذا  
ورواه ابو عبيد باسناده عن يحيى بن سعيد الانصاري انه قال السنة في حرث البئر العادية خمسون ذراعا والبئر خمس  
وعشرون ذراعا وباسناده عن سعيد بن المسيب قال حرث البئر البئر خمس وعشرون ذراعا من نواحيها كلها وحرث البئر  
الزرع ثمانية ذراع من نواحيها كلها وحرث البئر العادية خمسون ذراعا من نواحيها كلها ولا يملك بئر موات  
فلا يقف على قدر الحاجة كالحايط ولا في الحاجة الى البئر لا يخصص في ترقية الماء فانه يحتاج الى ما حول عطنا لابل وموت  
لدائه وعنده وموضع يجعل فيه احوال يسقى منها ما سقيه وموقف لدائه التي يسقى عليها واسببه ذلك فلم يخص  
بما يحتاج اليه في ترقية الماء فاما حديثك في حقيقته فخرنا اصح منه ورواهما ابو هريرة فيدل على ضعفه  
وقيل حرثها قدر مائة راسا من كل جانب لما ذكرنا من الحديث اذ ثبت ذلك فانظر لاهر كلامه في هذا الكتاب واه  
كلام الحرث انه يملك حرث البئر وقد نقل عن المشافعي وقال القاضي لا يملك بل يكون احق به وقد ذكرناه وقال  
القاضي قدر ما يحتاج اليه في ترقية ما بها وهو قول ابي الخطاب وقد ذكرناه **مسئلة** وقيل احياها الارض

ما عداها

ما عدا احياها وهو عمارتها بما تنبت ابر لم يرد منها وقد ذكرنا ذلك وقيل ما يتكرر كل عام السقي والحرث فليس باحياها ولا يتكرر  
فهو احياها لان العرف ان حرث الارض مرة ليس باحياها وان عمل الحائط عليها ونحوه احياها والسكافي وجه في ان الزرع والحرث  
احياها وقد ذكرناه فان كانت كثرة الدغل والحشيش كالمروج التي لا يمكن زرعها الا بتكرار حرثها وتنقيتها دخلها  
حشيشها المانع من زرعها كان احياها على قياس ما ذكرنا ولا والله اعلم **فصل** ولا بد ان يكون البئر فيها ماء فان  
لم يصل الى الماء فهو كالمنحدر الشارع في الاحياء على ما ذكرناه وقوله ومن حفر بئر عادية يحل على البئر التي انطقت وذهب  
ماؤها فحده حفرها وعمارتها وانقطع ماؤها فاستخرج به ليكون ذلك احياها لها فاما البئر التي بها ماء تنفع به  
المسلمون فليس لاحياها احتجاره ومنعه لانه بمنزلة المعادن الظاهرة التي ينفق بها الناس وهكذا العين النابتة ليس  
لاحياها لخصيص بها ولو حفر رجلا بيرا للمسلمين ينتفعون بها او ينفع بها مدة اقامته عندها لم يتركها لم يملكها وكان  
لانتفاع بها فاذا تركها كانت للمسلمين كالمعادن الظاهرة وهو احق بها مادام مقيما عندها لان سابق البئر هو  
كالمنحدر الشارع في الاحياء **فصل** فاذا كان الانسان مثيرة في موات فله حرثها قدر مائة راسا من كل جانب وفي الفقه  
مد جريد هالماروي ابو داود وباسناده عن ابي سعيد قال اختلفت الى النبي صلى الله عليه وسلم في حرث فامر بندق من  
جرايدها فذرت فكانت سبعة اذرع او خمسة اذرع فقبض بذلك وان غرس شجرة في موات فله حرثها وان سبق  
الى شجر مباح كالزيتون والخروب فسقاه واحلحله فهو له كالممنوع الشارع في الاحياء فان ركه ملكه بذلك وحرثه لانه  
تمسك للانتفاع به لم يرد منه فهو كسوق الماء الى الارض الموات ولقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبق الى ماء لم يسبق  
اليه مسلم فهو احق به **فصل** ومن كانت له بئر فيها ماء فحفر اخر قريبا منها بئر يسرب اليها ماء البئر الاولى فليس  
له ذلك سواء كان يحفر لستانه في ملكه مثل رجلين متجاورين في دارين حفر احدهما في داره بئر ثم حفر الاخر  
بئر اعلى منها فسرب اليها ماء الاولى او كانت في موات فسبق احدهما فحفر بئر ثم جاء اخر فحفر قريبا منها بئر فحفر  
ماء الاولى ولو وفق المشافعي في هذه الصورة الثانية لانه ليس له ان يسدي ملكه على وجه يضرب بالملك قلبه وقال  
في الاولى لم ذلك لانه تصرف مباح في ملكه فجاز له فعله كعليه داره وهكذا الخلاف في كل واحد من الجاهلما يضرب  
بجاره مثل ان يجعل داره مدبغة او حماما يضرب بغيره فجاءه داره وداره او خانه او حفر في اصل حايطه حشا  
بناؤه جاره بئر تحتها وغيرها او يجعل داره محرا في وسط العقارين ونحوه مما يؤذي جاره وقال المشافعي لم  
ذلك كله ورويه ذكر عن احمد وهو قول بعض الخنفية لانه تصرف مباح في ملكه اسبه بناؤه ونقصه ولما روي النبي  
صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ولانه احداث ضرر بجاره فلم يجز كذا في الذي يهدد للحيوان ويحربها وكالسبا والارباب  
في اصل حايطه على وجه يضرب ولو كان لرجل مصنع فاراد جاره غرس شجرة مما تسرب عروقها فيسحق حايطه مصنع  
لجاره ويتلف لم يملك ذلك وكان لجاره منعه وقطعها ان غرسها ولو كان هذا الذي حصل منه الضرر سابقا مثل  
من لم في ملكه مدبغة او مقصرة فاحياها انسان الى جانب موات او بناء دار لا يضر بذلك لم يلزم ان لا يضر به  
خلاف فعله لان لم يحدث ضررا والله اعلم وقد ذكرنا في اخر باب الصلح نحو هذا **مسئلة** ومن حفر مواتا لم يملكه  
وهو احق به ووارثه من بعده ومن ينقل اليه وليس له بيعه وقيل لمد ذلك من حفر الموات الشرع في احياها مثل ان يدبر  
حول الارض ترابا او اجارا او يحيط بها بجدار صغير لم يملك بذلك لان الملك بالاحياء وليس هذا احياها ولكن يصير  
احق الناس به لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من سبق الى موات لم يسبق اليه مسلم فهو له رواه ابو داود فان  
مات فوارثه احق به لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك حقا او مالا فهو لورثته فان نقله لغيره صلا كان  
احق به لان صاحبه اقامه مقامه وليس له بيعه فان باعه لم يصح لانه لم يملكه فلم يملك بيعه نحو الشفعة قبل الاختيار







لأنه نظر وذكر القاضي وجهان أحدهما هو أن الامام ينصب من يأخذ طحا ويقسم بينهما وهذا التفصيل من هذا الشافعي  
**مسئلة** ومن سبق إلى مباح كصيد أو غير وحطب وغيره ولقطعة ولقطة وما يندفع الناس رغبة عنه أو يضيع منهم مما  
لا تتبعه النفس وما يسقط من الثلج وسائر المباحات حتى يترحق بربان الامام وغيره فترفع له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من سبق إلى ما لم يسبق اليه مسلم فترحق به فان سبق اليه اثنان قسم بينهما لان قسمته ممكنة فلا يخرج حق أحدهما لانه لا يميز  
لأحدهما على الآخر وان سبق الموت أو غير عادية فترحق بهما لما ذكرنا **مسئلة** وإذا كان الماء في نهر غير مملوك فكيف لا يطأ  
فلمن في أعلاه ان يسقي ويجبس الماء حتى يصل إلى الكعب ثم يرسل إلى من يليه وجملة ذلك انه لا يخلو الماء من حالين  
أما ان يكون جاريا واقفا والجارى ضربان أحدهما ان يكون في نهر غير مملوك وهو قسمان أحدهما ان يكون نهر غاطيا  
كالنيل والفرات الذي لا يستنصر احد بالمسقى منها فهذا الانواع فيه وكل احد ان يسقي منها متى شاء وكيف ما شاء **مسئلة** الثاني  
ان يكون نهر اصغر ان يزدحم الناس فيه ويتشاحون في مأثر أو سبل يتشاح فيه اهل الارضين السادية منه فيبدأ من كفة  
اول النهر ويسقي ويجبس الماء حتى يبلغ الكعب ثم يرسل إلى الذي يليه فيصنع كذلك وعلى هذا الى ان ينتهي الارض كلها  
فان لم يفضل عن الاول شيء او عن الثاني او عن من يليهما فلا شيء للباقيين لانهم ليس لهم الا ما فضل عنهم كالعصبة في الميراث  
وهذا قول فقهاء المدينة ومالك والشافعي ولا نعلم فيه مخالفا لملوك عبد الله بن الزبير بن جراح من الانصار خاصه الزبير بن  
سراة الحرة التي يسقون بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم اسقوا زبير ثم اسقوا الى الماء الى جوارك ففضض الاتصال  
وقال يا رسول الله ان كان ابن عمك قتلوك وجبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا زبير اسقوا ثم اجبس الماء حتى يروح  
الى الجحر قال الزبير فواساني لاحسب هذه الآية نزلت فيه فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم يقول  
عليه ذكر عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال نظرنا في قول النبي صلى الله عليه وسلم ثم اسقوا الى الماء الى جوارك فكان ذلك  
الى الكعبين قال ابو عبد الله جمع شرج والسرج نهر صغير والحرة ارض ملبسة بحجارة سود والجحر الجدار وانما امر  
النبي صلى الله عليه وسلم الزبير ان يسقي ثم يرسل الماء تسهيلا على غيره فلما قاله الانصارى ما قال استوفى النبي صلى الله عليه وسلم  
للزبير حقه وروى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير عن جرحه انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في سبلهم  
ومن ينيب يسلك حتى الكعبين ثم يرسل الاعلى على الاسفل قال ابن عبد البر هذا حديث مدني مشهور عند اهل المدينة معروفا  
به عندهم قال عبد الملك بن حبيب مهور ومن ينيب واديان من اودية المدينة يسيلان بالطور مسيلين اهل الحواشي في سبلهم  
وروى ابو داود بسنده عن ثعلبة بن ابي مالك انه سمع ابا هريرة يقول ان رجلا من قريش كان لهم سهم في بني قريظة فخاصم  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مهور السيل الذي يقتسمونه ماؤه فقضى بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الماء الى  
الكعبين لا يجبس الاعلى الاسفل وكان من ارضه قريية من راس النهر يسبق الى الماء فكان لولي يركب السائق الى المشرقة فانه  
كانت ارض صاحب الاعلى مختلف منها اليه ومنها منسلفة سقى كل واحد منهما على حدتها فان استوى اثنان في القرب  
من اول النهر اقسما الماء بينهما ان امكن والافرع بينهما فقدم من تقع له القرعة فان كان الماء لا يفضل عن أحدهما  
سقى من تقع له القرعة بقدر حقه من الماء ثم تركه للآخر وليس له السقي بجميع الماء لمساواة الاخر في استحقاق الماء  
وانما القرعة للقدم في استيفاء الحق لاني اصل الحق بخلاف الاعلى مع الاسفل فانه ليس للاسفل حق الا في الفاضل عن  
الاعلى فان كانت ارض أحدهما اكثر من ارض الآخر قسم الماء بينهما على قدر الارض لان الزائد من ارض أحدهما مساو في القرب  
فاستحق جزءا من الماء كما لو كان لثالث **مسئلة** فان اراد انسان احياء ارض ليسقطها من ماء النهر جاريا لم يضر باهل  
الارض الشارب منه اذ كان يجازيهم شرب من نهر غير مملوك او يسيل نجا انسان ليحيي مواتا او يربي مواتا او يربي  
النهر من ارضهم لم يكن له ان يسقي قبلهم لانها يسبق الى النهر منه لان من ملك ارضا ملكها بحقوقها وموافقتها ولا يملك غيره  
ابطال حقوقها وهذا من حقوقها واصل لهم منع من احياء ذلك الموت فيه وجهان احدهما ليس لهم منع لان حقهم في النهر

لا في الموت والثاني لم يمنع لئلا يصير ذلك ذريعة الى منعهم حقهم من السيل لتقدم عليهم بالقرب اذا طال الزمان وجعل  
الحال فاذا قلنا ليس لهم منع فسبق الى السيل ماء او نهر غير مملوك فاحيا في اسفله مواتا ثم احياء في قعره ثم احياء في  
قوى الثاني كان للاسفل السقي والاعلى الثاني ثم الثالث وتقدم السبق للاحياء على السبق الى اول النهر لما ذكرنا **فصل**  
الضرب الثاني الجاري في نهر مملوك وهو قسمان أحدهما ان يكون الماء مباح الاصل مثل ان يحفر انسان نهر اصغر يصل  
بنهر كبير مباح فانه يصل الجحر لا يملكه وانما هو نهر مملوك في الاحياء فاذا وصل الجحر ملكه لان الملك بالاحياء ان شئتم العادة  
الى قصد هاجم يتكرر الاستفعا به على صورتها وهذا كذلك وسواء جازى الماء او لم يجزه لانه الاحياء يحصل به من الاستفعا  
به الى دون حصول المنفعة فيصير ملكا لقرار النهر وجانبه وهو حق له وكذلك جريح وهو ملك في الطين من جواربه وعند  
القاضي ان ذلك غير مملوك لصاحب النهر وانما هو حق من حقوق الملك وظاهر في النهر ان مملوك لصاحب قنطرة او في جرح البئر  
انه ملكا اذا تقرر ذلك فكان النهر الجاري اعترفيهم على حسب العمل والمنفعة لانه انما ملك بالعمارة والعمارة بالمنفعة فان كفى  
جميعهم فلا كلام وان لم يكنهم فترأوا على قسمته بالمعاينة او غير هاجرا لانه حقهم لا يخرج عنهم وان تشاحوا فليس لهم ان يسبقوا  
قد راعوا ملكهم لان كل واحد منهم يملك من النهر بقدره ذلك هو حقه حصة او حصة مستوى الطرفين والوسط فيوضع على موضع  
مستوى في الارض في مصدم الماء فيه خروزا وثقوب متساوية في السعة على قدر حقوقهم يخرج من كل جزءا وثقب الى  
ساقية مفردة لكل واحد منهم فاذا حصل الماء في ساقية انفرد به فان كانت املاكهم مختلفة قسم عاقد ذلك فاذا كان  
نصفه وللثاني ثلثه والثلث سدسه جعل في ساقية ثقوب لصاحب النصف ثلثه نصف ساقية لصاحب الثلث  
اثنان ولصاحب السدس واحد وان كان لواحد الجحشان والباقي لآخرين جعل عشرة ثقوب لصاحب الجحشين  
اربعة ثقوب في ساقية ولكل واحد من الاخرين ثلثا ثقب في ساقية فان كان النهر عشرة اجزاء خمسة منهم ارضي في ساقية اول  
النهر والخمسة ارضي بعينه جعل لصاحب القريية خمسة ثقوب لكل واحد ثقب وجعل للباقيين خمسة ثقب في النهر  
حتى يصل الى ارضهم ثم يقسم بينهم خمسة اخرى فان اراد احدهم ان يجري ماؤه في ساقية غير ليقاسم في موضع اخر غير  
رضاه لانه يصرف في ساقية ويجرب حافاتها بغير اذنه ويغلط حقه بحق غيره على وجه لا يميز فلم يجز ذلك في حق النهر  
ان الماء لا يملك ان حكم الماء في هذا النهر حكمه في نهر غير مملوك وان الاسبق احق بالسبق ثم الذي يليه على ما ذكرنا وهذا الشافعي  
في هذا الفصل كله على نحو ما ذكرنا **فصل** واذا حصل ثقب انسان في ساقية فلان يسقي به ما شاء من الارض سواء كان  
لها رسم شرب من هذا النهر او لم يكن ولان يعطيه من يسقي به وقال القاضي واصحاب الساقية ليس له سقي ارض ليس لها  
رسم شرب من هذا الماء لان ذلك دال على ان لها قسما من هذا الماء فاجعل ساقية مستقلة على استحقاقها لان ذلك مستنصر  
الشركاء ويصير هذا كما لو كان له دار بابها في درب لا ينفذ ودار بابها في درب اخر فلهما صق فظهر داره الاول فارد  
تنفيذ احدها الى الاخرى لم يجز لانه يجعل لنفسه استطلاقا من كل واحدة من الدارين ولما ان هذا ما انفرد به استحقاقه  
فكان له ان يسقي منها ما شاء كما لو انفرد به من اصله ولا تسلم ما ذكره في الدارين وان سلما فالفرق بينهما ان كل دار فيهما  
الى درب مشترك لان الظاهر ان لكل دار سكا نافي جعل لساكن كل واحدة منهما استطلاقا الى درب غير نافذ لم يكن له حق  
في استطلاقه وهذا انما يسقي من ساقية المفردة التي لا يشارك غيره فيها فلو صار لثلاث الارض رسم من الشرب من ساقية لم  
يضر به ذلك احد ولو كان يسقي من هذا النهر بد ولا ب فاجب ان يسقي بذلك الماء ارضا لرسم لها في الشرب من ذلك النهر  
فاحكم في ذلك على ما ذكرنا من الخلاف وان كان الدواب يغرق من نهر غير مملوك جاز ان يسقي بنصيبه من الماء ارضا لرسم  
لها في الشرب من ذلك النهر فالجواب عن ذلك على ما ذكرنا من الخلاف في نهر غير مملوك فانه ضاق الماء من السابق فلا يسبق  
على ما مضى **فصل** ولكل واحد منهم ان يتصرف في ساقية المختص بها من اجزاء هذا الماء فيها وعلى جاعلها  
او دواب او عباة وهي حصة تمتد على طر في الارض فتنظره يعبر فيها الماء وغير ذلك من التصرفات لانه ملكه ولا حق



فيها لغيره فاما النهر المشترك فليس لواحد منهم ان يتصرف بشيء من ذلك لانه تصرف في النهر المشترك وفي حريمه غير اذن شرعا  
وقال القاضي في العبارة هذا ينبغي على الراسين فيمن اراد ان يجري ماء في ارض غيره والصحيح انه لا يجوز ههنا ولا يصح قياس  
هذا على اجراء الماء في ارض غيره لان اجراء الماء في ارض ينفع صاحبها لانه يسقي عرقه ويحرمه ويحرمه ولا يضره وهذا  
لا ينفع النهر بل ربما افسد حافته ولا يسقي له شيئا ولو اراد احد الشركاء ان ياخذ من النهر قبل قسمه شيئا يسقي به  
ارضه في اول النهر او في غيره او اراد انسان غيرهم ذلك لم يجر لانهم صاروا اهل الحق بالماء الخاص في نهرهم من غيرهم ولان الاخذ  
من الماء احتياج الى تصرف في حافة النهر المملوك لغيره او المشترك بينهم وبين غيره ولو وافق ما هذا النهر الى ارضه انسانا  
فهو مباح كالطائر يعيش في ملك انسان ومنه ذهب الشافعي في ذلك نحو ما ذكرنا **فصل** وان قسموا النهر المشترك  
بالماء لانه اذا زاد ارضوا به وكان حق كل واحد منهم معلوما مثل ان يجعلوا لكل حصته يوما وليلة وان قسموا النهر فكل  
لواحد من طلوع الشمس الى الزوال وللآخر من الزوال الى الغروب ونحو ذلك جاز وان قسموه ساعات او امكن ضبط ذلك  
بشيء معلوم جاز فاذا حصل الماء لاحدهم في نوبة فارد ان يسقي به ارضه ليس له ان يسقي به ارض غيره سرب من هذا او يوتره انسانا او غيره  
اياه عاوجه لا يتصرف في حافة النهر جاز وعلى قول القاضي واصحابه الشافعي ينبغي ان لا يجوز ما تقدم وان اراد صاحب  
النوبة ان يجري مع ما سرب ماء لارضه يسقي به ارضه التي لها رسم سرب من هذا النهر او ارضه الاخرى او سالم انسان ان يجري له  
ماء مع ما سرب في هذا النهر لقياسه اياه في موضع اخر على وجه لا يضر بالنهر ولا يضر جاز ذلك في قياس قول اصحابنا فانهم  
قالوا فيمن استأجر ارضا جاز ان يجري فيها ماء من نهر محفور اذا كان فيها ولا يضر مستحق لنفع النهر في نوبة باجر الماء فاشبه  
ما لو استأجرها لذلك **فصل** القسم الثاني ان يكون منبع المملوك مثل ان اشترك جماعة في استنباط عين واجراها فانهم  
يملكونها ايضا لان ذلك احياء لها ويكثر كونها وفي ساقيتها عاوجه ما اتفقوا عليها وعلواها كما ذكرنا في النهر في  
القسم الذي قبله لان المملوك ثم لانه مباح دخل ملكه فاسبغ بالودخل يستأنه صيد وههنا يخرج على روايتين اصحهما انه غير  
مملوك ايضا وقد ذكرنا ذلك في كتاب البيع وعلى كل حال فكل احد ان يسقي من الماء الجاري لشربه ووضوئه وغسله وغسل  
ثيابه وينتفع به في اشباه ذلك مما لا يؤثر فيه من غير اذنه اذ لم يدخل البيع مكان محوط عليه ولا يحل لصاحبه المنع من ذلك  
ما رواه ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضر السليم ولا تتركهم ولا تتركهم ولا تتركهم ولا تتركهم  
كان بفضل ماء بالطرقي فنعهد ابن السبيل رواه البخاري وعن نفسه عن ابنه ابي بن عبد الله الذي لا يحل منعه  
قال لما قال يا بني اسمع ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الملح قال يا بني اسمع ما الشئ الذي لا يحل منعه قال ان تفعل الخير خير لك  
رواه ابو داود وكان ذلك لا يؤثر في العادة وهو فاضل عن حاجة صاحب النهر وما ياتي من كسفي لما سبه الكثرة قال  
فضل عن حاجته لزمه بذله واللام يلزمه ما ذكرناه **فصل** اذا كان النهر والمساقية مشتركا بين جماعة فاردوا  
كره او شدة بشق فيه او اصلاح حايطه او شئ منه كان ذلك عليهم على حسب ملكهم فيه فان كان بعضهم ادنى الى اوله من بعض اشرك  
الكل في اصلاحه واكره الى ان يصلوا الى الاول ثم لا شئ على الاول ويشترك الباقيون حتى يصلون الى الثاني ثم يشترك من  
بعده كذلك كلما انتهى العمل الى موضع واحد منهم لم يكن عليه فيما بعده شئ وبهذا قاله الشافعي وحكي عن ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد يشترك جميعهم في اكره ايه كمل لانهم ينتفعون بجميعه فان ما جاوز الاول مصب لما يترد ان يسقي ارضه  
ولنا ان الاول انما ينتفع بالماء الذي في موضع سربه وما بعده انما يختص بالاستنفاع به فكانت مؤنة عليهم كماله  
**مسئلة** وللأمام ان يجرى ارضه من الموات يجرى فيها دواب المسلمين التي يقوم بحفظها ما لم يضيق على الناس ولا يجوز ذلك  
لغيره معنى ان يجرى ارضه من الموات يمنع الناس رعي حشيشها ليخص بها وكان العرب في الجاهلية تعرف  
ذلك فكان منهم من اذا اتبع بلدا اقام عليها على نشر ثم استعواه او وقف له من كل ناحية من يسمع صوته بالهوى  
فحيث انتهى صوته من حاه من كل ناحية لنفسه ويرعى مع الناس فيما سواه فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لما فيه من  
التضييق على الناس ومنعهم من الاستنفاع بشئ لهم فيه حق فروى المصعب ابن جشامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول

يقول لاجي الا لله ولرسوله رواه ابو داود وقال عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاثة الخمر والماء والنار والكلالة  
رواه الخليل فليس لاحد من الناس سوى الا لله الا ان يجرى ما ذكرنا من الخمر والماء والنار فاما النبي صلى الله عليه وسلم فقد كان  
لان يجرى لنفسه والمسلمين لقوله لاجي الا لله ولرسوله ولم يجرى لنفسه شيئا وانما جري للمسلمين فروى عن عمر قال جري النبي صلى الله عليه وسلم  
النقيع لجيل المسلمين رواه ابو عبيد والنقيع بالنون موضع ينتقع فيه الماء فيكثر فيه الخصب لمكان الماء الذي  
يصير فيه واما سائر عمة المسلمين فليس لهم ان يجرىوا لانفسهم شيئا ولكن لهم ان يجرىوا مواضع تروى في خير الجاهدين  
ونعم الجزية وابل الصدقة وضوال الناس التي يقوم الامام بحفظها او ملكية الضعيف من الناس على وجه لا  
يستضر به من سواه من الناس وبهذا قال ابو حنيفة وما لك والشافعي في صحيح قوله وقال في الاخر ليس لغير  
النبي صلى الله عليه وسلم ان يجرى لقوله لاجي الا لله ولرسوله وروى الاول ان عمر وعثمان رضي الله عنهما اشترى ذلك  
في الصحابة فلم يتركه عليهما فكان اجماعا فروى ابو عبيد باسناد عن عامر بن عبد الله بن الزبير احسبه عن ابيه قال ان  
اعرابي عمر فقال يا امير المؤمنين بلانا قاتلنا عليها في الجاهلية واسلمنا عليها في الاسلام علام تخمها قال فاطم عمر  
وجعل يفتح وينقل شارب وكان اذا كبر امرا فقتل شارب ونفع فلما راي الاعرابي ما به جعل يردد ذلك فقال عمر  
المال ماله الله والعجا وعباد الله والله لو لا ما جعل عليه في سبيل الله ما حيت من الارض شارب في سبيل الله ما لك بلغني انه  
كان يجرى في كل عام على اربعين الفان الظهور وعني اسلم قال سمعت عمر يقول لعلني حين استعمل على ارضي الربيعة يا بني  
حناك عن الناس واتق دعوة المظلوم فانها حجاب وادخل رب الصبر في الغنم ودعني من نعم ابن عوف ونعم  
ابن عقان فانهما ان هلك ما شتبهما رجعا الى نخل وزرع وان هذا المسلمين ان هلك ما شتبهما رجعا الى نخل يا امير  
المؤمنين والكلالة هون على ام غرم الذهب والورق انها ارضهم قالوا عليها في الجاهلية واسلموا عليها في الاسلام  
واتهم ليردون انا نعلمهم ولولا النعم التي جعل عليها في سبيل الله ما حيت على الناس من بلادهم شيئا ابدا وهذا اجماع منهم و  
لان ما كان لمصلحة المسلمين قامت الاية فيه مقام النبي صلى الله عليه وسلم فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما اطعم  
الله لبي طعة الا جعلها الله طعة لمن بعده والخبر مخصوص وما جاءه لنفسه بهارق حتى النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه لانه  
صلاح يعود الى صلاح المسلمين وماله كان يرد في المسلمين وليس لهم ان يجرىوا الا قدر الا يضيق به على المسلمين ولا يضرهم  
لانما جاز فيهم من المصلحة لما يجرى وليس من المصلحة ادخال الضرر على الناس **مسئلة** وما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم  
فليس لاحد نقص ولا تغيير مع بقاء الحاجة اليه لان ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم نص لا يجوز نقصه بالاجتهاد ومن احياء  
منه شيئا لم يملكه وان زالت الحاجة اليه ففيه وجهان اصحهما انه لا يجوز نقصه لما ذكرنا فانما ما جاءه من غيره من الائمة فغيره هو  
او غيره من الائمة جاز وان احياء انسان ملكه في احد الوجهين لان حجة الائمة اجتهاد وملك الارض بالاجتهاد والنقل لهم  
على الاجتهاد والوجه الاخر لا يملكه لان اجتهاد الامام لا يجوز نقصه كما لا يجوز نقص حكمه والاول اولى لان الاجتهاد  
في حاه في تلك المرة دون غيره ولهذا ملكه لاجي نقصه ومنه ذهب الشافعي في هذا على نحو ما ذكرنا **باب**  
**الجمالة** الجمالة ان يجعل جعله من ربايق ارضه او بنا حايط او حايطه ثوب وسائر ملحوظ الاجارة عليه  
قوله لاجي حنيفة وما لك والشافعي ولا نعلم فيه مخالفا الاصل في ذلك قوله تعالى ومن جاء به حمل يعبر وانما يزرعهم وروي  
ابو سعيد ان ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوا حيا من احياء العرب فلم يزرعهم فبينما هم كذلك اذ بع  
سيد او لئلك فقالوا اهل نكم من ربي فقالوا لم تقروا فلما فعل حتى جعلوا الناجع لا في اوله قطع شيئا فجعل  
رجل منهم يقرأ بآم القرآن ويجمع برفاهة فينقل في الرجل فاقوم بالثأق والاذنا حذا حتى تسلم عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم







فانه يستحق الجعل برده وان لم يشرط له روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وبنه قال سريج وعمر بن عبد العزيز وصاحب الراي  
وروي عن احمد انه لم يكن يوجب ذلك قال ابن منصور رسل احمد عن جعل الايق فقال لا ادري قد تكلم الناس فيه لم يكن عنده خبر صحيح  
فقطا هو هذا انه لا جعل فيه وهو ظاهر قوله الخ في فانه قال واذا اتى العبد فليمنه الى سيده ما انفق عليه ولم يذكر جعله وهذا قول  
التحفي والشافعي وابن المنذر لانه على لغة غلام غير ان يشرط له عوضا فلم يستحق شيئا كما لو رد جمل الشاة ووجه الرواية الاولى  
ما روي عن ابن ديناور ان يملكه ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل رد الايق اذا جاء به خارجا من الحرم دينار وايقا فانه قال في  
من الصيانة ولم يعرف لهم في وقتهم من اهلها فكان اجماعا وكان في شرط الجعل في رد الايق وصيانة على الوجه  
الدار الحرب وردتهم عن دينهم وتفقوا اهل الحرب في بيعه فيستحب ان يكون مشرا على هذه المصلحة لان الاصل عدم الوجوب والخبر  
المروي في هذا رسل وفيه مقال ولم يثبت الاجماع فيه ولا القياس فانه لم يثبت اعتبار المصلحة لهذه المصلحة المذكورة فيه ولا تحققت  
ايضا فانه ليس الظاهر هو بل دار الحرب الاية المحلوبة منها اذا كانت في بيعه وهذا بعيد منهم فاما على الرواية الاولى فقد اختلفت  
الرواية في قدر الجعل فروي عنه عشرة دراهم او دينار او رده من المصروف او رده من خارج فقوله رويان احدهما يلزم ورواية اخرى  
عشر دراهم الخبر المذكور ولان ذلك يروي عن عمر وعلي رضي الله عنهما والثانية لم يرو عنها في رد الايق من خارج المصروفها الخلال  
وهو قول ابن مسعود وسريج فروي عن عمر والسيابي قال قلت لعبد اسير مسعود اني اصبته عيدا ابا قال فقال لك احرره فقلت هذا  
الاجر فما الغنيمه فقال من كل راس اربعين درهما وقال ابو اسحق اعطيت الجعل في زمن معاوية اربعين درهما وهذا يدل على انه  
مستفيض في العصر الاول قال الخلال حديث ابن مسعود اجماع اسناد اوري عن عمر بن عبد العزيز قال اذا وجد على مسيرة ثلاث  
فلم ثلاثة دنائير وقال ابو حنيفة ان رده من مسيرة ثلاثة ايام فله اربعون درهما وان كان من دون ذلك يرضى له ما كان  
الذي يعني اليه ولا فرق عند امامنا بين ان يرد الجعل على قيمته العبد او لا يزيد ولهذا قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة ان كان  
قليل القيمة نقص الجعل عن قيمته درهما الى ثلاثين فوق عليه العبد جميعه ولنا عموم الدليل ولا نه جعل يستحق في رد الايق فاستحق  
وان زاد على قيمته كالذي جعل صاحبه **مسئلة** وياخذ منه ما انفق على الايق في قوته سواء رده او هرب من طريقه لان نفقة  
العبد على سيده وقد قام الذي جاء به مقام السيد في ادائه الواجب عليه فراجع به كما لو اذن له وقال ابو حنيفة والشافعي لا يرجع  
لانه انفق بغير اذن سيده اسير غير الايق ولنا على اني حنيفة انه انما استحق الجعل لما في رده من المصلحة لان الايق من ان يرد  
يلحق به الحرب وهذا المعنى موجود في النفقة ولان هذه مصلحة الجاعة المسلمين وهو من حيلهم فيجب ان يحسب له ذلك كما  
لو اعاد رجلا عبدا ليرهنه فهنه واستنع المستعير من فكاكه فافتنكه مالكه احتسب له بما رزقه عنه لان رقبه مصلحة وقد وافقوا  
على ذلك **مسئلة** وان مات السيد استحق الجعل في تركته وبهذا قال ابو حنيفة وقال ابو يوسف ان كان الذي رده من رده  
المولى سقط الجعل ولنا ان هذا عوض عن علم فلا يسقط بالموت كالاجرة وكما لو كان من غير رقبته المولى اذا ثبت هذا  
فلا فرق بين كونه من رده مع رقبته او لا يملك وبهذا قال اصحاب الراي وقال مالك ان كان معروفا فبذلك استحق الجعل  
والا فلا ولنا الخبر ولا اثر المذكور من غير تفريق ولا نه رد الايقا فاستحق الجعل كالمعروف برده **فصل** في الجور  
الايق لمن وجده وبه قال مالك والشافعي واصحاب الراي ولا نعلم فيه خلافا لانه العبد الايق لا يؤمن له اقراره بالحرب وارثه  
واشتغال بالفساد في البلاد بخلاف الضوال التي تحفظ نفسها فاذا اخذته فهو امانة في يده ان تلف بغير تقريط فلا ضمان عليه  
وان وجد صاحبه دفع اليه اذا اعترف العبد ان سيده واقام به بيته فان لم يجد سيده دفعه الى الامام او نائبه فيحفظ لصاحبه  
او يبيع ان راي المصلحة فيه وخبره قول مالك واصحاب الراي ولا نعلم لهم مخالفا وليس للمنفق بيع ولا يملك بعد ثبوت العبد  
يحفظ بنفسه فهو كضوال الابل فان باعها فليس له فاسد في قول عامة اهل العلم منهم ابو حنيفة والشافعي وان باع الامام لمصلحة  
راها في بيعه فحاج سيده فاعترف انه كان اعتقه قبل من كانه لايجزى الى نفسه بغيره ولا يدفع عنها ضرا ولا يضمن ان لا يقبل لانه ملك  
فلم يقبل اقراره كما لو باع السيد ثم اتى بغيره فعلى هذا ليس لسيد اخذته لانه يقر انه حر لا يستحق ثمنه ولكن يؤخذ لا يثبت المالة  
لا مستحق له فهو كركه من لا وارث له فان عاد السيد فانه كركه العتق وطلب المالة دفع اليه لانه لا ضمان له في بيعه  
وهي المالة الصانع من ربه يلقطه غيره خال الخليل بن احمد الملقط بفتح القاف اسم للملقط لانه ما جاء على فعله فهو اسم للفاعل كالفعل  
واللقطة بكون القاف المالة الملقط مثل المصلحة الذي يصح منه والهبة الذي يهزبه وقال الاصحى وابن الاعرابي والغزالي بفتح القاف  
اسم للمال الملقوط ايضا والاصل فيها ما روي زيد بن خالد الجهني قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال  
اعرف وكاها وعفا صحتها ثم عرفها سنة فانه لم تعرف فاستغفها ولكن ودبعت عندك فان جاد طاب لها يومئذ من الدهر فادفعها اليه

وسئل عنه ضالته الابل فقال مالك ولها دعة فان معها حداؤها وسقاؤها هانر دلاء وتاكل الشجر حتى يجد هانرها  
وسئل عن النشاة فقال خذها فانما هي لك ولا تخشك اولادك متفق عليه الوكا الخيط الذي يشطبه الخالق في الحرة والنعمة  
الوعاء الذي يهي فيه من خرقه او قرطاس او غيره قال ابو عبيد والاصل في العفاص انه الجلد الذي يلبسه راس القارورة وقوله  
معها حداؤها يعني خفي لا نه لقوته وصلا بشرح حجر الحجر وسقاها بطنها لانها تاخذ فيه ماء كثير اقبى معها الغنم  
والضالة اسم الحيوان خاصة دون سائر الملقطة والجمع ضوال ويقال لها ايضا الهوامي والهوامل **مسئلة** وتنفق ثلاثة  
اقسام احدها ما لا يستحق الجعل كالسوط والتسبيح والرجل يتفقد به ربه او يودد وكذلك القربة والكسرة والخزقة وما لا خطر له يجوز الاستفاعة  
في العصى والسوط والجعل واشباهه يلقطه الرجل يتفقد به ربه او يودد وكذلك القربة والكسرة والخزقة وما لا خطر له يجوز الاستفاعة  
به من غير تعريف لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على واحد البقرة حيث اكمل ابله قاله لو لم تأمها لا ينكر وروي النبي صلى الله عليه وسلم  
توق فقال لو لا اني اخشى ان تكون من الصدقة لا كلمتها ولا نعلم خلافا بين اهل العلم في اباخذ اخذ البقرة ولا ينكر في رد ذلك  
عن عمر وعلي وابن عمر عائشة وبه قال عطاء وجابر بن زيد وطاوس والشافعي ويحيى بن بكير ومالك والشافعي واصحاب الراي  
قال شيخنا وليس عن احمد بن محمد بن اليسير الذي يباح وروي عن احمد بن محمد بن زيد ان اخذ درهما غنم سنة وقال في رواية  
عبد الله ما كان نحو التمرة والكسرة والخزقة وما لا خطر له فلا بأس ونحو ذلك قوله الشافعي ذكر القاص في كتاب الخلاف  
ونحن ان لا يجب تعريف ما لا يقطع به المسارق ذكره شيخنا في كتاب الكافي وقال مالك وابو حنيفة لا يجب تعريف ما لا يقطع به المسارق  
وهو ربع دينار عند مالك وعشرة دراهم عند ابو حنيفة لان ما دون ذلك ما قد لا يجب تعريفه كالكسرة والتمرة بدليل قول عائشة  
رضي الله عنها كانوا لا يقطعون في الشيء الناقور وروي عن علي رضي الله عنه انه وجد دينارا فصرفه في ورده في الحوزة حتى سلا  
بنت لهيب قالت وجدت خاتما من ذهب في طريق مكة فمكته فمكته عائشة عن فقالت تمتعي به وخص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الجمل في حديث جابر وقد يكون قيمته دراهم وعن سويد بن غفلة قال خرجت مع سلمان بن ربعة وزيد بن صوحان حتى اذا كنا بالهديب  
القطب سوطا فقال لابي اقم فاقب فلما قدمنا المدينة اثبت لي بن كعب فذكر ذلك لم فقال اصبته قال التمر من هذا حديث  
حسن صحيح وللشافعية ثلاثة اوجه كالمذهب الثلاثة ولنا على ابطال التحديد بما ذكره عموم حديث زيد بن خثيم كل لقطة  
فيجب ايقا على عموه الا ما خرج من بالليل ولم يرد بما ذكره نص ولا هو في ما روي به الفس ولان التحديد لا يعاير القياس  
وانما يوجب نص اجماع وليس فيه اذ كرهه نص ولا اجماع فاما حديث علي بن ابي طالب في ما روي به الفس ولان التحديد لا يعاير القياس  
فما لا يوجبهم ولا يوجبهم فثبت على وجه من الوجهين الملقطه اما قوله مضطر اليه او غيره ذلك حديث عائشة فضمنه في  
عن ابن عمر في رد القاتم فهو قول صحيح وهو لا يردون ذلك تحججوا بالاحاديث ليس فيها تقدير لكن يباح ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم  
ورخص فيه من السوط والعصى والجمل وما يمتد بقبته ذلك وذكر القاص انه لا يجب تعريف الدقيق وقدره الشيخ ابو القزعة عاذرون  
القرار ولا يصح تحديده لما ذكرنا **فصل** في الجور والاشفاق والاشفاق من غير تعريف كالكسرة والتمرة والعصى  
اذا انقطعت انسان واشفق به وتلف فلا ضمان فيه ذكره صاحب المستوعب وكذلك ما قيمته ثمانية ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم  
فيه ولم يذكر عليه ضمانا ولا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة وكذلك يخرج في السوط والجمل ويشترط المذكور في حديث جابر القسم  
الثاني الضوال التي تمنع من صفار السباع كالابل والبقر والجمل والبعال والضبا والطير والقهود ونحوها يجوز التقاطها  
كل حيوان يقوى على الامتناع من صفار السباع وورودها الى الجوز التقاط سواء كان كلبه جنة كالابل والجمل والطيور كالحمام  
او بعدد كالكب والضب او بنابه كالكلاب والهنود قال عمر رضي الله عنه من اخذ الضال فمضاه في حمله ولا يملك بعد ثبوت العبد  
وقال مالك والشافعي ضالة الابل من وجدته في القرى عثر فيها ومن وجدته في الصحا لا يقر بها ورواه المرفوع عن الشافعي وكان الرعي  
يقول من وجدته فليعثر فيها فان لم يجد صاحبها فليعثرها قبل ان تنفق الايام الثلاثة وقال ابو حنيفة يباح التقاطها لانها  
لقطة اسبغت الغنم ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على واحد البقرة حيث اكمل ابله قاله لو لم تأمها لا ينكر وروي النبي صلى الله عليه وسلم  
متفق عليه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكاها وعفا صحتها ثم عرفها سنة فانه لم تعرف فاستغفها ولكن ودبعت عندك فان جاد طاب لها يومئذ من الدهر فادفعها اليه  
ابوداود وعنه وفيما سمع يحارص ببقرة لحقت ببقرة بيقره حتى توارت وقال سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يري الضالة الا اهل رعاها  
اخر على ان الابل تفارق الغنم لمضعفها وقلة صبرها عن المالة والخوف عليها من الذئب **فصل** في الصيد







في الشاة توجد في الصحرا اذ يجها وكلها وفي مصر خمر باحة يجرها صاحبها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هي لك ولا خير  
اول الذئب ولا يكون الذئب في مصر ولان النبي صلى الله عليه وسلم امر باخذها ولم يفرق ولم يستفصل ولو افرق الحال  
لاستفصل ولا ينفصل فاستوى فيها مصر وغيره كسائر المقاطع وتوحيه لان الذئب في مصر قلنا كونه للذئب  
في الصحرا لا يمنع كونها الغيرة في مصر ومضى عرفها حوكا ملا ملكها وذكر القاضي وابو الخطاب عن احمد رواية انه لا يملكها واعلم  
الرواية التي منع من المقاطع فيها ولنا قولنا عليه الصلاة والسلام هي لك اضافنا اليه بلام التعليل ولان المقاطع لها مباح فلك  
بالتعريف كالائمان وقد حكاه بن المنذر اجماعا **مسئلة** فمن لا يمان لنفسه عليه ليس له اخذها فانه اخذها لغيرها فانه لا يملكها وان  
عرفها اذ النقط لقطعة جائز على ملكها بغير تعريف فقد فعل محرما ولا يخل لأخذها لهذه النية فان اخذها لغيره ضاها  
سواء تلفت بتفريط او بغير تفريط ولا يملكها وان عرفها لانه اخذ مال غيره على وجه ليس له اخذه فهو كالمغاصب نص على  
وحيث ان يملكها لان ملكها بالتعريف والاتقاط وقد وجد في ملكها بذكر كالا صطياد والاحتشاش اذا دخل ملكه غيره  
اذنه فاصطادوا وحش من ملك الصيد والحش وان كان دخول محرما كذا ههنا ولان عموم النص يتناول هذا الملقط  
فيثبت حكمه فيه ولاننا لو اعتبرنا من التعريف وقت الاتقاط لافترق الحال بين العدل والفاوق والصبي والسمير لان  
الغالب على هؤلاء الاتقاط للملك لا التعريف **مسئلة** ومن امن نفسه وقوى على تعريفها فله اخذها لما ذكرنا في الفصل  
تركها قال احمد رحمه الله وروى عنه ذلك عن ابن عباس وابن عمر وروى قال جابر بن زيد والربيع بن خنيمة وعطاء قال ابو الخطاب  
اذا جرها بضعه وامن نفسه عليها فالا فضل اخذها وهذا قول الشافعي وعنه ابن جبر اخذها لقوله الله تعالى والموثون  
بعضهم اولياء بعض واذا كان وليه وجب عليه حفظ ماله كولي اليتيم ومن رآى اخذها سعيها بن المسيب والحسن بن صالح  
وابو حنيفة واخذها بن كعب وسويد بن غفلة وقاله مالك ان كان شاكرا بالي اخذها حب الي ويعرفه لانه حفظ ماله المسلم  
عليه فكان اول من نصيحه كتحليصه من الغرق ولنا قول ابن عمر وابن عباس ولا يعرف لها مخالف في الصحابة ولا يعرف نفسه لكل  
الحرام ونصيب الواجب من تعريفها واول الامانة فيها فكان تركها واولي واسلم كولاية مال اليتيم وما ذكره يبطل بالضم والمان  
لا يجوز اخذها مع ما ذكره وكذلك ولاية مال الايتام **مسئلة** ومن اخذها ثم ردها الى موضعها او فطرها ضمتها  
اذا اخذ الملقط ثم ردها الى موضعها ضمتها روي ذلك عن طاووس وبه قال الشافعي وقال مالك لا ضمان عليه لانه روي عن  
انه قال لرجل وجد يعيل ارسله حيث وجدته رواه الاثر في ولا روي عن جابر بن عبد الله راي في بقره بقره قد حقت فاما  
بها فطر شح توارت ولنا انها امانة حصلت في يده لزمه حفظها وتركها تضيقها فاما المحدث في عرفه في الضالة التي لا يخل  
اخذها فاذا اخذها احتمل ان يرددها الى مكانه ولا ضمان عليه لهذه الآثار ولا ضمان واجبا عليه تركه في مكانه ابتداء فكان له تركه  
اخذها واحتمل ان لا يرددها من ضمانه يرددها لانه دخل في ضمانه فلم يرددها الى مكانه كالمسروق وما يجوز المقاطع فعلى هذا لا يرددها  
برده الى الامام او نائبه وما عرفه هو كان الامام فاذا ابرده فهو كخذه منه وحديث جبر لا حجة فيه لانه لم يخذ البقرة ولا اخذ  
غلامه انما الحقت بالبقرة من غير فعله واختياره وكذلك يترك ضمانها اذا فطر فيها لانه امانة فهي كالمودعة **فصل**  
فان ضاعت الملقطة من ملقطها في حوله التعريف بغير تفريط فلا ضمان عليه لانه امانة في يده فله كما لو دعت فان الملقط  
فعل ان ضاعت من الاول فعليه ردها اليه لانه قد ثبت له حق التناول وولاية التعريف والحفظ فلا يرد ولا يضيع فان لم  
النا في الحال حتى عرفها حوكا ملا ملكها لان سبب الملك وجد منه من غير عدوان فست الملك كالا لولا ولا يملك الا لولا استجر  
من لانه الملك مقدم على حق التملك فاذا جاز صاحبها اخذها من الثاني وليس له مطالبة الاول لانه لم يفرط وان علم الثاني بالاول  
فرددها اليه فاني اخذها وقال عرفها انت فعرفها ملكها ايضا لان الاول ترك حقه فملك وان قال عرفها وتكون بيننا صاحبها  
نائبه في التعريف وملكها الاول لانه وكل في التعريف فصح لو كانت في يده الاول وان قال عرفها وتكون بيننا صاحبها  
بينهما لانه اسقط حقه من نصفها وكل في الباقي وان قصد الثاني بالتعريف فملكها بنفسه دون الاول واحتمل وجه آخر  
ملكها الثاني لانه سبب الملك وجد منه فملكها كالا لولا في تعريفها بنفسه وان ملكها الاول ولا يملك الثاني لولا  
اشبه مالو غصبها من الملقط غاصب فعرفها وكذا الحكم اذا علم الثاني بالاول فعرفها ولم يعلم بها وبغير هذا من غير  
اذا سبقه غيره الى ما حقه فاحيله بغير اذنه فاما ان غصبها غاصب من الملقط فعرفها لم يملكها وجها واحدا لانه لو عرفها

ولم يوجد

ولم يوجد سبب تملكها فان الاتقاط من حمله السبب ولم يوجد منه ويفارق هذا ان التقطها ثانيا فانه وجد منه الاتقاط  
والتعريف **فصل** ومن اصطاد سمكة من البحر فوجد فيها ذرة او عذيق او شيئا مما يكون في البحر فهو للصياد ولان  
ذلك يكون في البحر قال الله تعالى وتستخرجون منه حلية تلبسونها ولان الاصل عدم ملكها لغيره فان يابها القصيد  
ولم يعلم فوجد المشتري في بطنها فهو للصياد نص عليه احمد لانه اذا لم يعلم به فاباها ولا روي بنو مالك عن عيسى  
من باع دار له مال مدفون فيها فان وجد درهم او دينار في حلقها لقطعة لانه لا يخل في البحر ولا يكون الا لادوي  
فكان لقطعة كما لو وجد في البحر وكذلك الحكم في الدرّة والعنبر اذا كان فيها اثر لادوي كالمشقة والمثاقيل يذهب او فطر  
او غيرهما او كانت العنبر لغاير ونحو ذلك مما لا يخل في البحر يكون لقطعة لانها لم تقع في البحر حتى ثبتت اليد عليها  
فهي كالدنيا رقتي وجدها الصياد فعليه تعريفها لانه ملقطها وان وجدها المشتري فالتعريف عليه لانه واحد  
ولا حاجة الى البداية بالبيع فانه لا يخل ان تكون السمكة ابتلعت ذكرا بعد صطيادها وملكها الصياد لها فاستوى  
هو وغيره فاما ان اشترى شاة ووجد في بطنها ذرة او عذيق او دينار او درهم فهو لقطعة يعرفها ويبدأ بالبيع  
لانه يحتمل ان تكون ابتلعتها من ملكه فيبدأ به لقولنا فمن اشترى دارا فوجد فيها مالا لم يدر ما هو وان اصطاد السمكة  
من غير البحر والعين فحكمها حكم الشاة في ان ما وجد في بطنها من ذلك فهو لقطعة لان ذلك لا يكون الا في البحر  
عادة ويحتمل ان النهران كان متصلا بالبحر فهو كالموصا وهما منه لانها قد يتصل ذلك في البحر ثم يخرج الى النهران  
لم يكن متصلا به فهو لقطعة ويحتمل ان يكون للصياد لقوله الله تعالى ومن كل ثاكون لحا طرا يا ويستخرجون حلية  
تلبسونها **فصل** وان وجد عذيقا على الساحل فهي له لانه يمكن ان البحر القاها والا اصل عدم الملك فيها فكانت مباحة  
لاخذها كالصيد وقد روي سعيد بن اسحق عن عيسى بن معاوية بن عمر العبد روي قال النبي محمد بن عذرة مثل  
البعير فاحذها ناس بعدن فكذب الى عراب عبد العز بن فكتب اليها ان خذ وامنها الحسن وادفعوا اليهم سائرها وان  
باعوكوها فاشترىوها فارد ثاثة نزلها فلم يجد منها انا فخر جهها فقطعنا هاشتين ووزناها فوجدناها  
ستماية رطل فاخذنا خمسها وادفعنا سائرها اليهم ثم اشترى منها الخمسة الاف دينار وبعثنا اليها الى عمر بن عبد العزيز  
فلم يلبث الا قليلا حتى ياعها بثلاثة وثلاثين الف دينار **فصل** وان صاد غزالا فوجد محصوا باو في غنفة  
حرز او في اذنه فوط ونحو ذلك مما يد على اليد عليه فهو لقطعة لان ذلك يد على ان كان مملوكا قال احمد فمن  
سبكه في البحر فوقع فيها سمكة فخذت السبكه فخرت بها في البحر فصادها رجل فان السمكة له والسبكه لغيره  
ويجب فعلها الى صاحبها فجعل السبكه لقطعة لانها كانت مملوكة لادوي والسمكة لمن صادها لانها كانت مباحة ولم  
يملكها صاحب السبكه لكون سبكه لم يثبتها فيقضي على الاياحة وهكذا الوضيب فخر افترقا فوقع فيه صيد من صود  
البر فاخذه وذهب به فصاده اخر فهو لمن صاده وبطلان الا الى صاحبها فان لم يعرف صاحبها فهي لقطعة وقال احمد  
رحم الله في رجل انتهى الى شرك فيه حمار وحشي او ضبي قد شارف الموت في مصر وفيه نول لصاحب الجبل واما  
كان من المصيد في الجبل فهو لمن تصدق وان كان يابا وصقرا او عقابا وسيل عن يابا وصقرا او عقابا وسيل عن يابا  
ذهب عن صاحب فدعا فلم يجبه وجره في الارض حتى اتى كذا ايام فاني قربة فسقط على حائط فذره على رجل  
فاجابه قال يرد على صاحب قبل لانه فدعا فلم يجبه فذهب له شركا فصاده فيه قال يرد على صاحب فوجبه  
لانه قد ملكه فلم يرد ملكه عن يدها به والسمكة في السبكه لم يكن ملكها ولا حازها وكذا جعل ما وقع في الجبل  
من البازي والصق والعقاب لصاحب الجبل ولم يجبه ههنا لمن وقع في شركه لانه ههنا علم انه قد كان مملوكا

ولم يوجد







شيئا ثم اقلس كان صاحب اللقطة ولم يختص بالمال المعزول فاما ان باعها وحفظ ثمنها وجاء صاحبها اخذها  
بشاركة فيه احد من الغرماء لانه عين ماله ولا شيء للمقلس فيه فهو كالوديعه **مسئله** الثاني ما يختص افساده  
فان كان مما لا يمكن تحفيقه كالفاكهة الخ لا تحفظ والطبخ والخضر اوان فهو غير بين اكله وبيع وحفظ  
عنه ولا يجوز ابقاؤه لانه يتلف فان تركه حتى تلف ضمن لانه فرط في حفظه فهو كالوديعه فان اكله شئت القيمة  
في دمنه على ما ذكرنا في الشاة وهذا ظاهر مذهب الشافعي ولما كان يتولى ببيع بنفسه وقال اصحاب الشافعي ليس  
له ببيع الابا ذن الحكم فان عجز عن جاز البيع بنفسه لانه حال ضرورة فاما مع القدرة على استئذنه ولا يجوز من غير اذن  
لانه مال معصوم لا ولا يترفع عليه فلم يجز ببيع غير الحاكم لغير الملتقط ولما ان مال البيع الملتقط اكله فاجب له ببيع كماله  
ومع اراد ببيعها او اكله حفظا صفا ثم عرفه عاماعا ما ذكره فان تلف الثمن قبل علكه من غير تصرف او نقص او تلفت  
العين او نقصت من غير تصرف ولا ضمان عليه وان تلفه ونقص بتصرفه او تلفت اللقطة بتصرفه فعليه ضمانه وان كان  
ان تلف بعد علكه او نقصه وان كان مما يمكن تحفيقه كالعنب والربط فينظر ما فيه الحظ لما ذكره فان كان في الحظ  
فعليه ولم يكن له الا ذلك لانه مال غيره فله من فعل ما فيه الحظ لصاحبه كونه اليتم **مسئله** وخرامه التحفيق منه  
وله ببيع بعضه في ذلك لانه موضع حاجة فان انفق من ماله رجع به لان المفقعة هي لما لا تنكر بخلاف نفقة الحيوان  
فانها تكرر فيربحها استوجب قيمته فلا يكون لصاحبها حفظ في امسالكها الا باسقاط النفقة وان كان الحظ في ببيع  
باعه وحفظ ثمنه كالطعام الرطب فان تعذر بيعه ولم يمكن تحفيقه تعين اكله كالطبخ وان كان اكله انفع لصاحبه  
فله اكله ايضا قال شيخنا ونقتضي قول اصحابنا ان العروض لا تملك بالتعريف وان هذا كله يجوز اكله لكن يجز  
بين الصدقة به وبين ببيع وقدر قال احمد بن محمد في منزله طعاما لا يعرفه يعرفه من الخشخاش فسادها فان حشي  
فساده تصدق به فان جاء صاحبها غيره لم وكذلك قال مالك واصحابه الراي في لقطة ما لا يتقضى سنة تصدق به  
وقال الثوري يبيعه ويتصدق بكنمه ولنا على جواز اكله قول النبي صلى الله عليه وسلم في ضالة الغنم خذها فانما هي  
لك ولا خيك اولادك وهذا يجوز الاكل فاذا جاز اكل ما هو محفوظ بنفسه ففيه افساد ببقائه ولو عن احد طرفي  
انه يبيع اليسير ويدفع الكثير الى الحاكم لان الكثير ما لا يعرفه لم ياذن له في بيعه فكون امره الى الحاكم واما اليسير  
المساحير ويشق رفعه الى السلطان وربما يصير عند السلطان واسد اعلم **مسئله** الثالث سائر المال فيلزم حفظه  
ويعرف الجميع بالتداع عليه في مجامع الناس كالاسواق وابواب المساجد في اوقات الصلوات حولها ملا من ضلع منه  
شيء او يمسح واجرة المنادي عليه وحيلة ذلك ان في التعريف فصولا سنة في وجوبه وقدره وما ذكره وما ذكره  
وكيفيته اما وجوبه فهو واجب على كل ملتقط سواء اراد تملكها او حفظها لصاحبها الا في اليسير الذي لا تتبعه النفس  
وقد ذكرناه وقال الشافعي لا يجب الاعل من اراد حفظها لصاحبها ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بزياد بن خالد ولي ابن  
كعب ولم يفرق وكان حفظها لصاحبها انما فائدة ايضا لها اليه وطريقة التعريف اما ببقاؤها في يد الملتقط من  
غير وصولها الى صاحبها فهو وهلاكها شيئا ولنا امسالكها من غير تعريف لها عن صاحبها فلم يجز تركدها الى  
او القاها في غيره ولا نلزم يجب التعريف لما جاز لا لتقاط لانها ببقاؤها في مكانها اقرب الى وصولها الى صاحبها  
بان يطلبها في الموضع الذي ضاعته من غير فحدها واما بان يخذها من يعرفها واخذها هذا لما يقتضيه الامر  
فيحرم فلما جاز لا لتقاط لزم وجوب التعريف لئلا يحصل هذا الضرر ولان التعريف واجب على من اراد تملكها فلهذا  
على من اراد حفظها فان التملك غير واجب فلا يجب الوسيلة اليه فيلزم ان يكون الوجوب في محل المتفق عليه  
عن الضياع عن صاحبها وهذا موجود في محل النزاع **الفصل الثاني** في قدر التعريف وذلك سائر ما  
ذكره عن عمرو بن علي وابن عباس وغيره قال سعيد بن المسيب والشعبي ومالك والشافعي واصحاب الراي ولا يباين

روي ان النبي صلى الله عليه وسلم امره بتعريف مائة دينار ثلاثة اعوام وروي عن ابواب الهاشمي مادون الحسين  
درهما يعرفها ثلاثة ايام الى سبعة ايام وقال الحسن بن صالح مادونه عشرة دراهم يعرفها ثلاثة ايام وقال  
الثوري في الدرهم يعرفه اربعة ايام وقال اسحق مادون الدينار يعرفه اربعة ايام وروي عن ابواب الجعفي  
باسناده عن يعلى بن امية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الملتقط درهم او حيلة او نحو ذلك فليعرفه ثلاثة  
ايام فان كان فوق ذلك فليعرفه سبعة ايام ولنا حديث زيد بن خالد الصمعي فان النبي صلى الله عليه وسلم امره بعام  
واحد ولان السنة لا تشاركها القوافل ويعني فيها الزمان الذي يقصد فيها البلاد من الحر والبر والاعتدال  
فصلحت قدر مائة اجل العنين فاما حديثي فقد قال الراوي لا ادري ثلاثة اعوام او عام واحد قال ابو داود وشكك  
الراوي في ذلك وحديث يعلى لم يقل به قابل على وجهه وحديث زيد بن خالد الصمعي في ذلك فانما يجب ان يكون  
هذه السنة في الاقطار ويكون متواليه لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتعريفها حين سئل عنها والامر يقتضي الفور  
ولان القصد بالتعريف وصول الخبر الى صاحبها وذلك يحصل بالتعريف عقيب ضياعها متواليه لان صاحبها الغنم  
انما يطلبها عقيب ضياعها فيجب تخصيص التعريف به **الفصل الثالث** في زمانه وهو التهارون والليل ان  
جميع الناس وملتقاهم بخلاف الليل ويكون ذلك في اليوم الذي وجدها والاسبوع لان الطلب فيه اكثر ولا يجب فيما  
بعد ذلك متواليه وقد روي الجعفي يا سنانة عن معاوية بن عبد الله بن زيد الجعفي قال نزلنا من ركب فوجدت  
خرقة فيها قريب من مائة دينار رجعت بها الى عمر فقال عمر فيها ثلاثة ايام على باب المسجد ثم امسكها حتى قرن السنة ولا  
من ركب الا انشدتها وقلت الذهب بطريق الشام ثم شئت انك بها **الفصل الرابع** في مكانه وهو الاسواق والواحد  
المساجد والجوامع في الوقت الذي يجتمعون فيه كادبار الصلوات في المساجد وكذلك في مجامع الناس ان المقصود  
اشاعة ذكرها واطهارها ليطهر عليها صاحبها فيجب تحري مجامع الناس ولا ينشد هلق المسجد لان المسجد لم يبن لذكر  
ولما روي ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من سعى رجلا ينشد ضا لرب في المسجد فليقل لاردها  
انه اليك فان المساجد لم تبن لهذا رده مسلم وامر عمر بن الخطاب بالملتقط بتعريفها باب المسجد **الفصل الخامس** في كيفية  
تعريفها فيذكر حبسها لا يعرف فيقول من ضاع منه ذهب او فضة او دينار او درهم او ثياب او نحو ذلك فليقل لاردها  
لواحد الذهب قل الذهب بطريق الشام ولا يصرفها فانه لو وصفها بالعلم صفتها من سمرها ولا تبقى صفتها دليل على ملكها  
لمشاركتها من يسمعها المالك في ذلك ولا نلزم لان ان يدعيها من سمع صفتها وينكر صفتها التي يجب دفعها بها اخذها  
فتفوت على مالها **الفصل السادس** فيمن يتولى تعريفها والمملتقط يتولى تعريفها بنفسه وان سبب فيه فان وجد  
متبرعا بذلك والا امتاحر **مسئله** واجرة المنادي عليه وقال ابو الخطاب ملا يملك بالتعريف ويقصد حفظه  
لما ذكره يرجع بالاجرة عليه الاجرة على الملتقط وهذا قال الشافعي واصحاب الراي واختار ابو الخطاب ان قصد  
حفظها لصاحبها دون تملكها رجع بالاجرة عليه وكذلك قال ابن عقيل فيما لا يملك بالتعريف لانه من مؤثر ايضا لها  
الى مالها فكان على مالها كونه تحفيقها واجرة عمر عنها ولنا ان هذا اجر واجب على المرف فكان عليه ان يقصد تملكها  
ولان لو لم يفسد لم يكن له اجر على صاحبها فكذلك اذا استأجر عليه ولا سبب ملكها فكان على الملتقط ان يقصد  
تملكها وقال مالك ان اعطي شيئا منها لمن عرفها فلا غرم عليه كما لو دفع منها شيئا لمن حفظها وقد ذكرنا الدليل على  
ذلك **فصل** اذا عرف التعريف عن الحول الاول مع امكانه لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتعريفها والامر يقتضي  
الوجوب وقال في حديث عياض بن حمار ولا تكتف ولا تغيب ولا تملك الى ان لا يعرفها صاحبها لان الظاهر  
ان بعد الحول يسأل عنها ويأمر منها ويترك طلبها ويسقط التعريف بتأخيرها عن الحول الاول في المقصود عن احد



لان حكم التعريف لا يحصل بعده فان تركه في بعض الحول عرف ببقائه ويخرج ان لا يسقط التعريف بتأخير عرفت  
كالعبادات وسائر الواجبات ولان التعريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نعت من القصور فيجب  
الايمان به لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم فعلى هذا اذا اخبر التعريف بعض  
الحول الى التعريف في بقیته واعتمد من الحول الثاني وعلى كلا القولين لا يملك بالتعريف فيما عدا الحول الاول لان  
شرط الملك التعريف فيه ولم يوجد وكذلك لو ترك التعريف في بعض الحول الاول لا يملك بالتعريف بعده  
لان الشرط لم يكمل وعدم بعض الشرط لعدم جميعه كما لو اختلف بعض الطهارة في الصلاة فاما ان ترك التعريف  
في الحول الاول لم يحره عن كل مريض والمجوس والنسيك ونحوه فغير وجهان احدهما حكمه حكم من تركه لغيره عذر  
لان تعريفه في الحول الاول سبب الملك والحكم ينتهي لانفساء سببه سواء اتفق بعد راول وغيره والثاني يملكها  
بالتعريف في الحول الثاني لان لم يترك التعريف عن وقت امكانه ان يترك تعريفه في الحول الاول **فصل** فان  
راياها معا فخذها احدها وحده او راها احدها فاعلم بها صاحبه فخذها فاني لاخذها لان استحقاقها بالاخذ  
لابلدية كالاصطبار وان قال احد هما لصاحبه هاتهما فاحذها لنفسه في له دون الامر وان اخذها الامر في له كما لو  
وكله في الاصطبار له وذكر شيخنا في كتاب الكافي انه لا دفعها لان هذا ممل بصح التوكل فيه **مسئلة** فان تعرفت خلت  
في ملكه بعد الحول حكمها كما لم يترك نص عليه احمد رحمه الله في رواية الجماعة وهو ظاهر قول الخري لقوله والاكاف  
كسائر ما لم يرد عند لي الخطاب لا تدخل في ملكه حتى يختار واختلف اصحاب الشافعي فقال بعضهم كقولنا وان  
قوم يملكها بالنية ومنهم من قال يملكها بقوله اخترت تملكها ومنهم من قال لا يملكها الا بقوله والتصرف فيها لان هذا تملك  
بعوض فلم يحصل الا باختيار المملك كالقرض ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والا فليس كسائر  
مالك وقوله فاستنفقها ولو وقف ملكها على تملكها بغيره ولم يجوز له التصرف قبله وفي لفظ كل ما وهذا لا ينافي  
كلها تدل على ما قلنا ولان النقطا والتعريف للملك فاذا تم وجب ان يثبت به الملك حكمه كالاحياء والاصطبار  
ولانه سبب تملك به فلم يقف المملك بعده على قوله ولا اختياره كسائر الاسباب وذلك لان المكلف ليس له الاستمرار  
الاسباب فاذا اتى بها ثبت الحكم قهرا وجرا من الله غير موقوف على اختيار المكلف فاما الاقرار فهو السبب في  
فلم يثبت الملك به وانه فعلى هذا لو انقطعتا اثباتا فعرضاها حولا ملكا فان قلنا يقف الملك على الاختيار فاختار  
احدهما دون الاخر ملك المختار نصفها وحده **فصل** متى عرف الملقط حولا فلم تعرف ملكها غنيما كان او فقيرا  
وروي ذلك عن عمر بن مسعود وعائشة رضي الله عنهما وبه قال عطاء والشافعي واسحق وابن المنذر وروى عن علي بن  
عباس والشعبي والبخاري وطاوس وعكرمة نحو ذلك وقال مالك والحسن بن صالح والثوري واصحاب الراي يقصدون  
لها فاذا جاء صاحبها خير بين الاجر والغرم لما روي ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الملقط  
فقال عرفها حولا وروي كذا في الحول فان جاء بها والا تصدق بها فاذا جاء بها فزني بالاجر ولا غرمها ولا يملكها  
لمعصوم لم يرض بزياد ملكه عنها ولا وجد منه سبب يقتضي ذلك فلم يزل ملكه عن غيرها قالوا وليس لانه يملكها  
الا انها حقيقة قال له ذلك ان كان فقيرا من غير ذنب الفري لما روي عياض بن حمار المجاشعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من وجد لقطه فليشهد عليها اذ عدل او ذنب عدل ولا يكتف ولا يغيب فان وجد صاحبها فليرد لها عليه والا فلي  
مال الله يؤتى من يشاء ورواه النسائي قالوا وما يضاف الى الله تعالى انما يملكه من يستحق الصدقة وتقبل جليل  
احمد مثل هذا القول وانكره الخلال وقال ليس هذا من ههنا لا احمد ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زيد بن خالد  
فان لم تعرف فاستنفقها وفي لفظ والا فلي كسائر مالك وفي لفظ ثم كلها وفي لفظ فاستنفق بها وفي لفظ فاستنفق بها

وفي حديث

وفي حديث ابى ابن كعب فاستنفقها وفي لفظ فاستنفق بها وهو حديث صحيح ولان من ملكه بالغرض ملك  
باللقطة كالفقير ومن جاز له الا لقطا ملك به بعد التعريف كالفقير وحده منهم عن ابى هريرة لم يثبت ولا نقل  
في كتاب يعقود عليه ولا يوثق ودعواهم في حديث عياض ان ما يضاف الى الله لا يملكه الا من يستحق الصدقة  
لا يهان لها وبطلانها ظاهر فان الاشياء كلها انضاف الى الله تعالى خلقا وملكها قال الله تعالى وانتم من مال الله  
الذي انكم **مسئلة** وعن احمد رحمه الله لا يملك الا الاثمان وهو ظاهر المذهب وهل لم الصدقة بغيرها على  
روايتين هما لقطا ملك بالتعريف عند تمامه اثمانا كان او غيره وهو ظاهر كلام الخري ونقل  
ذلك عن احمد فروي عنه محمد بن الحكم في الصياح يدفع في شبكة اللبس او النحاس بغير سنة فان جاء صاحبه  
والا فهو كسائر ما لم يرد عند لي النص في النحاس وقال ابى موسى هل حكم العريض في التعريف وجواز التصرف بعد  
ذلك حكم الاثمان على روايتين اظهرهما انها كالاثمان قال شيخنا ولا يعلم بين اكثر اهل العلم فاقابن الاثمان  
والعريض في ذلك وقال اكثر اصحابنا لا تملك العريض بالتعريف قال القاضي نص عليه احمد في رواية الجماعة  
واختلفوا فيما يصنع بها فقال ابو بكر وابن عقيل يعرضها ايل وقال القاضي هو بالخيار بين ان يعرضها على تعريفها  
حتى يجي صاحبها وبين دفعها الى الحاكم ليرى رايه فيها وهل لبيعها بعد الحول والصدقة بها عار وروايتان لهما  
يجوز كما يجوز الصدقة بالعصوب التي لا يعرف اربابها والثانية لا يجوز لانه يحتمل ان يظهر صاحبها فاختارها  
وقال الخلال كل من روي عن احمد رحمه الله وروي عنه انه يعرف سنة ويصدق به والذي روي عنه انه يعرفها  
ايلا قول قديم رجع عنه واحتجوا بان قد روي عن احمد بن عمر وابن عباس وابن مسعود مثل قولهم ولا تملكها  
لا تملك في الحرم فلا تملك في غيره كالابل فلان الخبر ورد في الاثمان وغيرها الايساء وبها عدم الغرض المتعلق بها  
فتمت ما يقوم مقامها من كل وجه ولنا عموم الاحاديث في اللقطة فان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال  
عرفها سنة ثم قال في اخره فتشاك بها او فاستنفق بها وفي حديث عياض بن حمار من وجد لقطه وهو لفظ عام  
وروي الجوزجاني والاذن في كتابيهما ثنا ابو نعيم ثنا هشام بن سعد قال ثني عن ابن شبيب عن ابيه عن جده قالا  
رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله كيف ترى في متاع يوجد في الطريق الميتا وفي قرية مسكونة  
قال عرف سنة فان جاء صاحبه والا فاستنفق بها وروينا ان سفيان بن عبد الله وجد عبية فاني بها عمر بن الخطاب  
فقال عرف سنة فان عرفت والا فلي كذا زاد الجوزجاني فلم تعرف فليقدها العام المتبل فذكر هالك فقال عمر بن الخطاب  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بذلك ورواه النسائي وهذا نص في غير الاثمان ورواه الجوزجاني باسناد عن ابن  
الصباح قال كنت عند عمر بن الخطاب فاجاء رجل فقال لي وجدت هذا البرد وقد فسدته وعرفته فلم يعرفه احد وهذا  
يوم التروية يوم يفرق الناس فقال ان سئيت قومة قيمة عدل وليستره وكنتم ضامنا من جاء صاحبه دفعته اليه عنه  
وان لم يجي لم يطالب به ولو كان سئيت ولان ما جاز النقطا ملك بالتعريف كالاثمان وما حكوه عن الصحابة ان صح  
فقد حكينا عن عمر وابنه خلافة وقولهم انها لقطه لا تملك في الحرم حتى تم هو منقوض بالاثمان وقيل اسرها على  
الابل لا يصح لان معها حذرها وسقاها ترد الماء وتاكل الشجر حتى لا ينهار فيها ولا يوجد ذلك في غيرها والابل  
لا يجوز النقطا فلا تملك وهي لا يجوز النقطا فملكك به كالاثمان وقولهم ان النص خاص في الاثمان  
قلنا بل هو عام في كل لقطه فيجب العمل بعمومه وان ورد فيها نص خاص فقد روي خبر عام فيعمل العام  
قد روي في العريض فيجب العمل به كما وجب العمل بالخاص في الاثمان ثم لو اختلف الخبر بالاثمان لوجب ان  
يقاس عليها ما في معناها من النصوص التي عقل معناها ووجد في غيرها وهما قد وجد المعنى فيجب



قياسه على المنصوص عليه بل المعنى هنا الكد فيثبت الحكم فيه بطريق التنبيه ببيان ان الايمان لا يتلطف بمضي الزمان  
عليها واشتراط صاحبها ايد والعروض تتلف بذلك ففي النذر عليها دأما هلاكها وضياع ما ينتجها على صاحبها  
ومصلحة ما وسائر الناس وفي اياحه الانتفاع بها وملكتها بعد التعريف حفظ ما ليها على صاحبها بدفع قيمتها اليه  
ونفع غيره فيجب ذلك لتمام النبي صلى الله عليه وسلم عن اضافة المال والمال من المصلحة والحفظ لما للمسلم عليه وان  
اثبات الملك حشا على التقاطها وحفظها وتعريفها لكونه وسيلة الى الملك المقصود والا في وفي نفي ملكها تضع  
لها لما في التقاطها من الخطر والمفسدة والكلف من غير نفع يصل اليه فيؤدي الى ان لا يتلقاها احد فتضيع وما  
ذكره في الفرق ملغى في الشاة فقد ثبت الملك فيها مع هذا الفرق ثم يمكن ان نقيس على الشاة فلا يحصل هذا الفرق  
بين الفرق والاصل ثم نقول لعلهم فقول لقطه لا تملك في الحرم فما ايج التقاطها منها ملك اذا كان في الحل ولا يملك  
لا يملك كالابل **مسئلة** وعن احمد رحمه الله ان لقطه الحرم لا تملك بحال المشهور عن احمد في المذهب ان لقطه الحل  
والحرم سواء وهو ظاهر كلام الحنفي وفي ذلك عن عمر بن عباس وعائشة وابن المسيب وهو مذهب مالك ويلي حنيفه  
وروي عن احمد انه لا يجوز التقاط لقطه الحرم للملك ويجوز لحفظها لملكها فان التعلق بها عرفها اياها حتى ياتي صاحبها  
وهو قول عبد الرحمن بن محمد وابي عمير وعن الشافعي كما لمذهبهين لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل ساقطتها الا  
لمشتد متفق عليه والمشتد المعروف قال ابو عبيد والناشد لطالب وينشد اصاحا لناشد للمشتد فيكون معناه  
لا تحل لقطه مكة الا لمن يعرفها لانها خصت بهذا من بين سائر البلدان وروي ابو داود باسناده ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن لقطه الحاج قال ابن وهب يتركها حتى يجدها صاحبها او جرح الرأية الاولى وعموم الاحاديث ولا تملك احد الحرم  
اشبه حرم المدينة ولا انها امانة فلم يختلف حكمها بالحل والحرم كالوديعه وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تملك بحال  
ان يزيد الامان عرفها عامما وتخصيصها بذلك لتأكيد هال التخصيص كما قول عليه السلام ضالة المؤمن من حرق النار  
وضال الذي ميسر عليه واسد اعلم **فصل** ولا يجوز له التصرف في اللقطه حتى يعرف وعافها وكاها وقد  
وجنسها وصفها ويستحب ذلك عند وجدتها والاشهاد عليها في الاصل في ذلك قول عليه السلام في حديث زيد  
ابن خالد اعرف وكاها وعافها وقال في حديث ابي بن كعب اعرف عافها وكاها وعافها ثم عرفها سنة وفي  
لقطه عن ابي بن كعب انه قال وجدت مائة دينار فأتيت بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا فعرفها حولا  
فلم تعرف فوجعت اليه فقال اعرف عافها وكاها واخلطها بما لك فان جاور بها فادها اليه ففي هذا الحديث  
امر به بمعرفتها بعد التعريف وفي غيره امره بمعرفتها حين التقاطها قبل تعريفها وهو الاول يحصل عنده علم ذلك  
فمن جاء صاحبها فتعترفها غلب على ظنه صدقه فدفعها اليه وان اخر معرفته ذلك الى حين عجي باعها جاز لان  
المقصود يحصل بمعرفتها حينئذ فان لم يعي طالبا فارد بالتصرف فيها بعد الحول لم يحز ثم حتى يعرف صفاتها  
لان عيها تنعدم بالتصرف فلا يبقى له سبيل لا معرفتها صفاتها اذا جاء طالبها وكذلك ان خلطها بما عاوج  
لا تميز منه فيكون امر النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي يعرف صفاتها عند خلطها بما امر ايجاب لصيق وامره لزيد  
ابن خالد بمعرفه ذلك حين التقاطها امر استحباب قال القاضي فيبيح ان يعرف جنسها ونوعها وان كانت ثيابا  
عرف لقاها وجنسها ويعرف قدرها بالكيل والوزن او العدد والذرع ويعرف العقد عليها هل هو عقد  
واحد او اكثر انشوطه او غيرها ويعرف ضمام القارور فالذي يدخل اسرها وعافها الذي يلبسه ويستحب ان  
يعرف عليها حين يجدها قال احمد رحمه الله لا يجب ان يسرها حتى يسلمها عليها حين يجدها قال احمد فظاهر هذا  
انه مستحب غير واجب وانما لا ضمان عليه اذا لم يسلمها وهو قول مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يضمنها اذا لم يسلمها

عليها

عليها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد لقطه فليسلمها اذا عدل او ذبحه عدل وهذا امر يقتضي الوجوب ولا خلاف  
لم يسلمها كان الظاهر انه اخذها لنفسه ولما خبر زيد بن خالد والجاني كعب فانه امرها بالتعريف دون الاستهاد  
ولو كان واجبا لبيته فانه لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة لاسيما وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم اللقطه فلم  
يكن ليحل بذكر الواجب فيها فتبين على الامر في حديث عياض على الاستحباب ولا خلاف انما لم يقبل الاستهاد  
كالوديعه والمعنى الذي ذكره غير صحيح فانه اذا حفظها وعرفها لم يملكها لنفسه ولا لغيره فانه لم يقبل الاستهاد  
فيها وحفظها عن ورثته ان مات ومن غير ما ان اطلقه واذا شهد عليها لم يذكر المشهود صفاتها كما قلنا في التعريف  
لكن يذكر المشهود ما ذكره في التعريف من الجنس والنوع قال احمد رحمه الله في رواية صالح وقد سأل اذا شهد عليها  
هل يبين كم هي قال لا ولكن يقول قد اصبحت لقطه ويستحب ان يكتب صفاتها ليكون انبي لم يخاف ان يساهان قصص  
على حفظها بقلبه فان الانسان عرضة النسيان **مسئلة** في جوارها فوصفها الزم وفيها اليه بتمامها الفصل  
وزادها المتفصلة قبل الحول لملكها ولو اخذها بعد في اصح الوجهين اذا جاء طالب اللقطه فوصفها وجرح فيها  
اليه بخير بينه سواء غلب على ظنه صدقه او لم يغلب ولهذا قال مالك وابو عبيد وداود وابن المنذر وقال ابو  
حنيفة والشافعي لا يجزى على ذلك الابينة ويجوز له دفعها اليه اذا غلب على ظنه صدقه وقال اصحاب الرأي ان  
شاء دفعها اليه واخذ كفيلا علف لك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعي والمدعي لا يستحي بها  
كالمنسوب ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لم فان جاورك احد فخيرك بعد دها وعافها وكاها فادفعها اليه  
وظاهر الامر الوجوب وفي حديث زيد اعرف وكاها وعافها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستشفها وان  
جاء طالبها يوما من الدهر فادها اليه يعني اذا ذكر صفاتها لان ذلك هو المذكور في صدر الحديث ولم يذكر البينة  
ولو كانت شرطا لدفع لذكورها لانه لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة ولان اقامة البينة على اللقطه بعد  
لانها انما تسقط حال العقله فتوقف دفعها على البينة منع لوصفها الى صاحبها ايد وهذا يفوت مقصود  
ونفسي الى تصحيح اموال الناس وما هذا سبيل يسقط اعتبار البينة فيه كالاتفاق على اليمين واليمين هذا  
القول وبني تفضل الانقاط على تركه متناقض لان الانقاط حينئذ يكون تصديقا لما للمسلم واتقيا نفسه  
بالتعريف الذي لا ينفيد والمخاطرة بدنية بترك الواجب من تعريفها وما هذا سبيل يجب ان يكون حراما فكيف  
يكون فاضلا وعلى هذا القول لو لم يجب دفعها بالصفة لم يحز التقاطها لما ذكرناه وقول النبي صلى الله عليه وسلم  
البينة على المدعي يعني اذا كان ثم منكر لقوله في سابقه واليمين عامه انكر ولا منكر هي ما على ان البينة تختلف وقد  
جعل النبي صلى الله عليه وسلم بينة مدعي اللقطه وصفها فاذا وصفها فقد اقام بينة وقياس اللقطه على المقصود  
غير صحيح فان النزاع في كونه مفعولا بالاصل عدمه وقول المنكر يعارض دعواه فاحتمل الى البينة وهما قد ثبت  
كون هذا المال لقطه وان لم صاحبها غير من هو في يد ولا مدعي له الا الواصف وقد شح صدق فيبيح ان يدفع  
اليه واسد اعلم **فصل** ويدفعها اليه بزيادة المتصلة والمتفصلة اذا كان قبل الحول لانها غله ملكه وان وجدها  
نا ثلث بعد الحول اخذها بزيادة المتصلة لانها تتبع في الرد بالعيب والا قاله فتبين ههنا وان حدث بعض  
لها غلة منفصل فهو للملقط لانه غاء ملكه متمم لا يتبع في المقصود فكان له كفا المبيع اذا رديع وذكروا لقطا  
في وجهها اخر انه يكون لصاحب اللقطه بناء على المفلس اذا استرجعت من العين بعد ان زادة زيادة متصلة والولد  
اذا استرجع اموه ما وهبه له بعد زيادته المتفصلة والصحيح ان الزيادة للملقط لما ذكرناه من ان البينة في اموال  
الذين ذكرها ان الزيادة لمن حدثت في ملكه ثم الفرق بينهما ان في مسائلتنا يضمن المقصود الزيادة لم يكون  
الخارج بالضمان وغر لا ضمان عليه فامكن ان لا يكون الخارج له ومنه اختلاف في القيمة او المثل فالقول قول الملقط  
مع بيمينه اذا كانت اللقطه قد استهلك في يد الملقط لانه غارم **مسئلة** وان تلفت او نقصت قبل الحول يضمنها



وبعده يضمنها لانها امانة في يده الا ان تكون تلفت او نقصت يتصرف بطريقه كالوديعه وان اكلها الملقط او تلفت يتصرف  
ضمنها بمثلها ان كانت من ذوات الامثال او يقيمتها ان لم تكن مثليه قال شيخنا لا اعلم فيه خلافا وانه تلفت بعد الحول  
ثبتت في ذمته مثله او قيمتها بكل حال لانها دخلت في ملكه وتلفت من ماله ووصولها لم يفرط وان وجد العين  
ناقصه بعد الحول اخذ العين وادش النقص لان جميعها مضمون اذا تلفت كذلك ادش نقصها وهذا قول اكثر  
العلماء الذين حكموا بملكها لمضئ حول التعريف فاما من قال لا يملكها الا باختياره لم يضمنها اياها حتى يتملكها او حكمها  
قبل ذلك حكمها قبل مضئ حول التعريف ومن قال لا يملكها للقطه بحال لم يضمنها اياها وهذا قول الحسن والخفي  
وابو حنبله والجارث العجلي ومالك وابو يوسف قالوا لا يضمن وان ضاعت بعد الحول وقد ذكرنا فيما تقدم  
دليل دخولها في ملكه وقال داود اذا امتلك العين واكتلف لم يضمنها وحكي بن ابي موسى عن احمد انه لو اوجع المثل هذا  
القول بحدوث عيبه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فان جاء بها والا فبماله الله يؤتيه من يشاء فجعله  
مباحا وقوله في حديث كعب فان جاء من يعرفها والا فبماله الله في حديث زيد فان جاء صاحبها والا  
فبماله الله وروي في حديث كعب فان جاء من يعرفها والا فبماله الله في حديث زيد فان جاء صاحبها والا  
وديعه عنده فان جاء طالبها بيوما من الدهر فادفعها اليه قال لا ترم قال احمد ذهب الى حديث الصحاح عنه  
جوده ولم يروه احد مثل ما رواه ان جاء صاحبها بعد سنة وقد انفقها ردها اليه ولا في عين يلزم ردها لو كانت بائنه  
فيلزم ضمانها اذا تلفها كما قبل الحول ولان مال مصوم فلم يجز اسقاط حقه منه مطلقا كما لو اضطر الى مال غيره **فصل**  
فان وجد العين بعد خروجها من ملك الملقط وقع صحيح الا انه ملكها فان صادفها وقد عادت الى الملقط بنفسه او شره  
او غير ذلك فلم اخذها لانه وجد عين ماله في يد الملقط فكان له اخذها كالزوج اذا اطلق قبل الدخول فوجد  
الصدقا قد رجع الى المرأة وسائر احكام الرجوع ههنا حكم رجوع الزوج على ما ذكره ان شاء الله تعالى **مسئله**  
وان وصفها انسان فثبت بينهما في احد الوجهين ذكره ابو الخطاب لانها تساويان فيما يستحق به البيع فساويا  
فيها كما لو كانت في ايديها والوجه الثاني انه يقع بينهما من وقعت له القرعة حلف وسلمت اليه ذكره القاضي وهذا  
انه اقاما بينت وهذا الوجه اسلم باصولنا فيما اذا ادعى عينا في يد غيره ولا نهما تدعى عينا في يد غيره  
وتساويا في البينة او غيرها فتكون لمن وقعت له القرعة كالوديعه في يد الانسان فقال هي لاحد كما لا يعرف  
عنه وفارق ما اذا كانت في ايديهما لان يد كل واحد منهما على نصفه من حج قوله بمسئله وان اقام اخر بينة  
لم تقدم لان البينة اقوى من الوصف فان كان الوصف اخذها ردت الى صاحب البينة لانهما بينتا انها لم تكن فان كانت قد  
هككت فلصاحبها تضمن من شأنه من الوصف والدافع وبه قال ابو حنيفة والشافعي ويخرج ان لا يلزم الملقط ملك  
اذا اقلنا بوجوب عليه لانه فعل ما امر به ولم يفرط وهو امان فلم يضمن كما لو دفعها يا من الحكم ولانه اذا كان المدفع واجبا  
عليه لم يات بتركه فكانه دفع بغير اختيار فلم يضمن كما لو اخذت منكرها ووجد الاول انه دفع مال غيره الى غيره  
اختيارا ومنه فضمنه كالوديعه كالغير ملكها اذا غلب على ظنه انه مالها **مسئله** الا ان يدفعها لحكم الحاكم فلا  
ملك صاحبها مطالبه لانها ما خوزه منه على سبيل القهر فلم يضمنها كما لو غصبها غاصب ومنه فضمن الوصف لم  
يرجع على احد لان العدو ان منه والتلف عنده وان ضمن الدافع رجع على الوصف لانه كان سبب تفرقه الا ان يكون  
الملقط قد اقر الوصف انها لم تملكه لانه لا يرجع عليه لانه اقر انها لم تملكه واستحقها وان صاحب البينة ظلمه بضمينه  
فلا يرجع على غيره ظالم وان كانت اللقطة قد تلفت عند الملقط فضمنها اياها رجع على الوصف بما غرم  
وليس فالكما تضمن الوصف لان الذي قبضه انما هو مال الملقط لا مال صاحب اللقطة بخلاف ما اذا  
سلم العين فاما ان وصفها انسان فاخذها ثم جاء اخر فوصفها او ادعاه لم يستحق شيئا لان الاول استحقها

٢ الجيرة

لوصفه

لوصفها باها و عدم المنازع فيها ثبتت يد عليها ولم يوجد ما يقتضي ان تراها منه فوجب ابقاؤها في يده كسائر امواله  
**فصل** ولو جاء مدعي اللقطة فلم يصفها ولا اقام بينة انها لم يجز دفعها اليه سواء غلب على ظنه صدق او كذب  
لانها امانة فلم يجز دفعها الى من لم يثبت انه صاحبها كالوديعه فان دفعها لغيرها او اقلم بها بغير اذن المدفع  
عن امتهاله لانه فوضها على مالكها يتصرف بطريقه ولله الرجوع على مدعيها لانه اخذ مال غيره ولصاحبها تضمن اخذها فان  
ضمنه لم يرجع على احد وان لم يات احد يدعيها فلم يلقط اخذها لانه لا يملكها من محي صاحبها في غير ماله ولا انها امانة  
في يده فملك الاخذ من غاصبها كالوديعه **فصل** فان كان الملقط قد مات واللقطة موجودة قام وارثه  
مقامه في تعريفها او اتمامه ان مات قبل الحول وملكها بعد تمام التعريف وان مات بعد الحول ورثها الوارث كسائر  
اموال الميت ومن جاء صاحبها اخذها من الوارث كما اخذها من الموروث وان كانت معدومة من العين فصاحبها  
غيره للميت بمثلها ان كانت من ذوات الامثال او يقيمتها ان لم تكن كذلك في اخذ ذلك من تركته ان اشترعت  
لذلك فان ضاقت المتركة را حشر الغر ما يبدلها سواء تلفت بعد الحول بقوله او غير فعله لانها قد دخلت في  
ملكه بمضي الحول وان علم انها تلفت قبل الحول بغير تفرط فلا ضمان عليه ولا شيء لصاحبها لانها امانة في يده فليس  
بغير تفرط فلم يضمنها كالوديعه وكذلك ان تلفت بعد الحول قبل تملكها بغير تفرط عند من روى انها لا تدخل  
في ملكه حتى يتملكها او يملكها بحال وقد مضى الكلام في ذلك فاما ان لم يعلم تلفها ولا وجدت في تركته فظاهر  
كلام الحر في انه غير م بها سواء كان قبل الحول او بعده ويحتمل ان لا يلزم الملقط شيء ويسقط حق صاحبها لان  
الاصل براءة ذمة الملقط منها لانه يحتمل ان يكون قد تلفت بغير تفرط فلا تستغل ذمته بالشك ويحتمل  
ان كان الموت قبل الحول فلا شيء عليه لانها كانت امانة عنده ولم يعلم خيانتها فيه والاصل براءة ذمته منها وان  
مات بعد الحول فهي في تركته لان الاصل بقاءها الى ما بعد الحول ودخولها في ملكه ووجوب بدله عليه فان قيل  
فقد قلتم ان صاحبها لو جاء بعد بيع الملقط اياها او هبته لم يكن له الادب لها فلم قلتم انها اذا اسفلت الى الوارث  
ملك صاحبها اخذها قلنا لان الوارث خليفة الموروث وانما يثبت له الملك فيها على الوجه الذي كان ثابتا للموروث  
وملك موروثها كان مراعا من شرط عدم محي صاحبها فكذلك ملكه وارثه بخلاف ملك المشتري والمتهب  
فانها يمكن ان ملكا مستقرا **فصل** قال الشيخ رحمه الله ولا فرق بين كون الملقط غنيا او فقيرا مسلم او  
كافرا عدلا او فاسقا يان نفسه عليها وقيل يضم الى الفاسق امانه في تعريفها وحفظها اذ النقط الغني لقطه وغنيا  
حوالها كالفقير وروي نحوه كذا عن عمر بن مسعود وعائشة وعلي بن عباس وعطاء المشي والشافعي وطاوس  
وعكرمة وبه قال الشافعي واسحق بن المنذر وقال ابو حنيفة ليس له ان يملكها الا ان يكون فقيرا من غير روى الفقهاء  
عياض بن حماد المجاشعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجد لقطة فليشرب عليها ذكرا او ذكرا عدل ولا يبيع فان  
وجد صاحبها فليردها عليه والا فبماله الله يؤتيه من يشاء رواه النسائي والوارث ما يضاف الى الله تعالى انما يملك  
من يستحق الصدقة ونقل حنبل عن احمد مثل هذا القول وانكره الخليل وقال ليس هذا من هذا لاجل ولنا قول النبي  
صلى الله عليه وسلم في حديث زيد ان اخا خالدا فان لم يعرف فاستشفقها وفي لفظ شاذ في لفظها وفي لفظها وفي لفظها  
وهو حديث صحيح ولان من ملكه بالعرفه ملكا للقطه كالفقير ومن جازله الا لقطا ملكه به بعد التعريف كالفقير  
ودعواهم في حديث عائض بن ابي حنيفة لا يملكه الا من يستحق الصدقة لا دليل عليها وبطلانها ظاهر فان  
الاشيا كلها تضاف الى الله تعالى خلقا وملكها قال الله تعالى واتوهم من مال الله الذي اناكم **فصل** وملك الذي لا  
لقطه كالسليم وقال بعض اصحاب الساقية ليس له الا لقطا طهي دار الاسلام لانه ليس من اهل الامانة ولنا انه نوع  
الكسايه فكان من اهل كالحش والاحطاط وما ذكره بطلان بالصبي والمجنون لا يبيع النقاها مع عدم العلم به  
ومن عرف اللقطة حولا ملكها كالسليم وان علم بها الحاكم اقرها في يده وضم اليه مشرقا عدلا في علمه يعرفها

فصل



لأننا لا نأمن الكافر على تعريضها ولا نأمن أن يخل في التعريف بشيء من الواجب عليه فيه وأجر المشرق عليه لأن التعريف واجب عليه فإذا تعذر منه وجب الأجر عليه كالمسافر فإذا تم حول التعريف ملكها الملقط وتحتل أن تنزع من يد الذي هو عليه على يد عدل لا نعرف ما هو عليها **فصل** ويصح التقاط الفاسق لأنها جهة من جهات الكسب وهو من أهل الكسب فصحة التقاطه كالعدل ولا نأمن إذا صح التقاط الكافر فالمسافر أو الأمان لا يملك إلا ما تحتها لأن بعض نفسه للأمان وليس من أهلها وإذا التقطها فغيرها حولا ملكها كالعدل وإن علم الحاكم أو السلطان بها أو هو في يده وضم إليه بشر فالتعريف عليه ويتولى تعريفها كما قلنا في الذي لا نأمنه عليها وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وقال في الآخر ينزعها من يده ويدعيها في يد عدل ولنا أن من خلى بينه وبين الوديع لم ينزل يده عن اللقطة كالعدل والحفظ يحصل بضم المشرق إليه فاما أن لم يكن المشرق حفظها منه انزعجت من يده وتركته في يد عدل فإذا عرفها ملكها الملقط لوجود سبب الملك منه **مسئلة** وإن وجدها صبي أو سفينة قام وليه بتعريفها فإذا عرفها فهي لواحد هاهنا وحمله ذلك أن الصبي والسفينة والمجنون إذا التقط أحدهم لقطة ثبتت يده عليها **الاجابة** ولأنه نوع تكسب فصحة منه كالاصطيد والاحتياط به فإن تلفت في يده بغير تعريف فلا ضمان عليه وإن تلفت بتعريفه ضمنه في ماله وإذا علم بها وليه لم يضمنه لأنه لا يملكها من أهل الحفظ والأمانة فإن تركها في يده ضمنه لأنه يملكها حفظا ما يتعلق به حق الصبي وهذا يتعلق به حقيقة فإذا تركها في يده كان مضيقا لها ويعرفها الولي إذا احتدها لأن واجدها ليس من أهل التعريف فإذا انقضت مدة التعريف دخلت في ملك واجدها لأن سبب التملك في تعريفه ثبت الملك له كما لو اصطاد صيدا وهذا مذهب الشافعي إلا أن أصحابه قالوا إذا انقضت مدة التعريف فكان الصبي والمجنون بحيث يستقرض لهما ملك لهما ولا فلا وقال بعضهم يملكه لهما بكل حال لأن الظاهر عدم ظهور صاحبه فيكون ملكه مصلح له ولنا عدم الإخبار ولو جرى هذا جرى الاقتراض لما صح التقاط صبي لا يجوز الاقتراض له لأنه لا يكون تبرعا يحفظ مال غيره من غير فائدة **فصل** قال محمد بن جرير في رواية أبي العباس ابن موسى في غلام له عشر سنين التقط لقطة ثم كبر فان وجد صاحبها دفعها إليه ولا تصدق بها قد مضى أجل التعريف فيما تقدم من السنين ولم نر عليه استقبالا أجل التعريف قال وقد كنت سمعته قبل هذا أو بعده يقول في انقضاء أجل التعريف إذا لم يجد صاحبها التصديق بحال غيره وهذه المسئلة قد مضى نحوها فيما إذا لم يعرف الملقط اللقطة في حوالها الأول فإنه لا يملكها وإن عرفها بعد ذلك كان التعريف بعده لا يفيد ظاهرا لكون صاحبها يأس منها ويترك طلبها وهذه المسئلة تدل على أنه إذا ترك التعريف لعذر فهو كتركه لغير عذر لكون الصبي من أهل العذر وقد ذكرنا فيه وجهين فيما تقدم وقال أحمد بن حنبل لم يبلغ أصحاب عشرة دنائير فذهب بها إلى منزله فضاغت فلما بلغ أراد ردها فلم يعرف صاحبها تصدق بها فان لم يجد عشرة وكان يحف به تصدق به قليلا قليلا قال القاضي هذا محمول على أنها تلفت بتعريف الصبي وهو لم يعلم وليه حتى يقوم بتعريفها **مسئلة** وإن التقطها عبيد فليس له أخذها منه وتركها مع يتولى تعريفها إن كان عدلا فان لم يأمن العبيد سيده عليها لم يضمن سترها عنه فانما تلفها قبل الحول فهي في رقبته وإن تلفها بعده فهي في ذمته يصح التقاط بغير إذن سيده وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وقال في الآخر لا يصح التقاطه لأن اللقطة في حواله الأول أمانة وولايتي في التملك والعبيد ليس من أهل الولايات ولا التملك ولنا عدم الخبر ولأن التلقاط سبب ملكه للصبي ويصح منه قصص من العبيد كالاصطيد والاحتياط ولأن من جاز له قبوله الوديع صح من التلقاط كما حرروا لهم أنه العبيد ليس من أهل الولايات والأمانات يبطل بالصبي والمجنون فانهما أدنا حال المستفيضة في هذا وقوله أن العبد لا يملك ممنوع وإن سلمنا فإنه يملك لسيده كما يحصل بسائر الأتسايات ولأن التلقاط تخليص مال من العبد في جاز من العبد بغير إذن سيده كان نقدا ماله العريف والمغصوب إذ ثبت هذا فإن اللقطة تكون أمانة في يده إن تلفت بغير تعريف في حوال التعريف لم يضمن فان عرفها صح تعريفه لأن له قولاً صحيحاً بغيره كالحرف فإذا تم حول التعريف ملكها سيده لأن التلقاط تسبب العبد وتسبب لسيده فان علم السيد بلقطة عبده كان له أن يرضى عنه لأنه من

كتاب العهد

كسب العبد والمسيبة نزع كسبه من يده فان اتى عن عيانه بعد ان عرفها العبد ملكها وان كان لم يعرفها فها سيده هو المالك  
العبد قد عرفها بعض الحول عرفها السيد تمامه والسيد اقرها له يد العبد ان كان امينا ويكون مستعينا بالعبد في حفظها كما  
يستعين به في حفظ ماله فان كان العبد غير امين كان السيد مقرها باقرارها في يده ولزم مضامها كما لو اخذها من يده وروها  
لان يد العبد كيده وما يستحق بها السيد وان اعتق العبد بعد الانقضاء فله نزع القطعة من يده لانها من كسبه وكسبه  
لسيده ومتى علم العبد ان سيده غير ما هو عليه لزمه سترها عنه وسيلها الى الحاكم ليعرفها ثم يدفعها الى سيده بشرط  
الصيانة فان اتلفها العبد في الحول الاول فهي في رقبته كجناياته وكذلك ان تلفت بتفريطه وان اتلفها بعد  
فهي في ذمته ان قلنا ان العبد يملك السيد العريف وان قلنا لا يملكها فهو كما لو اتلفها في حول العريف ويصلح ان يبنى  
ذلك على استد انه العبد هل يتعلق برقبته او ذمته على رابطين وقد ذكرنا ذلك في كتاب الحج **مسئلة** والمالك  
كله في اللقطة لان المالك له في الحال وكسبه له دون سيده وهي من كسبه فان عجز عا عبدا وصار حكمه في اللقطة  
حكم العبد واتم الولد والندى والمعلق عتقه بصفته كالفق ومن يعرض حرا اذا التقط لقطه فهي بينه وبين سيده  
اذا لم يكن بينهما احياة كالحرين اذا التقط لقطه وان كان بينهما احياة لم يدخل في المياة في احد الوجهين لانها  
كسب تادر لا يعلم وجوده ولا يظن فلم يدخل في المياة كالارث فجاء هذا ليكون بينهما والتكالي يدخل في المياة لانها  
من كسبه فاستمرت بغير كسبه فيكون لمن يوجد في يومه وكذلك الحكم في الهدية والوصية وسائر الكسب العادية  
فيها الوجوه فان كان العبد بين اثنين شتركة فلقطته بينهما على ما ذكرنا فيمن يعرض ويحضر رفيق وانما علم  
**باب اللقيط** وهو المفلح المنيو واللقيط يعني الملقوط كالقيل والجرح والنقطة واجب لقوله تعالى  
وتعاونوا على البر والتقوى ولان فيه احياه نفسه فكان واجبا كاطعامها اذا اضطر او انجاء من الغرق وهو من فروض  
الكفايات اذا قام به من يكفي سقط عن الباقي وان تركه الجماعة اثموا كلهم اذا تركوه مع امكان اخذه وقد روي عن  
سنتين ابي جميله قال وجدت ملقوطا فاشيت به عمر رضي الله عنه فقال عن ابي يا امير المؤمنين امر رجل صالح فقال  
عمر انك ذلك هو قال نعم فقال فاذهب فهو حر وكذا ولادته وعليها نفقة ربه سعيد بن مسكين عن الزهري مع  
سنتين ابا جميله بهذا وقال وعليها رضاع **مسئلة** وهو حر اللقيط حر في قول عامة اهل العلم الا النخعي قال ان  
المنذر اجمع عوام اهل العلم على ان اللقيط حر روي هذا القول عن عمر وعلي رضي الله عنه ما روي قال عمر ابن عبد العزيز  
والشعبي والحكم وحماد ومالك والثوري والشافعي واسحق واصحاب الرأي ومن تبعهم وقال النخعي ان اللقطة المحسة  
فهو حر وان كان اراد ان يستر قمه فذلك له وهذا قول شذ فيه عن الخلفاء والعلماء ولا يصح في النظر فان الاصل في  
الادميين الحرية فان الله تعالى خلق ادم وذريته احرا طواغا الرق لغرض فاذا لم يعلم ذلك العارض فله حكم الاصل **مسئلة**  
ينفق عليهم من بيت المال ان لم يوجد معهم ما ينفق عليهم اذ لم يوجد مع اللقيط شيء لم يلزم الملسط الانفاق عليه في قول عامة  
اهل العلم قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم ان نفقة اللقيط غير واجبة على الملسط كوجوب نفقة الولد  
وذلك لانا اسباب وجوب النفقة من القرابة والزوجة والملك ولولا منتفية فالانقضاء انما هو تخليص له من الهلاك  
وتبرع بحفظه ولا وجوب ذلك النفقة كما لو فعله بغير اللقيط ويجب نفقته في بيت المال لقول عمر رضي الله عنه في حديث ابي  
جميله اذهب فهو حر لك ولادته وعليها نفقة وفي رواية من بيت المال ولا مال فيه او كان في مكان لا امام فيه او لم يعط شيئا على  
عليه تقرا بشموله فان تعذر الانفاق عليه من بيت المال لكونه لا مال فيه او كان في مكان لا امام فيه او لم يعط شيئا على  
من علم حاله الانفاق عليه لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تفي ترك الانفاق عليه هلكا وحفظه عن  
ذلك واجب كنفقائه من العرق وهو فرض كفاية اذا قام به قوم سقط عن الباقي وان تركه الكل اثموا ومن اتفق عليه  
منه عا فله شيء لم سواء كان الملقط او غيره وان لم يتبرع احدا بالانفاق عليه فانفق عليه الملقط او غيره محسنا  
بالرجوع عليه اذا هسر وكان ذلك باس الحاكم لزم اللقيط ذلك اذا كانت النفقة قصد بالعرف وهذا قال



الثوري واصحاب الراي والشافعي فان انفق بخير امر الحاكم محتسبا بالرجوع عليه فقال احمد يروي الفقير من  
بيت المال وقال شريح والتخني يرجع عليه بالنفقة اذ الشهد عليه بخلف ما انفق احتسبا باقائه خلف استسج وقال  
الشعبي ومالك والثوري والاوزاعي وابو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي وابن المنذر لا يرجع بشئ لان انفق عليه  
بغير اذن ولا اذن وليه ولا اذن الحاكم فلم يرجع بشئ كما لو تبرع بمولنا اذ ادى مال وجب على غيره فكان له الرجوع على  
من كان الوجوب عليه كالمضامن اذ افضى عن المضمون عنه وقد ذكرنا حكم هذا الاصل في موضع **مسئلة** ومما  
باسلامه الا ان يوجد في بلد الكفار ولا مسلم فيه فيكون كافرا فان كان فيه مسلم فعلى وجهين هـ اذا وجد المقيط  
في دار الاسلام فهو محكوم باسلامه وان كان فيها اهل الذمة تغليب الاسلام وظاهر الدار ولان الاسلام يعمل  
ولا يعمل ودار الاسلام قسيمان احدهما ما اختطه المسلمون كبغداد والبصرة فليقتطعا محكوم باسلامه على ما ذكرنا  
الثاني دار فتحها المسلمون كمدائن الشام فهذه ان كان فيها مسلم حكم باسلامه لقيطها لان لا يمكن ان يكون كذا مسلم  
تغليب للاسلام وان لم يكن فيها مسلم بل كل اهلها اذمة حكم بكفره لا تغليب حكم الاسلام انما يكون مع الاحتمال اقامه بلد  
الكفار فضر بان احدهما بلد كان للمسلمين فغلب الكفار عليه كالمساحل فهذا كالمقسم الذي قبله ان كان فيه مسلم حكم  
باسلامه لقيطه وان لم يكن فيه مسلم فهو كافر وقال القاضي يحكم باسلامه ايضا لان لا يمكن ان يكون فيه مؤمن بكم انما  
بخلاف الذي قبله فانه لا حاجة به الى كتم ايمانه في دار الاسلام الثاني دار لم يكن للمسلمين اصلا كبلاد الهند والروم  
فان لم يكن فيها مسلم فليقتطعها كافرا لان الدار لهم واهلها منهم وان كان فيها مسلم كالتجار وغيرهم فغير وجهان  
يحكم باسلامه تغليب للاسلام والثاني يحكم بكفره تغليب للدار والاكثر وهذا التفصيل مذهب الشافعي وقال ابن المنذر  
اجمع عوام اهل العلم على ان الطفل اذا وجد في بلاد المسلمين ميثاقا في مكان وجدته فليقتطع في مقابر المسلمين  
وقد منعوا ان يدفنوا اطفاله المشركين في مقابر المسلمين قال واذا وجد لقيط في قرية ليس فيها مشرك فهو على ظاهر  
ما حكموا به ان كافرا هذا قول الشافعي واصحاب الراي **مسئلة** وما وجد من فراس تحت اوكيا او ماله في جيبه  
او تحت فراشه او حيوان مسدود بكيابيه فويله وان كان مدفونا تحت اوطر وحاقه بياضه فعلى وجهين هـ وحمله ذلك  
ان ما وجد مع الملتقط فويله ينفق عليه منه ويرى قال الشافعي واصحاب الراي لان الطفل يملك ولم يدعيه بغير اذن  
ويورث ويصح ان يسرقه لوليه ويبيع ومن لم يملك صح فله بدو صحته كالبالغ اذا ثبت هذا فكل ما كان مستلابا او متعلقا  
بمنفعة فهو تحت يده ويثبت بذلك ملكه في الظاهر فمن ذلك لابس ومسدود وفي ملبوسه او في يده او تحت مجموع  
كالسرير والسفط وما فيه من فرش او رايه والنيات التي تحته والتي عليه وان كان مشدودا وله اذمة او كانت مشدودة  
في كيا به او كان في خيمة او دار فويله ولما انفصل عنه فان كان بعيدا عنه فليس في يده وان كان قريباً منه كقرب  
موضوع الى جانبه فغير وجهان احدهما ليس بذلك لانه منفصل عنه فهو كالبعيد والثاني هو له لان الظاهر ان ترك  
لم فهو كالمذبح تحت ولان القريب من البالغ يكون في يده الا ترى ان الرجل يقعد في السوق ومناعه بقرير ويترك  
بان في يده والحال اذا جلس للاستراحة ترك جملته قريبا منه وهذا اصح فاما المدفون فقال ابن عقيل ان كان  
الحفر طر يافه ولا اقله لان الظاهر ان اذا كان طر يافه اوضاع المقيط حفره واذا لم يكن طر يافه كان مدفونا قبل ارضه  
وقيل ليس هو له محال لانه موضع لا يستحقه اذ لم يكن الحفر طر يافه لم يكن له اذ كان طر يافه كالبعيد منه ولان الظاهر ان لو  
كان لسده واضعه في كيا به لم يعلم به ولم يتركه في مكان لا يطلع عليه وكل احكامنا بان ليس له تحمله حكم المقتطع والراي  
انه كان من دفن الجاهلية وقد ذكرنا حكمه والله اعلم **مسئلة** واولى الناس بحضائنه واحده ان كان اميتا  
لما لم يغرر بغيره اقل المقتطع يد الى جيبه حين قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من رجل صالح ولا نبي سبق اليه فكان اولى به  
النبي صلى الله عليه وسلم من سبق الى ماله يسبق اليه مسلم فهو لغيره وهل يجب الا شاهد عليه فيه وجهان احدهما لا يجب

كما لا يجب

كما لا يجب الا شهادته وفي المقتطعة والثاني يجب ان القصد بالاشهاد حفظ النسب والحرية فاخص بوجوب الشهادة كما  
وفارق المقتطعة فان المقصود منها حفظ المال فلم يجب الا شهادته فيها كالبيع **مسئلة** وله الاتفاق عليه كما وجد معه  
بغير اذن حاكم وعنه ما يدل على انه لا ينفق عليه الا باذنه وحمله ذلك ان ما وجد مع المقيط حاكم لم ينفق عليه منه فان  
كان فيه كفاية لم يجب نفقته على احد لانه ذم مال فاشترى غيره من الناس ولملصقة الاتفاق عليه بغير اذن الحاكم  
ذكره ابن حامد لانه وليه فلم يعبر في الاتفاق عليه اذن الحاكم كولي اليتيم ولان هذا من الامور التي فاستوى  
فيه الامام وغيره كتدبير الخمر وروى ابو الحارث عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن عيسى  
وله ولا نفقة له هل ينفق عليهم هذا المستودع من مال الغائب فقال تقوم امراته الى الحاكم حتى يامر بالاتفاق عليهم  
فلم يجعل له الاتفاق من غير اذن الحاكم فقال بعض اصحابنا هذا امثل والصحيح ان هذا الحق من وجهين احدهما  
ان الملتقط لم ولاية على المقتطع وعلى ما لم فان له ولاية اخذه وحفظه والثاني انه ينفق على المقتطع من ماله وهذا بخلاف  
ولان الاتفاق على الصبي من ماله ابيه مسروق يكون الصبي محتاجا الى ذلك لعدم ماله وعدم نفقة تركها الوه برهم  
وذلك لا يقبل فيه قول المدعي فاحتج الى اثبات ذلك عند الحاكم ولا كذلك في مسائلنا ولا يلزم من وجوب شهادة  
الحاكم ثم وجوبه في المقيط ومضى لم يجد حاكما فله الاتفاق بكل حال لانه حال ضرورة وقال الشافعي ليس له ان  
ينفق بغير اذن حاكم في موضع يجد حاكما وان انفق ضمن بمنزلة لو كان لابي الصغير ودية عند انسان فانفق  
عليها منها وذلك لانه لا ولاية له على ماله واعماله حق الحضنة فان لم يجد حاكما في جوارز الاتفاق وجهان ولنا ما  
ذكرناه ابتداء ولا نسلم انه لا ولاية له على ماله فانما قد بينا ان له اخذه وحفظه وهو اولى الناس به وذكرنا الفرق بين  
المقيط وبين ما قاسوا عليه اذ ثبت هذا فالمستحب ان يستاذن الحاكم في موضع يجد حاكما لانه بعد من المهمة  
واقطع للظنة وفيه خروج من الخلاف وحفظ ماله ان يرجع عليه بما انفق ويشي ان ينفق عليه بالمعروف كما  
ذكرنا في ولي اليتيم فان بلغ المقيط واختلفا في قدر ما انفق وفي التوقيف في الاتفاق فالقول قول المقتطع لانه  
فكان القول قوله في ذلك **مسئلة** وان كان الملتقط فاسق لم يقر في يده وهو قول الشافعي لان حفظه للولاية عليه  
ولا ولاية لفا سق وظاهر كلام الخري ان يقر في يده لقوله وان لم يكن من وجد المقيط اميتا منع من السفر به لئلا يدعي  
رقه فعلى قوله ينبغي ان لا يجب الا شهادته عليه ويضم اليه من ليس في يده لاننا اذا شهدنا له في اللقطة من يقر عليه فغيره  
اولا قال القاضي والمذهب انه يقر في يده ويأرق اللقطة من يده او وجد احد هان في اللقطة معنى النسب  
وليس ههنا الا ولاية القاضي ان اللقطة لو انتم عنها من رددناها اليه بعد الحول فكذلك اختلطنا عليه ما عبقاها  
في يده وههنا لا يرد اليه بعد الا نتراع منه بحال فكان الا نتراع احوط والثالث انه المقصود حفظ المال ويكون  
الاحتياط عليه بان يستظهر عليه في التعريف او ينصب الحاكم من يعرفها وههنا المقصود حفظ الحرمة والنسب ولا  
سبيل الى الاستظهار عليه لانه قد يدعي رقه في بعض البلدان او بعض الزمان ولان اللقطة انما يحتاج الى حفظها  
والاحتياط عليها عامما واحدا وهذا يحتاج الى الاحتياط عليه في جميع زمانه وقد ذكرنا ان ظاهر قول الخري ان لا يترع  
منه لانه قد ثبت له الولاية بالمقاطعة اياه وسبقه اليه وامتن حفظه في يده بالاشهاد عليه وضم اليه يشارفه اليه  
ويشيع امره فيضطر ان يقيط فيحفظ بذلك من غير زوال ولاية جميعا بين الحق كالمقتطعة وكما لو كان الوجها  
قال شيخنا وما ذكره القاضي من الترجيح للمقتطع يمكن معارضته بان المقيط ظاهر مكشوف لا يخفى الخيانة فيه  
والنفوس الى اخذه داعية بخلاف النفوس فعلى هذا من اراد الملتقط السفر بالمقتطع منع منه لانه يبيعه  
فمن عرف حاله فلا يؤمن ان يدعي رقه ويبيعه **فصل** فان كان الملتقط مستورا لم يعرف منه حقيقة  
العدالة ولا خيانة اقر المقيط في يده لان حكمه حكم العبد في لقطه المال والولاية في النكاح والشهادة فيه وفي  
اكثر الاحكام لان الاصل في السليم العدالة ولذلك قال عمر رضي الله عنه عن المسلمين عدول بعضهم على بعض فان اراد  
السفر بليقطة فقيه وجهان احدهما لا يقر في يده وهو مذهب الشافعي لانه لم يتحقق امانته فلا تؤمن

النكاح







غير معتقهما وحديث بولثلة لا يثبت قال ابن المنذر وقال في خبر عمار بن جهميل رجل مجهول لا يقوم بحديثه حجة  
يحتال ان يكون عمر رضي الله عنه عنى بقوله لك ولأولاده اي لك ولاية القيام به وحفظه وذلك ذكره قول عمر بن الخطاب  
صالح وهذا يقتضي تفويض الولاية اليه لكونه ما هو ناعيل دون الميراث اذ ثبت هذا في المقيط في الميراث حكم من  
عرف نسبه وانقرض اهله يدفع الى بيت المال اذ لم يكن له وارث فان كانت له زوجة فلها الربع والباقي لبيت المال  
ممن عرف نسبه وانقرض اهله وان قتل خطأ فالدية لبيت المال لان حكمها حكم الميراث وهو لبيت المال فكذلك الدية  
**مسئلة** وان قتل عمدا فولي الامام ان شاء اقتص وان شأه اخذ الدية اي ذلك فعل جائز اذا رآه اصح وبر قال ابو  
حنيفة والشافعي وابن المنذر لان ابا حنيفة يخبره بين القصاص والمصلحة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصاص  
ولي من لا ولي له ومعه عفا على مال او صلح عليه كان لبيت المال تجزية للمال **مسئلة** وان قطع طرفه فمدا  
انظر به بلوغه لان يكون فقيرا محتونا فلا امام العفو على مال ينفق عليه اذا جني على المقيط جناية فيما دون النفس  
توجب المال قبل بلوغه فوليها اخذ الارش ان كانت موجبة للقصاص ولم يملكه وقف الامور على بلوغه ليقص  
او يعفو اسوا ما كان عاقلا ومعتوها وكذلك ان لم يكن له مال وكان عاقلا وان كان معتوها فلا امام العفو على  
مال ينفق عليه لان المعتوه ليست له حاله معلومة تنظر لان ذلك قديم ومير بغير خلاف العاقل لان له حاله تنظر  
ويحبس الجاني في الحال التي تنظر بلوغه حتى يبلغ فيستوفي لنفسه وهذا مذهب الشافعي وقد روي عن احمد ان  
لل امام استيفاء القصاص لم يبلوغ وهو مذهب ابي حنيفة لانه احد نوعي القصاص فكان للامام استيفاء  
عن المقيط كالنفس ولنا انه قصاص لم يتختم استيفاءه فوقف على من هو له كالوكان بالغ غائبا وفارق القصاص  
في النفس لان القصاص ليس هو بل هو لوارثه والامام الموقوف له **فصل** اذا جني المقيط جناية تجزيها  
في بيت المال لان ميراثه ونفقة عليه وان جني جناية لا تحلها العاقل فحكم فيها حكم غير المقيط ان كانت توجب  
القصاص وهو بالغ عاقل اقتص منه وان كانت موجبة للماله ولم يملكه استوفى منه والا كان في ذمته حتى يوسع  
وان قذف المقيط ببلوغه محصنا حد ثمانين لانه حر **مسئلة** فانه ادعى الجاني عليه او قاذف فزكاه المقتض  
بعد بلوغه فالقول قول المقيط اذا قذف المقيط قاذف وهو محصن فعليه الحد فاذا ادعى القاذف رقة فصدقه المقيط  
سقط الحد لاقرار المستحق بسقوطه وان ادعى انه عبد فصدمه وجب على القاذف التعزير بقدره من ليس بمحصن  
وان كذب المقيط فالقول قوله لانه محكوم بحرية فقول موافق لظاهره فلذلك او جينا عليه حد الحر اذا كان قاذفا  
وان ادعى الجاني رقة وكذب المقيط وادعى الحرية او جينا الم القصاص وان كان الجاني حر الماذكرونا قال شيخنا ويحتمل  
ان يكون القول قول القاذف لانه محتمل صحة قوله بان يكون ابن امته فيكون ذلك شبهة والحد يدبر بالشبهات وفارق  
القصاص لانه اذا ادعى الجاني عليه انه عبد لان القصاص ليس بحد وانما وجب حقا لادعي ولذلك جازت المصلحة غير  
واخذ به لم يخالف حد القذف وان قلنا القذف حق لادعي فهو كالقصاص ويخرج من هذا ان المقيط اذا كان قاذفا  
قاذف ان عبد يجب عليه حد العبد قبل من ذلك والاول اصح لان من كان محكوما بغيره لا يسقط الحد عن قاذفه  
باحتمال رقة بدليل مجهول النسب ولو سقط لهذا الاحتمال لسقط وان لم يدع القاذف رقة لانه موجود وان لم يدع  
**مسئلة** وان ادعى انسان انه محكوم لم يقبل الابينة تشهد ان امته ولد شرعي ملكه ويحتمل ان لا يعتد بقوله في ملكه  
وجله ذلك انه اذا ادعى رقة المقيط مدع سمعت دعواه لانها ممكنة وان كانت مخالفة لظاهر الدار فان لم يكن له بيت  
فلا شيء له لانها دعوى تخالف الظاهر وتعارض دعوى النسب يثبت بها حق المقيط ودعوى الرق يثبت بها حقا عليه فلم يقبل محمدا  
ودعوى الرق تخالف الظاهر وتعارض دعوى النسب يثبت بها حق المقيط ودعوى الرق يثبت بها حقا عليه فلم يقبل محمدا  
كما لو ادعى رقة غير المقيط فان لم يكن بينه سقطت الدعوى وان كانت له بينة تشهد بالملك وبالهدم يقبل في الشهادة

رجلين او رجل وامرأتين فان شهدت بالولادة قبل فيه رجل واحد وامرأة واحدة لانهما يطلع عليه الرجلان  
متى شهدت البينة بالهدم فان كانت للمقيط لم يثبت بها ملك لانما عرفنا سبب ذلك وان كانت لابن جهميل  
بالهدم والقول قوله مع عينه في الملك وان شهدت بالملك فقالت تشهد بان عبد او محكوم حكم له بها وان يذكر  
سبب الملك كما لو شهدت بملكك دار او ثوب فان شهدت بان امته ولد شرعي ملكه حكم له به لان امته لا تملك ملكه  
الا ملكه وان شهد انه ابن امته وان امته ولدته ولم يقل في ملكه احتمل ان يثبت له الملك بذلك لقوله في ملكه لان  
امته ملكه فمذاها ملكه كسمنها واحتمل ان لا يثبت به الملك لان يجوز ان يملكه قبل ملكه اياها فلا يكون له وهو ابن  
امته **فصل** فان كانت الدعوى بعد بلوغ المقيط كلفنا جانيته فان انكر ولا بينة للمدعي لا تقبل دعواه  
وان كانت له بينة حكم بها فان كان المقيط قد تصرف قبل ذلك ببيع وشراء نقضت تصرفاته لان تصرفه بان  
انه بغير اذن ماله **مسئلة** وان اقربا لولي بعد بلوغه لم يقبل وعنده يقبل وقال القاضي يقبل فيما عليه رواية  
واحدة وهل يقبل في غيره على وجهين اذ ادعى انسان رقة المقيط بعد بلوغه فصدقه وكان قاذف بالحرية  
لنفسه قبل ذلك لم يقبل اقراره بالرق لان اعتراف بالحرية وهي حق لله تعالى فلا يقبل رجوعه في ابطاله وان لم يكن  
اعترف بالحرية احتمل وجهين احدهما يقبل وهو قول اصحاب الرأي لانه مجهول الحال اقراره بالرق قبل كماله  
قدم رجلا من دار الحرب فاقر احداهما بالرق وكاقراره بالحد والقصاص في نفسه فانه يقبل وان تعين  
فوات نفسه ويحتمل ان لا يقبل قال شيخنا وهو الصحيح لانه يبطل به حق الله تعالى في الحرية المحكوم بها فالصحيح كالوافر  
بالحرية قبل ذلك ولذا الطفل المبيوع لا يعارقه نفسه ولا حرته ولم يتجدد له حاله يعرف به رقة نفسه لانه في تلك  
الحال من لا يقبل ولم يتجدد له رقة بعد التقاطه فكان اقراره باطلا وهذا قول ابن القيس وابن المنذر والشافعي  
وجهان كما ذكرنا فان قلنا يقبل اقراره صارت احكامه احكام العبد فيما عليه خاصة وهذا الذي قاله القاضي  
وبه قال ابو حنيفة والمزني وهو احد قول الشافعي لانه اقر بما وجب حقا عليه وحقا له فوجب ان يثبت ما  
عليه دون ماله كما لو قال لفلان على الف وفي عنده رهن وغيره جرائنه يقبل اقراره في الجميع وهو القول الثاني  
لشافعي لانه يثبت ما عليه فيثبت ماله كالابينة ولان هذه الاحكام تتبع للرق فاذا ثبتت الاصل بقوله ثبتت البيع  
كما لو شهدت امرأة بالولادة ثبتت وبثت النسب معها **فصل** فاما ان اقر بالرق اشد الانسان فصدقه كما  
لو اقر به جوابا وان كذب بطل اقراره فان اقر به بعد ذلك لم يرد اقراره وقال بعض اصحابنا يشجره لا يسمع اقراره  
الثاني لان اقراره الاول يتضمن الاعتراف بنفي ما ملك له سوى المهر فاذ ابطال اقراره بغير المهر في الاعتراف بنفي ملكه  
له غيره فلم يقبل اقراره بما انفاه كما لو اقر بالحرية ثم اقر بعد ذلك بالرق ولنا انه اقراره لم يقبل المهر فلم ينع اقراره  
ثالثا كما لو اقر بكونه ثوبا لآخر بعد الاول وفارق الاقرار بالحرية فان الاقرار به لم يبطل ولم يرد **فصل**  
فاذا قلنا يقبل اقراره بالرق بعد نكاحه وهو ذكر وكان قبل الدخول فسد النكاح في حقه لانه عبد تزوج بغير  
اذن مولاهم ولها عليهم نصف المهر لانه حق عليه فلم يسقط بقوله وان كان بعد الدخول فسد نكاحه وعليه المهر كله  
ما ذكرنا لا الزوج يملك الطلاق فاذا اقر بغير قبل وولده حرة وان كان متزوجا بامته فولده لسيده و  
يتعلق المهر بغيره لان ذلك من جنائنه بغيره سيده او سيده وان كان في يده كسب استوفى المهر منه لم يثبت  
اقراره بغيره بالسيده لان امته ولدته وله ينقطع حقا بامته باقراره وان قلنا يقبل قوله في جميع الاحكام فان نكاحه  
فاسد لكونه تزوج بغير اذن سيده ويفرق بينهما ولا مهر لهما عليه ان لم يكن دخل بها وان كان دخل بها فلها عليه  
المهر المسمى في احدي الروايتين والاخرى خمسة **فصل** وان كان المقيط النقي وقلنا يقبل فيما عليه خاصة  
فالنكاح صحيح في حقه فان كان قبل الدخول فلا مهر لهما الا اقرارها بفساد نكاحها وانها امته تزوجت بغير



اخذ سيدها والنكاح الفاسد لا يجب المهر فيه الا بالدخول وان كان دخل به لم يسقط مهرها وليس لها الاقل  
من المسمى او مهر المثل لان المسمى ان كان اقل فالزوج ينكر وجوب الزيادة عليه وقوله غير مقبول في حق وان كان الاقل  
مهر المثل فهي وسيدها يقران بفساد النكاح وان الواجب مهر المثل ولا يجب اكثر منه الا على الزوج ان يبيع فيها  
المسمى في النكاح الفاسد فيجب هي ما قل او اكثر لا اقل من الزوج وجوبه واما الاولاد فاحرار لا يجب قيمتهم لانها  
لو وجبت لوجب بقولها ولا يجب بقولها حق على غيرها ولا يثبت الرق في حق اولادها بقولها فاما بقا النكاح  
فيقال لزوجهما قد ثبت انها امه ولدها رقيق لسيدها فان اختارت المفاخر في ذلك فاقم وان شئت فقل انها وسود  
كان حرمه يجوز له نكاح الامه او لم يكن لاننا لو اعتبرنا ذلك وافسدنا نكاحه لكان افساد للعقد جميعه بقولها  
لان شرط نكاح الامه لا يتعين في استئثار امه العقيد اعنا تعتبر في ابتداءه فان قبل فقد قلتم قولها في انها  
امه في المستقبل وفيه ضرر على الزوج فلما لم يقبل قولها في ليجاب حق لم يدخل في العقد عليه فاما الحكم في المستقبل  
فيمكن ابقاء حقه وحق من يملك الرق عليها بان يطلقها فلا يلزمه ما لم تدخل عليه او يقيم على نكاحها فلا  
يسقط حق سيدها فان طلقها اعتدت عدة الحرة لان عدة الطلاق حق للزوج بدليل انها لا يجب الا بالدخول  
وسببها النكاح السابق فلا يقبل قولها في تنقيصها وان مات اعتدت عدة الامه لان المذهب فيها حق اسرها تعالى  
بدليل وجوبها قبل الدخول فيقبل قولها فيها وان قلنا يقبل قولها في جميع الاحكام فهي امه تزوجت بغيره لان سيدها  
فانكاحها فاسد وبغير بينهما ولا هو طاهر ان كان قبل الدخول وان دخل بها وجب لها مهر امه تزوجت بغيره لان سيدها  
على ما ذكرنا في موضعها وهل يجب مهر المثل والمسمى فيه روايتان وتعتد بحديثين لان زوجي في نكاح فاسد واولاده  
احرار لا اعتقاده حرية فهو مغرور وعليه قيمته يوم الوضع وان ما قلنا على عدة الوفاة **فصل** فان كان قد تزوج  
او شري قصصه صحيح وما عليه من الحقوق والايمان يؤدى مما في يدك وما بقي ففي ذمته لان معاملته لا يقر بقره وان قلنا  
يقبول اقراره في جميع الاحكام فسدت عقوده كلها وجب رد الاعيان الى اربابها ان كانت بائنة وان كانت تالفة في  
قيمتها في رقبته او في ذمته على ما ذكرنا في استئثار العبد لان ثبت برضا صاحبه **فصل** فان كان قد جنى جنائنه  
للقصاص فعليه القود حر كان المجني عليه وعبد لان اقراره بالرق يقتضي وجوب القود عليه فيما اذا كان المجني عليه  
عبد او حر فقبل اقراره فيه وان كانت الجنائة خطا تعلق ارشها برقبته لان ذلك مضرب فان كان ارشها اكثر من قيمته  
وكان في يده مال استوفى منه وان كان مما تجل العاقلة لم يقبل قوله في اسقاط الزيادة لان ذلك يضر بالمجني عليه فلا  
يقبل قوله فيه وقيل يجب الزيادة في بيت المال لان ذلك كان واجبا للمجني عليه فلا يقبل قوله في اسقاطه وان جنى عليه  
جنائة موجبة للقود وكان الجاني حرا سقط لان الحر لا يقا دبا لعبد وقد اقر المجني عليه بما يسقط القصاص وان كانت  
موجبة للمال بدل بالرق وجب اقل الامرين وان كان مساويا للواجب قبل الاقرار وجب ويدفع الواجب الى السيد وان  
كان الواجب اكثر لكون قيمته عبد اكثر من دية حر لم يجب الارش الجنائية على الحر وان قلنا يقبل قوله في جميع الاحكام  
وجب ارش الجنائة على العبد وان كان الارش تخلف العاقلة ان كان حرا سقطت عن العاقلة ولم يجب على الجاني لان  
اقراره بالرق يتضمن اقراره بالسقوط عن العاقلة ولم يقبل اقراره على الجاني فسقط وقيل لا يتحول عن العاقلة  
وعلى قول من قال يقبل اقراره في الاحكام كلها اوجب الارش على الجاني واساعلم **مسئلة** وان قال اني كافر لم يقبل قوله  
وحكم حكم المرتد وقيل يقبل الا ان يكون قد نطق بالاسلام وهو يحلفه وجملة ذلك ان ان في الموضع الذي حكمه بالاسلام  
اللقيط انما ذلك ظاهر لا يقينا لاحتمال ان يكون ولد كافرا من ولد كافر منته ان ولدته ولدته على اشر حكمه بالاسلام  
وسند كذا ان شاء الله تعالى وممن بلغ اللقيط حدا يصح فيه اسلامه وورثه فوصف الاسلام فهو مسلم سواء كان من حكم  
بالاسلام او كفره ولا يقبل اقراره بالكفر بعد ذلك لان نكاحا بعد اقراره فلا يقبل لكفره وان وصفه الكفر وهو من  
حكمه بالاسلام بالدار فهو مرتد لا يقر على كفره ولهذا قال ابو حنيفة وذكر القاضي وجهه انه يقر على كفره وهو  
المشافي لان قوله اقوى من ظاهرها والدار وهذا وجه بعيد لان دليل الاسلام وجد عن راي عن المعارض ثبت حكمه

واستقر

واستقر فلا يجوز ان الم حكمه كما لو كان ابن مسلم وكان قوله لا دلالة فيه اصلا لانه لا يعرف في الحال من كان ابوه ولا مكان دينه  
وانما بقوله هذا من تلقاء نفسه فعلى هذا اذا بلغ استتيب ثلثة اقسام ولا قتل فاما على قولهم فقال القاضي ان وصف  
كفر يقبل عليه بالجنسية عقدت له الذمة وان امتنع من التزما او وصفه كفر الا يقر اهله عليه الحق بما منه قال شيخنا وهذا  
بعيد جدا فان هذا اللقيط لا يخفى ان يكون ابن حربي فهو حاصل في ايدي المسلمين بغير عهد ولا عقد فلو كان  
وليسير مسلما باسلام سابيه او يكون ابن ذميين او حدهما في ذلك يقر على الانتقال الى غير دين اهل الكتاب او يكون ابن  
مسلم او مسلمين فيكون مسلما وقد قال احمد رحمه الله في امه نصرانية ولدت من فحور ولد لها مسلما لان ابوه يقر  
او ينصر انه وهذا ليس مع الامه واذ لم يكن لهذا الولد حال يحتمل ان يقر فيها على دين لا يقر اهله عليه فليفتد  
الى دار الحرب **فصل** قال الشيخ رحمه الله وان اقر انسان انه ولد له الحق بغير مسلم كان او كافرا رجلا وامراة حيا كان  
اللقيط او ميتا وحمله ذلك انه اذا ادعى مدعي نسب اللقيط لم يحل من قسمين احدهما ان يدعيه واحد بغير دينه  
فان كان المدعي حرا مسلما لمحققة نسبه اذا امكن ان يكون منه بغير خلاف بين اهل العلم لان الاقرار محض نفع الطفل لا نصيب  
نسبه ولا ضرر على غيره فيه فقبل كما لو قوله بما كان المهر بغير ملقطه اقر في يده وان كان غيره فله ان ينزع من اللقيط  
لانه قد ثبت انه ابوه فيكون احق به كما لو قامت به بينة **فصل** فان كان المدعي عبد الحق بغيره لان ما يهره حره فحق  
به نسبته كما هو هذا قول الشافعي وغيره غير انه لا يثبت له حضنته لانه مسغول بخدمة سيده ولا يجب عليه نفقة  
لانه لا مال له ولا يجب على سيده لان الطفل محكوم بحرمته فعلى هذا تكون نفقته في بيت المال **فصل** فان كان  
المدعي ذميا الحق بغيره لان اقوى من العبد في ثبوت الفرائض فانه يثبت له بالنكاح والوطى في الملك وقال ابو ثور  
لا يقر بغيره لانه محكوم بالاسلام ولذا ان اقر بنسب محمول النسب يمكن ان يكون منه وليس في اقراره اضرار غيره فيثبت  
اقراره كما لمسلم **مسئلة** ولا يتبع الكافر في ذمته الا ان يقيم بينه وبينه ولد على فراشه وحمله ذلك ان اللقيط اذا ادعى  
نسبه كافر الحق بغيره في النسب لا في الدين ولا حق له في حضنته ولا يمس له لانه لا ولاية للكافر على المسلم وقال الشافعي  
في احد قوليه يتبعه في ذمته لان كل الحق نسب الحق بغيره ذمته كالبينة الا انه حال بينه وبينه ولذا ان هذا محكوم بالاسلام  
فلا يقبل قوله الذي في كفره كما لو كان معروف النسب ولا نه دعوى تخالف الظاهر فلم يقبل عمره هاهنا دعوى  
رقه ولا نه لو تبعه في ذمته لم يقبل اقراره بنسبه لانه يكون اقراره بغيره ولا يقبل كدعوى الرق اما مجرد النسب بدون اقراره  
في الدين فصحة عارية عن الضرر فقبل قوله فيه ولا يجوز قبوله فيما هو اعظم الضرر والخزي في الدنيا والاخرة  
اقام بينة انه ولد على فراشه الحق بغيره نسبنا وديننا كذا ذكره ههنا وهو قول بعض اصحابنا لانه ثبت ان البينة  
وقياس المذهب انه لا يحق في الدين الا ان تشهد البينة انه ولد كافرا في حين كان الطفل حرا بالاسلام بالاسلام حد  
ابويه وموته **فصل** فان كان المدعي امرأة فزوي عن احد ان دعوتها تقبل ولحقها بنسبه لانها احد الابوين  
استشهدت الاب ولانها يمكن كونه منها كما يمكن ان يكون من الرجل بل اكثر لانها تأتي به من زوج ووطئ سبته وتولد لها  
من الزنا دون الرجل وقد روي في قضية داود وسليمان عليه السلام انها حيى تحاكم اليها امرأتان كان لهما ابنا  
فذهب الذي يثبت باحدهما فادعت كل واحد منهما ان الباني ابنها فحكم بدارود للمكرى وحكم بسلامان للصغرى  
بحر والدعوى منهما وهذا قول بعض اصحاب الشافعي فعلى هذه الرواية يلحق بها دون زوجها لانه لا يجوز ان  
يلحقه نسب ولد لم يقر به وكذا اذا ادعى الرجل نسبه لم يلحق بزوجه فان قيل الرجل يمكن ان يكون له ولد من امراة  
اخرى ومن امته والمرأة لا يلحق بها نكاح غير زوجها ولا يلحق بغيره وطنا قلنا يمكن ان تلد من وطئ سبته واخرى  
ان كان الولد يحتمل ان يكون موجودا قبل تزوجهما بهذا الزوج امكن ان يكون من زوج اخر فان قيل انما قيل الاقرار  
بالنسب من الزوج لما فيه من المصلحة ودفع العار عن الصبي وصيانة عن النسبة الى كونه ولد زنا ولا يحصل  
هذا لما في نسبته بالمرأة بل في الحاق نسبته بها دون زوجها يتصلق العار اليه واليه قلنا بل قبلنا دعواه



لانه يدعي حقا لا منافع له فيه ولا مضرة فيه على احد فقبل قوله فيه كد عونا لمال وهذا محقق في دعوى المرأة وروى عن  
احد انها كانت ذات زوج لم يثبت النسب بدعوتها لا قضاء له في الحاق النسب بزوجهما غير اقاربه ولا رضاه او اولى  
ان امرته وطيت بزنا او شبهة وفي ذلك ضرر عليه فلا يقبل قولها فيما يلحق الضرر به وان لم يكن لها زوج قبلت دعوتها  
لعدم الضرر وهذا قول بعض اصحاب المتناهي ايضا وروى عن احمد في امرأة ادعت ولد لها كان لها اخوة او نسب  
معروف فلا تصدق الابينة وان لم يكن لها افع لم يجعل بينه وبينها لانه اذا كان لها اهل ونسب معروف ولم ينفى  
ولادتها عليه فهو يتصرفون بالحاق النسب بها لما فيه من تغييرهم بولادتها من غير زوجها وليس كذلك ان لم يكن  
لها اهل قال شيخنا ويحتمل ان لا يثبت النسب بدعوتها بحال وهذا قوله الثوري والنسائي في رواية ثوري واصل الراي  
قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان النسب لا يثبت بدعوى المرأة لانها عليها اقامة البينة على الولادة  
فلا يقبل قولها في دعوى كماله ولو علمت ان ولادتها ولنا انها احد الذين استشهدت الاب وامكان البينة لا يمنع قبول  
القول كالرجل فانه يمكنه اقامة البينة ان هذا ولنا على خلافه وان كان المدعي امته فبها كالحرة الا اذا قبلت دعوتها في نسبه  
لم يقبل قولها في رقة لاننا لا نقبل الدعوى فيما يضره كما لم يقبل الدعوى في كفره اذا ادعى نسبه كما في **فصل** فان  
ادعاه اثنا او اكثر لاحد من بينته قدم بها فان استوفى في البينة او عدمها عرض معها على القافة او مع اقاربها فان  
الكلام في ذلك في فصول احدها ان ادعاه مسلم وكافر او حر وعبد فما سألوا ويهنا قال الشافعي وقال ابو حنيفة  
المسلم اولى من الذمي والحر اولى من العبد لان على المسلم والضمان فيكون الحاقه بالمسلم اولى كما  
لو تنازع عواقي الحضنة ولنا ان كل واحد لو انفرد بحدته دعوتها فان تنازعا وتساوا في الدعوى كالحرة المسلمين  
وما ذكره من الضرر لا يتحقق فاننا لا نحكم برقة ولا كفره ولا يثبت النسب الحضنة بدليل ان تقدم في الحضنة للمسلم  
والحضر بحدته تقدم ماله دعوى النسب ولان الحضنة انما يراعى فيها حق الطفل حسب وهما ينبغي ان يراعى حق المدعي  
ايضا قال ابن المنذر اذا كان عبدا امرته امته في ايديهما صبي ادعى رجل من العرب امرته عن بيتها من غير امرته فاقام  
العبد بينته بدعواه فهو اولى في قول ابن تومر وغيره وقال اصحاب الراي يقضي به للعربي للمعتق الذي يدخل فيه وكذلك  
ان كان المدعي المولى عندهم قال شيخنا رحمه الله وهذا غير صحيح لان العرب وغيرهم في احكام الله تعالى ولحق النسب لهم سواء  
**الفصل الثاني** ان ادعاه اثنا او اكثر وكان لاحد من بينته فهو اولى وان اقام كل واحد منهم بينته تعارضت سقطت لانه  
لا يمكن استعجالها ههنا لان استعجالها في الماله اما بقسمته بين المتنازعين ولا يمكن ههنا او بالقرعة والمقرعة لا يثبت بها النسب  
فان قيل انما يثبت ههنا بالبينة لا بالقرعة ولما الفرع من محرم قلنا فيلزم ان ادعى المتنازعين رجلان في وطى امرأة اتت بولدان  
يقرب بينهما ويكون لهما ولد بالوطى لا بالقرعة **الفصل الثالث** ان ادعى رجلان بينته وتعاضت البينتان وسقطت اري القافة  
معها او مع عصبتها عند قضاها فيلحق من الحق به منهما هذا قوله انس وعطاء والاوزاعي والليث والشافعي وابي ثور  
وقال اصحاب الراي لا حكم للقافة ولحق بالمدعيين جميعا لان الحكم بالقافة مبني على التنبية والظن والتخمين قال النسب  
يوجد بيني وبينك وبينني وبين الاقارب وهذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا اناه فقال يا رسول الله ان امرأتي ولدت  
غلاما اسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال فما الوانها قال حم قال هل فيها من اوردق قال نعم قال اني اتاها ذلك قال  
اعلم عرقا نزع قال وهذا لعرقا نزع متفق عليه قالوا ولو كان النسب كما فيا لاكتفى ببرقي ولولا الملاءمة وفيها اذا فر  
احد الورثة باخ فأكبره الباقون ولنا ما روى عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها مسرورا  
تبرق اسارى وجهه فقال لم تری ان محرز المدعي نظر انفا الى زيد واسامة قد عظميا رؤسهما وبنت اقدماهما  
فقال ان هذه الاقدم بعضهما من بعض متفق عليه فلو لا جواز الاعتماد على القافة لما ستر به النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه ولان عمر رضي الله عنه قضى به بخضرة الصحابة فلم ينكره منكر فكان اجماعا ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم  
في ولدا الملاءمة انظر هاهنا فان جاءت به شمس الساقين كانته وخره فلا اراه الا قد كذب عليها وان جاءت به جمل  
جها لياساخ الاليتين خدج الساقين فهو الذي رميت برقاته بر على النعت المذكور فقال النبي صلى الله عليه وسلم

لولا الايمان لكان لي ولها شأن فحكى النبي صلى الله عليه وسلم للذين عاينوا منهما وقوله لولا الايمان لكان لي ولها شأن يدل على انه  
لم يمنع من العمل بالنسبة الا الايمان فاذا انتفى المانع يجب العمل به لوجود مقتضيه وكذا قوله النبي صلى الله عليه وسلم في ابن ام  
زعمرة حين رآه شبها بيننا بعنبة ابن ابي وقاص احتجى منه بسودة فعمل بالنسبة فيجب سودة منه فان قيل الحمد يثبتان  
حجة عليكم اذ لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة فيما لم يلحق الحق الولد بزعمرة وقال عبد بن عمر الولد للفراش وللعاهر الحجر  
ولم يعمل بالنسبة ولولا الملاءمة في اقامته لحد عليه بالنسبة الملقدة وقولنا انما يعمل به في ابن امه زعمرة لان الحمد اولى  
وترك العمل بالبينة لمعارضته ما هو اقوى من الايجاب ضعفه عن الحاق النسب قافة الحمد في الزنا لا يثبت بالبينة  
البينات واكثر ههنا عدد اقوى الاقارب حتى يعبر فيه بذكره اربع مرات ويدبر بالمسبها والنسب يثبت بشهادة  
امرأة على الولادة ويثبت بحمد الدعوى مع ظهور انتفاء حتى لو ان امرأة اتت بولد وزوجهما غائب متدعسين سنة  
لحقه ولدها فكيف يحتمل على نفيه بعدم اقامة الحمد ولانه حكم بطن غالب وراي راجح من هو من اهل الخيرة فجاز قول  
المقومين وقولهم ان النسبة يجوز وجوده وعدمه قلنا الظاهر وجوده وهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم حين قالت  
ام سلمة اوترا في ذلك المرأة قال فمن اين يكون النسب والحديث الذي احتجوا به حجة عليهم لان انكار الرجل ولده في القبول  
لونه وعزيمه على نفيه لا يثبت لانه العادة خلافه وان في طباع الناس انكاره فان ذلك انما يوجد نادرا وانما الحكم بالنسبة  
صلى الله عليه وسلم لم يرد لوجود الفرائض ويجوز تخالف الظاهر لدليل ولا يجوز تركه لغير دليل ولان ضعفه عن نفي النسب  
لا يلزم ضعفه عن اثباته فان النسب يحاط بالاثبات ويثبت بادنى دليل ويلزم من ذلك التثبت في نفيه وانما لا يثبت الا  
باقوى الادلة كما ان الحمد لا يثبت بالنسبة يثبت الا باقوى دليل فلما يلزم حينئذ من المنع من نفيه بالنسبة في الخبر المذكور  
ان لا يثبت به النسب في مسئلتنا فان قيل فلهذا اذ اعلمت بالقافة فقد نفيتم النسب عن الحق القافة قلنا انما النسب  
ههنا لعدم دليله لانه لم يوجد الا مجرد الدعوى وقد عارضها مثلها فسقط حكمها وكان النسب حرجا للحد كما  
نقضت دلائله الاخرى فلزم انتفاء النسب لانتفاء دليله ونقدتم اللعان عليه لان منع العمل به عند عدمه كما لا بد  
عليها البينة ويعمل بها عند عدمها **فصل** والقافة قوم يعرفون الانساب بالنسبة ولا يختص ذلك بقبيلة معينة  
بل من عرق منه المحرفة بذلك وتكررت منه الاصباغ فهو قايض وقيل اكثر ما يكون في بني مدح وهما حمز الذي  
راى اسامة وزيدا قد عظميا رؤسهما وبنت اقدماهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض وكان اياس بن معاوية  
قايضا وكذلك قيل في شرح **مسئلة** فان الحق باحدهما الحق به لترجح جانبه وان الحق بهما  
وكان ابنه ما يرتبهما ميراث ابن ويرتانه جميعا ميراث واحد ويذكر عن علي رضي الله عنه ما هو قول ابو ثور وقال  
اصحاب الراي يلحق بهما عرق الدعوى وقال الشافعي لا يلحق باكثر من واحد فان الحق بهما سقط قولهما ولم يحكم به  
واجب يرويه عن عمر رضي الله عنه ان القافة قالت قد اشتركا فيه فقال عمر والى ايها شئت ولانه لا يصوركون من  
رجلين فاذا الحق القافة بهما بينا كنهما فسقط قولهما كما لو الحق بامتين ولان المداخلة بين الوان القافة انما  
لم يثبت ولو ادعاه كل واحد منهما اقام بينته سقطت ولو جاز ان يلحق بهما البينة بالقافة ولحق بهما عند تعاضد  
بينهما ولنا ما روى سعيد في سنة حديثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عمر في امرأة وطيا  
رجلان في طهر فقال القافة قد اشتركا فيه جميعا فعمل بهما وباسناده عن الشعبي قال وعلى قول هو انهما  
وهما ابواه يرتبهما ويرتانه ورواه الزبير بن بكار باسناده عن عمر وقال الامام حديث قتادة عن سعيد عن عمر  
جعل بينهما وقابوس عن ابيه عن علي جعل بينهما وروى الاثر باسناده عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا  
في طهر امرأة فحلت فولدت غلاما يشبههما فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فدعى القافة فظروا فقالوا انه يشبههما  
فالحق بهما وجعل يرتبهما ويرتانه قال سعيد عصبته الباقي منهما وما ذكره عن عمر لا يعلم صحته وان صح فيتمثل انه ترك



قول القافة لا امر آخر اما لعدم نفيها واما لانه ظهر لمن قوطها واختلاف ما يوجب تركه فلا يخصص المانع من قول قوطها  
انما اشتركا فيه قال احمد اذ الحقته القافة بهما لهما وورثتهما فان مات احداهما فهو للميتي منهما ونسبة  
الاول قائم لا يترتب له شيء ومعنى قوله هو للباقي منهما والاصل ان يترتب ميراث اب كامل كما ان الميراث اذا انفردت اخذت  
ما اخذه الميراث والزوجة تآخذ وحدها ما يآخذ جميع الزوجات **مسئلة** ولا يلحق باكثر من ام وولده  
اذ ادعت امرأتان نسب اللقيط فهو مبني على قبول دعوتها وقد ذكرنا ذلك فان كانت احداهما ممن قبل وعومها  
دون الاخرى فهو ابناها كالمفردة وان كانتا ممن لا تقبل دعوتها فوجودها كعدمها وان كانتا جميعا ممن يسقط دعوتها  
فهما في ابنايتها بالسنة وكثيري القافة عند عدمها او تعارضهما كالرجلين قال احمد رحمه الله في رواية بكر بن محمد بن  
لهود بن مسيلة ولدنا فادعت اليهودية ولد المسيلة فتوقفت فقيل يري القافة فقال ما احسنه ولان المسيلة يوجد بينها  
بين ابنا كوجوه بين الرجل وابنه بل اكثر لاختصاصها بحملها ونفوذ شبه الكافرة والمسيلة والحق والامعة في الدعوى واحدة  
كقولنا في الرجال وهذا قول اصحاب الشافعي على الوجه الذي يقولون فيمن يقول دعوتها فان ثبت ذلك فانه لا  
يلحق باكثر من ام واحدة فان الحق القافة بامتن سقط قولها لانتفاء خطاه وقطعها وقال اصحاب الرأي يلحق بهما  
بمجرد الدعوى لان الام احد الابوين في اريان يلحق باثنين كالابا والابن ان هذا محال يقينا فلم يلحق بهما كالمكان اكثر  
او مثلها بخلاف الرجلين فان كونهما محتمل فانه يجوز اجتماع نطفتي الرجلين في رحم امرأة فيمكن ان يخلق منها  
ولد كما يخلق من نطفة الرجل والمرأة ولد لك قال القائف المحرم قد اشتركا فيه ولا يلزم من الحاقه من تصور كونه من الحاقه  
بمن يستحيل ذلك من كونه لا يلزم من الحاقه من يولد مثله لثبته الحاقه باصغر منه **فصل** فان ادعى نسبه رجل وامرأة  
فلا تنافي بينهما لا مكان كونه منهما بنات كما كان بينهما او وطى شبهة فيلحق بهما جميعا ويكون ابناهما بمجرد دعواهما كما لو  
انفرد كل واحد منهما بالدعوة وان قال الرجل هذا ابني من زوجتي وادعت زوجة ذلك وادعت امرأة اخرى فها بن  
الرجل وترجح زوجته على الاخرى لان زوجها ابوه فالظاهر انها امه ويجوز ان يتساويا لانه كل واحد منهما لو  
انفردت الحق بهما فاذا اجتمعتا نسبا وتا **فصل** ولو ولدت امرأتان ابنا وتا فادعت كل واحدة منهما ان الابن  
احتمل وجهين احدهما ان يري المرأتان القافة مع الولدين فيلحق كل واحد منهما بمن المحق به كما لو لم يكن لها ولد  
اخر والثاني يعرض لنبها على اهل الطب والمعرفة فان لم يذكروا في الف لبي الا تقي في طبعه وورثته وقد قيل لبي  
الابن تقبل ولبي البنت خفيف فيعتبر ان طبعا وورثتهما وما يختلفان به عند اهل المعرفة فمن كان لبيها لبي  
الابن فهو ولدها والبنت للاخرى فان لم توجد قافة اعتبر بالابن خاصة فاما ان تنازعا احد الولدين وهما ذكران  
او ابنتان عرضوا على القافة كما ذكرنا فيما تقدم **فصل** فان ادعاه اللقيط رجلا فقال احداهما ابني وقال  
الاخر هو ابني فان كان ابنا فهو لغيره وان كان بنتا فهو له لان كل واحد منهما لا يستحق غير ما ادعاه فان كان حقيق  
متشكلا اري القافة لانه ليس قول كل واحد منهما اولى من الاخر فان اقام كل واحد منهما بينة بما ادعاه فلحكم فيها الحكم  
فيما لو انفرد كل واحد منهما بالدعوة لان بينة الكاذب منها كاذبة فوجودها كعدمها والاخرى صادقة فينتهي  
الحكم بها **مسئلة** فان ادعاه اكثر من اثنين فالحق بهم لحق وان كثروا وقد نص احمد رحمه الله في رواية ههنا  
انه يلحق بثلاثة ومقتضى هذا انه يلحق بمن الحقته القافة وان كثروا وقال ابن حامد لا يلحق باكثر من اثنين وهو  
قول ابي يوسف لانه صرح بالذلك للثلاث فنقتصر عليه وقال القاضي لا يلحق باكثر من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن  
وروي ذلك عن ابي يوسف ايضا ولنا ان المعنى الذي للاجل الحق باثنين موجود فيما زاد عليه فيقاس عليه واذا  
جاز ان يخلق من اثنين جاز ان يخلق من اكثر منهما وقولهم ان الحاقه باثنين على خلاف الاصل ممنوع وان سلمناه  
لكن يثبت بغيره موجود في غير محض تعديته الحكم به كما ان ابا حنيفة عند المحضه ابيح على خلاف الاصل  
يمنع من ان يقاس على ذلك مال الغير والمصيد الجري وغيرهما من المحرمات لوجود المعنى وهو انقاء النفس

وتخليصها

وتخليصها من الهلاك واما قول من قال انه يجوز الحاقه بثلاثة ولان ادعاه فحكم فانه لم يقتصر على المنصوص عليه  
ولا عدى الحكم الى ما في معناه ولا تعلم في الثلاثة معنى خاص يقتضي الحاق النسب بهم دون غيرهم فلم يلحق الا بغير  
عليه بالحكم **مسئلة** فان نفته القافة عنهم واشكل عليهم ولم يوجد قافة ضاع نسبهم في احد الوجهين وفي  
وفي الاخر يترك حتى يبلغ فينسب الي من شاء او الى اليه احدهم وحمله ذلك انه اذا ادعاه اكثر من واحد وادى القافة  
فنفته عنهم او لم يوجد قافة او تعارضت اقوالهم ولم يوجد من يوثق بقوله لم يترك حتى يبلغ فينسب الي من شاء منهم  
لان ذلك لا يترك حتى يبرهن في سائر الدعاوى سوى الالتقاط في المال واللقيط ليس بمال فلي هذا يصيب نسبة  
قول ابي بكر لانه لا دليل لاحد من اثنين من لم يدع احد نسبه وقال ابن حامد يترك حتى يبلغ فينسب الي من شاء منهم  
قال القاضي وقد اوى احد الى هذا في رجلين وقعة امرأة في طهر واحد الى الابن يختار بينهما احب وهو قول  
الشافعي للحديد وقال في القديم حتى يبرهن لقول عمرو الى ايها شئت ولان الانسان يعمل بطبعه الى اقرب منه دون غيره  
ولانه محمول النسب اقرب من هو من اهل الارض فيثبت نسبته كما لو انفرد وقال اصحاب الرأي يلحق بالمدعيين بمجرد  
الدعوى لان كل واحد منهم لو انفرد سمعت دعواه فاذا اجتمعا وامكن العمل بهما وجب كما لو اقر له بالمال ولنا ان دعواهما  
تعارضت ولا حجة لواحد منهما فلم شئت كما لو ادعى رقة وليس هو في ايديهما قال الشيخنا وقوله لبي بكر اقرب لما ذكرنا  
وقولهم يعمل بطبعه الى اقرب قلنا انما يعمل الى اقرب بعد معرفته ان يترقب المعرفة يترك سبب الميل ولا يثبت قبله ولو  
سلم ذلك فانه يعمل ايضا الى من احسن اليه فان القلوب جبلت على حب من احسن اليها وبغض من اساء اليها وقد يعمل  
اليه لاساة الاخر اليه وقد يعمل الى احسنهما خلفا واعظمهما قدرا او جاهها او بالاقبال يبقى للميل اثر في الدلالة على  
النسب ولا خلاف بين اصحابنا في انه لا يثبت نسبته بالانساب قبل البلوغ وقولهم انه صدق المقر بنسبه قلنا لا يعمل  
تصدق بغيره فان النبي صلى الله عليه وسلم لعنه من ادعى الى غير ابويه وهذا لا يعمل انساب ولا يمان ان يكون ملعونا تبصد بغيره  
ويفارق ما اذا انفرد فان المنفرد يثبت النسب بقوله من غير تصديق وقول عمر رضي الله عنه وال ايها شئت لم يثبت  
ولو ثبت لم يكن فيه حجة لانه انما امره بالموالاته لا بالانساب وعلى قول من جعل له الانساب الى احدهما اذا نسب لاجلها  
ثم عاودا فانتسب الى الاخر او في نسبه من الاول ولم ينتسب الى احد لم يقبل منه لانه قد ثبت نسبته فلا يقبل رجوعه عنه  
كما لو ادعى منفرد بنسبه ثم انكره ويفارق الصبي الذي يختار بين ابويه فيختار احدهما ثم يرد الى الاخر او اختاره فانه  
لاحكم لقول الصبي وانما تنبع اختياره وشهوته فهو كما لو استمى طعما ما في يوم وغیره في يوم اخر فاما ان قامت للاخر  
بينه بنسبه على بها لانه تبطل قوله القافة الذي هو مقدم على الانساب فاولا تبطل الانساب وان وجدت  
قافة بعد انسابه فالحقته بغيره من النسب اليه بطل انسابه لانه اقوى فبطل به الانساب كالبينة مع القافة  
**مسئلة** وكذا لك الحكم ان وطى اثنان امرأة بشبهة او جارية مشتركة بينهما في طهر واحد او وطى زوجة رجل او  
ام ولد بشبهة وانت بولد يمكن ان يكون منه فادعى الزوج ان من الواطى اري القافة معها كالمقبط فالحق بمن الحق به  
منهما سواء ادعياه او حدها او احدهما وقد ثبت الافتراض ذكره القاضي وشروط البول الخطاب في وطى الزوجتان يدعي  
الزوج ان من المشبهة ذكره في المحرم وكذا ان تزوجها كل واحد منهما من وطى فاسدا او كان نكاحا احدهما صحيحا  
والاخر فاسدا مثل ان يطلق امرأته فينكحها غيره في عدتها ويطاها او يبيع امه فيطاها المشتري قبل استبراءها  
وتأتي بولد يمكن ان يكون منهما فانه يري القافة معها فبها فيهما الحق والحلال في غير كالحلال في اللقيط على  
ما ذكرنا **مسئلة** ولا يقبل قول القائف لان يكون ذكر اعدا لا محرم في الاصابة وفي اعتبار حرية وجهان في المحرم  
القافة قوم يعرفون الانساب بالمشبهة ولا يخفى ذلك بقبيلة وقد قيل اكثر ما يكون في بني مدح رهنه محرم





